

# الوسوعة الذهبية

(العملية)

القواعد القانونية

التي قررتها محكمة النقض المصرية

(١٩٧٩ - ١٩٧٩)

م. ق. ق.

القانون

الإصدار الثاني

الطبعة الأولى

م. ق. ق.

١٩٧٩ - ١٩٧٩

١٩٧٩ - ١٩٧٩

*[The page contains dense, overlapping, and mostly illegible handwritten or printed text, likely bleed-through from the reverse side. The text appears to be in Arabic script.]*

مركز خدمات العملاء

إهداء ٢٠٠٨

المستشار/محمد فرج الذهبي  
جمهورية مصر العربية



# الموسوعة الذهبية

## (العملية)

للقواعد القانونية

التي قررتها محكمة النقض المصرية

( ١٩٣١ - ١٩٧٩ )

عبد المنعم حسنى

المحامى

الإصدار الجنائى

الجزء الثالث

مركز حسنى للدراسات القانونية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَتَىٰ عَمَلُكُمْ

فَسِيرِي إِلَيْكُمْ وَرَسُولِي وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## حكم

الفصل الأول - وصف الحكم .

الفرع الأول - الحكم الحضوري .

الفرع الثاني - الحكم الحضوري الإعتباري

الفرع الثالث - الحكم الغيابي .

الفصل الثاني - وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره .

الفصل الثالث - بيانات الحكم .

الفرع الأول - بيانات الديباجة .

الفرع الثاني - بيانات التسبيب .

الفرع الثالث - بيانات المنطوق .

الفصل الرابع - تسبيب الأحكام .

الفرع الأول - التسبيب المعيب .

الفرع الثاني - التسبيب غير المعيب .

الفرع الثالث - ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل .

الفصل الخامس - بطلان الحكم وإنعدامه .

الفصل السادس - تصحيح الحكم .

الفصل السابع - حجية الحكم .

الفصل الثامن - مسائل متنوعة .

## الفصل الأول

### وصف الحكم

الفرع الأول - الحكم الحضوري

١ - الممول عليه في إعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا هو بصريح نص القانون .

إن الممول عليه في إعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا هو ، بصريح نص القانون ، حضور الخصم أو عدم حضوره جلسة المحاكمة بغض النظر عن مسلكه في إيداء دفاعه ، فالقول بإعتبار الشخص غائبا إذا لم يقدم طلباته غير معروف في القانون . ( جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٤٦ طعن رقم ٦٥٠ سنة ١٦ ق )

٢ - حضور المتهم بجلسته المحاكمة وإتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه كفايته لوصف الحكم بأنه حضوري ما دام أن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصوراً على النطق بالحكم .

إنه وإن كان المقصود بالحضور في نظر القانون هو وجود المتهم في الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم أو يدافع عن نفسه إلا أنه يكفي لوصف الحكم بأنه حضوري أن يكون المتهم قد شهد الجلسة التي حصلت فيها المحاكمة وأتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه ما دام أن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصوراً على النطق بالحكم .

( الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٧٠٦ )

٣ - مناط اعتبار الحكم حضوريا .

مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا . ولما كان الثابت أن المطعون ضدها الثانية حضرت أولى الجلسات ثم تخلفت من بعد ذلك وأن الدعوى قد أجلت لجلسات متلاحقة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ وصف حضورها بأنه حضور اعتباري يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( طعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٤٤٩ )

٤ - مناط إعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٢٩ إجراءات ؟

مناطق إعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ما دام أن التأجيل كان لجلسات متلاحقة .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٦٨ م ١٩ م ٦٦١ )

٥ - ثبت أن المتهم لم يتخلف إلا عن حضور الجلسات التي تأجل إليها النطق بالحكم - دون سبب قهرى - وصف الحكم بأنه حضورى - صحيح .

متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية إن الطاعن لم يتخلف إلا عن حضور الجلسات التي تأجل إليها النطق بالحكم ولم يدع أن تخلفه عنها كان لسبب قهرى ، فإن وصف الحكم بأنه حضورى يكون فى محله . (الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٧٠ م ٢١ م ٦٧٧ )

٦ - مناط إعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٢٩ إجراءات ؟

إن مناط إعتبار الحكم حضوريا وفقا لنص المادة ٢٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا ، غير أنه يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متتابعة ، فإذا انقطعت السلسلة بسقوط جلسة منها . فإنه يلزم إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٧٠ م ٢١ م ١٠٢٤ )

٧ - وصف الحكم - مناط إعتبار الحكم حضوريا .

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . وأن مناط إعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى . والأصل أن يكون المتهم حاضرا بنفسه جلسات المرافعة ، إلا أنه يجوز أن يحضر عنه وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس . ومتى كان حضور المتهم شخصيا أمرا واجبا فإن حضور وكيله عنه خلافا للقانون لا يجعل الحكم حضوريا . لا كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أمام المحكمة الابتدائية أن الطاعن - وهو متهم في جريمة يجوز فيها الحكم بالحبس - لم يحضر أية جلسة من جلسات المرافعة بل حضر وكيل عنه وترافع في الدعوى الأمر الذي مؤداه أن يكون الحكم الصادر في حقه حكما غيابيا وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري وبالتالي لا يفتح ميعاد الطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف - لأن محضر المتهم للطعن فيه مبلشرة بطريق الاستئناف إلا بعد إعلانه قانونا وذلك أعمالا لنص المادتين ٣٩٨ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٧٥ من ٢٦ ص ٨٠٧ )

#### ٨ - متى يجوز إعتبار الحكم حضوريا .

لا كانت المادة ٢٣٨ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه " ومع ذلك إذا كانت ورقة التكليف بالحضور سلمت لشخص الخصم يجوز للمحكمة إذا لم يقدم عنراً يبرر غيابه أن تقرر إعتبار الحكم حضوريا وعليها أن تبين الأسباب التي إستندت إليها في ذلك . " ولما كان الطاعن لم يحضر أمام محكمة أول درجة وإن ثبت للمحكمة أنه أعلن لشخصه فقطص حضوريا إعتباريا في موضوع الدعوى فإن حكمها يكون قد إلتزم حدود القانون وما يثيره الطاعن في هذا الخصوص في غير محله .

( الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٧ من ٢٨ ص ٥٦٥ )

#### الفرع الثاني - الحكم الحضوري الإعتباري



٩ - متى يعتبر الحكم حضورياً إعتبارياً .

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية توجب لإعتبار الحكم حضورياً أن تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخص الخصم ولم يقدم عذراً يبرر غيابه . وإذا فإذا كان المتهم قد أعلن للجلسة وكان ثابتاً بورقة التكليف بالحضور أنه أعلن مع شخص آخر فإن الحكم الصادر ضده يكون غيائياً ويكون له أن يقرر بالطعن فيه حين إتخاذ إجراءات التنفيذ ضده .

( جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٥٢ طعن رقم ١٢٨٩ سنة ٢٢ ق )

١٠ - متى يعتبر الحكم حضورياً إعتبارياً .

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٢٣٩ إعتبار الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولاً ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من القانون نفسه على أن المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز ، وإذا فإذا كان المتهم قد حضر في بعض جلسات محكمة أول درجة ، وتخلف عن الحضور في البعض الآخر دون أن يقدم للمحكمة عذراً يبرر تخلفه ، وكان الحكم الصادر في غيبته والمعتبر في نظر القانون حضورياً غير قابل للمعارضة وجائز الإستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول المعارضة يكون صحيحاً في القانون ( جلسة ٩ / ٤ / ١٩٥٥ طعن رقم ٧٢ سنة ٢٥ ق )

١١ - وصف الحكم خطأ بأنه غيائياً في حين أنه في حقيقته

حضورى إعتبارى - عدم جواز المعارضة فيه .

الأصل في الأحكام أن تبني على الواقع ، فإذا كان الحكم الابتدائي قد وصف خطأ بأنه غيائى فعارض فيه المتهم في حين أنه في حقيقته حكم

حضورى إعتبارى بقوة القانون فلا يبنى على هذا الخطأ نشوء حق للمتهم فى الطعن بطريق المعارضة لأن منطوقات الأحكام ترد إلى حكم القانون وكذلك الخصومة الناشئة عن تلك الأحكام .

( الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٧٠٩ )

(والطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٦٧ ( لم ينشر )

١٢ - عدم جواز المعارضة فى الحكم الصادر حضورياً إعتبارياً متى كان إستئنافه جائزاً - المادة ٢٣٩ إجراءات .

أوجبت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية إعتبار الحكم حضورياً بالنسبة إلى من يحضر إحدى الجلسات كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ على أن المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الحالة لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير حائز وإذن إذا كان المتهم حضر إحدى الجلسات ثم تخلف عن حضوره بغيرها وكان الحكم الصادر حضورياً إعتبارياً بالحبس سنة مع الشغل هو من الأحكام التى يجوز له إستئنافها فإن الحكم الإستئنافى إذ قضى بتأييد الحكم الإبتدائى بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

( طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٤٥ )

(والطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٨١ )

١٣ - على المحكمة فى أحوال الحكم الحضورى الإعتبارى أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان المتهم حاضراً .

أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على المحكمة فى أحوال الحكم الحضورى الإعتبارى أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضراً ، ومن ثم فإذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقاً فى الدعوى بسماع الشاهد الذى حضر أمامها فلا تثريب على المحكمة الإستئنافية إذا لم تسمع من جانبها شهوداً مكثفية بالتحقيق الذى أجرت

محكمة أول درجة . ( الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٥٥٦ )

١٤ - تقدم المتهم بلسان محاميه بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم وعدم قبوله - إعتبار المحكمة حكمها فى الدعوى حضوريا وقضائها فى معارضة المتهم بعدم قبولها برفعها عن حكم غير قابل لها - صحيح .

مضى كان المتهم قد حضر أمام المحكمة وتلّجت الدعوى فى مواجهته ولكنه لم يحضر فى الجلسة التى أجلت إليها الدعوى بل تقدم بلسان محاميه إلى المحكمة بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة للأسباب السانفة التى أبدتها ، فإن المحكمة إذا إعتبرت حكمها فى الدعوى حضوريا وقضت فى معارضة المتهم بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها تكون قد أصابت .  
( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٥٩٦ )

١٥ - إمتناع تطبيق حكم المادة ٢٣٩ إجراءات عند حضور المتهم بالجلسة التى نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت فيها للحكم - تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم - لا يغير من ذلك - ما دام لم يدع أن غيابه عنها كان مانع قهرى .  
إن حضور الطاعن بالجلسة الذى نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت فيها للحكم يمتنع معه تطبيق حكم المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يغير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم ما دام لم يدع أن غيابه عنها كان مانع قهرى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم النطق بالحكم المستأنف فإنه يكون صحيحاً .

( الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٨٥٢ )

١٦ - شرط قبول المعارضة فى الحكم الحضورى الإعتبارى ؟

**إثبات المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز .**

نصت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية على أن المعارضة فى الحكم فى الأحوال التى يعتبر فيها حضوريا لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز فإستلزم النص الشرطين معاً لقبول المعارضة - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها حضرت فى بعض جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة وتخلفت عن الحضور فى بعضها الآخر دون أن تقدم للمحكمة عذراً يبرر تخلفها ، وكان الحكم الصادر فى الدعوى والمعتبر حضوريا قد أعلن إلى المطعون ضدها إعلاناً قانونياً فلم تستأنفه مع أنه كان جائزاً إستئنافه قانوناً فإن قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المعارضة التى رفعتها المطعون ضدها عن الحكم المذكور لرفعها عن حكم غير جائز المعارضة فيه يكون سديداً وبالتالي يكون الحكم الإستئنافى إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للنظر فى معارضة المطعون ضدها من جديد قد جانب التطبيق الصحيح القانون ، ولما كان الحكم المطعون فيه منه للخصومه - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حكماً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لإستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم السابق صدوره منها - تعين قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥ / ٢ / ٦٠ س ١١ ص ٢٦٦ )

**١٧ - مجال تطبيق المادة ٤٠٧ إجراءات هو الأحكام الفياضية والمعتبرة حضورية - عدم إنطباقها على الأحكام الصادرة فى المعارضة .**

إن مجال تطبيق المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية التى تنص على أن ميعاد الإستئناف لا يبدأ بالنسبة للمتهم إلا من تاريخ إعلانه بالحكم هو

الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضورية طبقاً للمواد من ٢٣٨ إلى ٢٤١ من القانون المذكور وليست الأحكام الصادرة في المعارضة ، إذ أن هذه الأحكام ينطبق عليها نص المادة ٤٠٦ إجراءات .  
( الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤١ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٣٣٥ )

١٨ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي بحقيقة الواقع لا بما يرد في المنطوق - وجوب حضور المتهم بنفسه في الجثة المعاقب عليها بالحبس ولو كان جوازياً - عدم حضور المتهم جميع جلسات المحكمة الإستئنافية وحضور وكيل عنه بالجلسة الأخيرة الصادر فيها الحكم المطعون فيه - الحكم في حقيقته غيابي وإن وصفت المحكمة بأنه حضوري - المعارضة في هذا الحكم لا يفتح بابها ولا يبدأ ميعادها إلا من تاريخ إعلان المتهم به - الطعن في هذا الحكم بالنقض غير جائز - المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

أوجب الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على المتهم في جثة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازياً لا وجوبياً كما هو الحال في الدعوى المطروحة ( تهريب تبغ ) - ولما كان المطعون ضده لم يحضر بنفسه بجميع جلسات المحكمة الإستئنافية وحضر عنه وكيل بالجلسة الأخيرة الصادر بها الحكم المطعون فيه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر غيابياً وإن وصفت المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق . ولما كان ميعاد المعارضة في هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المتهم به وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً . ولما كان الثابت من المفردات المضمومة إن هذا الحكم لم يعلن بعد للمطعون ضده ، وكان الإعلان هو الذي

يفتح باب المعارضة فى هذا الحكم لم يزل مفتوحاً ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

( الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ١١٥٦ )

#### ١٩ - الحكم الحضورى الإعتبارى الصادر من محكمة ثانى

درجة - جواز الطعن فيه بالمعارضة - أساس ذلك ؟

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " لا تقبل المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الأحوال ( الحضورى الإعتبارى ) إلا إذا أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز " . وهى واجبة الأعمال بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الإعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق بين أحكام الدرجة الأولى التى لا يجوز إستئنافها وبين أحكام ثانى درجة وهى غير قابلة للإستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كانت الشهادة الطبية التى قدمها المحكوم عليه لا تقيد مرضه فى اليوم الذى صدر فيه الحكم الحضورى الإعتبارى المعارض فيه ، إنما تنبئ عن إصابته بالمرض فى يوم لاحق لتاريخ الحكم ، وكان المحكوم عليه لم يثبت قيام عذر منعه من المثول بالجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض فيه فإن معارضته لا تكون مقبولة . ( الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٤٥ )

#### ٢٠ - متى يعتبر الحكم حضورياً إعتبارياً ؟ إذا حضر الخصم

عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذراً مقبولاً .

تنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها

الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولاً " فإذا كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة إن الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى ومع ذلك قضت المحكمة حضورياً بالعقوبة ، فإن مؤدى تطبيق النص المتقدم أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم حضوري إعتباري ذلك أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم .

( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٣٧٦ )

٢١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق - الحكم الحضوري الإعتباري - متى يبدأ ميعاد إستئنافه ؟

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم . ولما كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعنين لم تحضرا بالجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى ، وأنه سبق أن حضرتنا عند النداء على الدعوى في الجلسات السابقة . فإن مؤدى تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم حضوري أعتباري وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد إستئنافه وفقاً للمادة ٤٠٧ من القانون المذكور إلا من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه أو علمه به علماً يقينياً .

( الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٦ / ١٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٩١٠ )

٢٢ - وصف الأحكام - حضوري - غيابي - شرط ذلك .

من المقرر في قضاء محكمة النقض أن العبرة في وصف الأحكام بحقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة للخصم إلا إذا حضر وتبنيته له الفرصة لإبداء دفاعه كاملاً . ولما كان الواضح من محاضر الجلسات التي تداولت فيها الدعوى أن المحكمة أعادتها للمرافعة وياشرت بعض إجراءات

التحقيق ، وكان ذلك فى غيبة شخص الطاعن الذى تخلف عن حضور الجلسات التالية حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ولم يكن قد تقرر بإعلانه لائى منها . فإن هذا الحكم يكون فى حقيقته حكماً غيابياً وإن وصفته المحكمة بأنه حضورى .  
( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٧ )

٢٣ - حكم - وصف الحكم - الحكم الحضورى الإعتبارى - مناطه .

إن مناط إعتبار الحكم حضورياً وفقاً للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى أو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولاً . مادام أن التأجيل لجلسات متلاحقة .  
( الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٧٨٨ )

٢٤ - لم يأخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الإعتبارى فى مواد الجنائيات - مؤدى ذلك .

لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضورى الإعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات ( المواد ٢٣٧ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ) كما لا يغير منه حضور المدافع عن الطاعن بالجلسة التى أعيدت الدعوى فيها للمرافعة إذ تقتضى المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه : " لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو أصحابه ويبدى عذره فى عدم الحضور . فإذا رأت المحكمة أن العذر مقبول ، تعين ميعاداً لحضور المتهم أمامها . ( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٧ )



٢٥ - عدم جواز رجوع المحاكم الجنائية إلى قانون المرافعات في أحكام الغيبة .

ليس للمحاكم الجنائية أن ترجع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية على إعتبار أنه القانون العام إلا عند خلو قانون تحقيق الجنايات من نص صريح ، فليس لها أن ترجع إلى قانون المرافعات في أحكام الغيبة ، لأن حالات الحكم في الغيبة عند تخلف أحد أطراف الخصومة عن الحضور أمام المحاكم الجنائية بدرجاتها المختلفة وردت بنصوص صريحة في قانون تحقيق الجنايات ( المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ ) . وهذه النصوص توجب الحكم في الموضوع غيابيا إذا تخلف أحد الخصوم عن الحضور ، سواء أكان المتخلف هو المتهم أو المدعى بالحق المدني .

( جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٢٧ طعن رقم ١٩٨٤ سنة ٧ ق )

٢٦ - الفرق بين الجنب والمخالفات وبين الجنايات فيما يتعلق بآثر الحكم الصادر غيابيا بالعقوبة .

إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه " إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره " قد أفادت صراحة أنه يترتب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابي بقوة القانون ؛ وفي ذلك يختلف الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات عن الحكم الغيابي الصادر من محاكم الجنب والمخالفات . فالحكم الأخير لا يسقط بحضور المتهم بل للمتهم - كما يشاء - أن يعارض فيه أو يقبله ويترك ميعاد المعارضة ينقضى دون أن يقرر بها . أما الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات فلا يتوقف أمره على إرادة المتهم أن شاء قبله أو شاء طعن فيه إذ هو يسقط حتما بحضوره ، وينبنى على ذلك إن المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها دون نظر إلى رغبة المتهم وغير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم الغيابي الصادر في غيبته لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه وحده ولكن لتحقيق مصلحة عامة . ومن الخطأ القياس على

حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنيح والمخالفات أو حالة الحكم غيابيا بالبراءة في مواد الجنائيات لأنه وإن كان صحيحا في الأولى أن المتهم لا يجوز أن يضار بمعارضته إلا أن هذا محله أن يكون قد تظلم بمعارضة في الحكم الغيابي . وأما الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنائيات فإن القياس عليها قياس مع الفارق لأن المادة ٢٢٤ إنما تتحدث عن " المحكوم عليه " وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان قد قضى عليه بعقوبة . وإن قلنا يسقط الحكم إن كان قد صدر في غيبة المتهم بالبراءة . ولا يصح الأخذ بطريق التفسير للقول بسرريان مقتضى القانون في حالة البراءة على حالة الحكم بالعقوبة وإنه لذلك لا يجوز أن تستبدل بالعقوبة المحكوم بها عقوبة أخرى أشد منها - لا يصح الاحتجاج بذلك ما دام القانون قد قصر سقوط الحكم على حالة الإدانة مما يتمتع معه القياس .

( جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥١ طعن رقم ١٣٢٦ سنة ٢٠ ق )

٢٧ - تعجيل الدعوى من النيابة دون إعلان المتهم - عدم حضور المتهم الإجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى وعدم طعنه بها - الحكم الذي يصدر فيها لا يعتبر حضوريا ..

لا يمكن إعتبار الحكم الذي يصدر في الدعوى بعد تعجيلها من النيابة دون إعلان المتهم - حضوريا بالنسبة إلى المتهم ما دام هو لم يكن في الواقع حاضرا للإجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها ..

( الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٣١٣ )

٢٨ - جواز المعارضة في الحكم المعتمد حضوريا متى كان في حقيقته حكما غيابيا .

المعارضة جائزة في الحكم الإستئنافي المعتمد حضوريا إذا كان في حقيقته حكما غيابيا واعتبرته المحكمة خطأ حضوريا ، إذ العبرة في الأحكام هي بحقيقة الواقع لا بما توصف به على خلافه ..

( الطعن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ ص ٧ من ١١٨ )

٢٩ - الحكم الصادر من محكمة الجنايات غيابيا والموصوف خطأ بأنه حضوري - الطعن فيه بطريق النقض - غير جائز .  
مضى كان الحكم الصادر من محكمة الجنايات بإدانة المتهم فى جناية قد وصف بأنه حضوري وهو فى حقيقة الأمر حكم غيابي على الرغم مما وصفته المحكمة ، فإن الطعن فى هذا الحكم لا يكون جائزاً .  
( الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٥٨ )

٣٠ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات - فيه معنى سقوطه - اثر ذلك .  
لما كانت المحكمة إذ اعتبرت الحكم الذى صدر على المظنون ضده فى غيبته حكماً حضورياً إعتبارياً صادراً فى جنحة وقابلاً للمعارضة ، قد أخطأت فى تطبيق القانون ، ذلك أن مناط التفرقة فى مثل هذه الحالة هو الوصف الذى ترفع به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جناية - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - سرى فى حقها حكم المادة ٢٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان مؤدى تلك المادة هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة المتهم وإعتباره كأن لم يكن إذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بعضى المدة ولما كان هذا البطلان الذى أصاب الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات فى الجناية المنسوبة إلى المظنون ضده فيه معنى سقوط الحكم مما يجعل الطعن غير ذى موضوع ، ومن ثم فإن الطعن من النيابة العامة عنه يعتبر ساقطاً بسقوطه .  
( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٦٣٥ )

٣١ - للمحكوم عليه غيابيا النزول عن حقه فى رفع المعارضة وإتخاذ سبيله إلى التقرير بالإستئناف فى الحال .  
إن المحكوم عليه غيابيا ليس مضطراً لإنتظار فوات ميعاد المعارضة بل له أن ينزل عن حقه فى رفعها ويتخذ سبيله إلى التقرير بالإستئناف فى الحال . ولما كانت الطاعتان تسلمان فى طعنهما بأنهما كانتا تويان التقرير بإستئناف

الحكم الابتدائي فعلا لولا إفتاء قلم الكتاب بأن هذا الحكم قابل للمعارضة وكان لم يثبت إستحالة إمكانهما رفع إستئناف عنه لأن هذا الحق ليس موقوف على رأى الكاتب المختص بتحرير التقرير وإنما مرده إلى إرادة صاحب الشأن ومشيتته . وكان لا جدوى من هذا النعى فى خصوصية هذا الطعن لأن العذر الذى إعتصمتا به لتبرير تأخيرهما فى التقرير بإستئناف الحكم الحضورى الإعتبارى على فرض صحته قد زال حتماً بالفصل فى المعارضة فى هذا الحكم بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها ، ذلك أن علمهما فى هذا اليوم بحقيقة وصف الحكم الابتدائي وقابليته للإستئناف منذ إعلانهما به يكون قد تحقق يقينا فى هذا التاريخ مما كان من مقتضاه أن تبادرا بإستئنافه فوراً لزوال المانع الذى ادعتا أنه حال بينهما وبين إستئنافه فى الميعاد المقرر محسوبا من تاريخ إعلانهما به . لأن من المقرر أن عدم مبادرة المتهم إلى رفع إستئنافه بمجرد زوال المانع الذى منعه من التقرير به فى الميعاد يجعل الإستئناف غير مقبول شكلاً .

( الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٩١ )

## ٢٢ - أحكام غيابية - سقوط الحكم - شرط ذلك .

تنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات يبطل بحضور المحكوم عليه فى غيبته ، أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة .

( الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧ )

## الفصل الثانى

### وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره

٢٣ - تحرير الحكم بأسلوب ملتو ومعتقد لا يبطله .

لا يبطل الحكم أن يكون محرراً بأسلوب ملتو معتقد ما دام أنه عند التأمل فيه يرى أن أدلته في ذاتها مفهومة موصلة إلى النتيجة التي خلص إليها .  
( جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٣٢ ملعن رقم ٣٧٨ سنة ٣ ق )

٢٤ - وجوب إصدار الحكم من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى .

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن القاضى الذى كان من الهيئة التى نطقت بالحكم لم يكن من الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى ، وكان لا يوجد للقاضى الذى سمع المرافعة ولم يحضر النطق بالحكم توقيع على مسودته يفيد اشتراكه فى إصداره فإن هذا الحكم يكون باطلاً ، لأن الحكم يجب أن يصدر من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى .

( جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٤٥ ملعن رقم ١٢١ سنة ١٦ ق )

٢٥ - عدم إلزام أعضاء دائرة محكمة الجنايات بالتوقيع على الحكم .

إن المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات حين نصت على أن الحكم يوقع عليه قبل إقفال دور الإنعقاد . . . الخ لم تقض بوجوب التوقيع عليه من جميع أعضاء الدائرة التى سمعت الدعوى وحكمت فيها وإلا كان باطلاً فيكفى إذن توقيع رئيس الدائرة عليه إيذاناً بأن هذا هو ما حكمت به المحكمة ، اللهم إلا إذا حصل لأحد القضاة الذين سمعوها مانع يمنع من الحضور وقت تلاوة الحكم .

فإنه يجب فى هذه الحالة أن يوقع القاضى المذكور على مسودته إيداناً بأنه  
إشترك فى إصداره . فإذا كان الثابت من الإطلاع على مسودة الحكم وعلى  
نسخته الأصلية إنه موقع على كليهما من رئيس الدائرة التى سمعت الدعوى ،  
وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الحكم قد تلى بحضور جميع أعضاء هذه  
الدائرة ، فإنه لا يكون ثمة وجه للنعى على هذا الحكم بأنه غير موقع من أعضاء  
الدائرة جميعاً .

( جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٤٦ طعن رقم ٩١٢ سنة ١٦ ق )

٣٦ - عدم جواز توقيع القاضى على الحكم بعد زوال صفته .  
الحكم لا يعتبر له وجود فى نظر القانون إلا إذا كان قد حرر ووضعت  
أسبابه ووقعه القاضى الذى أصدره . ثم هو من حيث أنه ورقة أميرية لا  
يكسب صفته الرسمية إلا إذا كان موقعه موظفاً عند التوقيع ، وإذن فمضى زالت  
صفة القاضى عن رئيس المحكمة التى قضت فى الدعوى فإن وضعه بعد ذلك  
أسباب الحكم ثم توقيعه أيأه لا يكسب ورقته الصفة الرسمية ولا يجعل منها  
بالتالى حكماً مستوفياً الشكل القانونى ، وإذا لم يكن موجوداً فى الدعوى غير  
تلك الورقة ولم يكن عليها توقيع آخر ممن إشتركوا مع موقعها فى الفصل فى  
القضية فإن الدعوى تكون كأنها لا حكم فيها .

( جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٤٦ طعن رقم ٨٧٢ سنة ١٦ ق )

٣٧ - لا عبء بما يرد بمحضر الجلسة مخالفاً لما جاء بالحكم  
وما أثبتته القاضى بخطه فى رول القضية يوم النطق به .  
مضى كان الحكم مطابقاً لما أثبتته بخطه فى رول الجلسة يوم النطق به ولما  
دونه كاتب الجلسة على غلاف الدوسيه وقت صدوره ، فإن ما يكون قد جاء  
بمحضر الجلسة على خلاف ذلك لا يكون له من تأثير فى صحة الحكم ، إذ هذا  
لا يعدو أن يكون مجرد خطأ فى الكتابة .

( جلسة ٢١ / ١ / ١٩٤٧ طعن رقم ٤٤ سنة ١٧ ق )

٢٨ - جواز توقيع أحد الأعضاء على الحكم إذا عرض للرئيس مانع قهرى من توقيعه .

إذا ما توفى رئيس الجلسة بعد الحكم أو عرض له مانع قهرى ، فحرر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلا عنه فهذا لا يبطل الحكم ولا يقبل القول بأن الأسباب لم تكن محل المداولة لأن المفروض أن الحكم لا ينطق به إلا بعد المداولة فيه وفى أسبابه . ( جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٤٨ طعن رقم ٧١٠ سنة ١٨ ق )

٢٩ - عدم التزام القاضي الجنائى حدودا شكلية فى تحرير الأحكام .

إن القانون لم يرسم حدودا شكلية تتعين مراعاتها فى تحرير الأحكام الجنائية بل كل ما يتطلبه هو أن يبين الحكم بالأدانة واقعة الدعوى بيانا كافيا وأن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو ما يجرى به نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات . فمتى كان الحكم قد إستوفى هذا البيان فلا يقبل الطعن عليه بمقولة أنه قد قلب أو ضاع الإثبات إذا إعتد فى الإدانة بصفة أصلية على تنفيذ دفاع المتهم ثم أيد ما إنتهى إليه فى هذا الخصوص بما شهد به الشهود . ( جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٥٠ طعن رقم ٢٠٥ سنة ٢٠ ق )

٤٠ - عدم جواز الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات فيما يتعلق بتنظيم التوقيع على الأحكام الجنائية .

إن تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة فى المواد الجنائية وبيان واجبات القضاة وحقوق المتقاضين فى هذا الخصوص مبين فى المادتين ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات و ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وفى غيرها من المواد ، وهذا التنظيم مفصل فيما إستقر عليه قضاء محكمة النقض فى هذا الشأن مما لامحل معه للرجوع إلى قانون المرافعات الذى لا يرجع إليه إلا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانونى تحقيق الجنايات وتشكيل محاكم الجنايات . ( جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٥٠ طعن رقم ٢٨١ سنة ٢٠ ق )

٤١ - إهمال كاتب الجلسة التوقيع على محضر الجلسة والحكم لا يبطلهما .

إهمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يترتب عليه وحده بطلانها ، بل أنهما يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما .  
المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديدة - أسوة بالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات القديم - لاتنص على البطلان إذ لم يوقع الكاتب الحكم مما مافاده أنه لا يترتب على إهمال الكاتب في التوقيع بطلان الحكم أو بطلان إجراءات المحاكمة ، إذ لو أن الشارع أراد أن يترتب البطلان على عدم التوقيع لما فاته أن ينص على ذلك صراحة في المادة ٣٥٠ كما حرص على أن يفعل في المواد التي سبقتها مباشرة . ( جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٥٠ طعن رقم ٤٧٢ سنة ٢٠ ق )

٤٢ - عدم جواز إعتناء الحكم الإستثنائي على أسباب الحكم الابتدائي متى كان غير موقع عليه .

إذا كان الحكم الابتدائي الذي قضى بإدانة المتهم قد صدر في ٤ من يونيه سنة ١٩٥٠ ثم نظرت الدعوى إستئنافيا في ٢٩ من يوليه سنة ١٩٥٠ وصدر الحكم المطعون فيه في هذه الجلسة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون إضافة أسباب أخرى ، وكان الثابت من الشهادة الصابرة من قلم الكاتب بناء على طلب الطاعن أنه لحين تحريرها في يوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ لم يكن الحكم الابتدائي قد وقع عليه من القاضى الذى أصدره ، وكان القانون يوجب تدوين الحكم بالكتابة وأن يوقع عليه القاضى الذى أصدره فإن الحكم المطعون فيه يكون خاليا من الأسباب متعينا نقضه .

( جلسة ٦ / ٢ / ١٩٥١ طعن رقم ١٦٢١ سنة ٢٠ ق )

٤٣ - عدم حضور أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة تلاوة الحكم لا يعيبه ما دام قد وقع بإمضائه على مسودة الحكم .

لا يعيب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة لم يحضر تلاوته ما



دام الثابت أن هذا القاضى قد وقع بإمضائه على مسودة الحكم مما يفيد اشتراكه فى المداولة . ( جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٩ طعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢١ ق )

٤٤ - عدم ختم الحكم وإيداعه ملف الدعوى فى ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره لا يبطله .

إن عدم ختم الحكم وإيداعه ملف الدعوى فى ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره لا يترتب عليه بطلان الحكم لأن قانون الإجراءات الجنائية إنما أوجب ذلك فى المادة ٣١٢ " على قدر الإمكان " .

( جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٢ طعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٢ ق )

٤٥ - القول ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم فى خلال ثلاثين يوماً من سماع المرافعة - لا محل له - عدم تحديد قانون الإجراءات أجلا للنطق بالحكم .

لم يحدد قانون الإجراءات أجلا للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام فى ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن تبطل إذا إنتقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدورها دون التوقيع عليها . وعلى ذلك فلا محل للقول ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم فى خلال ثلاثين يوماً من سماع المرافعة . ( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٢١٥ )

٤٦ - حضور المتهم بجلسة المرافعة أو إعلانه لها إعلاناً صحيحاً - إعلانه بالجلسة المحددة لصدور الحكم - غير لازم .  
لا يوجب القانون إعلان المتهم للجلسة التى حددت لصدور الحكم متى كان حاضراً بجلسة المرافعة أو معلناً لها إعلاناً صحيحاً .

( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٤٩٨ )

٤٧ - عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم لقيام مانع - لا

**بطلان - المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .**

إن نص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت تحرير الحكم بأسبابه كاملاً خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان وتوقيع رئيس المحكمة وكتابها عليه ، ثم بينت ما يتبع عند قيام مانع بالرئيس يمنعه من توقيع الحكم ، ولم يواجه حالة قيام المانع بكتاب الجلسة ، ولم يترتب بطلاناً على خلو الحكم من توقيعه . ( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ٤ / ١ ص ٧ من ٥٢٣ )

**٤٨ - تأجيل محكمة الجنائيات النطق بالحكم إلى ما بعد دور الإنعقاد - لا مخالفة فيه للقانون .**

لم ينص قانون الإجراءات الجنائية على البطلان إلا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النطق به ، فإن قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم إلى ما بعد دور الإنعقاد لا تكون قد خالفت القانون في شيء . ( الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ٤ / ١ ص ٧ من ٥٢٦ )

**٤٩ - التوقيع على الحكم بعد تحريره - كفاية توقيع رئيس المحكمة والكتاب دون بقية أعضاء الهيئة التي أصدرته - المادة ٣١٢ إجراءات .**

التوقيع على الأحكام بعد تحريرها إنما يكتفى فيه بتوقيع رئيس المحكمة والكتاب دون بقية أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم طبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات . ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ٥ / ١ ص ٧ من ٧٠١ )

**٥٠ - عدم إشتراك القاضى الذى سمع المرافعة فى الهيئة التى نطقت بالحكم - عدم توقيعه على مسودة الحكم أو على قائمته - بطلان الحكم .**

متى كان القاضى ضمن الهيئة التى سمعت المرافعة ولم يشترك فى الهيئة التى نطقت بالحكم ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما

توجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات - فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان ( الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٩٢٥ )  
( الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٨٩٠ )

٥٩ - خلو منطوق الحكم من النص على رفض الدفع يبطلان القبض والتفتيش - لا بطلان - ما دامت المحكمة قد أشارت في الأسباب إلى رفض هذا الدفع .

متى كانت المحكمة قد أشارت في أسباب حكمها إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش وردت عليه وإنتهت إلى أنه دفع في غير محله ، ثم أصدرت حكمها بإدانة المتهم ، فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش ، ولا يترتب البطلان على خلو منطوقه من النص على رفض الدفع .  
( الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١٧٠ )

٥٢ - إستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد الحكم فيها - خطأ .

إن صدور الحكم والنطق به ينهى النزاع بين الخصوم ويخرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو إصلاحه إلا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة أو بطريق تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ أ . ج . ومن ثم فإذا كانت المحكمة قد أمرت بإستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد الحكم فيها فإنها تكون قد أخطأت .  
( الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٤٤ )

٥٢ - تحرير الحكم الإستثنائى الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه - علة ذلك ؟  
تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، ما دام قد قضى

بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بسبابه ، مما يجب معه إعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة .

(الطن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩ / ٢ / ١٠ ص ١٧٥ )

٥٤ - بطلان أوامر غرفة الإتهام إذا مضت مدة ثلاثين يوماً دون ختمها .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم لا يكون باطلاً إذا لم يختم في ظرف ثمانية أيام من يوم صدوره ، وإنما يحكم ببطلانه إذا مضت مدة ثلاثين يوماً دون أن يختم ، ولا فرق بين الأحكام وبين الأوامر التي تصدرها غرفة الإتهام في تطبيق هذا المبدأ .

(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩ / ٥ / ١٠ ص ٥٤٥ )

٥٥ - إستصدار الشهادة السلبية في نهاية ساعات العمل في اليوم الثلاثين لا ينتفى إيداع الحكم بعد ذلك - لا عبرة بما يرد في إعلان الإيداع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ إجراءات .

الشهادة السلبية الصادرة في اليوم الثلاثين - حتى في نهاية ساعات العمل - لا تنفى إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في إقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقالم يتمتع عليها أن تؤدي عملاً بعد إنتهاء الميعاد . ولا عبرة بما يرد في إعلان الإيداع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩ / ١٢ / ٧ ص ٩٨١ )

٥٦ - حكم - التوقيع عليه - ما يقطع بحصوله - ظهور الآثار المنبئة على ذلك وعدم إثارة عدم التوقيع على الحكم أمام المحكمة الإستئنافية .

إذا كان يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي أنه كان موقعا تحت كلمة القاضى بتوقيع بالقلم " الكويبا " وإن آثاره لا زالت ظاهرة ، وقد تماثل لون رصاص القلم الموقع به على محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم الابتدائي مع لون آثار القلم الموجودة تحت كلمة القاضى بالحكم الابتدائي مما يقطع بأن توقيع القاضى كان موجودا بالحكم ، وفضلا عن ذلك فلو صح ما يقوله الطاعن من أن الحكم الابتدائي كان خاليا من توقيع القاضى لبادر لإثارة ذلك أمام المحكمة الإستئنافية ، فإن ما يتعاه الطاعن من عدم توقيع القاضى على الحكم الابتدائي وبالتالي بطلانه وبطلان الحكم الإستئنافية الذى أيدته لأسبابه يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٢٣٦٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٦١ س ١٢ من ٢٧٠ )

٥٧ - محاكم - جنائية - علنية النطق بالحكم - قاعدة جوهرية - مخالفتها - أثره .

علنية النطق بالحكم - عملا بالمادة ٢٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية - قاعدة جوهرية تجب مراعاتها - إلا ما إستثنى بنص صريح - تحقيقا لل غاية التى توخاها الشارع وهى تدعيم الثقة فى القضاء والإطمئنان إليه . فإذا كان محضر الجلسة والحكم - وهما من أوراق الدعوى التى تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم - لا يستفاد منهما صدوره فى جلسة علنية بل الواضح منهما أنه قد صدر فى جلسة سرية ، فإن الحكم يكون معيبا بالبطلان الذى يستوجب نقضه ، أخذاً بنص المادة ٢٢١ التى ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهرى .

( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٢ من ١٩٥ )

٥٨ - وجوب إصدار الحكم فى جلسة علنية ولو نظرت الدعوى فى جلسة سرية .

إن كل ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية عند إصدار الحكم هو ما نصت

عليه المادة ٣.٣ / ١ من هذا القانون من أنه " يصدر الحكم فى جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت فى جلسة سرية ، ويجب إثباته فى محضر الجلسة ويوقع عليه من رئيس المحكمة والكاتب " ولم ينص على البطلان فى حالة النطق بالحكم فى جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك .

( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٦٨٧ )

٥٩ - إعلان المتهم بالجلسة التى حددت لصدر الحكم فيها .  
غير لازم . متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها إعلانا صحيحا .

من المقرر قانونا أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التى حددت لصدر الحكم فيها - متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها إعلانا صحيحا طالما إن الدعوى نظرت على وجه صحيح فى القانون وأستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها فإن صلة الخصوم بها تكون قد إنقطعت ولم يبق إتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة وتصيب القضية فى هذه المرحلة مرحلة المداولة وإصدار الحكم وفى هذا الوضع تكون الدعوى بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم إبداء أى دفاع فيها .

( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٦٨٧ )

٦٠ - عدم جواز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى وإلا بطلت إجراءات المحاكمة والحكم الذى بنى عليها .

الأصل فى المحاكمة أن تجرى فى مواجهة المتهم الحقيقى الذى إتخذت الإجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى طبقا لحكم المادة ٣.٧ من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا كان المتهم الذى حوكم هو غير من إتخذت ضده إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى الجنائية عليه فإن إجراءات المحاكمة التى تمت تكون باطلة ويبطل معها الحكم الذى بنى عليها ، مما يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة المحاكمة .

( الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٧٦٢ )

**٦١ - النطق بالحكم - لم يحدد القانون له أجلا معينا .**

من المقرر أن قانون الإجراءات الجنائية لم يحدد أجلا للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها ، على أن يبطل إذا إنقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون التوقيع عليها . ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية .  
( الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٥ م ١٦ ص ١٧٩ )

**٦٢ - وجوب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالإدانة قد ألت إلماا صحيحا بالواقعة وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة وأنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم .**

يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالإدانة قد ألت إلماا صحيحاً بواقعة الدعوى وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليها شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم حتى يكون تدليل الحكم على صواب إقتناعه بالإدانة بأدلة مؤيدة إليه .

( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٦٥ م ١٦ ص ٥٧٦ )

**٦٣ - العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة .**

من المقرر أن العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، لأنها هي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان الحكم الابتدائي بدعوى حصول تغيير في منطوقه وأطرحه لما ثبت للمحكمة من مطابقة منطوق ذلك الحكم المبين بالمسودة المحررة بخط القاضي للمنطوق الثابت بالصورة الرسمية الموقع عليها منه ، فإنه يكون قد ردأ

سديداً فى القانون . ( المعلن رقم ٢١١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥ / ١٦٨ / ١٩ ص ١٦٨ )

#### ٦٤ - تسمية الحكم الشواهد والإمارات بأسمائها المعينه فى

نص القانون الذى تندرج تحت حكمة - غير لازم - شرط ذلك ؟

ليس من اللازم أن يسمى الحكم الشواهد والإمارات بأسمائها المعينه فى نص القانون الذى تندرج تحت حكمة ، ما دام هو قد تحرى حكم القانون فيها وحملها الوجه الذى تحتمله من عدم كفايتها لتسويغ القبض على المتهم الذى قضى ببراءته . ~~ولا~~ كان البين من عبارات للحكم فى مساقه وإستدلاله أنه عرض لعناصر الإتهام كافة بما فيها من الشواهد والإمارات وأطرحها جملة باعتبارها لا تنبئ بذاتها عن مقارفة المتهم للجريمة أيا كان الإسم الذى يطلق عليها فى القانون وأيا كان الوصف الذى يصدق عليها تليساً أو دلائل كافيته فذلك حسبه ليستقيم قضائه ببطالان للإجراء .

( المعلن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٦٨ ص ١٩ ص ٨٢٨ )

#### ٦٥ - خلو الحكم من تاريخ إصداره - أثره - البطالان - تأييد

الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائى الباطل - لخلوه من تاريخ صدوره - يترتب عليه بطلان بدوره .

جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحصل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً لأنها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد فى منطوقه الحكم الابتدائى الباطل - لخلوه من تاريخ صدوره - وإعتق أسبابه ، فإنه يكون باطلاً بدوره ، ويتعين لذلك نقضه .

( المعلن رقم ٧١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٦٩ ص ٢٠ ص ٨٧٩ )

#### ٦٦ - الأحكام وحدها هى التى تصدر بإسم الامه .



متى كانت المادة ١٥٥ من الإعلان الدستوري الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ تنص على أنه " تصدر الأحكام وتنفذ بإسم الأمة " وكان قضاء الأحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وما يباشره من سلطات إنما بإعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، فإنه لا يلزم لصحة قراراته صدورها بإسم الأمة ، ما دام أن الدستور لا يوجب هذا البيان إلا في الأحكام . ( الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٧٨ )

٦٧ - صحة الحكم الصادر في تاريخ لاحق لتاريخ مرض الطاعن - ما دام قد حضر إحدى الجلسات بعد مرضه .  
إذا كانت الشهادة المرضية المقدمة من الطاعن ، قد تضمنت مرضه وحاجته للراحة خمسة عشر يوما من تاريخ تحريرها في ١٩ من مارس سنة ١٩٦٨ ، وكانت المعارضة الإستئنافية قد حدد لنظرها جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ وفيها حضر الطاعن ، ثم تأجلت لجلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ لتلقيه مستندات ، ثم حضر وتأجلت لجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩ لتنفيذ القرار السابق ، وفي الجلسة الأخيرة لم يحضر ، فصير الحكم المطعون فيه ، وكان يبين مما تقدم أن جلسات المعارضة الإستئنافية تالية لتاريخ مرضه المدعى به والذي لم يثر شيئا عنه بالجلسات ، فإن ما ينعاه في هذا الخصوص يكون في غير محله وعار عن دليله .

( الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٣٣٥ )

٦٨ - مناط البطلان في حكم المادة ١٦٧ مرافعات هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة - مثال .

تنص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه : " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة ولا كان الحكم باطلا " . ومقاد ذلك أن مناط البطلان هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . ولما كان الطاعن لا ينزع في أن القضاة الذين إشتراكوا في المداولة وأصدروا الحكم

هم الذين سمعوا المرافعة فإنه غير مجد ما يثيره من أن عضوا منتدبا كان ضمن الهيئة حين إنتقلت إلى محل الحادث لمعاينته واستمعت فيه إلى أحد الشهود ، ما دام الثابت أن العضو الأصيل في الهيئة هو الذي حضر بعد ذلك المرافعة وإشتراك في إصدار الحكم في الدعوى ، ويكون تعيب الحكم بالبطلان غير سديد . (الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٣٠٨)

٦٩ - توقيع القاضي على الحكم - شرط لقيامه - أساس ذلك ؟  
بطلان الحكم لخلوه من التوقيع بإنتهاء الثلاثين يوما التي إستوجب القانون التوقيع عليه قبل إنتقضائها - ما لم يكن صادرا بالبراءة .  
من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره ، يعد شرطا لقيامه . إذ أن ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ، ومن ثم فإن عدم التوقيع عليها حتى نظرا لظن في الحكم ورغم مضي فترة الثلاثين يوما ، التي إستوجب القانون توقيع الحكم قبل إنتقضائها ، يترتب عليه بطلان الحكم ، ما لم يكن صادرا بالبراءة . (الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٢١٦)

٧٠ - صدور الحكم في جلسة علنية ينفي الإدعاء بعكس ذلك .  
لئن كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة إن المحاكمة جرت في جلسة سرية ، إلا أنه متى كان الثابت من ورقة الحكم أنه قد صدر وتلى علنا فإنه لا يقبل من الطاعن أن يدعى عكس ذلك ، إلا بإتباع إجراءات الطعن بالتزوير ، وهو ما لم يقم به ، ومن ثم يكون منعا في هذا الشأن غير سديد . (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٣٥١)

٧١ - حساب مدة الثلاثين يوما المقررة كحد أقصى لتوقيع الحكم - من اليوم التالي لصدوره - المادة ٣١٢ إجراءات .  
إستقر قضاء محكمة النقض على حساب مضي مدة ثلاثين يوما المقررة

لتوقيع الحكم كاملة من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر فيه ذلك الحكم .

( الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١٧٦ )

٧٢ - عدم جدوى التأشير بما يفيد إيداع الحكم بعد ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لنفى الإيداع فى الميعاد القانونى - العبرة فى ذلك بالشهادة الدالة على أن الحكم وقت تحريرها لم يكن قد أودع ملف الدعوى ، ورغم إنقضاء الميعاد المذكور .

إن التأشير على طلب الطاعن بما يفيد إيداع الحكم ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره ، لا يجدى فى نفي حصول هذا الإيداع فى الميعاد القانونى بذلك بأن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم إنقضاء ذلك الميعاد .

( الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١٧٦ )

٧٣ - خلو الحكم ومحضر الجلسة من بيان إسم المحكمة - إعتبار الحكم والحكم المؤيد له كأن لا وجود لهما :

متى كان يبين من الإطلاع على الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من البيانات والأسماء التى أشار إليها الطاعن فى طعنه بشأن تعيين المحكمة التى صدر منها الحكم والهيئة التى أصدرته ، وإن كان محضر الجلسة قد إستوفى ببيان الهيئة التى أصدرت الحكم دون بيان إسم المحكمة التى أصدرته ، لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من بيان المحكمة التى أصدرته ، يؤدى إلى الجهالة به ويجعله كأنه لا وجود له ، وكان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان . فإن الحكم المطعون فيه يكون وكأنه لا وجود له .

( الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٤٢ )

٧٤ - حكم - إصداره - التوقيع عليه - ما يكفي لصحته .

متى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة والذي أثبت في ورقة الحكم عدم إشتراكه في تلاوته قد وقع على قائمة الحكم بما يثبت إشتراكه في إصداره طبقا لما توجبه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات ، فإن الحكم يكون سليما بمعنى عن دعوى البطلان .

( الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٧٩ ص ٢٢ من ٩٥ )

٧٥ - عدم لزوم تحرير مسودة للحكم - شرطه .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم تحرير مسودة للحكم إلا في حالة وجود مانع لدى القاضى الجزئى من التوقيع على الحكم بعد إصداره .

( الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٩ ص ٢٢ من ١٢٢ )

٧٦ - ماهية الشهادة المثبتة لعدم التوقيع على الحكم فى الميعاد المقرر قانونا ؟ لا يغنى عن تقديم تلك الشهادة تأشيرة أحد مستخدمي قلم الكتاب بأن القضية لا زالت طرف القاضى لكتابة الأسباب .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التى يصح الإعتداد بها فى إثبات عدم التوقيع على الحكم فى خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره ، إنما هى الشهادة الصادرة من قلم الكتاب والتى تثبت أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من إنقضاء ذلك الميعاد وإذ كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه إن الطاعن لم يقدم هذه الشهادة ، فإن منعاها على الحكم الإبتدائى بالبطلان لعدم التوقيع عليه ورأيداعه . الميعاد ، يكون غير سديد ، ويكون غير مجد ما يثيره من تقديمه طلب إلى قلم الكتاب ، تأثر عليه من أحد مستخدمييه بعبارة أن القضية لا زالت طرف القاضى لكتابة الأسباب وأخذة على محكمة ثانى درجة قعودها عن تقصى صحة ذلك البيان ، ما دام الثابت إنه لم يحصل من ذلك القلم على الشهادة موضوع الطلب ، والتى

لا يغنى عن تقديمها ما تنشر به على الطلب المقدم منه على ما سلف ذكره .  
(الطنن رقم ١٦٨٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ١٦٠)

٧٧ - صدور الحكم بإسم الأمة بدلا من إسم الشعب - لا ينال  
من مقومات وجوده قانونا .

من المقرر أن صدور الحكم بإسم الأمة ، لا بإسم الشعب ، لا ينال من  
مقومات وجوده قانونا - ذلك أن الأمة أشمل مضمونا من الشعب وإن الهدف  
الأسمى من النص على صدور الأحكام بإسم الأمة أو بإسم الشعب يكمن فى  
حرص الشارع الدستورى على الإفصاح عن صدورها بإسم الجماعة صاحبة  
السيادة ومصدر السيادة فى البلاد ومن ثم فإن عبارتى " بإسم الأمة " و  
" بإسم الشعب " تلتقيان عند معنى واحد فى المقصود فى هذا المناط وتدلان  
عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة فى البلاد ومصدر كل السلطات فيها .

(الطنن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٧٢ ص ٢٣ من ١٢٦٥)

٧٨ - عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم - كفاية أن  
يكون مجموع ما أورده مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .  
لم يرسم القانون شكلا خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة  
للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى  
تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة كان ذلك محققا  
لحكم القانون . (الطنن رقم ٩٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٧٢ ص ٢٤ من ٥٠٢)

٧٩ - الخطأ المادى الذى يقع فى الحكم عند نقله من مسودته -  
لا يؤثر فى سلامته .

متى كان يتضح من مسودة الحكم المرفقة بالأوراق أنها قد تضمنت أقوال  
المتهم بما يتفق والثابت بالتحقيقات بما نصه إنه ذكر أنه " إن إنحرف يساراً "  
وليس " إنه إنحرف يساراً " كما نقلها أمين السر عند تحريره الحكم الموقع عليه

وكان الأمر لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وقع فيه أمين السر سهوا - وهو بمعرض نقل تلك العبارة من مسودة الحكم ، فإن هذا الخطأ لا يؤثر في سلامت  
وبالتالى يكون النعى عليه بالخطأ فى الإستناد غير سديد .

( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٤ / ٩ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ٥٠٢ )

٨. - صدور الحكم بإسم الأمة - بدلا من إسم الشعب - لا

بطلان .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الهدف الاسمى من النص على صدور  
الاحكام بإسم الأمة أو بإسم الشعب يكمن فى حرص الشارع الدستورى على  
الإفصاح عن صدورهما بإسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات فى  
البلاد ، ومن ثم فإن عبارتى " بإسم الأمة " و " بإسم الشعب " تلتقيان عند  
معنى واحد فى المقصود فى هذا للمناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة  
السيادة فى البلاد ومصدر كل السلطات فيها ، ويكون صدور الحكم المطعون فيه  
بإسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ، ومن ثم فإن النعى عليه فى هذا  
الصدد يكون فى غير محله .

( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٤ / ١٦ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ٥١٦ )

٨١ - إغفال إثبات إسم ممثل النيابة فى الحكم وفى محضر  
الجلسة ، لا يعيب الحكم - ما دام المحضر قد تضمن تمثيلها  
ومرافعتها فى الدعوى وحتى كان الطاعن لا يدعى إن المحكمة لم تكن  
مشكلة وفق القانون .

متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة إن النيابة العامة كانت ممثلة فى  
الدعوى وترافعت فيها ، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة  
تشكيلا صحيا وفق أحكام القانون ، فلا محل لما يثيره فى شأن إغفال إثبات  
إسم ممثل النيابة العامة فى محضر الجلسة والحكم .

( الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ٩٢٢ )

٨٢ - حكم جنائي - وجوب تحريره والتوقيع عليه في مدة ثلاثين يوما - كيفية حساب المدة - مخالفة ذلك - أثره .

أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة وقد جرى قضاء محكمة النقض على حساب تلك المدة كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم كما إستقر قضاؤها أيضا على أن الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد إنتضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون إذ صدور الشهادة في اليوم الثلاثين لا ينفي إيداع الحكم في ذلك اليوم حتى وإن كانت الشهادة قد حررت في نهاية ساعات العمل ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يمتنع عليها أن تؤدي عملا بعد إنتهاء الميعاد . ( الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٢٤٦ )

٨٣ - حكم جنائي - وجوب تحريره والتوقيع عليه في مدة ثلاثين يوما - مخالفة ذلك البطلان - عدم سريان القاعدة على حكم البراءة - سريانها على الدعوى المدنية المقامة بالتبعية - العلة .

التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٥ والذي إستثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ذلك أن مؤدى علة التعديل - وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه - هو إن مراد الشارع قد إتجه إلى حرمان النيابة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر قانونا . أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إنحصار الإستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٢٤٦ )

٨٤ - صياغة الأحكام - لم يرسم لها القانون شكلاً خاصاً .  
لم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها . (الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ١٥١ )

٨٥ - خلو الحكم من بيان صورته بإسم الشعب - لا بطلان .  
خلو الحكم من بيان صورته بإسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته ولا يرتب بطلانه على ما قضت به هيئة المواد الجنائية وهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها مجتمعتين .  
(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٢٤٢ )

٨٦ - المادة ٢١٢ إجراءات - ترتيبها البطلان إذ مضت ثلاثون يوماً دون توقيع الحكم - ميعاد الثمانية أيام المنصوص عليه فيها - لا بطلان على مخالفتها .

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ تكفل في المادة ٢١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها ، لم يرتب البطلان على تأخير التوقيع إلا إذا مضت ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع . أما ميعاد الثمانية أيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته . (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٣٦١ )

٨٧ - العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحكمة - مؤدى ذلك .  
تسيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالإجراءات التي تحصل أمام المحكمة - لما كان ذلك - فإن ما ينهض الطاعن على تحقيق النيابة العامة من قصور لإغفاله تحقيق دفاعه القائم على وجود نزاع بينه وبين زوج أخيه شاهد الإثبات لأسباب ذكرها يكون مردوداً .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٥ من ٢٦ من ٤٠٥ )



٨٨ - خلو الحكم من بيان التاريخ الذى صدر فيه أمر الإحالة - لا يبطله .

إن خلو الحكم من بيان التاريخ الذى صدر فيه أمر الإحالة لا يبطله إذ لا يوجد فى قانون الإجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ فى الحكم .  
( الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧١ / ٢ / ٢ س ٢٧ من ١٦٢ )

٨٩ - حكم - بياناته - محضر الجلسة يكمل الحكم فى بيان المحكمة وأعضاء الهيئة وأسماء الخصوم :

١ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيان المحكمة التى صدر منها والهيئة التى أصدرته وأسماء الخصوم فى الدعوى ، ولئن كان الحكم الابتدائى قد خلت ديباجته من بيان المحكمة والهيئة التى أصدرته وأسماء الخصوم فى الدعوى إلا أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية إنها إستوفت تلك البيانات بومن ثم فإن إستناد الحكم المطعون فيه - الذى إستوفى تلك البيانات ولم تخل منها محاضر جلساته - إلى أسباب الحكم الابتدائى يكون سليماً .

( الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ١ / ١٦ س ٢٨ من ٩٠ )

٩٠ - الحكم - ماهيته - ما ليس كذلك .

العبرة فى الأحكام هى بالصورة التى يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة وتحفظ فى ملف الدعوى وتكون هى المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من نوى الشئن ، أما ورقة الحكم قبل التوقيع والإيداع - سواء كانت مسودة أو أصلاً - وهى لا تعدو أن تكون مشروعاً للمحكمة كامل الحرية فى تغييره وفى إجراء ما تراه فى شئن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن ، فإنها لا تغنى عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئاً .

( الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ١ / ١٦ س ٢٨ من ٨٠ )

#### ٩١ - حكم - تاريخ الحكم - جواز إثباته فى أى مكان منه .

لما كان يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائى أنه يحمل فى صدر الصحيفة الثانية والثالثة والرابعة منه تاريخ إصداره على خلاف ما يقوله الطاعن ، وكان لا يعيبه ورود تاريخ إصداره فى صفحاته الداخلية ذلك أن القانون لم يشترط إثبات هذا البيان فى مكان معين من الحكم .

( الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٩٠ )

#### ٩٢ - تأجيل النطق بالحكم لجلسة أخرى - النطق به فيها

صحيح متى تم ذلك علنا :

حيث أن البين من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة ثانى درجة إن الدعوى نظرت بجلسته ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ وبعد أن سمعت فيها المرافعة وأبدى كل من الخصوم طلباته وإختمت مرافعتها أمرت المحكمة بحجزها ليصدر الحكم فيها بجلسته ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، وإذ صادف هذا اليوم عطلة رسمية قررت تأجيل النطق بالحكم إلى يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٧٥ الذى صدر فيه الحكم ونطق به . لما كان ذلك ، وكان كل ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية فى هذا الصدد ، هو ما نصت عليه المادة ٢٠٢ / ١ من هذا القانون من أنه " يصدر الحكم فى جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت فى جلسة سرية ، ويجب إثباته فى محضر الجلسة ويوقع عليه من رئيس المحكمة والكاتب " ولم ينص على الإعلان فى حالة النطق بالحكم فى جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك . ( الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٢١٠ )

#### ٩٣ - حكم - وضعه والتوقيع عليه وإصداره - الإدعاء بالتزوير

إن العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء ، وبما هو ثابت عن ذلك فى محضر الجلسة وفى نسخة الحكم الاصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى بما لا يجوز المحاجة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير ، ولما كان الثابت منهما إنه تم النطق

بالحكم بقبول المعارضة شكلاً ورفضها وتأييد الحكم المعارض فيه فإنه لا قيمة لما كان قد أثبت على خلاف ذلك في مسودة قرارات رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم أن صح ما أثاره الطاعن في هذا الشأن .  
( الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ٧٠ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٢٨٨ )

٩٤ - بطلان حكم أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد - عدم جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض - شرط ذلك .  
لما كان الطاعن قد إستأنف حكم محكمة أول درجة إلا أنه لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر إستئنافه كما أنه تخلف عن حضور جلسة المعارضة الإستئنافية دون عذر مقبول فإنه لا يقبل منه بعد ذلك إثارة الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد المحدد قانوناً لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ٨٨ / ٨ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٢٨٥ )

٩٥ - وضع أحكام الإدانة والتوقيع عليها - تجاوز الميعاد المقرر - بطلان - إستثناء أحكام البراءة . عدم سريان الإستثناء على الدعوى المدنية .

إن القانون على ما إستقر عليه قضاء المحكمة وطبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة . لما كان ذلك ، وكان التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سائلة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ والذي إستثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ، ذلك إن مؤدى علة التعديل - وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون إلا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا يدخل له فيه - وهو أن مراد الشارع قد إتجه إلى حرمان النيابة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانوناً . أما أطراف

الدعوى المدنية فلا مشاحة في إنحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه .  
( الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧ / ٦ / ٥ من ٢٨ من ٧٠٢ )

٩٦ - وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره - بطلان - شهادة  
سلبية .

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٢١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من التعلق بها وإلا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩ / ٢ / ١٩٧٦ وقضى بعدم قبول إستئناف الطاعن شكلا وحتى يوم ١٥ / ٤ / ١٩٧٦ لم يكن قد تم التوقيع عليه على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة شرق الاسكندرية الكلية المقدمة من الطاعن فإنه يكون باطلا ، ولا يغير من ذلك ما جاء بترك الشهادة من إبداء مسودة أسباب ذلك الحكم في ٩ / ٣ / ١٩٧٦ موقعا عليها من رئيس الدائرة التي أصدرته إذ العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصور التنفيذية وفي الطعن عليه من نوى الشأن أما مسودة الحكم فإنها لا تكون إلا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تنسيده وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا يتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن .

( الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨ / ٢ / ٢٧ من ٢٩ من ١٩٦ )

٩٧ - وضع الحكم والتوقيع عليه وإصداره - قضية - بطلان :  
وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة بجلسته ١٢ مايو سنة ١٩٧٦ كانت مشكلة من المستشارين . . . و . . .  
وحددت بجلسته ١٤ يونيو سنة ١٩٧٦ للنطق بالحكم بيد أنه بهذه الجلسة

الآخيرة أثبت بمحضر الجلسة أنه صدر الحكم من المستشارين . . . و . . .  
و . . . رئيس المحكمة بمحكمة المنصوصة كما جاء بصدر الحكم المطعون فيه أنه  
صدر من هذه الهيئة ثم نيل بأن الهيئة التي إشتريت في سماع المرافعة  
والمدالة وإصدار الحكم مكوّنه من المستشارين . . . و . . . و . . . لما كان  
ذلك ، وكانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على  
أنه " لا يجوز أن يشارك في المدالة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان  
الحكم باطلاً " كما تنص المادة ١٦٩ على أن " تصدر الأحكام بأغلبية الآراء " .  
وتنص المادة ١٧٠ على أنه " يجب أن يحضر القضاة الذين إشتروا في المدالة  
تلاوة الحكم ، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم " كما  
توجب المادة ١٧٨ فيما توجبه بيان المحكمة التي أصدرته . . . وأسماء القضاة  
الذين سمعوا المرافعة وإشتروا في الحكم وحضروا تلاوته " وكان البين من  
إستقراء ثلاثة النصوص الأخيرة وورودها في فصل " إصدار الأحكام " إن  
عبارة المحكمة التي أصدرته والقضاة الذين إشتروا في الحكم إنما تعني  
القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا فحسب تلاوة الحكم .  
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ران عليه غموض يتمثل فيما جاء  
بصدر محضر جلسة تلاوته في الرابع عشر من يونية سنة ١٩٧٦ من إشتراك  
رئيس المحكمة . . . في إصداره وفيما جاء بصدر الحكم المطعون فيه من  
صدوره وليس من تلاوته أو النطق به من الهيئة التي إشت رك فيها رئيس  
المحكمة . ( الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠ / ٨ / ٥ / ١٩٧٨ ص ٢٩ من ٥٠١ )

#### ٩٨ - محاكمة - تشكيّلها - العبرة بحقيقة الواقع :

متى كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة  
ومدونات الحكم الابتدائي أن مندوبي الشئون الإجتماعية كانوا معنيين في  
المحاكمة وكانت الطاعنة لا تدعي أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلاً صحيحاً  
وفق أحكام القانون فلا محل لما تنعاه بشأن إغفال أسميهما في محضر الجلسة  
والحكم . ( الطعن رقم ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩ / ٦ / ٧ ص ٢٠ من ٦٢٦ )

٩٩ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه :

من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام الحكم قد إستوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التى نص عليها القانون .  
( الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٧٤٦ )

١٠٠ - إغفال التوقيع فى محاضر الجلسات - لا أثر له على

صحة الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن إغفال التوقيع فى محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن رئيس الهيئة التى أصدرته قد وقع عليه وأن أسماء أعضاء هيئة المحكمة ثابتة فى صدره خلافا لما يدعيه الطاعنان فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص لا يكون له محل . ( الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٧٥٥ )

١٠١ - حكم جنائى - التوقيع عليه - ما يكفى فيه :

لما كان لا يلزم فى الأحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته ، بل يكفى أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكتبتها ، وإذا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذين إشتراكوا معه فى إصداره ، ولا يوجب القانون توقيع أحد من القضاة الذين إشتراكوا فى المداولة على مسودة الحكم إلا إذا حصل له مانع من حضور تلاوة الحكم علما بما نصت عليه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات . ولما كان الطاعن لا يمارى فى أن رئيس الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى وإشتركت فى المداولة هو الذى وقع على نسخة الحكم الأصلية وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه ومحاضر جلساته إن الحكم تلى من ذات الهيئة التى إستمعت للمرافعة وإشتركت فى المداولة ، فإنه بفرض صحة ما يثيره الطاعن من عدم توقيع جميع أعضائها على مسودته فإن ذلك لا ينال من صحته .

( الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٨٨٢ )

## ١٠٢ - حكم - تحريره - بياناته - العبرة بنسخته الأصلية :

من المقرر أن العبرة في الحكم هي بنسخته التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من نوى الشأن . وأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلاً أو مسودة - لا تكون إلا مشروعاً للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تعدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن . وكان يبين من مراجعة النسخة الأصلية للحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه صدر حاملاً تاريخ إصداره وموقعاً عليه من القاضي الذي أصدره مما يكون معه قد استوفى شرائط الصحة التي يتطلبها القانون . ولا ينال من ذلك كون أوراق الدعوى قد خلت من وجود مسودة الحكم - على فرض صحة ما يدعيه الطاعن - ذلك أن تحرير الحكم عن طريق إملائته من القاضي على سكرتير الجلسة لا يقتضي بطلانه ما دام الثابت على نحو ما سلف بيانه أنه قد استوفى أمضاه الشكليات والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٩٣٣ )

### الفصل الثالث

### بيانات الحكم

#### الدرج الأول - بيانات الديباجة

## ١٠٣ - لا ضرورة لبيان أن القضاة الذين أصدروا الحكم هم

الذين تداولوا فيه .

متى أثبت الحكم أسماء القضاة الذين إصداروه وسمعوا المرافعة في الدعوى فلا تأثير لما ذكر في آخره من أنه تلى في هيئة أخرى ولا ضرورة لبيان أن القضاة الذين أصدروا الحكم هم الذين تداولوا فيه وأنهم أمضوا على مسودته ما دام ذلك مفهوماً مما أثبتته الحكم في صدره ولم يدع إنهم لم يتداولوا فعلاً ولم

يمضوا مسودة الحكم . (جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٣٥ طعن رقم ٤٤٢ سنة ٥ ق)

١٠٤ - عدم ذكر الفقرة المنطبقة على الواقعة من المادة التي طبقتها المحكمة لا يبطله .

إن إشارة الحكم إلى المادة ٣٥ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بعد بيان الواقعة التي أثبتتها على المتهم تكفى لتعيين الحالة التي أرادها الحكم من بين الحالات المختلفة الواردة بتلك المادة . فلا يبطل هذا الحكم عدم ذكره الفقرة المنطبقة على الواقعة من هذه المادة . وعدم نص الحكم الإستثنائي صراحة على ذكر تلك المادة لا يعيبه إذا كان قد أخذ بأسباب الحكم المستتف المشتعلة على المادة المذكورة . (جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٣٧ طعن رقم ٢٢٩ سنة ٨ ق)

١٠٥ - ذكر إسم القرية التي وقعت فيها الحادثة دون المركز التابعة له هذه القرية كاف لبيان مكان وقوع الجريمة .  
ذكر إسم القرية التي وقعت فيها الحادثة في الحكم دون المركز التابعة له هذه القرية يكفى لبيان مكان وقوع الجريمة إذا كان المتهم لا يدعى أن القرية المذكورة لا تدخل في إختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم .  
(جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٣٨ طعن رقم ٢٣٢٩ سنة ٨ ق)

١٠٦ - خطأ الحكم في ذكر إسم القاضى لا يبطله .  
إذا كان الطاعن يسلم في طعنه بأن القضاة الذين سمعوا المرافعة هم الذين أصدروا الحكم فإن إجراءات المحاكمة تكون صحيحة . ومجرد الخطأ في ذكر الحكم أو المحضر إسم قاض لم يسمع المرافعة بدلا من قاض آخر هو الذى سمعها لا يترتب عليه بطلان ذلك الحكم .  
(جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٤٢ طعن رقم ١٥٦١ سنة ١٣ ق)

١٠٧ - عدم ذكر الحكم الإستثنائي مادة العقوبة لا يعيبه ما دام



### الحكم الابتدائي قد بينها .

إذا كان الحكم المطعون فيه مبيّناً في صدره مادة القانون التي طبقتها المحكمة وخالياً صلبه من ذكر تلك المادة ، ولكنه كان قاضياً بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولأسباب أخرى ، وكان الحكم الابتدائي قد جاء في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة ، فلا يصح نقضه إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادة التي عوقب المتهم بمقتضاها .  
( جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٤٤ طعن رقم ٧٢٩ سنة ١٤ ق )

### ١٠٨ - توقيع عقوبة مخففة على المتهم دون الإشارة إلى موجبات الرأفة وإلى المادة الخاصة بها خطأ .

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم تكون جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة فمعاقبة المتهمين فيها بالأشغال الشاقة المؤقتة دون إشارة في الحكم إلى موجبات الرأفة وإلى المادة الخاصة بها يكون خطأ .

( جلسة ٤ / ٢ / ١٩٤٦ طعن رقم ٢٢٧ سنة ١٦ ق )

### ١٠٩ - عدم إشارة الحكم إلى النص الخاص بوقف تنفيذ العقوبة لا يبطله .

الواجب هو أن يذكر الحكم مادة العقوبة أما عدم الإشارة إلى النص الخاص بوقف تنفيذها فلا يبطله .

( جلسة ٦ / ١٢ / ١٩٤٨ طعن رقم ١٦٩٣ سنة ١٨ ق )

### ١١٠ - العبرة في إثبات يوم صدور الحكم هي بحقيقة الواقع لا بالتاريخ المدون به .

إن القول بأن العبرة في إثبات يوم صدور الحكم هي بالتاريخ المدون به غير صحيح على إطلاقه ، إذ يصح أن يقام الدليل على عدم صحة هذا التاريخ ، فإذا كان الظاهر من الإطلاع على مفردات الدعوى أن ثمة من الأدلة والأوراق

الرسمية ما قد يفيد أن الحكم المستأنف صدر فى يوم كذا فيكون الإستئناف فى الميعاد فإن القضاء بعدم قبول الإستئناف على حسب التاريخ المنون فيه يكون خطأ . ويكون من الواجب إجراء المحاكمة على أساس حقيقة الواقع .  
( جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٨ طعن رقم ١٩٣٨ سنة ١٨ ق )

١١١ - ذكر التاريخ الهجرى فى الحكم غير لازم .  
لا نص فى القانون يوجب ذكر التاريخ الهجرى فى الحكم ، فما دام قد ذكر به التاريخ الميلادى الذى صدر فيه فلا وجه للطعن عليه فى هذه الناحية .  
( جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٤٩ رقم ١٣٠٥ سنة ١٩ ق )

١١٢ - إغفال الحكم الإشارة إلى النص القانونى الذى حكم بمقتضاه يجعله باطلا .  
يشترط لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة أن يشتمل على نص القانون الذى أنزلت المحكمة بموجبه العقاب على المتهم .  
( جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٥١ طعن رقم ٦٢ سنة ٢١ ق )

١١٣ - البيانات الواجب إشتمال الحكم عليها .  
إذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا عن بيان المحكمة التى صدر منها والهيئة التى أصدرته وتاريخ الجلسة التى صدر فيها وأسماء المتهمين فى الدعوى ورقمها ووصف التهمة المسندة إليهم فيها ، فإنه يكون باطلا لا وجود له ، ويكون الحكم الذى أيده لأسبابه باطلا كذلك لإستناده إلى حكم لا وجود له قانونا .  
( جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٥٢ طعن رقم ١٢٢٢ سنة ٢٢ ق )

١١٤ - تعين المتهم بإسمه فى منطوق الحكم غير لازم .  
إذا كان الحكم لم يذكر إسم المتهم الذى حكم عليه فى منطوقه بالعقوبة إكتفاء بوروده فى ديباجته فإن ذلك لا يمس سلامته ما دام إنه لم يكن هناك متهم غيره

فى الدعوى (جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٢ طعن رقم ١٣٢٧ سنة ٢٢ ق)

١١٥ - الفرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم .

إذا كانت المحكمة قد أخطأت فى ترتيب الطاعن بين باقى المتهمين إلا أنها عنت بذكر اسمه عند إسناد الوقائع المسندة إليه بما لا يدع مجالاً لأى لبس أو غموض فى أنه هو المقصود ، فلا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة من أنها خلطت بينه وبين آخر فى حكمها .

(جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٥٤ طعن رقم ٤٤٢ سنة ٢٤ ق)

١١٦ - إغفال النص على من المتهم لا يعيب الحكم ما دام لا يؤثر فى مسؤوليته أو عقابه .

إغفال النص على من المتهم وولته وصناعاته بمحضرة الجلسة والحكم مما لا يعيبه أو يبطله ما دلم للمتهم لا يدعى أنه كان فى سن تؤثر فى مسؤوليته أو عقابه . (جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٥٥ طعن رقم ٤١٨ سنة ٢٥ ق)

١١٧ - خلو الحكم من بيان المحكمة التى أصدرته - إعتباره كأنه لا وجود له .

حتى كان الحكم الإستئنافى قد قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به ولاسيما أخرى أقتضتها مكان يبين من الإطلاع على ذلك الحكم والحكم المطعون فيه بطورهما من بيان المحكمة التى أصدرتهما ، فإن خلو الحكم من هذا البيان الجوهري يجرى إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له .

{ الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٨٧ }

١١٨ - التقويم المعلوم عليه فى إثبات تاريخ إصدار الحكم وحساب المدد المهيئة بقانون الإجراءات الجنائية هو التقويم الميلادى . التاريخ الميلادى الذى جرت فيه المحاكمة وصدر فيه الحكم هو ما يجرى عليه

العمل فى المحاكم وقد إعتبره الشارع أصلا فى حساب المدد المبينه بقانون الإجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١١١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٩ / ١١ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٨٦٢ )

١١٩ - **خلو الحكم الإبتدائى من بياناته الجوهرية لا يبطل الحكم الإستئنافى إذا إستوفى الحكم الأخير هذه البيانات وأنشأ لقضائه أسبابا جديدة .**

الأحكام النهائية هى وحدها التى يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض فخلو الحكم الإبتدائى من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام - بفرض صحته - لا يعيب الحكم الإستئنافى ما دام قد تدارك إغفال هذه البيانات وإستوفأها وأنشأ لقضائه أسبابا جديدة .

(الطن رقم ٩٢٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ١٠٧٢ )

١٢٠ - **لا يعيب الحكم الإبتدائى خلو ديباجته من إسم القاضى الذى أصدره ومن بيان الواقعة وتاريخ حصولها ما دام أن محضر الجلسة قد إستوفى ذلك ولم يدع الطاعن أن القاضى الذى أصدر الحكم غير من سمع المرافعة - وما دام أن الحكم الإستئنافى سائر البيانات التى يتطلبها القانون .**

لا يعيب الحكم الإبتدائى خلو ديباجته من إسم القاضى الذى أصدره ومن بيان الواقعة وتاريخ حصولها ما دام أن محضر الجلسة الإبتدائى قد إستوفى ذلك ، ولم يدع الطاعن إن القاضى الذى أصدر الحكم غير من سمع المرافعة ، وفضلا عن ذلك فإن الحكم الإستئنافى - وأن أحال فى بيان الواقعة إلى الحكم الإبتدائى - إلا أنه قد سرد بعد ذلك أقوال الشهود بتفصيل وإف يجعله مجتزئا بنفسه فى ذكر هذا البيان ، كما أنه إستوفى سائر البيانات التى تتطلبها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦٠ ص ١١ من ٤٥٢ )

١٢١ - حكم حضوري في جناية - عدم إشارته إلى الحكم الصادر في غيبة المتهم من محكمة الجنايات - لا يعيبه - علة ذلك - لأن الحكم يبطل حتما بحضور المتهم ومثوله أمام المحكمة المادة ٣٩٥ إجراءات .

لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته عدم إشارته إلى الحكم الصادر في غيبة المتهم من محكمة الجنايات لأن الحكم يبطل حتما بحضور المتهم ومثوله أمام المحكمة طبقاً للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .  
(الطن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٥٨ من ٩ من ١٩٨٨)

١٢٢ - محضر الجلسة - إثبات إسم المتهم فيه - من أقواله بالجلسة - صدور الحكم بهذا الإسم - لا بطلان .  
لما كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني أجاب عن إسمه بأنه يدعى أبو سلمان سلمان عبد الهادي وهو الإسم الوارد في ديباجة الحكم ومنطوقه فإن النعى على الحكم بالبطلان لصدوره بإدانة شخص غير متهم يكون غير سليم .  
(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٦٢ من ١٤ من ٢١٩٩)

١٢٣ - حكم - ديباجة - بيانات .  
إغفال الحكم الإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يبطله ما دام أن أمر الإحالة الذي أعلن به تضمن وصفا للتهمة .  
ومواد القانون المنطبقة عليها وما دام الحكم قد إشتمل في أسبابه على مواد القانون التي عتوب الطاعن بموجبها .  
(الطن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٢ من ١٤ من ٢٢٥)

١٢٤ - بيانات الحكم - لم يشترط القانون إثباتها في مكان معين منه - ورودها في ديباجته - لا يبطل الحكم .  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح في ديباجته جميع البيانات الخاصة

بسماع الإحالة وطلبات النيابة والمدعى المدني وأقوال المتهمين وشهادة الشهود والمرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً ، وكان القانون لم يشترط إثبات هذه البيانات في مكان معين من الحكم ، فإن ما ينعاه الطاعن من اشتراط إيراد تلك البيانات في الجزء المحرر بعد كلمة " المحكمة " لا في الجزء السابق عليها هو شرط لا سند له من القانون .

(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٢ ص ١٢ من ٦٧٢ )

#### ١٢٥ - بيانات ديباجة الحكم .

القاعدة أن الأحكام تصدر وتنفذ بإسم الأمة ، وأنه يجب أن يبين في ديباجتها صيورها بإسم الأمة ، ومكان تحرير هذا البيان هو ديباجة الحكم عند تحريره بأسبابه دون حاجة لتكوين ذلك ببول المحكمة أو إثباته بمحضر الجلسة (الطن رقم ١١٥٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٥ ص ١٦ من ٦٣ )

#### ١٢٦ - ديباجة الحكم - الخطأ فيها - أثر ذلك .

الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع إستدلاله .  
(الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٧٠ ص ٢١ من ١٦٩ )

#### ١٢٧ - حكم - خطأ مادي - مثال :

متى كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد في ديباجته " أن المعارضة قد أقيمت في الميعاد عن حكم قابل لها مستوفية كافة شروطها القانونية ، ومن ثم يتعين قبولها شكلاً " فإن ما إنتهى إليه الحكم في منطوقه - من قبول الإستئناف شكلاً - لا يعدو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى ، إذ لا يخفى هذا الخطأ على من يراجع الحكم كله .

(الطن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٩٨ )

#### ١٢٨ - ورقة الحكم - رسمية - وجوب حملها تاريخ إصدارها -

خلو الحكم الابتدائي من هذا التاريخ بطلانه - تليده في  
الإستئناف - بطلان الحكم الإستئنافي .

إن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ  
إصدارها وإلا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً ، لأنها السند  
الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به بناء  
على الأسباب التي أقيم عليها . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد  
في منظومة الحكم الابتدائي الباطل واعتق أسبابه ، فإنه يكون باطلاً بدوره .  
( الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٧١ من ٢٦ من ٢٩٩ )

١٢٩ - تضمن ديباجة الحكم أسماء الهيئة التي نظرت  
الدعوى . كفايته ولو خلا محضر الجلسة من هذا البيان - أساس  
ذلك ؟

لا وجه لما ينعاه الطاعن على المحكمة لعدم ذكرها إسم الهيئة التي إنعقدت  
في الجلسة المسائية وإسم وكيل النيابة الذي حضرها طالما أن هذه البيانات قد  
إستوفيت في ديباجة الحكم لما هو مقرر من أن الحكم يكمل محضر الجلسة في  
هذا الصدد .

( الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٦٥٤ )

١٣٠ - حكم بيانات الديباجة - الخطأ في بيان طلبات النيابة -  
لا يعيب الحكم :

إن خطأ الحكم المطعون فيه في بيان طلبات النيابة العامة بديباجته لا يعيبه  
لأنه خارج عن دائرة إستدلاله وهو من بعد لا يعدو أن يكون خطأ مادياً من  
كاتب الجلسة لا يخفى على قارئ الحكم .

( الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٩٠ )

١٣١ - ورود خطأ في ديباجة الحكم . بشأن القانون الذي طلبت

**النيابة تطبيقه . لا يعيبه متى صحح في صلب الحكم .**

لما كان الحكم المطعون فيه وأن نكر في ديباجته خطأ أن النيابة العامة طلبت عقاب الطاعن بمواد القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ وهو خاص بإعتبار التسويات التي أجريت بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٢ بشأن المعادلات الدراسية لموظفي الأوقاف الملكية ( سابقاً ) الذين ألحقوا بخدمة وزارة الأوقاف إعتباراً من ١ / ٨ / ١٩٥٢ صحيحة وذلك متى كانوا قد إستوفوا باقى الشرائط المنصوص عليها فيه وبإعتبار ما تم من ترقيات لهؤلاء العاملين على أساس الأقدميات التي رتبته التسويات المشار إليها صحيحاً - فى حين أن البين من الأوراق أن النيابة العامة قيدت الواقعة بمواد القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني - على ما يبين من المفردات المضمومة - إلا أن الحكم عاد وذكر فى صلبه القيد والوصف الصحيحين لها بما يتفق وما طلبته النيابة من عقاب الطاعن وفق أحكام هذا القانون الأخير وقد حدد الحكم فى أسبابه التهمة بثمها " هدم بناء غير آيل للسقوط قبل حصوله على تصريح بالهدم " كما أشار الحكم صراحة إلى أن الفعل مؤثم بمقتضى المادتين الأولى والسابعة من هذا القانون سالف الذكر وأفصح فى غير لبس عن مؤاخذه الطاعن بمقتضى أحكامه ، فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، فإنه لا يقدح فى سلامة الحكم ما ورد خطأ فى ديباجته فى شأن القانون الذى طلبت النيابة تطبيقه على واقعة الدعوى ما دام الأمر لا يعدو أن يكون خطأ ماديا صححه الحكم صراحة فى صلبه على التفصيل المار ذكره .

(الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ١٢٨ )

**١٢٢ - الخطأ فى ديباجة الحكم بخصوص تاريخ جلسة صدور الحكم - لا يعيبه - أساس ذلك .**

إذا أثبت فى ديباجة الحكم أن الدعوى سمعت بالجلسة التى نطق به فيها فى حين أنها كانت قد سمعت فى الجلسات السابقة عليها فإن ذلك لا يبطله ،



لأنه لا يعلو أن يكون خطأ مادياً مما لا يؤثر في سلامة الحكم ، ولأن الخطأ في  
دبياجة الحكم لا يعيبه إذ هو خارج عن مواضع إستدلاله .

( الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٨٠٢ )

### ١٢٣ - حكم - بيانات الديباجة - ما يكملها من بيانات ثابتة بمحضر الجلسة ؟

حيث أنه وإن كان يبين من مراجعة الحكمين الصادرين من محكمة أول  
درجة - غيابياً وبرفض المعارضة - والذي إعتنق الحكم المطعون فيه أسبابهما ،  
أن كلا منهما قد خلا من بيان إسم المتهم والهيئة التي أصدرته إلا أن محاضر  
جلسات المحكمة الابتدائية إبتداء وفي المعارضة - قد تضمنت تلك البيانات ،  
وإذ كان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص أسماء الخصوم  
في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائر بيانات الديباجة عدا التاريخ وكان  
الطاعن لا يجادل في أن هذه الهيئة هي التي سمعت المرافعة ، وإن النيابة  
العامة كانت ممثلة في مرحلة المحاكمة فإن ما ينعاه في هذا الخصوص لا يكون  
سعيأ .  
( الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٨٩٥ )

### ١٢٤ - حكم - بيانات الديباجة - توقيع رئيس الدائرة عليه مع كاتبها .

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت ثلاثة تقارير التلخيص فلا يقدح في ذلك  
أن يكون إثبات هذه الثلاثة قد ورد في دبياجة الحكم المطعون ما دام أن رئيس  
الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع مع كاتبها طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون  
الإجراءات الجنائية بما يفيد إقراره ما ورد به من بيانات فإن ما يتطلبه المشرع  
في هذا الخصوص يكون قد تحقق مما يتعين معه إطراح ما يشبه الطاعن في  
هذا الشأن .  
( الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ١٦٢ )

### ١٢٥ - محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة

### وأسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته :

من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيان المحكمة التى صدر منها وأسماء أعضاء الهيئة التى أصدرته وأسماء الخصوم .  
(الطن رقم ١٥٢٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٦٧ )

### ١٣٦ - محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص سائر بيانات الديباجة ما عدا تاريخ صدوره .

من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص سائر بيانات الديباجة - فيما عدا تاريخ صدوره - وكان الحكم المستأنف الصادر فى موضوع المعارضة وإن خلت ديباجته من بيان المحكمة والهيئة التى أصدرته وأسماء الخصوم إلا أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها إستوفت تلك البيانات فإن إستناد الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي يكون سليماً .

(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ١٣٠ )

### ١٣٧ - خلو الحكم من بيان صدوره بإسم الشعب لا يترتب عليه بطلانه .

من المقرر إن خلو الحكم من بيان صدوره بإسم الشعب لا ينال من شرعية أو يمس ذاتيته ولا يترتب بطلانه .

(الطن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٦٣٦ )

### الفرع الثانى - بيانات التسبب

١٣٨ - تضمن حكم البراءة أمراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة . غير لازم . كفاية إستعراضه أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة بحيث لا يوجد فيها ما يقضى إلى إدانة المتهم . المادة ٣١٠

## إجراءات .

لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ويكفى أن يكون الحكم قد إستعرض إدلة الدعوى عن بصر ويصيرة فلم يجد فيها ما يؤدى إلى إدانة المتهم .

( الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٠٠٤ )

## ١٣٩ - خلو الحكم من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على المتهم أثره - بطلانه .

مضى كان كلا الحكمين الابتدائى المؤيد لأسبابه والإستئنافى قد خلا من ذكر نص القانون الذى نزل بموجبه العقاب على المتهم ، وكان لا يعصم الحكم الابتدائى من هذا العيب أنه أشار إلى مواد الإتهام التى طلبت النيابة تطبيقها على التهمة ما دام لم يفصح عن أخذه بها بل إقتصر على الإشارة على تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التى لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب وإنما يتعلق بتحديد العقوبة فى حالة تعدد الجرائم ، فإن الحكم يكون مشوياً بالبطلان .

( الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٠٦١ )

( الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٤٠٥ )

## ١٤٠ - عدم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو إغفاله - لا عيب ما دام لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .

عدم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو إغفاله لا يستوجب نقض الحكم ما دام أنه لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .

( الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٣٦ )

## ١٤١ - تبيان المحكمة الإستئنافية مواد الإتهام بصدر حكمها وأخذها بما جاء بالحكم المستأنف المتضمن الإشارة إلى المواد التى

### طبقت - كفايته .

متى كانت المحكمة الإستئنافية قد بينت مواد الإتهام بصدر حكمها وأخذت بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صريحة إلى المواد التي طبقت فإن النعى على الحكم بأنه لم يشر إلى المواد التي طبقها يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٦٢ )

١٤٢ - إشارة الحكم إلى المادة ٤٠ عقوبات تكفى في بيان مادة القانون التي طبقتها المحكمة على المتهم بوصف كونه شريكاً ولو لم يشر إلى فقراتها .

إشارة الحكم إلى المادة ٤٠ من قانون العقوبات تكفى في بيان مادة القانون التي طبقتها المحكمة على المتهم بوصف كونه شريكاً ، ولو لم تشر إلى فقرتها الخاصتين بطريق الإتفاق والتحرير .

( الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٦٤٠ )

١٤٣ - عدم تحديد الحكم تاريخ الواقعة - لا عيب - ما دام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون . ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة .

لا عيب الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة ما دام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة .

( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٦٩٧ )

( والطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٥ )

( والطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٧٠٦ )

١٤٤ - عدم إعتبار بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه إلا إذا ترتب على حدوث الواقعة

فى محل معين أثر قانونى .

لا يعتبر بيان محل الواقعة فى الحكم الجنائى من البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه إلا إذا رتب الشارع على حدوث الواقعة فى محل معين أثراً قانونياً كأن جعل منه ركناً فى الجريمة أو ظرفاً مشدداً وفى غير هذا النطاق فإنه يكفى فى بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة الجزئية إليه ما دام أن المتهم لم يدفع بعدم إختصاص المحكمة بنظرها .

(الطن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٦٩٧ )

(والطن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٦٧٦ )

١٤٥ - خطأ الحكم فى رقم المادة المنطبقة - إنتهاؤه إلى النتيجة الصحيحة - لا عيب .

إن خطأ الحكم فى رقم المادة المنطبقة على واقعة الدعوى لا يعيبه ما دام قد إنتهى إلى نتيجة يقرها القانون .

(الطن رقم ١٦١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٦ / ١ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٨ )

١٤٦ - عدم ذكر الحكم الإستثنائى مادة العقاب - بيان مواد الإتهام فى الحكم الابتدائى . تأييد الحكم الإستثنائى له دون ذكرها لا عيب .

إذا كان الحكم خالياً صلبه من ذكر المواد التى طبقتها المحكمة ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسباب وللأسباب الأخرى التى أوردها ، وكان الحكم الابتدائى قد سجل فى صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التى طلبتها النيابة فلا يصح نقضه إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائى فيه ما يتضمن بذات المواد التى عوقب المتهم بها . (الطن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٧٠٦ )

١٤٧ - البيان الموعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا

## الإقتناع .

إن البيان للمول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي  
دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع .  
( الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٥ )

١٤٨ - إغفال الحكم تعيين أسماء باقى أفراد رجال القوة الذين  
إستعان بهم الضابط المائون في تنفيذ الإذن بالتفتيش - متى لا  
يعيب التسبب ؟ عند بيان أسماء من حضر التفتيش ومؤدى  
شهاداتهم وعدم إعتماؤه في الإدانة على شهادة الباقيين .

لا يقدح في سلامة الحكم أنه لم يعين أسماء باقى أفراد رجال القوة الذين  
إستعان بهم الضابطان المائونان بالتفتيش طالما أنه قد عني ببيان أسماء من  
حضر التفتيش ومؤدى شهاداتهم وما دام أنه لم يعتمد في الإدانة على شهادة  
الباقيين .  
( الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٧٨ )

١٤٩ - إغفال الحكم بيان تاريخ الحادث في واقعة الدعوى مع  
ورود بيان عن ذلك في وصف التهمة - لا عيب - ما دامت التهمة لم  
تدع في طعنها أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة .  
الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه بعضاً - فإذا أغفل الحكم في واقعة  
الدعوى بيان تاريخ ارتكاب الحادث - مع ورود بيان عن ذلك في وصف التهمة  
- فذلك لا يقدح في سلامته ما دامت التهمة لم تدع في طعنها أن الدعوى  
الجنائية قد إنقضت بمضى المدة .

( الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٣ )

١٥٠ - بطلان الحكم عند إغفاله بيان نص القانون الذي حكم  
بموجبه - لا يرفع هذا العيب الإشارة إلى رقم القانون وما لحقه من  
تعديلات .

نصت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذى حكم بموجبه - وهو بيان جوهرى إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات - فإذا خلا الحكم الإستثنافى - الذى قضى بإلغاء حكم البرائة - من ذكر نص القانون الذى تولى بسوجه العقاب على المتهم فإنه يكون مشوباً بالبطلان ، ولا يعصم الحكم من ذلك العيب أنه اشار إلى رقم القانون المطبق وما لحقه من تعديلات ما دام لم يفصح عن مواد القانون التى أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب .

( الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٦٠ من ١١ من ٢٥٩ )

( والطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٦١ لم ينشر )

١٥١ - حكم محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم صحة الإستناد إلى ذات أسباب الحكم الغيايى :

لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذى كان غائباً من أن تورد الأسباب ذاتها التى إتخذها الحكم الغيايى الساقط قانوناً أسباباً لحكمها ما دامت تصلح فى ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

( الطعن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٦١ من ١٢ من ٢٤٠ )

١٥٢ - حكم - تسبيبه - الرد على الطلبات - ما يشترط فى الطلب من الجدية .

لا تلتزم المحكمة بالرد على طلب المعاينة الذى لم يتقدم به الدفاع عن المتهم فى صورة الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ، بل صاغه فى صيغة رجاء .

( الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦١ من ١٢ من ٢٦٠ )

١٥٣ - حكم - تسبيبه - التخاذل والتهاوتر وتعارض الأدلة والعمومض - مثال .

إذا أثبت الحكم أن الجناية وقعت بسبب حقد المتهم على المجنى عليه ورغبت

فى الإستقام منه والثار لما يزعجه من عرض مهان مرده الحادث الخلقى ، ثم نفى  
فى الوقت نفسه قيام هذا الدافع لمضى عشر سنوات على الحادث المذكور وإتمام  
الصلح بين المتهم وبين زوجته وخصمه المجنى عليه وقبضه منه مالا لقاء هذا  
الصلح ، فإن الحكم يكون منطويا على تهاثر وتخاذل لتعارض الأدلة التى ساقها  
فى هذا الخصوص بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ، هذا فضلا عن  
غموض الحكم فى خصوص تحصيله دفاع المتهم بشأن ما أثاره من إعتراض  
على بطلان بعض إجراءات التحقيق بما يعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها  
على سلامة إجراءات الدعوى .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ من ٢٨٥ )

#### ١٥٤ - إثبات - قضاة - صميم عمل القاضى .

إستخلاص النتائج من المقدمات من صميم عمل القاضى ، فلا يصح معه أن  
يقال عنه أنه قضى بطله .

( الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٦١ س ١٢ من ٨٩٢ )

#### ١٥٥ - حكم - تسبيب - الدفع بإستحالة الرؤية بسبب الظلام

- كفاية الرد الضمنى :

الدفع بإستحالة الرؤية بسبب الظلام وما يترتب عليه من تعذر الإستعراف  
على المتهمين ليس من الدفوع الجوهرية التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها  
إستقلا ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستقادا من الأدلة التى إستند إليها  
الحكم فى الإدانة .

( الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦٤ س ١٢ من ٨٠٧ )

#### ١٥٦ - إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من

أقوال شاهد آخر - لا يعيبه - ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند  
إليه منها .



لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهاة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما يستند إليه منها .

( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٤٥٥ )

١٥٧ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين ، وإن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بياناً كافياً .

الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين ، وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بياناً كافياً يبين منه معنى تنقيده للواقعة كما إقتضت به المحكمة . وإذا ما كان الحكم قد جاء خلواً مما يكشف عن وجه إستشهاد المحكمة بالدليل الذي إستتبقت منه معتقداً في الدعوى ، فإنه يكون قاصر البيان .

( الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٥١ )

١٥٨ - عدم رسم القانون نمطاً خاصاً يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها .

لم يرسم القانون نمطاً خاصاً يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها . ولما كان مجموع ما أورده الحكم كافياً في بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة حسبما خلصت إليه المحكمة بما يتكامل به كافة عناصرها القانونية ، وقد إشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٨٤٦ )

١٥٩ - الإحالة - بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالإجراءات التي تمت أمام المحكمة - أثره .

لا ضير في الإحالة - بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالإجراءات التي تمت

أمام المحكمة - إلى محضر جلسة سابق لهيئة أخرى خلاف تلك التي أصدرت الحكم ، ذلك بأن هذه البيانات ليست من قبيل التحقيق الذي يجب أن تجريه هيئة الحكم بنفسها .

(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٩٠٨ )

١٦٠ - كفاية إقامة الحكم على أسباب منتجة ورده على دفاع

المتهم بما يفنده .  
إذا كان الحكم قد أثبت مخالفة البيان المدرج بشهادة الوفاة للحقيقة وأقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب منتجة ورد على دفاع المتهم بصدد واقعة التزوير المسندة إليه بما يفند هذا الدفاع ويبرر إطراح المحكمة له ، فإن النعني عليه في هذه الناحية يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٢ )

١٦١ - ليس للقاضي القضاء بعلمه وإنما له الاستناد إلى المعلومات العامة .

لا يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه ، وإنما له أن يستند في قضائه إلى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها مما لا تلزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه .

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ١٢٨ )

١٦٢ - وجوب تبيان الحكم الأدلة التي إستند إليها ومؤداهما بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة .  
الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي إستندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداهما في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة ، ولما كان ما أورده الحكم من مؤدى التقرير الفني لا يصلح لأن يستنتج منه عناصر إثبات أو نفي سائفة فقد غدا الحكم خلو مما يكشف

عن وجه إستشهاد المحكمة بالدليل الذى إستتبقت منه معتقدها فى الدعوى مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم والتقرير برأى فيما خاض فيه الطاعن فى وجه طعنه من خطأ فى تطبيق القانون وتؤيوله .

( الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٨٦ / ٢ / ٦ من ١٩ ص ١٨٩ )

١٦٢ - خلو نص المادتين ٣١٠ إجراءات و ٢٤٩ مرافعات من النص على وجوب إثبات البيان الخاص بالإطلاع على الأوراق والمداولة فى الحكم .

إن كل ما فرضته المواد ٣٣٨ وما بعدها من قانون المرافعات هو أن يكون صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٢٤٩ من ذلك القانون التى حددت ما يجب أن يتضمنه الحكم من بيانات من النص على وجوب إثبات هذا البيان بالحكم . ( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٨٦ / ٢ / ٦ من ٢٠ ص ٧٢٢ )

#### ١٦٤ - البيان المعول عليه فى الحكم ؟

من المقرر أن البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتناع القاضى دون غيره من الإجراءات الخارجة عن سياق هذا الإقتناع . ( الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٨٦ / ٢ / ٢ من ٢١ ص ٤٨٧ )

١٦٥ - وجوب الإشارة إلى نص القانون الذى حكم بموجبه فى حالة الإدانة - المادة ٣١٠ ١ - ج - عدم لزوم ذلك فى حالة البراءة .  
لا توجب المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية الإشارة إلى نص القانون الذى حكم بموجبه إلا فى حالة الحكم بالإدانة أما إذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يلزم بطبيعة الحال الإشارة إلى مواد الإتهام .

( الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٨٦ / ١٢ / ٦ من ٢٢ ص ٧٠٧ )

١٦٦ - قول الحكم إن السرعة الزائدة هي التي أدت إلى وقوع الحادث - لا يغنى عن وجوب بيان الحكم وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ وموقف المتهم والمجنى عليه - مثال لتسبيب معيب .

من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، ولما كان الثابت من تحصيل الحكم لأقوال الشاهد - التي إعتد عليها في إدانته الطاعن أنه لم ير الحادث وقت وقوعه ولا كيف أصيب المجنى عليه ، فقد بات الحكم قاصراً قصوراً لا يدفعه ما تنهى إليه من أن السرعة الزائدة وما خلفته من أثر للفرامل على الطريق هي التي أدت إلى وقوع الحادث لأن ذلك لا يعدو أن يكون إستدلالاً على كنه الخطأ الذي يترأخى إلى ما بعد أن يكشف الحكم عن ظروف الواقعة وموقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وهو ما خلا الحكم من بيانه .  
( الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٤ م ٢٥ من ٢٥١ )

١٦٧ - إثبات الحكم معاقبة الطاعن بمواد حدودها من قانون حل محله قانون آخر - لا يصح - ما دام قد أورد الوصف القانوني الصحيح للواقعة وكانت قد بقيت معاقباً عليها بذات مواد القانون الجديد وكانت العقوبة المقررة بالمقضى بها تدخل في حدود تلك المقررة بالقانون الأخير .

لئن كان الحكم قد عاقب الطاعن بمواد الإتهام وهي ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ، إلا إنه وقد أورد الوصف القانوني الصحيح لواقعة الدعوى كما ثبتت لديه ، وكان الفعل الذي أثبت ارتكابه الطاعن له بقى معاقباً عليه بذات المواد المذكورة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ الذي حل محل القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وكانت العقوبة المقررة بها لا تخرج عن حدود مادة العقاب - المادة الثالثة - من

القانون الواجب التطبيق وهو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فإن ذلك لا ينال من سلامة الحكم . ( الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٢٧٦ )

#### ١٦٨ - التسبب الزائد - قيمته :

لا ينال من سلامة الحكم تزيده مقررأ خطأ أن مواد الإتهام توجب مصادرة المواد المضبوطة . ما دام هذا الخطأ لم يكن له أثر فى النتيجة الصحيحة التى إنتهى إليها الحكم .

( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٧٥ من ٢٦ من ٤٤١ )

#### ١٦٩ - أحكام الإدانة - بيان نص القانون - بيان جوهرى .

تنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب - لما كان ذلك - وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب فإنه يكون باطلا ولا يعصم الحكم المطعون فيه من هذا العيب أن يكون قد أشار إلى القانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ الذى طلبت النيابة العامة تطبيقه وإلى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٢ التى إقتصر حكمها على بيان العقوبات الأصلية ما دام إنه لم يبين نصوص القانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ التى طبقها على واقعة الدعوى والتى تحدد الأفعال التى يوشها القانون وتبين ما تقضى به من عقوبات تكميلية من تعويض ومصادرة وغلق - لما كان ما تقدم - فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين والمحكوم عليه الثانى وإن لم يقرر بالطعن بالنقض لإتصال وجه الطعن به وذلك دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٧٥ من ٢٦ من ٤٢٨ )

#### ١٧٠ - حكم - بيانات - بيان مواد الإتهام - الأحكام الشكلية :

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغيابي الإستئنافي الذى قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ، فإن ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من إغفاله بيان الواقعة أو مواد الإتهام لا يكون له محل ، لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة فى موضوع الدعوى ، ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذى يدخل فى عداد الأحكام الشكلية فحسب . وكذلك الشأن بالنسبة لما ينعاه الطاعن على الحكم من التفاته عن الإشارة إلى سند التخالص لتعلق ذلك بموضوع الدعوى ، الذى لا سبيل للخوض فيه إلا إذا كان الإستئناف مقبولاً شكلاً . ( الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٨٧٧ )

#### ١٧١ - تسبيب الأحكام الجنائية - ما يجب فيه :

إن محكمة الموضوع لا تلتزم فى أصول الإستدلال بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ، وأن لها إستخلاص الصورة ، الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود ، وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، إذ العبرة فى المحاكمات الجنائية ، هى بإقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته . فلا يصح مطالبة الأخذ بدليل معين إلا فى الأحوال التى يقرها القانون . فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه .

( الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٨٩١ )

#### ١٧٢ - بيان أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والدليل على ذلك ، واجب عند الحكم بالإدانة .

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت والأدلة التى إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه

إستدلالها فيها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصراً .

( الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٧٦ م ٢٧ م ٣٣٢ )

١٧٣ - عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور فى الرد على دفع بطلان التفتيش طالما لم يتساند الحكم فى الإدانة إلى دليل مستمد من هذا التفتيش .

لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع ببطلان تفتيش المتهمين ما دام البين من الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ومن إستدلاله أن ثمة تفتيش لم يقع على أشخاص المتهمين وأن الحكم لم يستند فى الإدانة إلى دليل مستمد من تفتيشهم وإنما أقام قضاءه على الدليل المستفاد من محضر الضبط ومن الإعتراف الصادر من المتهمين - عدا الطاعن الرابع - بممارسة لعب القمار فى المقهى وهو ما ليس محل نعى .

( الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ م ٢٨ م ٣١٠ )

١٧٤ - كفاية بيان الحكم الابتدائى المؤيد إستئنافياً مكان وزمان وقوع الجريمة .

إن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يكشف عن مكان وزمان وقوع الجريمة مردود بما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه فى صدر بيانه لواقعة الدعوى حين ذكر تاريخ الحادث وساعته وتحديد مكان وقوعه .

( الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٧٧ م ٢٨ م ٩٥١ )

١٧٥ - حكم - إدانة - مشتملات الحكم - المقصود بذلك .

من المقرر أن القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التى إستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة مأخذها وإلا كان

الحكم قاصراً ، ولم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التى وقعت فيها .

( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٢١ )

#### ١٧٦ - ما يجب بيانه فى أحكام الإدانة .

إن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الإثبات ويذكر مؤاده حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تكميناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان باطلاً . ( الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٦٨ )

#### ١٧٧ - التشكيك فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم - يكفى

للقضاء بالبراءة .

من المقرر أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة . إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر ويصيرة . ( الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٧٣ )

#### ١٧٨ - صياغة الحكم للواقعة المستوجبة للعقوبة - لم يرسم

القانون له شكلاً محدداً .

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون .

( الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٧٤٦ )

#### ١٧٩ - أحكام البراءة - ما يكفى لصحة تسيبها .



لما كان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينه أسوة بأحكام الإدانة وأنه يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكل المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، وهي ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الإتهام لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد حتماً إنها أطرحته ولم تر فيه ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطلعون فيه وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديده لما قد يكون المدعى بالحقوق المدنية قد ساقه من قرائن تشير إلى ثبوت الإتهام ما دامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في ثبوت التهمة على المتهم (الطن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٧٩ م ٣٠ م ٨٨٢ )

### الفرع الثالث - بيانات المنطوق

١٨٠ - قضاء المحكمة الإستئنافية غيابياً بتشديد العقوبة المحكوم بها إبتدائياً - معارضة المتهم في هذا الحكم الغيابي - الحكم فيها بالتأييد - عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة - بطلانه :  
إذا رأت المحكمة الإستئنافية أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بتشديد العقوبة ، فإنه من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ويصبح الحكم باطلا فيما قضى به إذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقاً للقانون .

(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٥٦ م ٧ م ٥٧٠ )

١٨١ - عدم لزوم النص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أبديت في أثناء المرافعة - الأسباب تكمل المنطوق في ذلك .

لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفع التي أبدت في أثناء المرافعة إكتفاء بما يفيد ذلك في الأسباب .

(الطنن رقم ٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٥٦ من ٧ من ١١٢٤ )

(والطنن رقم ١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٥٧ من ٨ من ١٧٠ )

(والطنن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٦٠ من ١١ من ٧٥٩ )

١٨٢ - الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة - جواز تفسير منطوق الحكم ما أجملته أسبابه من وقف تنفيذ العقوبة بقصره على عقوبة الحبس دون الغرامة - إنتفاء التناقض في هذه الحالة .

الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة ، ولا تثريب على الحكم إذا خصص في منطوقه ما كان قد أجمله في أسبابه ، فإذا كان ما قاله الحكم في أسبابه إجمالاً عن وقف تنفيذ العقوبة قد فسره في منطوقه بأنه يشمل عقوبة الحبس دون الغرامة فإن هذا التفسير لا يجافي المنطق ولا يناقض في شيء ما سبقه .

(الطنن رقم ١٢٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٨ من ٩ من ١١٠٥ )

١٨٣ - إغفال الحكم في منطوقه القضاء بعقوبة على أحد المتهمين في الدعوى - رغم إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله - خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لهذه الحالة - وجوب أعمال نص المادة ٢٦٨ مرافعات - ليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الإستئنافية لإكمال هذا النقص .

من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تنظم حالة إغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله ، لما كان ذلك ، وكانت المادة

٣٦٨ مرافعات تنص على أنه " إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشئن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " فإنه يجب إعمال هذا النص أيضاً في الدعاوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة المسندة للمطعون ضده فالطريق السوى أمام النيابة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم ، وإن تطلب منها إكمالها بالفصل فيما أغفلته ، وليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الإستئنافية لإكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن إختصاصها يظل باقياً بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الإستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، وإلا فوتت بذلك درجة من درجات التقاضى على المتهم .

( الطعن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٥٤٦ )

#### ١٨٤ - العبرة فيما يقضى به الحكم هي بمنطوقه .

العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضى في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى ، فلا يعول على الأسباب التي يدونها القاضى في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب التي يدونها القاضى في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة في منطوقه مع وجوب الحكم بها إعمالاً لنص المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها ، يكون قد خالف القانون - ولو ضمن أسبابه هذا القضاء - مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة الغرامة طبقاً للقانون بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما .

( الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١١٠٧ )

#### ١٨٥ - العبرة في الأحكام هي بما ينطق به القاضى في وجه

### الخصوم بمجلس القضاء - قيمة الأسباب .

العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى ولا يعول على الأسباب التى يدونها القاضى فى حكمه الذى يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحه ومدعمة للمنطوق - لما كان ذلك - فإنه لا يصحح ما تردى فى الحكم من خطأ قانونى حين إقتصر فى منطوقه على القضاء برد المبلغ ٨٣١ ج و ٢٤٩ م فقط وبغرامة مساوية أن يكون قد أورد فى أسبابه أنه فاته إحتساب مبلغ ٤٢٠ ج الذى إختلسه الطاعن أيضاً وإضافته إلى قيمة ما إختلسه وأظهره الخبير فى تقريره . (الطن رقم ١٤٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٢٧٩)

### الفصل الرابع

#### تسبيب الأحكام

#### الفرع الأول - التسبيب المعيب

### ١٨٦ - خلو الحكم من الأسباب .

إذا ذكرت التهمة فى الحكم الإستئنافى بصيغة مخالفة بالمرة للصيغة التى ذكرت بها فى الحكم الابتدائى ولم تذكر المحكمة الإستئنافية عند تأييدها الحكم الابتدائى سوى قولها " إن الحكم المستأنف فى محله " فإن مجيء حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة خالياً من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد فى حقيقة الأفعال التى عاقبت عليها المحكمة ويتعين إذن نقضه . (جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٣٣ طعن رقم ١١٥ سنة ٣ ق)

### ١٨٧ - عدم ذكر مؤدى الأدلة .

إذا إستند الحكم فى إدانة المتهم إلى أقوال المجنى عليه فى التحقيق قبل وفاته وإلى شهادة الشهود أمام النيابة مكتفياً فى بيان ما أدلى به المجنى عليه والشهود بسرد وقائع الدعوى إجمالاً على النحو الذى إستخلصته المحكمة دون

أن يبين مؤدى تلك الأقوال ولا موضوع تلك الشهادة بحيث لا يستطاع الوقوف على ما إذا كانت تلك الأقوال والشهادات تؤدى إلى النتيجة التى إستخلصتها منها المحكمة فهذا قصور فى الحكم يوجب نقضه .

(جلسة ١٦٨ / ٤ / ١٩٣٨ طعن رقم ٩٥ سنة ٨ ق )

#### ١٨٨ - الخطأ فى الإسناد .

إذا كان الحكم قد بنى قضاءه بالإدانة على أن ثمة إجماعاً من شهود الإثبات على صحة الواقعة وكان ما قاله من ذلك يخالف ما هو ثابت بالتحقيقات التى أجريت فى الدعوى فإنه يكون معيباً متعيناً نقضه .

(جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٤٩ طعن رقم ١١٧٣ سنة ١٩ ق )

#### ١٨٩ - التناقض المعيب .

التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين الأدلة التى أخذت بها المحكمة . أما مجرد التناقض بين أقوال شاهدين فى الدعوى فلا يعتد به .

(جلسة ١ / ١١ / ١٩٤٩ طعن رقم ٨٧٨ سنة ١٩ ق )

#### ١٩٠ - الخطأ فى الإسناد .

إذا كان الحكم قد أخذ فى الإدانة بأقوال شاهد الرؤية الوحيد فى الدعوى بمقولة أنها مؤيدة بأقوال نسبها إلى شاهد آخر وكان هذا الشاهد لم يقل هذه الأقوال لا فى التحقيقات الابتدائية ولا فى التحقيق الذى أجرى بالجلسة ، فإنه يكون قد أخطأ فى الإسناد واعتمد فى الإدانة على ما لا أصل له فى الأوراق وهذا قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

(جلسة ٢ / ١١ / ١٩٤٩ طعن رقم ٨٥٦ سنة ١٩ ق )

#### ١٩١ - عدم ذكر مؤدى الأدلة .

الحكم الصادر بالعقوبة يجب أن تبين فيه الأسباب التى أقيم عليها ولا يكفى

فى ذلك أن يورد الحكم الأدلة التى أعتد عليها إذا كان لم يذكر مؤداها ويبين ما تضمنته كل منها ، وذلك لأنه يجب أن يكون الحكم متضمناً بذاته وجه إستشهاده على إدانة المتهم بالأدلة التى يشير إليها . وإذن فالحكم الذى يعتمد فى معاقبة المتهم على قوله بثبوت التهمة من أقوال المجنى عليه دون أن يعنى بذكر شىء مما تضمنته هذه الأقوال يكون قاصراً فى بيان الأسباب ويتعين نقضه .

( جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٤٠ طعن رقم ١٠ سنة ١١ ق )

**١٩٢ - عدم الرد على دفاع المتهم الذى لو صح لترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى .**

إذا كان المتهم المحكوم عليه غيابياً فى تهمة دخول منزل بقصد إرتكاب جريمة فيه قد تمسك لدى المحكمة الإستئنافية عند نظرها المعارضة المرفوعة منه بأنه لا يعرف شيئاً عن القضية المتهم فيها ويأنه لم يحقق معه ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تتعرض لهذا الدفاع وترد عليه بما يفيد أنه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

( جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٤٦ طعن رقم ٢٥ سنة ١٧ ق )

**١٩٣ - عدم الرد على دفاع المتهم الذى لو صح لترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى .**

إذا كان دفاع المتهم مبنياً على أن التغيير الذى وقع فى صلب السند وأجرى فى غير مجلس العقد إنما كان بمعرفة المجنى عليه ويخطئه تصحيحاً لخطأ إدركه المتهم وأقره عليه المجنى عليه ، فالرد على هذا الدفاع بمجرد قول المحكمة إن التغيير لم يحصل فى مجلس العقد مع ذكرها أن الخبر قرر أن التغيير حصل بخط المجنى عليه - ذلك لا يستقيم ولا يكفى - بل كان الواجب إقامة الدليل على أن هذا التغيير حصل على غير علم المجنى عليه .

( جلسة ١ / ٣ / ١٩٤٨ طعن رقم ٢٧٤ سنة ١٨ ق )

**١٩٤ - بناء الحكم على ترجيح ثبوت التهمة .**

إذا كان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر أدلة الثبوت فيها قد عقب على ذلك بقوله " أن المحكمة ترجح ثبوت التهمة من الأدلة المتقدمة " فإنه يكون معيباً إذ الأحكام الجنائية يجب تتي على الجزم واليقين لا على الشك والإحتمال .  
(جلسة ٦ / ٢ / ١٩٤٨ طعن رقم ٦٣٣ سنة ١٨ ق )

١٩٥ - عدم الرد على دفاع المتهم الذى لو صح لترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

لا يصبح فى القانون محاكمة المتهم أكثر من مرة عن واقعة واحدة . وإن  
فإذا كان الثابت أن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بسبق محاكمته عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وقدم إليها حكماً يفيد ذلك ، ومع هذا أدانته المحكمة دون أن تتعرض لهذا الدفاع . فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه .  
(جلسة ٨ / ١١ / ١٩٤٨ طعن رقم ١١٧٥ سنة ١٨ ق )

١٩٦ - التناقض الميب .

إذا كان الحكم قد ذكر واقعة على صورتين تتعارض إحداها مع الأخرى ، وإستند فى إدانة المتهم إلى أقوال الشهود وإعترافات المتهم مع إيراده روايات مختلفة دون أن يبين بأيها أخذ - فإنه يكون متخاذل البيان قاصر الأسباب واجباً نقضه .  
(جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥١ طعن رقم ١٦٧٥ سنة ٢٠ ق )

١٩٧ - التناقض الميب .

إذا كان ما أوردته المحكمة من وقائع لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن لا تتفق وما ذكرته من الوقائع التى حصلت لها من التحقيقات وسطرتها فى صدر الحكم فإنه مع هذا التضارب لا يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى لإضطراب العناصر التى أوردتها الحكم عنها وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .  
(جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٥١ طعن رقم ٢٧٦ سنة ٢١ ق )

#### ١٩٨ - فساد الإستدلال .

الإثبات في المواد الجنائية إنما يقوم على إقتناع القاضي نفسه بناء على ما يجريه في الدعوى من التحقيق بحيث لا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره . وإن كان الحكم المطعون فيه قد أسس ثبوت الخطأ على الطاعن على مجرد صدور حكم نهائى عليه فى مخالفة ، وذلك دون أن تحقق المحكمة هذا الخطأ وتفصل هى فى ثبوته لديها وحجبت بذلك نفسها عن تمحيص دفاع المتهم - فإن حكمها يكون فاسد الإستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه . ونقص هذا الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذى لم يقيم أسبلياً لعلته بعد إطلاعه على الحكم وذلك لوحدة الموضوع وإقتضاء لحسن سير العدالة . ( جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٥١ مرقم ٣٥٤ سنة ٢١ )

١٩٩ - إستناد المحكمة فى إدانة المتهم إلى رواية شاهد بالجلسة - خلو محضر جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم إلى الشاهد المذكور وثبوت أنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث - خطأ فى الإستناد .

إذا إستند الحكم فى إدانة المتهم ضمن ما إستند إلى ما نسب إلى شاهد إنه رواه بالجلسة مع خلو محضر جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم إلى الشاهد المذكور وأثبت على لسانه إنه قال بعدم علمه بكيفية وقوع الحادث . فإن الحكم يكون قد أخطأ فى الإستناد بما يعيبه .

( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ م ٧ من ١٤٢ )

٢٠٠ - إستناد الحكم فى إدانة المتهم إلى معاينة محل الحادث

دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة - قصور .

متى كان الحكم قد إستند فى إدانة المتهم - بين ما إستند إليه - إلى معاينة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة أو يذكر شيئاً عنها ليوضح وجه إتخاذها دليلاً مؤيداً لأدلة الإثبات الأخرى التى بينها بالرغم من أن المتهم



إستشهد بهذه المعايينة نفسها على براءته مما أسند إليه ، فإنه يكون قاصر  
البيان . ( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٢٥٥ )

٢.١ - إعتناء الحكم على أقوال المجنى عليها فى التحقيقات  
وأمام المحكمة دون أن يفكر شيئاً مما جاء فى هذه الأقوال .  
مضى كان الحكم حين أورد الأدلة على المتهم قد إعتد فيها على أقوال المجنى  
عليها فى التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يفكر شيئاً مما جاء فى هذه الأقوال  
حتى يتضح وجه الإستدلال بها ، فإنه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويستوجب  
نقضه . ( الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٦٣٥ )

٢.٢ - إعتناء المجلس الحسبى الحساب فى غيبة المتهم - إنكار  
حق المتهم بالتبديد فى مناقشة الحساب - قصور .  
إن ما تختص به المجالس الحسبية قبل إلغائها أو المحاكم الحسبية من  
مسائل الولاية على المال ، وإعتناء الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين  
حالات الأحوال الشخصية وهى المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العائلية للصيقة  
بشخص الإنسان التى رتب القانون عليها أثراً فى حياته الإجتماعية ونص عليها  
فى المادتين ٢٢٢ ، ٤٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتى يحوز الحكم فيها  
قوة الشئ المقضى به أمام المحاكم الجنائية وهى تحاكم المتهمين عن الجرائم  
المعرضة عليها ومن ثم فإنه يجب على المحكمة فى حكمها أن تفحص بنفسها  
ملاحظات المتهم بالتبديد على الحساب غير متقيدة فى ذلك بقرار المجلس  
الحسبى الذى صدر فى غيبته فإذا هى لم تفعل وإنكرت على المتهم حقه فى  
مناقشة الحساب بعد إعتناءه من المجلس الحسبى ، فإن حكمها يكون قاصراً .  
( الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٧٢٣ )

٢.٣ - قضاء المحكمة الإستئنافية بإدانة المتهم المحكوم ببراته  
إبتدائياً دون أن تسمع أقوال الشاهد - إستنادها إلى أن الشاهد

شهد أمام محكمة أول درجة يمثل ما شهد به فى قضية أخرى . عدم إشارة الحكم إلى إطلاع المحكمة على أقوال الشاهد فى تلك القضية ولا ماهية الصلة بين القضيتين - قصور .

متى كانت المحكمة الإستئنافية قد قضت بإدانة المتهم الذى كان محكوما ببراءته من محكمة أول درجة دون أن تسمع شهادة الصراف مستندة إلى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة يمثل ما شهد به فى قضية أخرى دون أن تطلع على أقوال الصراف فى تلك القضية التى إستندت منها الدليل الوحيد الذى عولت عليه ، ولم تبين كذلك ماهية الصلة بين القضيتين ولا كيف تناول الصراف فى شهادته فى القضية الأخرى موضوع القضية الحالية . وكان لا يظهر من الأوراق أن المحكمة نظرت القضيتين معا كما لا يظهر منها وجه الإرتباط بينهما ، فإن الحكم يكون قاصراً .

( الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٥٧ من ٨ من ٨٥٦ )

٢٠٤ - عدم ذكر الحكم فحوى شهادة الشاهد الذى إستند إليه فى إدانة المتهم إكتفاء بالقول بأنها تؤيد رواية شاهد آخر - قصور متى كان الحكم قد إستند فى إدانة المتهم ضمن ما إستند إليه إلى شهادة الضابط ورجلى البوليس اللذين رافقاه ، وبين الحكم مؤدى شهادة الضابط المذكور دون أن يذكر فحوى شهادة الشاهدين الآخرين إكتفاء بقوله إن شهادتهما تؤيد روايته ، فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور لأنه خلا من بيان مؤدى الدليل المستمد من شهادة الشاهدين المذكورين فلا يعرف منه كيف أنه يؤيد شهادة الضابط .

( الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٥٧ من ٨ من ٨٩٢ )

٢٠٥ - إستناد الحكم فى ثبوت الواقعة إلى أقوال الشهود وإلى التقرير الطبى على ما فيهما من تعارض - عدم إيراده ما يرفع هذا التعارض - قصور .

مضى كان الحكم قد إستند فى القول بثبوت الواقعة حسب تحصيله لها إلى أقوال الشاهدين وإلى التقرير الطبى الشرعى معا على ما فيها من تعارض دون أن يورد ما يرفع هذا التعارض ، فإنه يكون قاصر البيان وفى ذلك ما يعيبه ويوجب نقضه . ( الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٧ س ٨ من ٨٩٨ )  
(والطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ من ٣٦٣ )

٢٠٦ - إستناد الحكم فى براءة المتهم فى التهمتين المستندتين إليه إلى أسباب تقتصر كلها إلى تهمة واحدة - قصور .  
إذ كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من التهمتين إستناداً إلى أسباب تقتصر كلها إلى التهمة الأولى دون الأخرى فإنه يكون مشوباً بالقصور فى تسبيبه . ( الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ٩٧٣ )

٢٠٧ - إصرار المتهم على حضور الشاهد - عدم إجابة المحكمة هذا الطلب وإستنادها إلى أقواله فى إدانة المتهم - عيب .  
مضى كان محامى المتهم قد طلب بجلسة المحاكمة سماع الشاهد الذى تخلف عن الحضور لمرضه فلم تعد المحكمة بهذا الطلب فأصر الدفاع فى مرافعته على وجوب مناقشته ولكن المحكمة ضربت صفحاً عن طلبه وقضت بإدانة المتهم إستناداً إلى أدلة من بينها شهادة الشاهد المذكور فإن حكمها يكون معيباً مستوجباً للنقض . ( الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٤٨ )

٢٠٨ - طلب المتهم من المحكمة إجراء معاينة لتحقيق فى حالة الضوء بنفسها - عدم ردها على هذا الطلب الجوهري - قصور .  
مضى كان الدفاع قد قصد من المعاينة أن تتحقق المحكمة من حالة الضوء بنفسها لتبين مدى صحة ما أدلى به الشهود فى شأن إمكان رؤية المتهم عند إلقاءه المخدر ، وهو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة منها ، وكان ما قالته المحكمة لا يصلح رداً على هذا الطلب ، فإن الحكم يكون

مشوياً بالقصور . ( الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٩١ )

٢٠٩ - إستناد الحكم على أقوال شاهد فى قضية أخرى دون سماع شهادته فى الدعوى أو ضم القضية المذكورة - بطلانه .  
متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على شهادة شاهد فى قضية أخرى ولم تسمع شهادته فى تلك الدعوى ولا أثر لأقواله فى أوراقها ولم تأمر بضم قضية الجثة المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم ، فإن الدليل الذى إستندته على هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون باطلا ، والإستناد إليه يجعل حكمها معيباً بما يبطله . ( الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٨ )

٢١٠ - إستناد الحكم فى الإدانة على إقرار المتهم - عدم تعرضه لما قاله المتهم من أن الإقرار وليد إكراه - قصور  
متى كان الحكم قد إستند فى الإدانة على إقرار المتهم فى تحقيق النيابة دون أن يتعرض لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الإقرار كان وليد إكراه وأنه لم يعترف تلقائياً - وهودفاع جوهرى كان يجب على المحكمة أن تحققة لتبين مدى صحته ، فإن تضمن حكمها رداً عليه - فإن الحكم يكون مشوياً بالقصور . ( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٤١٦ )

٢١١ - مثال لفساد إستدلال الحكم فى خصوص فهم التقرير الطبى بفحص السلاح .

متى كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد فهمت التقرير الطبى بفحص السلاح على غير ما يؤدى إليه محصله الذى أثبت فى الحكم واستخلصت منه ما لا يؤدى إليه واعتبرته دليلاً على الإدانة فإن الحكم يكون فاسد الإستدلال - فإذا كان المستفاد من الحكم إن البندقية وجدت مصدأة وأن جهاز إطلاقها يعمل فى عسر تبعا لتضخم هذه الأجزاء بالمادة الصدئة ، وأنه لا يشتتم من ماسورة هذه البندقية قبل وبعد إجراء التنظيف - " أى راحة لبارود محترق "

- فإن ما قاله الحكم من أن البندقية وجدت صالحة للإستعمال لا يصلح رداً على ما تمسك به المتهمون من أن البندقية لم تكن مطلقة كما يدل على ذلك الكشف الطبي وإن العلاقة بينها وبين الحادث مقطوعة وكان على المحكمة أن تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها وتفصل هي في ثبوتها لديها .  
( الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٨٨٦ )

٢١٢ - مثال لقصور بيان الحكم في الرد على الدفع ببطان الإعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه رغم تقديم دليله للمحكمة - تساند الأدلة في المواد الجنائية - مناطه - تعذر التعرف على مبلغ أثر الدليل الباطل في عقيدة المحكمة .

إن الإعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقاً متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره ، ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود إصابات بالمتهم أن تتولى هي تحقيق دفاعه من أن الإعتراف المسند إليه في التحقيقات والذي إستندت إليه المحكمة في حكمها قد صدر نتيجة تعذيبه من رجال البوليس بأن تبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم - فإن هي نكلت عن ذلك واكتفت بقولها إن هذا الإدعاء لم يقم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه . ولا يغنى في ذلك ما ذكرت المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة  
( الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٠١٧ )

٢١٣ - تعطيل سلطة محكمة الموضوع عن ممارسة حقها في تحميم واقعة الدعوى وأدلتها لإظهار الحقيقة فيها أمر لا يقره القانون بحال - رفض الحكم طلب الطاعن ندب خبير هندسي للتحقق من سلامة العقار - تعلله بعدم جواز تعقيب المحكمة على قرار من

جهة مختصة - لا يصلح رداً على دفاع الطاعن وينطوى على إخلال بحق الدفاع .

إذا كان الحكم - فى جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بترميم عقار - حين رد على طلب الطاعن ندب خبير هندسى للتحقق من سلامة العقار قال " إن إجابة الطلب غير مقبولة قانوناً لأنها بمثابة تعقيب من المحكمة على قرار من جهة مختصة ألزم القانون من تعلق به بتنفيذه " فإن هذا الذى قاله الحكم لا يصلح رداً على دفاع الطاعن لأنه فضلاً عما ينطوى عليه من الإخلال بحق الدفاع ، فإن فيه تعطيلاً لسلطة المحكمة عن ممارسة حقها فى تمحيص واقعة الدعوى وأدلتها لإظهار الحقيقة فيها ، وهو أمر لا يقره القانون بحال .

(الطن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٥ )

(والطن رقم ١٦٩٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٩ " لم ينشر " )

٢١٤ - لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير فى مسألة فنية - مثال - بصدد المنازعة فى قدرة المجنى عليه على الكلام والإدراك بعد إصابته .

لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفنى فى مسأله فنية - فإذا كان الحكم قد إستند - بين ما إستند إليه - فى إدانة المتهمين إلى أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن فى صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع فى قدرة المجنى عليه على التمييز والإدراك بعد إصابته ، فإنه يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعى - ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً لإخلاله بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه .

(الطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٢٢ )

٢١٥ - واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب إصابته هى واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل التجزئة سواء أخذ بها الحكم

أو نقاما - مثال في تجزئة هذه الواقعة بما يعيب الحكم .  
واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب إصابته هي واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل التجزئة - سواء أخذ بها الحكم أو نقاما - فإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أنه إقتنع بأن المجنى عليه إستطاع أن يتكلم عقب الإصابة وأنه أفضى لأخيه الشاهد بأسماء الجناة واتخذ من هذه الواقعة دليل إثبات على الطاعنين ، عاد وقرر في موضع آخر ما يفيد أن المجنى عليه عجز عن النطق عقب الإصابة واتخذ الحكم من هذا العجز دليل نفى للمتهمين الثاني والثالث المقضى ببراعتهما ، فإنه يكون قد تناقض وشابه الفساد في الإستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٤٥٩ م ١٠ م ٢٦٣ )

٢١٦ - حكم الإدانة - وجوب إستيفائه بذاته كامل الأسباب التي إعتد عليها - عدم جواز إستناده إلى أسباب حكم آخر ، إلا إذا كان صادراً في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم ، صريحاً في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة وإعتبرته صحيحاً وإنها تأخذ به وتجعله أساساً لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها .

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يكون مستوفياً بذاته كامل الأسباب التي أعتد عليه ، ولا يجوز أن يستند إلى أسباب حكم آخر إلا إذا كان صادراً في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحاً في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة وإعتبرته صحيحاً وإنها تأخذ به وتجعله أساساً لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند في رفض الدفوع والطلبات المقدمة من المتهم إلى أسباب حكم صادر في دعوى أخرى لا شأن للمتهم بها ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه .

(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦ / ٣ / ١٤٥٩ م ١٠ م ٢١٢ )

٢١٧ - تفنيد رأى الخبير الفني يجب أن يقوم على أسباب فنية

تعمله .

إذا كانت المحكمة قد أطرحت الشهادة المرضية لمجرد قولها أنه من المعروف أن مثل المرض المشار إليه بها لا يستمر من تاريخ تحريرها حتى تاريخ نظر المعارضة ، وهى إذ فعلت ذلك لم تلت بسند مقبول لما إنتهت إليه ، فهى لم ترجع فيه إلى رأى فنى يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبى ، فيكون الحكم الصادر فى معارضة المتهم بإعتبارها ككذب لم تكن معيياً بما يوجب نقضه ( الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٣٢١ )

٢١٨ - طلب ضم الأوراق - متى يكون هاماً ؟ عند تعمله بجسم الجريمة وإستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية - أثر إغفال الرد عليه فى هذه الحالة : القصود - مثال فى تعليل الرلض تعليلاً يعد تسليماً بنتيجة دليل لم يطرح على المحكمة .

إن الطلب الذى تقدم به الدفاع عن المتهم بشأن ضم المحررات المضبوطة موضوع جريمة - عدم إداء رسم الدفعة المقرر عليها - يعد طلباً هاماً لتعلقه بجسم الجريمة ذاتها وإستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية ، فكان يتعين على المحكمة إيجابته لإظهار وجه الحق فى الدعوى ، ولا يقبل من المحكمة تعليل رفض إيجابته تعليلاً يعد تسليماً مقدماً بنتيجة دليل لم يطرح عليها وقضاء فى أمر لم يعرض لنظرها مما يصيب الحكم بالقصود ويمعز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى فى شأن ما أثاره المتهم فى طعنه من خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله .

( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٤٤ )

٢١٩ - عدم إلتزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعى . تعرضها بالرد على هذا الدفاع - وجوب أن يكون ردها صحيحاً مستنداً إلى ماله أصل فى الأوراق .

لا تلتزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم - إكتفاء بأخذها



بأدلة الإدانة - إلا أنها إذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحاً مستنداً إلى ما له أصل في الأوراق .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٦٨٦ )

٢٢٠ - قول الحكم أن من تم تفتيشه - رغم مقابلة إسمه للإسم الصادر به الإذن - هو المعنى بالتفتيش والذي أنصبت عليه تحريات مكتب المخدرات لوجود أسمه الحقيقي بسجلاته - فساد في الاستدلال .

إذا كان الحكم قد رد على الدفع المبدى من المتهم ببطان التفتيش لعدم جدية التحريات التي إبتنى عليها بقوله " إن هذا الدفع مردود بما ثبت من أقوال رئيس مكتب المخدرات من أن المتهم هو ذات الشخص المقصود بالتحريات والتي ثبت من الكارت الخاص بمكتب المخدرات أنه هو ذات المطلوب صدور الإذن بتفتيشه " فإن ما قالته المحكمة لا يصلح رداً على دفاع المتهم - إذ أن مقتضى وجود ملف و " كارت " بالإسم الحقيقي للمتهم في مكتب المخدرات ، ومقتضى أن رجال الباحث يقصدون تفتيش صاحب هذا الإسم بالذات وهو الذي أنصبت تحرياتهم عليه - مقتضى ذلك كله ألا يستصدروا إذن النيابة بالتفتيش بإسم آخر غير الإسم الذي يعرفونه من التحريات ومن السجل الخاص - مما لا يتصور معه وقوع خطأ مادي في الإسم - فيكون الإذن قد صدر في حق شخص آخر غير المتهم ، ويكون تحليل الحكم لما دفع به المتهم تعليلاً غير سائغ منطوياً على فساد في الاستدلال مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٠ ص ١١ من ٢٠٥ )

٢٢١ - خلو الحكم من الدليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه - أثر ذلك .

الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكفي فيه بالراحة ولا يجدى في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع -

فإذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه فإنه يكون معيباً متعيناً نقضه .  
( الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٣١ )

٢٢٢ - الجهل بأحكام وقواعد التنفيذ المدنية أو الخطأ فيها يجعل الفعل غير مؤثم - قصور بيان حكم الإدانة عند إغفاله الرد على الطبع بعدم توافر القصد الجنائى لهذا السبب .  
من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو فى خصوص الدعوى - خطأ فى فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم - فإذا كان الحكم قد إلتفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائى لديه لأنه حين تصرف فى المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد إلغاء أمر الأداء الذى وقع الحجز نفاذاً له - وهو دفاع جوهري - فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .  
( الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٧٠ )

٢٢٣ - إمتناع المتهم عن الإجابة فى التحقيق لا يجوز إتخاذة قرينة على ثبوت التهمة قبله .  
من المقرر قانوناً أن للمتهم إذا شاء أن يمتنع عن الإجابة أو عن الإستمرار فيها ولا يعد هذا الإمتناع قرينة ضده ، وإذا تكلم فإنما ليبدى دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التى يبدى بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من إمتناع المتهم عن الإجابة فى التحقيق الذى باشرته النيابة العامة بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات وفقد الملف لإعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .  
( الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٤٦٧ )

٢٢٤ - فساد إستدلال الحكم - أمثلة للفساد إستدلال الحكم على توافر علم المتهم بالحجز .

إستناد الحكم إلى إعلان المتهم بالحجز فى مواجهة كاتب دائرته بمقر الدائرة بون التدليل على ثبوت علم المتهم بحصول الحجز عن طريق اليقين يعيب إستدلال الحكم بالفساد ، إذ مثل هذه الإعتبارات أن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المادية فإنه لا يصح فى المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .  
( الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٤٩٣ )

٢٢٥ - وسيلة إثبات السوابق هى مضاهاة بصمات الأصابع -  
الشك فى صحيفة الحالة الجنائية لإختلاف الأسماء لا يصلح لإستبعادها .

مجرد شك المحكمة فى صحيفة الحالة الجنائية لإختلاف الأسماء -  
بالصورة التى أوردها الحكم - لا يصلح لإستبعادها ، ما دام أنه كان فى مقدور المحكمة أن تتحقق من كون السابقة للمتهم أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهى الطريقة الفنية التى تستخدمها إدارة تحقيق الشخصية فى أدراج سوابق المجرمين وفى الكشف عن هذه السوابق متى طلبت النيابة العامة أو المحكمة .  
( الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٥٢٢ )

٢٢٦ - وجوب إبداء المحكمة رأيها فيما ورد بالشهادة المرضية التى يستند إليها المتهم فى إثبات مرضه - قصور الحكم عند إقتصاره على مناقشة البرقية التى سبق إرسالها من المتهم معلنا بها مرضه .

على المحكمة وهى تنتظر معارضة المتهم فى الحكم الحضورى الإعتبارى الصادر فى الإستئناف أن تبدي رأيها فيما ورد بالشهادة المرضية التى يستند إليها فى إثبات مرضه وعما إذا كانت تصلح بذاتها مبرراً للتخلف - أما وهى لم تفعل وإحال الحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها على الأسباب التى ذكرها الحكم الصادر فى الإستئناف - وهى أسباب قاصرة لإقتصارها على البرقية التى أصدرها المتهم يعتذر عن التخلف لمرضه - ولم يكن قد قدم الشهادة ، فإن

حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ من ٦٥٥ )

٢٢٧ - تسبیب الأحكام الصادرة فی المعارضة بعدم قبولها للتقرير بها بعد الميعاد - وجوب تعرض المحكمة للعدر الذي حال دون حضور المعارض بالجلسة ، والشهادة المرضية المقدمة منه - إغفال ذلك وعدم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسماع ما عساه يبيده فی تقرير تأخيره فی التقرير بالمعارضة يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع .

المرض عذر قهري وحق الدفاع مكفول بالقانون - فإذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور فی جلسة المعارضة ، واعتذر عنه محاميه وقدم شهادة مرضية تأييداً لهذا العذر ، فإن على المحكمة أن لم تروجها للتأجيل أن تعرض فی حكمها للعدر والشهادة المرضية وأن تبدى رأيها فيها - أما وهى لم تفعل ، ولم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسماع دفاعه - لعل له وجهاً يبرر به تأخيره فی التقرير بالمعارضة ، فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ من ٨٧١ )

٢٢٨ - عدم إستظهار الحكم أن من عمل المتهمة - بجناية الاختلاس - وإختصاصه الوظيفى تفتيش نزلاء الحجز بالقسم وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقاً للأنظمة الموضوعة - قصور .

لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها فی المادة ١١٢ / ١ من قانون العقوبات إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل فی إختصاص المتهمة الوظيفى إستناداً إلى نظام مقرر ، أو أمر إدارى صادر ممن يملكه ، أو مستمداً من القوانين والوائح - فإذا كان الحكم قد أورد فی أسبابه أن المتهمة

منوط به الإشراف على السجن ، والمجنى عليه لم يصدر أمر قانونى بإيداعه  
سجن القسم حتى يسوخ للمتهم تفتيشه بل أودع الحجز بناء على أمر الضابط  
المنوب حتى يحضر ضابط المباحث ويفصل فى أمره . وكان الحكم لم يستظهر  
ما إذا كان من عمل المتهم وإختصاصه التوظيفى تفتيش نزلاء الحجز بالقسم  
وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقاً للأنظمة الموضوعة  
لهذا الغرض ، فإنه يكون معيماً بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٦٤ س ١١ ص ٢٢٤ )

٢٢٩ - الحكم ببراءة المتهم تأسيساً على مجرد وجود خلاف  
ظاهرى بين وصف العرز ووزنه الذى أرسلته النيابة إلى الطبيب  
الشرعى والعرز الموصوف بتقرير التحليل - قصور وفساد فى  
الإستدلال - وتجب المحكمة .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم تأسيساً على أن ثمة  
إختلافاً فى الوصف وفوقاً فى الوزن ، مقدرة بالجرامات ، بين عرز المواد  
المخدرة الذى أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعى لتحليل محتوياته والعرز  
الموصوف بتقرير التحليل - فإن ما فكره الحكم من ذلك لا يكفى فى جملته لأن  
يستخلص منه أن هذا العرز غير ذاك إذ أن هذا الخلاف الظاهرى فى وصف  
العريزين ووزنهما إنما كان يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلي به حقيقة  
الأمر ، ما دام الثابت أن كلا منهما كان يحتوى على قطع ثلاث من المادة  
المضبوطة ولم يكن هناك ما يدل على أن العرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبث  
- ومن ثم فإن الحكم يكون معيماً بالقصور وفساد الإستدلال متعيماً نقضه .

( الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٢٨٠ )

٢٣٠ - عدم بيان عناصر التهمة الجديدة - إدانة المتهم بمواد  
الإتهام وبمواد أخرى - دون إفصاح عن أى الجريمتين عاقبت -  
قصور .

متى كانت المحكمة ، وقد أضافت تهمة جديدة وطبقت مواد الإتهام ومواد أخرى من ذات القانون ، دون أن تلت نظر الطاعن لم تبين عناصر وأركان هذه التهمة الجديدة وجمعت بين المواد الخاصة بالجريمتين ولم تفصح عن أى الجريمتين عاقبت ، وكانت الأدلة التى إستندت إليها لا تؤدى إلى توافر أركان الجريمة الثانية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ القانون إذ جاء قاصراً ومتخاذلاً ويتعين نقضه .

(الطن رقم ٩٧٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٢ من ١٢ من ٥٢٥ )

٢٢١ - الحكم بالإدانة - وجوب بيان مضمون ومؤدى كل دليل من أدلة الإثبات التى إستند إليها .

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الإثبات التى إستند إليها وأن يذكر مؤامراته حتى يكشف عن وجه إستشهاده به كى تتمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم . فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إستند فى إدانة الطاعن - بين ما إستند إليه - إلى معايينة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعايينة وأن يبين وجه إتخاذها دليلاً مؤيداً لأدلة الإثبات الأخرى التى أوردها على الرغم مما جاء بمحضير الجلسة من أن الطاعن إتخذ من هذه المعايينة دليلاً على براءته فحينئذ الحكم للمطعون فيه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٦٢ من ١٢ من ٦١٨ )

٢٢٢ - وجوب إيراد المحكمة فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها - إلتفات المحكمة عن دفاع المتهم وموقفه من التهمة وهى على بينة من أمره - أثره - مصدر حكمها قاصر البيان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة - إلا

أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها - أما وقد إلتفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أفرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره - فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجباً نقضه .

(الجلسة ٢٠٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٥ / ٥ / ١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٢١)

٢٢٢ - إيراد الحكم واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذه بهما معاً - تناقض يعيبه بما يستوجب نقضه - مثال .

لما كان الحكم قد أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعنين ذهبوا إلى السوق وقد إنطوت نفوسهم على القتل لتنفيذ ما إتفقوا عليه وتلاقت إرادتهم عنده . ثم قال في التذليل على ثبوت التهمة في حقهم أنهم عادوا أدرأجهم إلى السوق واستحضر كل منهم بتدقيق تسليح بها بعد أن إتفقوا فيما بينهم على العودة لقتل فريق المجنى عليهم وأن الإتفاق يتحقق من إتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وأنه لا يتطلب إلا مجرد إتحاد وتوافق إرادة الجناة دون أن يتطلب مرور فترة زمنية أو هدوء أو روية ، وأن الطاعنين نفذوا هذا الإتفاق فعلاً بقصد التداخل في الجريمة وتحقيق الرابطة الذهنية بينهم ، فإن الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معاً - مما يدل على إختلاف فكرته عن عناصرها وعدم إستقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها ، وذكر الحكم لكل هذا الذي ذكره في أقوال مرسله يجعله متخادلاً في أسبابه متناقضاً بعضه مع بعض - بحيث لا يمكن أن تعرف منه أن كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على أساس توافق الإتفاق في حق الطاعنين أو مجرد التوافق مع ما في ذلك من أثر في قيام المسؤولية الجنائية بينهم أو عدم قيامها . وهو ما يعجز محكمة النقض عن تفهم مراميهِ وإستيثاق من أن القانون قد طبق تطبيقاً

صحيحاً على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٦٥ من ١٦ من ٧١٨ )

٢٢٤ - المحاكمات الجنائية - العبرة فيها هي بإقتناع القاضي  
بناء على الأدلة المطروحة عليه - مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ  
بدليل معين - لا تصح .

الأصل في المحاكمة الجنائية أن العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي  
بإقتناع القاضي بناء على ما يطمئن إليه من أدلة متكسرة على التلويح - فلا  
يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر .

(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٦٥ من ٢٢ من ٨٢٢ )

٢٢٥ - متى يكون الحكم مشوباً بالغموض والإبهام ؟

يكون الحكم مشوباً بالغموض والإبهام متى جاءت أسبابه مجملة أو غامضة  
فيما أثبتته أو نفتته من وقائع ، سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة  
أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الاعتراضات المرفوعة الجوهرية أو  
كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم ولو كانت أسبابه يشوبها  
الاضطراب الذي ينبىء عن إختلال فكرته عن حيث تركيزها في موضوع  
الدعوى وعناصر الواقعة - مما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق  
منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن  
أعمال رقابتها على الوجه الصحيح . فإذا كان الحكم في بيانه لواقعة الدعوى  
وتدليله عليها لم يبين أى التهم الأربع المسندة إلى الطاعن هي التي ثبتت عليه  
وأوقع عليه عقوبتها ، وإقتصر في قضائه على الإشارة بعبارات مبهمه إلى أن  
" التهمة " المسندة إلى كل من المتهمين ثابتة قبله ، دون أن يعرض لدفاع  
الطاعن وموقفه من الإتهام الذي وجه إليه فيما كان مطروحاً على المحكمة من تهم  
أقيمت عنها الدعوى الجنائية ، مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة  
الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذي قصده الشارع من



تسبب الأحكام - فإنه يكون مشوباً بالقموض والإيهام والقصور الذي يعيبه بما يستوجب نقضه . ( الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٦٦ م ١٧ من ٧٧٩ )

### ٢٣٦ - إقاعة الحكم قضاء على مجرد رأى محرر محضر الضبط - يعيبه .

متى كان محرر المحضر لم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما ينتهى إليه من أن المتهم أعد الزيت موضوع الدعوى للطعام وليس للأغراض الصناعية ، فإنها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لمصاحبها يخضع لإحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضى منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساده وإنتاجه فى الدعوى أو عدم إنتاجه ، ومن ثم إذا كانت المحكمة قد جعلت أساس إقتناعها رأى محرر المحضر ، فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة إستقلت هى بتحصيلها بنفسها مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٦٨ م ١٩ من ٣٣٥ )

### ٢٣٧ - وجوب إستيفاء الحكم الصادر بالإعدام إجماع آراء قضاة المحكمة وأخذ رأى المفتى وإلا كان باطلا .

إن النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذى إستحدثه الشارع بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد ورد فى الفصل الثانى من الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأى المفتى وهو الإجراء الذى كان يستلزمه الشارع قبل التعديل لإصدار الحكم بالإعدام فأصبح الحكم به وفقاً لهذا التعديل مشروطاً بإستيفاء الأجراءين سالفى الذكر بحيث إذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم ، فالإجماع فى منطق التعديل المستحدث

لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالإعدام وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطاً لصحته ولكنه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارفيها إعداماً وظروفاً تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن عقوبة جريمة القتل العمد مع سبق الأصرار هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ما دامت المحكمة لم تجمع رأياً على توقيع عقوبة الإعدام يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

( الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٦٩ ص ٢٠ من ١٢ )

٢٣٨ - متى يكون الحكم معيباً بالفساد في الاستدلال ؟ مثال في مجال التوفيق بين الدليلين القولي واللفني - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال .

إذا كان الحكم المطعون فيه في مجال التوفيق بين الدليلين القولي واللفني قد افترض من عنده أن المجنى عليه كان عند إطلاق النار عليه قد خر على الأرض منكشأً على نفسه ليستقيم له تصحيح رواية شهادتي الحادث وهو في ذلك قد نقض ما سبق له أن أثبتته نقلاً عنهما من رؤيتهما رأى العين للواقعة على الصورة التي أدلها بها والتي مؤداها أن المجنى عليه كان واقفاً يستدير المتهمين عند إطلاق العيار الأول عليه ثم يستقبلهما عند إصابته بالعار الثاني ، وجهد في الموازنة والملازمة بين هاتين الصورتين المختلفتين بإعتبارات عامه مجردة لا تصدق في كل الأحوال ، وكان هذا الافتراض لا سند له ولا شاهد عليه حسبما أثبت الحكم وبيته في منواته ، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الواقع الذي يثبت الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والإحتمال على الفروض والإعتبارات المجردة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فاسد الاستدلال معيباً بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٩ ص ٢٠ من ١٢٤ )

٢٣٩ - إغفال الحكم لدفاع المتهم كلية - قصور .

إنه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها أما وقد ألقت كلية عن التعرض لدفاع المتهم الذى ضمنه المذكرة المقدمة منه إليها واستقطه جملة ولم تورد على نحو يكشف عن أنها أطلعت عليه وأقسطته حقه ، فإن حكمها يكون قاصراً .

(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٩٠)

٢٤٠ - تعويل الحكم فى إدانته للطاعن على ما أورده - خلافاً

الثابت بالأوراق - من وجود آثار دماء بملابسه - خطأ فى الإسناد .  
متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن جلباب الطاعن الثانى وجدت بها تلوثات ثبت أنها من دم آدمى وعول على ذلك فى إدانة هذا الطاعن ، فإنه يكون معيباً بالخطأ فى الإسناد .

(الطن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٨١)

٢٤١ - إستناد الحكم إلى مجرد وجود دماء آدمية بملابس

المتهم دون أن يثبت لدى المحكمة أن هذه الدماء من دماء القتيل - عيب .

أن عجز المتهم عن تعليل وجود دماء آدمية بملابسه لا يؤدى إلى القول أن هذه الدماء هى من دماء المجنى عليها ضرورة وبلا شك حتى يصح الإستدلال عليه بهذا السبب ، ذلك بأنه لا يكون لهذا الإستدلال محل إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء التى وجدت بملابسه هى من دماء القتيلة نفسها ومتى كانت المحكمة قد خالفت هذا النظر وعولت صراحة فى قضائها بإدانة الطاعن على ما جاء بالتقرير الطبى من مجرد وجود بقع دماء آدمية بثوبه ، رغم أنها لم تفحص فنياً عن طريق تحليل فصائل الدماء ، ودون أن تتناول المحكمة بالبحث نفي علاقة تلك الدماء بالجروح التى ثبت وجودها بجسم الطاعن أو تثبت فى حكمها

أنها من دم القتيلة نفسها ، وكان لا يعلم ما كانت تنتهى إليه المحكمة لو أنها فطنت إلى فساد ذلك الدليل الذى ركنت إليه فى قضائها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً . ( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٩٢ ق جلسة ١٩٦٩ / ٢ / ٣١ س ٢٠ ص ٤٤١ )

٢٤٢ - حق محكمة الموضوع فى التجزئة أقوال الشهود - حده  
- أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لا بإعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق فى حقهم جميعاً - مثال لتسييب معيب .

إنه وإن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشهود ، إلا أن ذلك حده أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لا بإعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق فى حقهم جميعاً وإذ ما كانت أقوال الشهود كما أوردها الحكم وأستدل بها جمعت بين الطاعن ( المحكوم بإدانته ) وبين المتهمين الآخرين معه ( المحكوم ببراءتهم ) فى إطار واحد ، فلا يمكن إفراد الطاعن بوضع مستقل بغير مرجح لا سند له من الحكم ولا شاهد عليه . وكانت الإعتبارات التى ساقها الحكم فى سبيل تبرئة المتهمين الآخرين بالنسبة إلى الطاعن التى أحاطت به نفس الظروف التى أحاطت بالمتهمين الآخرين فكانت إدانته هو وحده مع قيام ذات الإعتبارات المادية بالنسبة إليه وإلى المتهمين الآخرين المحكوم ببراءتهما تحمل معنى التناقض فى الحكم .

( الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ٤ / ٢٨ س ٢٠ ص ٥٧٢ )

٢٤٣ - على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وإلا كان حكمها معيباً - مثال .

من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها . ولما كانت المحكمة المطعون فى حكمها قد رأت أن سرعة السيارة فى سيرها هى التى أدت إلى إنفجار الإطارين الخلفيين واختلال توازنهما وهذه مسألة فنية قد يختلف الرأى فيها ، وإذ

هى قد أرجعت خطأ الطاعن إلى هذه المسألة الفنية التى تصدت لها دون تحقيقها فإن حكمها يكون معيباً ويتعين نقضه .

( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٠ ص ٢١ من ٢٠٧ )

٢٤٤ - التفات الحكم عن المستندات المقدمة للدفاع عن المتهم وعدم تحدّثه عنها . قصور واطلاق يوجبان نقض الحكم للطاعن وغيره من المحكوم عليهم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

إذا كان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، أن المدافع عن الطاعنين قد قدم إلى المحكمة الإستئنافية أربع حوافظ إشتلت على مستندات ، تمسك فى مذكرته بدلائلها على صدق ما شهد به المحكوم عليها الأول والثانى أمام محكمة الأحوال الشخصية فى الدعوى التى أقامتها الطاعنة الأولى ضد المدعى بالحق المدنى تطلب فيها إثبات طلاقها منه ، وكان الحكم قد إلتقت عن تلك المستندات ولم يتحدّث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعنين ، ولو أنه عنى ببحثها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين وإلى باقى المحكوم عليهم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

( الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٧٠ ص ٢١ من ٨١٢ )

٢٤٥ - إستناد الحكم فى قضائه إلى شهادة لا أصل لها سوى ما ذكره محرر محضر ضبط الورقة من أنه بسماعها وجدت مطابقة لرواية شاهد آخر - خطأ - علة ذلك .

إذا كان الحكم قد إستند فيما إستند إليه من أدلة الثبوت إلى شهادة شاهدين تبين من محاضر جلسات المحاكمة والمفردات المضمومة أنه ليست للشاهدين المذكورين من أقوال سوى ما أثبتته محرر محضر ضبط الواقعة من أنه بسماع أقوالها وجدها مطابقة لأقوال زميلهما ، وكان الحكم المطعون فيه ،

يقول بتطابق أقوالهما مع أقوال الشاهد . . . . ، فإنه يكون قد أقام قضاءه على ما ليس له أصل في الأوراق ، وأنه إنما إعتقد رأى محرر المحضر وسلم به تسليماً بغير أن يستوثق من مدى صحته أو فساده لعدم وجود أقوال لهما حتى يتسنى إجراء المطابقة عليها ، وهو لا يجوز لما هو مقرر من أن الحكم يجب أن يكون صادراً من عقيدة للقاضي يحصلها بنفسه لا يشاركه فيه غيره .

( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٦٥ )

٢٤٦ - وجوب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وذكر مؤداها بطريقة وافية حتى يتضح وجه الاستدلال بها - عدم إيراد ما تضمنه تقرير المعامل الكيماوية وما إنتهى إليه في تحليل المواد المخدرة المضبوطة - قصور .

من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافياً ، فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده الواقعة كما إقتضت بها المحكمة ومبلغ إتفاقه مع باقى الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه إستدلاله بها ؛ وإذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما إشتمل عليه تقرير المعامل الكيماوية ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه وإلحالة .

( الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٧٢ )

٢٤٧ - وضع الحكم بصيغة عامة ومبهمة - قصور - مثال -  
الدفع بإنعدام محضرى الحجز والتبديد - وجوب تحيينه والرد عليه - مثال لرد قاصر .

من المقرر أن وضع الحكم بصيغة عامة ومبهمة لا يحقق الغرض الذى قصدته الشارع من تسبيب الأحكام ، ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . ولما كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن مذكرة الطاعن التى عنها الحكم ( المطعون فيه ) قد حوت دفعا بإنعدام محضرى الحجز

والتبديد مما كان على المحكمة أن تقسطة حقه فتمحصر عناصره وتستظهر مدى جديته وإن ترد عليه بما يدفعه ، أما وهى لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة المبهمة التى أوردها " من أن المحكمة لا ترى أن هناك ثمت بطلان قد شاب محضر الحجز " والتى لا يستطاع منها الوقوف على مسوغات ما قضت به فى شأن ما أثاره الطاعن من دفع قانونية . فإن حكمها يكون معيباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٢ ص ٢٣ من ٥٧ )

٢٤٨ - التناقض الذى يعيب الحكم - ما يقع بين أسبابه بحيث ينل بعضها ما يثبت البعض الآخر .

التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينل بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

( الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٧٢ ص ٢٤ من ٥٩٦ )

٢٤٩ - حكم - خطأ فى الإسناد - ما ليس كذلك - مثال .

لما كان الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن ورد عليه فى قوله : " وعن قول المتهم بما يشير أنه لم يكن يعلم بأن الزراعة منتجة للدخان واعتقد أنها بنور فلل فإن المزارع العادى البسيط حتى على فرض عدم تحقيقه بين بنور الزراعات وهذا فرض بعيد فإنه بإخضرار وظهور شجيراتهما فإن كل منها تختلف إختلافاً كلياً عن بعضها بما لا يخفى أمر نوعها عن أى فلاح مصرى عادى أو متوسط أو أقل من ذلك أيضاً وترك المتهم زراعة الدخان عقب علمه بكنهها ونتاجها وأن زراعته لها وسط أشجار الفاكهة لإخفائها يكشف عن نيته وقصده فى زراعة الدخان - " وهو ما يكشف عن أن الحكم المطعون فيه حصل أقوال الطاعن على النحو الذى أورده هو فى أسباب نعيه وليس بوصفه إعترافاً ، فإن نعى الطاعن على الحكم بقالة الخطأ فى الإسناد يكون غير صحيح .

( الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٧٥ ص ٢٦ من ٤٨١ )

٢٥٠ - تحقيق الأدلة في المواد الجنائية - واجب المحكمة -

الإخلال بحق الدفاع .

متى كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن أشار إلى أن الطاعن قد أبلغ عن النقد المضبوط لديه وأثبت في جواز سفره وأن المباحث العامة قد إستولت على جميع أوراقه . لما كان ذلك ، وكان يبين مما سطره الحكم المطعون فيه في خصوص الجريمة موضوع التهمة الثانية التي دان بها الطاعن ، وهي التعامل في أوراق النقد الأجنبي المضبوطة لديه ، إنه إنتهى إلى أقواله " أما عن العملة الأجنبية التي ضبطت مع المتهم فقد جاء دفاع المتهم بشأنها مرسلات دون أن يقرن بدليل يؤيده ، فلم يقدم الإقرار الجمركي الذي أثبت فيه هذه النقود الأمر الذي تضحي معه هذه التهمة ثابتة في حقه وتعين لذلك معاقبته عنها عملاً بمواد الإتهام على النحو المبين بالمنطوق " وإذا كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكناً وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن تكون رهناً بمشيتة المتهم في الدعوى ، فإن هي إستغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الإستدلال السانغ وهو ما إفتقده الحكم المطعون فيه حين برر إطراح دفاع الطاعن بأنه لم يقدم الإقرار الجمركي كما سلف البيان الأمر الذي ينطوي على إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه وإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه . ( الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٥٢٨ )

٢٥١ - تعويل المحكمة على الدليلين القولي والفني دون رفع

التناقض بينهما - قصور .

لما كان الثابت من مدونات الحكم أنه قد ورد بتقرير الصفة التشريعية أن أصابات المجنى عليه نوعان ، رضية تحدث من جسم صلب راض ثقيل أيا كان نوعه وتنتج منها كسور بالجمجمة والإضلاع وقطعية تحدث من آلة حادة قاطعة



كسكين ونتجت عنها إصابات قطعية بالجسم وأن الوفاة نتجت عن الإصابات الرضية والقطعية وما أحدثته من كسور بالجمجمة والأضلاع ونزيف على سطح المخ وما صاحب ذلك من نزيف خارجي وصدمة عصبية ، وكان الحكم مع تعويله على هذا التقرير لم يعرض لرفع الخلاف بين ما ورد به من وجود إصابات رضية بالمجنى عليه تحدث من جسم صلب راض ثقيل - علاوة على ما به من إصابات قطعية يجوز حدوثها من سكين - وبين الصورة التي إستخلصها هو لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والتي جاءت مقصورة على أن المجنى عليه قد طعن بسكين - الأمر الذى يشكل تعارضاً بين الدليلين الفنى والقولى - كما لم يرد بالحكم فى الوقت ذاته ما يقطع ، إستناداً إلى دليل فنى ، بأن الإصابات التى وجدت بجسم المجنى عليه من هذه السكين - والتى إقتصرت عليها مسطرة المحكوم عليها وفقاً لتصوير الحكم - كانت كافية وحدها لإحداث الوفاة الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة - يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

( الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٢٧٩ )

٢٥٢ - المناط فى صحة الحكم وضع الحكم بصيغة غامضة ومبهمة - يوجب نقضه - إيراد الحكم مضمون أقوال الشهود - بصورة غامضة - يعيبه .

من المقرر أنه يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالإدانة قد أملت إلماً صحيحاً بمبنى الأدلة القائمة فيها وإنها تبينت الأساس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد ، أما وضع الحكم بصيغة غامضة ومبهمة فإنه لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من تسبب الأحكام ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد مضمون أقوال الشهود التى إستند إليها وكان إيراده لهذه الأقوال على تلك الصورة بالإحالة فى صدها على واقعة الدعوى التى كان قد حصلها يكتنفها الغموض والإبهام فلا يعرف منه ما إذا

كان كل من هؤلاء الشهود يشهد على واقعة رأها بنفسه أم أنه يروى رواية أبلغت إليه من آخر فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالغموض والإيهام مستوجباً للنقض مع الإحالة دون حاجة للبحث في سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٢٣٧ )

٢٥٢ - وجوب إقامة الأحكام على الأدلة المطروحة في الدعوى -  
التحويل على أقوال شاهد سمع في قضية أخرى غير مطروحة -  
يعيب الحكم .

من المقرر وفق المادة ٢٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، إلا أنه محظور عليه أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه في الجلسة . يستوى في ذلك أن يكون دليلاً على الإدانة أو للبراءة وذلك كى يتسنى للخصوم الإطلاع عليه والإدلاء برأيهم فيه . ومن ثم فليس يجوز للمحكمة أن تستند إلى شهادة شاهد في قضية أخرى دون أن تسمعها هي بنفسها ، أو تكون هذه القضية - بما فيها تلك الشهادة - مطروحة على بساط البحث بالجلسة ولو كانت بين نفس الخصوم .

( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٤١٨ )

٢٥٤ - حكم الإدانة - بياناته - وجوب بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بياناً تتحقق به أركان الجريمة وإلا كان معيباً .

المقرر وفق المادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية - أن مما يجب أن يشتمل عليه كل حكم بالإدانة - بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم .

( الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٤٣٠ )

٢٥٥ - إلغاء الحكم المستأنف دون التعرض لأسبابه التي لها

### معينها من الأوراق .

لما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه الأدلة التي أوردتها الحكم المستأنف في مدوناته - ولها أصلها الصحيح من الأوراق حسبما هو ثابت من المفردات المنضمة - ولم تدل المحكمة برأيها فيها بما يكشف عن أنها عندما فصلت في الدعوى لم تكن ملزمة بها إلاماً شاملاً ولم تقم بما ينبغي عليها من وجوب تمحيص الأدلة المعروضة عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور مما يوجب نقضه مع الإحالة .

(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٧٨٨ )

### ٢٥٦ - متى يعيب التناقض - الحكم ؟

التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصته المحكمة والذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادماً متساقطاً لا شيء فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها .

(الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٨٤٨ )

### ٢٥٧ - حكم - تسبيبه - الرد على كل جزئيات الدفاع - غير

لازم .

محكمة الموضوع غير ملزمة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع إذ أن في تعويلها على أقوال المتهم وشاهدى النفى ما يفيد أنها لم تقم وزناً لما وجه إلى أقوالهم من إعتراضات فضلاً عن إنها ليست بحاجة إلى الرد إستقلالاً على دفاع إقاد حكمها ضمنياً الرد عليه .

(الطن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٩٠ )

### ٢٥٨ - حكم - تسبيبه - الدفع بتلقيق التهمة - دفع موضوعى

- كفاية الرد الضمنى .

الدفع بتفليق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل بحسب الأصل رداً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستقداً من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شق تفليق التهمة وفي سائر مناحي طعنه لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما إستقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائفة التي أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ١٠٢ )

٢٥٩ - تسبيب الحكم - حق المحكمة في الأعراض عن أوجه الدفاع وتحقيقتها - شرط ذلك .

أنه وإذا كان القانون قد أوجب على المحكمة سماع ما يبينه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه ، إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج أن تعرض على ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب ، كما أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .

( الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ٤ / ٣ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٤٤١ )

٢٦٠ - إختلال فكرة الحكم عن موضوع الدعوى وعناصر الواقعة - يعيبه بالتناقض والتخاذل .

لما كان ما إنتهى إليه الحكم في منطوقه مناقضاً لأسبابه التي بنى عليها مما يعيبه بالتناقض والتخاذل وكان الأمر ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادي بل يتجاوز به إلى إضطراب يتبىء عن إختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم .

( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٧٧٧ )

٢٦١ - تسبيب غير سائغ - مثال .

إن مجرد توجيه الإجراءات أول الأمر ضد والد المطعون ضده ليس من شأنه أن يشك في ثبوت التهمة قيل المطعون ضده طالما أنه بعد إقراره بالتهمة المسندة إليه سارت الإجراءات واستأنفت ضده ، هذا إلى أن الحكم لم يظن على ما قرره المطعون ضده من أن والده قد توفي منذ نحو شهرين سابقين على الواقعة مما لا يتأتى معه أن يكون قد استهدف من إقراره إبعاد الإتهام عن والده ومن ثم فإن ما استند إليه الحكم المطعون فيه لا يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها وينطوى على تعسف في الإستنتاج ويتنافر في حكم العقل والمنطق مع ما خلص إليه مما يعيبه ويوجب نقضه في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية . ( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٧٧ )

#### ٢٦٢ - الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم - ماهيته .

لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن المتهمين الثاني والثالث أرادا تزويج ابنتيهما الصغيرتين فصاحبهما إلى الوحدة الصحية المجمة بهربيط للحصول على شهادتين بتقدير سنهما ، وإذ عرضت البنتان على طبيبة الوحدة وأوقعت الكشف الطبي عليهما وتبينت أنهما دون السن القانونية لعقد الزواج رفضت إعطاهما شهادتي تقدير السن فلتقدم المتهمان المذكوران إلى الطاعن - وهو موظف بالوحدة الصحية وإتفقا معه على إستخراج الشاهديتين وقدا له صورتين فوتوغرافيتين للبنتين فقام الطاعن بإصطناع شهادتين للتسنيين ووضع عليهما صورتى البنيتين وأثبت فيها على خلاف الحقيقة أن كلا منهما تبلغ السن القانونية لعقد الزواج ويصم عليهما بخاتم الوحدة الصحية الموجود في حيازته ثم أعطاهما الشاهديتين اللتين قدماهما إلى ماثون الناحية الذي قام بعقد الزواجين بناء على هاتين الشاهديتين المزورتين . ثم ساق الحكم أدلة الثبوت التي تكونت منها عقيدته بإدانة الطاعن فغورد مؤدى أقوال شهود الإثبات ومنهم طبيبة الوحدة الصحية التي نسب إليها زوراً التوقيع على الشاهديتين وإعتراف الطاعن بتحرير بيانات الشاهديتين وختمهما ببصمة خاتم الدولة وما حصله الحكم منها له أصل ثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليها وإذ كان من

المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وكان ما أورده الحكم من أن الطاعن مهر الشهادتين بتوقيع منسوب إلى طبيببة الوحدة الصحية - بفرض أنه مجرد إستخلاص المحكمة ليس له منفذ من الأوراق - فإنه لا أثر له فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدة ، إذ يستوي في ذلك أن يكون المظلم قد مهر الشهادتين بالتوقيع المزور بنفسه أو بواسطة غيره ما دام الحكم قد أثبت في حقه بأدلة سائفة لها معينها من الأوراق أنه إصطنع شهادتي التسنين على غرار الأصل وأثبت فيهما على خلاف الحقيقة بلوغ البنيتين السن القانونية لعقد الزواج ويصم الشهادتين بخاتم الدولة وسلمهما للمتهمين الآخرين وتم عقدي زواج البنيتين بناء على هاتين الشهادتين المزورتين . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ١٧٧٧ ق- جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٨١٢ )

**٢٦٢ - إحالة الحكم في بيان سند الإدانة إلى محضر ضبط الواقعة دون بيان مضمون أو وجه إستدلاله به - عدم كفايته سنداً للإدانة - تسبيب - قصور .**

لما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله : " وحيث أن المحكمة بعد إطلاعها على الأوراق ترى أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً لإدانته وذلك مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ولم يدفعها المتهم بأى دفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه عنها طبقاً لمواد الإتهام " . لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٢١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً ، لما كان ذلك وكان الحكم

المطعون فيه قد إكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة هذا فضلاً عن أن الطاعن قدم مذكرة أمام محكمة ثانية درجة أثار فيها عدم مسئوليته عن الرسوم المستحقة على السيارة التي أوقع الحجز من أجلها وأنه لم يعلم بالحجز واليوم الذي تحدد للبيع ورغم ذلك لم يلتفت الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفاع فلم يحصله إثباتاً له أو رداً عليه وأيد الحكم الابتدائي لأسبابه ، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه وإحاله . ( الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٠ / ٢٠ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٨٨٥ )

٢٦٤ - إستعرا ف الكلب البوليسى - قرينة معززة لأدلة الدعوى  
- الأخذ بها بالنسبة لأحد المتهمين وإستبعادها بالنسبة لآخر - لا  
ينال من سلامة الحكم :

من المقرر أن إستعرا ف الكلب البوليسى لا يعنى أن يكون قرينة يصح الإستناد إليها فى تعزيز الأدلة القائمة فى الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسى على ثبوت التهمة على المتهم . وإذا كانت المحكمة قد إستندت إلى إستعرا ف الكلب البوليسى كقرينة تعزز بها الدليل المستمد من إعترا ف أحد المتهمين ولم تعتبر هذا الإستعرا ف كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل متهم آخر فإن إستنادها إلى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال ، كما لا ينال من سلامة الحكم إستبعادها لهذه القرينة فى مجال القضاء ببراءة المتهم الثالث لما هو مقرر من أن تقدير الإدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من إختصاص محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين إعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة وإطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر .

( الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٩٥١ )

٢٦٥ - الخطأ فى الإسناد - ما يشترط لقيامه .  
لما كان البين من الرجوع إلى المفردات أن الطاعن طلب بتاريخ . . . . مقابلة

رئيس المباحث بالقسم حيث أدلى له بإعترافه فأثبت ذلك بمحضره وأحاله إلى النيابة في ذات اليوم حيث ردد إعترافه على نحو ما سلف بيانه ، فإنه مع التسليم بأن الأمور جرت بداية وما لا على هذا النحو فإنها ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التي إقتنعت بها المحكمة وهي إن الطاعن قد إعترف ببناء على طلبه طواعية وإختياراً بما أسنده الحكم إليه ، ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الإسناد في هذا الصدد لا تكون مقبولة ، لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

( الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٥٩ )

٢٦٦ - الحكم في غيبة المتهم - شرط جوازه - تمسك المتهم بعدم إعلانه - دفاع جوهرى - الإلتفات عنه - قصور .

لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن حضر بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٦ ودفع بأنه لم يعلن قانوناً بالجلسة التى صدر فيها الحكم المستأنف ومن ثم فلم يحضر لإبداء دفاعه وطلب إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فى موضوعها حتى لا تفوت هذه الدرجة من التقاضى ، وعرض على المحكمة بطاقتها العائليه تدليلاً على أن ورقه الإعلان سلمت إلى شخص غيره باسم آخر فاطلعت المحكمة عليها وردتها إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التى أقيم عليها دون أن يعرض لما أثاره الطاعن فى شأن بطلان الحكم المستأنف لعدم إعلانه بالجلسة التى صدر فيها ، وكان من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم فى غيبته إلا بعد إعلانه قانوناً بالجلسة التى تحد نظر دعواه وإلا بطلت إجراءات المحاكمة لأن الإعلان القانونى شرط لازم لصحة إتصال المحكمة بالدعوى . لما كان ذلك، فإن إلتفات الحكم المطعون فيه عما إثارة الطاعن فى هذا الشأن إيراداً له ورداً عليه مع كونه دفاعاً جوهرياً ينبئ على صحته بطلان إجراءات المحاكمة الابتدائية ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه وإحاله .

( الطعن رقم ٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٦٦ )



٢٦٧ - تبرئة المتهمه للشك تأسيساً على حصول عبث بإحراز المضبوطات - على خلاف الثابت بالأوراق - قصور - مثال .

لما كان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الإتهام أورد ضمن ما إستند إليه تبريراً لقضائه بالبراءة ما نصه .  
" ( ثالثاً ) : أنه يبين من تحقيقات النيابة أن من بين المضبوطات التي أجرت النيابة تحريزها وأمرت بإرسالها للتحليل الجوزة المقدمة من ضابط المباحث والتي وصفت بتحقيقات النيابة كما سلف البيان ولم يرد بتحقيقات النيابة أن بين المضبوطات التي أجرت النيابة تحريزها مياه عكرة داخل زجاجة حبر في حين أن الثابت من تقرير المعامل الكيميائية أن الإحراز التي أرسلت للتحليل بينها زجاجة حبر بها مياه عكرة وليس من بين الإحراز حرز الجوزة سالف الإشارة الأمر الذي يثير الشبهة في أن يد العبث قد امتدت إلى الإحراز والمضبوطات ويثير الشبهة كذلك فيما إذا كانت المضبوطات المقول بضمطها مع المتهمين هي ذاتها التي أرسلت للتحليل من عدمه " . لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه وأن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق ويؤن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصنت الدعوى وأحاطت بظروفها ويأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق أثبت في محضره المؤرخ في ١٣ / ٤ / ١٩٧٦ أنه قام بتحريز المضبوطات وأمر بإرسالها إلى معامل التحليل بمصلحة الطب الشرعى لبيان ما إذا كانت تحوى جواهر مخدرة أو توجد بها آثار لمواد مخدرة ثم عاد وكيل النيابة وأثبت في محضره المؤرخ ٢٤ / ٤ / ١٩٧٦ أن معامل التحليل أعادت الإحراز لإعادة تحريزها ووضع سائل النرجيلة داخل زجاجة وأنه بناء على ذلك قام بالتأكد من سلامة الاختتام ووضع جانب من مياه النرجيلة داخل زجاجة حبر وأمر بإيداع حرز النرجيلة مخزن النيابة وإرسال باقى الأحراز ومن بينها حرز الزجاجة التي

تحوى سائل الترجيلة إلى معامل التحليل لتنفيذ قراره السابق ، فإن ما تساند عليه الحكم فى تبرير شكه فى أن يد العبت قد إمتدت إلى الأحرار والمضبوطات يخالف الثابت فى الأوراق الأمر الذى ينبىء عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها ، ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة البرائة الأخرى إذ ليس من المستطاع مع ما جاء فى الحكم على خلاف الثابت فى الأوراق الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل لو فطنت المحكمة إلى حقيقته فى الرأى الذى إنتهت إليه ، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة .  
(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٣٣٦ )

٢٦٨ - تعويل الحكم - فى قضائه بالإدانة - على ضبط السلاح المستعمل فى الجريمة - خلافاً للثابت فى الأوراق - خطأ يعيبه .  
مضى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد الأدلة عليها ومن بينها ضبط السلاح المستعمل فى الحادث - ولما كان يبين من مطالعة مفردات الدعوى التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه أن السلاح المستعمل فى الحادث لم يتم ضبطه - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن السلاح المستعمل قد تم ضبطه وعول على ذلك فى إدانة الطاعن فإنه يكون معيباً بالخطأ فى إسناده ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدهما أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة .

(الطن رقم ١٧٤٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٤٠٢ )

٢٦٩ - القضاء بالبرائة للشك - حده : الإحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة - عدم إيراد الحكم مؤدى التحقيقات والدعوى المباشرة التى إستخلص منها عدم ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها -

## تصور .

من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد مؤدى التحقيقات والدعوى الجنائية المباشرة التي إستخلص منها عدم ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ضد الطاعن ولم يشر حتى إلى رقمها ومن ثم فإنه يكون قد إستند في طرح أدلة الثبوت إلى عبارات مجملة لا يبين منها أن المحكمة حين إستعرضت الدليل المستند من تلك التحقيقات أو الدعوى الجنائية المشار إليها كانت ملزمة بهذا الدليل إماماً شاملاً يهيء لها أن تحمسه التمهيص الكافي الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

(الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٧٩ من ٣٠ ص ٢٧٨)

٢٧. - تمسك الطاعن بتدليلاً على براءته - بأنه ضبط ببلدته بعيداً عن مكان الحادث بعد وقوعه - إلتفات الحكم عن هذا الدفاع وأقوال شهود النفى المؤيدة له - حملاً على أن المدة التي إنقضت بين وقوع الحادث وضبط الطاعن تسمح له بالسفر إلى بلدته - رغم خلو الأوراق مما يظهر ذلك ومن تحديد ساعة الضبط - غير سائغ .

لما كانت المحكمة قد إستندت في إطاراح دفاع الطاعن وأقوال شهود النفى إلى أن المدة التي إنقضت بين وقوع الحادث وضبطه تسمح له بالسفر إلى بلدته بعد إرتكاب الحادث ، وأن الدفاع لم يشكك في إمكانية ذلك . وإذا كان لا يتأتى في منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلاً عليه ، بل واجب المحكمة أن تقيم الدليل على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق إذا عى أطرحته . وكانت

المحكمة لم تبين مصدر هذا الذى إستندت إليه فى إطراح دفاع الطاعن وشهود النفى ، وقد خلت الأوراق من تحديد ساعة ضبطه ببلدته وما يفيد أنه ضبط بعد حصول الحادث بوقت يسمح له بالسفر إليها ، فإن الحكم يكون قد إطرَح هذا الدفاع وأقوال شهود النفى بما لا سند له فى أوراق الدعوى وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه والإجالة .

( الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٤١٩ )

**٢٧١ - جواز إحالة الحكم فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر - شرط ذلك .**

من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على المحكم أن هو أحال فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تقاديا من التكرار الذى لا موجب له أما إذا وجد خلاف فى أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حده . لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على المفردات أن . . . شهد فى تحقیقات النيابة أنه لم ير سوى الطاعنين الأول والثالث يطلقان النار ولم يشاهد الطاعن الثانى والمتهم الآخر . . . ( المحكوم عليه غيابياً ) كما أن . . . قرر أنه لم يشاهد سوى الطاعن الأول يطلق النار وأنه لم يتحقق من الطاعن الثالث ولم ينكر أنه رأى الطاعن الثانى والمتهم الآخر . . . معهما . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد إتخذت من أقوال كل من الشاهدين دليلاً على مقارفة الطاعنين الثلاثة لجنايات القتل والشروع فيه المسندة إليه دون أن تورد مؤدى شهادتهما وأحالت فى بيانها إلى مضمون ما شهد به . . . من رؤية الطاعنين الثلاثة والمتهم المحكوم عليه غيابياً أثناء إطلاقهم النار على المجنى عليه مع قيام الإختلاف بين وقائع كل شهادة فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره منظوياً على الخطأ فى الإستناد مما يبطله ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٦١٨ )

٢٧٢ - ما يشترط لصحة تسبيب الأحكام .

الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعن تقدم إلى محكمة ثاني درجة بحافظتي مستندات تمسك في مذكرته - المصرح له بتقديمها - بدلائلها على استحالة التمييز بين الدخان المستورد والدخان المستتبت محلياً إلا باستعمال فحوص فنية معينة لم يقم معمل الدخان بإجرائها على العينة المأخوذة من مصنعه مما لا يعتد معه بما إنتهى إليه تقرير هذا المعمل من أن الدخان الأخضر الموجود بها من زراعة محلية . وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة لأسبابه دون أن يعرض لدفاع الطاعن إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته - لإتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبحقيق الدليل فيها ، ولو أنه عنى بيحته وتمحيصه وفحص المستندات التي إرتكز عليها بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ولكنه إذ أسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة إحاطت به وأقسطته حقه فإنه يكون مشوباً بالقصور .

( الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٧٨٩ )

٢٧٣ - ما يكفي لتسبيب الحكم الاستثنائي .

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكرها في حكمها بل يكفي أن يحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد إعتبرتها كأنها صادرة منها .

( الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٧٩٢ )

٢٧٤ - تسبيب الحكم - وجوب بقاء الحكم على دليل مطروح

### امامه - مخالفة ذلك - أثرها .

من المقرر وفق المادة ٢٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٧٢ أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، إلا أنه محظور عليه أن يبني حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه بالجلسة ، يستوى في ذلك أن يكون دليلاً على الإدانة أو البراءة وذلك كى يتسنى للخصوم الإطلاع عليه والإدلاء برأيهم فيه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أشار إلى أن الدعوى مرتبطة بدعوى أخرى وإحال بشأن وقائع كل منها للأخرى لوحدة المستندات والدفاع فيها دون أن يفصح عن وقائع الدعوى الأخرى التى قال أنها مرتبطة بهذه الدعوى ولم يأمر بضم أوراقها لها حتى يتيح للمدعى المدنى - الطاعن - والذي لم يكن طرفاً فيها فرصة الإطلاع عليها وإبداء وجهة نظره فى المستندات والدفاع التى قال الحكم أنها واحدة فى الدعويين بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون بشأن ما أرتآه من قيام إرتباط بين الدعويين مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .  
( الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٩٢٠ )

### ٢٧٥ - دفاع - إبدائه أمام هيئة مغايرة للهيئة التى أصدرت الحكم .

متى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المتهم ومحاميه قد مثلاً منذ بداية المحاكمة بالجلسات التى رأسها القاضى - وأبدى فيها دفاعه وحجرت الدعوى للحكم ثم أعيدت للمرافعة لجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ حيث تغيرت الهيئة ورأس الجلسة القاضى . . . . . وحضر المتهم أمام الهيئة الجديدة ولم يبد دفاعاً فحجرت المحكمة الدعوى للحكم وأصدرت حكمها فيها . لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أبدى دفاعه فى مرحلة سابقة من المحاكمة أمام الهيئة السابقة ، وكان قعوده عن إبداء دفاعه أمام الهيئة الجديدة التى أصدرت الحكم لا ينفى عنها أنها قد سمعت المرافعة فإن منعاها فى هذا الصدد يكون غير سليم .

( الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٩٣٢ )

٢٧٦ - شرط البرائة عند تشكك المحكمة فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الإثبات .

من المقرر أن محكمة الموضوع وأن كان لها أن تقضى بالبرائة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الإثبات وأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضى وما يطمئن إليه . غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التى تستند إليها فى قضائها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك - وكان الحكم قد إستدل على عدم صحة التحريات وأقوال الضابط بأدلة لا تظاهر هذا الإستدلال وتجاوز الإقتضاء العقلى والمنطقى . فإنه يكون معيباً بما يجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ١٦٨ )

#### الفرع الثانى - التسبيب غير المعيب .

٢٧٧ - إغفال الحكم وصف الآلة المستعملة فى إرتكاب الجريمة لا يعيب الحكم .

إن وصف الآلة المستعملة فى إرتكاب الجريمة ليس من الأركان الجوهرية الواجب بيانها فى الحكم . فإذا أغفل الحكم بيانها فلا يجب نقضه .

( جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٢٥ طعن رقم ٣٧٢ سنة ٦ ق )

٢٧٨ - جواز تطابق الحكم الجديد فى أغلب مواضعه مع الحكم القديم الذى سبق صدوره فى الدعوى ونقضه .

إن تطابق الحكم الجديد فى أغلب مواضعه مع الحكم القديم الذى سبق صدوره فى الدعوى وقضى بنقضه - ذلك لا يصح الإستدلال به على أن المحكمة قضت فى الدعوى وأوقعت العقوبة التى قضت بها إرتكاناً على قضاء

الهيئة الأخرى التى نقض حكمها . إذ أن غاية ما يدل عليه ذلك هى أن المحكمة رأت فى العبارات التى أخذتها عن الحكم الأول ما يفنيها عن تحرير عبارات جديدة من عندها لإداء المعنى الذى قصته هى بعد أن سمعت الدعوى .  
( جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٤٤ طعن رقم ٥٤ سنة ١٥ ق )

#### ٢٧٩ - كفاية سبب البراءة فى الحكم .

إن بيان أركان الجريمة لا يكون واجباً إلا فى الأحكام الصادرة بالإدانة كما هو مقتضى المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات . أما الأحكام الصادرة بالبراءة فيكفى لصحتها أن يبين فيها سبب البراءة . فإذا كان السبب عدم توافر ركن من أركان الجريمة فإن التحدث عن سائر الأركان لا يكون له محل . وإن كان فإذا كان الحكم قد قضى بالبراءة لعدم توافر ركن الكذب فى البلاغ المقدم من المتهم فهذا يكفى ، ولا تكون ثمة حاجة للتعرض لباقي أركان الجريمة .  
( جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٤٥ طعن رقم ٩١ سنة ١٥ ق )

#### ٢٨٠ - خلو الحكم من بيان الباعث أو خطئه فى تحميله لا

يعيبه .

إذا كان المستفاد مما أورده الحكم أن المحكمة إنما اعتبرت أن الباعث على ضرب المجنى عليه هو حق المتهم عليه عندما رآه شازعاً فى شكايته ، فهذا الاعتبار الذى إستخلصته المحكمة إستخلاصاً سائفاً من ظروف الحادث وملابساته لا يتعارض مع ما جاء فى الحكم فى صدد إختلاف أقوال المجنى عليه بخصوص الباعث الأسمى من أن هذا الباعث لا يمس الجوهر .  
( جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٤٨ طعن رقم ٢١٣٧ سنة ١٧ ق )

#### ٢٨١ - صيغة الإتهام جزء من الحكم تكفى الإحالة إليها فى

بيان الواقعة .

متى كان الحكم قد ذكر الأدلة وقرائن الأحوال التى إستخلص منها ثبوت



جريمة وضع النار في أحطاب المجنى عليه ، وكانت الادلة المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه ، وكانت الواقعة - كما هي مبينة بوصف التهمة تشمل جميع العناصر المكونة للجريمة ، فإنه لا ضير على المحكمة إذا هي - منعاً للتكرار - قد أحات في معرض بيان الواقعة على ما جاء بوصف التهمة الذي ذكرته في حكمها ، ثم أنه لا يقدح في سلامة هذا الحكم عدم تحدّثه عن كيفية وضع النار وطريقته ما دام أنه قد بين في الأسباب التي ذكرها أن الحريق إنما حصل عن عمد .  
(جلسة ١٩٤٩ / ٢ / ٧ طعن رقم ٢٤٢٨ سنة ١٨ ق )

٢٨٢ - عدم إلزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الدفاع من الأوجه ما دامت قد إستوفت أركان الجريمة والادلة القائمة على ثبوتها .

إذا كان الطاعن قد إتهم بالتصرف في مواد التموين لغير المستهلكين فتمسك بأن أحداً منهم لم يتقدم بشكوى وأنه كان من الواجب أن تسمع أقوالهم حتى تتبين صحة هذا الدفاع الذي لم تتعرض له المحكمة ولم ترد عليه - إذا كان ذلك فإن الدفاع المشار إليه موضوعي مما لا يلزم له رد صريح خاص بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .  
(جلسة ١٩٥١ / ٤ / ١٦ طعن رقم ٢٦٥ سنة ٢١ ق )

٢٨٣ - سلطة محكمة الجنايات في إيراد ذات الأسباب التي إتخذها الحكم القيايبي الساقط أسباباً لحكمها .  
لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائباً من أن تورد ذات الأسباب التي إتخذها الحكم القيايبي الساقط قانوناً أسباباً لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .  
(جلسة ١٩٥٥ / ١٢ / ٣٦ طعن رقم ٩١٩ سنة ٢٥ ق )

٢٨٤ - إجراء المعاينة بمعرفة وكيل شيخ الخفراء - إستناد

الحكم إليها فيما إستند إليه من أدلة - لا عيب .

لا يعيب الحكم أن يكون قد إستند فيما إستند إليه من أدلة إلى المعاينة التي أجراها وكيل شيخ الخفراء ، فإن ذلك مما يخوله له نص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية بإعتبار وكيل شيخ الخفراء من بين المرؤسين للمورى الضبط القضائى . (الطن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٦ م ٧ من ١١٦ )

٢٨٥ - سلطة محكمة الموضوع فى تجزئة الدليل المقدم إليها والأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة - عدم إلزامها ببيان العلة .

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم إليها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تنق فيه ولا تطمئن إلى صحة رؤيته ، وهى إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى إقتناعها هى وحدها ولا يعيب حكمها ما وقع بين الشهود من خلاف ما دام إستخلاصها للحقيقة القانونية التى إطمئت إليها هو إستخلاص سائق له أصله فى الأوراق .

(الطن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٥٦ م ٧ من ٢٠٧ )

٢٨٦ - تقدير العقوبة وأعمال الظروف المشددة أو المخففة - من سلطة محكمة الموضوع - عدم إلزامها بإبداء أسباب تقدير العقوبة التى أوقعتها .

إن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة بالقانون للجريمة وأعمال الظروف التى تراها محكمة الموضوع مشددة أو مخففة هو مما يدخل فى سلطتها الموضوعية وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذى رآته .

(الطن رقم ٣٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٥٦ م ٧ من ٢٥٦ )

(والطن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٦ م ٧ من ٤٦٩ )

(والطن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٥٦ م ٧ من ٧٩٠ )

(والطن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٥٨ م ٩ من ٥٤٦ )

٢٨٧ - جريمة التحريض على ترك العمل الفردي - القصد الجنائي فيها - عدم اشتراط القانون قصداً جنائياً خاصاً لقيامها - تحدث الحكم عن هذا الركن بعبارة مستقلة - غير لازم .

لا يشترط القانون لقيام جريمة التحريض على ترك العمل الفردي توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافرها أن يحصل التحريض عن إرادة من الجنائي وعلم منه بجميع أركانها التي تتكون منها قانوناً وأن لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة . كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي أن يستفاد توافر هذا القصد ضمناً من البيانات الواردة في الحكم . ( الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٤٢٠ )

٢٨٨ - قول الحكم بأن المتهم قام بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج وكان ينبغي عليه إستيراد البضائع التي حوالت عنها تلك العملة وإن إرتفاع الأسعار لا يعتبر قوة قاهرة تعفى من هذا الواجب - سديد .

متى أورد الحكم أن المتهم قام بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج وكان ينبغي عليه إستيراد البضائع التي حوالت عنها تلك العملة ، وإن إرتفاع الأسعار لا يعتبر قوة قاهرة تعفى المتهم من الواجب الذي فرضه القانون عليه فإن ما قاله الحكم بذلك يكون سديداً .

( الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٨٨٤ )

٢٨٩ - عدم تقيد القاضى الجنائى بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائياً - إعتاده على أسباب متقلة مع تلك التى إعتد عليها القاضى المدنى - لا يضيره .

القاضى الجنائى لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والإسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن

يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً ، وعدم تقيد القاضي الجنائي بحكم القاضي المدني ليس مقتضاه عدم جواز إقتناعه بنفس الأسباب التي إقتنع بها هذا الأخير إذ لا يضيره مطلقاً أن تكون الأسباب التي يعتمد عليها متفقة مع تلك التي إعتد عليها القاضي المدني .

( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٩٥٢ )

٢٩٠ - ذكر مضمون أقوال الشهود في الحكم وعدم إبراز النص الكامل لأقوالهم - كفايته .

لا يستلزم القانون إبراز النص الكامل لأقوال الشهود بل يكفي أن يورد الحكم مضمونها . ( الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٠٥٧ )

٢٩١ - مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبير الفنى - ليس من وجوه الدفـاع الجوهرية التي تقتضى ردأً خاصاً .

مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبير الفنى ، ليس من وجوه الدفـاع الجوهرية التي تقتضى ردأً خاصاً ما دام حكمها مبنياً على أصل ثابت في الدعوى .

( الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١١١٨ )

٢٩٢ - إحالة المحكمة في مسودة الحكم إلى أسباب حكم آخر يحمل مقومات وجوده قانوناً - لا عيب .

لا يقدح في صحة الحكم كون المحكمة أحالت في مسودته - بفرض حصوله - إلى أسباب حكم آخر ما دام أنه يحمل مقومات وجوده قانوناً .

( الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٢٢٣ )

٢٩٣ - إستناد الحكم إلى تقرير الطبيب المعين في التحقيق

والذى إستعان فى تكوين رأيه بتقارير أطباء آخرين لم يحلفوا اليمين - لا عيب .

الطبيب المعين فى التحقيق أن يستعين فى تكوين رأيه بمن يرى الإستعانة بهم على القيام بمأموريته فإذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدعوى قد إستعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب أخصائى ثم أقر هذه الآراء وتبنائها وأبدى رأيه فى الحادث على ضوءها ، فليس يعيب الحكم الذى يستند إلى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى كون الإطباء الذين رجع إليهم لم يحلفوا اليمين .

( الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٥٧ س ٨ من ٧٠ )

٢٩٤ - إعتبار طلب المعاينة دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً إذا كان لا يتجه لنفى الفعل المكون للجريمة أو إثبات إستحالة حصول الواقعة .

متى كان طلب المتهم إعادة المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً منها إثارة الشبهة فى الدليل الذى أطمأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً .

( الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ١٤٠ )

٢٩٥ - إعتراف المتهم بضبط المرسوقات فى مسكنه - إغفال الحكم الرد على الدفع ببطلان التفتيش - لا عيب ما دام المتهم لم ينازع فى صحة هذا الإعتراف .

متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه إعترف بضبط الملابس المرسوقة فى مسكنه ، ولم ينازع المتهم فى صحة هذا الإعتراف ، فإن إغفال الحكم الرد على الدفع ببطلان التفتيش لا يؤثر فى سلامته .

( الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ٧٢٥ )

٢٩٦ - خطأ الحكم في ذكر مصدر الدليل - لا تأثير له على سلامته ما دام له أصل ثابت من الأوراق .  
لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها ، ومجرد الخطأ في ذكر مصدر الدليل في صدر الحكم لا تأثير له على سلامته خصوصاً إذا كان المتهم لا يدعى أن هذه الأقوال لم تصدر من الشهود في موطن آخر من الأوراق .  
( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٥٧ من ٨ من ٢٨٨ )

٢٩٧ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الإقرار اللاحق لتفتيش باطل لو كان قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجراه .  
تقدير قيمة الإقرار الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الإقرار بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الإقرار قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجرى التفتيش الباطل ما دام قد صدر مستقلاً عنه وفي غير الوقت الذي أجرى فيه .  
( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٥٢ من ٨ من ٤٤٦ )

٢٩٨ - سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد ويطالن العقد المطعون فيه .  
محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى تطمنن إليه بدون معقب عليها بما فيها الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد ويطالن العقد المطعون عليه بعد أن تبين سبب إقناعها بهذا الرأي بإعتباره من الأدلة المقدمة إليها في الدعوى المطلوب منها الفصل فيها .  
( الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٥٧ من ٨ من ٤٥٦ )

٢٩٩ - إطراح المحكمة ما تقدم به المتهم في مذكرته التي لم

تصرح له بتقديمها - لا عيب .

متى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة ببقائه ، فإنه لا يعيب الحكم أن يطرح ما تقدم به المتهم في مذكرته التي يقول عنها من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة .

( الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٧ من ٨ من ٥٤٥ )

٢٠٠ - إستدلال الحكم على إمكان الرؤية من وقوع الحادث في

منتصف الشهر العريى - صحيح .

لا تثريب على المحكمة إذا هي إتخذت من وقوع الحادث في منتصف الشهر العريى قرينة على أن القمر في مثل هذه الليلة يكون في العادة ساطعاً وذلك في سبيل التدليل على إمكان الرؤية ، إذ أن القرائن تعد من طرق الإثبات في المواد الجنائية .

( الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٥٧ من ٨ من ٥٩٥ )

٢٠١ - إطمئنان المحكمة إلى أن المتهم هو بذاته الشخص

المقصود من إصدار الإذن - عدم رد الحكم على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه - لا عيب .

متى كان الحكم قد إستظهر بأدلة سائغة أن الشخص الذى حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فإن إغفاله الرد على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه لا يجدى المتهم متى إطمئنت المحكمة إلى أنه هو بذاته الشخص المقصود من إصدار الإذن .

( الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٧ من ٨ من ٧٤٠ )

٢٠٢ - سلطة المحكمة في الأخذ بقول للشاهد ولو خالف قولاً

آخر له دون أن تبين العلة .

للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبداه في مرحلة أخرى ، دون

أن تبين العلة ، إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتنع به ويطمئن إليه وجدانها ، كما أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه .

( الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ من ٨٣٢ )

( والطنن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٥٧ س ٨ من ٩٢٨ )

**٢.٢ - القضاء بالبراءة من تهمة العود للإشتباه إستناداً إلى الجريمة المتخذة أساساً للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر المتهم - صحيح .**

متى كان الحكم قد أقصع في مبنائه على أن الجريمة التي قارفها المتهم بجريمة العود للإشتباه والمتخذة أساساً للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر في المتهم أو تكشف عن ميله إلى الإجرام وقضى بالبراءة إستناداً إلى ذلك ، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً في القانون .

( الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٢٢ )

**٢.٤ - إستناد الحكم إلى المعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة المتهم - لا عيب .**

لا يعيب الحكم أن يطمئن إلى المعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة المتهم . ( الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٦٨ )

**٢.٥ - إنتهاء الحكم إلى أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده - عدم تحدّثه بعد ذلك عن جميع صور الضأ المنسوبة إلى المتهم أو تعرضه لباتى صور الضأ المشار إليه في المادة ٢٣٨ عقوبات - لا عيب .**

متى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده وإنتهى إلى أن خطأ المتهم - بفرض حدوثه لم يكن له شأن في وقوع الحادث



لإنتفاء رابطته السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذى لحق المجنى عليه ، فإن الحكم لا يكون قاصراً ولا مشوباً بالخطأ فى القانون أن هو لم يتحدث عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم ولم يتعرض لباقي صور الخطأ المشار إليها فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨ / ٢ / ٣ من ٩ ص ١٢٩ )

### ٣٠٦ - حالة الحرب - مثال لتسبيب كاف لإستظهار قيامها .

إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلاً وإستند فى ذلك إلى إتساع العمليات الحربية بين مصر والنول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن إمتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التى لا تكون إلا بين متحاربين وإصدار مصر التشريعات المؤسسة على قيام حالة الحرب كإنشاء مجلس الفئائم ومن إعتراف بعض النول بإسرائيل كدولة فإن الحكم يكون قد إستند فى القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذى رآه وللأسانيد والإعتبارات الصحيحة التى ذكرها .

( الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨ / ٥ / ١٣ من ٩ ص ٥٠٥ )

### ٣٠٧ - صحة الحكم عند رفعه التناقض الظاهرى فيما ورد

بالتقريرين طبيين .

متى كان الحكم فيما أورده من أسباب صحيحة مستمدة من ذات الكشوف الطبية قد رفع التناقض الظاهرى فيما جاء بالتقريرين الطبيين عن إصابة المجنى عليه فإن الحكم يكون صحيحاً فى القانون .

( الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨ / ١٠ / ١٤ من ٩ ص ٧٩٢ )

### ٣٠٨ - جواز إفتراض المحكمة حصول الواقعة على صورها

المختلفة وإثباتها إدانة المتهم على أى صورة منها .

لا تثريب على المحكمة فى أن تفترض حصول الواقعة على صورها المحتملة

وأن تثبت مع ذلك إدانة المتهم عنها على أى صورة من الصور التى افترضتها .  
( الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٧٢ )

٢٠٩ - سلطة محكمة الموضوع فى عدم التحويل على الشهادة الطبية لأسباب سائفة .

لا تعدو الشهادة الطبية أن تكون دليلاً من إدلة الدعوى تخضع فى تقديرها لمحكمة الموضوع كسائر الأدلة - فإذا كانت المحكمة قد تحلّت فى حكمها عن الشهادة الطبية التى إستند إليها المتهم فى تبرير عذره فى التخلف عن الإستئناف فى الميعاد - ولم تحول عليها للأسباب السائفة التى أوردتها فى حدود سلطتها التقديرية فالجدل فى هذا الخصوص يرد فى حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

( الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٩٤٨ )

(والطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٥ / ٢٣ / ١٩٦٠ س ١١ من ١٠٢ )

٢١٠ - قول الحكم أن السند ضبط مع المتهمين من بعد سابقة التقرير بضبطه مع أحدهما الذى لم يكن إلا أداة للآخر - لا تناقض إذا كان مفاد شهادة الضابط والكاتب التى أوردتها الحكم أن الورقة ضبطت مع المتهم الثانى - فقول الحكم بعد ذلك فى إحدى عباراته أن الورقة " ضبطت معهما معاً " لا ينطوى على شىء من التناقض - إذ أن تسليم الورقة للمتهم الثانى الذى كان بصحب المتهم - لتنفيذ غرضها الإجرامى - إنما هو تسليم لها فى الواقع - إذ لم يكن المتهم الثانى إلا أداة لها .

( الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢٣ )

٢١١ - المنازعة فى مكان ضبط المتهم يكفى فيها الرد الضمنى ما يثيره المتهم من أنه لم يضبط بالزراعة وإنما تم ذلك داخل منزله هو دفاع موضوعى لا يستلزم من محكمة الموضوع الرد عليه إستقلاً ، وإنما فيما أوردته

فى شأن ظروف ضبط المتهم ومن بيان الأدلة التى أسست عليها إدانته وأطراحها لأقوال شاهد النفى - فيما أوردته من ذلك ما يكفى للرد ضمنا على دفاع المتهم . ( الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ من ٦٩٣ )

٣١٢ - الفصل فى إمتناع مسئولية المتهم الجنائية لوجوده فى حالة سكر وقت مقارفته للجريمة أمر يتعلق بالواقع فى الدعوى مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع - ما دام تدليله سائغاً .

الفصل فى إمتناع مسئولية المتهم تأسيساً على وجوده فى حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضى الموضوع دون معقب عليه - فإذا كان الحكم قد محص دفاع المتهم فى هذا الخصوص وإنتهى للأسباب السائغة التى أوردتها إلى أنه كان أهلاً لحمل المسئولية الجنائية لتوافر الإدراك والإختيار لديه وقت مقارفة الفعل التى ثبت فى حقه ، فإن ما ينهيه المتهم على الحكم من خطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٠ س ١١ من ٧٥٦ )

٣١٣ - الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى - يكفى أن تؤدى الأدلة فى مجموعها إلى قناعة المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه .

لا يشترط أن تكون الأدلة التى إعتد عليها الحكم ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى - إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشة على حدة دون باقى الأدلة - بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ، ومنتهجة فى إكمال قناعة المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه .

( الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٦٠ س ١١ من ٧٩٦ )

( الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ٣١ / ١٠ / ١٩٦٠ لم ينشر )

٣١٤ - إغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل إقامته - لا يبطل الحكم ما دام أن المتهم لا يدعى أنه كان في سن تؤثر على مسؤوليته .

إذا كان الثابت في محضر الجلسة أن المتهم " الطاعن " سئل عن اسمه فغلباب فيما هو مضمّن بمصدر المحضر وكان اسمه قد ورد بمصدر المحضر فلا عيب في ذلك . كما أن إغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل إقامته لا يبطل الحكم ما دام الطاعن لا يدعى أنه كان في سن تؤثر على مسؤوليته . - ( الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٦٢ م ١٣ م ٢٨٠ )

٣١٥ - الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم - ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة - مثال .

الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، ولعلنا لم نجد أن ثبت إسناد الطاعن لأطيان المحجور عليه جميعها ، وكان الطاعن قد أقر في أسباب الطعن أنه إمتنع عن إيداع ريع ثلاثة أفدنه منها ، فإن خطأ المحكمة في هذا الخصوص - بفرض صحته - لا يقدر في سلامة الحكم ، إذ يستوى أن يكون المبلغ المبدد من حصيلة الأطيان جميعها أو من حصيلة جزء منها فقط .

( الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٧ / ٤ / ١٩٦٤ م ١٥ م ٢٦٤ )

٣١٦ - لمحكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبيما يؤدي إليه إقتناعها وإطراح ما يخالفه من صور أخرى . ما دام إستخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق .

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبيما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها

سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق .

( الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١ / ٩ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٨٣٣ )

٣١٧ - تشكك المحكمة في أصل الواقعة - قضائها في موضوع الإتهام بالبراءة لعدم الثبوت تحت أى وصف - ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية بشأن وصف الواقعة - لا جدوى منه .

إذا قطعت المحكمة في أصل الواقعة بالتشكك وقضت في موضوع التهمة بالبراءة لعدم الثبوت تحت أى وصف وطبقاً لأى كيف ينسبغ عليها - فلا يكون ثمة جدوى للطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) فيما يثيره بشأن وصف الواقعة .  
( الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٧٢٤ )

٣١٨ - للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذى يبيده أمامها غير مؤيد بدليل .

للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذى يبيده أمامها غير مؤيد بدليل .  
( الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٩١٠ )

٣١٩ - لمحكمة الموضوع الأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة وإطراح ما عداه - عدم إلزامها بالرد على كل دليل على حدة - كفاية الرد الضمنى .

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تتخذ بما ترتاح إليه من الأدلة وتطرح ما عداه دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة ، ما دام أن ردّها مستفاد ضمناً من قضائها بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت الأخرى .  
( الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١٤٥ )

٣٢٠ - للقاضى الأخذ بجميع عناصر الإثبات المستقلة عن التفتيش الباطل والمؤيدة إلى النتيجة التى أسفر عنها .

إن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤيدة إلى النتيجة التى أسفر عنها هذا التفتيش .

(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٦٥٨ )

### ٣٢١ - الخطأ فى بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .

من المقرر أن الخطأ فى بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره ، فلا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى جلسة المحاكمة فى حين أنه أدلى بها فى التحقيق الابتدائى .

(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٧١٢ )

### ٣٢٢ - جمع الحكم بين عدة متهمين فى مقام التدليل على ثبوت التهمة لوحدة الواقعة المنسوبة إليهم - لا يؤثر فى سلامته .

من المقرر أنه لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون فى مقام التدليل على ثبوت التهمة قد جمع بين عدة متهمين لوحدة الواقعة المنسوبة إليهم .

(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٧٧١ )

### ٣٢٣ - عقيدة المحكمة إنما تقوم على المعانى لا اللفاظ والمبائى

عقيدة المحكمة إنما تقوم على المعانى لا اللفاظ والمبائى ، وذلك لا يضير الحكم أن يورد على لسان الشاهد أن المجنى عليه أكد له صدور الإعتداء من الطاعن فى حين أن الثابت فى الأوراق أنه شهد بأن المجنى عليه قرر له بإعتداء الطاعن عليه ، لأن المعنى المشترك بين التعبيرين واحد وهو إخبار المجنى عليه للشاهد بإعتداء الطاعن عليه .

(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٨٢٣ )

### ٣٢٤ - خلط الحكم فى سبب الحادث أو الباعث عليه - لا يعيبه

ما دام لم يعمل عليه فى قضائه .

سبب الحادث أو الباعث عليه ليس ركناً الجريمة ، فالخلط لا يعيب الحكم ، ما دام أنه لم يكن عنصراً من العناصر التي إستند إليها فى قضائه .  
(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٦٨ من ١٩ من ٢٥٢ )

٢٢٥ - إستطراد الحكم إلى فرض تمسك به الدفاع ورده عليه رداً مقبولاً - لا يعيبه .

لا يعيب الحكم المطعون فيه وقد بين واقعة الدعوى وإثبتها فى حق المتهم على صورة تخالف دفاعه والتصوير الذى قام عليه ، أن يستطرد إلى فرض آخر تمسك به الدفاع ، وقوله قولاً مقبولاً فى القانون أنه يفرض حصوله لا يؤثر فى الواقعة التى إستخلصها وإنتهى إليها .  
(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٦٨ من ١٩ من ٢٥٢ )

٢٢٦ - إقامة الحكم قضاءه على ما له أصل ثابت بالتحقيقات - النعى عليه بدعوى الخطأ فى الإسناد - غير مقبول .  
متى كان ما أثبت الحكم عن أقوال الطاعن وأقوال المتهمين المعترفين له أصل ثابت فى تحقيقات النيابة على ما إتضح من مراجعة المفردات التى أمرت المحكة بضمها ، فإن دعوى الخطأ فى الإسناد لا تكون مقبولة ، ولا يقدح فى ذلك ما دلت عليه المفردات من خطأ الحكم فيما قال به عن عدم تداول الشمع فى الأسواق ذلك بأن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن على ما يبين من سياق إستدلالة إلا تزيداً يعد أن إستوفى دليل علم الطاعن بأن الشمع مسروق .  
(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ من ٢٠ من ٢٧٧ )

٢٢٧ - التناقض فى أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة إستخلاصاً سائغاً .  
التناقض فى أقوال الشهود لا ينال من سلامة الحكم متى إستخلص منها الإدانة إستخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه .  
(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٦٩ من ٢٠ من ٧٨٠ )

**٣٢٨ - إنطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة - لا يعيبه -**

شرط ذلك ؟

من المقرر أن إنطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة لا يعيبه ما دامت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .

( الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٤٨٧ )

**٣٢٩ - للمحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة - لها تجزئة هذه التحريات والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .**

من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليها مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه ومن سلطتها التقديرية أيضاً أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإتجار أو بقصد التعاطي والإستعمال الشخصي متى بنت ذلك على إعتبارات سائفة .

( الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٥٩٩ )

**٣٣٠ - إحالة الحكم إلى الأدلة التي سبق أن سردها - لا عيب**

إذا كان مفاد مساق الحكم حين تحدث عن " الأدلة الأخرى " لم يقصد من هذه العبارة سوى الإحالة إلى أدلة الثبوت التي سبق أن سردها وحصل مؤداها فإن النعي عليه بأنه لم يبين مؤدى بعض الأدلة يكون على غير سند من الواقع .

( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٧٢٤ )

**٣٣١ - وجوب تبيان الحكم نص القانون الذي حكم بمقتضاه -**

لم يرسم القانون شكلاً لصياغة هذا البيان - مثال لتسييب كاف .

إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإن أوجبت على الحكم أن



يبين نص القانون الذى حكم بمقتضاه إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها قد أشار إلى نصوص القانون التى أخذ الطاعن بها بقوله : " الأمر المعاقب عليه بالمواد ١١٢ ، ١١٨ ، ٢١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات " فإن ما أورده الحكم يكفى فى بيان مواد القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون .

( الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٨٩٨ )

٢٣٢- إثبات الحكم حسن نية المتهم بالحبس بدون وجه حق إستناداً إلى أنه لم يصدر عن هوى فى نفسه وإنما كان يعتد مشروعيت وأن إجراءه من إختصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه إضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى - وتعليق إعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة - وانتهائه إلى تبرئته من تهمة القبض - صحيح .

متى كان الحكم قد أثبت حسن نية المطعون ضده التاسع مرتكب الجزء وقال عنه أنه لم يصدر عن هوى فى نفسه وإنما كان يعتد مشروعيت وإن إجراءه من إختصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه إضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى تتمثل فى أن يقتصر الطاعن الثانى من قاتلى أخيه وكان المطعون ضده التاسع قد تثبت وتحرى عن ظروف الحادث من العدة ( المطعون ضده العاشر ) وقد ظل الحكم إعتقاد المطعون ضده التاسع بضرورة ما فعله من إحتجازه الطاعن بديوان النقطة بأسباب معقولة هى أن للطاعن المذكور من العصبية والقوة ما يمكنه من الإعتداء على قاتلى أخيه - فإن الحكم إذ إنتهى إلى القضاء ببراءة المطعون ضدهما التاسع والعاشر من التهمة المسندة إليهما يكون قد أصاب سديد القانون .

( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٧٢٤ )

٢٣٣ - النعى بأن المحكمة كونت رأيها فى الدعوى قبل نظرها .

- إستناداً إلى تحشير الرد على الدفع في مسودة الحكم لا يقبل ما دامت نسخة الحكم الأصلية ورد بها الدفع والرد عليه - حلة ذلك ؟  
منعى الطاعن بأن المحكمة قد كوزت رأيها في الدعوى قبل نظرها إستناداً إلى ما جرى على مسودة الحكم من تعديل بأن أضيف إليها بطريق التحشير الرد على الدفع وأن ذلك يفيد أن المحكمة أعدت المسودة قبل المرافعة في الدعوى وسماع دفاع الطاعن - هذا النعى لا يكون مقبولاً إذا كان يبين من الإطلاع على نسخة الحكم الأصلية أن الحكم أورد بياناً لما تم في الدعوى من إجراءات المحاكمة ومن بينها سماع الطاعن وبفاعة كما عرض للدفع المبدئ منه ببطلان التفتيش إيراداً له ورداً عليه ، إذ العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ولا تعدو المسودة أن تكون ورقة لتحضير الحكم والمحكمة كامل الحرية في أن تجرى فيما يتراءى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه .  
( الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٨٠٢ )

٢٣٤ - ذكر الحكم رقم القرار الأصلي المنطبق دون القرار المعدل له - لا يعيبه - ما دام قد أورد النص المنطبق بعد التعديل .  
لا محل لما يثيره الطاعن بشأن عدم إشارة الحكم إلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ الذي جاء معدلاً للعقوبة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بإلزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى آخرين إذ أن الحكم المطعون فيه حين أورد نص المادة الثانية من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي حدد بموجبه العقوبة المقررة للجريمة الثانية التي دين بها الطاعن ، أورد نص تلك المادة المعدلة بالقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ .

( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٠٩٤ )

٢٣٥ - لا يقدح في سلامة حكم البراءة أن تكون إحدى دعائمه

معينة ما دام أقيم على دعائم أخرى متعددة لم يوجه إليها أى عيب وتكفى وحدها لحمله - مثال .

لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معينة ، فإنه بفرض صحة ما تنعاه الطاعنة عليه من خطئه فى تصور شهادة المجنى عليه وتعارض تصويره لتلك الشهادة مع التقرير الفنى، فإن هذا العيب غير منتج ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى متعددة لم يوجه إليها أى عيب وتكفى وحدها لحمله .

( الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ١٢١٢ )

٢٢٦ - عدم إلزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها، إغفال الحكم ببيان إصابات الطاعن ونتيجة مناظرة المحقق له - لا يعيبه .

لا يقدح فى سلامة الحكم إغفاله ببيان إصابات الطاعن ونتيجة مناظرة المحقق له لما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها أن هى إلتفتت عن أى دليل آخر لأن فى عدم إيرادها له ما يفيد إطراحه وعدم التعويل عليه .

( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٤ من ٥٧٥ )

٢٢٧ - إستطراد الحكم إلى تقارير قانونية خاطئة لم تمس جوهره - لا يضره .

لا يضير الحكم ما إستطراد إليه من تقارير قانونية خاطئة ما دامت لم تمس جوهر قضائه . ( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٤ من ٥٧٥ )

٢٢٨ - شرط صحة البراءة المؤسسة على تشكك المحكمة فى صحة إسناد التهمة .

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت

فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت وأن ملك الأمر يرجع إلى وجدان القاضى وما يطمئن إليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التى تستند إليها فى قضائها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، وكان الحكم قد إستدل على عدم صحة التحريات وأقوال الضابط بأدلة لا تظاهر هذا الإستدلال وتجاوز الإقتضاء العقلى والمنطقى ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

( الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٦٠٣ )

### ٣٣٩ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع

الخصم .

لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم ، إذ عليه ، إن كان يهيم تدوينه ، أن يطلب صراحة إثباته فى هذا المحضر ، كما عليه أن إدعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة فى طئب مكتوب قبل صدور الحكم . ولما كان الطاعنان لم يذهبيا إلى الإدعاء بأنهما طلبا أن يثبت بمحضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة طلبهما إرجاء نظر الدعوى لحضور المحامى الاصيل ، وكانت أسباب طعنهما قد خلت البتة من أية إشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير فى هذا الصدد ، كما خلت المقررات المضمومة من طلب يكون قد تقدم به المدافع عنهما مسجلا فيه على المحكمة مصادرة حقه فى الدفاع ، فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٢٢ )

### ٣٤٠ - الأصل فى الإجراءات الصحة وإنها قد روعيت - النعى

على المحكمة قعودها من الرد على دفاع لم يثر أمامها - لا يجوز .

الأصل في الإجراءات الصحة وأنها قد روعيت ما لم يقدّم دليل على خلاف ذلك - وأنه لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن أمراً لم يصدر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ، فإنه لا يجوز لهما إثارة ذلك ، والدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦ / ٢ / ٢ س ٢٧ من ١٦٢ )

٣٤١ - إشارة الحكم إلى مادة الإتهام التي طبقها - دون تحديد القانون المتضمن لها - لا يعيبه - متى كان إدراك هذا القانون بادياً للوهلة الأولى .

لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إذ ألغى حكم البراءة المستأنف وأدان الطاعن - قد أفصح عن عقاب الطاعن بمواد الإتهام ، وكان يبين من الحكم الابتدائي أنه قد تضمن إتهام النيابة العامة الطاعن بإرتكاب جريمة القتل الخطأ بقيادة سيارة بحالة خطرة - المفصل وصف كليهما بصدر ذلك الحكم ، وأنها طلبت معاقبته بالمادة ٢٢٨ / ١ و ٢ - والقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فإن في هذا وذاك أية على أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بتلك الجريمتين واعتبرهما جريمة واحدة فلوّقع عليه عقوبة أولاهما بإعتبارها ذات العقوبة الأشد ، عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولا يقدح في ذلك خلو الحكم الابتدائي من بيان إسم القانون المنطبق بعد إثباته للمادة ٢٢٨ / ١ و ٢ إذ أن ذلك لا يعدو - في صورة الدعوى - مجرد سهو عن ذكر إسم قانون العقوبات - الذي يدرك للوهلة الأولى بإعتباره الأساس الأصلي للعقاب ، ما دام الحكم قد وصف الأفعال التي وقعت وبين الواقعة المسترجعة للعقوبة بياناً كافياً وقضى بعقوبة في حدود هذه المادة صاحبة العقوبة الأشد - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦ / ٢ / ٢٢ س ٢٧ من ٢٣٥ )

٣٤٢ - تزيد الحكم فيما لا أثر له في منطقه ولا في نتيجته - لا

يؤثر في سلامته - مثال على إشارة الحكم إلى السابق كدليل على المسلك الإجرامى .

إن ما أضافه الحكم كقرينة على سلوك الطاعة الإجرامى ، مما قال أن صحيفة سوابقها قد كشفت عنه ، لا تعلق له بجوهر الأسباب التى إعتد عليها فى قضائه بإدانتها ولا يعدو أن يكون تزييداً منه لا يؤثر فى سلامته طالما أنه لا أثر له فى منطقته ولا فى النتيجة التى إنتهى إليها .

(الظمن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٢٠٥)

٢٤٢ - حكم - تسييبه - وجوب التعرض لكل دفاع جوهرى إيراداً ورداً - مثال - إنكار الشاهد لأقواله .

لما كان المدافع عن الطاعن قد تمسك بالإقرار الصادر من الشاهد . . . . . بأن الأقوال المنسوبة إليه بمحضر الضبط لم تصدر منه وأن محرر المحضر مدده بالإعتقال وتحرير محضر له لعدم حمله بطاقة شخصية فوقع على المحضر ثم قضى بتأييد الحكم المستأنف ، وكان قوله من بين ما عولت عليه محكمة أول وثانى درجة فى إدانة الطاعن ، فكان على الحكم المطعون فيه أن يعرض لهذا الطلب الجوهري إيراداً ورداً ذلك بأنه ليس يسوغ حاجة الطاعن بأنه لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة . لأن سببه لم يكن قد قام جينذاك ، وإنما صدر الإقرار بعد قضاء تلك المحكمة بالإدانة .

(الظمن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٢٥)

٢٤٤ - صحة القضاء بالبراءة عند الشك فى صحة التهمة - شروط ذلك .

لحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصنت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع

المتهم ، أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات .

( الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧ / ٦ / ٥ من ٢٨ ص ٧٠٢ )

#### ٣٤٥ - القضاء بالبراءة - ما يشترط لصحة ذلك .

لما كان من المقرر أنه وأن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الإثبات لأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضى وما يطمئن إليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بطرفيها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التى تستند إليها فى قضائها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها .

( الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧ / ٦ / ١٢ من ٢٨ ص ٧٧١ )

#### ٣٤٦ - حق محكمة الموضوع فى إستخلاص الصورة الصحيحة

لواقعة الدعوى .

من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسانر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق .

( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧ / ١٠ / ١٠ من ٢٨ ص ٨٤٥ )

#### ٣٤٧ - كفاية ثبوت الواقعة عن طريق الإستنتاج .

لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن ، وترتيب النتائج على المقدمات ، ولما كان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافياً فى الدلالة على أن الطاعن هو الذى سكب البترول على زوجته المجنى عليها أثناء نومها وأشعل النار فيها وكان هذا

الذى إستخلصه الحكم وإستقر فى عقيدته لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى ولا يتعارض مع ما نقله الحكم عن التقرير الطبى الشرعى - الذى لم ينازع الطاعن أن له مأخذه الصحيح فى الأوراق - إذا لم ينف التقرير المذكور هذا التصوير الذى إعتقه الحكم .

( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٨٤٥ )

**٢٤٨ - تسبیب الحكم - حق المحكمة فى الأخذ برواية منقولة للمجنى عليها ولو نلت الإدلاء بها - شرط ذلك .**

من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها وإقتنعت بصورها عن نقلت عنه فلا وجه لتعيب الحكم أخذه بأقوال شهود الإثبات فيما نقلوه عن المجنى عليها على الرغم من نفى الأخيرة الإدلاء بها إليهم - على فرض صحة ما يقوله الطاعن فى طعنه - إذ لا عبرة بما إشتملت عليه أقوالها فى التحقيقات مغايراً لما إستند إليه الحكم من أقوال نقلت عنها لأن العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة فيما إستخلصته من أقوالهم التى أنست الصدق فيها وإقتنعت بصورها عن نقلت عنه .

( الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ١٠٢ )

**٢٤٩ - تسبیب الحكم - عدم إلتزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .**

لما كانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ، فإنه لا محل لما ينهأ الطاعن من إغفال الحكم إيراد أقوال الطفل المرافق للمجنى عليها والتى تنفى التهمة عنه .

( الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ١٠٢ )

**٢٥٠ - محكمة إستئنافية - إستجابتها لطلب سماع شهود المتهم وسماعهم فعلاً - قضائها بعد ذلك بتأييد الحكم المستأنف**



### لأسبابه - لا تثريب :

لا يضير حكم المحكمة الإستئنافية إنها بعد أن إستجابت إلى طلب سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم وسمعتهم فعلا قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، إذ أن مفاد ذلك هو أن التحقيق الذى أجرته لم ينتج جديداً فى الدعوى يجعلها ترى غير ما رأته محكمة أول درجة . أو يستحق تعليقا أو تعقيبا من جانبها .

(الطنن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ١٦٤ )

### ٣٥١ - شهادة - إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى

أقوال شاهد آخر - لا يعيب الحكم - شرط ذلك .

لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه منها . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يجادل فى أن أقوال الشاهدين قد إتفقت مع ما إستند إليه الحكم منها وأن إدعى بإختلافهما فى غير ذلك ، فإن نعيه فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطنن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٤٤١ )

### ٣٥٢ - تسبيب الحكم الإستئنافى - الأخذ بأسباب الحكم

الإبتدائى مع إيراد أسباب جديدة - مفاد ذلك .

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أنه متى أورد الحكم الإستئنافى أسباباً جديدة لقضائه ، وقرر فى الوقت ذاته أنه يأخذ بأسباب الحكم الإبتدائى كأسباب مكملة له فإن ذلك مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتناقض مع أسبابه الجديدة .

(الطنن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٤٧٦ )

### ٣٥٣ - خلو الحكم الإستئنافى من مادة العقاب - متى لا يعيبه

إن الحكم المطعون فيه وإن جاء خالياً فى صلبه من ذكر المادة التى طبقتها المحكمة إلا أنه قضى بتأييد الحكم الإبتدائى لأسبابه وللأسباب الأخرى التى

أوردها ، ولما كان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه فلا يصح نقضه ، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادة التي عوقب المتهم بها ( الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٥٠٠ )

### ٣٥٤ - إقامة النيابة الدعوى بالطريق المباشر - تضمنين الحكم ما يخالف ذلك - خطأ لا يعيب الحكم .

تنص المادة ٣٣٦ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ على أن الدعوى الجنائية ترفع مباشرة من النيابة العامة إلى محكمة الجنايات بالنسبة لجرائم الرشوة وإختلاس الأموال الأميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . ولما كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن مباشرة من النيابة العامة إلى محكمة الجنايات - وهو ما يسلم به الطاعن في وجه الطعن - فإن ما ورد بدعوى المحكمة المطعون فيه من أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الإحالة بناء على طلب النيابة العامة يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تخفى ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى . ولما كانت العبرة في مثل هذه الحالة بحقيقة الواقع ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يدعى البطالان في الإجراءات وتقويت درجة من درجات التقاضي لا يكون له محل . ( الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨١٢ )

### ٣٥٥ - إستطراد الحكم إلى ما لا أثر له في تكوين عقيدته - لا يعيبه .

لما كانت واقعة تلوث الفأس المستعملة في الحادث ، وكذلك ملابس الطاعن الأول - المضبوطة بدماء المجنى عليه وأن أوردها الحكم في ثنايا سرده شهادة رئيس وحدة المباحث ، إلا أنها ليس لها أى أثر في منطق الحكم ولا في تكوين

عقيدة المحكمة في الدعوى وقد خلا منها تماماً البيان الذي أورده الحكم للصورة التي إرتسمت في وجدان محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن الحكم يكون بمنأى عن الفساد في الإستدلال الذي يعيبه الطاعن . لما كان ما تقدم فإن هذا الطعن يرمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ١٧٦ )

٣٥٦ - عدم رسم القانون شكلاً معينا لصياغة الحكم - كفاية  
أن يكون ما أورده مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، ومن ثم فإذا كان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافياً في تفهم الواقعة والإحاطة بظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دانت الطاعن بها وقد أورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن النemy عليه بالقصور والفساد في الإستدلال يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٣٧٤ )

٣٥٧ - إيراد الحكم في ديباجته - نقلاً عن وصف النيابة  
للتهمة - إن المتهم كان يقود سيارة على خلاف ما خلص إليه من أنه كان يقود عربة نقل ( كارد ) - خطأ مادي - لا يعيبه .

لما كان الواضح من سياق الحكم أن المحكمة قد إستخلصت من أقوال الشهود ومن المعاينة أن الطاعن كان يقود عربة نقل " كارد " فإن خطأ حكم محكمة أول درجة فيما نقله في ديباجته عن وصف النيابة العامة للتهمة الأولى المسندة إلى الطاعن من أنه كان يقود سيارة لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المادي ولا يؤثر على سلامة إستدلال الحكم .

( الطعن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٤٩٩ )

٣٥٨ - عدم لزوم تطابق أقوال الشاهد مع مضمون الدليل الفني - ما يكفي في هذا الصدد .

من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشاهد مضمون الدلائل الفنية بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق - وإذا كان ذلك ، وكان البين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها - تحقيقاً لوجه الطعن - أن الشاهد لم يجزم بأن العيارين النارين أصابا المجنى عليه بل رجح أن أحدهما لم يصبه ، وكان مفاد ما أورده الحكم فيما تقدم أن المحكمة قد فطنت إلى ما أثاره الدفاع فى هذا الشأن ومحضه بعد أن إستعرضت أقوال الشاهد وما جاء فى تقرير الصفة التشريحية فلم تر بين هذين الدليلىن القولى والفنى تناقضاً ما ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان الأولان فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(الطن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٦٥١)

٣٥٩ - تسبيب الحكم - الدفاع ظاهر البطلان - الدفاع الموضوعى .

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان والبعيد عن محجة الصواب كما أنها لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أخذ بها ، وكان الثابت من مكونات الحكم المطعون فيه أنه نقل من مستندات المجنى عليها - التى لا يجادل الطاعن فى صحتها - أن حكم ضم الصغيرين . . . . . و . . . . . الصادر لصالح المجنى عليها فى الدعوى رقم . . . . . أحوال شخصية بندر المنصورة قد تئيد إستئنافياً بالحكم الصادر فى الدعوى رقم . . . . . أحوال شخصية مستأنف المنصورة ، وكان باقى ما أثاره الطاعن من منازعة حول أحقية المجنى عليها فى حضانة ولديها الصغيرين . . . . . و . . . . . لا يكون له محل بعد أن صدر فى هذا الشأن حكم نهائى من جهة القضاء المختص بحسم هذا الأمر لصالحها ، ومن ثم فلا تثير على الحكم المطعون فيه أن هو

سكت عن هذا الدفاع - إيراداً له ورداً عليه - عما يفيد أن المحكمة لم ترفيه ما يغير من إقناعها بما قضت به وما إطمأنت إليه مما أوربته من أدلة الثبوت في الدعوى ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .  
( الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٨٥٩ )

٣٦٠ - تسبيب - عدم إلزام المحكمة بتتبع دفاع المتهم الموضوعي .

محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والد على ذلك ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت السانغة التي أوردها الحكم .  
( الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٧٩٣ )

٣٦١ - حكم - تسبيب - تعارض - ما ليس كذلك .  
لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إستند في إدانة الطاعن إلى ما أسفرت عنه معاينة السيارة وما بها من تلفيات ولم يشر إلى معاينة مكان الحادث في سياق أسبابه وعن ثم يكون ما أثاره الطاعن عن تعارض بينها وبين أقوال الشهود على غير سند .  
( الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٣٢٩ )

٣٦٢ - يكفى ستداً للبراءة أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم .

لما كان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر ويصيرة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأدلة الثبوت فيها مما يكشف عن تمحيصه لها والإحاطة بظروفها ويأدلة

الإتهام فيها ، وخلص إلى أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب السائفة التي أوردتها والتي أقصح بها عن عدم إطمئنان المحكمة لأقوال الضابط شاهد الإثبات بما فيها ما أسنده الضابط إلى المطعون ضده من إقرار شفوئى له ، وإذ كانت الطاعة لا تدعى فى وجه الطعن بصور إقرار من المطعون ضده فى أية مرحلة من مراحل التحقيق مستقل عن أقوال الضابط التى أطرحتها المحكمة لعدم ثقتها فيها ، فإن ما تثيره الطاعة فى طعنها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى إستنباط معتقدها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ١٩٧٩ )

### ٣٦٣ - التناقض بين أقوال الشهود - متى لا يعيب الحكم .

لما كان التناقض بين أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كما أن فى إطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤيدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى قاضى الموضوع ، فإن منعى الطاعن فى شأن التناقض بين ما أثبت بمحضر التحريات ومحضر الضبط وبين أقواله وأقوال الشهود ينحل فى الواقع إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بون معقب عليها ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ١٩٨١ )

### الفرع الثالث - ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل

### ٣٦٤ - الخطأ المادى البحث فى أسباب الحكم لا يعيبه .

إذا كان ثابتاً بنسب الحکم أن المدعی بالحق المدنی هما اللذان رفعاً الدعوی بالطریق المباشر فلا یضیره أن یرد بدیاجته أن النیابة رفعت الدعوی ضد المتهمین ، إذ البیان المعول علیه فی الحکم هو ذلك الجزء الذى یدو فیة إقتناع القاضی دون غیره من الأجزاء الخارجة عن سباق هذا الإقتناع .  
( جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥١ طعن رقم ٨٧١ سنة ٢١ ق )

٣٦٥ - سقوط كلمة سهواً من الكاتب فى الحکم لا يؤثر فى سلامته .

إن سقوط كلمة سهواً من الكاتب فى الحکم لا يؤثر فى سلامته ما دام المعنى المفهوم من الحکم لا يستقيم إلا على أساس وجود هذه الكلمة .  
( جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٢ طعن رقم ١٠٦١ سنة ٢٢ ق )

٣٦٦ - عدم بیان الحکم مدى العاقة . لا يؤثر فى سلامته .  
إن بیان مدى العاقة أو عدم بیانه فى الحکم لا يؤثر فى سلامته .  
( الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٣٩ )

٣٦٧ - إطمئنان المحكمة إلى أن المتهم هو محدث إصابتي الرأس - الخطأ فى تحديد أيهما التى أحدثت الكسر . لا عيب .  
متى إطمئنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدث الإصابتين اللتين وجدتا برأس المجنى عليه فلا خسر فى أن تخطئ فى تحديد أيهما التى أحدثت الكسر ما دام المتهم يحمل وزرهما معاً ويكون الخطأ فى ذلك مما لا يؤثر فى النتيجة التى إنتهى إليها الحکم ولا يعيبه .  
( الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ١٠١٧ )

٣٦٨ - خطأ الحکم فى إسم القرية التى إنتقل إليها المجنى عليه وفريقه - لا يعيبه .

إن خطأ الحكم فى إسم القرية التى إنتقل إليها المجنى عليه وفريقه لا يعيبه ،  
ما دام هو خطأ مادى لا أثر له فى منطق الحكم ولا فى نتيجته .  
( الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٥٧ س ٨ من ١٣١ )

٣٦٩ - إدانة المتهم إستناداً إلى الأدلة القائمة فى الدعوى بعد  
إستبعاد الإعتراف - التزيد الخاطيء فى الحكم بإمكان الأخذ  
بالدليل المستمد من الإعتراف غير الإختيارى - لا عيب .  
متى كان الحكم إذ إستبعد الإعتراف الذى أدلى به المتهم أمام ضابط  
المباحث من عداد أدلة الدعوى ، قد أفصح عن كفاية باقى الأدلة للقضاء بأدائته  
وكان ما أورده الحكم من ذلك سائغاً فى العقل والمنطق وكافياً لحمله ، فإن ما  
إستطرد إليه الحكم تزييداً من القول بإمكان الأخذ بالدليل الذى يكشف عنه  
الإعتراف غير الإختيارى - وهو تقرير قانونى خاطيء لا يتفق وفقه قانون  
الإجراءات الجنائية - لا يعيب الحكم ولا يؤثر على سلامته .  
( الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٦٦ )

٣٧٠ - خطأ الحكم فى بيان سبب وجود شهود الواقعة بمكان  
الحادث لا يعيبه - ما دام الأمر لا يتعلق بنفى وجودهم فى هذا  
المكان .  
خطأ الحكم - على فرض حصوله - فى بيان سبب وجود شهود الواقعة فى  
مكان الحادث لا يؤثر فى نتيجته ، وهو لا يعيبه ما دام الأمر لا يتعلق بنفى  
وجودهم فى هذا المكان .

( الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١١٢٢ )

٣٧١ - خطأ الحكم فى تحديد وقت وقوع الحادث - لا يعيبه ما  
دامت المحكمة قد إطمأنت إلى رؤية الشاهدين للمتهم وهو يطلق النار  
على القاتل وعليهما .



تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ، ما دامت المحكمة قد  
إطمأنت - بالأدلة التي ساقتها - إلى أن الشاهدين قد رأيا المتهم وتحققاً منه  
وهو يطلق النار على القاتل وعليهما .

( الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٤٧٩ )

### ٢٧٢ - تزيد الحكم في مقام بيان ظروف الجريمة - لا يعيبه -

مثال .

إذا كانت المحكمة قد عوت في إثبات ركن الإهمال إلى وجود ، الفانوس ،  
داخل المخزن - وكان هذا هو السبب في الحريق - فلا يعيبه ما تزيد فيه  
وذكره بشأن مخالفة التعليمات ، إذ أن هذا النعى محله أن يكون الحكم قد ثبت  
أن " الفانوس " كان خارج المخزن ، وما أورده الحكم من ذلك لم يكن منصبا  
على دلائل الإدانة بل على الظروف التي وقعت فيها الجريمة .

( الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢٧٣ )

### ٢٧٣ - عدول الدفاع عن طلب إبداء دون إصرار عليه - لا

يستأهل من المحكمة ردأ .

العدول من الدفاع عن طلب إبداء دون إصرار عليه ، لا يستأهل من المحكمة  
ردأ حين أطراحها له .

( الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦١ س ١٢ من ٦٧١ )

### ٢٧٤ - تقدير الدليل - إختلاف أقوال الشهود مع تقرير الخبير

متى كان لا يوجد تناقض بين ما قرره الشاهدان من أن المتهم هو الذي  
أحدث الكشط والتغيير في المستند وبين ما جاء في تقرير قسم أبحاث التزوير  
من أنه لا يتيسر معرفة محدثهما لأسباب فنية ، وكانت المحكمة قد إطمأنت في  
حدود سلطتها الموضوعية إلى أقوال الشاهدين في هذا الخصوص - فإن ما  
ينعاه المتهم على الحكم من القصور والتخاذل لا يكون لا محل له .

( الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦١ س ١٢ من ٧٩٧ )

**٢٧٥ - للمحكمة التمويل في إدانة متهم على أقوال متهم آخر**

**في الدعوى .**

من المقرر أن للمحكمة أن تعول في إدانة متهم على أقوال متهم آخر في الدعوى متى أطمأنت إليها ولو لم يكن من دليل سواها .

( الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٦٤ من ١٥ ص ١٠ )

**٣٧٦ - إدعاء الطاعن بعدم تلاوة التقرير - غير مقبول -- ما دام**

لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .

لا يقبل من الطاعن الإدعاء بعدم تلاوة تقرير التلخيص ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .

( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٤ من ١٥ ص ١٥٩ )

**٣٧٧ - حكم - إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .**

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل معين ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

( الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٥ من ١٦ ص ١٧١ )

**٣٧٨ - الخطأ في بيان الشهادة - تأثيره في سلامة الحكم -**

**شرط ذلك .**

لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت في الأوراق إلى بعض الشهود واقعة معينة ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة إعتباراً في إدانة المتهم ، وما دام حكمها مقاماً على أدلة مؤدية إلى ما رتب عليها .

( الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٥ من ١٦ ص ٢٠١ )

٢٧٩ - الدفع بإستحالة الرؤية بسبب الظلام - كفاية الرد  
الضمنى عليه .

الدفع بإستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفع الجوهرية التى يتعين  
على المحكمة أن ترد عليها إستقلالاً - بل يكفى أن يكون الرد عليها مستقداً  
من الأدلة التى إستند إليها الحكم فى الإدانة .

( الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٣١٤ )

٢٨٠ - لا يصح تثمين إنسان بناء على إقراره بلسانه أو  
بكتابت - متى كان ذلك مخالفاً للواقع والحقيقة .  
من المقرر أنه لا يصح تثمين إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو بكتابت ،  
متى كان ذلك مخالفاً للواقع والحقيقة .

( الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٩٤٥ )

٢٨١ - الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة  
ما يؤثر فى عقيدة المحكمة . مثال .

من المقرر أن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما  
يؤثر فى عقيدة المحكمة ، ومن ثم فلا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد نسب  
على خلاف الثابت بالأوراق إلى الطاعن أنه لم يجرح شهود الإثبات فى  
التحقيقات ما دامت هذه الواقعة القانونية لم يكن لها إعتبار فى إدانة الطاعن ولا  
تعلق لها بجوهر الأسباب طالما أن الحكم مقام على أدلة مؤدية إلى ما رتبته  
عليه .  
( الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١٤٥ )

٢٨٢ - إستظهار المحكمة واقعة الدعوى وتأسيسها إدانة  
الطاعن على أدلة لها أصلها الثابت فى الأوراق . ولا يهم بعدئذ أن  
يكون قد ورد بالمعينة من بعض الوقائع ما يخالف ما أخذت به  
المحكمة من تلك الأدلة .

متى كان الحكم قد إستظهر واقعة الدعوى وإيتنى إدانة الطاعن على أدلة لها أصلها الثابت فى أوراق الدعوى ، فإنه لا يهم بعنذ أن يكون قد ورد بالمعينة التى أجريت فى الدعوى من بعض الوقائع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من تلك الأدلة ، ذلك لأن للمحكمة أن تأخذ من الأدلة ما تظمنن إليه وتطرح ما عداه .  
(الطن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/ ٢/ ١٤ س ١٧ من ١٤٥)

٣٨٣ - أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .  
الأصل أنه متى أخذت المحكمة بقول الشاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .  
(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/ ٢/ ٧ س ١٧ من ٢٦٦)

٣٨٤ - لمحكمة الموضوع إطراح أية ورقة غير جديرة بثقتها .  
لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الوقائع أن تطرح أية ورقة لا تراها جديرة بثقتها .  
(الطن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/ ٢/ ٨ س ١٧ من ٢٧٨)

٣٨٥ - للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى الأعراض عما يبيديه المتهم فى هذا الشأن بشرط أن تبين علة ذلك .  
من المقرر أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن تعرض عما يبيديه المتهم فى هذا الشأن بشرط أن تبين علة عدم إجابتها لطلبه .  
(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/ ٤/ ١٨ س ١٧ من ٤٣٨)

٣٨٦ - وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين لا على الظن

## والإحتمال .

يجب أن تبنى الأحكام على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال .

( الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٤٩١ )

### ٣٨٧ - المحاكمة الجنائية - تشكك المحكمة في صحة إسناد

التهمة إلى المتهم . كفايته للقضاء له بالبراءة .

يكفى في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصنة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

( الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٤٩١ )

### ٣٨٨ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق

الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً . للمحكمة أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التي حالت دون سماع أقوال الشاهد ، وكان الدفاع قد تمسك في ختام مرافعته بسماع أقواله ومناقشته فيها فطلبت النيابة العامة القبض على الطاعن في حالة إجابة طلبه وتأجيل الدعوى مما أحاط محامي الطاعن بالحرج واضطره إلى التنازل عن طلبه وهو ما لا يحقق المعنى الذي قصده المشرع في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن

تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .  
( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦ / ٥ / ٩ من ١٧ من ٥٨٢ )

٢٨٩ - تساند الأدلة في المواد الجنائية - سقوط أحدها أو إستبعاده .

الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر في كفاية باقى الأدلة لدعم الإدانة . ( الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦ / ٥ / ١٦ من ١٧ من ١١٢ )

٢٩٠ - الباعث ليس ركناً من أركان الجريمة ولا عنصراً من عناصرها . الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم - ما دام أنه لم يتخذ منه دليلاً في الإدانة .

الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها ، وبذلك فالخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أنه لم يتخذ منه دليلاً في الإدانة .  
( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦ / ٥ / ٢١ من ٢٤ من ٧١٥ )

٢٩١ - جواز إشترك القاضى الذى عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول درجة فى الهيئة الإستئنافية التى فصلت فيها طالما أنه لم يبد فيها رأياً أو يصدر فيها حكماً .

ليس ثمة ما يمنع القاضى الذى عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول درجة ثم أجلها إلى جلسة أخرى دون أن يبدى فيها رأياً أو يصدر فيها حكماً من أن يشترك فى الهيئة الإستئنافية التى أصدرت الحكم .

( الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨ / ٢ / ٥ من ١٩ من ١٤٩ )

٢٩٢ - إحالة الحكم فى بيانه للدليل ، إلى مذكرة مدير عام

### شئون الإنتاج دون بيان مضمونها - عدم كفايته .

من المقرر أنه لا يكفي في بيان الدليل إحالة الحكم إلى مذكرة مدير عام شؤون الإنتاج ما دام هو لم يورد مضمونها ولم يبين وجه إستدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ووجه الدفاع الذى دفع به الطاعن نقياً لها . ( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ ص ٢٠ من ٢٩٠ )

٢٩٢ - الأحكام الجنائية - ما يجب فى الأدلة التى تبنى عليها  
إن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو تبرأته منها صائراً فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح فى القانون - كما فعل الحكم - أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواه .  
( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ ص ٢٠ من ٢٩٠ )

٢٩٤ - تعقب الدفاع فى كل جزئية يثيرها فى مناحى دفاعه  
غير لازم .

محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم فى كل جزئية يثيرها فى مناحى دفاعه الموضوعى ، إذ فى إلمئتناها إلى الأدلة التى عولت عليها ما يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطرافها إياها .  
( الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٦٩ ص ٢٠ من ٢٣٣ )

٢٩٥ - إستناد القاضى الجنائى فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده - عدم جواز تأسيس حكمه على رأى غيره - مثال .

القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل

الذى يقتنع به وحده ولا يصح أن يؤسس حكمه على رأى غيره ولما كانت المحكمة قد جعلت أساس إقتناعها بإتجار الطاعن فى الأثر على رأى محرر المحضر ، فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريره لا على عقيدة إستقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها .  
( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٤٢٧ )

**٢٩٦ - تساند الأدلة فى المواد الجنائية - مؤداه ؟**  
إن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه .  
( الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٦٠٢ )

**٢٩٧ - حرية القاضى فى إستيفاء الدليل الذى يطمئن إليه فى سبيل تكوين إقتناعه من أى مصدر .**  
القاضى حر فى إستيفاء الدليل الذى يطمئن إليه فى سبيل تكوين إقتناعه من أى مصدر شاء سواء فى التحقيقات الأولى أو فى جلسة المحاكمة ولا يصح مصادرته فى شئ من ذلك .  
( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٥ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٦٢٨ )

**٢٩٨ - إلزام المحكمة بتطبيق القانون على وجهه الصحيح دون التقيد بما تعتنقه محكمة أخرى من آراء قانونية .**  
من المسلم به أن المحكمة ملزمة بتطبيق القانون على وجهه الصحيح دون التقيد بما تعتنقه محكمة أخرى من آراء قانونية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى قضية أخرى على أساس أن ما قطع به الحكم الحاج به من عدم إنطباق قانون معين على واقعة تلك الدعوى هو أمر متعلق بتطبيق القانون مما لا يحوز حجيته فى الواقعة الجديدة ما دام الطاعن لا يزعم فى طعنه بوحدة الواقعة بين الدعويين ،



فإن ما ينعاه في هذا الصدد يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٥٤٩ )

٢٩٩ - كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ~~ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة إلى النتيجة التي إنتهت إليها~~ .

الأصل أن تكون الأدلة ~~في مجموعها~~ كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة وإقتنائها إلى ما إنتهت إليه فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة بون باقى الأدلة ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٨٤٢ )

٤٠٠ - بيان نص القانون الذى حكم بموجبه كل حكم بالإدانة -  
بيان جوهرى - خلو الحكم منه - بطلانه .

تست المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزله بموجبه العقاب على الطاعن فإنه يكون باطلا ، ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار إلى مادة الإتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام أنه لم يقصع عن أخذه بها .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٢ من ٧١١ )

٤٠١ - إيراد الحكم مؤدى الأدلة التى إستندت إليها المحكمة المدنية فى القضاء برد السند وبطلانه والتى من شأنها أن تؤدى إلى الإدانة - لا يضيره .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى الأدلة التى إستندت إليها المحكمة المدنية فى قضائها برد السند وبطلانه وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدى

إلى الإدانة فإن ذلك لا يضيره إذ من حق القاضي الجنائي أن يعتمد في تكوين عقيدته على أى مصدر فى الدعوى .

( الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٧٢ س ٣٣ من ١١٧٩ )

٤.٢ - الباعث فى الجرائم ليس ركناً فيها - مؤدى ذلك .

إن الباعث فى الجرائم ليس ركناً فيها ، ومن ثم فإنه لا يقدح فى سلامة الحكم الخطأ فيه أو إغفاله جملة .

( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٧٠٧ )

٤.٣ - عدم إنتزام المحكمة بتحقيق دفاع لم يطلب منها تحقيقه .  
لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر فى دفاعه أنه قد أصيب من قبل بإصابة فى إبهام يده اليمنى تحول دون إمكان إمساكه بكوريك والإعتداء به على المجنى عليه ، فإنه لا يقبل منه النعى على المحكمة إغفالها الرد على دفاع لم يثره أمامها كما لا يقدح فى سلامة الحكم إلتفاتة عن الرد على ما آثاره الطاعن من أن حالة شيخوخته تتنافى مع ما نسبته إليه مصابون آخرون فى الحادث لما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب اللتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى فى كل جزئية يثيرها ، وإطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها لها .

( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٧٠٧ )

٤.٤ - النعى على المحكمة قضاؤها بالبراءة لإحتمال ترجيح

لديها بدعى احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها - غير جائز .

لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على إحتمال ترجيح لديها بدعى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ما دام أقام قضاءه على أسباب تحمله .

( الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٧٩٩ )

٤.٥ - كفاية الشك في صحة التهمة سنداً للبراءة ولو تورى الحكم في خطأ قانوني .

من المقرر أن الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة لا يعيبه ما دام أن قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بتبرئه المتهم على عدم إطمئنانه إلى صلتة بالمخدر بعد أن أُلْمَ بأدلة الدعوى ووزنتها ولم يقتنع وجدانه بصحتها مما لا يجوز معه مصادرتة في إعتقاده ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بالإضافة إلى ما أثاره من بطلان إذن التفتيش لقيامه على تحريات غير جدية قد إستند في قضائه بالبراءة إلى أسباب أخرى منهاها الشك في التهمة المسندة إلى المطعون حده .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٨٧٢ )

٤.٦ - عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم .

لما كان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من إشباهه ما دامت قد إطمأنت إليه إذ العبرة هي بإطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة أن هي إعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المعتدى عليها على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة .

(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٩٦٩ )

٤.٧ - عدم إلزام المحكمة بروايات الشاهد المتعددة - حسبها

أن توردها منها ما تطمئن إليه .

المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما إقتنعت به منها بل حسبها أن توردها منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ١٠٣٦ )

٤.٨ - قول الحكم أن المحكمة إستخلصت الواقعة من تحقيقات

الشرطة والنيابة وما أجرته من تحقيق بالجلسة على الرغم من أنها لم تسمع الشهود بنفسها وإنما تليت عليها أقوالهم - خطأ مادي لا يعيبه - أساس ذلك ؟

لئن كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الشهود تخلفوا عن الحضور فيها ، فإكتفى بتلاوة أقوالهم في التحقيقات بموافقة الدفاع دون سماعهم ، إلا أنه لما كان الطاعن لا يمارى في أن ما أثبتته الحكم من أقوال الشهود الذين إعتد عليهم له أصله في التحقيقات وقد صدرت بالفعل ، فلا يضير الحكم أن يكون قد أخطأ في قوله أن المحكمة إستخلصت الواقعة من مجموع التحقيقات التي تمت بمعرفة الشرطة والنيابة العامة وما أجرته من تحقيق بالجلسة في حين أن المحكمة في الواقع لم تسمع الشهود بنفسها وإنما تليت عليها أقوالهم ، فذلك خطأ مادي لا يعتد به ما دام ما إسندته الحكم إلى الشهود من أقوال ، ثابت في التحقيقات التي أجريت في الدعوى .

( الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٢٠٣ )

#### ٤.٩ - بيانات الحكم - الخطأ المادي لا يمس سلامة الحكم -

مثال :

لما كان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها ، وكان يبين من مطالعة محضر أولى جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه مستهل بإسم محكمة بندر الزقازيق قسم أول - وهي المختصة بنظر قضايا الأحداث - والتي أصدرت الحكم المستأنف فإنه لا يقدر في الأمر أن يدون في صدر حكمها إسم محكمة مركز الزقازيق الدائرة المدنية التجارية ، إذ هو خطأ مادي وسهو وزلة قلم لا تخفى من كاتب الجلسة وهو ما لا يمس سلامة الحكم إذ لا عبرة بالخطأ المادي وإنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه .

( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٦٣٦ )

#### ٤.١٠ - لا على المحكمة أن هي قعدت عن إجراء تحقيق لم يطلب

منها :

متى كان البين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن " الطاعة " لم تطلب عرضها على شهود الإثبات فليس لها من بعد أن تتنعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم تنثره أمامها ولا يقبل منها التحدى بهذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩ / ٦ / ٧ س ٣٠ ص ٦٣٦ )

#### ٤١١ - دلالة أخذ المحكمة بأقوال شهود الإثبات .

من المقرر أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شهود الإثبات فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطمئنانها إلى أقوالهم ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من قرائن للتشكيك فى أقوال الشاهد . كذلك لا محل لما يثيره من إلتفات المحكمة عن أقوال شاهدى النفى وما أبداه المدافع عنه أن نويه إتصلوا به قبل صدور أذن التفتيش وأخبروه بالقبض عليه لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن حالة شهود النفى ما دامت لا تتق بما شهدوا به دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها رداً صريحاً فقتضائهما بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى بينتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها . ( الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩ / ١٠ / ١ )

#### ٤١٢ - تسبيب زائد - لا يعيب الحكم .

لا يقدح فى سلامة الحكم ما إستطرد إليه - من تقرير قانونى خاطئ - بقوله أنه يفترض صحة دعوى الطاعن من أن المكان خاص به فإنه غير جدير بالحماية لأن حائزته تركه بدون أبواب ونوافذ - لأن ذلك من الحكم لا يعدو أن يكون تزييداً لا يعيبه بعد أن أستوفى دليله فى إطراح دفاع الطاعن .

( الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩ / ١١ / ٢٢ س ٣٠ ص ٨٢٩ )

#### ٤١٣ - حكم - الإستدلال - كفاية التعرض للدلالة ذات الاثر فى

### تكوين عقيدة المحكمة - مثال :

إذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل والشروع فيه وإحراز السلاح الناري والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعنين بها وأورد ثبوتها في حقهما أدلة سائغة مربوطة إلى أصولها الثابتة في الأوراق وهو ما ينازع فيه الطاعنان من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، ولم يسند إلى الطاعنين إحراز السلاحين المضبوطين وإنما إسند إلى كل منهما إحراز السلاح الناري والذخيرة التي إستعملها في الحادث وإعتمد في ذلك على أقوال الشهود وما أسفر عنه تقرير الصفة التشريحية والتقارير الطبية الشرعية من أن إصابات المجنى عليهم حدثت من أعيرة نارية معمرة بمقنونات متعددة " خرطوش" مما يلزم عنه إحراز كل منهما للسلاح الناري الذي أحدث تلك الإصابات والذخيرة ، ولم يعرض الحكم للسلاحين المضبوطين إلا بصدد القضاء بمصادرتها ، فإن النعى على الحكم بالقصور والفساد في الإستدلال لعدم التعرض إلى ما ثبت من تقرير فحص السلاحين المضبوطين من أن أحدهما غير صالح للإستعمال يكون في غير محله ذلك بأن الحكم بعد أن أثبت تهمتي القتل والشروع فيه في حق الطاعنين ذاتها بمقنونات نارية خلص إلى ثبوت تهمتي إحراز السلاح والذخيرة في حقهما أيضاً إستنتاجاً من أن إصابات المجنى عليهم والتي أدت إلى قتل أولهم نتجت من مقنونات نارية أطلقها المتهمان وهو إستنتاج لازم في منطق العقل . كما لا يقدر في سلامة الحكم إغفاله التحدث عن الأسلحة المضبوطة وما جاء في شأنها بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذي أثر في عقيدة المحكمة ولم تعول عليه في قضائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الإستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . لما كان ما تقدم فإن منعى الطاعنين برمتي يكون على غير أساس وينحل إلى جدل موضوعي في عناصر الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز أثارته أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ١٠٠٤ )

### الفصل الخامس - بطلان الحكم وإنعدامه

**٤١٤ - تعجيل القضية من النيابة بعد إنقطاع السير فيها دون إعلان المتهم بتكليف صحيح - بطلان الحكم .**

مضى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تعثرت في الطريق وانقطعت عن السير بأن لم تنتظر في الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت فجأة من جانب النيابة فإنه كان من الواجب أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كيما يترتب عليها أثرها فإذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن أصلاً فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى فإن هي فعلت كان حكمها باطلاً .

(الطن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٣١٣ )

**٤١٥ - على المحكمة الإستئنافية إذا رأت وقوع بطلان في الإجراءات أو في الحكم الابتدائي أن تصحح البطلان وتحكم في الدعوى - شرط ذلك .**

الأصل أنه إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الإستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم الابتدائي تصحح البطلان وتحكم في الدعوى عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفعت إليها على وجه صحيح - فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً ، وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن إتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الإستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها أن تقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ، إلا أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٤٥١ )

٤١٦ - بطلان الحكم عند القضاء فى الدعوى قبل الفصل فى طلب الرد ولو قضى فى طلب الرد إستئنافياً بالرفض .

يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً طبقاً لنص المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات التى أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضى قبل ذلك باطلاً لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لإعتبارات تتصل بالإطمئنان إلى توزيع العدالة ولا يغنى عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه إستئنافاً بالرفض إذ العبرة فى قيام المصلحة فى الطعن هى بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يعد بإندامها بعد ذلك . ( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ١٩٥٩/٦ س ١٠ ص ٦٦٢ )

٤١٧ - عدم جواز التمسك ببطلان الحكم بغير طرق الطعن .  
سند هذه القاعدة من قانونى الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية - عدم جواز الطعن فى الأحكام بدعوى البطلان الأصلية إلا فى الحالة التى نصت عليها المادة ٢١٤ مرافعات فى باب رد القضاة عن الحكم .

لا يسوغ فى القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى بدعوى أن يجد المحكوم عليهم سبيلاً للطعن بالبطلان مما يتحتم معه القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يجعل لطرق الطعن الممنوحة للمتهم والمذكورة فى القانون على سبيل الحصر حداً يجب أن تقف عنده الأحكام ضماناً لحسن العدالة واستقراراً للعرضاع النهائية التى إنتهت إليها كلمة القضاء .

( الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٨٠ )

٤١٨ - أسباب الإندام - ليس من بينهما بطلان تشكيل المحكمة .

إذا جاز القول فى بعض الصور بإندام الأحكام لفقدانها مقوماتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يثيره الطاعن بشأن تشكيل المحكمة التى نظرت



الدعوى . (الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٨٠)

٤١٩ - بيانات التسبيب - وجوب الإشارة إلى نصوص القانون التى حكم على المتهم بموجبها - خلو الحكم من هذا البيان - بطلانه متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى نصوص القوانين التى حكم على المتهم بموجبها ، فإنه يكون باطلاً لمخالفته حكم المادة ٢٠١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويتعين لذلك نقضه .

(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢١ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٢٩٢)

٤٢٠ - سماع المرافعة وحجز الدعوى للحكم - النطق بالحكم يكون من الهيئة التى سمعت المرافعة ، أو أن يكون أعضاؤها جميعاً قد وقعوا على مسودة الحكم - عدم مراعاة ذلك - أثره - بطلان الحكم .

إذا كان يبين من المفردات أن أحد القضاة كان ضمن الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم ، ولكنه لم يشترك فى الهيئة التى نطقت به ، بل حل محله قاض آخر ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودة الحكم كما تقضى بذلك المادة ٢٤٢ مرافعات - كما خلت قائمة الحكم من توقيعه عليها ، ولا يوجد فى أوراق الدعوى ما يفيد ثبوت اشتراك القاضى سالف الذكر فى الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالبطلان منعياً نقضه .

(الطن رقم ١١١٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٧٥١)

٤٢١ - خلو الحكم من تاريخ صدوره - يبطله قانوناً - ولو كان محضر الجلسة قد إستوفى هذا البيان .

إذا كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضورياً بإعدام الطاعن وقد خلا من تاريخ صدوره فإنه يكون باطلاً قانوناً ، ولا يشفع فى هذا أن محضر الجلسة قد إستوفى هذا البيان ، لأنه إذا كان الأصل أن محضر

الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات النيابة ، الا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصراً من مقوماتها قانوناً ، وإذ ما كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبنائه على الأسباب التى أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكانت النيابة قد عرضت الحكم المطعون فيه عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن على محكمة النقض أن تحكم طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من هذا القانون - وكان البطلان الذى لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة . ( الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٨٨٨ )

#### ٤٢٢ - حكم - ما يبطله - بطلان متعلق بالنظام العام .

متى كان الحكم قد خلا من بيان تاريخه ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً ، وإذ كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبنائه على الأسباب التى أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، ولما كان هذا البطلان متعلقاً بالنظام العام ، فإن لمحكمته النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم يثيره الطاعن فى طعنه .

( الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٤ ص ١٤٤ )

#### ٤٢٣ - عدم توقيع المقرر على تقرير التلخيص - لا بطلان .

المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية وأن إستلزم توقيع المقرر على

التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من التوقيع ، وما دام غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة - كما تبين من الحكم - فلا يجوز إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٤ من ١٥ من ١٥٩ )

#### ٤٢٤ - التناقض الذى يبطل الحكم - ماهيته .

التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهادماً متساقطاً لا شىء فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح الإعتماد عليها والأخذ بها . ( الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٦٦ من ١٧ من ٢٧ )

#### ٤٢٥ - وجوب حضور القضاة الذين إشتراكوا فى المداولة تلاوة

الحكم - حصول مانع لأحدهم - وجوب توقيعه على مسودة الحكم -  
ولا صدر مشوياً بالبطلان .

توجب المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية القديم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المقابلة للمادة ١٧٠ من قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - أن يكون القضاة الذين إشتراكوا فى المداولة حاضرين تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودته . ولما كان القاضى الذى إشتراك فى الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم لم يشترك فى الهيئة التى نظرت به ولم يوقع على مسودة الحكم أو قائمته ، فإن الحكم يكون مشوياً بالبطلان متعيناً نقضه .

( الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٦٦ من ٢٠ من ٥١٥ )

#### ٤٢٦ - كون أحد أعضاء هيئة محكمة الجنايات التى أصدرت

الحكم المظنون فيه - هو الذى كان قد أصدر الأمر بإحالة المتهم إلى المحاكمة - أثره : بطلان الحكم - المادة ٢٤٧ / ٢ . ج .

تنص المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فى فقرتها الثانية على أنه

" يتمتع على القاضى أن يشترك فى الحكم إذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك فى الحكم فى الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه " . وجاء فى المذكرة الإيضاحية تطبيقاً على هذه المادة : " أن أساس وجوب إمتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً " . فتمت تبيين أن أحد أعضاء هيئة محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد أصدر قراراً بإحالة المطعون ضده إلى المحكمة المذكورة لمحاكمته ، وكان القانون قد أوجب إمتناع القاضى عن الإشتراك فى الحكم إذا قام فى الدعوى بعمل من أعمال الإحالة فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً .

( الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢ / ٢ / ٦ ص ٢٢٤ )

٤٢٧ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام استوفى أوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية .

لما كان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه وما دام الثابت أن الحكم المطعون قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التى نص عليها القانون ، فإن نعى الطاعن على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولاً .

( الطعن رقم ١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢ / ٢ / ٤ ص ٢٤ )

٤٢٨ - إشتغال الحكم المطعون فيه على مقوماته المستقلة بذاتها مع قضائه بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من حبس - يعصمه من البطلان الذى قد يشوب الحكم الأخير .

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه - الذى قضى بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل - أنه قد أنشأ أسباباً ومنطوقاً جديدين وبين واقعة الدعوى بما تتوافر

به كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معيبتها الصحيح من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، ووقع عليه العقوبة مكتفياً بحبسه شهراً واحداً مع الشغل ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إشتمل على مقومات المستقلة بذاتها ، غير متصل أو منعطف على الحكم المستأنف مما يعصمه من البطلان الذي قد يشوب الحكم الأخير .

( الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ٢٢٢ )

#### ٤٢٩ - شروط صحة الأحكام - توقيع الهيئة التي سمعت المرافعة - مخالفة - بطلان .

توجب المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن يحضر القضاة الذين إشتراكوا في المداولة ثلاثة الحكم ، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودته ، ولما كان يبين من المفردات أن القاضيين . . . . . كانا عضوين بالهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وقررت حجزها للحكم ، ولكنهما لم يشتركا في الهيئة التي نظقت به وإنما حل محلهما قاضيان آخران ، ومع ذلك فإنهما لم يوقعا مسودة الحكم أو قائمته ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان متعيناً نقضه والإعادة .

( الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٧٠ )

#### ٤٣٠ - عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم - أثره .

لم يرتب القانون البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم بل أنهما يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أن النسخة الأصلية للحكم موقع عليها من رئيس الجلسة فإن منعاه على الحكم الغيابي الإستتفاي المعارض فيه في شأن عدم توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية يكون في غير محله .

( الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٢٩٦ )

٤٣١ - **المناطق في بناء الأحكام - على العناصر والأدلة المطروحة على بساط البحث في الدعوى - إعتداد الحكم على دليل ورد في قضية غير مطروحة في الجلسة - بطلانه .**

من المقرر أنه يجب ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، فإن إعتدت على دليل إستقته من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومه للدعوى التي تنتظرها للفصل فيها ، ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتحت نظر الخصوم ، فإن حكمها يكون باطلا . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاؤه على دليل إستمده من أوراق قضايا أخرى لم تكن مضمومه لهذه الدعوى ولا مطروحة فيها على بساط البحث وتحت نظر الخصوم ، ولم يعن الحكم حتى بإيراد هذا الدفاع أو ذكر مؤاده ، فإنه يكون بعيد مشوباً بعيب البطلان والقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه وإحالة .  
(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٧٦ م ٢٧ م ٦٤٢ )

٤٣٢ - **خلو الحكم من تاريخ إصداره - يبطله - بطلان كل حكم يؤيده لأسبابه - إستيفاء محضر الجلسة لتاريخ الحكم لا يفنى - جواز التمسك بهذا البطلان أمام النقض .**

إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ إصداره فإنه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى - وإن كان الحكم الإستئنافى المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسباباً جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلا كذلك لإستناده إلى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل ولا يقدر فى هذا أن يكون محضر الجلسة قد إستوفى بيان تاريخ إصدار الحكم لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الدباجة إلا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملاً بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق

الإثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن .

( الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ١ / ١ من ٢٨ من ٤١ )

٤٣٣ - بطلان الأحكام - نسخه الحكم الأصلية - المسودة - قيمتها - الشهادة السلبية - ما يفنى عنها .

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٢١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها ، وألا كانت باطلة - ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ وحتى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٧٥ لم يكن قد تم التوقيع عليه على ما يبين مما أشر به على ذات الحكم رئيس الهيئة التى أصدرته ، فإنه يكون باطلاً مستوجباً نقضه والإحالة ، وغنى عن البيان أن هذا البطلان يترتب حتماً سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التى أشار إليها فى مذكرة أسبايه أم لم يقدمها ، ذلك أنها لا تدعو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء فى الميعاد الذى حدده القانون ، ويفنى عن هذا الدليل ما ورد بمذكرة رئيس الهيئة التى أصدرته من بقاء الحكم بدون توقيع حتى عرضه عليه بمنزله بالأجازة المرضية يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٧٥ بمعرفة رئيس القلم الجنائى لتوقيعه وتحرير المذكرة بمناسبة التحقيق الذى تجرته النيابة مع أمين السر فى هذا الخصوص ، كما لا يغير من هذا البطلان إيداع أسباب الحكم غير موقعه ممن أصدره لأن القانون أوجب حصول الإيداع والتوقيع معاً فى ميعاد الثلاثين يوماً ، ولأن العبرة فى الحكم هى بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن ، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلاً أم مسودة - لا تكون إلا مشروعاً للمحكمة كامل الحرية فى تغييره وفى إجراء ما تراه فى شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧ / ٤ / ١ من ٢٨ من ٤١ )

٤٣٤ - تسبيب الحكم - بناءً على ما لا سند له في الأوراق -

بطلانه .

لما كان البين ما حصله الحكم من التقرير الفني الذي إعتد عليه ومما شهد به المهندس الفني - واضع التقرير - أمام المحكمة الإستئنافية أنه لا يستطيع الجزم بما إذا كان عدم صلاحية السيارة قيادة الطاعن كان قائماً بها قبل وقوع الحادث أم كان نتيجة له ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة لم تجزم بما لم يجزم به الخبير في هذا الشأن ، وكان ما إنتهى إليه الحكم من توافر ركن الخطأ في حق الطاعن لثبوت عدم صلاحية السيارة قيادته فنياً قبل الحادث لا يرتد إلى أصل ثابت من التقرير الفني أو من شهادة المهندس الفني في هذا الخصوص ، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما لا سند له من أوراق الدعوى وجاء بالدليل الذي أورده على ثبوت ركن الخطأ عن نص ما أنبأ به وفحواه يكون باطلاً لإبتيانه على أساس فاسد ولا يقنى عن ذلك ما ذكره من أدلة أخرى .

( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٤٤٢ )

٤٣٥ - إجراءات المحاكمة الإستئنافية - عدم وضع تقرير

التلخيص - بطلان الحكم - إثبات .

حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد جاء في أسبابه " أن الملف قد خلا من تقرير التلخيص مما يبطل الحكم " لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن ؛ يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الإستئناف تقريراً موقفاً عليه منه ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت " فإن عدم وضع تقرير تلخيص يكون تقصيراً في إجراء من الإجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ولا يقدح في ذلك القول بأن الحكم قد جاء فيه أن هذا الإجراء قد استوفى فلا سبيل لجده إلا بالطعن بالتزوير ما دام أنه قد أثبت في مدوناته صراحة عدم وضع تقرير تلخيص مما يعيب الحكم بالبطلان ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٥٨١ )



٤٣٦ - بطلان الحكم الاستثنائي المألوف للحكم الابتدائي الباطل  
ولو أنشأ لقضائه أسباباً جديدة .

إذا كان هذا البطلان منبسطاً حتماً إلى كافة أجزاء الحكم بما فى ذلك  
منطوقه . وكان الحكم المطعون فيه قد أيدته رغم بطلانه فإن البطلان يستطيل  
إليه بدوره ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه  
أسباباً خاصة به ما دام قد أحال إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدى  
إلى إمتداد البطلان إليه هو الآخر .

(المن رقم ٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٥٧٨ )

٤٣٧ - خلو الحكم من الإشارة إلى مواد العقاب - يبطله .

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل  
حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان  
جوهرى إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان يبين من الإطلاع  
على الحكم المطعون فيه أنه جاء خلواً من الإشارة إلى نص القانون الذى أنزل  
بموجبه العقاب على الطاعن ، فإن يكون باطلاً ، ولا يعصمه من عيب هذا  
البطلان أن يكون الحكم الابتدائى قد أشار فى أسبابه إلى مواد الإتهام التى  
طلبت النيابة تطبيقها وأفصح عن أخذه بها ومعاقبة الطاعن بموجبها ما دام أن  
الحكم المطعون فيه لم يأخذ بأسباب ذلك الحكم ولم يحل إليها . كما لا يصحح  
هذا العيب ما ورد بديباجة الحكم الاستثنائى من الإشارة إلى مواد الإتهام التى  
طلبت النيابة العامة تطبيقها أو إثباته فى منطوقه الإطلاع عليها ما دام أنه لم  
يفصح عن أخذه بها .

(المن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٥٨٣ )

٤٣٨ - التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله - ماهيته .

من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين أسبابه  
بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدت

المحكمة . ( الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٢٥١ )

٤٣٩ - المراد بالتسبيب المعتبر فى حكم المادة ٣١٠ إجراءات -  
إفراغ الحكم فى عبارات عامة مجهلة - بطلانه .

إن الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم فى عبارة عامة معناة أو وضعه فى صورة مجهلة مجملة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إستيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم . ( الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٧٩ من ٣٠ من ٢٩٤ )

٤٤٠ - حكم - إشتراك النيابة فى الهيئة التى أصدرته -  
المقصود بذلك .

إن ما يثيره الطاعنون بشأن بطلان الحكم لإشتراك عضو النيابة فى الهيئة التى أصدرته بدلا من عضو النيابة فى الهيئة التى سمعت المرافعة مردود بأن قانون المرافعات لم يرتب البطلان نتيجة ذلك . إذ أن المقصود بعبارة المحكمة التى أصدرت الحكم والقضاة الذين إشتراكوا فيه هم القضاة الذين فصلوا فى الدعوى . ( الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٩ من ٣٠ من ٥٩٨ )

٤٤١ - خلو الحكم من بيان المحكمة التى أصدرته - بطلان .  
متى كان الثابت من الحكم الإبتدائى المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وكذلك من الحكم المطعون فيه أن ديباجة كل منهما قد خلت من بيان المحكمة التى صبر منها مما يؤدى إلى الجهالة بهما ويجعلهما كأن لا وجود لهما . وذلك

بعد أن إتضح من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والإستئنافية أنها لم تستوف بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب في ذاته بالبطلان فضلاً عن البطلان الذي إمتد إليه بتأييده وإعتناقه أسباب الحكم الإبتدائي الباطل مما يوجب نقضه والإحالة . ولما كان هذا النعى يتصل بالمحكوم عليه الآخر ~~الذي كان طرفاً~~ في الخصومة الإستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم فإنه يتعين ~~نقض~~ الحكم بالنسبة إليه كذلك ولو لم يقرر بالظعن بالنقض عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض .

( الظعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٧٨١ )

٤٤٢ - عدم التوقيع على الأحكام الجنائية خلال ثلاثين يوماً -  
بطلان - إستثناء أحكام البراءة - إنحساره عن الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية .

التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي إستثنى أحكام البراءة من البطلان المقرر في حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوماً من النطق بها لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية إذ أن مؤدى علة التعديل وهي ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المتهم المحكوم ببراءة بسبب لا دخل لإرادته فيه هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الظعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانوناً ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إنحسار ذلك الإستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه ، لما كان ما تقدم فإنه كان من المتعين على الطاعنة وهي المدعية بالحقوق المدنية أن تحصل على الشهادة المثبتة لعدم حصول الإيداع بعد مضى

ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم وقبل فوات الميعاد المقرر للطعن بالنقض وهو أربعون يوماً وأن تباين بالطعن وتقديم الأسباب تأسيساً على هذه الشهادة في ذات الأجل ، أما وهي قد تجاوزت هذا الأجل في الأمور جميعاً - في الحصول على الشهادة والتقرير بالطعن وتقديم الأسباب - ولم تقدم المحكمة دليلاً على عذر المرض والذي أدعته في أسباب طعنها يبرر تجاوزها له ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً مع مصادرة الكفالة والزام الطاعنة بالمصروفات المدنية .  
(الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٩٨٥ )

### الفصل السادس - تصحيح الحكم

٤٤٣ - معاقبة المتهم خطأ بالأشغال الشاقة بدلا من السجن -  
إنطوائه على خطأ في تطبيق القانون لا مجرد خطأ مادي في الحكم  
- عدم جواز تصحيحه من المحكمة التي أصدرته لزوال ولايتها -  
مثال .

إن قضاء المحكمة بمعاقبة المتهمين بجريمة الخطف بالأشغال الشاقة تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات ينطوي على خطأ في تطبيق القانون لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمعنى المقصود بالمادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية فلا تملك المحكمة تعديله أو تصحيحه لزوال ولايتها في الدعوى بإصدار الحكم فيها ، ولا يسوغ قانوناً تدارك هذا الخطأ إلا عن طريق الطعن في الحكم بطريق النقض .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٥٥٠ )

٤٤٤ - القضاء بالبراءة - دعوى جنائية - الحكم فيها - أثره -  
مثال .

إن من شأن القضاء بالبراءة أن يسد على النيابة العامة سبيل تصحيح الإجراءات ورفع الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٢٢٤ )

٤٤٥ - حق محكمة النقض في تصحيح الحكم المطعون فيه للمرة الثانية دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع .

متى كان العوار الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون ، ولم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وذلك دون حاجة إلى أعمال المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتحديد جلسة لنظر الموضوع بإعتبار أن الطعن هو لثاني مرة .

( الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ١٠٣٦ )

### الفصل السابع - حجية الحكم

٤٤٦- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وبنقض الدعوى الجنائية بمضى المدة - إدانة المتهم دون التعرض لهذا الدفاع الجوهرى - عيب .

متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وبنقض الدعوى الجنائية بمضى المدة ولكن المحكمة قضت بإدانتته دون أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهرى وتفصل فيه فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه . ( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٥٧ من ٨ من ٦٩٥ )

٤٤٧ - فقدت ورقة من نسخة الحكم الأصلية - عدم تيسر الحصول على صورة رسمية منه - عدم إكتسابه قوة الأمر المقضى ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد .

متى تبين أنه فقدت ورقة من نسخة الحكم الأصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فإن مثله لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد إذ أن فقد

ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر بفقدانها كاملة .

( الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ من ٧٨١ )

٤٤٨ - فقد نسخة الحكم الأصلية وإستيفاء الإجراءات المقررة للطعن بالنقض وعدم تيسر الحصول على صورة منه - وجوب القضاء بإعادة المحاكمة - المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ إجراءات .

إذا فقدت نسخة الحكم الأصلية وكانت الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد إستوفيت ، ولم يتيسر الحصول على صورة الحكم ، فإنه يتعين عملاً بالمادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

( الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ من ٧٨١ )

٤٤٩ - حجية الأحكام - مداها - عدم ورودها الا على المنطوق - مثال .

إذا قرر الحكم المستأنف أن العبرة في حجية الحكم بمنطوقه لا بأسبابه وأنه لا يمكن القول بأن محكمة أول درجة قد عدلت في حكمها الذى قبلت فيه المعارضة شكلاً لمجرد الإشارة فى الأسباب إلى ما شابه من قصور من الناحية القانونية البحتة فإن هذا التقرير يكون صحيحاً فى الواقع سديداً فى القانون .

( الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ من ٦٢٧ )

٤٥٠ - سلطة المحكمة الإستئنافية فى تصحيح البطلان قاصرة على حكم محكمة أول درجة - عدم إمتدادها إلى الحكم الذى تصدره هى لمساس ذلك بحجية الأحكام .

سلطة المحكمة الإستئنافية فى تصحيح البطلان عملاً بالمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية قاصرة على حكم محكمة أول درجة ، ولا يجوز أن تمتد إلى الحكم الذى تصدره هى لما ينطوى عليه هذا من افتئات على حجية الأحكام .

( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٩ س ٣٠ من ٢٢٧ )

٤٥٩ - الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام القضائية - المادة ١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ - علة ذلك ؟  
إنقضاء الدعوى الجنائية بالحكم البات - شروط الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه الحكم فى الواقعة يمنع من تجديدها عن نفس الواقعة يوصف آخر جديد .

قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إلتماس إعادة النظر فى قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية - ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم فى القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض فى هذا الصدد بالعبارة التى أختارها الشارع عنواناً لهذا القانون ، ولا بعدم الإشارة إلى مواد الأحكام العسكرية التى تشرك المحاكم العادية فى الإختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص ، وثانيهما أن إختصاص المحاكم العادية بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات ، والتى ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو إختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة ، وينبنى على ذلك أن يكون إختصاص المحاكم العادية هو إختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانونى - إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائياً ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً بإصداره يحوز قوة الشيء المقضى فى نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الإزواج فى المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة ، إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة بتفتح باباً لتناقض

الأحكام ، فضلاً عن تجدد الخصومة مما ينزع عن الأحكام ما ينبغي لها من الثبات والإستقرار . (الطن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٦ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٥٦٧)

٤٥٢ - حكم - حجيته - قوة الشيء المحكوم فيه .  
من المقرر في قضاء النقض أن أحكام البراءة لا تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة إلى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة إلا إذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم عليهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً .  
(الطن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٩/١ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٣٧)

٤٥٣ - حكم - العبرة فيه - قيمة الأسباب .  
من المقرر أن العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعمل على الأسباب التي يدونها في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدمعة للمنطوق .  
(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠/٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٦٣)

### الفصل الثامن - مسائل متفرقة

٤٥٤ - سلطة المحكمة في التحدث عن أية واقعة سابقة على واقعة الدعوى أو لا حقة لها وهي في سبيل إيضاح تلك الواقعة .  
لمحكمة الموضوع أن تتحدث في حكمها بالإدانة عن أية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لا حقة لها متى كان ذلك منها في سبيل إيضاح حقيقة تلك الواقعة ، وما دام الظاهر من الحكم أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة أو اللاحقة ألا ليستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى .  
(جلسة ٢٦/٢ / ١٩٤٥ الطن رقم ٧٠٥ لسنة ١٥ ق)

٤٥٥ - حصول المرافعة في قضيتين مرة واحدة يبيح للمحكمة



الإستناد في حكمها إلى ما ثبت لها في القضية التي أثبتت فيها المرافعة .

إذا كانت ثمة قضية منظورة أمام المحكمة في نفس الوقت الذي كانت تنتظر فيه قضية أخرى مرتبطة بها ، وحصلت مرافعة واحدة في القضيتين معاً وأثبتت في واحدة منهما ، فإنه لا ضير على المحكمة إذا هي إستندت في حكمها في أحدهما إلى ما ثبت لها في القضية الأخرى .

( جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٤٩ طمن رقم ٢٢٩٩ سنة ١٨ ق )

٤٥٦ - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة ومنها لفت نظر الدفاع .

الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة وما يتم منها أمام المحكمة - فإذا أثبت الحكم أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى ما أستيقنته من تصوير الحادث ، فإن هذا يكفي لإثبات حصوله ، ولا يقدح في ذلك خلو محضر الجلسة من الإشارة إليه .

(الطمن رقم ١٤٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٢٢٤ )

(والطمن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١١٩١ )

(والطمن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٨ ص ٩ من ١١٨ )

(والطمن رقم ١.٨٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٨١٠ )

(والطمن رقم ١٨٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٠ ص ١١ من ٢٩٤ )

٤٥٧ - قانون الإجراءات الجنائية - إغفاله النص على رسم طريق الطعن في قرار التصحيح - عند تجاوز الحق فيه - وجوب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية .

الأصل أنه لا يرجع إلى أحكام قانون المرافعات - في المواد الجنائية - إلا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص . ولما كان حكم المادة ٢٦٥ مرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام

قانون الإجراءات وإنما تكمل نقصاً فيه يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق ، فإنه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .

( الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٥٥٠ )

٤٥٨ - صدور أمر من المحكمة بالتصحيح - في الحدود المرسومة في المادة ٣٢٧ أ . ج - الطعن في هذا الأمر بالنقض - لا يجوز .

مناط الطعن بالنقض في أمر التصحيح أن تتجاوز المحكمة حقها في تصحيح الأخطاء المادية بما في ذلك تصحيح إسم المتهم ولقبه . فإذا كان يبين من الأمر المطعون فيه أنه لم يتجاوز في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٢٧ إجراءات ، وإنما إقتصر على تصحيح ما وقع من خطأ في إسم " جد " المحكوم عليه ، ولم يتعرض للفصل في قبول الطلب وإختصاص الهيئة بنظره إلا بالقدر اللازم للتقرير بأنها لم تتجاوز حقها في التصحيح ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأمر ويظل على حاله غير جائز الطعن فيه .

( الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٥٥٠ )

٤٥٩ - لا تعارض بين الفصل في الدعوى الجنائية بالإدانة وبين إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

إذا كانت المحكمة قد قدرت في نطاق إختصاصها الموضوعي المطلق أن تقدير التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الأموال المسروقة ومقدارها بالضبط وهو ما لا يتسع له وقتها وقضت بإحالة دعوى المدعية بالحق المدني إلى المحكمة المدنية على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت قيمة المسروقات ليست عنصراً من عناصر جريمة السرقة فإنه ليس ثمة تعارض بين الفصل في الدعوى الجنائية بالإدانة وبين إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

( الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٣٠٣ )

٤٦٠ - الأدلة في المواد الجنائية - متسائدة - يكمل بعضها بعضاً - سقوط إحدها أو إستيعاده - وجوب إعادة النظر في كفاية باقى الأدلة لدعم الإدانة .

الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضاً بحيث إذا سقط إحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر فى كفاية باقى الأدلة لدعم الإدانة .

(الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ١٢٦ )

٤٦١ - حكم جنائى - فقد النسخة الأصلية - عدم إنتضاء الدعوى الجنائية .

مضى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التى يوقعها رئيس المحكمة وكتبتها ومحضر جلسة المحاكمة قد فقدوا ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد بعد . ولا كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد إستوفيت فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية القضاء بإعادة المحاكمة بالنسبة إلى الطاعن وإلى باقى المحكوم عليهم الذين لم يطعنوا فى الحكم وذلك بسبب قيام مسئوليتهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم جميعاً .

(الطن رقم ١٨٩٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٢١ )

٤٦٢ - قول المحكمة فى حكمها - تأييداً لعدم تعذر الرؤية - بسطوح القمر فى مساء اليوم الخامس من الشهر العريى بمراعاة

توقيت الحادث في الساعة التاسعة مساء . حقيقة لا تخفى بإعتبارها من المعلومات العامة .

متى كان شاهداً الرؤيا قد إتفقا على أن القمر كان ساطعاً وقت وقوع الحادث وإنهما تمكنا من رؤية الطاعنين على ضوئه وكانت المحكمة قد إقتنعت - في حدود سلطتها التقديرية - بعدم تعذر الرؤية وقت الحادث وأيدت ذلك بما ذكرته من سطوع القمر في مساء اليوم الخامس من الشهر العربي بمراعاة توقيت الحادث في الساعة التاسعة مساءً وهي حقيقة لا تخفى بإعتبارها من المعلومات العامة ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام هذه المحكمة .

( الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٠١٦ / ٧ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٢٦٦ )

٤٦٣ - التحريات وحدها لا تصلح أن تكون دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة .

الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصلح وحدها أن تكون دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة .

( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٣٥ )

٤٦٤ - عبول المتهم عن أقواله - لا يمنع المحكمة من الأخذ بها في حق ذات المتهم أو غيره من المتهمين .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وأن عدل عنها بعد ذلك ما دامت قد إطمأنت إليها .

( الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٦٠٩ )

٤٦٥ - متى يكون الحكم مشوباً بالإجمال والإبهام ؟  
من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو إبهام مما يتعذر معه

تبين مدى صحة الحكم من فسادة في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة ، أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الإضطراب الذي ينبىء عن إختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ، مما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء مما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ، ويعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٦١٢)

#### ٤٦٦ - كفاية الأدلة كوحدة مؤدية إلى قصد الحكم ومنتجة فى إقتناع المحكمة وإطمئنانها .

لا يشترط أن تكون الأدلة التى أعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة واحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه . (الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٩٠٥)

#### ٤٦٧ - حجز المحكمة الإستئنافية الدعوى للحكم . بون التصريح بتقديم مذكرات - عدم إلزامها بإجابة طلب التحقيق المبدى فى مذكرة قدمها المتهم بعد حجز الدعوى للحكم وقفل باب المرافعة فيها - أو الرد عليه .

متى كانت المحكمة الإستئنافية قد قررت حجز الدعوى للحكم بون أن تصرح بتقديم مذكرات ، فإنه يفرض صحة ما يقوله الطاعن من أنه طلب فى مذكرته المقدمة بعد حجز الدعوى للحكم وإقفال باب المرافعة ضم دفتر الأحوال .

فإن هذا الطلب لا يكون على المحكمة إلزام بإجابته أو الرد عليه .

( الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ١٦١ )

٤٦٨ - الحكم الذى يصدر بإعتبار الأمر الجنائى نهائياً واجب التنفيذ لا تجوز المعارضة فيه أو إستئنافه .

هدف الشارع من تطبيق نظام الأوامر الجنائية فى الجرائم التى عينها إلى تبسيط إجراءات الفصل فى تلك الجرائم وسرعة البت فيها - وهو وأن كان قد رخص فى المادة ٣٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية للنيابة العامة ولباقي الخصوم أن يعلنوا عدم قبولهم للأمر الجنائى الصادر من القاضى بتقريره فى ظم كتاب المحكمة فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة إلى النيابة ومن تاريخ إعلانه بالنسبة إلى باقى الخصوم . ورتب على ذلك التقرير سقوط الأمر وإعتباره كأن لم يكن فإذا لم يحصل إعتراض على الأمر بالصورة المطلوبة أصبح نهائياً واجب التنفيذ، إلا أنه نص فى المادة ٣٢٨ على أنه إذا حضر الخصم الذى لم يقبل الأمر الجنائى فى الجلسة المحددة تنتظر الدعوى فى مواجهته طبقاً للإجراءات العادية . وإذا لم يحضر تعود للأمر قوته ويصبح تهكياً واجب التنفيذ ، فدل بذلك على أن الإعتراض على الأمر الجنائى لا يعد من قبيل المعارضة فى الأحكام الغيابية بل هو لا يعد أن يكون إعلاناً من المعارض بعدم قبول إنهاء الدعوى بتلك الإجراءات يترتب على مجرد التقرير به سقوط الأمر بقوة القانون وإعتباره كأن لم يكن . غير أن نهائية هذا الأمر القانونى ترتبط بحضور المعارض بالجلسة المحددة لنتظر إعتراضه فإن تخلف عنها عد إعتراضه غير ذى جدوى وإستعداد الأمر قوته وأصبح نهائياً واجب التنفيذ مما مؤداه عدم جواز المعارضة فيه أو إستئنافه رجوعاً إلى الأصل فى شأنه - لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئناف الحكم الذى صدر بناء على تظلم المطعون فيه بإعتبار الأمر الجنائى نهائياً واجب التنفيذ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز إستئناف النيابة العامة الحكم المستأنف .

( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ١٠٨ )

٤٦٩ - متى يتعين إقرار الحكم الصادر بالإعدام .

إذا كان يبين أعمالاً لنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين بها المحكوم عليه بالإعدام وجاء خلواً من قالة مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما .

( الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٧٩٨ )

٤٧٠ - إيراد عناصر الدعوى - والموازنة بينها شرط لصحة الحكم بالبراءة .

من المقرر أن على محكمة الموضوع أن تورد في حكمها بالبراءة ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألّت بها على نحو يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . ( الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٤٠ )

٤٧١ - تأييد الحكم الفاصل في الدعويين المدنية والجنائية -  
النصي عليه بعدم الفصل في الدعوى المدنية - غير سليم .

متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فصل في الدعويين المدنية والجنائية وجاء قضاء الحكم المطعون فيه مؤيداً للحكم الإبتدائي إلا أنه أوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية فإنه يكون قد أيد الحكم المذكور فيما قضى به في الدعوى المدنية ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن من إغفال الفصل في دعواه المدنية يكون غير سليم .

( الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٤٥ )

٤٧٢ - القضاء بالبراءة - صحته - مشروط بإشتمال الحكم

على ما يفيد تمحيص الأدلة عن بصر وبصيرة .  
من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت  
في صحة إسناده التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه إلا أن ذلك  
مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها  
وأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة  
النفي فرجحت نفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .  
( الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٣٥٧ )



## خبز

- الفصل الأول - جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر
- الفصل الثاني - جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة
- الفصل الثالث - تسبیب الاحكام
- الفصل الرابع - مسائل متنوعة

## الفصل الاول - جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر

٤٧٣ - عدم خضوع احكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥  
إلى قواعد إثبات خاصة .

إن المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على  
أن يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف والنسبة التي يجوز  
التسامح فيها في وزن الخبز بسبب الجفاف لم تخول الوزير تعيين الدليل الذي لا  
تتم الجريمة إلا به . فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الأرغفة وأخذ  
المتوسط فذلك منه لا يكون إلا بمثابة إرشاد للموظفين المنوط بهم المراقبة ، فلا  
يترتب على مخالفته تعييد الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون من الحكم في  
الجرائم بكامل الحرية من واقع الأدلة المقدمة إليه غير مقيد بدليل معين .

( طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٠ / ٢٢ / ١٩٥٩ )

٤٧٤ - تغاير أوزان الخبز على توالى التشريعات - لا يتحقق به  
معنى القانون الأصلح .

القرارات التعويضية التي تحدد أوزان الخبز إنما تخضع لإعتبارات إقتصادية  
بحث لا تتصل بمصلحة منتج الخبز في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل  
التنظيمات التي عليها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التحريم أو العناصر  
القانونية للجريمة . ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية

الصادرة بتحديدته لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد وزن الرغبة وتأثير إنقاصه على الوزن المقرر ، ويكون المرجع فى تحديد وزن الرغبة إلى القرار السارى وقت إنتاجه ناقصاً دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات يانقلص وزنه .  
( طعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١١٠٥ )

٤٧٥ - المرجع فى تحديد وزن الرغبة إلى القرار السارى وقت  
صنعه .

مناط التأثيم فى جريمة صنع جيز ناقص الوزن يكمن أساساً فى مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة على إنتاج الرغبة ، ولا يغير من ذلك تعاقب القرارات التموينية التى تحدد الأوزان ، لخصوصها لإعتبارات إقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة منتج الجيز فى شيء ولا تعود أن تكون من قبيل التنظيمات التى عليها تلك الظروف بغير مساس بقاعدة التحريم أو العناصر القانونية للجريمة ، الأمر الذى لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ما دامت تلك القرارات متفقة جميعها على تحديد وزن الرغبة وتأثير إنقاصه عن الوزن المقرر . ومن ثم يكون المرجع فى تحديد وزن الرغبة إلى القرار السارى وقت صنعه ناقصاً ، دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات الوزن .  
( طعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٤٠ )

٤٧٦ - النص فى القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله ، مقصود به الإرشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفة .

جرى قضاء محكمة النقض على أن النص فى القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله هى من قبيل الإرشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفة ليطم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضى بمقتضى القانون فى إستمداد عقيدته

من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى لكون أن يتقيد بدليل معين .  
( طعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٢٩ )

٤٧٧ - قرار تخفيض وزن رغيف الخبز عن الوزن المقرر له وقت إنتاجه - لا يتحقق به معنى القانون الاصلاح .

قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمعمول به من تاريخ نشره في ٦ ديسمبر ١٩٦٥ الذي خفض وزن الرغيف من الخبز البلدي لا يتحقق به - وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - معنى القانون الاصلاح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

( طعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٣١٢ )

٤٧٨ - تقدير المحكمة أن عملية نقل وتفرغ الخبز ليس من شأنها إنقاص وزنه إلى الحد الذي وجد عليه - موضوعي .

إذا كانت محكمة الموضوع قد قدرت في حدود سلطتها الموضوعية أن عملية نقل وتفرغ الخبز ليس من شأنها إنقاص وزنه إلى الحد الذي وجد عليه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً .  
( طعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٣١٢ )

٤٧٩ - تموين - تفويض تشريعي - عدم الخروج عليه - خبز .  
تنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه :  
" يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ، ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف " . ومقتضى هذا النص أن التسامح في وزن الخبز بسبب الجفاف هو من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب وقد إستعمل وزير التموين هذه الرخصة بصدد الخبز البلدي فأجاز التجاوز عن نسبه معينة من وزنه ، أما الخبز الشامي الذي يباع بسعر مضاعف فقد رأى

عدم التسامح فى وزنه بسبب الجفاف وهو فى هذا إنما يعمل فى حدود التفويض التشريعى الذى نصت عليه المادة سالفة الذكر . ومن ثم فإن دفاع الطاعن بأن وزير التموين بإصداره القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - الذى نص فيه على عدم التسامح فى أوزان الخبز الشامى بسبب الجفاف - قد خرج على حدود التفويض التشريعى يكون على غير سند من القانون .

( طعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٢٤٥ )

٤٨٠ - إثبات وزن الخبز فى محضر مستقل - غير لازم .

لم يوجب المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التموين إثبات وزن الخبز فى محضر مستقل .

( طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٢٥٩ )

٤٨١ - تموين - خبز - تسعير جبرى .

مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٨ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أن الشارع يعاقب على إنتاج أو بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه ذلك سواء كان صاحب مخبز أو مديراً له أو عاملاً فيه .

( طعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٥١١ )

٤٨٢ - لا شأن لنسبة الرطوبة فى الخبز المحددة فى المادة ٢٣

من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان للخبز لا يتقص عنها - مطابقة الخبز لنسبة الرطوبة لا تنهض لدحض مخالفته للوزن المقرر .

حددت المادة ٢٣ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والصادر نفاذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التموين - نسبة الرطوبة فى الخبز بما " لا يزيد علمه ٤٠٪ ساخناً و ٣٩٪

بارداً - ولا شأن لهذه النسب والمواصفات بما أوجبته المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان الخبز لا ينقص عنها ولا تنهض مطابقة الخبز لنسبة الرطوبة لدحض مخالفته للوزن المقرر لأن مخالفة أى من الأمرين يشكل جريمة مستقلة وقائمة بذاتها عن الأخرى رصد الشارع لكل منها عقوبة مستقلة .

( طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٨٠٢ )

٤٨٢ - لا عبرة بإعتراف المتهم فى شأن وزن الخبز - العبرة فى هذا الخصوص بالميزان - إشارة الحكم إلى الإقرار على غير صحة - لا يقدح فى سلامة الحكم .

مضى كان يبين من مراجعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه ، أنه فى معرض الاستناد إلى أدلة الإدانة بجريمة صنع خبز بلدى أقل من الوزن المقرر ، عول على المحضر الذى قام به مفتش التموين وما ورد فيه من أوزان الخبز بناء على قيامه بوزنه ، فإن هذا استدلال كاف وحده ، ولا وجه لغيره ، ذلك بأن الوزن لا يعول فيه إلا على الميزان ، أما الإقرار فليس من الأدلة التى يمكن أن يؤخذ بها فى هذا الشأن ، حتى تعتبر الإشارة إليه على غير صحة ، قادحاً فى الحكم بدعوى الخطأ فى الإسناد ، إذ هو يكون حينئذ إرسالاً للقول لا يبنى عليه حكم ولا يقوم به قضاء . ( طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٨٤٤ )

٤٨٤ - مجرد إنتاج خبز أقل وزناً من المقرر - تتحقق به جريمة إنتاجه كذلك .

إن جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر تتم قانوناً بمجرد إنتاجه كذلك ، على إعتبار أن التأميم فى هذه الجريمة يكمن أساساً فى مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة فى إنتاج الخبز تحقيقاً لإعتبارات إرتانها ، ومن ثم فإنه يكفى لقيام تلك الجريمة فى حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه دون إنتظار لتمامه .

( طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٨٤٤ )

٤٨٥ - تحديد المادة ٢٦ من قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المادة اللازمة لوزن الخبز بارداً بعد التهوية - بثلاث ساعات كحد أدنى - عدم تحديد هذه المادة حداً أقصى لهذه التهوية .  
المدة التي حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لوزن الخبز البلدى البارد بعد تمام تهويته ، بثلاث ساعات ، هى حد أدنى لإتمام التهوية ، ولم تحدد لها حداً أقصى ، ومن ثم فإن الركوز إلى شهود النفى أو محرر المحضر لتحديد المادة بأكثر من ثلاث ساعات ، يكون غير منتج فى الدعوى .  
( طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٨٤٤ )

٤٨٦ - يكفى وزن الخبز على أى ميزان عند ضبطه .  
لا يستلزم المشرع أن يجرى وزن الخبز عند ضبطه على ميزان المخبز .  
( طعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٢٠ )  
( طعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٢٩ )

٤٨٧ - الرغيف فى نظر القانون هو الذى دخل النار وأصبح معداً للبيع .  
إن القانون فى تحديد وزن الرغيف ، إنما عنى الرغيف الذى دخل النار وأصبح معداً للبيع ، لا الرغيف وقت أن يكون عجياً .  
( طعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٢٠ )

٤٨٨ - النعى بعدم معقولة إنتاج خبز ناقص الوزن أمام مفتش التموين وأن يبلغ العجز حداً لا يتصور معه إقبال أحد على شرائه -  
جدل موضوعى .

النعى بأنه من غير المعقول إنتاج خبز ناقص الوزن أمام مفتش التموين وأن العجز فى وزن الرغيف بلغ حداً لا يتصور معه إقبال أحد على شرائه لا يعدو

أن يكون جدلاً موضوعياً في أدلة الدعوى التي إستتبقت منها المحكمة عقيدتها في حدود سلطتها الموضوعية .

( ملعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٤٢٣ )

٤٨٩ - جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر - قيامها مهما كان عدد الأرفعة التي وجدت ناقصة ومهما ضؤل مقدار النقص فيها تقوم جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر مهما كان عدد الأرفعة التي وجدت ناقصة ومهما ضؤل مقدار النقص فيها .

( ملعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٤٢٣ )

٤٩٠ - نقص وزن الخبز الساخن عن المقرر - أو نقص وزنه بعد التهوئة المقدرة مع خصم نسبة التسامح القانونية - توافر أى من الصورتين - تتحقق به جريمة صنع خبز ناقص الوزن .

البين من المادتين ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أنه إذا كان الخبز المضبوط ساخناً فإنه يكون مخالفاً للقانون إذا نقص وزنه عن الوزن المقرر فى المادة ٢٤ دون تسامح فى أية نسبة . أما إذا كان بارد أى مضت عليه مدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية ( الخبز ) وتهويته تهوية كاملة فإنه يكون مخالفاً للقانون إذا نقص وزنه عن الوزن المقرر بعد خصم نسبة ٥ ٪ على الأكثر بسبب الجفاف الطبيعى دون أن يكون لازماً إجتماع الحالتين معاً .

( ملعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٤ من ٢٥ ص ٧٢٦ )

٤٩١ - جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن - عدم تطلبها قصداً خاصاً - علم المنتج أو الصانع بمخالفة فعله للقانون - أو قعوده من مراعاة تنفيذ أحكامه - كفايته لتحقق الجريمة .

إستقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانوناً تتم بمجرد إنتاجه كذلك ولا تتطلب قصداً جنائياً خاصاً على إعتبار أن

التأنيب في هذه الجريمة يكمن أساساً في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة تحقيقاً لإعتبارات إرتقاها ، ومن ثم يكفى لقيام الجريمة المشار إليها في حق المنتج أو الصانع علمه بأن قطعه مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه . (لمن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٤ ص ٢٥ من ٧٣٦ )

## الفصل الثاني

### جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة

٤٩٢ - جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة - قيامها لا يتطلب توافر قصداً جنائياً خاصاً .

لم يتطلب القانون لتحقيق جريمة - صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص - قصداً جنائياً خاصاً ، إذ تتم بمجرد مقارنة الفعل المئثم مع العلم بمهامته وكونه مخالفاً للقانون .

( لمن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ٨٤٢ )

٤٩٣ - على المتعهد بصنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين وإلا حق عليه العقاب .  
البيان من نص المادة ٢٥ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ في صريح لفظها وواضح دلالتها أن الشارع ألزم المتعهد دون غيره بالإمتناع عن صنع الخبز المخالف للمواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين ، فإن خالف هذا الحظر حق عليه العقاب ، وإعطاء الترخيص المطلوب إنما يكون للمتعهد بناء على طلبه هو نفسه أو طلب الجهة المتعاقدة معها ، وهو المخاطب أصالة في جميع الأحوال بالحظر الوارد في النص ، فلا يجوز له أن يدفع التهمة المسندة إليه بالإحالة إلى غيره فيما هو المخاطب به .

( لمن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ٨٤٢ )



**٤٩٤ - مسئولية صاحب المخبز ومديره - مسئولية مفترضة .**

إن مسئولية كل من صاحب المخبز ومديره مفترضة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو إستحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة فتقتصر العقوبة على الغرامة فى هذه الحالة . ( طعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٤٠٨ )

**٤٩٥ - إستقلال مواصفات الخبز عما أوجبته القانون من أوزان**

**لا ينقص عنها - مطابقة وزن الخبز للمقرر لا تدحض مخالفته للمواصفات .**

المادة ٢٢ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والصادر نفاذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التموين قد حددت مواصفات معينة للخبز هى أن يكون الرغيف " مستوى الخدع مكتمل الإختمار بغير نقص أو زيادة ، محتفظاً عند نضجه بمظهره الطبيعي دون إلتصاق شطرية أو إحتراقهما ، ومستديراً لا يقل قطره عن ١٧ سم " ولا شأن لهذه المواصفات بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان للخبز لا ينقص عنها ، ولا تنهض مطابقة الوزن المقرر دليلاً يدحض مخالفته لتلك المواصفات . ( طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٨٤٦ )

**٤٩٦ - جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات - متى تتم ؟**

لا يتطلب القانون لتحقق جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات قصداً جنائياً خاصاً ، ويتم الجريمة بمجرد مقارفة الفعل الموثم مع العلم بماهيته وكونه مخالفاً للقانون . ( طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٨٤٧ )

**٤٩٧ - المرجع فى تحديد مواصفات الدقيق والردة - المعدة**

**لرغف العجين إلى القرار السارى وقت إنتاجها .**  
إن القرارات التموينية التى تحدد مواصفات إنتاج الدقيق والردة إنما تخضع

لإعتبارات إقتصادية بحث لا تتمثل بمصلحة أصحاب المطاحن أو القائمين على إدارتها أو العاملين فيها فى شىء ، ومن ثم فإن تغاير تلك المواصفات على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديدها لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لإنتاجها وتأييم عدم مطابقتها أياها ، ويكون المرجع فى تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف العجين إلى القرار السارى وقت إنتاجها مخالفة للمواصفات المشار إليها نون أن يرفع صفة التجريم ما يصدر بعده من قرارات بتغييرها . لما كان ما تقدم ، فإن تغيير مواصفات إنتاج الردة وزيادة نسبة الرماد إلى ٦ ٪ وتعديل رقم " المنخل " المستعمل فى إعدادها بصور قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ لا يتحقق فيه معنى القانون الأصلح فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى ما يخالف هذا النظر قد جانب صحيح القانون . ( طعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ١٠٤٧ )

٤٩٨ - عدم إشتراط القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل وجوب فحص العينة بطريق النخل والتحليل الكيمائى معاً وأن تكون المخالفة فى نسبتين على الأقل من النسب المقررة للمواصفات .

إذ نصت المادة ٣٥ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرارين رقمى ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - على أنه : " ترسل عينات الدقيق والردة والخبز وغيرها التى تؤخذ من المطاحن والمخابز ومحال بيع الدقيق والخبز والمحال العامة إلى إدارة منتجات الحبوب بوزارة التموين لتعطى رقماً سرياً ثم ترسل إلى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة أو إلى مصلحة المعامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف وتعتبر العينة غير مطابقة للمواصفات إذا كانت مخالفة لنسبة واحدة من النسب المقررة لتلك المواصفات " فقد دلت فى صريح عبارتها وواضح دلالتها على أنه لا يعتد فى فحص عينات الدقيق والردة

بما كانت تقضى به المادة ١٧ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الملقى بمقتضى المادة ٢٩ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - من وجوب فحص العينة بطريقتي النخل والتحليل الكيميائي معاً وأن تكون المخالفة فى نسبتيه على الأقل من النسب المقررة للمواصفات .

( ملعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١١٨ )

٤٩٩ - المرجع فى تحرى أوصاف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط كالنظر واللمس - لا يوجب القانون أو الواقع عليه إتخاذ طريقه خاصة لإثبات المخالفة .

من المقرر أن مرجع الأمر فى تحرى أوصاف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط كالنظر واللمس ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتخذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد عول فى إثبات إنتاج الطاعنين خبز " جمهورية " على أقوال مفتش التموين وعلى إعتراف الطاعنين ، فإن ذلك - متى صح إسناد الإعتراف إليهما - يعد تدليلاً كافياً على توافر هذه الجريمة . ( ملعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٧٨٤ )

٥٠٠ - إدانة الحكم الطاعنة فى جريمة إنتاج خبز من دقيق غير مطابق للمواصفات المقررة وعرضها للبيع خبزاً مفشوشاً مستنداً فى ذلك إلى نتيجة التحليل دون أن يبين مضمون هذا التحليل ونسبة الرماد التى أثبتتها التقرير - قصور فى اثبات موجبه لنقض الحكم . تحظر المادة الرابعة من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ بغير ترخيص على أصحاب المخازن العربية ومحال بيع الدقيق والمسئولين عن إدارتها أن يستخدموا فى صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يوزعوا بأية صفة كانت دقيقاً غير القمح الصافى بالمواصفات الموضحة بالمادة الأولى من هذا القرار . وتوجب تلك المادة الأخيرة المعدلة بالقرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٨ على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها إنتاج دقيق القمح الصافى طبقاً

لواصفات معينة منها ألا تزيد نسبة الرماد محسوبا على المادة الجافة على ٢ و ١ ٪ لإنتاج مطاحن الحجارة ، ١ و ١ ٪ لإنتاج مطاحن السلندرات . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعة في جرمته إنتاج خبز من دقيق غير مطابق للمواصفات المقررة وعرضها للبيع خبزاً مغشوشاً مستنداً في ذلك إلى نتيجة التحليل دون أن يبين مضمون هذا التحليل ونسبة الرماد التي أثبتتها لتتمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون ، فإن هذا الحكم يكون مشوباً بالقصور في البيان مما يتعين معه النقض والإحالة .

( طعن رقم ٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٢٥٩ )

٥٠١ - إلتزام أصحاب المخايز برغف العجين على الردة المبينة  
مواصفاتها في القرار الوزاري الصادر في هذا الشأن .

توجب المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بإستخراج الدقيق وصناعة الخبز أن تكون الردة لرغف العجين ناعمة ومطابقة لمواصفات معينة حددتها المادة المذكورة ، وتنص المادة الخامسة منه على إلتزام أصحاب المخايز العربية والمستولين عن إدارتها برغف العجين على الردة المبينة مواصفاتها في المادة الثالثة ، ونصت المادة ٢٨ على معاقبة من يخالف أحكام المادة الخامسة بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً .

( طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٧٢ ص ٢٢ من ١١٧ )

٥٠٢ - إثبات الحكم أن الطاعن ألقى بجوال الخبز المضبوط من  
المخبز إلى الطريق العام - وإستظهاره أن ذلك كان بقصد منع  
المنجنى عليهم من أداء عمل كلفوا به - كفايته لإعتباره شاعلاً أصلياً  
متى كان يبين مما حصله الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن أن  
ألقى بجوال الخبز المضبوط من المخبز إلى الطريق العام وإستظهر إستظهاراً  
سليماً أن ذلك منه كان بقصد منع المنجنى عليهم من أداء عمل كلفوا بإدائه ، فإن  
الطاعن يكون قد ساهم في الجريمة بإعتبار أنها تتكون من عدة أفعال وقارفها

مع الباقيين بفعل من الأفعال المكونة لها ، وهو ما يكفي لإعتبار كل منهم فاعلاً أصلياً .  
(لمن رقم ٢٠٠ لسنة ٧١ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٦٥٦ )

### الفصل الثالث - تسبيب الأحكام

٥.٣ - الحكم الصادر بالإدانة في جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد المقرر قانوناً - ما يكفي لسلامته .

يكفي لسلامة الحكم في جريمة صنع خبز يقل وزنه عن المقرر قانوناً أن يثبت أن الطاعن صنع في مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخبز وأحزها بأي صفة . (لمن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ٣١ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٧٣٢ )

٥.٤ - بيانات حكم الإدانة في جريمة إنتاج خبز أقل من

الوزن ؟

المادة ٢٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - المعدل بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ الذي كان سارياً وقت وقوع الجريمة - قد حدد وزن الرغيف من الخبز البلدي في محافظة القليوبية - مكان الحادث - ١٦٢ جراماً ، وقد نصت المادة ٣٩ من ذات القرار على أن يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز هو على الأكثر ٥ ٪ للخبز البارد ، ومفاد ذلك أن وزن الرغيف البلدي بعد إستنزال النسبة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي للخبز بعد التهوية قد صار ١٥٣٫٩ جراماً وهو نفس القدر الذي أورده الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن منعي الطاعن بأن نقص الوزن يدخل في الحد المسموح به ، يكون على غير أساس إذ لا يجوز إجراء هذا الخصم بسبب الجفاف مرتين .

(لمن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٣١٢ )

٥.٥ - إقامة الحكم قضاه إستناداً على إقرار المتهم - لا خطا

في الإستناد .

متى كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بوصفه مديراً للمخبز إنما عول في ذلك على إقرار الطاعن في محضر ضبط الواقعة بأنه هو مدير المحل ، فإن التعلل عليه بالخطأ في الإسناد يكون على غير أساس .  
( طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ٦ / ٩ من ٢٠ ص ٨٨٢ )

٥.٦ - الدفـاع بأن الخبز لم يكن معروضاً للبيع - دفاع ظاهر البطلان - عدم إلزام المحكمة بالرد عليه .  
جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانوناً تتم بمجرد إنتاجه كذلك على اعتبار أن التثمين في هذه الجريمة يكمن أساساً في مخالفة أمر الشارع بالإنـزام أوزان معينه في إنتاج الخبز تحقيقاً لإعتبارات ارتأها ، ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها العلم بأن الفعل مخالفاً للقانون ، أو القعود عن مراعاة تنفيذ أحكامه ، وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم يدعوى التقصير في التسييب لعدم رده على دفاعه بأن الخبز لم يكن معروضاً للبيع ، يكون غير سديد لأن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .  
( طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ٦ / ٩ من ٢٠ ص ٨٨٢ )

٥.٧ - المنازعة في نوع الخبز موضوع الجريمة - دفاع موضوعي لا يستأهل رداً خاصاً - كفاية الرد الضمـني .  
المنازعة في كون الخبز موضوع الجريمة هو " جمهورية " ليست إلا دفاعاً موضوعياً لا يستأهل رداً خاصاً إذ يستفاد الرد عليه من أدلة الإثبات التي أخذ بها الحكم المطعون فيه .  
( طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠ / ٥ / ٢١ من ٢١ ص ٧٨٤ )

٥.٨ - دفاع المتهم بعدم مسئوليتـه عن العجز في أوزان الخبز لإنقطاع صـلته بالمخبز بتأجيله للغير - دفاع يؤثر في مسئولية المتهم - وجوب تحميصه أو الرد عليه بما يدحضه - مخالفة هذا

### النظر - إخلال بحق الدفاع وقصور في التسييب .

متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن الثاني طلب براحته من التهمة المسندة إليه على أساس أنه ليس مديراً مسئولاً ، وقد عقد إيجاراً صادراً من الطاعن الثاني إلى الطاعن الأول ، وكان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن إجراءات الضبط قد تمت في غيبة الطاعن الثاني الذي دفع بعدم مسئوليته عن العجز لإقطاع صلته بالمخبز بسبب تأجيله للطاعن الأول ، ومن ثم فهو المسئول عن إدارته وقت الضبط ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثاني بقوله أنه صاحب المخبز ولم يدفع التهمة بأى دفاع وذلك خلافاً للواقع ، ونون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لتأجيله المخبر إلى الطاعن الأول طبقاً لعقد الإيجار المقدم منه ، وهو دفاع يعد في هذه الدعوى هاماً ومؤثراً في مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحمسه لتقف على مدى صحته ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوياً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب مما يعيبه بما يتعين نقضه بالنسبة للطاعن الثاني .

( طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٩٠٢ )

### ٥.٩ - مثال لتسييب معيب وإخلال بحق الدفاع حول إجراءات

#### تحليل الخبز موضوع الجريمة .

متى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن دفع بإحدى الجلسات بعدم صحة النتيجة التى إنتهى إليها تقرير التحليل وطلب تحليل العينة الثانية فأجابته المحكمة إلى طلبه وأصدرت قراراً بتحليل العينة الثانية التى تحتفظ بها مديرية التموين ، بيد أن تنفيذ هذا القرار لم يتم للعبث بأختام العينة الثانية على ما يسلم به بأسباب طعنه . كما يبين من مذكرة الطاعن المصرح له بتقديمها لمحكمة الدرجة الثانية أنه ضمنها ذات المفازنة فى نتيجة التحليل وهو ما يتسع لما يثيره بوجه النعى من أن العينة التى جرى تحليلها ليست هى ذات العينة التى أخذت من خبزه . وكان الذى أثاره الطاعن

حول إجراءات التحليل يقتضى من المحكمة أن تعرض له فى حكمها وتبدي رأياها فيه بإعتباره دفاعاً جوهرياً فى خصوصية هذه الدعوى ، لما يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فيها ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع فلم يورده أو يرد عليه الأمر الذى يبنىء عن أن المحكمة حين أصدرت حكمها لم تحط بأوجه الدفاع الجوهرية فى الدعوى مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١٣٢ )

#### ٥١ - بيانات حكم الإدانة ؟ مثال لتسبيب معيب فى جريمة

إنتاج خبز لحساب الأفراد بغير ترخيص .

يشترط فى الحكم الصادر بالإدانة أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى إستخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ولا يكفى فى ذلك أن يشير الحكم إلى الأدلة التى أعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه إستشهادها بها على أدانة المتهم ، فإذا إقتصرت الحكم على القول بأن التهمة ثابتة مما جاء بمحضر الضبط من أن السيد مفتش التموين ضبط بمخبز المتهم وهو القائم على إدارته خبزاً خاصاً يخبز لصالح الأفراد فضلاً عن إقرار المتهم بالمحضر دون أن يذكر نوع الخبز الذى كان الطاعن قائماً بخبزه وهل هو من النوع البلدى أو الأفرنكى أو الشامى لإختلاف الأحكام التى سنّها الشارع لكل نوع منها سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو من جهة بيان المواصفات اللازمة به ، كما لم يورد الحكم مضمون الإقرار المنسوب للطاعن وإكفى بالإشارة إلى ما جاء بمحضر الضبط ، ولم يبين ما إذا كان المخبز الذى يديره الطاعن يعمل للتموين أم لا إذ أن حظر الخبز لحساب الأفراد بغير ترخيص محظور على المخازين التى تعمل للتموين دون غيرها عملاً بنص المادة ٢٩ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ مما يجعل الحكم المطعون فيه قاصر البيان بما يعيبه ويستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٧١ س ٢٢ من ١٣٦ )



٥١١ - دفع الطاعن - فى جريمة توقف عن إنتاج خبز - بعدم كفاية طاقة مخبزه لإنتاج خبز المدارس - المتعاقب على إنتاجه مع مديرية التربية والتعليم - والخبز العادى - دفاع جوهرى تندفع به التهمة - على المحكمة تحقيقه .

إذا كان الطاعن قد دفع التهمة المسندة إليه - من توقفه عن إنتاج الخبز البلدى قبل الحصول على ترخيص - بعدم كفاية طاقة مخبزه لإنتاج خبز المدارس - تنفيذاً لتمعهده مع مديرية التربية والتعليم - والخبز العادى ، ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تظن إلى دلالة دفاعه ولم تقسمله حقه وردت عليه بما لا ينفيه وكان عليها أن تتولى تحقيقه بلوغاً لغاية الأمر فيه إذ هو دفاع جوهرى تندفع به التهمة المسندة إليه أما وأنها لم تفعل فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه . (طنن رقم ٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٨٤ )

٥١٢ - عدم تحقيق الدفاع غير المنتج والرد عليه - لا يعيب الحكم - مثال فى جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر .

لا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه فإذا كانت المحكمة الإستئنافية قد حصلت دفاع الطاعن الوارد بمذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة بشأن طلب التصريح له بإعلان شهود نفى ليشهدوا بأن مفتش التموين أجبره على إنتاج الخبز المضبوط والفرن بارداً وإنتهت إلى عدم جنواه فيما قررت من أن العجز فى وزن الرغيف كبير لا يبرره ما يقوله الطاعن من أن الفرن كان بارداً فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(طنن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٤٢٢ )

#### الفصل الرابع - مسائل متنوعة

٥١٣ - شروط التائيم فى جريمة عدم تنظيف أدوات المعجن

والرغف والخبز

إن التأميم في جريمة عدم تنظيف أدوات العجن والرغف والخبز مما يتخلف عليها من عجين سابق أو ما يعلق بها من أتربة ومواد غريبة رهن بتوافر شرطين : ( الأول ) أن يكون الجاني من أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي إستخراج ٨٢ ٪ في صناعتهم ( والثاني ) أن يكون عدم نظافة الأدوات راجعاً إلى ما تخلف عليها من عجين سابق أو ما يعلق بها من أتربة ومواد غريبة ، ومن ثم فإنه يتعين على الحكم أن يستظهر هذين الشرطين ، وإلا كان قاصراً .

( طعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١١٣٦ )

#### ٥١٤ - تعدد المديرين للمخبز الواحد - جائز .

ليس ثمة ما يمنع من تعدد المديرين للمخبز الواحد ، ومن ثم فإن إقرار الطاعن في محضر ضبط الواقعة بأنه هو مدير المخبز ، لا يتناقض مع ما أسبغه حكم آخر خلاف الحكم المطعون فيه على شخص آخر من صفة الإدارة لهذا المخبز .

( طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٠ / ٩ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٨٨٢ )

#### ٥١٥ - قانون - إلغائه أو تعديله - خبز - تموين .

التشريع لا يلغى أو يعدل إلا بتشريع لا حق مماثل له أو أقوى منه ينص صراحة على ذلك أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . ولما كان يبين من المادة ٢٤ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة أنها حددت وزن الرغيف من الخبز البلدي بلوزان معينة بالنسبة إلى كل جهة من الجهات الواردة بها ، كما أنه يبين من قرار التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ أنه رفع نسبة إستخراج دقيق القمح الصافي المنصوص عليها بالقرارين رقمي ٨٩ لسنة ١٩٥٧ ، ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من ٩٠ ٪ إلى ٩٢٫٣ ٪ بالنسبة لجميع أنواع القمح ولم يتعرض إلى ثمة أوزان للخبز المصنوع منه ، وكان القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ سالف البيان لم يتناول بالإلغاء الصريح أو

الضمنى أوزان الخبز البلدى التى حددتها المادة ٢٤ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، فإن هذه الأوزان تكون باقية وسارية المفعول فى شأن الخبز المصنوع من دقيق القمح الصافى إستخراج ٩٢,٣٪ حتى تاريخ العمل بالقرار ١١٦ لسنة ١٩٦٧ .

( طعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧١ من ٢٢ ص ٢٥ )

٥١٦ - التوقف عن إنتاج الخبز البلدى بدون ترخيص - إثبات  
التاجر قيام عذر جدى أو مبرر مشروع لتوقفه - لا جريمة .  
أوجب المشرع بنص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - المعدل للمادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة إليه بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ - أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الإتجار على الوجه المعتاد ، وعبر عن إفساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد إحداها بصورة جدية ، كان الإمتناع بعيداً عن دائرة التجريم ، وإذا قدم العذر الجدى إلى وزارة التموين وإنتهت إلى سلامته تعين عليها قبوله ، وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى إذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع .

( طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٢ )

## خطف

- الفرع الأول - أركان الجريمة .
- الفرع الثانى - القصد الجنائى .
- الفرع الثالث - تسبب الأحكام .

### الفرع الأول - أركان جريمة الخطف

٥١٧ - مامية التحيل الذى قصده المشرع فى جريمة الخطف .

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم طلب من أم المجنى عليها أن تسلمه إبتنها لتذهب معه إلى منزل والدها ليراهما ويتعشى عنده ، فسلمتها أياه فأخفاها فى جهة غير معلومة ، وكان الثابت كذلك أن البنت أعتادت أن تذهب مع أمها إلى ذلك المنزل وأنها ذهبت إليه مرة وحدها ثم عادت ، فإن هذه الواقعة تكون جنائية خطف من غير تحيل أو إكراه ، إذ أن ما قاله المتهم لأم المجنى عليها لا يعدو أن يكون مجرد قول كاذب خال عن إستعمال طرق الغش والإيهام . والقانون إذ غلظ العقاب بالمادة ٢٨٨ ع على الخطف الذى يحصل بالتحيل أو الإكراه . وجعله أشد من العقاب على الخطف الحاصل دون تحيل أو إكراه ، وهو المنصوص عليه فى المادة ٢٨٩ ع ، إنما قصد بالتحيل الذى سواء بالإكراه إلى أكثر من الأقوال المجردة التى لا ترتفع إلى حد الغش والتدليس أو إلى صف الطرق الإحتيالية المنصوص عليها فى مادة التصب . خصوصاً وأن كلمة " تحيل " يقابلها فى الترجمة الفرنسية للقانون وفى القانون الفرنسى الذى أخذت عنه المادة ٢٨٨ ع كلمة Fraude أى الغش والتدليس اللذين لا يكفى فيهما القول المجرد عن وسائل الخداع التى من شأنها التأثير فى إرادة من وجهت إليه .

( طعن رقم ٢٠١٤ سنة ١٣ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٤٣ )

٥١٨ - تحقق عنصر الإكراه أو التحيل إذا كان المخطوف لم يبلغ

درجة التمييز بسبب حداثة سنه .  
إن الخطف يعد متحققاً فيه عنصر الإكراه أو التحيل إذا كان المخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه .  
( طعن رقم ٢٥٢ سنة ١٥ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٤٥ )

٥١٩ - العبرة في تقدير سن المجنى عليه في جريمة الخطف هي بالتقويم الهجرى .

إن القانون لا يعاقب على الخطف الذى لا تحيل فيه ولا إكراه إلا إذا كانت سن المجنى عليه لم تبلغ وقت ارتكاب الجريمة ست عشرة سنة . والعبرة في تقدير السن في هذا الخصوص هي بالتقويم الهجرى لكونه أصلح للمتهم . فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المجنى عليها كانت بحسب هذا التقويم قد بلغت تلك السن قبل وقوع الواقعة فلا عقاب .  
( طعن رقم ٢١٠ سنة ١٥ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٤٥ )

٥٢٠ - سلطة المحكمة في إستخلاص ثبوت الجريمة من أدلة لاحقة تكشف عنها الإجراءات التى سنها القانون .  
إذا إستخلصت المحكمة إشتراك المتهم فى واقعة الخطف من مجموع ظروف الدعوى ومن مساهمته فى رد الطفل بعد إستيلائه على المبلغ المدفوع لذلك ، فليس يقدح فى حكمها كون واقعة الرد لاحقة لحادث الخطف . إذ لا يشترط فى الدليل أن يكون سابقاً للحادث أو معاصراً له .  
( طعن رقم ٢٥٢ سنة ١٥ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٤٥ )

٥٢١ - إنطباق المادة ٢٨٨ عقوبات على الخاطف سواء باشر الخطف بنفسه أم بواسطة غيره .  
إن القانون حين نص فى المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات على عقاب " كل من خطف بالتحيل والإكراه طفلاً لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو

بواسطة غيره " قد سوى بين الفاعل المادى والفاعل الادبى ( المحرض ) للجريمة وإعتبر كليهما . فاعلاً أصلياً . وأنن فمضى إستظهرت المحكمة فى حكمها أن الطاعن هو المدبر لتلك الجريمة للأدلة والإعتبارات التى أوردها والتى لها أصلها فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى فلا قصور بعد فى حكمها .  
( طعن رقم ١٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٥١ )

٥٢٢ - توفر جريمة عزو الطفل زوراً إلى غير والدته ولو لم  
توصل التحقيقات إلى معرفة نوى الطفل .  
يكفى لإدانة المتهم فى الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٢٨٣ من قانون  
العقوبات أن يعزو المتهم الطفل زوراً إلى غير والدته ولو لم توصل التحقيقات إلى  
معرفة نوى الطفل ممن لهم الحق فى رعايته وكفالاته .  
( طعن رقم ٧٧ سنة ٢٢ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٢ )

٥٢٣ - كفاية قيام ركن التحيل ولو وقع على من يكون المجنى  
عليه فى كفالاته .  
يكفى لقيام ركن التحيل - فى جريمة خطف الأطفال - أن يقع على من  
يكون المجنى عليه فى كفالاته وليس من الضرورى أن يقع على المجنى عليه نفسه  
متى كان هذا التحايل قد مكن الجانى من خطف المجنى عليه . وإنن فمضى كان  
الحكم قد إستظهر أن التحيل وقع على إدارة المدرسة الخاصة التى كان يتلقى  
فيها المجنى عليه دروسه وأنه حصل من شخص إنتحل شخصية والد المجنى  
عليه وإتصل أولاً بكاتب المدرسة وأخبره بوفاء جدة المجنى عليه ، وطلب إليه أن  
يأذن له بالخروج للسفر مع عائلته للبلدة ، ولما إستبطأ خروج المجنى عليه إتصل  
بناظر المدرسة وكرر نفس الرواية مبيناً التأثير والألم من عدم خروج المجنى عليه  
فخضع الناظر بتلك الحيلة وأنن للمجنى عليه بالخروج فوجد الطاعن ينتظره أمام  
باب المدرسة بسيارة أقله بها إلى البلدة التى أخفاها فيها - متى كان ذلك فإن  
ركن التحيل يكون متوافراً .  
( طعن ٨٧٠ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٣ )

٥٢٤ - متى يتوفر ركن الإكراه فى جريمة الخطف .

إذا كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليها ( فى جناية خطف بالإكراه ) كانت متمسكة ببقاتها فى منزل والدتها ، وأن المتهم الأول جذبها من يدها إلى خارج الغرفة وأنصرف بها إلى الطريق ومعه المتهم الثانى فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ركن الإكراه كما هو معرف به فى القانون .

( طعن رقم ١٩٦٠ سنة ٢٤ جلسة ١١ / ١ / ١٩٥٥ )

٥٢٥ - واقعة الخطف التى تتحقق بها الجريمة - يكتفى لتحقيقها

إنتزاع الطفل المخطوف من بيئته وقطع صلته بأمله .

إذا أثبت الحكم فى حق المتهم أنه توجه إلى مكان المجنى عليه الذى لم يبلغ من العمر خمس سنوات وكان يلهو فى الطريق العام مع الشاهد وكلف الأخير بشراء حاجة له ولا أراد الشاهد أن يصحب المجنى عليه معه أشار عليه المتهم بتركه وما كاد الشاهد يبتعد حتى أركب المتهم المجنى عليه على الدراجة معه موهما آياه بأنه سيصحبه إلى جنته ثم أخفاه بعد ذلك عن أهله قاصداً قطع صلته بهم وستره عن لهم حق ضمه ورعايته ، فإن ذلك مما يدخل فى نطاق المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات وتتوافر به جريمة الخطف بالتحايل التى عوقب المتهم بها . ( طعن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٩٧٢ )

٥٢٦ - خطف طفل من غير تحيل ولا إكراه - جريمة المادة

٢٨٩ / ١ عقوبات - ما يقرها .

متى كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى إدانة المتهم بإرتكاب جناية الخطف إلى " ما أقدم عليه هذا الأخير من إتصاله من تلقاء نفسه بعميد عائلة المجنى عليه للمفاوضة فى إعادته لقاء جعل معين ومساومة فى قيمة الجعل دون الرجوع إلى أحد آخر وإلى تسلمه الجعل ثم إحضاره الطفل المخطوف من المكان الذى أخفى فيه بعيداً عن لهم حق المحافظة على شخصه ، وإن ذلك مما يجعله مقترفاً لجريمة الخطف سواء أكان هو الذى قام بنفسه بإنتزاع المجنى عليه

وأخراجه من بيئته وإخفائه بعيداً عن ذويه أو كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال " - فإن ما إنتهى إليه الحكم من ذلك إنما يتحقق به جناية الخطف ويصلح بذاته تدليلاً على مقارفة المتهم هذه الجريمة .

( طعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢١ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٦٢ من ١٣ من ١٩٦٢ )

٥٢٧ - جناية خطف أنثى بالإكراه - عقوبة - طعن - مصلحة .  
لا جدوى مما يثيره الطاعنان من نعي على الحكم يدعى أن الوقائع التي أوردها تؤدي إلى ثبوت جناية الخطف بالإكراه دون جناية القتل ما دامت العقوبة المقضى بها عليهما مقررة في القانون لجناية خطف أنثى بالإكراه المعاقب عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات .

( طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦٧ من ١٨ من ١٩٨٩ )

٥٢٨ - ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف - تقدير  
توافره - موضوعي .

من المقرر أن تقدير توافر ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام إستدلالتها سليماً  
( طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٤٢٨ )

٥٢٩ - قصد الشارع من العقاب على جريمة خطف الأنثى التي  
يزيد عمرها عن ست عشرة سنة - هو حماية الأنثى ذاتها من عبث  
الخاطف - مكان الخطف - لا اثر له على الجريمة .

إن المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تعاقب على الخطف إيا كان المكان الذي  
خطفت منه الأنثى إذ الغرض من العقاب بمقتضى هذه المادة حماية الأنثى  
نفسها من عبث الخاطف لها وليس الغرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن  
في جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم ست عشرة سنة كاملة . لما كان  
ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن الثاني عقد العزم هو وزميله



الطاعن الأول والمتهم الثالث - على إختطاف المجنى عليها عنوة بقصد مواقعتها وإعترضوا طريقها وأمسك هذا الطاعن بها من يدها مهدداً أياها بملطاة طالباً منها أن تصحبه مع زميليه وإنها سارت معه مكروهة وأنه والمتهم الثالث هددوا رواد المقهى الذين حاولوا تخليصها وإقتيادها ثلاثتهم تحت تأثير التهديد بالمدى إلى مسكن المتهم الرابع ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك تتحقق به جريمة خطف الأنثى بالإكراه ، كما هي معرفة به فى القانون .

( ملعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٤٣٨ )

#### ٥٣. - خطف - مساواة القانون بين الفاعل والشريك - مؤدى

ذلك .

لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن الثانى ساهم أيضاً مع الطاعن الأول فى الفعل المادى للخطف وأتى فعل التحيل على ما سلف بيانه وتوافر فيه حكمة القصد الجنائى للجريمة - بوصفه فاعلاً أصلياً - للدلة والإعتبارات السانغة التى أوردها . وكان القانون يسوى بين الفاعل والشريك فى جريمة الخطف ويعتبر مرتكبها فاعلاً أصلياً سواء إرتكبها بنفسه أو بواسطة غيره ، فإنه لا جنوى ولا وجه لما يثيره الطاعن الثانى نعيًا على الحكم بقالة القصور فى إستظهار إتفاق الطاعنين على إرتكاب الجريمة أو علمه بخطف المجنى عليه . ( ملعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ١٦٩ )

#### ٥٣١ - خطف الأنثى - جريمة - ماهيتها .

جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذى خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على موقعة الجانى لها أو بإستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . ( ملعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٥٣٨ )

## الفرع الثاني - القصد الجنائي

٥٣٢ - عزو طفل زوراً إلى غير والديه ، يتحقق به القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ / ١ عقوبات .  
ليس من شأن تسليم الطفل حديث العهد بالولادة من نويه إلى المتهمه بقصد تولى شئونه نهائياً - بفرض صحته - أن ينفي القصد الجنائي في جريمة عزو الطفل زوراً إلى غير والديه ، ذلك أن القصد الجنائي في تلك الجريمة يتحقق بعزو الطفل زوراً إلى غير والديه .

(لمن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٢٤٠)

٥٣٣ - طلب المتهم فدية من والد المخطوف - يدعى أنه تفاوض بشأنها مع الجناة وقبضه أيها بالفعل تتحقق به أركان جريمة الخطف - ولا تدل على توافر القصد الجنائي في جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود .

لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين وآخرين إتفقوا فيما بينهم على خطف طفل وإكراه أهله أن يدفعوا لهم مبلغاً من النقود لقاء إطلاق سراحه ونفاذاً لهذا الإتفاق إستدرجه أحدهم إلى منزل الطاعن الأول ثم قام الطاعنان الأول والثاني بإحضاره إلى زراعة أخفياه فيها ، وفي اليوم السادس توجه الطاعن الثالث إلى والد الطفل المخطوف وأخبره أنه إستدل على مكانه وجاء متطوعاً لإخلاء سبيله بعد ما إتفق مع خاطفيه على الإكتفاء بفدية مقدارها خمسمائة جنيه لقاء ذلك - إذ كانوا قد طلبوا ألفاً - وسأله عن رأيه فوافق نظراً لثقته فيه وأعطاه الفدية ، وفي المساء عاد الطفل بمفرده إلى منزله . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم قد خلت تماماً من أى دليل تتوافر به الرابطة التي تصل الطاعن الثالث بمرتكبي جريمة الخطف بما يساند قول الحكم بإتفاقه معهم على إرتكاب هذه الجريمة وجريمة الحصول بالتهديد على مبلغ النقود اللتين دأبه بهما ، وكانت الأفعال التي بأشهرها هذا الطاعن - على

النحو الوارد بالحكم - لإطلاق سراح الطفل المخطوف ، من إفهام والده يتفاوضه مع الجناة على مبلغ الفدية وقبضه أيأما منه ، إنما هي أفعال لاحقة لجريمة الخطف ويصح في العقل أن تكون منفصلة عنها فلا تتحقق بها - مستقلة - أركان هذه الجريمة ، كما أنها لا تصلح بذاتها - في الوقت ذاته - دليلاً على توافر القصد الجنائي في جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ النقود أو على إرادة الإشتراك فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يوجب نقضه وإحالة بالنسبة لهذا الطاعن .

( طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١١ / ٧ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٨٢٩ )

#### ٥٣٤ - خطف الأطفال - متى يتحقق القصد الجنائي ؟

القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني إنتزاع المخطوف من أيدي نويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم بإبعاده عن المكان الذي خطف منه وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليه وحمله على موافقة الجاني أو بإستعمال أية وسائل مادية أو أدبية لسلب إرادته ، مهما كان غرض الجاني من ذلك .

( طعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ١٦٩ )

#### الفرع الثالث - تسبيب الأحكام

٥٣٥ - إستناد الحكم في إدانة المتهم بجريمة الخطف إلى الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض الفدية ، دون بيان الرابطة التي تصله بفاعلي الجريمة - قصور .

متى كان الحكم بإدانة المتهم في جريمة الخطف قد إستند إلى الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض الفدية وهي أفعال لاحقة للجريمة ويصح أن تكون منفصلة عنها ولا تتحقق بها مستقلة أركان الجريمة كما أنها لا تصلح بذاتها دليلاً على الإشتراك فيها ، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التي تصل المتهم

بفاعلى الجريمة ، فإنه يكون مشوياً بالقصور .

( طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٥٨ م ٩ من ٢٩ )

٥٣٦ - إستدلال الحكم بأقوال الشاهدة فى التحقيقات الابتدائية وبالجلسة على أنها رأت المتهمه تحمل الطفل المجنى عليه عند مغادرتها عنبر المستشفى فى حين خلت أقوالها بمحضر الجلسة من تقرير رؤيتها للمتهمه تحمل الطفل المجنى عليه - يعيبه - لإقامة قضائه على ما لا أصل له فى الأوراق - لا يغير من ذلك أخذه بأقوال الشاهدة فى التحقيقات الابتدائية ما دام أنه إستدل على جديتها بأقوالها بجلسة المحاكمة والتي لا أصل لها فى الأوراق .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانة الطاعة ( بجريمة خطف طفل حديث العهد بالولادة ) على ما شهدت به الشاهدة بالتحقيقات وبالجلسة من أنها كانت من نزيلات المستشفى وفى يوم الحادث سمعت صوت الطاعة الأولى تردد عبارة ( أنا نازلة ) وأنها فى فجر ذلك اليوم رأتها تحمل الطفل المجنى عليه وتخرج به من أحد عنابر المستشفى وتهبط به إلى الطابق الثانى ، وكان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن تلك الشاهدة قد إقتصرت شهادتها على القول بأنها سمعت صوت الطاعة وهى تردد عبارة ( أنها نازلة ) وخلت تلك الشهادة من تقرير رؤيتها لها وهى تحمل الطفل المجنى عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إستخلص مقارفة الطاعة للجريمة مستدلاً على ذلك بأقوال الشاهدة بجلسة المحاكمة يكون قد أقام قضاءً على ما لا أصل له فى الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوال تلك الشاهدة بالتحقيقات الابتدائية ما دام أنه قد إستدل على جديتها بأقوالها بجلسة المحاكمة بما لا أصل له فى الأوراق .

( طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٧٢ م ٢٢ من ١٠١٢ )

٥٣٧ - جريمة خطف أنثى يزيد عمرها عن ست عشرة سنة

بالتحليل أو الإكراه - تحققها بإيعادها عن مكان خطفها - أيا كان  
- بقصد العبث بها - بإستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير  
بها وحملها على مواجهة الجاني لها - أو أية وسائل مادية أو أدبية  
من شأنها سلب إرادتها - المادة ٢٩٠ عقوبات - مثال لتسبب  
سائق على توافر الجريمة .

تتحقق جريمة خطف الأنثى التي تبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة  
كاملة بالتحليل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات  
بإيعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث  
بها ، وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها  
وحملها على مواجهة الجاني لها ، أو بإستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من  
شأنها سلب إرادتها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل  
المادى للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة وتساند  
قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه ، وكان ما أورده  
الحكم بياناً لواقعة الدعوى تتحقق به كافة العناصر القانونية لساير الجرائم التي  
دان الطاعن بإرتكابها كما هي معرفة به في القانون ، فإن النعى على الحكم في  
هذا الخصوص يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٤٢٨ )

٥٣٨ - جريمة خطف طفل بالتحليل أو الإكراه - عناصرها -

تسبب غير معيب .

لما كانت جريمة خطف طفل بالتحليل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة  
٢٨٨ من قانون العقوبات تقوم على عنصرين أساسيين أولهما إنتزاع الطفل  
المخطوف من بيئته قسراً عنه أو بالفسخ والخداع بقصد نقله إلى محل آخر  
وإخفائه فيه عن لهم الحق في المحافظة على شخصه ، والثاني نقله إلى ذلك  
المحل الآخر وإحتجازه فيه تحقيقاً لهذا القصد فكل من قارف هذين الفعلين أو  
شيئاً منهما إعتبر فاعلاً أصلياً في الجريمة . ولما كان الطاعن الأول لا يجادل

- ٢١٨ -

فيما نقله الحكم المطعون فيه من إقراره بإحتجاز المجنى عليه في مسكنه وإخفائه فيه ، فإن في ذلك ما يكفي لتوافر جريمة خطف الصغير التي دين بها ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص بالخطأ في تطبيق القانون غير  
سديد . ( طعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٢٩٩ )

## خمر

### ٥٣٩ - خمر - مسئولية مالك المحل - قيامها .

متى كان الثابت من المفردات المنضمه ، أن الدفاع كان قد تمسك بإنتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن لأنه لم يكن يعلم بأن ما بداخل الزجاجات هو مشروب الطافيا لأنها كانت محكمة الغلق ، وكان من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا تحظر صناعة أو ملكية أو إحراز أو شراء أو بيع الطافيا ، وقد خلا هذا القانون من النص على مسئولية مفترضة لمالك المحل أو المعمل مما مفاده أن يتعين لعقاب المالك ، بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن تثبت مساهمته فى الفعل المؤثم فإن ما أثاره الطاعن فيما تقدم يعد دفاعاً جوهرياً كان يقتضى من المحكمة أن تنصدى له وترد عليه وترد الأدلة على مساهمة الطاعن فى الأفعال المسندة إليه ، أما وأنها لم تفعل ودانته لمجرد كونه صاحب المحل الذى ضبطت به زجاجات الخمر التى تبين من تحليل عينتها أنها مشروب الطافيا فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى التسييب مما يستوجب نقضه وإلحالة .

( ملن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٧٥ - ١٢٣ ص )

### ٥٤٠ - مجرد إقرار المرء ببيعه زجاجات الخمر المضبوطة فى

حوزة آخر - لا يدل بذاته على المساهمة بفعل إيجابى فى جريمة عنها - أو حيازتها دون أداء رسم الإنتاج والإستهلاك عنها .

إن مجرد إقرار الطاعن بصحة صدور الفاتورتين اللتين تقيدان شراء المتهم الأول منه زجاجات الخمر المضبوطة والتى أورى تقرير المعامل أنها غير مطابقة للمواصفات لأن الدرجة الكحولية بها أقل من المقرر قانوناً ، لا يدل بذاته على مساهمة الطاعن بفعل ايجابى فى الأفعال المسندة اليه على أى صورة من صور المساهمة مع ما أثبت من ضبط هذه الخمر فى حوزة المتهم الأول ومخالفتها لأصل العينة المأخوذة من معمل الطاعن وقت إنتاجها لاسيما وأن الحكم دان

المتهم الأول لمقارفته جريمة غش هذه الخمر وعدم أداء رسم الإنتاج عنها ، كما أن الحكم لم يستظهر الحالة التي كانت عليها الزجاجات المحتوية على المواد الكحولية المباعة من الطاعن للمتهم الأول وما إذا كانت محكمة الغلق بحيث يتعذر العبث بمحتواها حتى يمكن الاستدلال عليه بمخالفة المواد الكحولية المعبأة بداخلها للمواصفات القانونية وأصل العينة ، فإنه فضلاً عما شابه من فساد فى الإستدلال يكون معيباً بالقصور فى البيان .

( طعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦ / ٢ / ٧ من ٢٧ ص ٢٩٩ )

٥٤١ - وجوب إشتمال الحكم بالإدانة على أدلة الثبوت فى الدعوى - مؤاخذه-المتهم بتهمة إنتاج خمر لم يؤد عليها رسوم -  
نحو بيان الأدلة التى تفيد ذلك - قصور .

لما كانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة المنأخذ وإلا كان قاصراً ، وكان ما أجمله الحكم من مؤدى ما ورد فى تقرير مراقب الإنتاج وفى محضر الضبط لا يكفى بياناً لواقعة الدعوى على النحو الذى تطلبه القانون إذ أنه لا يفصح عن الظروف التى أحاطت بضبط تلك الخمر والحالة التى ضبطت عليها وما إذا كانت معبأة فى زجاجات مغلقة أم لا ولم يورد الأدلة التى إستخلصت منها المحكمة أن تلك الخمر فى مصنع المتهم الثانى والطاعة إستجلاء لمسألة هذه الأخيرة عنها ولم يكشف الحكم عما جاء فى نتيجة التحليل ومدى أوجه الخلاف التى أسفر عنها عن العينات المضبوطة وبين العمليات الإنتاجية التى قورنت بها مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦ / ١١ / ١٥ من ٢٧ ص ١٠٠ )

٥٤٢ - خمر - رسوم إنتاج - تهريب جمركى - دفاع -



### الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتى التقاضى أن الدفاع عن الطاعن قد أثار بجلسة ١٦ / ١١ / ١٩٧٥ أمام محكمة أول درجة قوله أن عينة أخرى طلبت بعد سنتين وأن النسب تتغير بدرجات الحرارة ، كما ردد بجلسة ٢٥ / ١ / ١٩٧٦ ، أنه بعد أخذ عينة ثانية أخذ مفتش الإنتاج جميع البضاعة التى ظلت بمكتب الإنتاج سنتان ونصف ، وأن تقرير التحليل فى سنة ١٩٧٠ الذى وضع بالقاهرة ليس به مكونات كحولية بخلاف ما جاء بتقرير التحليل الخاص بمعمل الاسكندرية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أشار فى صدر أسبابه إلى أن معمل التحليل قد أرسل تقرير المعامل بالدرجة الكحولية لكل عينة ، كما أفاد بخطابه المؤرخ ٢٦ / ٧ / ١٩٧٣ أن العينات غير مطابقة لمثيلاتها فى العملية الأصلية من ناحية المكونات المميزة لكل صنف ، وهو ما أعتنقه الحكم المطعون فيه وردده بأسبابه دون أن يعنى أى من الحكمين بتحقيق ما أثاره الطاعن فى دفاعه المشار إليه فيما سلف ووجه طعنه ، وهو دفاع يعد فى خصوص الدعوى المطروحة هاماً ومؤثراً فى مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة تمحيصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل مكتفية بتلك العبارة القاصرة التى أوردتها - نقلاً عن خطاب معمل التحليل المؤرخ ٢٦ / ٧ / ١٩٧٣ من أن - العينات غير مطابقة - فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٥٢٩ )

## دخان

- الفرع الأول - جريمة خلط وغش الدخان .
- الفرع الثاني - جريمة زراعة وحياسة الدخان .
- الفرع الثالث - جريمة تهريب الدخان .

### الفرع الأول - جريمة خلط وغش الدخان

٥٤٣ - إختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فى مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان .  
المحاكم الجنائية هى المختصة بالفصل فى مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان .  
( ملن رقم ٧٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٧٢ )

٥٤٤ - دخان المصفاة - القانون الذى يحكمه .  
- متى كان لم يصدر قرار وزارى يجيز إضافة مادة ما إلى دخان المصفاة ، فإن الأمر بشأنه يظل خاضعاً لحكم المادتين الأولى والسادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .  
( ملن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٢٣٦ )

٥٤٥ - خلط الدخان المحرم قانوناً - ما يعتبر كذلك .  
المادة الغريبة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هى كل مادة تضاف إلى الدخان قبل تجهيزه للإستعمال فى المصنع ، ولا إعتداد بالبائع الذى يحمل المتهم على إيقاع هذا الخلط ما دام يعلم أن ما أضافه هو مادة أخرى . ومن ثم فإنه يعد من أعمال الخلط التى حرمها القانون رش الدخان بسائل يحتوى على الماء والعسل والنترون ولو كان

ذلك بقصد تحسينه وأرضاء العملاء .

( طعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٢٢٦ )

٥٤٦ - ما يكفي للإستدلال على وقوع جريمة خلط الدخان .  
ليس يلزم للحكم بأن مادة ما خلطت بالدخان ، أن يكون الدليل عليها مستمداً حتماً من نتيجة التحليل وإمكان عزلها وتحديد نسبتها ، إذ أن التحليل جزء من أوجه البحث - فتمت أطمئنت المحكمة إلى الأدلة المستقاة من إقرارات بعض من سبّلتها يوش الدخان بسائل معين ومن ضبط هذا السائل وأداة إستعماله ، فإن ذلك يكون كافياً للإستدلال على وقوع الجريمة ، ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة التي خلط بها الدخان قد تفاعلت مع بعض مكوناته ، أو أنها تشابهت مع البعض الآخر مما يصعب معه تحديد نسبتها .

( طعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٢٢٦ )

#### ٥٤٧ - مصادرة الدخان المخلوط - محلها .

متى كان الثابت من وقائع الدعوى ومما إطمئنت إليه المحكمة من الأدلة أن قترأ معينة من الدخان هو الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان ، فإنه يتعين أن يقتصر الحكم بعقوبة المصادرة على هذه الكمية المخلوطة وحدها .

( طعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٢٢٦ )

٥٤٨ - جريمة خلط الدخان : توافر الركن المادى لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة - مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها .

لم يحدد قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ - بشأن وضع نظام لخلط الدخان - نسبة للخلط وسوى فى توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقباً عليها كما هو مستفاد من أحكام المواد ١ ، ٦ ، ٦ مكرر ، ٧ من القانون رقم ٧٤

لسنة ١٩٣٣ - بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان - المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - فأنشأ بذلك وضعاً من المسؤولية المفروضة مبنية على إفتراض توفر القصد الجنائي لدى الفاعل - إذا كان صانعاً ، ومن ثم لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخطأ .

( كمن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٣٥ )

#### ٥٤٩ - دخان مقشوش - دخان مخلوط - تفرقة .

تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أنه يقصد بمعبارة الدخان المقشوش جميع المواد المعدة للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، كما تنص الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه يقصد بالدخان المخلوط الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . ومفاد هذين النصين أن كلا النوعين يفترق في ماهيته ومقوماته عن الآخر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين إستلزم للعقاب على إهراس الدخان المقشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى يكون قد إستعار تعريف المشرع للدخان المخلوط وإجراه على الدخان المقشوش ، فخالف بذلك حكم القانون .

( طعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ٩ / ١١ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٤٩ )

#### ٥٥٠ - المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن

المخاطبين بأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

البيان من نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - أن المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام هذا القانون هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للمنشأة في الإشراف الفعلى على المصنع أو محل التجارة أو الحانوت أو المخزن والمنوط به الإختصاص بتنفيذ ما

فرضه القانون . ( طعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١١٢ )

#### ٥٥١ - أساس جريمة خلط الدخان .

أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز إضافته إليه أو خلطه به بنية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها - كالعسل والجلسرين - وفى حدود النسب والمواصفات التى يصرح بها ، وليس الرمل من تلك المواد .

( طعن رقم ٧٥٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٦٦٥ )

#### ٥٥٢ - دخان - خلطه - خبرة فنية - عدم لزومها .

إذا كان الحكم الابتدائى الذى حال إليه الحكم المطعون فيه فى بيان واقعة الدعوى ، قد أورد أن نتيجة تحليل عينات الدخان التى أخذت من مصنع المطعون ضده أثبتت أن نسب الخلط بها فى حدود ما نص عليه القرار الوزارى وإن كانت تحتوى على دخان أخضر ، وهو ما لا ينازع فيه الطاعن ، وكانت المحكمة قد خلصت بعد تحييصها لواقعة الدعوى إلى أن الأوراق قد خلت مما يفيد إستنبات الدخان المضبوط أو زراعته محليا ، وأن اللون الأخضر لا يفيد بذاته أنه مستتبت أو زرع محليا ، وهو تدليل سائق يستقيم به قضاء الحكم ولا يخطو على قضاء من القاضى فى مسألة فنية يتعين الرجوع فيها إلى أهل الخبرة ولا يتعارض مع تقرير التحليل المقدم فى الدعوى .

( طعن رقم ٨٢٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٠٩٧ )

#### ٥٥٣ - المقصود بالدخان المغشوش فى حكم القانون ٧٤ لسنة

١٩٣٣ جميع المواد المعدة للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه - أما الدخان المخلوط فهو الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بنية نسبة .

يبين من إستقراء نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣

بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ - أن الشارع قد أبان فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المغشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . وأبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة ، بيد أن المشرع لم يفصح فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش ، وأجترأ فى مجال بيان ما يعتبر من الغش على إعداد التبغ من الفضلات ، كما لم يفصح عن مقصوده بالخلط . ولما كان الشارع وقد أشار فى ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ولم يلفه كما ألقى غيره من قوانين أخر الملع إليها فى الديباجة نفسها فإنه يلزم الرجوع فى تعريف مقصوده بكل من الغش والخلط إلى ذلك القانون الذى أشار إليه وأبقى عليه . وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده عرض للبيع دخاناً " نشوقاً " يحتوى على مادة غريبة ( رمل ) فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها أنها خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثم القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر - وليست غشاً بإعداد مواد للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، ولا هى فى حكم الغش بعرض دخان بإسم غير صحيح ، أو بإعداده من الفضلات ، وكان الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستتبت أو المزروع محلياً والتبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلس والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشاً بإعداده من الفضلات ولما كان الدخان مثار الطعن لا يندرج فى أى نوع منها وإنما هو دخان مسحوق لصناعة العطوس ( نشوق ) فإن جنوح الطاعنة ( مصلحة الجمارك ) إلى تخطئة الحكم المطعون فيه فيما إنتهى إليه من رفض دعواها بالتعويض قولاً منها بأن الواقعة تعتبر تهريباً وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، يكون قولاً غير سديد ، ويكون ملعنهما متعين الرقض .

٥٥٤ جريمة خلط الدخان - تعريفها - المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ - القصد الجنائي في هذه الجريمة - مفترض في حق الصانع - المادة السابعة من القانون .

جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هي أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تصح إضافته أو خلطه به بنية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالمعسل والجلسرين وفي حدود النسبة والمواصفات التي يصرح بها ، فإذا ثبت الخلط الموثم صح - على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور - إفتراض علم المتهم به ، وبالتالي توافر القصد الجنائي لديه إذا كان صانعاً . فلا يستطيع دفع مسئوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط أو نسبته إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه .

( طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٢٠٧ )

٥٥٥ - مسئولية صانع الدخان في صدد خلطه أو غشه - مفترضة .

لئن كان المشرع قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المفسوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فأنشأ في حقه نوعاً من المسئولية الفرضية مبنية على إفتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لديه - إلا أن القول بهذه المسئولية لا يشحب على حالة إستتبات التبغ أو زراعته محلياً التي عدّها الشارع تهريباً بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك لأن نصوص هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسئولية الجنائية بإعتناق نظرية المسئولية المفترضة في حق من يستتبت التبغ أو يزرعه محلياً ولو شاء أن يقيمه النص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته .

( طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ٧ / ٤ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٣٨٥ )

## الفرع الثاني - جريمة زراعة وحيازه الدخان

٥٥٦ - إشارة الحكم إلى دفاع الطاعن المؤسس على حسن نيته في إحراز الدخان المعبأ المضبوط الذي إشتراه من مصنع أرشد عنه - دفاع جوهرى . تعود المحكمة من تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها معيياً بما يستوجب نقضه .

إذا كان الحكم قد إشار إلى دفاع الطاعن الخاص بحسن نيته في إحراز الدخان المعبأ المضبوط والذي إشتراه من مصنع إرشد عنه إلا أن المحكمة لم تمن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى ولم ترد عليه مع أنه لو صح - قد يترتب عليه تأثير فى مدى مساطة الطاعن بالتعويض . فإن الحكم يكون معيياً بما يستوجب نقضه . ( طعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٣٩٢ )

٥٥٧ - أساس المسؤولية عن إحراز الدخان المخلوط أو المفشوش جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المفشوش جريمة معاقباً عليها ، وسوى فى توافر الركن المادى للجريمة بين أن يكون الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، فأنشأ بذلك نوعاً من المسؤولية الفرضية مبنية على إفتراض قانونى لتوافر القصد الجنائى لدى الفاعل - إذا كان صانعاً - الذى لا يستطيع دفع مسؤوليته فى حالة ثبوت الفش أو الخلط وقعوده عن واجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه . وإلتزام أحكام القانون فى هذا الصدد يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك الفش أو الخلط وأن أرائته إتجهت إلى هذا الفعل المؤثم قانوناً ما لم تقم به حالة من حالات الإعفاء من المسؤولية الجنائية ، وبذلك يكون نعى الطاعن على الحكم إقامة قضائه على أساس المسؤولية الفرضية فى غير محله .

( طعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٧٩٩ )

٥٥٨ - الإحراز المادى - ليس شرطاً لإعتبار الشخص حائزاً



للدخان المكون لجسم الجريمة - كفاية أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه بأية صورة عن علم وأرادة ولو كان المحرز شخصاً آخر نيابة عنه - مثال لتدليل سائق على إنتفاء حيازة المتهم شجيرات التبغ المزروعة في ملكه .

لئن كان من المقرر أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ يؤثم حيازة التبغ شأنها في ذلك شأن زراعته ، كما أنه لا يشترط لإعتبار الشخص حائزاً للدخان المكون لجسم الجريمة أن يكون محرزاً له مادياً ، بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو كان المحرز له شخصاً آخر بالنيابة عنه ، إلا أنه لما كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية وأخذاً بالشواهد والبيئات التي أوردها - قررت أن المطعون ضده وقد أجر ثمار حديقته لأخر إنحصر سلطانه عن الحديقة وثمارها فلا عليها من بعد أن ترتب على ذلك إنتفاء حيازته لشجيرات التبغ المضبوطة وانتقال تلك الحيازة إلى المستأجر .

( طعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣ / ٨ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٦٧ )

٥٥٩ - جريمة حيازة بذور التبغ - تمييزها عن جريمة زراعته .  
جريمة حيازة بذور التبغ هي جريمة متميزة عن جريمة زراعة التبغ ولها أركانها المستقلة - لما كان ذلك - وكانت هذه الجريمة لم يرد لها ذكر في وصف التهمة الأخيرة التي كانت مطروحة على المحكمة فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون إذ لم يعرض لها أو يخوض في مدى توافر أركانها .

( طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٤ / ٧ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٢٨٥ )

٥٦٠ - إستنبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية - مثال .  
من المقرر أن إستنبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني إرتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجهت إرادته إلى إستنبات التبغ أو زراعته مع علمه بأنه يحدثه بغير حق .

( طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٤ / ٧ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٢٨٥ )

٥٦١ - زراعة التبغ - تعويض - أساس تقديره - تفرقة .

فرق المشرع في التعويض بين زراعة التبغ القائمة فعلاً والتي جعل المناط في تقدير التعويض عنها بالمساحة المزروعة فيها التبغ ذاتها دون أى اعتبار للملكية المزروعة فيها منه ومدى كثافتها ، وبين شجيرات التبغ التي تضبط منزوعة من الأرض والتي قدر التعويض فيها بحسب وزنها . وإذا كان الحكم قد أثبت من واقع الأدلة التي إطمأن إليها أن شجيرات التبغ كانت مزروعة وقضى بالتعويض على أساس المساحة لا الوزن فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون . (طن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٧٥ ص ٢٦ من ١٨٨ )

٥٦٢ - الخطأ في الاستناد - مثال - تبغ .

من المقرر أن على المحكمة إلا تبني حكماً إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاها على أمور لا سند لها من التحقيقات لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة تحقيقاً لهذا الطعن ، أن رئيس وحدة المباحث قد ضمن محضره أنه حينما إنتقل إلى الأرض الخاصة بالمطعون ضده وجدها على قطعتين الأولى مساحتها أربعة قراريط منزوعة بالبادنجان والثانية ستة قراريط منزوعة بالطماطم وأن هاتين الزراعتين تتخللهما شجيرات التبغ وإذا قام الضابط المذكور بسؤال المطعون ضده عن مساحتهما فآقر بكل منهما على ذلك النور وقدم المشرف الزراعى إقراراً في ذلك التاريخ ببيان مساحة هاتين القطعتين على هذا الوجه - وكان هذا الذى أسس الحكم عليه قضاؤه بالتعويض من أن مساحة الأرض المنزوعة تبغاً مقصورة على ستة قراريط إنما يخالف ما جاء بمحضر رئيس وحدة المباحث وبالإقرار الصادر من المشرف الزراعى سالفى الذكر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ فى الاستناد ، بما يوجب نقضه بالنسبة للدعوى المدنية ، ولما كان الفصل فى تحديد مساحة تلك الأرض المنزوعة تبغاً يحتاج إلى تحقيق موضوعى تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة فإنه يتمين أن يكون النقض مقروناً بالإعادة .

(طن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٧٥ ص ٢٦ من ١٨٨ )

٥٦٣ - إدانة الطاعن في جريمة زراعة دخان - لمجرد أنه الحائز للأرض المزروعة - عدم كفايته - أساس ذلك .

لما كان من المقرر أنه يجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على أدلة الثبوت في الدعوى حتى يفصح عن وجه إستدلالة بها ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين الدليل على إتصال الطاعن بالدخان المضبوط ومدى سلطانه عليه ، وكان لا يكفي في ذلك ما أضافه الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الإبتدائي من عدم إطمئنانه للشهادة المقدمة من الجمعية التعاونية الزراعية بأن المتهم الآخر هو الحائز للأرض ، إذ أن ذلك لا يؤدي بطريق اللزوم إلى أن الطاعن هو الذي زرع الدخان المضبوط أو أن له سلطاناً مبسوطاً عليه خاصة وأن ما جاء بمحضر ضبط الواقعة كما أثبتت الحكم لا يفيد إتصال الطاعن بهذه الزراعة مما يعيب الحكم بالتقصير.

( طعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٩١٢ )

٥٦٤ - الإحاطة بالدعوى عن بصر ويصيرة هو منط صحة الحكم بالبراءة .

من المقرر أنه وأن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة فحصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبإدلة الثبوت التي قام بإتهام عليها عن بصر ويصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها لها معيبتها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبها عليها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر الإستيفاء المؤرخ ٢٢ / ٧ / ١٩٧٦ الذي حرره مفتش مأمورية إنتاج البلبينا ووقعه المطعون ضده ببصمته أن الأخير إذ ووجه بضبط شجيرات الدخان في الأرض زراعتها . أفاد بأن " الأرض دى حياة أخويا . . . وأنا مش محيز عليها بالجمعية وكنت زارع الدخان ده في الأرض ومش أعرف أن ممنوع زراعتها " ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستمد من إعتراف المتهم

بالمحضر أنف الذكر ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رأت غير صالح للإستدلال به على المتهم ، فإن الحكم يكون قد جاء مشوباً بعيب القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .  
( طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٧٧٩ )

### الفرع الثالث - جريمة تهريب الدخان

٥٦٥ - إخفاء الدخان عن أعين رجال الجمارك يوافر جريمة التهريب عدم إستلزام قيام العلم بنوع الدخان المهرب ما دامت الرسوم الجمركية لم تسدد عنه .  
إذا ثبت الحكم - بأسباب سائفة - أن المتهم كان يخفى الدخان بعيداً عن أعين رجال الجمارك ، وأن دفاعه الموضوعى غير صحيح ، وكان لا يلزم قيام العلم بنوع الدخان المهرب ، ما دامت الرسوم الجمركية لم تسدد عنه ، فإن الفعل المستند إلى المتهم يكون مندرجاً تحت نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . ( طعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٥٠٣ )

### ٥٦٦ - تهريب الدخان - غرامة - طبيعتها .

الغرامة التى يسطها الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يوشيه سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٨ تغلب عليها صفة العقوبة ويخالطها عنصر التعويض عن الضرر الذى يصيب الخزائن العامة من إدخال أو إصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط بإعتباره تهريباً جمركياً .  
ويتربط على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة يعد منهيأً لخصومه على خلاف ظاهره ، ما دام أن المحكمة المدنية المحالة إليها الدعوى غير مختصة بنظر الدعوى ومال طرح الدعوى المدنية عليها هو الحكم بعدم إختصاصها بنظرها .

( طعن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٦٤٢ )

٥٦٧ - مجرد كون الدخان المضبوط أخضر ، لا يتوفر به وحده  
إعتباره مهرياً وفق القانون - مثال لتسبيب معيب .

أن مجرد كون الدخان المضبوط أخضر لا يتوفر به وحده إعتباره مهرياً وفق  
القانون . ولما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن تقرير التحليل قد إقتصر  
على أن العينة عبارة عن دخان أخضر وأن المدافع عن الطاعن تمسك -  
بمذكرتيه المصرح له بتقييمها أمام درجتي التقاضي - بإعادة تحليل العينة  
المضبوطة أو إستدعاء الفنيين بمعامل التحليل لبيان ما إذا كانت العينة مخالفة  
للقانون من عدمه ، وكانت المحكمة لم تغفل إلى هذا الدفاع الجوهرى ، فلم تمن  
بتحقيقه أو تورده ضمن حكمها وترد عليه بما يسوغ إطراره رغم جوهريته ، إذ  
ينبنى عليه لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى بتوافر أو عدم توافر إحدى  
حالات تهريب التبغ كما هى معرفة به فى القانون . فإن الحكم المطعون فيه  
يكون معيباً بما يستوجب نقضه وإحالة .

( طعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨ / ٢ / ٥ من ١٩ ص ١٤٠ )

٥٦٨ - إعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون  
تهرياً .

نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على إعتبار غش التبغ  
أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهرياً . وترتیباً على ذلك فإن وجود نسبة  
من الرمال فى الدخان وهى مادة غريبة لا يسمح القانون أن يخلط بها الدخان  
بأى نسبة كانت مهما ضوئت يعتبر خلطاً معاقباً عليه ، كما يعد فى حكم  
القانون تهرياً . ( طعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨ / ٦ / ١٠ من ١٩ ص ٦٦٦ )

٥٦٩ - عدم إستلزام القانونين رقمى ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ، ٩٢  
لسنة ١٩٦٤ إجراء التحليل وإخطار صاحب الشأن بنتيجته فى ميعاد  
معين .

ليس فى نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ فى شأن صناعة وتجارة

الدخان والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ ما يوجب إجراء التحليل وإخطار صاحب الشأن بنتيجته فى ميعاد معين .

( طعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ١٨٧ )

#### ٥٧. - القصد الجنائى فى جريمة تهريب التبغ - شروط تحققه

يتحقق القصد الجنائى فى جريمة تهريب التبغ من تعدد إرتكاب الفعل المادى المكون لها وهو إستتبات التبغ أو زراعته محليا . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى بيانه لواقعة الدعوى وفى رده على دفاع الطاعن أنه أقر أنه هو الذى يقوم بزراعة الأرض وأنه ثبت من محضرى مأمور مركز شبين القناطر ومفتش الإنتاج أنه بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يزرع تبغاً بحقله فى مساحة فدان ونصف بطريقة منتظمة وتحت بعض الأشجار كمية من السماد الكيماوى وأن المتهم الثانى إعترف بإشتراكه مع الطاعن فى زراعة هذه الأرض وأن العمدة أيد ذلك فى أقواله فإن ما أورده الحكم فيما تقدم يتحقق به توافر القصد الجنائى ، ولم يكن الحكم ملزماً من بعد بالتحدث عنه إستقلالاً.

( طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٧٩٥ )

#### ٥٧١ - تبغ - تهريب - تعويض - مناط تقديره .

نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ على أنه : " يحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدى إلى مصلحة الجمارك على النحو التالى : مائة وخمسون جنيهاً عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستتبت فيه تبغاً " . ويبين من صريح النص أنه جعل المناط فى تقدير التعويض فى حالة زراعة التبغ أو إستتباته بالمساحة المزروع فيها التبغ فى ذاتها دون أى إعتبار للكمية المزروعة منه .

( طعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٧٨٧ )

٥٧٢ - تحقق جريمة تهريب الدخان الملبى بشدائكه أو حيازته أو

نقله أو تهريبه - إنشاء المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤  
فى شأن تهريب التبغ بحالة من حالات التهريب الإعتبارى لا  
يشترط فيها وقوع التهريب عند اجتياز الدائرة الجمركية .  
إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب  
التبغ على إعتبار تداول الدخان الليبى المعروف بالطرابلسى أو حيازته أو نقله  
تهريباً ، فقد أنشأت حالة من التهريب الإعتبارى لا يشترط فى توافرها ما  
توجيه المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الجمارك ، من  
ضرورة وقوع التهريب الفعلى أو الحكى عند اجتياز الدائرة الجمركية ، وعلى  
ذلك تعتبر حيازة الدخان الليبى فى داخل إقليم الجمهورية من أى شخص كان ،  
تهريباً معاقباً عليه ولو كانت حيازة الدخان من غير المهرب له فاعلاً كان أو  
شريكاً . ( طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ٦ / ٢٠ س ٢٠ من ١٩٦٩ )

٥٧٣ - حصر حالات تهريب التبغ طبقاً لورودها فى القانون .  
إن نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب  
التبغ يدل على أن الشارع قد حصر حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال  
التي عددها فى هذه المادة .  
( طعن رقم ٨٣٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ١٠ / ٢٠ س ٢٠ من ١٩٦٩ )

٥٧٤ - قطع الحكم فى مسألة ماهية الدخان المضبوط وما إذا  
كانت حيازته تعتبر جريمة أم لا إستناداً إلى دليل قننى وليس لعلم  
القاضى - صحيح .  
إذا كانت المحكمة قد أطمئت إلى شهادة المحلل الكيماوى الذى سمعته  
محكمة أول درجة ورأت فيها كفاء وغناء ، وكانت شهادته نصاً صريحاً فى نفى  
أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محلياً بغير إضطراب فى مساق شهادته  
أو خطأ ، وكان الطعن فى حقيقته يقوم على مسألة أساسية هى ماهية الدخان  
المضبوط وهل هو من النوع المزروع محلياً فتعد حيازته تهريباً ، أو هو من النوع

المستورد ومن ثم فلا جريمة فى حيازته وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب له وكان قاضى الموضوع قد قطع فى أصل هذه المسألة بالإستناد إلى دليل فنى يحمله ، ولم يقض فيها بعلمه كما قالت الطاعنة ، وكانت الطاعنة إنما تتنازع فى كفاية هذا الدليل ، فإن ذلك مما لا يثار لدى محكمة النقض .

( طعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٠٩٠ )

٥٧٥ - على المحكمة عند قضائها بالتعويض أعمالا للمادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تحدد كمية الدخان المهرية مقدرة بالكيلو جرامات وإلا كان حكمها معيباً .

نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه : " يحكم بتعويض قدره عشرون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته ، ويجوز مضاعفة التعويض فى حالة العود " وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرية مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مطابقة التعويض لأحكام القانون وإلا كان حكمها معيباً بما يستوجب نقضه . ( طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٥٩٢ )

٥٧٦ - حيازة الدخان المسحوق والمخلوط لصناعة العطوس على خلاف ما يسمح به القانون تعتبر تهريباً - المادة ٣ من القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ - التعويضات المشار إليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هى عقوبة تنطوى على عتصر التعويض - لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية تقضى به من تلقاء نفسها بلا ضرورة لدخول الخزنة فى الدعوى ودون التوقف على تحقيق وقوع ضرر عليها . قضاء الحكم بالتعويض لمصلحة الجمارك بغير تدخل منها فى الدعوى - صحيح فى القانون .

لما كانت حيازة الدخان المسحوق والمخلوط لصناعة العطوس ( النشوق ) على خلاف ما يسمح به القانون تعتبر تهريباً معاقباً عليه بمقتضى المادة الثالثة من



القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ التي تنص على أنه " يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي ( أ ) . . . . . ( ب ) عشرون جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته " . وكان قضاء النقض قد جرى على أن التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض فلا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى وبأن يتوقف ذلك على تحقيق وقوع ضرر عليها ، فإن الحكم للمطعون فيه إذ قضى بالتعويض لمصلحة الجمارك ويغير تدخل منها في الدعوى يكون قد إلتزم صحيح القانون . ( ظن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ٧ / ١٩٧٣ ص ٢٤ م ٤٠ )

٥٧٧ - الخلل الملائم الذي يعتبر تهريباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغاً مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر : دخان النشوق لا يندرج في أى نوع منها - حيازته لا تشكل تهريباً وفق المادة المذكورة .

يبين من إستقراء نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - أن الشارع قد أبان في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المغشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو للإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . وأبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذي تخلط به أو تنس فيه مواد غريبة بآلية نسبة ، بيد أن المشرع لم يفصح في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش ، واجتزأ في مجال بيان ما يعتبر من الغش

على إعداد التبغ من الفضلات ، كما لم يفصح عن مقصوده بالخلط . ولما كان الشارع وقد أشار في ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ولم يلفه كما ألفى غيره من قوانين أخر ألمع إليها في الديباجة نفسها ، فإنه يلزم الرجوع في تعريف مقصوده بكل من الغش والخلط إلى ذلك القانون الذى أشار إليه وأبقى عليه . وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده عرض للبيع دخاناً ( نشوقاً ) يحتوى على مادة غريبة ( رمل ) فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها أنها خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ سالف الذكر - وليست غشاً بإعداد مواد للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، ولا هى فى حكم الغش بعرض دخان بإسم غير صحيح ، أو بإعداده من الفضلات . وكان الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبناً مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر - وهو التبغ المستتبت أو المزروع محلياً والتبغ السودانى أو التبغ الليبى المعروف بالطرابلسى والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشاً بإعداده من الفضلات . ولما كان الدخان مثار الطعن لا يندرج فى أى نوع منها وإنما هو دخان مسحوق لصناعة العطوس ( نشوق ) فإن جنوح الطاعنه ( مصلحة الجمارك ) إلى تخطئة الحكم المطعون فيه فيما إنتهى إليه من رفض دعواها بالتعويض قولاً منها بأن الواقعة تعتبر تهريباً وفق المادة اثنائية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، يكون قولاً غير سديد ، ويكون طعنهما متعين الرفض .

( طعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٢ جلسة ١٢ / ٨ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ١٩٨١ )

٥٧٨ - جرائم المادة ٢ من القانون ٩٤ سنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ جرائم عمدية - توفر القصد الجنائى فيها بالعلم بنوع التبغ الذى إتصب عليه فعل الجانى .

الجرائم المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ - ومنها جريمة حيازة التبغ الليبى المعروف بالطرابلسى

مثار الطعن - هي جرائم عمدية مما يتعين لتوفر القصد الجنائي فيها العلم بالوقائع التي تدخل فى تكوين الجريمة ، وهو فى صورة الدعوى العلم بنوع التبغ الذى أنصب عليه فعل الجانى .

( طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٧٣ ص ٢٤ من ١٧٨ )

٥٧٩ - دخان - تهريب - المقصود به - تعدد الوصف - خطأ المحكمة فى الوصف - عقوبة تدخل ضمن ما ورد بالقانون - لا جدوى من الطعن .

افضحت المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ عن المقصود بالتبغ فى تطبيقه أحكامه ، ونصت المادة الثانية منه على أنه : " يعتبر تهريباً ( أولا ) إستتبات التبغ أو زراعته محلياً . ( ثانياً ) إدخال التبغ السودانى أو التبغ الليبى المعروف بالطرابلسى أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد . ( ثالثاً ) غش التبغ أو إستيراده مغشوشاً ، ويعتبر من الغش إعداد التبغ من أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف من إستعمال التبناك ( رابعاً ) تداول التبغ المنصوص عليه فى الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البنور أو حيازتها أو نقلها " . ولما كانت الواقعة التى أثبتتها الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن تكون الجريمة المنصوص عليها فى هاتين المادتين والمعاقب عليها وفق المادة الثالثة من القانون نفسه ، والتى طبقها جميعا الحكم المطعون فيه على الواقعة التى دان الطاعن من أجلها والتى تعتبر تهريب تبغ وفق أحكام هذه المواد ، فضلاً عن كونها تشكل جريمة خلط دخان بمواد غريبة أو دسها فيه بأية نسبة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان والقرار الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ فلا جدوى للطاعن من خطأ محكمة الموضوع فى هذا الوصف الأخير ما دامت العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة هى بذاتها المقررة لجريمة غش الدخان وفقاً لأحكام هذا القانون ذاته .

( طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٧٣ ص ٢٤ من ١٢٠٨ )

٥٨ - تعبير المشرع فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن نوع التبيغ الليبى أو الطرابلسى - ينصرف إلى نوع واحد هو المحظور إدخاله إلى البلاد أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه .  
مؤدى نص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبيغ أن التعبير عن نوع التبيغ " الليبى أو الطرابلسى " يدل على نوع واحد وينصرف إلى النوع المحظور إدخاله إلى البلاد أو تداوله أو حيازته أو خلطه .  
( ملعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٢٧٦ )

٥٨١ - حيازة التبيغ فيما وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب له - عدم إعتباره تهريباً ما لم تتوافر فيه إحدى حالات التهريب الحكيم طبقاً للمادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .  
جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير قوانين التهريب الجمركى بعامه ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبيغ بخاصة على أنه لا تعد حيازة السلعة من غير المهرب لها - وراء الدائرة الجمركية تهريباً إلا إذا توافر فيما يخصص بتهريب التبيغ إحدى حالات التهريب الحكيم المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون المذكور .  
( ملعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٢٠٠ )

٥٨٢ - تبيغ - جريمة - دعوى جنائية - تعليقها على طلب - نطاقه .

من المقرر أن الخطاب الوارد فى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبيغ موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية بإعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هى قيد على حريتها فى رفع الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات

الإستدلال ، وإذا كانت الدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذى تجريه سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنتبّه لذلك من مأمورية الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به جهات الإستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة ذلك بأن المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الدعوى الجنائية بل هى من الإجراءات السابقة عليها الممهدة لها ، مما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإذن رجوعا إلى حكم الأصل فى الإطلاق تحريا للمقصود فى خطاب الشارع بالإستثناء وتحديداً لمعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتى لا يملكها فى الأصل غير النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد إستند إلى ما أثبتته رئيس وحدة المباحث فى محضره وما تبين من التحليل وإقرار المشرف الزراعى وهى جميعاً لا تعدو أن تكون من إجراءات الإستدلال السابقة على الدعوى الجنائية ، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان هذه الإجراءات ( لحصولها قبل صدور طلب رفع الدعوى العمومية ) يكون غير صحيح فى القانون .

( ملن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ١٨٨ )

### ٥٨٣ - تهريب التبغ - دعوى جنائية - طلب - الخطأ فى توجيه الطلب - أثره .

لما كان الطاعن يسلم بأن الجهة صاحبة الإختصاص المشار إليها فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ - والذى يحكم الواقعة - قد طلبت من النيابة العامة كتابة أقامة الدعوى الجنائية ضده ، وهو ما تسترد به كامل حريتها فى إجراءات تحريك الدعوى ومباشرتها ويندفع به ما يثيره الطاعن من أن النيابة التى تلقت الطلب هى نيابة بندر سوهاج وليست نيابة المركز التى أقامت الدعوى . ذلك بأن الخطأ فى توجيه الطلب إلى نيابة غير مختصة على فرض حصوله ليس بذى أثر على إسترداد النيابة العامة لحقها فى إقامة الدعوى ما دام أنها لم تباشر هذا الحق إلا بناء على الطلب المكتوب ، وهو

ما لم يخطئ الحكم فى تقريره .

( طعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٧٥ من ٢٦ من ٤٨١ )

#### ٥٨٤ - تبغ - تهريب - إجراءات - قيود - قيمتها .

لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان إجراءات رفع الدعوى ومباشرة إجراءات الضبط فيها بدون إذن من وزير الخزانة أو من ينييه وإطرحه فى قوله " أن النيابة العامة قامت بتحريك الدعوى الجنائية قبل المتهم أثر صدور طلب مدير عام جمارك القاهرة والوجه القبلى المرفق بالأوراق ، وهو من الأشخاص الذين اتابهم وزير الخزانة طبقاً للقرار الوزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ ، وليس بناء على الأذن الصادر من مدير عام شئون الإنتاج ، وأن إجراءات الضبط التى قام بها هذا الأخير هى من إجراءات الإستدلال ولا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الأذن وهذا الذى أورده الحكم يستقيم به قضاؤه فى رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية ويتفق وصحيح القانون ، ذلك أن المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أى إجراء فى الجرائم المنصوص عليها فيه إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو ممن ينييه " . وكان الخطاب فى هذه المادة وعنى ما يستقر عليه قضاء هذه المحكمة موجها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما هى قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء فى إجراءات الدعوى الجنائية وهى لا تبدأ إلا بما تتخذه من

أعمال التحقيق فى سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبى الجرائم بإستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تتعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجرته النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية ، بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الإنزج رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق وتحريراً للمقصود من خطاب الشارع بالإستثناء وتحديد معنى الدعوى الجنائية على وجهها الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشونها ، إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها . ولما كانت الإجراءات التى قام بها مفتش إنتاج سوهاج الذى أسبغ عليه قانون مكافحة تهريب التبغ صفة مأمور الضبط القضائى قد تمت إستناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجل الضبط القضائى دون نذب من سلطة التحقيق على ما يبين من المفردات المضمومة مما لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن عدم حصول مفتش إنتاج سوهاج على إذن مكتوب من وزير الخزانة أو ممن ينييه بإتخاذ إجراءات الضبط يكون على غير أساس سليم من القانون .

(ملن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٨٥٢ )

#### ٥٨٥ - تبغ - تهريبه - ما يعد كذلك - الخلط .

أن المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - فى شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " يقصد بالتبغ فى تطبيق أحكام هذا القانون جميع أنواعه وأشكاله فى السجاير والسيجار وأوراق التبغ بالساق أو مجردة منه ، والتبغ المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم والتمباك بجميع أشكاله سواء كان التبغ خالصاً أو مخلوطاً بمواد أخرى وفقاً لما ترخص فيه القوانين " ، كما نصت المادة

الثانية منه على أنه " يعتبر تهريباً ( أولاً ) إستتبات التبغ أو زراعته محلياً ( ثانياً ) إدخال التبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي أو بنور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد ( ثالثاً ) غش التبغ أو إستيراده مغشوشاً ، ويعتبر من الغش إعداد التبغ من أعقاب السجاير أو السيجار أو ما يتخلف عن إستعمال التمباك ( رابعاً ) تداول التبغ المنصوص عليه فى الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البنور أو حيازتها أو نقلها . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة - كما أوردها الحكم المطعون فيه - أن الطاعن خلط دخانا بعسل بنسبة تزيد عن المسموح به قانوناً ، وكان الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو ذلك الذى يكون موضوعه تبغاً مما نصت عليه الفقرات الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستتبت أو المزروع محلياً والتبغ السودانى أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشاً بإعداده من الفضلات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع التبغ المخلوط - مدار الإتهام - وهل يندرج فى أى نوع مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة أو أنه ليس منها - الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .



## دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه

٥٨٦ - المقصود بلفظ " المنزل " فى معنى قانون الإجراءات الجنائية .

يقصد بلفظ المنزل فى معنى قانون الإجراءات الجنائية أخذاً من مجموع نصوصه كل مكان يتخذ الشخص سكناً لنفسه على وجه التوقيف أو الدوام بحيث يكون آمناً له لا يباح لغيره دخوله إلا بإذنه .

( طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٢ )

٥٨٧ - معنى الدخول فى حكم المادة ٣٦٩ عقوبات ؟

أن البين من نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات فى واضح عبارته ، وصريح دلالاته ، وعنوان الباب الذى وضع فيه - وهو الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث تحت عنوان " إنتهاك حرمة ملك الغير " - وسياق وضعه ومن الأعمال التحضيرية له ، أن " الدخول " المكون للركن المادى فى جريمة دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة لفظ إصطلاحى يفيد كل فعل يعتبر تعرضاً مادياً للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الإفتئات عليها بالقوة ، سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم تكن ، وسواء كان الحائز مالئاً للعقار أو غير ذلك ، تقديرأ من الشارع أن التعرض المادى إذا وقع لحائز العقار دون الإلتجاء إلى القضاء ولو إستنادأ إلى حق مقرر يعتبر من الجانى أقامة للعدل بنفسه مما يؤدى إلى الإخلال بالنظام العام .

( طعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٢٢٧ )

٥٨٨ - مثال لتسبيب معيب فى توافر الركنين المادى والمعنوى

فى جريمة دخول منزل فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة .

من المقرر أنه لا يكفى لتوافر الركن المادى فى جريمة دخول عقار فى حيازة

آخر بقصد منع حيازته بالقوة أن يكون المتهم قد تصرف فى العقار ببيعه إلى الغير أو أن يكون قد رفع دعوى بأحقية فى وضع يده أو أن يكون قد إعترض على قرار النيابة فى شأن تمكين خصمه من وضع يده ، مهما كان فى ذلك من الافتئات على الملك أو وضع اليد ، ما دام هو لم يصدر منه فعل يعتبر تعرضاً مادياً أو غصباً للحيازة الثابتة لغيره ولو بسند باطل . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين أنهما باعا العين المتنازع عليها لآخر ، وأنه سبق لهما شراؤها من شخص آخر إدعى أنه إشتراها بدوره من المطعون ضده بموجب عقد مطعون فيه بالتزوير دون أن يثبت إقتران هذا التصرف القانونى بفعل مادى يصدق عليه أنه " دخول " بالمعنى الإصطلاحي الذى عناه الشارع وبينه حسباً تقدم ، وأن هذا الدخول كان بنية منع حيازة المجنى عليه للعقار بالقوة ، فإن الحكم يكون قاصراً عن بيان الواقعة المكونة للجريمة بركبتها المادى والمعنوى طبقاً لما إفترضته المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٢٢٧ )

٥٨٩ - معاقبة كل من دخل منزلاً بوجه قانونى وبقي به بقصد إرتكاب جريمة فيه - سواء تعينت تلك الجريمة أم لم تتعين - ما دام الثابت أنه كانت لديه نية أكيدة لإرتكاب جريمة كائنة ما كانت - عدم جدوى البحث فيما إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم .

إن نص المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلاً بوجه قانونى وبقي به بقصد إرتكاب جريمة فيه فلا يجدى البحث فيما إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم ما دام أن الحكم قد أثبت فى منطق سائغ أنه يؤخذ من الظروف المحيطة بالطاعن أنه كانت لديه نية أكيدة لإرتكاب جريمة كائنة ما كانت . ثم أن عقابه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - واجب سواء تعينت الجريمة التى إستهدفها من دخول المنزل أم لم تتعين لأن النص عام يشملهما معاً .

( طعن رقم ٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٧١٦ )

٥٩. - مثال لغموض وتناقض فى التسبب فى جريمتى دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة وهدم بناء .

متى كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراعة المطعون ضدهم من جريمة دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه والإشتراك فيها على أن دخولهم كان بناء على إتفاق بينهم وبين المتهم الثالث - المالك - لإقامة بناء النور الثانى ولم يقصدوا ارتكاب جريمة فيه ، إلا أنه عند بعد ذلك يتلصق نفسه وأثبت فى حق المتهمين الأول والثالث أنهما ارتكبا جريمة هدم السور والحوائط الموجودة بالنور الثانى توطئة لإقامة مبانيه وعاقبهم عن تلك الجريمة - وهو ما يكفى لتحقيق وقيام جريمة دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه ، مما لازمه - أن توافرت الأدلة - أن يعاقب الجناة بعقابها وعقاب الجريمة التى ارتكبت مما بعد تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن توافرت شروطها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وإن عليه الغموض والتناقض مما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ القانونى قد حجب عن تحييص الأدلة القائمة فى الدعوى بالنسبة لجريمة دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه ومدى ارتباطها بجريمة الهدم التى ارتكبت ، وبالتالي بحث توافر أو عدم توافر إنطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة الجريمة الأشد ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة بالنسبة للمطعون ضدهم جميعاً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

( ملن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٥٧٧ )

٥٩١ - تقديم المتهم إلى المحاكمة بتهمة إتلاف باب مسكن عمداً - توجيه النيابة أو المحكمة للمتهم - أمام محكمة ثانى درجة - تهمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه - خطأ - مثال .

متى كانت التهمة التى وجهت إلى الطاعنين والتى تمت المرافعة على أساسها أمام محكمة أول درجة قد حددت بالفعل الجنائى المنسوب إليهما ارتكابه وهو إتلاف باب مسكن عمداً ، ولم تقل النيابة أنهما دخلا منزلا بقصد

إرتكاب جريمة فيه ، ولم ترفع الدعوى أمام محكمة أول درجة بهذه التهمة ، وكانت هذه الجريمة تختلف فى عناصرها المكونة لها وأركانها عن جريمة الإلتلاف ، فإنه ما كان يجوز للنيابة العامة أو للمحكمة أن توجه إلى الطاعنين أمام محكمة ثانى درجة هذه التهمة التى لم تعرض على المحكمة الجزئية والتى لم تفصل فيها لما ينطوى عليه هذا الإجراء من تغيير فى أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة وما يترتب عليه من حرمان المتهمين من درجة من درجات التقاضى ولو كان للواقعة الجديدة أساس من التحقيقات ، فإن هذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام .

( طعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٤ / ١٠ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٢٤ )

#### ٥٩٢ - دخول منزل بقصد إرتكاب جريمة - تحقق الجريمة ولو عينت الجريمة المقصودة - مثال لشروع فى جريمة زنا .

من المقرر أن جريمة دخول منزل بقصد إرتكاب جريمة فيه تتحقق ولو عينت الجريمة التى كان الدخول إلى المنزل بقصد إرتكابها فإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد إرتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد إلا فى حالة تمام الزنا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد إستدل من أقوال الشهود وما قرره الطاعن وما دلت عليه معانيه محل الحادث على ثبوت نسبة وقوع جريمة دخول منزل بقصد إرتكاب جريمة فيه إلى الطاعن ودل تدليلاً سائفاً على أن جريمة الزنا لما تقع فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة أو مجادلته فى عناصر إطمئنانها ويكون الحكم بإدانته عن جريمة دخول منزل بقصد إرتكاب جريمة فيه متفقاً وصحيح القانون وتنازل الزوج - بفرض صحته - قبل زوجته عن جريمة الزنا التى لم تتم لا أثر له ومعنى الطاعن بشقيه غير سديد .

( طعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ٦٣٠ )

## دستور

٥٩٣ - كفاالة الحرية الشخصية المنصوص عليها فى م ٤ من الدستور لا تمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيمها لمصلحة الجماعة .  
إن النص فى المادة ٤ من الدستور على أن الحرية الشخصية مكفولة - ذلك لا يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيمها فى مصلحة الجماعة ، فإن هذه الحرية ، كغيرها من سائر الحريات ، لا تقوم بالنسبة إلى الفرد إلا فى حدود إحترامه حريات غيره . فحين يكون من وراء إستعمالها الأضرار بالغير فإنه لا تكون فى حقيقة أمرها حرية ، ولا تكون بالطبع مكفولة .

( طعن رقم ٧٨٨ لسنة ١٧ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٤٧ )

٥٩٤ - عدم تفرقة المادة ٤١ من الدستور بين المواد الجنائية وغيرها من التدابير المستعجلة .

إن المادة ٤١ من الدستور حين أجازت للملك إصدار المراسيم التى نوهت عنها قد نصت فى الوقت ذاته على أن هذه المراسيم تكون لها قوة القانون وهى لم تفرق فى هذا الشأن بين المواد الجنائية وغيرها من التدابير المستعجلة التى يرى وجوب إتخاذها بين أدوار إنعقاد البرلمان .

( طعن رقم ٧٨٨ لسنة ١٧ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٤٧ )

٥٩٥ - للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون فى غيبة البرلمان بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان عند إنعقاده - عدم عرضها أو رفض أى المجلسين إقرارها - أثره .

جرى قضاء محكمة النقض على أن للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون فى غيبة البرلمان إذا حدث ما يوجب إتخاذ تدابير لا تحتل التأخير ، وكل ما إشتراطته المادة ٤١ من الدستور أن لا تكون تلك المراسيم

مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان ، فإذا لم تعرض عليه أو عرضت ولم يقرها أى المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون . ولما كان المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن العملة الفضية صدر من الجهة المختصة بإصداره بحسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض على البرلمان فى أول إجتماع له ولم يصدر أحد مجلسى البرلمان قراراً بعدم الموافقة عليه بل صدر قانون بإقراره وإعتباره صحيحاً نافذاً من وقت صدوره ، فإن الدفع بعدم دستوريته لا يكون له من وجه ولا يعتد به ويتعين لذلك رفضه .

( طعن رقم ٩٣١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ١١٦٨ )

#### ٥٩٦ - دستور - نسخه لاي تشريع يتعارض معه .

جرى قضاء محكمة النقض بأن الدستور هو القانون الوضعى الاسمى صاحب الصداره فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب إلزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ويعتبر الحكم المخالف فى هذه الحالة قد نسخ حتما بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان يبين مما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ من أنه : " إذا قدم إقتراح بإتهام وزير وكانت خدمته قد إنتهت " يتعارض مع ما نصت عليه المادة ١٤٩ من الدستور من أنه : " لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة " . . . . . الأمر الذى يقطع بأن من يحال إلى المحاكمة أمام المحكمة المبيته فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو الوزير الذى يشغل منصبه لا الوزير السابق فإنه يتعين الإلتفات عن المادة ٢٠ سالفة الذكر .

( طعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٧٢٢ )

## دعارة

- الفصل الأول - جريمة التحريض على الفسق والفجور .
- الفصل الثانى - جريمة إدارة محل للدعارة .
- الفصل الثالث - جريمة التمويل على ما تكسبه المرأة من الدعارة .
- الفصل الرابع - تسبيب الأحكام .
- الفصل الخامس - العقوبة المقررة فى شأن مكافحة الدعارة .

## الفصل الأول - جريمة انتحريض على الفسق والفجور

٥٩٧ - علم الجانى بصغر سن من وقعت عليه الجريمة مفترض .  
فى جريمة التحريض لإفساد إخلق صغار السن يفترض القانون علم  
الجانى بصغر سن من وقعت عليه الجريمة ، ولا يحدى الجانى نفى علمه بحقيقة  
هذه السن إلا إذا هو أثبت أنه قد تحرى عنها وأنه إنما وقع فى الخطأ لأسباب  
قهرية أو ظروف إستثنائية . ولحكمة الموضوع حق تقدير ذلك من وقائع كل  
دعوى وظروفها . ( طعن رقم ٢٢١٣ سنة ٦ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٣٦ )

٥٩٨ - جريمة التحريض على الفسق والفجور من جرائم العادة .  
إن جريمة التحريض على الفسق والفجور من الجرائم ذات العادة التى تتكون  
من تكرار الأفعال التى نهى القانون عن متابعتها ارتكابها . وجميع هذه الأفعال  
تكون جريمة واحدة متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية عنها كلها أو عن  
بعضها ، أى سواء أكانت محل نظر فى تلك المحاكمة أم لم تكن فإذا رفعت  
دعوى على امرأة لإتهامها بأنها فى المدة بين ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ و ٣ يناير  
١٩٣٦ تعرضت لإفساد أخلاق الشبان بتقديمها قاصرتين لرواد منزلها الذى  
أعدته للدعارة السرية وقبل الفصل فى تلك الدعوى ضبطت لهذه المتهمه واقعة

أخرى فى ٢٠ يولية سنة ١٩٣٦ وهى التعرض لإفساد أخلاق القاصرتين المذكورتين بتحريضهما على الفسق فى يوم ٢٠ يولية سنة ١٩٣٦ وما سبقه ، ونظرت الدعويان فى جلسة واحدة ، فمن الواجب على محكمة الموضوع أن تقر - ولو من تلقاء نفسها - ضم وقائع الدعويين وتحكم فى الموضوع على إعتبار أنه جريمة واحدة . فإذا هى لم تفعل وحكمت فى كل من الدعويين بالإدانة فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون . ولكن نقض أحد هذين الحكمين لا يمكن محكمة النقض من أن تتدارك الخطأ الذى وقعت فيه محكمة الموضوع بأن تضم الدعويين إلا إذا كان الحكم الآخر مستحق النقض أيضاً . وذلك لإمكان محاكمة المتهمه عن الأفعال الصادرة منها فى الدعويين معا على إعتبار أنها فى مجموعها لا تكون إلا جريمة واحدة وأما إذا كان هذا الحكم الآخر غير مستحق النقض فكل ما تستطيع محكمة النقض عمله فى القضية التى قبل فيها الطعن هو الحكم بعدم جواز محاكمة المتهمه إستقلالاً عن الأفعال المكونه للتمهة التى هى موضوعها . ( طعن رقم ١٢٧٤ سنة ٨ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٣٨ )

٥٩٩ - مناط المسئولية الجنائية فى جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية هى السن الحقيقية للمجنى عليهم .  
إن مناط المسئولية الجنائية فى جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية على الفسق والفجور هى السن الحقيقية للمجنى عليهم . والأصل أن علم الجانى بهذه السن مفترض ولا ينتفى هذا الافتراض إلا إذا لم يكن فى إمكان الجانى معرفة حقيقة السن بسبب قيام ظروف قهرية أو إستثنائية منعه من ذلك . ومن ثم لا يقبل من الجانى إعتماده على أن مظهر المجنى عليها يدل على تجاوزها السن القانونية لأن هذا المظهر ليس من شأنه أن يمنعه من التحقق من سنّها ، وكذلك لا يقبل منه أن يعتمد فى تقدير السن على الشهادات الطبية ، لأن تقدير السن بمعرفة رجال الفن لا يدل فى الواقع على حقيقة هذه السن ، ولا يلجأ إليه إلا عند الضرورة حين ينعدم الدليل الأصيل وهو دفتر المواليد . أو على الأقل إذا قامت موانع قهرية تحول دون الوصول إلى هذا الدليل .

( طعن رقم ١٦٠٦ سنة ٨ ق جلسة ٣١ / ١٠ / ١٩٣٨ )



٦٠٠ - عدم اشتراط وقوع جريمة التحريض فى مكان له وصف خاص .

أن القانون لم يشترط فى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ ع أن يكون وقوعها فى مكان له وصف خاص ، فلا يشترط إذن أن يذكر فى وصف التهمة الذى أسست عليه الإدانة أن الجريمة وقعت فى منزل يدار للدعارة . وإذا كان المنزل قد وصف بهذا الوصف خطأ فى الحكم فإن ذلك لا يعيبه لأن هذا الوصف تزيد لا يهم الخطأ فيه . ( ملعن رقم ١٨٦١ سنة ١٠ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٤٠ )

٦٠١ - تعدد أفعال التعرض لإفساد الأخلاق ، الواقعة قبل المحاكمة النهائية ، لا تكون إلا جريمة واحدة .

إن جريمة التعرض لإفساد أخلاق الفتيات القاصرات من جرائم الإعتياد التى تتكون من تكرار أفعال الإفساد . فمهما تعددت هذه الأفعال فإنها متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية لا تكون إلا جريمة واحدة . فإذا أصدرت المحكمة الابتدائية على المتهمه حكمين عن واقعتين على أن كلا منهما وقعت فى تاريخ ثم رأت المحكمة الإستئنافية ثبوت الواقعتين فإنه يكون من المتعين عليها إلا تحكم على المتهمه إلا بعقوبة واحدة عن جميع الوقائع على أساس أنها لم ترتكب إلا جريمة واحدة . ( ملعن رقم ٦٥٤ لسنة ١١ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٤١ )

٦٠٢ - عدم إثبات الحكم توفر ركن الإعتياد فى جريمة التحريض على الفسق - قصور .

أنه لما كان يجب فى جريمة التحريض على الفسق والفجور المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ من قانون العقوبات توفر ركن الإعتياد فى حق المتهم ، فإنه إذا كان الحكم قد أدان متهماً فى هذه الجريمة دون أن يثبت قيام هذا الركن بصورة واضحة جلية - كأن أشار إلى إحدى الوقائع إشارة عابرة ليس فيها بيان لظروف الواقعة ولا الأدلة المثبتة لها ، وذكر الواقعة الأخرى ذكراً مجهلاً لا يمكن معه الوقوف على كنهها ولا معرفة حقيقة أمرها وزمان وقوعها ومكانه

بالنسبة إلى الواقعة الأخرى ، مما لا تستطيع معه محكمة النقض إقرار صحة وصف كل واقعة من الواقعتين بأنها من أفعال الفسق والفجور أو القول بتعدد الأفعال انتهى وقعت من هذا القبيل بإرتكاب فعلين على الأقل كل منهما متميز عن الآخر ومستقل عنه تمام الإستقلال ، كما هو مقتضى القانون - إذا كان ذلك فإن هذا الحكم يكون معيياً واجباً نقضه لقصوره فى بيان الواقعة التى عاقب المتهم من أجلها . ( طعن رقم ٦٢١ لسنة ١٦ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٤٦ )

## ٦.٢ - عدم تولد الجريمة بالكلام المجرد ولو فحش وفحش مرامية .

إذا كان الثابت من الحكم أن ما صدر من المتهم من قولها لأحد المارة فى الطريق العام " الليلة دى لطيفة تعال نمضيها سوى " لم تجهر به ولم تنقله بقصد الإذاعة أو على سبيل النشر أو الإعلان عن نفسها أو عن سلعتها المقوته ، وإنما قصدت أن تصيد من تأنس منه قبولاً لدعوتها التى صدرت عنها فى هذه الحدود ، فإن هذا الفعل لا يتوافر به العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات ولا تتحقق به الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ من ذلك القانون ولا الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ولا يبقى بعد ذلك محلاً للتطبيق على واقعة الدعوى إلا الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات التى تنص على عقاب " من وجد فى الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المارين على الفسق بإشارات أو أقوال " . ( طعن رقم ٢١١٦ لسنة ٨ ق جلسة ١ / ٧ / ١٩٥٤ )

## ٦.٤ - التحريض على الدعارة - مثال لإستخلاص بما يؤدى إليه .

إذا كان الحكم قد إستفاد تحريض المتهمه للأثنى على الدعارة من كونها صحبتها إلى الشخص الذى إتخذ محله مكاناً لإلتقاء الجنسيتين وأنها قدمتها لشخص آخر ورافقتها إلى السيارة التى ركبها معا ليرتكب معها فعل الفحشاء

وأوصته بأن يعود بها في موعد معين ، فإن هذا الاستخلاص يكون سائفاً ومقبولاً ويتحقق به الجريمة المبينة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(طعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١ / ٩ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٩)

٦.٥ - الغير في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ؟ إعتبار الفرع  
غيراً .

الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بمكافحة الدعارة .  
(طعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٥١٩)

٦.٦ - إعتبار الزوجة غيراً في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ .  
الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - يؤيد ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يدير منزلاً للدعارة إذا ما كانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه .  
(طعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ٩٥٤)

٦.٧ - ثبوت العادة في إستعمال مكان لإرتكاب الدعارة .  
من المقرر أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة في إستعمال مكان لإرتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات ، وأنه لا تثريب على المحكمة إذا ما عولت في ذلك على شهادة الشهود .  
(طعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٦٧ ص ١٨ ص ٢٤٠)

٦.٨ - إقتراف الفحشاء في الخارج بالفعل - ليس شرطاً للعقاب على جريمة التحريض أو المساعدة على مغادرة البلاد للإشتغال بالدعارة - المادة ٣ / ١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - مثال .

دلت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة على أنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة على مغادرة البلاد للإشتغال بالدعارة ، إقتراف الفحشاء فى الخارج بالفعل ، ومن ثم فلا تعارض بين ما إنتهى إليه الحكم من تبرئة بعض المتهمات من تهمة ممارسة الدعارة لعدم ثبوت إقترافهن الفحشاء وإدانة الطاعن فى جريمة مساعدته وتحريضه لهن على مغادرة البلاد للإشتغال بالدعارة ، وذلك لإختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين ولأن إنتفاء الجريمة الأولى لا يحول لئون ثبوت الجريمة الثانية . ( طعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٢٥٦ )

٦.٩ - جريمة تسهيل البغاء لا يشترط القانون وقوعها بطريقة معينة إنما يتناول شتى صور التسهيل - مثال لتدليل سائغ على جريمتى تسهيل الدعارة وإستغلالها .

لما كان القانون لا يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن تكون بطريقة معينة إنما جاء النص بصفة عامة ، يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث يتناول شتى صور التسهيل ، وكان يبين من الحكم أنه أثبت فى حق الطاعن - بأدلة لها معينها الصحيح ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها - أنه فى خلال أربعة أشهر سابقة دأب على تحريض المتهمة الثانية على إرتكاب الدعارة وقدمها إلى طالبي المتعة لإرتكاب الفحشاء معهم لقاء أجر تقاضاه وأنه منذ أسبوع سابق على سؤالها قدمها لهذا الغرض إلى ثلاثة رجال لقاء أجر معين قبضه منهم ، فإن ما أورده الحكم كاف فى بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتى تسهيل الدعارة وإستغلالها اللتين دان الطاعن بهما . ( طعن رقم ١٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ٤ / ٣ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٢٨٤ )

٦١٠ - ركن الإعتياد ، ليس شرطاً لتحقيق جريمة التحريض على الدعارة المؤتممة بالمادة الأولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ - شمول التأثيم صور التسهيل كافة :

نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على تجريم كل من حرض ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهرله بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الإعتياد . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن جريمة التحريض على الدعارة التى دأته الحكم بها من جرائم العادة يكون على غير سند من القانون . ( طعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٧٢ )

٦١١ - التحريض على الدعارة - تقدير قيامه أو عدم قيامه  
تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب - كفاية إثبات الحكم تحقق  
التحريض - بيانه الأركان المكونه له غير لازم .

لم يبين القانون ما هو المراد من كلمة ( التحريض على الدعارة ) ومن ثم فإن تقدير قيام التحريض أو عدم قيامه فى الظروف التى وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ويكفى أن يثبت الحكم تحقق التحريض ولا عليه أن يبين الأركان المكونه له .

( طعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٧٣ )

٦١٢ - العبرة فى جرائم القواعد الدولية بقصد الجانى نفسه لا  
يقصد المجنى عليها - تحقق الجريمة ولو كان الغرض الذى أدركته  
المجنى عليها من نقلها غرضاً مشروعاً مادام الجانى يضمم غرضاً  
آخر هو البقاء .

العبرة فى جرائم القواعد الدولية بقصد الجانى نفسه لا يقصد المجنى عليها  
فتقع الجريمة ولو كان الغرض الذى أدركته المجنى عليها من نقلها غرضاً  
مشروعاً ما دام الجانى يضمم غرضاً آخر هو البقاء . كما أنه ليس بلانزم  
لوقوعها أن يكون الجانى قاصداً إستخدام المجنى عليها لمباشرة الدعارة عقب  
نقلها أو تسفيرها وإنما يكفى أن يكون قصده منصرفاً إلى إستخدامها فى عمل  
من شأنه أن يؤدى بها فى النهاية إلى ممارسة البغاء - لما كان ذلك - فإن ما

تثيره الطاعة من أن سفر هؤلاء الفتيات كان لغرض مشروع بدلالة تحريرهن عقود عمل في مصر وحصولهن على تصاريح بالسفر طبقاً للقانون لا محل له .  
( طعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ١٩٩ )

### ٦١٣ - أركان جريمة ممارسة الفجور والدعارة .

نصت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة ، على عقاب " كل من إعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة " .  
وقد دل المشرع بصريح هذا النص ومفهوم دلالاته أن هذه الجريمة تتحقق بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، وأن يكون ذلك على وجه الإعتياد ، ولم يستلزم لتوافرها أن تكون ممارسة الفجور أو الدعارة مقابل أجر ، وأن كان الحصول على مقابل نظير ذلك قد يقوم قرينة على عدم التمييز بين الناس من قبول إرتكاب الفحشاء معهم . لما كان ذلك . وكان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمة إعتياده على ممارسة الفجور وحصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن رئيس وحدة مكافحة الآداب أثبت في محضره أن تحريات قد دلت على أن المطعون ضده يمارس الفحشاء في منزله مع آخرين لقاء أجر ، فإستصدر أذنأ من النيابة وانتقل إلى المسكن المذكور ، وإذا إقتحمه ضبط . . . يواقع المطعون ضده ، ولا سال الأول قرر أنه يرتكب الفحشاء مع المطعون ضده بغير مقابل وقد سبق أن مارس معه هذا الفعل مراراً ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق المطعون ضده أدلة سائغة مستمدة مما أثبتته رئيس وحدة مكافحة جرائم الآداب في محضره وما شهد به ذلك الشاهد - فإن النemy على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة أن تلك الجريمة تستلزم لتوافرها أن يكون إرتكاب الفجور مقابل أجر ، يكون غير سديد .  
( طعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٤٢٢ )

### ٦١٤ - بغاء - ماهيته - الفجور والدعارة - تفرقة .

البغاء كما هو معرف به في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير

تميز فإن ارتكبه الرجل فهو فجور وأن قارفته الأنثى فهو دعارة ومن ثم فإن النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشقة المؤجرة رجل أو أنثى متى علم المؤجر بذلك . ( طعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٠٨ )

### الفصل الثانى - جريمة إدارة محل للدعارة

٦٩٥ - وجود امرأة فى محل معد للدعارة وضبطها فيه لا تتحقق به المعاونة على إدارة منزل للدعارة .

أن المساهمة أو المصلحة فى إدارة منزل للعاهرات تقتضى الإشتراك فى تهيئة وإعداد المحل ذاته للفرص الذى خصص له أو تنظيم العمل فيه أو نحو ذلك ، فإذا كان ما أثبتت الحكم فى حق المتهمين إنما هو ترددهما على المنزل لمجرد ممارسة الدعارة فيه مما لا يمكن أن يعتبر مساهمة أو معاونة فى إدارة المحل ، فإنه حين قضى بإدانتهم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ( طعن رقم ١٨١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٥٢ )

### ٦٩٦ - المقصود ببيت الدعارة .

ان المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد عرفت بيت الدعارة بأنه كل محل يستعمل لممارسة دعارة الغير أو فجوره . ولو كان من يمارس فيه الدعارة شخصا واحدا . وإن فتمت كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الطاعة ضببطت فى منزلها ترتكب الفحشاء مع شخص أجنبى عنها وأنه لم يضبط بالمنزل امرأة أخرى سواها ، وكانت المحكمة لم تقم دليلا آخر على أنها أدارت منزلها لممارسة الغير للدعارة فيه ، فإن جريمة ادارة منزل للدعارة لا تكون متوافرة الاركان . ( طعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٢ )

٦٩٧ - إثبات العادة فى إستعمال مكان لممارسة الدعارة جائز بطرق الإثبات كافة .

لما كان القانون لا يستلزم ثبوت العادة فى إستعمال مكان لممارسة الدعارة فيه طريقة معينة من طرق الإثبات فلا تثريب على المحكمة إذ هى عولت فى هذا الإثبات على شهادة الشهود . ( طعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٥٤ )

٦١٨ - معاشرة رجل لإمرأة فى منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة فى القانون .

إن معاشرة رجل لإمرأة فى منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة فى القانون إذ أن المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز . ( طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٥٤ )

٦١٩ - جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة من جرائم العادة .

إن جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

( طعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٥٥ )

٦٢٠ - جريمة إدارة منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة - هما من جرائم العادة - أمثلة .

جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

( طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٢٧ )

٦٢١ - جريمة إدارة منزل للدعارة - عدم تولد أركانها القانونية - ذلك يستتبع عدم قيام جريمة المعاونة فى إدارتها - علة ذلك : الجريمة الأخيرة نوع من الإشتراك فى الفعل الأصلى - لا قيام لها بدونه .



إذا كانت جريمة إدارة منزل للدعارة غير متوافرة الأركان فإن جريمة المعاونة فى إدارته للدعارة تكون غير قائمة قانوناً لأنها نوع من الإشتراك فى الفعل الأصلي لا قيام لها بدونه .

( ملعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٥٦ م ٧ من ٢٧ )

٦٢٢ - دعارة - مسكن الزوجية - ليس ما يمنع من إعتباره محلاً للدعارة متى كان قد أعد لذلك .

لا يقدح فى إعتبار المنزل الذى أجرى تفتيشه محلاً للدعارة - أنه مسكن خاص للزوجية ، ما دام أن الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن المتهمه أعدت هذا المسكن فى الوقت ذاته لإستقبال نساء ورجال لإرتكاب الفحشاء فيه .

( ملعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣١ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٦١ م ١٢ من ٥٤٦ )

٦٢٣ - الإعتياد على الدعارة - تحقق ثبوته - يخضع لتقدير محكمة الموضوع - شرط ذلك : تقديرها سائفاً - ثبوت الإعتياد على إدارة منزل للدعارة - لا يستتبع حتماً ثبوت الإعتياد على ممارسة الدعارة .

تحقق ثبوت الإعتياد على الدعارة وأن يكن من الأمور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها فى ذلك سائفاً . فإذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه هى أن كل ما توفر على الطاعة الثانية من أدلة هو وجودها فى منزل الطاعة الأولى التى إعتادت إدارة منزلها للدعارة ووجود شخصين دفع كل منهما مبلغاً من النقود للطاعة الأولى لمواصلة الطاعة الثانية وقد أتم أحدهما ما أراد وكان الثانى يباشر الفعل ، على ما يقوله الحكم ، عندما داهم رجال البوليس المنزل ، ولما كان إعتياد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم إعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة ، وكان تكرار الفعل ممن تاتى الدعارة فى مسرح واحد للثم لا يكفى لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل ، ذلك أن الإعتياد إنما يتميز

بتكرار المناسبة أو الظرف ، وكان الحكم المطعون فيه قد إتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعة الثانية فى مجلس واحد دليلاً على ثبوت الإعتياد فى حقها مضافاً إليه ثبوت الإعتياد فى حق الطاعة الأولى صاحبة المنزل ، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يكفى بهذا القدر لإثبات توفر هذا الركن الذى لا تقوم الجريمة عند تخلفه فإنه يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعة مما أسند إليها . ( طعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٤٣٧ )

#### ٦٢٤ - دعارة - أماكن مفروشة - ماهيتها .

تعاقب الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ \* كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحه فى محله بالتهريض على الفجور أو الدعارة \* . والأماكن المفروشة المشار إليها فى تلك الفقرة إنما هى التى تعد لإستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتاً بها ، وهو معنى غير متحقق فى المنازل التى يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الإختصاص يسكنها مدة غير محددة ، ولها نوع من الإستمرار .

( طعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٦٢ س ٢٢ من ٢٤٨ )

#### ٦٢٥ - الإعتياد على ممارسة الدعارة - تحريك الدعوى الجنائية

الأصل بأن قيد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتى لا تلزم فيها الشكوى . ولما كانت جريمة الإعتياد على ممارسة الدعارة وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما - مستقلتين فى أركانهما وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على النيابة العامة أن هى

باشرت حقها القانوني في الإتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقاً لرسالتها . ولا يصح النعي على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا - التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة . ( طعن رقم ٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ١٢٤ )

**٦٢٦ - إدارة منزل معد للدعارة - من جرائم العادة - عدم إستظهار الحكم توافر ركن الإعتياد في جريمة إدارة منزل معد للدعارة - قصور .**

مقتضى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة أن جريمة إدارة منزل معد للدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من إستظهار توافر ركن الإعتياد في جريمة إدارة محل للدعارة المسندة إلى الطاعة ولم يبين الدليل المؤدى إلى ثبوته في حقها بعد أن أ طرح الدليل الوحيد الذي أورده الحكم الابتدائي لإثباته والمستمد من إقرار المتهم الثانية بأنها إعتادت ممارسة الدعارة بمنزل الطاعة لقاء أجر كانت الطاعة تقوم بنفسها بتحصيله من الرجال ، وقضى ببراعتها من هذه التهمة لعدم ثبوت إعتيادها ممارسة الدعارة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً بما يعيبه .

( طعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ٦ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٢١ )

**٦٢٧ - عدم إشتراط القانون وقوع جريمة تسهيل البقاء بطريقة معينة .**

من المقرر أن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البقاء ، أن يكون بطريقة معينة ، إنما جاء النص بصفة عامة ، يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق ، بحيث يتناول شتى صور التسهيل . وإذا كان ما تقدم ، وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه ، يبين منها أن الطاعة قد إستقبلت بعض الرجال من

طلاب المتعة في مسكنها بإرشاد من قواد ، وتوسط بينهم وبين إمرأتين قدمتهما إليهم بقصد البغاء لقاء أجر تقاضته ، إلا أن المرأتين ضبطتا مع مرافقيهما قبل إرتكاب الفحشاء بالفعل ، فإن هذا الذي أثبت الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في تسهيل الدعارة التي دان الطاعنة بها .  
( طعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٠ م ٢١ من ١٢٦٣ )

٦٢٨ - إثبات العادة - في استعمال مكان للدعارة - ليس له طريق لإثبات خاص - جواز الاستدلال في هذا الصدد - بالإعتراف - أو بالشهادة .

استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لإرتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات ، وأنه لا تشريب على المحكمة إذا ما عوت في ذلك على شهادة الشهود وإعتراف المتهم .  
( طعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٧٦ م ٢٧ من ٢٨٨ )

٦٢٩ - تسهيل عادة الفجور أو الدعارة في المحال المفتوحة للجمهور .

إن القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة قد نص في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على عقاب كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة بفقد دل ذلك على أنه لا يشترط للعقاب أن يكون المالك أو المدير قد قصد تسهيل الدعارة بل يكفي مجرد علمه بأن من قبلهم في محله ممن إعتادوا ممارسة الدعارة أو الفجور أو التحريض عليها .

( طعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٧٧ م ٢٨ من ٤٦٣ )

٦٣٠ - دعارة - قصد جنائي - تقدير قيامه - موضوعي .

لما كانت الطاعة لا تجادل فى علمها بممارسة الفتيات المقيمت بمسكنها الدعارة وإنما تقتصر مجادلتها على إنتفاء القصد الجنائى لديها . وكان تقدير قيام القصد الجنائى أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان ما أثبتته الحكم على ما تقدم ذكره من أن ممارسة الفتيات السالف ذكرهن الدعارة كان معلوما للطاعة مما قررت من أنها كانت تعلم بذلك ، فإن هذا الذى أورده الحكم يعد سائفاً لإستظهار تحقق القصد الجنائى لدى الطاعة فى الجريمة التى دانتها بها .

( طعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٤٦٣ )

#### ٦٣١ - دعارة - ممارسة - مدلولها .

يبين من نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، أنه يؤثم حالتين أولاً تأجير أو تقديم منزل أو مكان لإدارته للفجور أو الدعارة مع العلم بذلك وهى ما يلزم لقيامها علم المؤجر أو مقدم المكان بأنه سידار للفجور أو الدعارة وإن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الإعتياد . وثانيهما تأجير أو تقديم منزل أو مكان لسكنى شخص أو أكثر لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك وهو ما لا يتطلب تكرار الفجور أو الدعارة فيه بالفعل ، ذلك أن الممارسة لا تعنى سوى إرتكاب الفعل ولو لمرة واحدة .

( طعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ١٠٨ )

#### ٦٣٢ - ركن العادة فى جريمة إستعمال محل للدعارة - جواز إثباته بكافة الطرق - أركان جريمة التحريض على الدعارة - التحدث عنها إستقلالاً - غير لازم .

جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لم يرسم لثبوت ركن العادة - فى إستعمال محل لممارسة دعارة الغير - طريقاً معيناً من طرق الإثبات ولم يستلزم بيان الأركان المكونة للتحريض على إرتكاب الدعارة بل يكفى أن يثبت الحكم تحققه بإعتباره مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير

معقب ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعة بها - مطبقاً في حقها حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتوقيعه عليها العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم - وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإن ما تثيره الطاعة من أنه لم يسبق الحكم عليها في جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة ومن أن الحكم لم يدل على توافر التحريض على إرتكاب الدعارة يكون حسب الحكم لإطراح شهادة المستشفى - المقدمة من الطاعة - ما أثبتته من وجود تصليح ظاهر للعين المجردة بتاريخ الخروج المثبت بها ، هذا إلى أن المحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي وصلت إليها .

( طعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٢٨٥ )

٦٢٣ - ثبوت ركن الإعتياد في إدارة محل للدعارة - خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .

ثبوت ركن الإعتياد في إدارة محل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم كافياً وسائفاً في إستظهار هذا الركن - ولا تثير على المحكمة أن هي عولت في إثباته على إقرارات المتهمين التي إطمأنت إليها حالاً أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة في الإثبات فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول .

( طعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٥٦٣ )

### الفصل الثالث

جريمة التعويل على ما تكتسبه المرأة من الدعارة

٦٢٤ - عدم توافر أركان الجريمة إذا كان حصول المتهم على المال كأجر عن عمل معين ولم يكن مرجعه الظهور بالحماية .

إن النص الوارد في المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات لا يتناول بالعقاب إلا كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشتهم كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة . فالحصول على المال إذا كان أجراً عن عمل معين قام به المتهم ولم يكن مرجعه تلك الحماية لا تتوافر به الجريمة المذكورة . ومن ثم فلا عقاب بهذا النص على من يحصل على جزء من كسب الدعارة إذا كان ذلك لم يكن إلا مقابل إعداده منزلاً لقبول النساء الساقطات لإرتكاب الدعارة فيه .

(طنن رقم ١٨١٧ لسنة ١٠ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٤٠ )

#### ٦٣٥ - إنطلاق المادة ٢٧٢ عقوبات على الرجال والنساء على السواء .

لا يوجد في نص المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات ولا في المذكرة الإيضاحية الخاصة بها ما يفيد أن المشرع إنما قصد بها معاقبة الرجال دون النساء ، بل أن في إطلاقه النص وتعميمه بقوله " كل من " ما يدل على أنه يتناول بالعقاب المتهم رجلاً كان أو امرأة ، فإذا عولت امرأة في معيشتها على ما تكسبه امرأة من الدعارة حق عليها العقاب . (طنن رقم ١٠٥٣ لسنة ١١ ق جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٤١ )

#### ٦٣٦ - عدم تولد الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٢ ع على مجرد الوساطة بين الرجال والنساء .

إن الشارع إذ وضع المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات في باب هنك العرض وإفساد الأخلاق قد أراد حماية النساء الساقطات ، ولو كن بالغات ، ممن يسيطرون عليهن ويستغلون فيما يكسبهن من طريق الدعارة مع الظهور بحمايتهن والدفاع عنهن ، فنص على معاقبة هؤلاء متى ثبت إنهم يعوّلون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تكسبه تلك النسوة من طريق الدعارة . وإذن فلا عقاب بمقتضى هذه المادة على مجرد الوساطة بين الرجال والنساء . فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه قاد إمرأتين إلى أحد الفنادق حيث

قدمهما لرجلين ، وقبض منهما نقوداً سلم منها إحدى المراتين خمسين قرشاً والأخرى مائة قرش ، فهذا مؤداه أن المتهم لم يكن إلا مجرد وسيط بين الرجلين والمرأتين وليس فيه ما يدل على أنه يستقل المراتين أو يتظاهر بحمايتهما ويأن له سلطة عليهما مما يقصد القانون العقاب عليه بتلك المادة .

( طعن رقم ١١٤٠ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢ / ٤ / ٢٠ )

٦٣٧ - عدم بيان الحكم مقدار النقود التي حصل عليها المتهم من كسب المرأة من الدعارة لا يعيب الحكم .

يكفى في جريمة التعويل على ما تكسبه المرأة من الدعارة أن يكون المتهم قد حصل من هذا الكسب على نقود كائناً ما كان مقدارها . ثم أنه لا يشترط فيها أن يكون قد وقع من المتهم أى تهديد . وإذن فإذا كان الحكم لم يبين مقدار النقود التي حصل عليها المتهم من هذا الطريق ، ولم يعرض لأمر التهديد المدعى بذلك لا يعيبه .

( طعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤ / ١١ / ٢٠ )

٦٣٨ - إكتفاء الحكم بالإدانة في جريمة التعويل على ما تكسبه المرأة من الدعارة على إثبات واقعة الدعارة وحدها - قصور .

لا يكفى في بيان واقعة التعويل على ما تكسبه النساء من الدعارة أن يقول الحكم أن النسوة اللاتي ضيطن بمنزل المتهم كن يمارسن الفحشاء ، دون أن تبين أن هؤلاء النسوة قد كسبن مالا من الدعارة وأن ما كسبنه قد آل كله أو بعضه إلى المتهم وأنها تحول في معيشتها على ما تحصله من ذلك وأنه ليس مقابل أجره الغرف التي نزل النسوة فيها .

( طعن رقم ٧٤٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨ / ١٠ / ٤ )



٦٣٩ - دعارة - تفتيش - للزوجة التي تسكن زوجها المستأجر  
صفة أصلية في الإقامة وهي تمثله وتشاركه في الحياة .

ما قرره الحكم المطعون فيه من " أن الزوجة التي تسكن زوجها صفة أصلية  
في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها ، وهي تمثله في هذه الحياة وتتوب عنه  
بل تشاركه فيه ، وأنه على فرض التسليم جدلاً أن المنزل الذي جرى تفتيشه  
مستأجر بإسم زوج المتهم الأولى فإن ذلك لا يؤثر في سلامة الإذن بالتفتيش  
ما دامت المتهم المذكورة تسكن زوجها فيه ومن ثم فهو في حيازتها وبالتالي  
يكون الإذن قد صدر سليماً من الناحية القانونية " - هذا الذي إنتهى إليه الحكم  
وجاء بمدونات يتفق وصحيح القانون مما يجعل ما يسفر عنه التفتيش الذي يتم  
تنفيذه بمقتضاه دليلاً يصح الإستناد إليه في الإدانة .

( طعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣١ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٦٦ من ١٢ ص ٥٦ )

٦٤٠ - جريمة - الفحشاء - دعارة - شهود - حكم - تسببيه

- تسبیب غیر معیّب .

لما كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائغة على مقارفة  
الطاعة الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط ووجودهما معاً في حالة  
تنبؤ بذاتها على وقوع هذه الجريمة ، وإستظهر ركن العادة بالنسبة إلى  
جريمته إدارة المحل للدعارة وممارستها بما إستخلصه من شهادة الشاهد من  
سابقة ترده عدة مرات لإرتكاب الفحشاء معها ، فلا تثريب على المحكمة أن  
هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة الشهود . طالما أن القانون لا  
يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .

( طعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٢ من ٢٢ ص ٤٨٠ )

٦٤١ - دعارة - جريمة - أركانها - شهود - حكم - تسبیب

غير معیّب .

متى كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائغة على مقارفة

الطاعة الجريمتين المسندتين إليها ( فتح وإدارة منزلها للدعارة . وتحريضها وإستغلال فجور وبغاء امرأة أخرى ) وإستظهر ركن العادة بالنسبة إلى الجريمة الأولى مما إستخلصه من شهادة الشهود وما دلت عليه التحريات وما كشفت عنه المراقبة المستمرة لمسكنها ومن ضبط المتهمة الثانية فيه ، فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم من دعوى فسادة فى الإستدلال على توافر ركن الإعتياد يكون غير سديد ، ولا يتال من سلامة تدليل الحكم على توافر ذلك الركن قضائه ببراءة المتهمة الثانية لإبتناء حكم البراءة على سبب قانونى متصل بحالة هذه المتهمة وهو عدم ثبوت إعتيادها سوى على ارتكاب الجريمة المسندة إليها ( الإعتياد على ممارسة الفجور والدعارة ) دون أن ينفى واقعة ضبطها بمسكن الطاعة وهى ترتكب الفحشاء مع آخر قدمته الطاعة إليها مقابل ما تقاضته من أجر وهى الواقعة التى إستند إليها الحكم - ضمن ما إستند - على التدليل على توافر ركن العادة لدى الطاعة ، ولم يكن حكم البراءة بمؤثر فى عقيدتها فى هذا الشأن . ( طعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧ / ٢ / ٦ من ١٨ ص ١٦٧ )

#### ٦٤٢ - دعارة - تعدد الجرائم - إرتباط - أثره .

متى كان ما أورده الحكم فى بيان واقعة الدعوى التى أثبتتها فى حق الطاعة من أنها سهلت للمتهمة الثانية إرتكاب الدعارة وعاونتها عليها وإستغلت بغاء تلك المتهمة وأدارت محلاً لممارسة الدعارة - يتحقق به معنى الإرتباط :لوارد بالمادة ٢٢ / ٢ من قانون العقوبات ، لأن الجرائم الأربعة المسندة إلى الطاعة وقعت جميعها لغرض واحد كما أنها مرتبطة ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب إعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لإشدها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن التهمة الرابعة الخاصة بإدارة المنزل للدعارة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون .

( طعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧ / ٢ / ٢٠ من ١٨ ص ٢٤٠ )

#### ٦٤٣ - جريمة الدعارة - ركن الإعتياد - الدفع بعدم توافره -

**دفاع جوهري - عدم الرد عليه - إخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب .**

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنتين دون أن يعنى بتحقيق ما أثارته الطاعنة الثانية من عدم توافر ركن الإعتياد على ممارسة الدعارة لعدم تجريم الفعل الأول الخاص بغض بكارتها من خطيبتها السابق ومضى أكثر من ثلاث سنوات عليه ، وما أثارته الطاعنة الثالثة من عدم علمها بإدارة المسكن المؤجر منها للطاعنة الأولى للدعارة ، وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوى المطروحة بالنسبة لهاتين الطاعنتين ، ذلك بأن البقاء كما هو معرف به في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، كما أن جريمة ممارسة الدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، وكان دفاع الطاعنة الثالثة قد قصد به نفى الركن المعنوي للجريمة المسندة إليها ، فإن ما تقدم يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها أن تعمل على تحقيق دفاع الطاعنتين بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، وأن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب .

( طعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٧٠ م ٢١ ص ١١٠ )

**٦٤٤ - إثبات الحكم إعتياد الطاعنة ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز لقاء أجر - كفايته إثباتاً لتوافر أركان الجريمة . لا معقب على محكمة الموضوع في إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الإعتياد على ممارسة الدعارة .**

لم يستلزم القانون لثبوت العادة في جريمة ممارسة الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات . ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته يكفى في إثبات أن الطاعنة قد إعتادت ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز مقابل أجر بما تتوافر به أركان الجريمة المسندة إليها - وكان إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الإعتياد على ممارسة الدعارة مرجعاً إلى محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تدليل الحكم على ذلك سائغاً - كما هو الحال في الدعوى - فإن النعى يكون

على غير أساس . ( طعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤٨ )

٦٤٥ - إتفاق الطاعة خارج القطر مع مصريتين على تحريض بعض الفتيات المصريات على مغادرة البلاد وتسهيل سفرهن للإشتغال بالدعارة تحت ستار العمل بالملامى الليلية التى تمتلكها الأولى فى دولة أخرى يكفى لتوافر جريمة الاشتراك فى ممارسة الدعارة على موجب حكم المادة ٢ / ١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

تنص المادة الثامنة من قانون العقوبات على أن " ترأى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون فى الجرائم المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك " كما جرى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة فى الجمهورية العربية المتحدة بأن " كل من حرض ذكراً لم يتم الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أياً كان سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل ذلك أو إستخدمه أو صاحبه معه خارجها للإشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ويفرأمة من مائة جنية إلى خمسمائة جنية . . . . . " لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعة إتفاقها فى الخارج مع المحكوم عليهم الأول والرابع والخامسة على تحريض بعض الفتيات المصريات على مغادرة البلاد وتسهيل سفرهن للإشتغال بالدعارة تحت ستار العمل بالملامى الليلية التى تمتلكها للطاعة فى منوفياً بدولة ليبيا وقد مارسها بالفعل ، وأن عناصر تلك الجرائم قد توافرت فى إقليم الدولة المصرية ، وأورد الحكم من الإعتبارات السائغة ما يبرر قضاءه بما ينم عن فهم سليم للواقع فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

( طعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٦٩ )

٦٤٦ - ركن الإعتياد فى إدارة محل للدعارة على موجب حكم

المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - خضوعه لتقدير محكمة الموضوع - لا تثريب على المحكمة أن هي عولت في إثباته على إقرار المتهمين - علة ذلك - أن القانون لم يستلزم طريقاً معيناً لإثباته - مثال لتسبب غير معيب .

من المقرر أن القول بتوافر ركن الإعتياد في إدارة محل الدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مؤدى أدلة الثبوت إستظهر ركن الإعتياد على إدارة الطاعن مسكته للدعارة بقوله " ولا شك في ركن الإعتياد في جريمة إدارة مكان الدعارة المسندة إلى المتهم متوافر في حقه من ذات أقوال كل من زوجته ومحضر ضبط الواقعة والتي جاء بها أن المتهم قد دأب على إحضار الرجال والنساء بمسكنه لإرتكاب الفحشاء مقابل أجر وأن أحدهما وهي . . . . . دأبت على الحضور إلى مسكن المتهم كل يوم أو كل يومين لترتكب الفحشاء مع من يحضرهم المتهم من الرجال إلى مسكنه لقاء ثلاثين قرشاً عن كل مرة " فهذه الأقوال - والتي أطمئنت إليها المحكمة - تقطع بأن مسكن المتهم يعتبر محلاً للدعارة في حكم المادة العاشرة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لأنه يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير ، وما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائغ في إستظهار هذا الركن ، ولا تثريب على المحكمة أن هي عولت في إثباته على إقرار المتهمين الذي إطمئنت إليه طاملاً أن القانون لا يستلزم ثبوته طريقة معينة في الإثبات ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بعدم إستظهار ركن الإعتياد في غير محله .

( طعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٢٩٥ )

٦٤٧ - دعارة - العبرة في عقيدة المحكمة - بالمقاصد والمعاني

- لا بالالفاظ والمباني - مثال .

لما كان الثابت من المفردات المضمومة أن ما سجله الحكم من أنه ورد بمحضر التحريات المؤرخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ أن الطاعة وزوجها

يحتالان على إرسال الفتيات إلى الخارج لممارسة الدعارة تحت ستار العمل فى الشركات والمؤسسات له صداه فى محضر جمع الإستدلالات المؤرخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، أما عن الخطأ المادى فى نكر تاريخ المحضر فلا يضيع أثر الدليل المستند منه ، كما وأن ما أورده الحكم من أقوال على لسان المتهمه . . . . له أصله الثابت فى الأوراق ، وكان ما عبر به الحكم - فى مقام سرده أدلة الثبوت - بقوله من هذا الحشد من أقوال الفتيات اللاتى سئلن وكلهن إجماع على أن المتهمه - الطاعنة - هى الساعد الأيمن لزوجهها . . . . " إنما كان ملحوظاً فيه أن الشاهدة . . . . والمتهمه . . . . لا تتدخلن ضمن هذا الحشد الذى يعنيه الحكم بالإجماع - بدليل أنه لم يورد أولاهما البتة ضمن شهود الإثبات الذين بين أسماهم بيان حصر وأورد أقوالهم قبل هذه العبارة مباشر ، وأنه وإن أسند إلى إحداهما القول بأن الطاعنة كانت ترافق الفتيات فى السفر ، إلا أن قصده واضح فى أنه لم يستخلص الإدانة سوى من إجماع حشد الفتيات اللاتى شهدن بأن الطاعنة كانت الساعد الأيمن لزوجهها فى إرسال الفتيات إلى الخارج لممارسة الدعارة دون غيرهن ممن أورد أقوالهن فى أدلة الثبوت التى عددها على سبيل الحصر ، وإذ كان من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعانى لا على الألفاظ والمباني بما ينأى به الحكم عما تعييه عليه الطاعنة من التردى فى إطلاق القول بإجماع الفتيات اللاتى سئلن على ما خلص إليه فى حقها ، فإنه تتحسر عن الحكم قالة الخطأ فى الإسناد . ( طعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٢٠٥ )

٦٤٨ - دفاع المتهمه بالزنا - يسبق محاكمتها عنه بوصف الدعارة - دفاع جوهري - وجوب تحقيقه - لما قد يترتب عليه - من تغيير وجه الراى فى الدعوى .

متى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٧٤ أمام المحكمة الإستئنافية أن المدافع عن التهمة الأولى طلب القضاء ببراعتها تأسيساً على أنها قدمت للمحاكمة فى الجلسة رقم ٣٣٦٧ لسنة ١٩٧٢ آداب القاهرة

بتهمة الإعتياد على ممارسة الدعارة عن الواقعة ذاتها التي تحاكم عنها بوصف الزنا وقضى ببراءتها لعدم صحة هذه الواقعة ، كما تمسك المدافع عن الطاعن بحجية حكم البراءة المذكور في الدعوى الحالية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة لا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد . كما أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة الموقوف بها الدعوى مادياً تعتبر عنواناً لتحقيق سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة ، متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق يقرر لهم في القانون ، فلا يجوز أن ترفع الدعوى عليهم على التعلقب . ولا كثر ذلك سلك الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع الجوهري انذى يقوم على إنتفاء الجريمة ذاتها مع ما يحتاج إليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله مدى تعرض الحكم الصادر في الجثة رقم ٢٣٦٧ آداب القاهرة لواقعة الزنا موضوع الدعوى الماثلة ، وما قد يترتب عليه - أن صح نفيه لها - من تغيير وجه الرأى في هذه الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليها الأخرى - ولو لم تقرر بالظعن بالنقض - طبقاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى بها وحسن سير العدالة .

(ظمن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٢٦٢ )

#### ٦٤٩ - دعارة - حكم - تبسيبية - تناقض - ما لا يوفره .

من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين إعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة ، وإطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئنانها إليها نفسها بالنسبة إلى متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا إلى إقتناعها وحدها . وإذا كان الحكم قد دلل تدليلاً سائفاً على إدانة الطاعن بجريمة

تسهيل دعارة المتهمين الثانية والثالثة فإن قضاء الحكم ببراءة المتهمين الآخرين إستناداً إلى عدم إطمئنان المحكمة إلى إقرارهم المثبت بمحضر الضبط وإعتقادها بأن تواجدهم فى محل عام بالحالة التى كانوا عليها وقت الضبط لا يؤكد الإتهام المسند إليهم لا يتناقض مع ما إنتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن أخذاً بإقراره بالتهمة فى محضر الضبط والذى تأيد بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها وهى أقوال الشهود وبقية المتهمات ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة التناقض فى التسييب لا يكون سديداً .

( ملعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ١٠٤ )

٦٥٠ - تحقيق ثبوت الإعتياد على الدعارة وأن يكن من الامور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها فى ذلك سائغاً .

أن تحقيق ثبوت الإعتياد على الدعارة ، وأن يكن من الامور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها فى ذلك سائغاً . ولما كان الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعنة الثانية بجريمة الإعتياد على ممارسة الدعارة دون أن يستظهر ركن الإعتياد إلا بقوله : " ولا يقدح فى ذلك ما ثبت من التقرير الطبي الشرعى من أن المتهمة الثانية لا تزال بكرأ فإن ذلك لا ينال من رواية الشاهد ذلك أنه قرر بمحضر ضبط الواقعة وبالتحقيقات أنه لم يولج قضيبه بالمتهمة الثانية وإنما أعمله فى جسمها إلى أن أمنى يضاف إلى ذلك ما ألح إليه بالمحضر رقم . . . إدارى ذلك الذى ينبىء عن سوء سلوك المتهمة الثانية ويبين بصدق عن النبت الذى إرتوت منه " . وهذا الذى أورده الحكم لا ينبىء على إطلاقه عن إعتياد الطاعنة الثانية على ممارسة الدعارة سيما وأن شاهد الواقعة قرر بالتحقيقات أنه لم يسبق له أن إلتقى بالطاعنة الثانية قبل تلك المرة . لما كان ذلك ، وكان إعتياد الطاعنة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم إعتياد الطاعنة الثانية على ممارسة الدعارة ، حتى ولو كانت أبنتها ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة والظرف ،



وكان الحكم بما أورده لا يكفى لإثبات ركن الإعتياد الذى لا تقوم الجريمة عند تخلفه ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعة الثانية والإحالة .

( طعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٤٩ )

## الفصل الخامس - العقوبة المقررة فى شأن مكافحة الدعارة

### ٦٥١ - دعارة - عقوبة - محلها .

دل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - فى شأن مكافحة الدعارة - بالصيغة العامة التى تضمنتها مادته الأولى على إطلاق حكمها بحيث تتناول شتى صور التحريض على تسهيل البغاء والنسبة للذكر والأنثى على السواء ، بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من مادته السادسة بعد هذا التعميم على الأنثى التى تمارس الدعارة والتى تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل فى المعاونة التى تكون وسيلتها الإتفاق المالى بشتى سبله سواء أكان كلياً أو جزئياً ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الطاعة سمحت لمتهمة أخرى بممارسة الدعارة فى مسكنها الخاص لا يوفر فى حقها صورة المعاونة التى تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة ، وإنما يعتبر تسهيلاً للبغاء بصورته العامة مما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون المذكور التى تناولت بالتجريم شتى صور المساعدة . ومن ثم فإن الحكم إذ أعمل الفقرة الأولى من المادة السادسة يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون وتويله ، إلا أنه وقد عاقب الطاعة بعقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة الأولى فلا وجه لنقض الحكم .

( طعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٦٣ س ٢٢ من ٣٤٨ )

### ٦٥٢ - إطلاق الشارع عقوبة الغلق المنصوص عليها فى المادة ٨

من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ من التوقيات .

تنص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مكافحة

الدعارة في فقرتها الأولى على أن " كل من فتح أو إدار محلا للدعارة أو عاون بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات ويغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ، ويحكم بإغلاق المحل ، ومصادرة الأثاث الموجود به " ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بإدارة محل للدعارة قد وقت عقوبة القلق بجعلها لمدة ثلاثة أشهر في حين أن القانون أطلقها من التوقيت ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه وتصحيحه .

( طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٦٨ من ١٩ ص ١٢٥ )

٦٥٣ - وضع المحكوم عليه في جريمة الإعتياد على ممارسة الفجور والدعارة تحت مراقبة الشرطة - لا يكون إلا في حالة الحكم عليه بعقوبة الحبس - المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

تنص المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على معاقبة كل من إعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة ( الفقرة ج ) بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات ويغرامة لا تقل عن ٢٥ ج ولا تزيد على ٢٠٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين وأجازت وضع المحكوم عليه عند إنقضاء مدة العقوبة في إصلاحيّة خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية بإخراجه ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على أنه : " يستتبع الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . . . . . " ودلالة هذا النص في صريح عبارته أنه لا يقضى بوضع الجاني تحت مراقبة الشرطة إلا إذا قضى بحبسه ذلك أنه حدد مدة المراقبة بجعلها مساوية لمدة العقوبة ولا يمكن بداهة إجراء تحديد هذه المدة إلا في حالة القضاء بعقوبة الحبس ، ولو أراد المشرع أن يقضى بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة في حالة الحكم عليه بالغرامة لنص على ذلك صراحة ويحدد مدتها .

( طعن رقم ١٨٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٧١ من ٢٢ ص ٢٩٠ )

٦٥٤ - المادة ٣ / ١ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بمكافحة الدعارة - تضمنتها نوعين من جرائم القواعد الدولية .

تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على " أن من حرض ذكراً لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أياً كان سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل له ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للإشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة . . . . " ومفاد ذلك أن هذه المادة تضمن حكماً نوعين متميزين من جرائم القواعد الدولية أولهما جريمة تحريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البقاء أو استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البقاء خارجها ، وقد تتوافر عناصر هاتين الجريمتين في إقليم الدولة بصرف النظر عن مغادرة المجنى عليه البلاد أو عدم مغادرتها . ( وثانيتها ) جريمة إصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البقاء وهي جريمة لا تتم عناصرها إلا بمغادرة المجنى عليه البلاد فعلاً ولا تتطلب أكثر من إصطحاب المتهم إلى الخارج لهذا القصد . لما كان ذلك ، وإذا كان الحكم المطعون قد أثبت في حق الطاعنة بما ينتج من وجوه الأدلة على ارتكابها للجريمة المنطوية تحت النوع الثاني من جرائم القواعد الدولية التي عدتها المادة ٣ / ١ من قانون مكافحة الدعارة وهي إصطحابها للمتهمة الثانية معها خارج الجمهورية للإشتغال بالدعارة فلا محل لما تحتاج به من أن ما قارفته لا يعد ضرباً من ضروب التحريض على ارتكاب الفحشاء مما يدخل في عداد النوع الأول من جرائم القواعد الدولية على التفصيل المقدم ذكره ولم يكن موضع إتهام الطاعنة . ( طعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢ / ٦ / ٤ ص ٢٣ من ٨٦١ )

٦٥٥ - لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم بإدائته بجريمة التحريض على الدعارة - ما دام الحكم قد دانه كذلك بجريمتي تحريض الإناث على المغادرة للإشتغال بالدعارة والشروع فيها وأوقع

عليه عقوبة أشد تلك الجرائم التي تدخل في نطاقها عقوبة التحريض على الدعارة .

متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن مقارفته جريمة تحريض الإناث على مغادرة البلاد للإشتغال بالدعارة والشروع فيها - إستناداً إلى الأدلة السافطة التي أوردها - فإنه لا يجدى الطاعن ما ينعاه في شأن إدانته بجريمة التحريض على الدعارة طالما أن الحكم المطلوع فيه قد طبق في حقه حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة أشد تلك الجرائم التي تدخل في نطاقها عقوبة التحريض على الدعارة .

(طنن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٧٣ ص ٢٤ ص ٩٧٢)

٦٥٦ - القانون ١٠ سنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال إقتراف الفحشاء بالفعل .

إذ نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في الفقرة الأولى من المادة الأولى على عقاب كل من حرض شخصاً ذكراً أو أنثى على إرتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له وكذلك كل من إستخدمه أو إستدرجه أو أغواه بقصد إرتكاب الفجور أو الدعارة . ونص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على عقاب كل من إستقل بإية وسيلة بغاء شخص أو فجوره . ثم نص في المادة السابعة على العقاب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة قيامها . فإنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الإستغلال إقتراف الفحشاء بالفعل .

(طنن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٧٣ ص ٢٤ ص ١٠٥٣)

## دعوى جنائية

### الفصل الأول - تحريك الدعوى

الفرع الأول - قيود حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية

أ - توقف رفع الدعوى على طلب أو إذن .

ب - تحريك الدعوى في جرائم الموظفين

الفرع الثاني - سلطة النيابة في الإحالة المباشرة إلى محكمة الجنايات .

الفرع الثالث - تحريك الدعوى في جرائم الجلسات .

الفرع الرابع - تحريك الدعوى بمعرفة محكمتي النقض والجنايات .

### الفصل الثاني - نطاق الدعوى

الفرع الأول - أمام المحكمة الجزئية .

الفرع الثاني - أمام المحكمة الإستئنافية

الفرع الثالث - أمام محكمة الجنايات .

الفرع الرابع - بعد نقض الحكم وإعادة الإجراء

### الفصل الثالث - وقف الدعوى

### الفصل الرابع - إنتضاء الدعوى

الفرع الأول - التقادم

الفرع الثاني - التنازل

الفرع الثالث - الوفاة

### الفصل الخامس - مسائل متنوعة

## الفصل الأول - تحريك الدعوى

### الفرع الأول - قيود حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية

#### ١ - توقف رفع الدعوى على طلب أو إذن

٦٥٧ - عدم توقف رفع الدعوى العمومية من النيابة على رضا المجنى عليه أو شكواه إلا ما إستثنى بنص خاص .  
الدعوى العمومية في كافة الجرائم القولية والكتابية وفي جميع الجرائم - إلا ما إستثنى منها بنص خاص - لا يتوقف رفعها على رضا المجنى عليه أو شكواه مما وقع له وليس لتقدير المجنى عليه أى تأثير على ما للنيابة العامة من الحق المطلق في رفع الدعوى العمومية في هذه الأحوال .  
( طعن رقم ٥٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٢٢ )

#### ٦٥٨ - مجرد التأشير من النيابة بتقديم الدعوى لمحكمة لا يعتبر رفعا لها .

أن المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه " يلغى كل ما يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن المتشردين والمشتبه فيهم والقوانين الأخرى ، وكذلك تلغى جميع إنذارات التشرد والإشتباه التى سلمت تحت ظل ذلك القانون ، ومع هذا فإن القضايا التى لا تزال منظورة أمام المحاكم فى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون تظل خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ " فقد دلت على أن القضايا التى تبقى خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ هى وحدها المرفوعة بالفعل أمام المحاكم وقت العمل بالمرسوم بقانون المذكور . ولما كانت الدعوى لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العمومية بتقديمها للمحكمة ، بل لا بد لذلك من إعلان المتهم بالحضور للجلسة ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هى قالت أن أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ المذكور لا يصح أن تسرى

على الدعوى التى لم يعلن المتهم فيها بالحضور إلا بعد العمل بالمرسوم الجديد .  
( طعن رقم ١٨٩٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٤٦ )

٦٥٩ - عدم جواز رفع دعوى السبب إلا بناء على شكوى من  
المجنى عليه .

جرائم السبب من الجرائم التى لا تجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا  
بناء على شكوى من المجنى عليه ، ولأن قديم الشكوى أن يتنازل عنها فى أى  
وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل  
طبقا للمادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٤١ لسنة  
١٩٥٤ . ( طعن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٥٥ )

٦٦٠ - إشتراط تقديم الشكوى المنصوص عليها فى المادة ٣ من  
قانون الإجراءات الجنائية - هى قيد وارد على حق النيابة فى  
إستعمال الدعوى الجنائية لا على حق المدعى المدنى فى رفع الدعوى  
مباشرة - الإدعاء المباشر هو بمثابة الشكوى .

إشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص فى الفترة المحددة  
بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو فى حقيقته قيد وارد على حرية  
النيابة العمومية فى إستعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعى بالحقوق المدنية  
من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم ، إذ له أن يحركها أمام محكمة  
الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - فى خلال الأشهر الثلاثة التى  
نص عليها القانون لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى .  
( طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٨ )

٦٦١ - الشكوى المنصوص عليها فى المادة ٣ إجراءات لا  
تشتراط أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو جمع إستدلالات .  
لا يشترط فى الشكوى المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون

الإجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع إستدلالات من مأموري الضبط الجنائي .

( طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠٠٦ / ٢ / ١٩٥٦ من ٧ ص ١٢٨ )

٦٦٢ - البيان المتعلق بصدر الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في جرائم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ عقوبات هو من بيانات الحكم الجهرية لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية .

يلزم قانونا - طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية - صدور شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص لإماكن رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، ولا يغنى عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن الزوج قد تقدم إلى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا وإصر على رفع الدعوى الجنائية عنها في تحقيق النيابة العامة .

( طعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٥٩ من ١٠ ص ٩٩٢ )

٦٦٣ - حالات تعلق تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه أو وكيله - قصرها على شخص المتهم بالنسبة للجرائم التي خصها القانون بالذكر دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها شكوى - الرأي العكسي الذي جرى عليه قضاء النقض في بعض الأحكام - تعلقه بحالات التعدد الصوري دون المادي - مثال .

قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى - ولا كانت جريمة الإشتراك في تزوير عقد الزواج - التي دين المتهم بها مستقلة في ركنها



المادى عن جريمة الزنا التى إتهم بها ، فلا ضمير على النيابة العامة إن هى باشرت حقها القانونى فى الإتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها تحقيقاً لرسالتها ، ولا محل لقياس هذه الحالة بما سبق أن جرى عليه قضاء محكمة النقض فى بعض أحكامها فى شأن التعدد الضرورى للجرائم - كما هو الحال بالنسبة إلى جريمة دخول البيت بقصد إرتكاب جريمة الزنا فيه .

( طعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٩٩٢ )

٦٦٤ - الدعوى الجنائية ليست ملكاً للنياية العامة - هى من حق الهيئة الإجتماعية - ليست النيابة إلا وكيلا عنها فى إستعمالها .

من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملكاً للنياية العامة بل هى من حق الهيئة الإجتماعية وليست النيابة إلا وكيلا عنها فى إستعمالها ، وهى إذا كانت تملك التصرف فيها بالحفظ إلا أنها إذا قدمتها إلى القضاء فإنه يصبح وحده صاحب الحق فى الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة وليس لها من حق لديه سوى إبداء طلباتها فيها إن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها ولا يقبل الإحتجاج عليها بقبولها الصريح أو الضمنى لأى أمر من الأمور الخاصة بإستعمال الدعوى الجنائية ، فلها أن تطعن فى الأحكام ولو كانت صادرة طبقاً لطلباتها ، وهى غير مقيدة بذلك أيضاً حين تباشر سلطتها القانونية أمام محكمة النقض بإعتبارها طرفاً منضمماً تقتصر مهمتها على مجرد إبداء رأى فى الطعون التى ترفع لهذه المحكمة .

( طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٤ س ١٥ من ١٥٩ )

٦٦٥ - تحريك الدعوى الجنائية - طلب - وجوب صدوره قبل تحريكها - الطلب اللاحق - لا يصحح الإجراءات .

من المقرر أنه إذا ما إتخذت فى الدعوى إجراءات لرفعها قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم

لتحريك الدعوى الجنائية ، ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومؤدى ذلك أن شرط صحة إتصال المحكمة بالدعوى رهن بكونها مقبولة وبغير ذلك لا تنعقد للمحكمة ولاية الفصل فيها ، ويكون إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى معدوماً قانوناً وما يتخذ فى شأنها لغوا وباطلاً أصلاً .

( طعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٦٥ من ١٦ ص ١٥١ )

### ٦٦٦ - إجراءات - دعوى جنائية - رفعها - القيود التى ترد على حق النيابة .

الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص بكون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن إختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع ، وأحوال الطلب هى من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ فى تفسيره بالتضييق . وأثر الطلب متى صدر برفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق . وإذا فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تنصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنها من أية جهة كانت . والقول بغير ذلك يؤدى إلى زوال القيد ويقاؤه مع وروده على محل واحد دائراً مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى يجمع إشتات القوانين المالية بما يتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على الطلب . إذ أن الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً إنها جرائم مالية تمس إئتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها . وبالتالي فإن أى طلب عن أى جريمة منها تشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيهها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائياً من

وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضاً أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب ، وقوة الأثر القانوني للإرتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلاً فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده ، أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوراً على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد يكشف التحقيق منها عرضاً فتخصيص بغير مخصص والإزام بما لا يلزم ، يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر ، الأمر الذى تتأذى منه العدالة الجنائية حتماً ، خصوصاً إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد . ( طعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٧ من ١٨ ص ٣٣٤ )

#### ٦٦٧ - جرائم التهريب - تحريكها - شرطه .

مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من أنه : " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه " هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب بذلك من مدير عام الجمارك أو من ينيبه ، وإنه إذا ما إتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلاً بطلاناً متعلقاً بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة ويتمتع على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ( طعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ٥٤٩ )

#### ٦٦٨ - جريمة الزنا - تحريكها - ما يشترط فيه - مؤدى

وقتيه الجريمة .

المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية فى جريمة الزنا المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون

العقوبات على شكوى الزوج ، نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه : " لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ويمرتكبتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " . وجريمة الزنا ، جريمة الأصل فيها أن تكون وقتية لأن الركن المادى المكون لها وهو الوطء فعل مؤقت ، على أنها قد تكون متتابعة بالأفعال كما إذا إرتبط الزوج بامرأة أجنبية يزنى بها ، أو إرتبط أجنبى بالزوجة لغرض الزنا ، وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة فى رباط زمنى متصل جريمة واحدة فى نظر الشارع كما هو المستفاد من نص المادة ٢١٨ من قانون الإجراءات الجنائية إعتباراً بأنها وإن نفذت بأفعال متلاحقة كل منها يصدق عليه فى القانون وصف الجريمة إلا أنه وقد إنتظمها وحدة المشروع الإجرامى ووحدة الجانى والحق المعتدى عليه كانت جريمة واحدة . ولما كان القانون قد أجرى ميعاد السقوط من تاريخ العلم بالجريمة فإن مدة الثلاثة الأشهر تسرى حتماً من يوم العلم بمبدأ العلاقة الأئمة لا من يوم إنتهاء أفعال التتابع إذ لا يصح الخلط بين بدء سريان التقادم الذى يحسب من إنتهاء النشاط الإجرامى وبين بدء ميعاد سقوط الحق فى الشكوى الذى يرتد إلى العلم بوقوع الفعل المؤثم لأن مدة السقوط إجراها الشارع فى نصوصه بطله من وقت قيام موجب الشكوى بصرف النظر عن تتابع الأفعال الجنائية . ولا شك فى أن علم المجنى عليه بالعلاقة الأئمة من بدايتها يوفر له العلم الكافى بالجريمة ويمرتكبتها ويتيح له فرصة الإلتجاء إلى القضاء ولا يضيف إطراد العلاقة إلى علمه اليقيني جديداً ولا يتوقف حقه فى الشكوى على إرادة الجانى فى إطراد تلك العلاقة . والقول بغير ذلك يخالف قصد الشارع الذى جعل من مضى ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة ويمرتكبتها قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه طوال هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الشكوى حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا إستمر أو تقبذ سلاحاً للتهديد أو الإبتزاز أو النكاية . ( طعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ ص ١٨ ص ٢٧ )

- تمام الإجراءات وفق القانون .

إذا كان الثابت من مبنات الحكم أن مأمور الضبط إنتقل لتنفيذ أمر النيابة بالتفتيش ولما إنكشفت له جريمة التهريب فى حالة تلبس إستصدر فور الضبط وقيل إجراء أى تحقيق من النيابة طلباً من مصلحة الجمارك ، ثم من مصلحة الإستيراد بالسير فى الإجراءات ثم صدر الطلب - بعد التحقيق وقبل رفع الدعوى - برفع الدعوى ، فإن الإجراءات تكون قد تمت صحيحة لا مخالفة فيها للقانون .

( طعن رقم ٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ٦ / ٢٠ س ٢٠ ص ١٧٦ )

٦٧ - إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة

التي ناطها القانون به وقع ذلك الإجراء باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام .

نصت المادة السادسة من القانون ١٧٣ سنة ١٩٥٨ على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم المنصوص عليها فيه إلا بناء على إذن من وزير الداخلية أو من ينوبه لذلك . ومؤدى هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من وزير الداخلية أو من ينوبه لذلك الغرض ، فإذا ما رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التي ناطها القانون به وقع ذلك الإجراء باطلاً بطلاناً متعلقاً بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصفة إتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ولما كانت الدعوى المطروحة يتوقف رفعها على صدور طلب كتابى من وزير الداخلية أم من ينوبه ، وكان البين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة قد حركت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بون أن يصدر طلب بذلك من الجهة المختصة فإن الدعوى الجنائية تكون قد أقيمت على خلاف المادة السادسة من القانون المشار إليه ويكون إتصال المحكمة بها فى هذه الحالة معدوماً قانوناً بما يعنت مع التعرض لموضوعها . فمتى كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون باطلاً مستوجباً نقضه والقضاء بعدم قبول

الدعوى الجنائية المقامة على الطاعن لرفعها على غير الأوضاع المقررة قانوناً .  
( طعن رقم ١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٨٦ )

٦٧١ - دعوى جنائية - المختص برفعها - الإستثناء - تفسيره  
فى أضيق الحدود .

أن الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن إختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع ، وأحوال الطلب هى من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ فى تفسيره بالتضييق ، وأن أثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه : " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه " . والبين منها أن كل ما إشتراطه الشارع بالنسبة لجريمة تهريب التبغ موضوع الإتهام هو أن يسبق إتخاذ الإجراءات فيها أو رفع الدعوى العمومية عنها طلب ثابت بالكتابة من وزير الخزانة أو من ينييه ، أما مباشرة الإجراءات بعد ذلك قبل شخص معين وإسناد التهمة إليه ورفع الدعوى عليه فهى إجراءات تالية ولا إتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . ويترتب تقريراً على ما متقدم أنه متى قدم الطلب ممن يملكه قانوناً إلى النيابة العامة - بصرف النظر عن الإختصاص المكانى لمن وجه إليه الطلب - إستردت النيابة حقها كاملاً فى إتخاذ ما تراه من إجراءات وفقاً للقواعد العامة فى الإختصاص التى ينظمها القانون ولا يلزم بحال من الأحوال أن يقوم بذلك عضو النيابة الذى وجه إليه الطلب وإنما يكفى بل ويحتتم أن يباشر تلك الإجراءات عضو النيابة المختص . والقول بغير ذلك ، فيه تخصيص بغير مخصص وإلزام بما لا يلزم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن النيابة العامة لم تباشر حقها فى رفع الدعوى الجنائية على

الطاعن إلا بعد صدور طلب من مدير جمرک القاهرة الذى يملك إصداره بناء على القرار الوزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ ، وكان الطاعن لا يتنازع فيما أورده الحكم من ذلك فإن ما يثيره من قالة الخطأ فى تطبيق القانون لا يكون له محل .  
( طعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٧٢ من ٢٤ ص ١٢٠١ )

#### ٦٧٢ - دعوى جنائية - تحريكها - إذن - صفة .

متى كان الثابت من متونات الحكم المطعون فيه ومن المفردات المضمومة أن النيابة العامة قامت برفع الدعوى الجنائية قبل المتهم بعد صدور إذن مكتوب من مدير عام جمارک القاهرة والوجه القبلى وهو من الأشخاص الذين أنابهم وزير الخزانة فى طلب رفع الدعوى العمومية طبقا للقرار الوزارى رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٥ فإن ما يثيره الطاعن من جدل فى صفة مصدر الإذن وإنتقاء ولاية فى إصداره يكون غير سديد .

( طعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٥ من ٣٦ ص ٨٥٢ )

٦٧٣ - مباشرة الدعوى الجنائية بعد تحريكها من حق النيابة وحدها - إتصال بسلطة الحكم بالدعوى يسقط حق النيابة فى مباشرة التحقيق فيها - بالنسبة للمتهم المقدم للمحاكمة - عن ذات الواقعة - قرار النيابة الصادر بعد إتصال المحكمة بالدعوى لا يحوز حجية .

متى تحركت الدعوى الجنائية أصبحت مباشرتها فى حق النيابة العامة وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية وذلك بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم . ويترتب على إتصال سلطة الحكم بالدعوى زوال حق النيابة فى مباشرة التحقيق الإبتدائى بالنسبة إلى المتهم المقدم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها . لما كان ذلك ، وكانت دعوى الطاعن " المدعى بالحقوق المدنية " ، قد إنعقدت فيها الخصومة من قبل صدور قرار النيابة بندب مأمور الضبط القضائى - فلا جدوى من الخوض فى بحث شرعية هذا القرار على النحو الذى صدر به ، أو فى آثاره ما دام أنه

قد صدر ونفذ من بعد زوال ولاية سلطة التحقيق بإتصال المحكمة بدعوى الطاعن ، وصيرورته عديم الحجية فى خصوص الواقعة موضوع الدعوى المنسوبة إلى المطعون ضده . ( طعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦ / ٢ / ٩ من ٢٧ من ١٨٣ )

٦٧٤ - تحريك الدعوى الجنائية - المادة الرابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ - لا يشكل قيداً على النيابة العامة - علة ذلك .  
إن ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ من أنه إذا أسفرت التحريات أو المراقبة التى يجريها رجال الرقابة الإدارية عن أمور تستوجب التحقيق أحليت الأوراق إلى النيابة الإدارية أو النيابة العامة حسب الأحوال - بإن من رئيس الرقابة الإدارية أو نائبه ، لا يعدو أن يكون إجراء منظماً للعمل فى هيئة الرقابة الإدارية ولا يترتب على مخالفته أى بطلان ، ولا يقيد من حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها .  
( طعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٨٠ / ١ / ١٨٠ من ٢١ من ٩٤ )

#### (ب) تحريك الدعوى فى جرائم الموظفين

٦٧٥ - كفاية الإثب من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد الموظف ومن فى حكمه عند ارتكابه جريمة أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة دون إستلزام مباشرتها من أحد هؤلاء .

رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط الجرمية وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فى فقرتها الثالثة - لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفى أن يكلف بذلك أحد أعوانه يثن يأتى له برفع الدعوى فإن إذن بإقامتها ضد الموظف العمومى فلا تترتب على وكيل النيابة المختص أن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التى يطرح أمامها النزاع .

( طعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨ / ١٢ / ٩ من ١٠٧٨ )



٦٧٦ - شرط تصدى المحكمة الإستئنافية للموضوع : أن تكون الدعوى داخلة تحت ولايتها ورفعت إليها بوجه صحيح - مثال في تطبيق المادة ٦٣ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ .

الأصل أنه إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الإستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم الابتدائي تصحح البطلان وتحكم في الدعوى عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفعت إليها على وجه صحيح - فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً ، وعلى خلاف ما تقتضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن إتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معلوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الإستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ، إلا أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

( ملعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٥١ )

٦٧٧ - إنصراف حكم المادة ٦٣ إجراءات إلى الجرائم العمدية وغير العمدية على حد سواء .

القول بأن حكم المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا ينصرف إلى جرائم الأموال مربود بأمرين : الأول هو عمومية نص المادة سواء بالتعديل الذي جرى بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ حين بسط الضبط بالنسبة إلى كل الجرائم من جنائيات وجنح ومخالفات أو بالتعديل الحاصل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ حين أخرج المخالفات من عداد تلك الجرائم ، ذلك بأنه متى أفصح القانون عن مراد الشارع فإنه لا محل لتخصيص ليس له من صراحة النص ما

يحملة . والأمر الثاني - مستفاد من أن حكمة النص وهي - على ما أفصحت عنها المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - تقرير حماية خاصة للموظفين حفاظاً على حسن إداائهم أعمال وتليفتهم على الوجه الأكمل ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة مما لا يسوغ معها قصر الحماية على مرتكبي الجرائم العمدية وإنحسارها عن يقارفها بأهمال .  
( ملعن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ١٥٢ )

٦٧٨ - عدم إنسباغ الحماية المقررة فى المادة ٦٣ إجراءات إلا على الموظفين والمستخدمين العاملين دون غيرهم - تأميم المشروع - لا يفقده الشخصية المستقلة عن الدولة .

إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة ، إلا بالنسبة إلى الموظفين العموميين والمستخدمين العاملين ومن فى حكمهم ، دون غيرهم من موظفى الشركات العامة ، سواء منها المؤممة أو التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ، إذ أن المشروعات المؤممة التى كانت تتمتع بالشخصية المعنوية ، لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عن الجرائم المسندة إلى المطعون ضده على بطلان كافة إجراءات الإتهام التى إتخذها وكيل النيابة فى الدعوى وما تلاها من إجراءات المحاكمة التى تمت خلال السنوات الخمس التى إنقضت على وقوع هذه الجرائم وحتى تاريخ المحاكمة ، دون أن يستظهر صفة الموظف العام أو المستخدم العام فى المتهم المطعون ضده الذى بوشرت قبله تلك الإجراءات بنوعها ، مع أنه لو قيل بإنقضاء هذه الصفة فى حقه ، لصحت إجراءات الإتهام التى إتخذها وكيل النيابة قبله فى البدء ، منفرداً ، وكذلك إجراءات المحاكمة التى أتخذت فى مواجهته وإنتهت بصور الحكم الأول فى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الدعوى لوقعها من غير ذى

صفة ، وبالتالي أنتجت أثرها فى قطع التقادم المسقط للدعوى الجنائية ، وكان الحكم فوق ذلك قد أغفل كلية أثر الحكم الابتدائى الصادر فى ٢٢ يناير سنة ١٩٦٦ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وبقرار النيابة العامة بإستئناف هذا الحكم الإستئنافى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف ، وهى إجراءات صدرت صحيحة فى ذاتها على التوالى - قبل أن تكتمل مدة السقوط بين أحدها والآخر - من جهة مختصة بإصدارها ، فتعد من الإجراءات القاطعة للمدة المقررة إنتقضاء الدعوى الجنائية ، بصرف النظر عن بطلان إجراءات إعادة تحريك الدعوى العمومية السابقة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالتقصير فى التسنيب والخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه . ( طعن رقم ٤٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢ / ٧ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١١٨٢ )

٦٧٩ - وجوب تحريك الدعوى الجنائية من الجهة التى ناطها القانون به ويجب أن يتضمنها الحكم وإلا كان باطلا .  
البيان الخاص بطلب تحريك الدعوى الجنائية من وزير الداخلية أو من يندبه ذلك فى جريمة عمل المصرى لدى جهة أجنبية دون إذن سابق هو من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم وإغفال النص عليه فى الحكم يبطله ولا يغنى عن ذلك أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل ذلك الطلب .  
( طعن رقم ١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ١٨٦ )

٦٨٠ - تحقيق قيد رفع الدعوى الجنائية - المنصوص عليه فى المادة ٦٣ إجراءات إذا كانت الجنائية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - فحسب .  
من المقرر أن المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها " فقد دلت بصريح الفاظها ودلالة

مفهومها على أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية إنما يتحقق إذا كانت الجنائية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بحيث أنه إذا لم يتوافر أحد هذين الطرفين لم يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد ، أما مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه فإنها تتحقق لا في حالة وقوع الفعل الضار غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها فحسب بل تتوافر أيضا كلما كانت وظيفة التابع قد ساعدته على إتيان الفعل أو هيئت له بئية طريقة كانت فرصة إرتكابه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - بما تبناه من أسباب الحكم الابتدائي - وما أورده من أسباب له - قد إلتزم هذا النظر ، فإن النemy عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن وإلزام الطاعن بصفته المصروفات .

( طعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٦٨٠ )

## الفرع الثاني

### سلطة النيابة في الإحالة المباشرة إلى محكمة الجنايات

٦٨١ - جواز رفع الدعوى العمومية عن السرقة طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من دكريتو الأشياء الفاقدة ولو لم تكن قد مضت المدة المحددة للتبليغ أو التسليم .

يجوز طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الدكريتو الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن الأشياء الضائعة - أن ترفع الدعوى العمومية عن السرقة ولو لم تكن قد مضت المدة المحددة للتبليغ أو التسليم ، إذ ما دامت نية التملك قد قامت عند المتهم فلا يهم أن تكون هذه المدة قد إنقضت .

( طعن رقم ٩٤٠ لسنة ١٠ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٤٠ )

٦٨٢ - حق المدعى المدني في تحريك الدعوى العمومية ورد على سبيل الإستثناء .

الأصل أن الدعوى العمومية موكول أمرها إلى النيابة تحريكها كما تشاء أما حق المدعى المدني في ذلك فقد ورد على سبيل الإستثناء . وإذن فلا يؤثر في حق النيابة ما يؤثر في حقه هو أو ما يعترضه . فإذا رفعت الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني ثم أقامت النيابة الدعوى العمومية بالجلسة أمام محكمة الدرجة الأولى وكان ذلك قبل أن يبدى المتهم الدفع الذي تمسك به بعدم قبول الدعوى المباشرة وإقتصرت المحكمة الابتدائية في حكمها في الدعوى على قبول هذا الدفع فإن الدعوى العمومية تكون باقية على حالها مرفوعة من النيابة . فإذا إستأنف المدعى بالحق المدني الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى فقضت المحكمة الإستئنافية بقبول إستئنافه وإعادة القضية لمحكمة الجناح للفصل في الدعوى فإن المحكمة يكون عليها أن تنتظر أيضا الدعوى المقامة من النيابة ولا يمنع من ذلك الحكم السابق صدوره لعدم تعرضه لهذه الدعوى .

( طعن رقم ١١٤٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٤٠ )

٦٨٣ - إنعدام سلطة محكمة الجناح في إقامة الدعوى من تلقاء نفسها عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية .

إن القانون لا يبيح لمحكمة الجناح أن تقيم الدعوى من تلقاء نفسها عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية . فإذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى أمام المحكمة المركزية بتهمة الضرب والسب فقضت هذه المحكمة بإحالة الأوراق إلى النيابة العمومية لإجراء شئونها فيها ، ثم رفعت النيابة الدعوى بعد ذلك إلى المحكمة الجزئية مقصورة على تهمة الضرب فقضت فيها لا على أساس هذه التهمة ، بل على أساس تهمة الضرب والسب معا ، ثم أيدت المحكمة الإستئنافية هذا الحكم على الرغم مما دفع به المتهم من عدم قبول الدعوى العمومية عن جريمة السب - فإنها تكون قد أخطأت .

( طعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٥٠ )

٦٨٤ - إذا طرأ على الدعوى المدنية ما يسقطها بسبب جد بعد

رفعها وإتصال المحكمة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى العمومية التي حركت بالطريق المباشر .

ما دام الثابت أن الدعوى العمومية قد حركت بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً قبل قيام السبب المؤثر في الدعوى المدنية المطروحة على محكمة الجنج ، فإنه إذا ما طرأ على الدعوى المدنية ما يسقطها بسبب جد بعد رفعها وإتصال المحكمة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى العمومية ، لأنها وقد حركت وفقاً للقانون تظل قائمة ويكون على المحكمة أن تفصل فيها .

( طعن رقم ٨٣٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢ / ١ / ٧ )

٦٨٥ - جواز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنج والمخالفات دون إجراء أى تحقيق فيها .

لما كان القانون لا يستوجب تحقيقاً ابتدائياً في مواد الجنج ، وكانت محكمة الموضوع قد حققت الدعوى بمعرفتها في الجلسة ثم قالت أنها تؤسس حكمها على هذا التحقيق . . فإن النعى على الحكم بالقصور بعدم رده على المطاعن التي وجهها المتهم إلى التحقيق الابتدائي يكون على غير أساس .

( طعن رقم ١٨٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ٤ / ١ )

٦٨٦ - سلطة النيابة في رفع الجناية إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة بالنسبة للجنايات المنصوص عنها في المادة ٢١٤ - ٣ إجراءات والجرائم الأخرى المرتبطة بها .

إستحدث الشارع فيما أورده في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لإعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام إستثناء من الأصل العام المبين في الفقرة الثانية من المادة المذكورة حكماً آخر - فأجاز للنياية العامة رفع الجنايات المنصوص عليها في هذه المادة وعما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى شملها التحقيق بأمر تكليف

واحد أمام محكمة الجنايات رأساً .

( طعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٢٤٢ )

#### ٦٨٧ - دعوى جنائية - ما لا يعد قيداً على تحريكها .

لا شأن للنياية العامة فيما تجرّه من تحقيقات - بما تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب إرسال أخطار إلى الوزير أو الرئيس الذى يتبعه الموظف بإجراء التحقيق قبل البدء فيه - لأنها تسير فى التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية ، ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة سألقة الذكر وضع قيود جديدة على حرية النياية العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ولم يرتب بطلانها ما على مخالفة أحكامها ، إذ أنه نص تنظيمى كما يبين من صيغته وطبيعته .

( طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٦٠٠ )

#### ٦٨٨ - متى تتحرك الدعوى الجنائية - إجراءات الاستدلال - لا

تتحرك بها الدعوى ولو فى حالات التلبس .

لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجرّه النياية العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة .

( طعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٦٨ من ١٩ ص ١٤٩ )

#### ٦٨٩ - عدم تقييد النياية العامة فى رفع الدعوى الجنائية

ومباشرتها إلا بما وضعه المشرع من قيود - مجرد قيام جهة يعينها بالمراقبة والتحرى - لا يعتبر قيداً على النياية فى تحريك الدعوى ومباشرتها .

تختص النياية العامة دون غيرها برفع الدعوى العمومية ومباشرتها ، ولا يرد

على حريتها من القيود فى هذا الصدد ، إلا ما قرره المشرع لإعتبارات إرتامها ترجع إلى طبيعة الجريمة أو صفة المتهم بإرتكابها ، وليس فى القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة بعينها بالتحريات والمراقبة قيداً على تحريك النيابة العامة للدوى العمومية ومباشرتها .

( طعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٦٩ م ٢٠ من ٨٦٢ )

### الفرع الثالث - تحريك الدعوى فى جرائم الجلسات

٦٩٠ - إنعدام سلطة النيابة فى إقامة دعوى الجناية على المتهم أمام محكمة الجنائيات بالجلسة .

إن دعوى الجناية يجب لصحة رفعها أمام محكمة الجنائيات أن تحال إليها من غرفة الإتهام أو من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية . وإن كان فإذا كانت النيابة العامة إذ طلبت محاكمة المتهم أمام محكمة الجنائيات بوصف أنه إرتكب جناية عامة . لم تسلك الطريق التى رسمها القانون ، وإنما أقامت الدعوى على المتهم بالجلسة ، فلا تكون الدعوى العمومية مقبولة أمام محكمة الجنائيات .

( طعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٤ جلسة ١١ / ١ / ١٩٥٥ )

٦٩١ - جرائم الجلسة - وجوب حصول تحريكها حال إنعقاد الجلسة وقبل قفل باب المرافعة .

ينتهى إنعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند قفل باب المرافعة فيها ، فلا يستقيم قانوناً القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهى من جرائم الجلسة قبل قفل باب المرافعة ذلك لأن المحكمة تصبح من الوقت الذى إعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها فى الفصل فى الجرائم التى وقعت أمامها فى الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال إنعقادها ويكون نظرها وفقاً للقواعد العادية على ما تقتضى به المادة ٢٤٦ من قانون الإجراءات .

( طعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٥٨٣ )



٦٩٢ - حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة - المادة ٢٢٢ إجراءات .

مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية .

( طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٩٤٢ )

#### الفرع الرابع - تحريك الدعوى بمعرفة محكمة النقض والجنايات

٦٩٣ - تصدى محكمة الجنايات للواقعة والحكم فيها دون إحالتها للنياية للتحقيق - خطأ فى القانون - القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة على أساس التهمة الجديدة ولم يحصل منه إعتراض على توجيهها بالجلسة - ما لا يؤثر فى ذلك .

إذا كانت الواقعة التى بين بها المتهمان هى غير الواقعة التى وردت بأمر الإحالة ، وكانت محكمة الجنايات حين تصدت للواقعة المذكورة وحكمت فيها بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة للتحقيق - إن كان له محل - ودون أن تترك للنياية حرية التصرف فى التحقيقات التى تجرى بصدد تلك الواقعة قد أخطأت بمخالفتها صريح نص القانون ، فلا يؤثر فى ذلك القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة على أساس التهمة الجديدة ولم يحصل منه إعتراض على توجيهها بالجلسة ، لأن ما أجرته المحكمة - على ما سلف ذكره - وقع مخالفا للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لإعتبارات سامية تتصل بتوزيع العدالة على ما يقضى به القانون .

( طعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٥٧ )

٦٩٤ - محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض \* عند

نظرها موضوع الدعوى \* - حقهما فى إقامة الدعوى الجنائية - على

غير المتهم - أو عن وقائع أخرى - أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة - إستعمال هذا الحق - قاصر على مجرد تحريك الدعوى - الحكم فى الدعوى يكون لمحكمة أخرى - مخالفة ذلك .

الأصل أن المحكمة تكون مقيدة بحدود الواقعة التى ترد بورقة التكليف بالضور أو بأمر الإحالة - إلا أنه أجيّز من باب الإستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض \* فى حالة نظر الموضوع بناء على الطعن فى الحكم لثانى مرة \* لنوع من المصلحة العليا ولإعتبارات قدرها المشرع نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها . ولا يترتب على إستعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المنوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدت لها ويكون بعينذ الجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يتراعى لها ، فإذا ما رأت النيابة أو المستشار المنوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك فى الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

( طعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢ / ٤ / ٢ ص ١٢ )

٦٩٥ - رفع الدعوى الجنائية - أثره : إتصال المحكمة بها -  
إلتزامها بالفصل فيها دون تنقيدها فى ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعليق قضائها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها - مثال .

من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة وقد إتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها وعلى هدى ما تستلهمه فى تكوين عقيدتها من العناصر والأدلة المطروحة عليها دون أن تنقيدها فى ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعلق قضائها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها .

ومن ثم فإن معاودة محكمة الأحوال الشخصية تحقيق قدر ما يمتلكه المحجوز عليه ليس من شأنه أن يحول دون مباشرة المحكمة لنظر دعوى التبديد المقامة ضد القيم والفصل فيها .

( طعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤ / ٤ / ٧ س ١٥ من ٢٦٤ )

٦٩٦ - نطاق حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند الطعن لثاني مرة ؟ حرية الجهة التي تجرى التحقيق في حالة التصدي في التصرف فيه .

الأصل هو أن المحكمة مقيدة بحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة ، إلا أنه أجيّز من باب الإستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في الحكم لثاني مرة لدواعي من المصلحة العليا لإعتبارات قدرها المشرع نفسه أن تقييم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ولا يترتب على إستعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المنوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترامى لها فلها أن تقرر فيها بالا وجه لإقامة الدعوى أو تأمر بإحالتها إلى المحكمة وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية حين التصدي وجب عليها تأجيل نظرها حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها .

( طعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨ / ٢ / ٢٠ س ١٩ من ٢٤٦ )

٦٩٧ - من حق محكمة الجنايات إحالة الدعوى التي تصدت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة .

لا تتربى على محكمة الجنايات إذا أحالت الدعوى الجنائية التي تصدت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة وفقا لنص المادة ١١ من قانون الإجراءات

الجنائية ، ولا عليها إذا لم تر إستعمال الرخصة المخولة لها بنذب أحد مستشاريها للتحقيق .

( طعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٢٤٦ )

٦٩٨ - عدم تنقيد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى المدني رافع الدعوى المباشرة .

لا تنقيد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى المباشرة وهى بصندد إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .  
( طعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٤٠٣ )

٦٩٩ - إقامة الدعوى الجنائية من جانب المحكمة - معنى ذلك وأثره .

يجوز - إستثناء - لمحكمة الجنايات إذا رأت فى دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع وأخرى غير المسندة فيها إلى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها وذلك عملا بالمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كانت المحكمة قد خالفت صريح نص هذه المادة بمعاقبة الطاعن عن جريمة إطلاق طليجة داخل القرى وهى جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها فإنها تكون قد أخطأت لأنها عاقبتة عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه مما ينبئ على الحكم .

( طعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٦ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٧ )

٧٠٠ - إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها وعلى خلاف أحكام المادة ٦٣ إجراءات - أثره : إتصال المحكمة بها يكون معدوما قانونا - تعرضها لموضوعها يجعل حكمها معدوم الأثر -

المحكمة الإستئنافية لا تملك التصدى لموضوع الدعوى - يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطالان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى بإعتبار باب المحاكمة موصد دونها .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن إتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معلوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن فعلت فإن حكمها وما بنى عليه من الإجراءات يكون معلوم الأثر ولا تملك المحكمة الإستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطالان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها إلى أن تتوافر الشروط التى فرضها الشارع لقبولها . ( طعن رقم ١١٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ٧ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٣٦ )

٧.١ - حق التصدى من إطلاقات محكمة الجنايات وهى غير ملزمة بإجابة طلبات الخصوم فى رشايتهم .

حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية متروكا لمحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم بإجابة طلبات الخصوم فى هذا الشأن .

( طعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٠٣ )

### الفصل الثانى - نطاق الدعوى

#### الفرع الأول - أمام المحكمة الجزئية

٧.٢ - تنقيد المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى كما وردت فى أمر الإحالة أو ورقة التكاليف بالحضور وفقا للمادة ٣٠٧ إجراءات - إدانة محكمة أول درجة الطاعن بتهمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها أمامها - خط : أثره : بطلان الحكم الابتدائى المستأنف

تتقيد المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى - كما وردت فى أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور وفقا للمادة ٢٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا دانت محكمة أول درجة الطاعن بتهمة - لم تكن الدعوى المرفوعة عليه بواقعتها أمامها بل صرف النظر عنها ولم تر النيابة تقديمها إليها - فإنها تكون قد أخطأت لأنها عاقبت الطاعن عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه مما يقتضى بطلان الحكم الابتدائى المستأنف - وبهذا تعود الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل أن يصدر فيها الحكم . ( طعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٤٠ )

### الفرع الثانى - أمام المحكمة الإستئنافية

٧.٣ - تقيد المحكمة الإستئنافية بما جاء بتقرير الإستئناف وبالوقائع التى طرحت على المحكمة الجزئية - ليس لها أن تنظر فى واقعة جديدة لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تنقل كلماتها فيها ولو كان لها أساس من التحقيقات وإلا كان قضائها باطلا - قبول المتهم له - لا يصححه - لتعلقه بالنظام العام .

تتصل محكمة ثان درجة بالدعوى من واقع تقرير الإستئناف فهى تتقيد بما جاء به وبالوقائع التى طرحت على المحكمة الجزئية ، فإذا دانت المحكمة الإستئنافية المتهم فى واقعة تختلف عن واقعة المتهم الأخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها - فإن هذا منها قضاء فيما لا تتصل به المحكمة طبقا للقانون وفيه حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضى ولو كان للواقعة أساس من التحقيقات ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته ، يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول المتهم له ، فقضائهما على تلك الصورة باطل . ( طعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٤٠ )

٧.٤ - إتصال المحكمة الإستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق إستئناف النيابة العامة والمتهم - إقتصار إستئناف

### الدعى المدنى على الدعى الجنائية .

يقصر أثر إستئناف الدعى بالحقوق المدنية على الدعى المدنية ولا يتعداه إلى موضوع الدعى الجنائية - حتى ولو كان هو الذى حركها - لأن إتصال المحكمة الإستئنافية بهذه الدعى لا يكون إلا عن طريق إستئناف النيابة .  
(لمن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٢٠٤)

٧٠٥ - إلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بسقوط الدعى الجنائية بمضى المدة - إستئناف هذه المحكمة ولايتها - عدم جواز إحالة المحكمة الإستئنافية الموضوع إليها .

الحكم بسقوط الدعى الجنائية بمضى المدة هو فى الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر فى موضوع الدعى ، إذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لإقامة الدعى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الإستئنافية أن تتخلى عن نظر الموضوع وترد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد أن إستنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها . (لمن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٢٧٧)

### ٧٠٦ - تحريك الدعى الجنائية - مخالفة - أثرها .

من المقرر أنه إذا كانت الدعى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقتضى به المادتان ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعى يكون معنوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معنوم الأثر ولا تملك المحكمة الإستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعى وتفصل فيه بل يتعين عليها أن تقتصر حكمها على القضاء ببطالان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعى بإعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها - وبطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعى الجنائية وأصحة إتصال المحكمة بالواقعة ، فيجوز إبداءه فى أى مرحلة

من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومن ثم فإن توجيه التهمة من ممثل النيابة العامة للمطعون ضده الأول في الجلسة أمام محكمة أول درجة وعدم إعتراضه على ذلك لا يصحح الإجراءات لأن الدعوى قد سعى بها إلى ساحة المحكمة أصلا بغير الطريق القانوني ولا يشفع في ذلك إشارة رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لأن هذه الأجازة اللاحقة لا تصحح الإجراءات السابقة الباطلة .

( طعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٥ م ١٦ ص ١٧٩ )

### الفرع الثالث - أمام محكمة الجنايات

٧٠٧ - توجيه النيابة تهمة الرشوة إلى المتهم في الجلسة على أساس إرتباطها بتهمة إحرار المخدرات المرفوعة بها الدعوى - قضاء محكمة الجنايات في الدعويين ولو لم يعترض الدفاع - خطأ .

متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى التي أقامت النيابة العامة على المتهم أمامها بجناية الرشوة على أساس إرتباطها بالدعوى الأصلية المنظورة أمامها وهي جناية إحرار المخدر ثم حكمت فيها هي بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة لتحقيق أن كان له محل ودون أن تترك للنسبة حرية التصرف في التحقيقات التي تجرى بصدد تلك الجناية المرتبطة ، فإنها تكون قد أخطأت بمخالفتها نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يؤثر في ذلك عدم إعتراض الدفاع عن المتهم على توجيه التهمة الجديدة إليه إذ ما وقع من المحكمة مخالف للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة الجنائية . ومن ثم يتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معا .

( طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٥٦ م ٧ ص ١٢٤٣ )

### الفرع الرابع - بعد نقض الحكم وإعادة الإجراءات

٧٠٨ - إعادة الدعوى بعد نقض الحكم إلى حالتها الأول وجريان



المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصيل - عدم جواز توجيه تهمة جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذي رسمه القانون وإلا كان الحكم مشويا بالبطلان - هذا البطلان لا يصححه قبول الدفاع عن المتهمين المرافعة في الدعوى .

نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ويمقتضى ذلك أن تجرى المحاكمة في الدعوى على أساس أمر الإحالة الأصيل - فإذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهم المسندة إلى المتهمين أمام محكمة الإحالة قد إسندت إليهم تهما جديدة لم ترد في أمر الإحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس وإنتهت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة إليهم في أمر الإحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالبطلان مما يعنيه ويوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بعد تعديل الوصف ولم يحصل منه إعتراض على توجيه التهم الجديدة إلى المتهمين بالجلسة ، لأن هذا التعديل وقع مخالفا للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لإتصاله بأصل من أصول المحاكمات الجنائية أُرسي الشارع قواعدها على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

( طعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٠ ص ١١ ص ١٩٢ )

### الفصل الثالث - وقف الدعوى

٧٠٩ - وقف الدعوى الجنائية حتى يفصل في مسألة من مسائل

الأحوال الشخصية - أمر جوازي موكل إلى المحكمة .

أصبح وقف الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جوازيا للمحكمة الجنائية . فإذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن المشرع أجاز بمقتضى هذا النص لقاضى الموضوع سلطة تقدير جدية النزاع

وما إذا كان مستوجبا لوقف السير في الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف السير في الدعوى الجنائية وإستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة . ولما كانت المحكمة قد إقتضت من الأدلة السائغة التى أوربتها وإنتهت منها إلى عدم صحة البيانات الواردة فى الأعلام الشرعى فإنها بذلك تكون قد إرتأت ضمنا بإستقنائها عن وقف سير الدعوى الجنائية لإستصدار حكم بالوراءة من الجهة المختصة .

(طن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٦٩ )

٧١٠ - الطعن بالتزوير - ماهيته ؟ وسيلة دفاع وتطبيق خاص  
لحالة توقف الفصل فى دعوى جنائية على الفصل فى دعوى جنائية  
أخرى وفق الإجراءات المرسومة قانونا - ودون توسع فيها أو قياس  
عليها .

الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وهو من ناحية أخرى يعد وفقا للمادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تطبيقا خاصا لحالة توقف الفصل فى الدعوى الجنائية على الفصل فى دعوى جنائية أخرى طبقا للإجراءات التى رسمها القانون وفى نطاق هذه الإجراءات وحدها ودون التوسع فيها أو القياس عليها ، وقد جعل القانون هذا الإيقاف جوازيا للمحكمة بحسب ما تراه من ضرورته أو عدم ضرورته للفصل فى الدعوى المنظورة أمامها .

(طن رقم ٢١١٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ١٦٦ )

٧١١ - عدم قبول مجادلة المحكمة فى رفضها وقف الدعوى إلى  
أن يفصل فى الطعن بالتزوير ، ما دامت قد خلصت إلى أن الفصل  
فى الدعوى لا يقتضى ذلك .

إذا كانت المحكمة قد إنتهت فى إستخلاص سائغ إلى أن الفصل فى الطعن  
بالتزوير على محضر الجلسة لا يتوقف عليه الفصل فى الدعوى المنظورة أمامها

وقضت برفض طلب وقف الدعوى ، فإنه لا تقبل مجادلتها فى هذا الشأن .  
( ملعن رقم ٢١١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٦٨ م ١٩ من ١٦٦ )

#### ٧١٢ - سلطة محكمة الموضوع فى وقف الدعوى .

لما كانت المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص " . فأجاز الشارع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير فى الدعوى الجنائية أو أن الأمن من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف الدعوى وإستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة ، ولما كانت المحكمة المطعون فى حكمها لم تر من ظروف الدعوى أن الأمر يقتضى وقفها ريثما يتم إستصدار حكم من محكمة الأحوال الشخصية ومضت فى نظرها مقرررة للإعتبارات السانقة التى أوردها أن الطاعن هو بعينه . . . . . وإيس . . . . . كما زعم حين إتخذ إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة محل الجريمة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل .

( ملعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٩ / ١ / ١٩٧٨ م ٢٩ من ٢٢ )

### الفصل الرابع - إنتضاء الدعوى

#### الفرع الأول - التقادم

٧١٢ - إجراءات التحقيق القاطعة للتقادم هى الإجراءات التى تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق سواء بنفسها أو بواسطة من تدبهم هى لذلك .

إجراءات التحقيق التى تشير إليها المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات

وتنص على أنها قاطعة لسقوط الدعوى العمومية إنما هي الإجراءات التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق أى من النيابة سواء بنفسها أو بواسطة من تتدبهم هي لذلك من مأمورى الضبطية القضائية بمقتضى أمر منها ثابت بالكتابة مبين فيه - ولو بطريق الإيجاز - المسائل التي يكلف هؤلاء المأمورون بتحقيقها .  
( ملعن رقم ٩١٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٣٢ )

٧١٤ - إنقضاء الدعوى العمومية في مواد الجنج بعضى ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم الغيابى .  
إن الحكم الغيابى لا يعتبر أكثر من إجراء من إجراءات التحقيق فإذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفذ أو يصبح حكما نهائيا فقد سقط بذلك الحق فى إقامة الدعوى العمومية على المتهم ، ولا يبقى بعد ذلك محل لمتابعة السير فى الإجراءات من نظر معارضة أو إستئناف أو غيرها .  
( ملعن رقم ٨٤٤ لسنة ٣ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٣٢ )

٧١٥ - إعتبار الجريمة فى باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة سواء فى حكم تعديد مبدأ التقادم أو فى حكم ما يقطع هذا التقادم من إجراءات .

الجريمة تعتبر فى باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا فى حكم تعديد مبدأ التقادم ولا فى حكم ما يقطع هذا التقادم من إجراءات ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذى يقوم فيه فاعلها الأسمى بعمله الختامى المحقق لوجودها فى حق جميع مرتكبيها فاعلين ومشتركين ، وكذلك كان أى إجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نوبها يعتبر قاطعا لمدة التقادم ولو كان هذا الإجراء خاصا ببعض المتهمين ولو بمجهول منهم . وهذا هو المعنى الذى تصرح به المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات فى نصها على أن إجراءات التحقيق يترتب عليها إنقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص من دخل منهم فى هذه الإجراءات ومن لم

يدخل فيها . وإن كان الحكم الذي يعتبر الحكم الغيابي الذي صدر على متهم هارب هو آخر إجراء من إجراءات التحقيق بالنسبة له ولا يعتبر ما حصل بعد ذلك من الإجراءات من زميل له متهم معه في القضية عينها من رفع إستئناف عن الحكم الصادر ضده هو ورفع نقض عن الحكم الإستئنافي ولا يعتبر كذلك إجراءات تسليم ذلك المتهم الهارب من الإجراءات التي يترتب عليها إنقطاع تقادم الدعوى العمومية بالنسبة له ذلك الحكم يعتبر مخطئا ومتعينا نقضه لأن المصحيح قانونا هو وجوب إعتبار ما رفعه المتهم الذي لم يهرب من طعون وما صدر ضده من أحكام قاطعا لمضى المدة بالنسبة للمتهم الهارب أيضا وإعتبار إجراءات تسليم المتهم الهارب قاطعة للتقادم أيضا لأن هذه الإجراءات ليست في الواقع إلا أوامر صادرة بضبط هذا المتهم وإحضاره مما لا يدع شبهة في كونها من إجراءات الضبط التي تتولاها سلطة التحقيق .

( طعن رقم ٢٢١ لسنة ٤ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٢٤ )

٧١٦ - إلزام المحكمة بالرد على الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة .

إذا أثبت الحكم أن جريمتي التزوير والإستعمال وقعتا في سنة ١٩٢٧ وأن الدعوى العمومية رفعت بشأنهما في سنة ١٩٣٢ ولم يبين تاريخ البدء في التحقيق الجنائي لمعرفة ما إذا كانت المدة المسقطه لرفع الدعوى قد مضت أم لا فهذا نقص في البيان يعيب الحكم ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٤ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٣٤ )

٧١٧ - العبرة في إعتبار التحقيق قاطعا للتقادم هي بما دار عليه التحقيق وتناوله بالفعل .

إذا طلب إلى النيابة أن تحقق في سندان مقول بصدورها من محجور عليه للكشف عما تضمنه من فوائد فاحشة ففعلت ولم يرد في تحقيقها على لسان القيم شيء عن واقعة الفوائد الربوية المطلوب تحقيقها وإنما وردت وقائع نصب

أسندها إلى المتمسك بالسندين وشريك له ، ثم حفظت النيابة التحقيق على اعتبار أنه لم يقدم فيه دليل على حصول إتفاق على فوائد ربوية . ولما عرض التحقيق على النائب العام أمر بإلغاء الحفظ لأن أقوال القيم فى التحقيق تضمنت وقائع نصب لم يوف تحقيقها فعمل فى ذلك تحقيق ، فلا شك فى أن التحقيق الأول يقطع المدة المقررة فى القانون لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية عن جريمة النصب المتعلق بالسندات . ولا يؤثر فى ذلك أن هذا التحقيق كان لإثبات جريمة أخرى هى تقاضى فوائد ربوية لأن مناط الأمر فى ذلك هو ما دار عليه التحقيق وتناوله بالفعل .

( طعن رقم ٩٨٦ لسنة ٨ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٢٨ )

٧١٨ - إعلان المتهم فى مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لنظر المعارضة المرفوعة منه وكذلك إعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الإستئنافية قاطعين للتقادم .

الحكم الإبتدائى الغيابى الذى يصدر قبل مضى ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب المتهم لجريمة الجنحة ، وإعلان المتهم فى مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لنظر المعارضة المرفوعة منه عن الحكم المذكور إعلانا مستوفيا الأوضاع انشكالية المقررة للإعلانات ، وكذلك إعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الإستئنافية ولو حصل بميعاد يوم واحد - كل أولئك يقطع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بجريمة الجنحة .

( طعن رقم ١٤٦١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٤٥ )

٧١٩ - قضاء محكمة الجنح بعدم إختصاصها لكون الواقعة جنائية يمنعها بعد ذلك من الحكم بإنتضاء الدعوى العمومية بمضى المدة عند نظرها المعارضة المرفوعة من المتهم .

إذا كان الحكم قد قضى ببرائة المتهم لإنتضاء الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنوات على الحكم الصادر غيابيا بعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لكون واقعتها جنائية على أساس أن هذا الحكم هو آخر عمل من أعمال

التحقيق وأن الواقعة ، على الرغم من صدور الحكم فيها بعدم الإختصاص لكنها جناية ومهما كانت حقيقة الواقع من أمرها ، تعتبر جنة ما دامت قد قدمت لمحكمة الجنج بوصف كونها جنة ، فهذا الحكم يكون قد أخطأ من ناحيتين : الأولى أنه مع تسليم المحكمة فيه بأن الواقعة جناية من إختصاص محكمة الجنائيات الفصل فيها قد قضى فى موضوعها بالبراءة ، وهذا ما لا يجوز بحال من محكمة الجنج . الثانية أن الدعوى العمومية فى مواد الجنائيات لا يسقط الحق فى إقامتها إلا بمضى عشر سنين بمقتضى المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنائيات . ووصف الواقعة خطأ فى بادئ الأمر بأنها جنة ليس من شأنه أن يغير من حقيقة أمرها ، فإذا كانت حقيقة الواقع لا تزال معلقة لأن محكمة الجنج إعتبرت الواقعة جناية ومحكمة الجنائيات لم تقل كلمتها فى شأنها بعد ، فإن القول الفصل بأنها جنة تسقط بمضى ثلاث سنين أو جناية مدة سقوطها عشر سنين لا يكون إلا من المحكمة صاحبة الإختصاص بالفصل فى الموضوع حسبما يتبين لها عند نظره جنة كانت فى حقيقتها أو جناية .

(طن رقم ٧٥١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٤٤٦ / ٤ / ٨ )

٧٢. - متى يسقط الحكم الغيابى الصادر فى مواد الجنج بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة .

إذا كان قد مضى بين الحكم الغيابى الصادر على المتهم وبين علمه به مدة تزيد على ثلاث سنوات ، أى أكثر من المدة المقررة فى القانون لإنقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة فى مواد الجنج ، وكان الثابت فى الوقت ذاته أن هذا الحكم قد أعلن فى بحر هذه المدة إلى المحكوم عليه فى محله مخاطباً مع أخته التى تقيم معه فى مسكن واحد فإن هذا الحكم لا يسقط بمضى المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ، وهى ثلاث سنوات ، بل يسقط بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة ، وهى خمس سنين ، محسوبة من تاريخ إنقضاء الميعاد العادى المقرر للطعن فى الحكم ، وذلك إلى أن تحصل المعارضة فيه ويثبت المحكوم عليه للمحكمة عدم علمه به ، إذ علمه يؤيده الظاهر المستفاد من حصول إعلانه فى

محله مما يجب معه إفتراضه فى حقه حتى يقيم الدليل على العكس ، وعندئذ تبعث الدعوى العمومية من جديد ويعود معها مضى المدة المقررة لسقوط الدعوى وذلك بالنسبة إلى المستقبل فقط .

(طنن رقم ٦٥٦ لسنة ١٦ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٤٦ )

٧٢١ - إعلان المتهم فى مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لنظر المعارضة المرفوعة منه وكذلك إعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية قاطعين للتقادم .

إنه لما كانت إجراءات التحقيق يترتب عليها بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات إنقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية ، وكانت هذه الإجراءات تشمل بالبداية إستجواب المتهم وسؤال الشهود ، سواء فى التحقيقات الابتدائية أو أمام المحكمة ، وتكليف بالحضور ، والأحكام الغيابية التى تصدر عليه ، وإعلانه بهذه الأحكام فإنه إذا قضت المحكمة بإنتضاء الدعوى العمومية بمضى المدة حاسبة مبدأ السقوط من تاريخ المعارضة التى رفعت من المتهم فى الحكم الإبتدائى الغيابى الذى صدر ضده ، ومقفلة صدور الحكم الغيابى الاستئنافى وإعلان المتهم بهذا الحكم ثم معارضته فيه ثم تعيين جلسات متواليات لنظر المعارضة وحضور المتهم هذه الجلسات وسؤاله أمام المحكمة عن التهمة ، فحكمها بذلك يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(طنن رقم ٢٩٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٤٧ )

٧٢٢ - إجراءات التحقيق يترتب عليها إنقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص المتهمين فى الجريمة ولو لم يدخلوا فى الإجراءات المذكورة .

إن المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات صريحة فى أن إجراءات التحقيق يترتب عليها إنقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بالنسبة إلى جميع الأشخاص المتهمين فى الجريمة ولو لم يدخلوا فى الإجراءات



المذكورة . (طنن رقم ٦٩٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٤٨ )

٧٢٣ - إنقضاء الدعوى العمومية في الجنحة إذا مضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ تقديم أسباب الطعن في الميعاد دون إتخاذ أى إجراء .

إذا كان المحكوم عليه في جنحة قد قرر الطعن في الحكم الصادر عليه في الميعاد وقدم أسبابا لطعنه في الميعاد كذلك ، ثم بقيت الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض بعد إنقضاء أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ تقديم أسباب الطعن ، فإن الدعوى العمومية تكون قد إنقضت بمضى المدة ويتمين قبول الطعن ونقض الحكم وبراءة الطاعن .

(طنن رقم ٧٤٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٤٨ )

٧٢٤ - خضوع الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات عن جنائية لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات بغض النظر عن العقوبة المقررة بها .

إن قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الكتاب الثاني الذي عنوانه : " في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين " قد نص في المادة ٢٩٤ على أن : " لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في جنائية بمضى المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها " . ونص في المادة ٣٩٥ على أنه " إذا حضر المحكوم في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حكما الحكم السابق صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة " . ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه : " تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فإنها تسقط بمضى ثلاثين سنة " ووضح من هذه النصوص أنه ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية

فإن الحكم الذى يصدر فيها غيابيا ، يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة فى مواد الجنايات وهى عشرون سنة ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة المقضى بها هى عقوبة جنائية أو جنحة . وإن فمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المطعون ضدها لإرتكابها جنائية إشترك فى تزوير ورقتين رسميتين وقضت محكمة الجنايات غيابيا بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٠ بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر ، ولما قبض عليها أعيدت محاكمتها فقضت محكمة الجنايات بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بإنقضاء الدعوى العمومية لسقوطها بمضى المدة - متى كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون . ( طعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ٧ / ١ )

٧٢٥ - إنقضاء الدعوى العمومية فى مواد الجنع بمضى أربع سنوات ونصف من تاريخ الحادث إلى تاريخ نشر قانون الإجراءات الجنائية .

إذا كانت الجنحة التى حوكم الطاعن من أجلها قد حصلت فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ ولك يكن قد إنقضى من ذلك التاريخ حتى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ مدة أربع سنوات ونصف سنة فإن الدعوى العمومية لم تسقط . ( طعن رقم ٥٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ٦ / ٢٢ )

٧٢٦ - نصوص القانون الخاصة بالتقادم تتعلق بالنظام العام .  
إن نصوص القانون الخاصة بالتقادم تتعلق بالنظام العام لأنها تستهدف المصلحة العامة لا مصلحة شخصية للمتهم ، مما يستوجب أعمال حكمها على الجرائم السابقة على تاريخ صدورها وإن كان فى ذلك تسوى لمركزه . ما دام أنه لم يصدر فى الدعوى حكم نهائى . ( طعن رقم ٢٤٤٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥ / ٦ / ١ )

٧٢٧ - سرعان قواعد التقادم المقررة للجنايات على الجنائية المحالة إلى محكمة الجنع للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة .  
إذا كان الثابت من التحقيقات ووصف التهمة أن الواقعة المسندة إلى المتهم

هى جنائية معاقب عليها طبقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات فلا يغير من صفة هذه الجريمة إحالتها إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وإنقضاء الدعوى العمومية فيها المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات وهى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة .  
( طعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٥٥ )

٧٢٨ - طلب الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمخالفة بمضى المدة - لا جدوى منه عند أعمال المادة ٣٢ / ٢ عقوبات والحكم بعقوبة جنحة بوصفها الأشد .

طلب الحكم بإنقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة بمضى المدة لا جدوى منه ما دام هناك محل لتطبيق المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات مما يقتضاه أن توقع على الطاعن عقوبة واحدة هى عقوبة الجنحة بوصفها العقوبة الأشد .  
( طعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ٢٥٠ )

٧٢٩ -، ثبوت إتفاق المتهم على عقد عقود ريوية لم يمضى بين بدء التحقيق فيها وآخر إتفاق منها ولا بين كل إتفاق وآخر أكثر من ثلاث سنوات - توافر ركن الإعتياد - عدم سقوط الحق فى رفع الدعوى الجنائية .

المعبرة فى جريمة الإعتياد على الإقراض بالريا الفاحش هى بعقود الإقراض ذاتها ولا يست بإقتضاء الفوائد الريوية ، فمتى كان يبين من الحكم أن المتهم إتفق على عقد عقود ريوية لم يمض بين بدء التحقيق فيها وآخر إتفاق منها ولا بين كل إتفاق وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا لسقوط الحق فى إقامة الدعوى الجنائية ، فإنه بهذا يكون قد أثبت توافر ركن الإعتياد كما عرفه القانون وتكون الجريمة لم يسقط الحق فى رفع الدعوى الجنائية عنها .

( طعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ٢٤٠ )

٧٣٠ - قرار غرفة الإتهام بإحالة متهم إلى محكمة الجنايات -

إعتباره إجراء قاطعا لمدة سقوط الدعوى الجنائية .  
المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية تنقطع بإجراءات الإتهام والتحقيق  
والمحاكمة متى إتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى وتسرى مدة  
التقادم إبتداء من يوم الإنقطاع ، ومن ثم فإن قرار غرفة الإتهام بإحالة المتهم  
إلى محكمة الجنايات لمعاقبته عن التهمة المسندة إليه يعتبر إجراء قاطعا للمدة  
المذكورة . ( طعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ٦ / ٤ من ٧ ص ٨٠٢ )

٧٣١ - إجراءات التحقيق والمحاكمة - قطعها لمدة التقادم ولو لم  
يكن المتهم طرفا فى تلك الإجراءات وسواء علم بها أو لم يعلم .  
يرتب على جميع إجراءات التحقيق والمحاكمة بمقتضى المادة ١٧ من قانون  
الإجراءات الجنائية إنقطاع المدة بالنسبة إلى المتهم ولو لم يكن طرفا فى تلك  
الإجراءات وسواء علم أو لم يعلم بها .  
( طعن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ١٢ / ١٨ من ٧ ص ١٢٦٨ )

٧٣٢ - إجراءات الضبطية القضائية فى جمع الإستدلالات لا  
تقطع التقادم إذا تمت فى غيبة المتهم وعلى غير علم منه .  
إجراءات الضبطية القضائية فى جمع الإستدلالات لا تقطع المدة إذ هى لا  
تدخل فى إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى المشرع أن يرتب عليها  
إنقطاع المدة وإشترط لذلك بخلاف إجراءات التحقيق التى تصدر من سلطة  
مختصة بالتحقيق الجنائى - أن لا تحصل فى غيبة المتهم وعلى غير علم منه .  
( طعن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ١٢ / ١٨ من ٧ ص ١٢٦٨ )

٧٣٣ - بدء مدة سقوط الدعوى العمومية فى جريمة إستعمال  
ورقة مزورة من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو  
الحكم بتزويرها .

من المقرر أن جريمة إستعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم

الورقة المتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فإذا ظل المتهم متمسكا بالسند المزور إلى أن حكم نهائيا بتزويره في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع بإنقضاء الدعوى العمومية بمضى أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحا ، ولا يغير من ذلك أن وصف التهمة الذي رفعت به الدعوى على المتهم أن جريمة الإستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ .

( طعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٥٨ س ٩ من ٣٢٢ )

#### ٧٣٤ - جريمة العود للإشتباه - سقوطها بمضى ثلاث سنوات من تاريخ توافرها .

يشترط لتوافر جريمة العود للإشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ إنقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة إذا كان لسنة فأكثر ، فإذا كانت جريمة العود للإشتباه التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الأحكام الصادرة عليه للسرقة قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقا للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت جريمة السرقة الأخيرة التي إرتكبها المتهم وقضى عليه بالإدانة فيها قد وقعت منه بعد إنقضاء خمس سنوات من تاريخ إنقضاء عقوبة المراقبة المقضى بها عليه فإن جريمة العود للإشتباه لا تكون متوافرة .

( طعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١١٣٠ )

#### ٧٣٥ - مثال للتسبيب الكافي في الرد على دفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في جريمة إقامة بناء غير قانوني ويبدون ترخيص .

إذا كان الحكم - في جريمة إقامة بناء غير قانوني ويبدون ترخيص - قد

خلص إلى أن البناء شديد حثيثا مستندا في ذلك إلى ما شهد به مهندس التنظيم من أن الطاعن بدأ في البناء بتاريخ معين ، وهو ما يحض ما ورد بالشهادة الإدارية والتقرير الإستشاري المقدمين منه ، فإن ما ذهب إليه الحكم يكون سائقا في الرد على ما دفع به المتهم من قدم البناء وإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . ( طعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٢٧٦ )

٧٣٦ - بداية ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة من تاريخ طلب الشيء المختلس والإمتناع عن رده أو العجز عن رده ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك .

ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده ، إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك . ( طعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٥٩ م ١٠ من ١٩٤ )

٧٣٧ - كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع مدة التقادم ولو كان في غيبة المتهم - عدم إستلزام الشارع مواجهة المتهم بالإجراءات إلا بالنسبة لإجراءات الإستدلال .

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع مدة إنقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو كان في غيبة المتهم - لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراءات إلا بالنسبة لإجراءات الإستدلال دون غيرها والنص في ذلك صريح . ( طعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٦٠ م ١١ من ٤٩٨ )

٧٣٨ - دعوى جنائية - إنقضائها بمضى المدة - الإجراءات القاطعة للمدة - جريمة - جريمة وقتية - جريمة مستمرة .

تنص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على وجوب تقديم

الشهادة الجمركية القيمة فى موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ إستعمال الإعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات إلى مصر أو من تاريخ دفع قيمتها ، ولما كان المشرع قد إعتبر بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ إستعمال الإعتماد أو تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الإخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقة على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وأن هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم الوقتية التى يتم وجودها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التى حددها القرار الوزارى سالف الذكر فهى تسقط وفقا للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنوات وتبدأ مدة سقوطها من تاريخ إنقضاء ستة شهور على تاريخ إستعمال الإعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم إلى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة وهى فى حقيقتها جريمة وقتية ، وكان الواضح مما أثبتته الحكم وما تبين من الإطلاع على المفردات أن الجريمة سقطت بمضى المدة لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ إنتهاء الستة شهور التى كان الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجمركية خلالها وبين أول إجراء إتخذ فى الدعوى لقطع التقادم الأمر الذى يجعل الحكم مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون ويتعين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح والحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم مما أسند إليه .

( طعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٦٣ من ١٤ من ١٣٥ )

٧٣٩ - سريان مدة التقادم من يوم الإنقطاع .

تسرى مدة التقادم من يوم الإنقطاع .

( طعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٦٧ من ١٨ من ١٠٠٢ )

٧٤٠ - إنقطاع المدة عينى - إمتداد أثره إلى جميع المتهمين .

### الدعوى ولو لم يكونوا طرفا فى الإجراءات .

نصت المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " إذا تعدد المتهمون ، فإن إنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد إتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة " . ومفاد ذلك أن إنقطاع المدة عينى يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفا فى الإجراءات . كما يمتد إلى الجرائم المرتبطة بها إرتباطا لا يقبل التجزئة .  
( طعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٦٨ م ١٩ ص ٨١٢ )

### ٧٤١ - الدفع بإنتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم - جواز إثارته

لأول مرة أمام محكمة النقض .

الدفع بإنتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته .  
( طعن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٧ / ٤ / ١٩٦٩ م ٢٠ ص ٤٦٨ )

### ٧٤٢ - إنقطاع سير الدعوى الجنائية لى سبب - وجوب إعلان

المتهم بورقة تكليف صحيحة .

من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا إنقطعت عن السير بأن لم تنتظر فى الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت أو أجلت أداريا ، فإنه يتعين أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كما يترتب عليها أثرها .  
( طعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٧٠ م ٢١ ص ٥٨٢ )

### ٧٤٣ - الحكم الغيابى الصادر فى الدعوى يعتبر صحيحا منتجا

لأثاره قاطعا للتقادم بإعتباره آخر إجراء صحيح أتخذ فى الدعوى ولا يغير من هذا صدور الأمر من غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ومن ثم يكون الدفع المبدى من الطاعن بإنتضاء الدعوى الجنائية إستنادا إلى هذا الأمر غير صحيح .



متى كان الحكم المطعون فيه وهو فى معرض التصدى للدفع المبدئى من الطاعن بإنتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد إستند إلى أن " الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ، هو أمر نهائى لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تتعرض للدفع ببطلانه أيا كان سبب البطلان ، لما يؤدى إليه منطق بطلانه من إحالة الدعوى إلى سلطة التحقيق بعد دخولها فى حوزة المحكمة ، وهو ما لم يسمح به القانون ذاته ، وإن كانت هذه الحجة لا تمنع من إثارة أوجه البطلان السابقة على أمر الإحالة ومناقشتها عند الإقتضاء إلا أن هذا لا ينسحب على الأمر ذاته ، كما أنه مشروط بإمكان تصحيح الإجراء الباطل بمعرفة محكمة الموضوع ، وإلى أن القانون لا يسمح للمتهم بالطعن فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإحالاته إلى محكمة الجنايات ، وأنه فى الحالات التى يسمح فيها لغير المتهم بالطعن فى أوامر الغرفة ، قد قصر ذلك على حالة الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها ، وليس من بيننا بطلان الأمر لإبتنائه على إجراء باطل بسبب الخطأ فى الإجراءات ، وإلى أن المحكمة إتصلت بالدعوى إتصالا صحيحا وأن الحكم الغيابى السابق صدوره فيها يعتبر صحيحا منتجا لآثاره وبالتالي يعتبر قاطعا للتقادم بوصفه آخر إجراء صحيح إتخذ فى الدعوى وأن مدة التقادم لم تكتمل بعد صدوره . . . . . فإن ما أورده الحكم فيما تقدم صحيح فى القانون ويسوغ به الرد على ما يجادل فيه الطاعن حول صحة أمر الإحالة والحكم الغيابى الذى إعتبرته المحكمة قاطعا للتقادم .

(ملن رقم ٦٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧١ ص ٢٢ ص ٢٦٤ )

٧٤٤ - الحكم الغيابى الإستثنائى وإعلان المتهم مخاطبا مع شخصه والأمر الصادر بضبطه وإحضاره كلها إجراءات قاطعة للتقادم .

إذا كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إستند فى قضائه بإنتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة إلى أن آخر إجراء إنقطعت به مدة التقادم هو يوم ١٣ يونيه ١٩٦٥ تاريخ صدور الحكم الغيابى الإستثنائى ضد الطاعن

ضده وأنه لم يتخذ بعد ذلك أى إجراء قاطع لمدة التقادم حتى يوم أول نوفمبر سنة ١٩٧٠ . وكان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المطعون ضده أعلن بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ مخاطبا مع شخصه ثم أصدرت المحكمة أمرا بجلسته ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بضبط المطعون ضده وإحضاره ، كما تم إعلانه إعلانا صحيحا بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٧٠ وكلها من إجراءات المحاكمة القاطعة لمدة التقادم طبقا لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد تمت على التوالى من قبل مضمي المدة المسقطه للدعوى الجنائية بين أحداها والآخرى ، ومن ثم فإن الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المسندة للمطعون ضده لم تنتقض بمضى المدة القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون المشار إليه . ويكون الحكم المطعون فيه فيما إنتهى إليه من إنتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( طعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧١ من ٢٢ ص ٧٩٨ )

٧٤٥ - تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة هو إجراء قضائى يكفى لإنقطاع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية .  
تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم فى جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائى من إجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٢٠٧ )

٧٤٦ - تقرير بطلان العمل الإجرائى - يزيل عنه آثاره القانونية .

من المقرر أنه لكى تحدث الإجراءات أثرها وتقطع المدة يجب أن تكون صحيحة ومستكملة شرائطها اللازمة فإذا كانت باطلة فإنها لا تقطع المدة إذ أنه متىقرر بطلان العمل الإجرائى زالت عنه آثاره القانونية فيصبح كأن لم يكن .  
( طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٨١٠ )

٧٤٧ - مضى أكثر من ثلاث السنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنج - من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض - دون إتخاذ أى إجراء قاطع لها - أثره - إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

متى كان الثابت أنه قد إنقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن إلى تاريخ نظره أمام محكمة النقض مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنج دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة نون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

( طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٧٢ من ٢٢ ص ١٤٤٦ )

٧٤٨ إعلان اتهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهما مدة السقوط ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرفعها من غير ذى صفة .

من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنتقطع بأى إجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الإنقطاع ، وبالتالي فإن إعلان التهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهما المدة المسقطه للدعوى . ولما كان الحكم بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرفعها من غير ذى صفة قد صدر صحيحا فى حد ذاته ومن محكمة مختصة بإصداره وذلك قبل أن تتكامل مدة السقوط - وهى ثلاث سنوات - فإنه يعد من الإجراءات القاطعة للمدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية ، وإذا اعتنق الحكم المطعون فيه هذا الرأى فإنه يكون قد صادف

صحيح القانون . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداعة ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقتضى به المادتان ٦٣ و ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأنه وإن كان لا يحق للمحكمة فى هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها بإعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها إلا أنه نظرا لأنه يتعين عليها - فى سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما - أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية ، ومن ثم فإن مثل هذه الإجراءات وكذا الحكم الصادر فى الدعوى متى تم كل منها صحيحا فى ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقادم ، إذ أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفتراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ إجراءات فيها ، فمتى تم إتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تندرج فى حيز النسيان إنتفت علة الإنقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها . ( طعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ٧٦٥ )

٧٤٩ - سريان مدة سقوط الدعوى الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية على الجرائم التى عدها المادة ٤٢ من هذا القانون فصص .

إذا كان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قد جرى بأن " كل من نشر أو إذاع أقوالا كاذبة عن موضوع الإستفتاء أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير فى نتيجة الإستفتاء أو الإنتخاب ، وكل من أذاع بذلك القصد أخبارا كاذبة ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها " كما نصت المادة ٥٠ منه على أنه " تسقط الدعوى العمومية والمدنية فى الجرائم

المنصوص عليها في هذا القانون بمضى ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو الإستهتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق . وكانت جريمة السب - موضوع الدعوى الماثلة - ليست من بين الجرائم التي عدتها المادة ٤٢ سائلة الذكر ، فإنه لا يسرى عليها نص المادة ٥٠ من ذات القانون ، ويكون الدفع بسقوط الدعويين العمومية والمدنية لذلك غير سديد ، وبالتالي فلا محل لما ينعاه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفعين بعدم قبول الدعوى وبسقوطها - على فرض أنه قد أبداهما في منكرته - إذ طالما أنهما دفعا ظاهرا البطلان ويعيدان عن محجة الصواب فلا تلتزم المحكمة بإيرادهما والرد عليهما .

( طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٨٠٨ )

#### ٧٥ - المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية - إنقطاعها .

من المقرر أن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تنقطع بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع وأن تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم في جلسة سابقة للحضور هو إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المقررة لإنقطاع الدعوى الجنائية - لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الحكم القيايى بإدانة الطاعن صدر في ٢ يونية سنة ١٩٦٩ فعارض فيه وحدد لنظر المعارضة جلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٩ وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ لضم المفردات وظلت تتداول الدعوى أمامها إلى أن صدر الحكم في المعارضة في حضور الطاعن بجلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣ وكانت قرارات التأجيل بجلوسات ٢ فبراير ، ١٣ إبريل ، ٢٤ أغسطس ، ١٩ أكتوبر ، ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ، ١١ يناير سنة ١٩٧١ ، ٣٠ يولية ، ٣ سبتمبر سنة ١٩٧٣ في مواجهة الطاعن ولم تمض ثلاث سنوات بين قرار تأجيل وآخر صدر في مواجهة الطاعن ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت في الدعوى متلاحقة بون أن تكتمل المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية حتى صدر الحكم في المعارضة ويكون الحكم

المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدئى من الطاعن بانتقضائها قد أصاب  
صحيح القانون . ( طعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٩٤ )

#### ٧٥١ - دعوى جنائية - تقادم - جريمة خيانة الأمانة .

لما كان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة مما  
يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمه النقض وكان ميعاد  
إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ  
المختلس لدى من أقرعن عليه بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده أو ظهور عجز  
المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه فإنه لا تثريب على المحكمة أن هى  
أعتبرت يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٩ - تاريخ شراء الطاعن للمساحة المتنازع  
عليها موضوع عقد البيع المبدد . مبدأ سرمان المدة المقررة فى القانون لإنقضاء  
الحق فى الدعوى الجنائية بإعتبار أنه فى هذا التاريخ إنكشفت نية الطاعن فى  
تبييد العقد المسلم إليه بما مفاده أن المدة المقررة للتقادم لم تنقضى - ومن ثم  
يكون ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

( طعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٤٦ )

#### ٧٥٢ - إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة - تقطع التقادم

- ولو أجريت فى غيبة المتهم - إنقطاع التقادم عينى الأثر - مؤدى  
ذلك ؟ إنقطاع التقادم بالنسبة لمتهم قضى ببرأته - إمتداده إلى  
آخر قدم للمحاكمة بعد ذلك عن ذات التهمة - دعوى التعويض  
الناشئة عن جريمة لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية - المادة  
١٧٢ / ٢ مدنى .

إن مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن  
المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام  
أو المحاكمة يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت  
فى مواجهة المتهم أو فى غيبته ، وأن هذا الإنقطاع عينى يمتد أثره إلى جميع

المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات ، لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة أن شقيق المطعون ضده - قد حوكم عن ذات الجريمة المسندة إلى المطعون ضده وصدر الحكم ببراءته منها بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ ، فإن إجراءات التحقيق والإتهام والمحاكمة التي تمت في هذه الجريمة والتي إتخذت في الدعوى في مواجهة المتهم الآخر فيها تقطع مدة التقادم في حق المطعون ضده ، وإذا لم تنقض على الحكم الصادر في الدعوى بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ ببراءة المتهم الآخر حتى تاريخ تقييم المطعون ضده للمحاكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٧٢ مدة الثلاث سنوات اللازمة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تأسيسا على إنقضاء مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ سؤال المطعون ضده بمحضر الضبط في ٢ / ٢ / ١٩٧٠ حتى تقديمه للمحاكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٧٢ يكون قد جانب صحيح القانون . ولما كان ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من سقوط الدعوى المدنية لإنقضاء ثلاث سنوات من يوم علم المدعية بالحق المدني بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه غير سديد في القانون ، ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه " تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني " . وتضمنت الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدني حكم سقوط الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة فنصت على أن دعوى التويض لا تسقط في تلك الحالة إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، وإذا ما كان ما إنتهى إليه الحكم من إنقضاء الدعوى الجنائية على غير سند سليم من الأوراق كما تقدم القول ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية والإحالة .

( طعن رقم ٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٨٧٧ )

٧٥٢ - دعوى جنائية - إنقضاؤها بالتقادم - بداية مدته -  
تعدد المتهمين - عينية الإنقطاع - مؤدى ذلك .

المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " تنقطع المدة ( المدة المسقطه للدعى الجنائية ) - بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائى ، أو بإجراءات الاستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم ، أو إذا أخطر بها بوجه رسمى ، وتسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الإنقطاع . وإذا تعددت . . . . الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء كما تنص المادة ١٨ ، على أنه إذا تعدد المتهمون فإن إنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد إتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة " ومن ثم فإن أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يتم فى الدعى الجنائية بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته يقطع المدة ، وإن هذا الإنقطاع عينى يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعى ولو لم يكونوا طرفا فى تلك الإجراءات . ( طعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ٢ / ٧ س ٢٨ من ٢١٠ )

٧٥٤ - مبدأ حساب مدة السقوط - أثر جهل المجنى عليها بوقوع الجريمة .

القاعدة العامة فى سقوط الحق فى إقامة الدعى العمومية هى أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر فى ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها . ( طعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨ / ٤ / ٢٤ س ٢٩ من ٤٤٧ )

٧٥٥ - لا محل للقول بسقوط الدعى الجنائية - متى صدر حكم غيايى من محكمة الجنايات فى جنائية - السقوط فى هذه الحالة - ووروده على العقوبة المقرضى بها غياييا - المادة ٥٢٩ إجراءات .

لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الحاضر مع الطاعن دفع بإنقضاء الدعى الجنائية بمضى المدة تأسيسا على أنه قد مضى أكثر من عشر سنوات من آخر إجراء صحيح فيها وهو قرار الإحالة الصادر فى ١١ / ٤ / ١٩٦٦ م إذ لم يعلن المتهم بإعادة



الإجراءات إلا في ٢٥ / ٥ / ١٩٧٦ لجلسة ١٦ / ٦ / ١٩٧٦ لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه في رده على الدفع بإنتضاء الدعوى الجنائية قد ساق قوله " وحيث أنه عن الدفع بإنتضاء الدعوى المبدى من المتهم فإنه غير سديد إذ فضلا عن ثبوت إعلانه بأمر الإحالة وبورقة التكليف بالحضور للجلسة التي حوكم فيها غيايبا وهي جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٧٤ والتي لم تكن المدة التي تنتقض فيها الدعوى الجنائية قد تكاملت عند إنعقادها وهو ( أى الإعلان ) إجراء قاطع لهذه المدة فإن المتهم قد صدر عليه حكم غيايبى بعد إعلانه بالحضور وبصدوره لا يكون هناك محل للتحديث عن إنتضاء الدعوى الجنائية ذاتها بل يكون الأمر واردا على الحكم ذاته وما إذا كانت العقوبة المقررة بها فيه قد سقطت بمضى المدة وهي لم تسقط بعد حتى تم ضبطه ومن ثم يكون الدفع سالف البيان متعين الرفض لما كان ذلك وكان البين من المفردات المضمومة أن الطاعن قد تم إعلانه قانونا من محل إقامته ببلدته للحضور بجلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٧٤ التي صدر فيها الحكم غيايبا من محكمة الجنايات بإدانته ومن ثم يكون هذا الحكم قد صدر صحيحا وما أورده الحكم المطعون فيه في رده على الدفع بإنتضاء الدعوى الجنائية سائغا ومتقفا مع تطبيق القانون السليم وما هو ثابت في الأوراق ، لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في وجه النعى من أنه كان مجندا بالقوات المسلحة في تاريخ محاكمته غيايبا أمام محكمة الجنايات لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع عند محاكمته للمرة الثانية بما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة لما يقتضيه ذلك من تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها ومن ثم يكون منعى الطاعن في غير محله . وطلعت غير سليم متعينا الرفض .

( لمن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٧٩ ص ٢٠ من ٢٠٤ )

#### ٧٥٦ - الدفع بإنتضاء الدعوى الجنائية - نظام عام - جواز

إثارته لأول مرة أمام النقض - شرط ذلك .

من المقرر أن الدفع بإنتضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له .  
( لمن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٧٩ ص ٢٠ من ٦٤٠ )

٧٥٧ - دعوى جنائية - تقادمها - ما يقطع مدة التقادم .

مفاد ما نصت عليه المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يقطع مدة التقادم حتى فى غيبة المتهم أما بالنسبة لإجراءات الإستدلال التى يباشرها مأمورو الضبط القضائى لتهينة الخصومة الجنائية فلا تقطع التقادم إلا إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى - لما كان ذلك - وكانت إجراءات الدعوى الجنائية لا تبدأ إلا بما تتخذة النيابة العامة من أعمال التحقيق فى سبيل تسييرها تعقبا لمركبى الجرائم بإستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تتعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجريره النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق أو برفع الدعوى أمام جهات القضاء ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت ويأتى إجراء آخر تقوم به جهات الإستدلال - ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - فى شأن تهريب التبغ إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية حتى تقطع بذاتها التقادم بل هى من الإجراءات الأولية ، وكان من المقرر أيضا أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا أداريا إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقا للقانون وترتب عليها كافة الآثار القانونية بما فى ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الإتهام - لما كان ما تقدم - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإنتقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ مواجهة المطعون ضده بتقرير المعامل وإعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة دون أن يعتد فى هذا الخصوص بطلب مصلحة الجمارك بتحريك الدعوى العمومية ضده ولا بتأشيرة النيابة العامة بتقديم الدعوى للمحكمة يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٩ س ٣ من ٧٨٦ )

**٧٥٨ - إنقضاء الدعوى الجنائية - مثال - عدم تأثير ذلك على سير الدعوى المدنية .**

لما كانت الطاعة قد قررت بالطنع بالنقض فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ثم إستشكلت فى الحكم المطعون فيه ويجلسه ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة بندر الجيزة بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن بالنقض ثم حددت نظر طعنهما جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ومن ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر إجراء من الإجراءات المتخذة فى الأشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد إنتقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية والقضاء بإنقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .  
(طنع رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٧٩ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٨٩٧ )

**الفرع الثانى - التنازل**

**٧٥٩ - إنقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لجميع المتهمين فى جريمة السب بتنازل المدعى بالحق المدنى عن أحدهم .**

إن المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجرى بآته " لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجرى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة أو إلى أحد مأمورى الضبط القضائى " فى جرائم معينة نص عليها فى هذه المادة منها جريمة السب والقذف ، وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على أن " لمن قدم الشكوى أن يتنازل عنها فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى " وأن الدعوى الجنائية تنقضى بالتنازل وأن " التنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلا بالنسبة للباقيين " . لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر الجلسة أن المدعين بالحق المدنى تنازلوا عن إتهام المتهم

التي كانت دعوى الجنحة المباشرة قد رفعت عليها مع الطاعن من أجل تهمة السب والقذف ، فإن من مقتضى ذلك إمتداد أثر هذا التنازل وهو صريح غير مقيد إلى الطاعن بحكم القانون أسوة بالتهمة الثانية - أيا كان السبب في هذا التنازل - مما ينبئ على إنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لكلا المتهمين . فإذا كان الحكم قد قضى بإدانة الطاعن بمقولة أن التنازل لا يشمل لأنه لم يكن منصبا على أصل الحق في إقامة الدعوى ولم يكن متضمنا معنى الصفع ، فإنه يكون قد أخطأ لمخالفته صريح حكم القانون مما يتعين معه نقضه .

( طعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٣ )

#### ٧٦ - التنازل عن الشكوى طبقا لنص م ١٠ / ١ . ج ينص

على الدعوى الجنائية وحدها .

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص في المادة ١٠ منه على حق مقدم الشكوى أو الطلب في التنازل عنه في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى ، قد جعل أثر هذا التنازل منصبا على الدعوى الجنائية وحدها ، ولا يمنع ذلك من إصابه ضرر من الجريمة أن يطالب بتعويض هذا الضرر أمام المحكمة المدنية .

( طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٥٤ )

#### ٧٦١ - جواز التنازل عن الشكوى طبقا لنص م ١٠ / ١ . ج

صرحة أو ضمنا بأى تصرف ينم عنه .

إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " لمن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة أن يتنازل عنها في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتتقضى الدعوى العمومية بالتنازل " لم يرسم طريقا لهذا التنازل فيستوى أن يقرر به الشاكي كتابة أو شفها ، كما يستوى أن يكون صريحا أو ضمنيا ينم عنه تصرف يصدر من صاحب الشكوى ويفيد في غير شبهة ، أنه أعرض عن شكواه .

( طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٥٤ )

#### ٧٦٢ - تقدير التنازل من المسائل الموضوعية .

إن تقدير التنازل من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقدمات التى إستست عليها حصول التنازل أو عدم حصوله تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها .

( طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٥٤ )

#### ٧٦٣ - إختلاف التنازل المنصوص عليه فى المادة ١٠ إجراءات

عن التنازل المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ عقوبات - الأول اثره عينى يمحو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها - والثانى شخصى يقتصر على شخص الجانى الذى قصد به وقصر عليه .

يختلف معنى التنازل فى المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية عنه فى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فهو فى أولاهما ذو أثر عينى مطلق يمحو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين بينما هو فى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ذو أثر شخصى يقتصر على الجانى الذى قصد به وقصر عليه - لإعتبارات شخصية وأواصر عائلية تربط بين المجنى عليه والمتهم - ولا تمتد إلى سواه من المتهمين .

( طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٠٠١ )

#### ٧٦٤ - تنازل الزوج عن الشكوى فى جريمة السرقة لا يمتد اثره

إلى الشريك .

متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصابر من الزوج فى جريمة السرقة أثرا يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه يكون قد أخطأ فى القانون .

( طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٠٠١ )

#### ٧٦٥ - دفع الدعوى المباشرة بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل

- إغفال المحكمة الرد عليه - قصور .

مضى كانت واقعة دعوى الجثة المباشرة - سواء نظر إليها على إنها قذف أو سب وقعا علانية - تدرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الدفع بإنقضاء الدعوى بالتنازل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ، إذ ينبني فيما لو صح - إنقضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فإذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لنقض حكمها .

( طعن رقم ٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٤٣٥ )

٧٦٦ - حالة الإغفال من العقوبة عملا بالمادة ٣١٢ عقوبات - إمتداد سريانها على جرائم النصب وخيانة الأمانة - التنازل عن الشكوى - أثره : وجوب القضاء بالبراءة - المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيда على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه - وإن كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علقه المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير إسراف في التوسع - فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها المتهم تبديد منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائيا عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر ، فإنه يتعين عملا بالمادة ٣١٢ سالفه الذكر أن يقضى ببراءة من التهمة .

( طعن رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٨٩١ )

الفرع الثالث - الوفاة

٧٦٧ - إنتضاء الدعوى العمومية بوفاة الطاعن بعد تقريره بالطعن .

إذا كان الطاعن قد توفى بعد تقريره بالطعن تعين الحكم بإنتضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه لوفاة . ( طعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٥٠ )

٧٦٨ - وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في الميعاد - وجوب القضاء بإنتضاء الدعوى الجنائية .

من حيث أنه تبين من الأوراق أنه من بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وإيداع أسبابه في الميعاد ، توفى الطاعن المحكوم عليه . . . . . وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى " . فإنه يكون من المتعين الحكم بإنتضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن . ( طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٦ من ٢٧ من ١٠٠ )

### الفصل الخامس - مسائل متنوعة

٧٦٩ - جواز قضاء المحكمة بالبراءة في الدعوى الأصلية والحكم بالإدانة في الدعوى التي وقعت أثناء التحقيق في هذه الدعوى .

إن الجريمة لا يمنع من وقوعها أن تحصل أثناء إجراءات الإستدلال أو التحقيق في دعوى أخرى سابقة عليها . وإنّ فإن المحكمة إذا قضت بالبراءة في الدعوى الأصلية وحكمت بالإدانة في الدعوى الأخرى فإنها لا تكون قد أخطأت . ( طعن رقم ٨٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٣ )

٧٧٠ - رفع الدعوى على المتهم بإعتباره سارقاً والقضاء ببرأته - جواز رفع الدعوى من جديد بوصفه مخفياً .

إذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقاً للأشياء المضبوطة وحكم ببرائته ، فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخيفاً لها لإختلاف الواقعتين ، ويستوى الأمر إذا ما أعتبر المتهم فى القضية الأولى شريكاً فى السرقة .  
( طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ من ٦٣٧ )

٧٧١ - الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه : الحكم فى الواقعة يمنع من تجديدها عن نفس الواقعة بوصف آخر جديد - أثر إتحاد الواقعة التى حكم على المتهم من أجلها أمام المجلس العسكرى والواقعة التى قدم بها إلى محكمة الجنايات - وجوب القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

مبدأ حجية الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم - فإذا كانت الواقعة المادية التى تتطلب سلطة الإتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التى خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يتمتع بعد الحكم النهائى الصادر منها بإعادة نظرها - حتى ولو تباير الوصف القانونى طبقاً لأحكام القانون الذى يطبقه قضاء الإعادة ، وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التى أسندت إلى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكرى المختص هى ذات الواقعة التى قدم بها إلى محكمة الجنايات - على ما يستظهره الحكم بأسباب سائغة وبأدلة لها أصلها الثابت فى أوراق المحاكمة العسكرية ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليماً لا يخالف القانون .

( طعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٦٠ س ١١ من ٥٦٧ )

٧٧٢ - دلالة حكم المحكمة الجزئية بعدم الإختصاص لأن الواقعة جنائية بالنسبة لأحد المتهمين - عدم شموله إلجئح المسندة إلى باقى المتهمين إلا يحكم إرتباطها بواقعة الجنائية - زوال هذا الإرتباط وقت



إعادة عرض هذه الجنب على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجنائية التى تقرر من محكمة الجنائيات بالإقتصار على نظر واقعتهما - على المحكمة الجزئية الفصل فى الجنب المسندة إلى باقى المتهمين - الحكم منها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - خطأ فى القانون . إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الإختصاص كان مقصورا على تهمة الجنائية المسندة إلى المتهم الأول فقط بعد أن تخلف لدى المجنى عليها عاة مستديمة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنب المسندة إلى المطعون ضدهم إلا بحكم إرتباطها بواقعة الجنائية ، وكان هذا الإرتباط قد زال وقت إعادة عرض هذه الجنب على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجنائية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنائيات بقصر نظرها للجنائية ، فإنه لم يكن هناك مانع قانونى يحول دون الفصل فى الجنب المسندة إلى المطعون ضدهم من محكمة الجنب بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الإختصاص بزوال الإرتباط بين واقعة الجنائية التى قضت فيها محكمة الجنائيات وبين الجنب المسندة إلى المطعون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئا فى القانون - مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

( طعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ١٣٨ )

٧٧٣ - بطلان الحكم المترتب على إقامة الدعوى الجنائية على متهم ممن لا يملك رفعها قانونا - طبيعته : تعلقه بالنظام العام - جواز الدفع به فى أى مرحلة من مراحل الدعوى .

إن بطلان الحكم المترتب على إقامة الدعوى الجنائية على متهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف أحكام المادتين ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة ، ويجوز الدفع به فى أى مرحلة من مراحل الدعوى . ( طعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٢١٧ )

### ٧٧٤ - دعوى جنائية - إنقضائها - قوة الأمر المقضى - شيك

بدون رصيد - إرتباط .

نصت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " إذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون " . ولما كان المتهم قد أثبت أن الشيك موضوع الدعوى الحالية يمثل جزءا من ثمن بضاعة إشتراها صفقة واحدة من ذات الشركة البائعة ، وحرر عنها الشيكات التى دين نهائيا فى إصدار أحدها بغير رصيد قبل محاكمته والحكم عليه فى هذه الدعوى ، وذلك فإن ما قارفه من إصدار الشيكات المذكورة كلها أو بعضها بغير رصيد يكون نشاطا إجراميا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنه بصور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى إصدار أى شيك منها . ومن ثم فإن ما دفع به المتهم التهمة المستدة إليه من إنقضاء الدعوى الجنائية بقوة الأمر المقضى يكون صحيحا متعين القبول .

( طعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦٧ م ١٨ من ٧٣ )

### ٧٧٥ - فقد نسخة الحكم الأصلية - أثر ذلك - عدم إنقضاء

الدعوى الجنائية .

لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التى يوقعها رئيس المحكمة وكتبتها ومضطر جلسة المحاكمة قد فقدت ، ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصابر فى الدعوى فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ بعد - لما كان ذلك - وكانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد إستوفيت ، فإنه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات طنطا لإعادة محاكمة الطاعن .

( طعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٧٥ م ١٦ من ٢٣٥ )

### ٧٧٦ - دعوى جنائية - الصفة فى تعريضها - محكمة ثانى

**درجة - حكم - إنعدامه - نقض - نظام عام .**

من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معنوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معنوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الإستثنائية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها ، وهو أمر من النظام العام - لتعلقه بولاية المحكمة وإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة - وبهذه المثابة يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

( طعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ٢ / ٦ من ٢٨ ص ١٨٤ )

**٧٧٧ - حكم فى مخالفة - طعن بالنقض - إنقضاء الدعوى**

**الجنائية قبل نظر الطعن - أثر ذلك .**

متى كان الحكم قد صدر بالبراءة وإنقضت بين تاريخ تقرير النيابة العامة الطعن فيه بالنقض وبين عرض الطعن على هذه المحكمة ما يربو على مدة السنة التى قررتها المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإنقضاء الدعوى فى مواد المخالفات - دون إتخاذ أى إجراء قاطع فتكون الدعوى قد إنقضت بمضى المدة ولا جدوى من بعد من نقضه ولا مناص والحال هذه من رفض الطعن .

( طعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥ / ١ / ٥ من ٣٦ ص ٥ )

## دعوى مباشرة

٧٧٨ - الدعوى المباشرة التى يرفعها المدعى المدنى لا تكون مقبولة إلا إذا كانت دعواه المدنية مقبولة .

إن حلف اليمين بالتخالص تطبيقاً للمادة ١٩٤ من القانون التجارى إنما شرع لمصلحة الدائن فى الورقة لتكملة القرينة القانونية على حصول الوفاء المستمدة من مضى خمس سنوات على اليوم التالى لحلول ميعاد دفع الأوراق التجارية . فإذا نكل المدين عن الحلف سقطت هذه القرينة . وإن كان الدائن هو الذى يوجه هذه اليمين أو لا يوجهها حسب مشيئته ، وليس للمحكمة من تلقاء نفسها أن توجهها . فإذا وجهها وركن بذلك إلى ثمة مدينة . فقبل هذا العرض وحلف ، فإن المحكمة تكون ملزمة بأن تقضى فى الدعوى على مقتضى الحلف . ولا يجوز للدائن بعد ذلك أن يجدد النزاع إرتكائاً على أدلة أخرى لإثبات حقه أو لإثبات كذب اليمين لأن سلوكه هذا الطريق الذى إختاره من طرق الإثبات وقبول خصمه ما عرضه عليه إنما هو بمثابة صلح إنمقد بين الطرفين على أن تكون دعوى الدائن مطلقاً مصيرها على اليمين المعروضة على المدين . وذلك فى مقابل تنازله عن كل دليل آخر يكون لديه . ومن ثم فلا تقبل من الدائن دعواه التى يرفعها سواء لإثبات كذب اليمين أو للمطالبة بتعويض عن الحنث فيها ، وإن كانت الدعوى العمومية لا ترفع من المدعى المدنى إلا إذا كانت دعواه المدنية مقبولة فإن الدعوى المباشرة التى يرفعها الدائن للمطالبة بتعويض عن الكذب فى اليمين المذكورة لا تكون مقبولة . ( طعن رقم ١٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٤١ )

٧٧٩ - يلتزم المحكمة بالفصل فى الدعوى المباشرة على أساس الوقائع المبينة بورقة التكليف بالحضور دون إعتداد بالوصف الذى تصفها به النيابة العمومية .

إنه لما كان القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية فى مواد المخالفات والجنح أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور

أمامها ( المادة ٥٢ تحقيق جنابات ) فتتحرك بذلك الدعوى العمومية فتفصل فيها المحكمة هي والدعوى المدنية ، ولا كان التكليف بالحضور أساس إتصال المحكمة بالدعوى ولا كان ذلك كان من المتعين على المحكمة أن تفصل فى الدعوى على أساس الوقائع المبينة بورقة التكليف بالحضور دون إعتداد بالوصف الذى تصفها به النيابة العمومية .

( طعن رقم ١٦ لسنة ١٤ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٤٤ )

٧٨٠ - عدم جواز رفع المقترض جنحة الإعتياد على الإقراض بالريا الفاحش مباشرة أو الإدعاء بحقوق مدنية فى الدعوى المرفوعة من النيابة .

إن قضاء محكمة النقض قد إستقر فى تفسير القانون على أنه لا يقبل من المقترض فى جنحة الإعتياد على الإقراض بالريا الفاحش أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعى بحقوق مدنية فى الدعوى المرفوعة من النيابة ، سواء كان قرضه واحدا أو أكثر . لأن القانون لا يعاقب على الإقراض لذاته وإنما يعاقب على الإعتياد على الإقراض ، وهو وصف معنوى قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بلحد معين . أما الضرر الذى يصيب المقترضين فلا ينشأ إلا عن عملية الإقراض المادية ، وهو ينحصر فى قيمة ما يدفعه كل منهم زائداً على الفائدة القانونية لا أكثر ولا أقل . والدعوى به إنما هى دعوى إسترداد هذا الزائد الذى أخذه المقرض بغير وجه حق ، وهى بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد ، أى ولو لم يكن هناك أية جريمة ، ولا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم إختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئا مباشرة عن جريمة .

( طعن رقم ١٢ لسنة ١٥ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٤٥ )

٧٨١ - عدم تقييد المحكمة عند نظرها الدعوى المباشرة بقرار النيابة العمومية الصادر فيها بالحفظ .

إن حق رفع الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون لمن يدعى حصول ضرر له من جنحة أو مخالفة رغما من قرار النيابة العمومية بحفظ الدعوى العمومية فمتى سلك هذا الطريق أصبح واجبا على المحكمة التي ترفع إليها بالطريق القانوني أن تقول كلمتها في الدعوى حسبما يتبين لها هي من نظرها ، فإذا كانت المحكمة قد قضت فيها بعدم الإختصاص لقيام شبهة الجنائية كان هذا صحيحا في القانون إذ أن مجرد قيام هذه الشبهة لديها يوجب القضاء بعدم إختصاصها بغض النظر عن مآل الدعوى بعد نظرها أمام محكمة الجنايات والكشف عن حقيقة التكييف القانوني لها . وإذا كان الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الإختصاص قد صار نهائيا وقدمت النيابة الدعوى إلى قاضى الإحالة فأحالها إلى محكمة الجنايات فإنه يكون على هذه المحكمة أن تنظرها وتفصل فيها حسبما تتبين هي حقيقتها أما بإعتبارها جنحة فتقضى في موضوعها أو تقضى بعدم قبولها أن اتضح لها أن الواقعة جنائية لعدم جواز رفع دعوى الجنائية بهذا الطريق . أما الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها فذلك خطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٥١)

#### ٧٨٢ - عدم قبول الدعوى المباشرة من المدعى المدني بالجلسة .

إن الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ، ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تتعقد الخصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيهما إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا ، وما لم تتعقد الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، وذلك لأن القانون أيضا إنما أجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط .

(طعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٥٥)

#### ٧٨٣ - تحريك الدعوى المباشرة - الشكوى المنصوص عليها في

المادة ٢ إجراءات ، هي قيد وارد على حق النيابة وليس على المدعى المدني - الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

إشترط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم ، إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

( طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ٢ / ٧ من ١٢٨ )

٧٨٤ - حق المدعى بالحق المدني في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية - شرط ذلك : إلا تكون النيابة قد أجرت تحقيقا ثم أصدرت فيه قرارا بالآ وجه .

الأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى العمومية الذي تصدره النيابة بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفتها هو الذي يمنع من إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو إلغاء النائب العام في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره ، فإذا لم تجر النيابة تحقيقا في الدعوى ولم تصدر قرار بالآ وجه لإقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى بالحق المدني يظل قائما في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

( طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ٤ / ١٧ من ٧ من ٥٩١ )

٧٨٥ - الدعوى المباشرة ضد الموظفين أو المستخدمين أو رجال الضبط لجرائم وقعت منهم أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها - إستئناف أوامر قاضي التحقيق أو النيابة بالآ وجه لإقامة الدعوى عن إحدى هذه الجرائم - الطعن بالنقض في أوامر غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم - كل ذلك

غير جائز - المادة ٢١. إجراءات المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦.  
حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذى عدل المادة ٢١. من  
قانون الإجراءات الجنائية فيما حرمه من إتخاذ إجراءات الدعوى ضد الموظفين  
أو المستخدمين أو رجال الضبط لجرائم وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو  
بسببها ، حق إستئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة  
بأن لا وجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، كما عطل حق رفع  
الدعوى بالطريق المباشر كذلك ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن  
بالنقض باقيا على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الإتهام  
والمعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، بل أن هذا المنع يجب أن  
يمتد لنفس العلة التى أفصح عنها الشارع فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم  
١٢١ لسنة ١٩٥٦ - وهى " أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد  
لهم ونزعتهم الطبيعية للشكوى منهم " - إلى الطعن بطريق النقض أيضا ما دام  
الشارع قد قصد إلى سد سبيل الإعتراض على الأوامر بأن لا وجه لإقامة  
الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفى نطاق الجرائم المشار إليها فى النص وما  
دام الطعن بالطريق العادى وبالعادى يلتقيان عند الرد إلى تلك العلة  
التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحصينا للموظفين العامين من شطط  
الخاصة . ( طعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨ / ٦ / ٢ س ٩ من ٧١ )

٧٨٦ - الأمر الصادر من النيابة بالألا وجه بعد تحقيق -  
حجيت ؟ إنتظام أحكام المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ / ١ . ج المجنى عليه  
والمدعى بالحقوق المدنية على السواء .

الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر لم  
يعلن به الخصوم - ويمنع من العود إلى رفع الدعوى الجنائية ، وما دام هذا  
الأمر قائما ولم يبلغ قانونا فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك عن  
ذات الواقعة - على ما قال به الحكم المطعون فيه - بحق ولا يغير من هذا النظر  
أن الطاعة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية فى تحقیقات النيابة ، فإن المادتين



١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية صريحتان في أن أحكامهما تنتظم المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على السواء .

( طعن رقم ٧٣٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٦٢٩ )

٧٨٧ - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ والذي لم يسبقه تحقيق قضائي - حجيت ؟ للمجنى عليه المضرور من الجريمة حق الإلتجاء إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر .

الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية - فإذا كان الثابت أن الضابط الذي إفتتح المحضر الأول لم يباشر تحقيقا فيه ، وأن المحضر الآخر الذي حرره " ملازم أول " لم يباشره بناء على إنتداب من النيابة العامة ، بل سار فيه بناء على بلاغ شفوي من زوجة المجنى عليه - وهو بلاغ مستقل بذاته منفصل عن البلاغ الكتابي الذي قدمه المجنى عليه للنيابة والتي نذبت أحد الضباط لتحقيقه - ثم أعيدت الأوراق جميعها إلى النيابة فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إداريا فإن هذا الأمر لا يكون حجة على المجنى عليه المضرور من الجريمة ، ويكون من حقه الإلتجاء إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر ( طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٦٥١ )

٧٨٨ - عدم تقييد المحكمة بطلبات المدعى المدني ( رافع الدعوى المباشرة ) عند إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى - مثال .

المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية - رافع الدعوى المباشرة - وهي بصدد إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى . ولما كانت المادة ٢٣٧ منه في نصها على جريمة أعطاء شيك لا يقابله رصيد قد أحالت في بيان العقاب على المادة ٢٣٦ السابقة عليها . فإن تطبيقها معا على الواقعة والوصف بذاتيهما ليس تغييرا لوصف النعمة يستوجب تنبيه المتهم إليه . ( طعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٨ / ٣ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ٢٧٨ )

٧٨٩ - دعوى عمومية - تحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً - قيامها ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها .  
من المقرر أنه متى إتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها  
( ملعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٦٦ ص ١٧ ص ٢٧٨ )

٧٩٠ - الدعوى المباشرة - الدعوى المدنية - متى تتعقد الخصومة في كل منها .

الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تتعقد الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليه فيهما - إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً وما لم تتعقد هذه الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة . كما أجاز القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط . لا تكن الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية المرفوعة من الطاعن بالجلسة عن جريمة القذف ورفض الدعوى المدنية عملاً بما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من أن الشكوى لا تقبل بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومركبها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمتع بنقضه بالنسبة إلى ما قضى به في هذا الخصوص وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم .

( ملعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٦٥ ص ١٦ ص ٤٥ )

٧٩١ - لا يملك المدعى المدني تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في الجنع والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف ومن في حكمه من جرائم أشاء تأدية وتظيفته والنتيابة وحدهما تحريك الدعوى

### بشروط صدور إذن من النائب العام .

تنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تحال الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية ، ولا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ويبين من ذلك أن المدعى المدني لا يملك الحق في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في الجنح والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف ومن في حكمه من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وأن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من السيد النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة وفقا لأحكام المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية . ( طعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧١ من ٢٢ من ١٧٨ )

٧٩٢ - يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ومتى تحركت هذه الدعوى أصبحت مباشرتها من حقوق النيابة وحدها دون المدعى المدني بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم .

من المقرر أنه يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى تبعاً لها ، ومتى تحركت هذه الدعوى أصبحت مباشرتها من حقوق النيابة وحدها دون المدعى المدني بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم ، كما أن إستئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية وحدها لأن إتصال المحكمة الإستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق النيابة العامة والمتهم . ومن ثم فلا محل لما يشيره المدعى بالحقوق المدنية من أن إستئنافه ينصب على الدعويين الجنائية والمدنية . ولما كان الثابت أن المدعى بالحق المدني هو وحده دون النيابة الذي إستأنف حكم

محكمة أول درجة الذى قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية ، فإن الحكم الصادر منها فى الدعوى الجنائية بعدم قبولها يصبح نهائيا حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه . إذ إلترزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقام بتصحيح ما وقع فيه الحكم المستأنف الصادر من أول درجة من خطأ وقضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

( طعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٢٧١ )

٧٩٢ - حق المجنى عليه الإدعاء مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة فيما لا يجوز رفع الدعوى فيه بغيرها - أساس ذلك .

إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه " لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات وكذلك فى الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " ، لما كان ذلك ، وكان من المستقر عليه فقها وقضاء أن للمجنى عليه الذى يدعى بحقوق مدنية حق إقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى إنما يشترط أن يتم الإدعاء المباشر فى خلال الثلاثة أشهر المنصوص عليها فى المادة الثالثة سائفة الذكر إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة ولو بدون شكوى سابقة فى خلال الأشهر الثلاثة التى نص عليها القانون . ( طعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٣٣٨ )

٧٩٤ - إعلان صحيفة الدعوى المباشرة - بعد فوات المدة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات - أثره : صحة الدفع بعدم قبول الدعوى لإنقضاء الحق فى رفعها .

لما كان الثابت من صحيفة الدعوى المباشرة أنها قد أعلنت بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٧٠ إلى المتهم أى بعد الثلاثة أشهر المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ علم المستأنف ضده ( المجنى عليه ) بالجريمة ومرتكبها فإن الدفع بعدم قبولها يكون على أساس صحيح من القانون ولا يقدح فى ذلك ما جاء فى مذكرة ( المستأنف ضده ) الأخير من إنكاره للتحقيق الذى أجرته شركة التوزيع السينمائى وعدم علمه به ثم عودته تارة أخرى بالتسليم جدلا بحصوله إلا أنه يذهب إلى أن مدة الثلاثة شهور هى قيد على حرية النيابة وليس على المدعى بالحقوق المدنية وهو رأى لا يستند إلى صحيح القانون ولا يؤثر فيما إستخلصته المحكمة مما سطره المدعى بعريضة دعواه من ثبوت علمه يقينا بالشكوى المقدمة ضده ومرسلها فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩ لما كان ما تقدم جميعه فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية يكون صحيحا ويتعين قبوله . ( ملعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ٢٣٨ )

**٧٩٥ - الدفع ببطالان صحيفة الدعوى المباشرة لعدم توقيمها من محام - عدم جواز إثارة لأول مرة أمام النقض .**

من المسلمات فى القانون أن تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعى أمامها يحول بينه وبين إيدائه أمام محكمة النقض . وإذا كان ذلك ، وكان المتهم لم يثر أمام المحكمة الإستئنافية شيئا عن بطالان الإجراءات أمام محكمة أول درجة لعدم التوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة من محام فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ملعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ٩١٢ )

## دعوى مدنية

الفصل الأول - إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية

الفصل الثانى - إجراءات الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية

الفرع الأول - خضوع الدعوى المدنية للإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات .

الفرع الثانى - سقوط حق المدعى المدنى فى إختيار الطريق الجنائى .

الفرع الثالث - وجوب الفصل فى الدعويين الجنائية والمدنية معا .

الفرع الرابع - إعتبار المدعى المدنى تاركا لدعواه .

الفرع الخامس - الحكم بالبراءة وأثره على الدعوى المدنية .

الفرع السادس - سلطة المحكمة فى تغيير أساس الدعوى المدنية .

الفرع السابع - إستئناف الحكم فى الدعوى المدنية .

الفصل الثالث - المسئولية عن الأعمال الشخصية .

الفرع الأول - عناصر المسئولية .

الفرع الثانى - التضامن فى المسئولية .

الفصل الرابع - المسئولية عن عمل الغير .

الفرع الأول - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه .

الفرع الثانى - مسئولية متولى الرقابة .

الفرع الثالث - مسئولية صاحب البناء .

الفصل الخامس - جزاء المسئولية ( التمويض )

- الفرع الأول - التعويض عن الضرر المادى .
- الفرع الثانى - التعويض عن الضرر الادبى .
- الفرع الثالث - التعويض عن الضرر المحتمل .
- الفرع الرابع - تقدير التعويض .
- الفرع الخامس - تسبيب احكام التعويض .

- الفصل السادس - إنقضاء الدعوى المدنية
- الفصل السابع - مصاريف الدعوى المدنية .
- الفصل الثامن - مسائل منومة .

## الفصل الاول

### إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية

٧٩٦ - سقوط الدعوى العمومية بمعنى المدة لا يمنع المحكمة من الفصل فى الدعوى المدنية التى لم تسقط .  
إذا إستبعدت المحكمة جريمة التزوير لسقوط الدعوى العمومية عنها بمعنى المدة فلا ضير أن تفصل فى موضوع الدعوى المدنية من جهة ما هو مؤسس منها على هذا التزوير نفسه ما دامت الدعوى المدنية لم تسقط بالمدة المقررة قانونا لسقوطها إذ حق المحكمة فى هذا مقرر بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات .  
( طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٢ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٣٣ )

٧٩٧ - جواز رفع الوصى على القاصر دعوى التعويض بدون إذن خاص من المجلس الحسى .  
يجوز للوصى أن يرفع بصفته وصيا على القاصر دعوى التعويض الناشئة عن مقتل والد هذا القاصر وأن يمثله فى الدعوى المذكورة بدون إذن خاص بذلك من المجلس الحسى لأن قانون المجالس الحسية لا يشترط هذا الإذن فى مثل

الدعوى المذكورة . ( طعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٣٤ )

٧٩٨ - حق المضرور من الجريمة في الإدعاء مدنيا في أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة .

إن المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات تعطي الحق لكل من يدعى حصول ضرر له من جريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في أية حال كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة . فإذا تدخل شخص ليطالب بتعويض الضرر الذي أصابه شخصيا والذي نشأ مباشرة عن سرقة سند تحت حيازته هو وإن كان مهربا بإسم زوجته فليس في قبوله لهذه الصفة أية مخالفة لتلك المادة ولا أهمية لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكا له أو لغيره .

( طعن رقم ١١ لسنة ٤ ق جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٣٤ )

٧٩٩ - جواز رفع دعوى التعويض على المتهم المفلس دون إدخال وكيل الدائنين فيها .

لا مانع قانونا من قبول دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدني على المتهم المفلس دون إدخال وكيل الدائنين فيها ، لأن الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها . ومتى كان للمتهم أن يدافع عن مصلحته في الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق في الدفاع عنها في الدعوى المدنية .

( طعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٧ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٣٧ )

٨٠٠ - جواز طلب الحائز لسيارة غير مملوكة له تعويضا عن تلف أصابها أثناء قيادته لها ما دام المدعى عليه لم يبدإ اعتراضا على أحقيته في طلبه .

الحيازة في المنقول سند الملكية وعنوانها الكافي بالنسبة للغير فللحائز أن يستند إلى حيازته للشيء في التقاضي بشأنه . وإن طلب الحائز لسيارة غير مملوكة له تعويضا عن تلف أصابها بفعل الغير أثناء قيادته هو لها ولم يبد



من المدعى عليه بالتعويض - حتى صدور الحكم به عليه - أى إعتراض على ما ظهر به المدعى من أنه صاحب حق فيما طلبه فليس له فيما بعد أن يثير هذا الإعتراض أمام محكمة النقض . ( طعن رقم ٦٧٤ لسنة ٩ ق جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٣٩ )

#### ٨.١ - عدم جواز تمسك المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة عليه لزوال صفة رافعها ( ناظر الوقف )

لا يقبل من المتهم التمسك بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة عليه لزوال صفة رافعها ( النظارة ) وعدم تمثيله الوقف تمثيلاً صحيحاً . لأن البطلان المترقب على تغيير صفة المدعى بالحق المدني أنما هو بطلان نسبي يتمسك به من شرع البطلان لمصلحته وهو جهة الوقف وحدها عن طريق من يمثلها تمثيلاً صحيحاً ، وإذا قبل هذا الممثل صراحة أو ضمناً ما اتخذته المدعى بالحق المدني من الإجراءات أثناء وجود الوقف شاغراً صحت هذه الإجراءات فى حقه أيضاً . ( طعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٦ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٣٧ )

#### ٨.٢ - طلب المدعى رد ويطلان ورقة مدعى بتزويرها أمام المحكمة المدنية لا يمنعه من الإلتجاء إلى المحكمة الجنائية بطلب التعويض عن التزوير .

إن نص المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات - الذى قضى بعدم جواز التحول إلى الطريق الجنائى بعد سلوك السبيل المدني - ليس فى الحقيقة سوى قيد للحق العام المنصوص عليه فى المادتين ٥٢ ، ٥٤ من القانون المذكور والذى بمقتضاه يجوز للمدعى بالحق المدني أن يرفع دعواه المدنية بتعويض الضرر الناشئ من الواقعة الجنائية إلى المحكمة الجنائية المختصة بنظر تلك الواقعة بدلاً من رفعها إلى القضاء المدني المختص أصلاً بنظر الدعاوى المدنية ، وما دام نص المادة ٢٣٩ قيداً لعموم نص المادتين ٥٢ ، ٥٤ وجب تضيق مداه وقصره على نوع الحق الذى أتى بالحد من طرق إستعماله والأخذ به كما هو الشأن فى القيد والإستثناءات . وبما أن المادتين ٥٢ ، ٥٤ لا تتكلمان إلا على حق

التعويض المترتب على الضرر الناشئ من جريمة وجب الحد من حق المجنى عليه ومنعه من الطريق الجنائي المقرر بالمادتين المذكورتين أن يكون المرفوع أولا إلى المحكمة المدنية هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى يتمتع طلبه بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية أما إذا كان الطلب المرفوع أولا إلى المحكمة المدنية هو طلب رد وبطلان ورقة مدعى بتزويرها والطلب المرفوع بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير فالطلبان مختلفان لإختلاف موضوعهما ولا يمكن في هذه الحالة الإحتجاج بحكم المادة ٢٣٩ .

( طعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٣٢ )

٨.٢ - وجوب تحديث الحكم عن التعويضات وبيان الأسباب التي إستند إليها فيما قضى به فيها - في حالة الحكم بالبراءة لعدم وجود نص يعاقب على الواقعة .

إن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات قد إجازت لمحاكم الجنج أن تحكم في التعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم وجود نص يعاقب على الواقعة المنسوبة إليه ، غير أنه يجب عليها في هذه الحالة أن تتحدث عن التعويضات وتبين الأسباب التي إستندت إليها فيما قضت به فيها . فإذا هي أغفلت هذا البيان وأقتصرت على الحكم برفض الطلبات المدنية فإن هذا يكون قصورا في الحكم يعيبه ويبطله .

( طعن رقم ١٠١٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٤١ )

٨.٤ - جواز تمسك المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التكلم في الموضوع ولو لم يبد في أول جلسة .

إذا كان الوارد بمحاضر جلسات المحاكمة لا يتعارض مع ما جاء في الحكم من أن المتهمين لم يتنازلا ، ولو ضمنا عن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية بناء على المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات ، وأن إبداء هذا الدفع كان قبل الدخول في الموضوع ، وأن التمسك به حصل من المتهمين كليهما ، فلا تصح

مجادلتها في ذلك ، ولا يهم أن يكون هذا الدفع لم يبد في أول جلسة حددت  
لنظر الدعوى ما دام إيدأه كان قبل التكم في الموضوع .

(طن رقم ٩٤٦ لسنة ١١ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٤١ )

#### ٨.٥ - إختصاص القاضى الجنائى بالفصل فى صفة الخصوم .

القاضى الجنائى مختص بالفصل فى كافة المسائل الفرعية التى تعرض  
أثناء نظر الدعوى الجنائية ، فمن حقه ، بل من واجبه ، أن يفصل فى صفة  
الخصوم ولا تجوز مطالبته بوقف النظر فى ذلك حتى يفصل فى دعوى مدنية  
رفعت بشأنها . ذلك لأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، ولأن القاضى  
الجنائى غير عقيد - بحسب الأصل - بما يصدره القاضى المدنى من أحكام .  
فإن دفع المتهم بعدم وجود صفة للمدعى بالحق المدنى فى التحدث عن الجمعية  
الواقعة عليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، والتى يدعى رياسته لها ، فقضت  
المحكمة برفض هذا الدفع بناء على ما أورثته من الأسباب ، وفصلت فى  
موضوع الدعوى الجنائية والمدنية فلا تثريب عليها فى ذلك .

(طن رقم ٧٩٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٤٤ )

#### ٨.٦ - جواز تمسك المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية بعد سؤاله

عن التهمة المسندة إليه .

إذا كان الثالث بمحضر الجلسة أن المتهم فى دعوى الجثة المباشرة  
المرفوعة ضده قد سئل عن التهمة المسندة إليه فأنكرها وقال أنه لم يأت شيئا  
مما اتهم به ، ثم قال محاميه أن لديه دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق  
رفعها أمام المحكمة المدنية ، ثم أخذت المحكمة بهذا الدفع فإنه لا يقبل من  
المدعى بالحق المدنى ، أن يطعن فى هذا الحكم بمقولة أن المتهم لم يتقدم بالدفع  
إلا بعد أن تكلم فى موضوع التهمة إذ للمتهم وقد فوجئ بالسؤال عن تهمة لم  
يكن فى وسعه إلا أن يجيب ، ومحاميه قد بادر إلى إيداء ذلك الدفع على أثر  
الرد على سؤال المحكمة ، والمدعى بالحق المدنى لم يبد منه وقتئذ إعتراض على

أن الدفع لم يبد في الوقت المناسب ، ومتى كان الأمر كذلك فإن إستخلاص المحكمة أن المتهم لم يتنازل عن الدفع قبل إيدائه يكون سائغا .

(ملن رقم ٦٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٤٥ )

#### ٨.٧ - تدخل المدعى بالحق المدني ومرافعته في الموضوع قبل

الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد إخلالا بحق الدفاع .

لا يوجب في القانون نص يمنع المحكمة من ضم أى دفع . مهما كان نوعه ، إلى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد . ثم أن تدخل المدعى بالحقوق المدنية ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد إخلالا بحق المتهم في الدفاع ، لأنه ليس فيه حرمان له من إبداء دفاعه كاملا ، إذ حضور المدعى ومرافعته لا يتعليان في الواقع وحقيقة الأمر حدود دعواه المدنية ، وتحثه عن الفعل الجنائي وتقديم الدليل على ثبوته إنما يكون بإعتباره هو الفعل انضار الذى يطلب من أجله التعويض ومع ذلك فإنه يحسن بالمحكمة أن تفصل في جواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية قبل الخوض في موضوع الدعوى الجنائية . (ملن رقم ١٣٤٨ لسنة ١٥ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٤٥ )

#### ٨.٨ - عدم جواز تدخل المسئول عن الحقوق المدنية إذا لم تكن

ثمة دعوى مدنية مرفوعة .

إنه إن جاز في القانون إدخال المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى أمام المحاكم الجنائية من جانب المدعى بالحقوق المدنية لمطالبته بتعويض الضرر الناشء عن فعل المتهم الذى هو مسئول عنه أو من جانب النيابة العمومية لمطالبته بمصاريف الدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم وإن جاز كذلك للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل بإختياره أمام المحاكم الجنائية في الدعوى المدنية التى ترفع على المتهم وحده للمدافعة في الحق المدني المطلوب فإنه لا يجوز له بحال التدخل إذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مرفوعة . لأن هذا التدخل مع ما أورده القانون في المحاكمات الجنائية من الضمانات المختلفة التى تكفل عدم

إدانة برىء لا يكون له من مسوغ ولا مقتض ، بل أنه يكون - خلقا لضمان للمتهم لم ير القانون له محلا . فضلا عما يترتب عليه من عرقلة إجراءات الدعوى الجنائية وتعطيل السير فيها مما يحرص القانون دائما على تجنبه . ، وهذا النظر يؤكد أن جميع النصوص التى جاءت فى القانون بشأن المسئول عن الحقوق المدنية لم تخوله إلا التحدث عن هذه الحقوق فقط ، مما مفادة بطريق اللزوم أنه إذا لم تكن هذه الحقوق محل نظر أمام المحكمة كان حضوره غير جائز .  
( طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٥ )

#### ٨٠٩ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

أنه لى تخول المحكمة الجنائية الحكم فى الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم مع الدعوى العمومية بتعويض الضرر الذى تسبب فى وقوعه للمدعى بالحقوق المدنية يجب أن يكون الضرر ناشئا عن العمل الجنائى محل المحاكمة . فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه سرق أوراقا مملوكة لبنك معين فقصت المحكمة الابتدائية بعدم حصول سرقة ثم جاءت المحكمة الإستئنافية فأقرت ذلك ولكنها حكمت فى ذات الوقت على المتهم بتعويض على أساس أنه إستعمل بلا حق صور أوراق خاصة ببنك المدعى بالحقوق المدنية بتقديمها إلى المحكمة الجنائية فى دعوى مرفوعة عليه للإستفادة منها فى براحه غير مبال بما يترتب الإستعمال الذى أشارت إليه هو فعل آخر غير فعل السرقة المقامة بشأنه الدعوى العمومية والذى إستقرت محكمة الموضوع على أنه متعدم من الأصل .  
( طعن رقم ١٢٩ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٤٦ )

٨١٠ - براءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب لثبوت عذر لديه  
يجب على المحكمة إذا رأت رفض الدعوى المدنية أن تورد أسبابا خاصة لهذا الرفض .

إن تبرئة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوت أنه كان سىء القصد عالما

بكذب بلاغاته لا تمنع من الحكم عليه بتعويض للمدعى بالحقوق المدنية متى كان مسلكه في الدعوى مبررا لذلك ، كان يكون قد أكثر من البلاغات التي قدمها في حق المدعى مسرعا في إتهامه لجرد الشبهات التي قامت لديه دون أن يتروى ويتثبت من حقيقة الوقائع التي أسندها إليه .

( طعن رقم ١٩٠٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٧ / ٢ / ٥ )

٨١٩ - وفاة المدعى بالحق المدني قبل الفصل في الدعوى وعدم علم المتهم بوفاته لا يبطل إجراءات الحكم الصادر في الدعوى .

إذا كان أحد المدعين بالحقوق المدنية قد توفي قبل أن يفصل في الدعوى ، وكان قد حضر عنه محام لم يذكر للمحكمة أنه توفي ، ولم يكن المتهم على علم بوفاته ، فلا وجه للطعن على الحكم الصادر في هذه الدعوى بأن إجراءات باطلة ( طعن رقم ١٠١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨ / ٤ / ١٩ )

٨٢٠ - صحة الحكم بإلزام والد المتهم بدفع التعويض من مال ابنه ما دامت قد وجهت إليه الدعوى بصفته ولما .

ما دامت دعوى المدعى بالحقوق المدنية قد وجهت إلى أبي المتهم بصفته ولما على ابنه فلا وجه للقول بأن الحكم الذي قضى بإلزامه بأن يدفع التعويض من مال ابنه قد حكم بما لم يطلبه المدعى .

( طعن رقم ١٩٤٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨ / ١٢ / ٢٨ )

٨٢١ - سلطة المحكمة الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية .

تنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات على أنه " إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب عليها القانون أو سقط الحق في إقامة الدعوى العمومية بها بمضي المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض " مما مفاده أن للمحكمة الجنائية في مواد

الجنح عند الحكم بالبراءة فى الدعوى العمومية فى الأحوال السالف ذكرها الخيار بين أن تفصل فى الدعوى المدنية أو أن تتخلّى عنها للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها ، وذلك دون أن تكون مقيدة إلا بما يتراضى لها عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التى لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية ، وإنّ فمّتي كان الواقع فى الدعوى هو أن المحكمة قد قضت ببراءة المتهم وعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، دون أن تتعرض لنفى الخطأ المدعى من جانب المتهم مما يضار به المدعى بالحقوق المدنية لدى نظر الدعوى أمام المحكمة المدنية المختصة ، فإنها لا تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون . ( طعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٥٠ )

٨١٤ - تنازل أحد المدعين بالحق المدنى لا يؤثر فى المبلغ المطالب به متى تمسك به باقى المدعين .  
متى كان الواضح من محاضر الجلسات أن المدعية بالحقوق المدنية ظلت بعد أن تنازل زوجها عن دعواه تطالب وحدها فى مواجهة الطاعن بمبلغ الواحد والعشرين جنيتها الذى كانت قد طلبته مع زوجها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت فيما قضت به على الطاعن بالمبلغ المطلوب لجميع المدعية بالحقوق المدنية . ( طعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٢ )

٨١٥ - رفع الدعوى المدنية على المتهم بصفته الشخصية ويصفته مديراً للشركة وقضاء المحكمة بإلزام المتهم وحده بالتعويض دون التحدث عن الدعوى الموجهة إلى الشركة - قصور .  
متى كان الطاعن قد رفع دعواه المدنية على المتهم بصفته الشخصية ويصفته مديراً لشركة كوداك وطلب فيها الحكم له بمبلغ ألفى جنيه بالتضامن بين المعلن إليه شخصياً وبين الشركة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قصر قضاءه على إلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٤٠٠ جنيه دون أن يتحدث عن الدعوى الموجهة من الطاعن على شركة كوداك ويجرى قضاءه فيها

- فإن الحكم يكون معيبا واجبا نقضه .

( طعن رقم ٧٧١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ٧ / ١ )

#### ٨١٦ - شروط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

ولاية محكمة الجنب والمخالفات مقصورة في الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم وإختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إستثناء من القاعدة مبنى على الإرتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما ، ومشروط فيه إلا تنتظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقلالاً أمام المحكمة الجنائية . ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية إذا كانت محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها . فإذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلا على الطاعن تعويضاً عن الضرر الذى أصاب المَطعون ضده من جريمة القتل المخطأ التى كانت مطروحة أمام محكمة الجنب للفصل فيها وكانت محكمة الجنب الجزئية قد إستظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة إذ لم يرتكب خطأ أو إهمالاً ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أساس قدم البناء وما إفترضته المادة ١٧٧ من القانون المدنى من خطأ حارس المبنى ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها . فإذا إستأنف الطاعن هذا الحكم وطلب قبول الإستئناف شكلاً والحكم من باب الإحتياط بعدم الإختصاص وكانت المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية على غرار المادة ٤٠١ من قانون المرافعات المدنية تجيز الإستئناف في هذه الحالة لإنعدام ولاية المحكمة الجزئية بالنسبة للفصل في الدعوى المدنية ، وكانت تلك المحكمة قد تفاضت عن هذا الدفع فلم تتعرض له ولم تناقشه ولم ترد عليه وقضت بعدم جواز الإستئناف بمقولة أن قيمة الدعوى تقل عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى أن يحكم فيه نهائياً - فإنها تكون قد أخطأت. فى تأويل القانون وفى تطبيقه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم إختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى المدنية .

( طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤ / ٥ / ٢٥ )



٨١٧ - لكل مضرور من الجريمة ولو لم يكن المجنى عليه طلب التعويض .

ليس فى القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة أى شخص ولو كان غير المجنى عليه ، ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجا عن الجريمة مباشرة . ( طعن رقم ٧٥٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٥٤ )

٨١٨ - شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

إن أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى يجب أن يكون عن فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون الضرر شخصا ومتربا على هذا الفعل ومتصلا به إتصالا سببيا مباشرا ، فإذا لم يكن الضرر حاصلًا من الجريمة وإنما كان نتيجة ظرف آخر ولو متصلًا بالواقعة التى تجرى المحاكمة عنها إنتفت علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . وإنّ فالقلق والإضطراب الذى يتولد عن الجريمة لدى أحد الموظفين لا يجوز الإدعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية . ( طعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٥ )

٨١٩ - شرط إلتزام المحكمة الجنائية بالفصل فى التعويضات .

إذا كان الحكم إذ قضى بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية ، قد أسس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقا لم ترمعه المحكمة تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية ، فإن هذه الإحالة تكون قد تمت على مقتضى مما تجيزه المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ١٠١٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٥ )

٨٢٠ - عدم جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر

شخصيا فى ظل قانون الإجراءات .

إن المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالغا ولا حاجة لتوجيهها إلى

من يملكه إلا إذا كان فاقد الأهلية .

( طعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٥٥ )

٨٢١ - طلب المدعى تسليمه المنقولات عينا لا يمتعه من الإلتجاء إلى المحكمة الجنائية بطلب التعويض عن تبديد تلك المنقولات .  
إذا كانت المدعية بالحق المدني لم تطلب في الدعوى التي رفعتها أمام المحكمة المدنية إلا تسليمها منقولاتها عينا ففقدى لها بذلك وأشار الحكم إلى حقها في المطالبة بالتعويض إذا إستحال عليها التنفيذ عينا ، وكانت المدعية لم تطلب في دعواها المباشرة التي رفعتها بعد ذلك إلا تعويض الضرر الناشء عند تبديد منقولاتها المذكورة ، فإن الدفع بعدم قبول هذه الدعوى الأخيرة لأن المدعية لجأت إلى القضاء المدني وحصلت على حكم بحقوقها يكون على غير أساس .  
( طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٥٥ )

٨٢٢ - عدم إختصاص المحكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه .  
الأصل في توزيع الإختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها بإعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة إليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معا . فلا إختصاص للمحكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صح عندها إنها وقعت من غيره ما دام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني . ( طعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٥٥ )

٨٢٣ - إقامة النيابة الدعوى الجنائية بعد تحريكها بمعرفة

الدعى بالحق المدنى وقبل الدفع بعدم قبول الدعى المدنية -  
إستقامة الدعى الجنائية وإستقلالها عن الدعى المدنية .

من المتفق عليه أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعى العمومية -عند تحريكها  
بمعرفة المدعى بالحق المدنى - إلا إذا كانت الدعى المدنية مرفوعة من ذى  
صفة وكانت مقبولة قانونا ، كما أنه من المتفق عليه كذلك أنه إذا أقامت النيابة  
دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعى المدنية فإنها تستقيم بذاتها وتسير فى  
طريقها مستقلة عن الدعى المدنية .

( طعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٥٧ من ٨ من ٤٩٦ )

٨٢٤ - إنتهاء الحكم إلى أن أخلل المتهم بالتعاقد لا يكون  
جريمة الغش - القضاء فى الدعى المدنية بالرفض - هو قضاء من  
المحكمة الجنائية فى أمر خارج عن إختصاصها .

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح  
القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعى الجنائية  
وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها  
الدعى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة ،  
سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعى  
المدنية ، فمتى كان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن إخلال المتهم  
بالتعاقد الذى يدعيه الطاعن لا تتكون به جريمة الغش المرفوعة بها الدعى ،  
فإن قضاءه بالبراءة إعتادا على هذا السبب يترتب عليه عدم إختصاص  
المحكمة بالفصل فى الدعى المدنية ، أما وقد تعرضت لها وفصلت فى  
موضوعها فإنها تكون قد قضت فى أمر هو من إختصاص المحاكم المدنية ولا  
شأن للمحاكم الجنائية به ، مما يقتضى نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم  
إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعى المدنية .

( طعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ٥ / ١٩٥٩ من ١٠ من ٥٦٤ )

٨٢٥ - إنتفاء ولاية المحاكم الجنائية فى الحكم بالتعويض عن

الأفعال غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة محل المحاكمة - مثال : جريمة المادة ٢٢٧ عقوبات - التفرقة بين قيمة الشيك والضرر الفعلي الناشئ عن الجريمة .

الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية إستثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تتعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها - لإنتفاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة - إصدار أمر بعدم دفع قيمته - التي دين المتهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها - مما تنتفى معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به - فإنه لا تعارض بين إستبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعويض وبين القضاء للمدعي بالحق المدني بما لحقه من ضرر فعلي نشأ مباشرة عن الجريمة .

( طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٢٠ )

٨٢٦ - دعوى مدنية - إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة -  
تقديرى للمحكمة الجنائية .

المحكمة الجنائية غير ملزمة بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة إلا إذا قدرت في نطاق إختصاصها الموضوعي المطلق أن تحديد التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لا يتسع له وقتها - أما وقد قدرت أن هذا التحديد ميسور من واقع الأوراق المعروضة عليها ، وكان المدعى لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه في المطالبة بتعويض أكثر ولم يطلب إجراء تحقيق خاص أو إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية لإجراء هذا التحقيق فيكون تقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه ما دام سائغا مسندا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق.

( طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦١ م ١٢ ص ٧٩٧ )

٨٢٧ - عدم جواز تدخل المدعى المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع .

من المقرر أنه إذا كان نقض الحكم حاصلا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة فلا يضار بطعنه ، وأن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم . ( طعن رقم ٤١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٥٩ )

٨٢٨ - بيان علاقة المدعى المدني بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية وإستظهار أساس المسؤولية المدنية من الأمور الجوهرية التي يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم .

إذا كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، دون أن يبين علاقة المدعى المذكور مدنيا - بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من إستظهار أساس المسؤولية المدنية وهي من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم فإن حكمها يكون معيبا بالقصور . ( طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٧٤٢ )

٨٢٩ - الإحالة في مفهوم حكم المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - شروطها : إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، وأن يستلزم الفصل في التعويضات إجراء تحقيق يثبت عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية .

محل التمسك بطلب إحالة دعوى التعويض إلى المحكمة المدنية حسبما نصت عليه المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يستلزم الفصل في التعويضات إجراء تحقيق خاص يثبت عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية وهذا مناطه أن يكون الإختصاص الإستثنائي بالفصل في دعوى التعويض

منعقدا للمحاكم الجنائية .

( طعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٦٥ م ١٦ ص ٧٢٤ )

٨٢٠ - دعاوى الحقوق المدنية - الزصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية - إباحة القانون رفعها إستثناء إلى المحاكم الجنائية متى كان طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية - الأثر المترتب على تخلف هذا الشرط : عدم إختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى المدنية - توزيع الإختصاص على هذا النحو من النظام العام - مقال .

من المقرر أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدمى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية أى يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الضار المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة - فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة - وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ومتى تقرر أن هذه الإباحة مبناها الإستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها فى الحدود التى رسمها القانون ويكون توزيع الإختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية وإذ قضت المحكمة بعدم إختصاصها بنظر طلب التعويض عن الأضرار التى لحقت بالسيارة فإنها تكون قد أصابت صحيح القانون وليس فيما قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به من رفض دعوى التعويض عن أصابات الطاعن لعدم ثبوت تهمة الإصابة الخطأ فى حق المطعون ضده وهو حد إختصاصها فى الدعاوى المدنية التى ترفع لها عن التعويض الناشئ عن الجريمة وبين ما حكمت به من عدم إختصاصها بالتعويض عن تلفيات السيارة لأن الضرر فيها ليس ناشئا مباشرة عن الجريمة .

( طعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٥ م ١٦ ص ٩٦٨ )

٨٢١ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة - جوهرى -

### وجوب التصدى له عند إيدائه - مخالفة الحكم ذلك .

إن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفع الجوهري التي يتعين التصدى لها عند إيدائها . وإن كان ذلك ، وكان الطعن قد قدم للمحكمة الإستئنافية مذكرة مصرحا له بتقديمها ودفع فيها بعدم قبول الدعوى المدنية ، وذلك لمدينة العلاقة بينه وبين المطعون ضده وأرفق بها مستندات تدعيما لدفعه ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لها بالبحث ، ولم يقل كلمته فيها ، بل إكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، فإنه يكون معنيا بما يبطله .

( طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١١٧٦ )

٨٣٢ - شروط قبول الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية - ثبت أن قضاء البراءة في الدعوى الجنائية قد بنى على أن الواقعة منازعة مدنية بحث - وجوب القضاء بعدم الإختصاص بالفصل في الدعوى المدنية .

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون إستثناء رقعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عنها سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . ولا كان الحكم بالبراءة بنى على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية تدور حول عدم الوفاء بقرض وقد ألبست ثوب جريمة التبييد على غير أساس من القانون أو سند من الواقع ، فإن القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم عنه الحكم بعدم الإختصاص بالفصل في الدعوى المدنية .

( طعن رقم ١٥٦١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٢٢٥ )

٨٣٣ - خضوع الدعاوى المدنية التابعة للدعاوى الجنائية للقواعد

المقررة في مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام في هذه المجموعة الأخيرة نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها من قانون المرافعات .

إن الدعاوى المدنية التابعة ، تخضع أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ، ما دام يوجد في مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها من قانون المرافعات المدنية ، أما إذا لم يوجد نص في قانون الإجراءات فليس هناك ما يمنع من أعمال نص قانون المرافعات . وإذا كان ذلك ، وكانت مجموعة الإجراءات الجنائية لم تحرم - بعد حجز الدعوى للحكم - تأجيل إصداره لأكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية في المادة ١٧٢ منه ، ومن ثم وجب إتباع نصوصها نون نصوص قانون المرافعات ، وبالتالي فلا بطلان يلحق الحكم الصادر من المحاكم الجنائية في الدعوى الجنائية أو المدنية المنظورة أمامها ، مهما تعدد تأجيل النطق به .

( طعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٨٢ )

#### ٨٣٤ - أساس إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعاوى المدنية

من المقرر أن ولاية المحكمة الجنائية في الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم وإختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إنما هو إستثناء من القاعدة للإرتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما فيشترط أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية فيتعين الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد .

( طعن رقم ١٥٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٠٣ )

#### ٨٣٥ - إغفال المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية -

مفاده : عدم إستنفاد المحكمة ولايتها في خصوص الدعوى المدنية -



أثر ذلك .

متى كان الواضع من منطق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلا عن أن مدواته لم تتحدث عنها ، مما يحق معه القول بأن المحكمة الإستئنافية لم تنتظر إطلاقا في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها ، فإن الطريق السوية أمام الطاعة هي أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته ، وبما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن إختصاصها يكون ما زال باقيا بالنسبة له . لما كان ذلك ، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع فإن الطعن الحالي يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية . ( طعن رقم ١٥٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٧١ من ٢٢ من ٤٠٢ )

٨٣٦ - المادة ٢٦٤ إجراءات - المستفاد منها - رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية للدعوى القائمة ما دام لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية .

المستفاد من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية ، فإنه لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية إلى الدعوى الجنائية القائمة ما دام أنه لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية قد إختار الطريق المدني بإقامة دعوى مدنية قبل الطاعن يطلب التعويض الناشئ عن الجريمة ، وكان ذلك قبل رفع الدعوى الجنائية الحالية من جانب النيابة العامة ، وأنه لم يترك دعواه المدنية وإنما قضى بإيقافها حتى يفصل في الدعوى الجنائية الماثلة والتي طلب فيها المدعى بالحقوق المدنية الحكم له بتعويض مؤقت عن الجريمة ذاتها ، وكان البين من الأوراق إتحاد الدعويين سببا وخصوما وموضوعا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول دعواه المدنية تبعا للدعوى الجنائية المقامة يكون قد أخطأ في

تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً - بالنسبة إلى الدعوى المدنية - وتصحيحه بعدم قبولها .

( طعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٨١٧ )

#### ٨٣٧ - تسمية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية - مناهلها .

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . ولما كان القانون لا يمنع أن يكون المضرور أى شخص أو كان غير المجنى عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان الضرر ناتجاً عن الجريمة مباشرة ، وكانت مطالبة المدعين بتعويض الضرر الذى لحق بهم نتيجة وفاة المجنى عليه المترتبة على إصابته التى تسبب فيها المتهم خطأ يتسع لطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الإصابة الخطأ التى هى موضوع الدعوى الجنائية فإن الدعوى المدنية تكون مقبولة أمام المحكمة الجنائية ، ويكون الحكم إذ فصل فيها لم يخالف قواعد الإختصاص الولائى فى شىء .

( طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٤٤ / ٢٩ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٤٤٧ )

#### ٨٣٨ رفع الدعوى المدنية بالطريق المباشر - أثره : تحريك

الدعوى الجنائية .

إن التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به الإدعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار القانونية ، لما كان ذلك ، وكان يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها فإنه لا محل لما يثيره الطاعن بشأن عدم إختصاص نيابة . . . . بتحريك الدعوى الجنائية ولا يعمد أن يكون هذا الدلع دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان فلا يعيب الحكم إلتفاته عن الرد عليه .

( طعن رقم ٣١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٦٤٥ )

## ٨٢٩ - إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية -

مناطه .

متى كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بإعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانونا . وكان من المقرر طبقا للمادتين ٢٢٠ و ٢٥٣ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم وإختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها . إستثناء من القاعدة مبنى على الإرتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنتظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقلالا أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانونا - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية . (ملن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ ص ٣٠ من ٨٧٢)

### الفصل الثانى

#### إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

##### الفرع الأول

#### خضوع الدعوى المدنية للإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات

٨٤٠ - شرط توجيه طلب التعويض أمام المحكمة الجنائية : أن يكون المتهم حاضرا بنفسه وإلا وجب تأجيل الدعوى مع إعلانه بهذا الطلب - حضور وكيل المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس لا يفنى عن ذلك .

يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عندما يوجه إليه طلب التعويض وإلا وجب تأجل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدنى بإعلان المتهم

بطلانها ولا يفنى عن ذلك حضور محاميه إذا كان متهما في جنحة معاقب عليها بالحبس . ( طعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٩٠ )

٨٤١ - تمام إجراءات الإدعاء المباشر بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة من قبل المدعى بالحق المدني - تحرك الدعوى الجنائية تبعا للدعوى المدنية ، وصيرورة حق مباشرتها للنيابة وحدها

تتم إجراءات الإدعاء المباشرة بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنح والمخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، ويترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحرك الدعوى الجنائية تبعا لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها . ( طعن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٩٦ )

٨٤٢ - رفع الدعوى المدنية على المتهم بصفته الشخصية دون ممثله - غير جائز - المادة ٢٥٣ إجراءات .  
أوجب الشارع بالنص الصريح في المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالغا ، فإذا كان ما زال قاصرا فإنها توجه إلى من يمثله قانونا ، ومن ثم فإذا كان المتهم عندما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصرا ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في خصوص الدعوى المدنية . ( طعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٦٢ )

٨٤٣ - دفع المتهم ببطلان الحكم في الدعوى المدنية لصدوره دون إعلان المدعى المدني ودون حضوره لا أساس له متى كان المتهم لا يدعى إعلان المدعى لشخصه ولم يطلب إعتباره تاركا لدعواه .  
متى كان المتهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدني لشخصه بالحضور

فى الجلسة التى نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة إعتباره تاركا لدعواه  
فإن الدفع ببطلان الحكم فى الدعوى المدنية لصدوره دون إعلان المدعى بالحق  
المدنى ودون حضوره يكون على غير أساس .

( طعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ من ٤٢٨ )

٨٤٤ - إنتقال حق الضرر فى إقامة الدعوى المدنية إلى الغير  
ومن بينه خلفه العام - جواز مباشرة هذا الحق أمام القضاء المدنى  
أو أمام القضاء الجنائى أما بطريق التبعية للدعوى الجنائية أو  
بالطريق المباشر .

الضرر الذى يتحملة المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقا خاصا - له  
الخيار فى أن يباشره أمام القضاء المدنى أو أمام القضاء الجنائى بطريق  
التبعية للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر فى الأحوال التى يجيز القانون فيها  
ذلك ، وهذا الحق الشخصى وإن كان الأصل أنه مقصور على الضرر إلا أنه  
يجوز أن ينتقل إلى غيره ومن بينه الورثة بوصفهم خلفه العام .

( طعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ١٤٢ )

٨٤٥ - إجازة القانون رفع الدعوى المدنية فى الجلسة إذا كانت  
من الدعاوى الفرعية - أى مجرد إدعاء بحقوق مدنية عملا بالمادة  
٢٥١ / ٢ إجراءات .

القانون إنما أجاز رفع الدعوى المدنية فى الجلسة فى حالة ما إذا كانت من  
الدعاوى الفرعية فقط - أى مجرد الإدعاء بحقوق مدنية عملا بنص المادة ٢٥١  
من قانون الإجراءات الجنائية - فى فقرتها الثانية .

( طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٩٤٢ )

٨٤٦ - تبرئة متهم بجريمة تبديد - قول الحكم بأن الواقعة هى  
منازعة مدنية بحث تدور حول إخلال بتنفيذ عقد بيع وقد ألبست ثوب

الجريمة على غير أساس - مؤدى ذلك : إعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية - تعرض الحكم للفصل فيها - خطأ فى القانون .

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم لما تكشفت له بداية من أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هى منازعة مدنية بحث تدور حول إخلال بتنفيذ عقد بيع ، وقد ألبست ثوب جريمة التبييد على غير أساس من القانون ، فإن قضاءه بالبراءة إعتماذا على هذا السبب يلزم عنه إعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل فى الدعوى المدنية . أما وقد تعرض لها الحكم وفصل فى موضوعها بالرفض فإنه يكون قد قضى فى أمر هو من إختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ فى القانون يتسع له وجه الطعن فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية وعدم إختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فيها .

( طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٦٢ ص ١٣ من ٨٤٢ )

٨٤٧ - الإحالة فى مفهوم المادة ٣٠٩ إجراءات - مناطها .

الإحالة فى مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا يؤمر بها إلا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية وترى أن الفصل فى التعويضات المطالب بها يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٦٢ ص ١٤ من ١٦٩ )

٨٤٨ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية - إجراءاتها

### وطرق الطعن فيها .

من المقرر إن الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية تخضع فى إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم إلا فى الأحوال للمستثناة بنص صريح فى القانون . ( طعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٥ )

٨٤٩ - تبعية الدعوى المدنية المترتبة أمام القضاء الجنائى للدعوى الجنائية - عدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون - ~~القبول~~ - عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .  
الدعوى المدنية المترتبة ~~على~~ لصالح القضاء الجنائى هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فيجب أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق الذى رسمه القانون حتى يصح تحريك الدعوى المدنية تحركا صحيحا أمام القضاء الجنائى .  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم - وهو موظف عمومى - أثناء تأدية وظيفته بغير الطريق المرسوم فى المادة ٦٣ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية فتكون إجراءات رفعها قد وقعت باطلا . ولما كان للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لإقامتها على غير مقتضى النص السالف الذكر لأن العيب الذى يرمى به الدعوى الجنائية فى هذا الخصوص يمس حقوقه المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويترتب على قبول الدفع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع إستنادا إلى أن الحكم فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا يعيب إستثنائه من المتهم والنيابة العامة - على الرغم من تسليمه بأن الدعوى الجنائية أقيمت مما لا يملك إقامتها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية وحدها بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية .

( طعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ١١١ )

٨٥٠ - الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التابعة -

### أثره على وجوب تنفيذ الحكم .

تخضع الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية فى إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم إلا فى الأحوال المستثناة بنص صريح فى القانون وليس من بينها طلب وقف الحكم بالتعويض الصادر فى الدعوى المدنية لأن أسباب الطعن يرجع معها نقض الحكم المطعون فيه وأنه يخشى مع التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

( طعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ٦ / ٢ س ٢٠ من ٨١١ )

### ٨٥١ - إقامة الدعوى المدنية التابعة على أساس الجريمة .

ثبتت إنتفاء تلك الجريمة - وجوب رفض الدعوى - دون أن يحول هذا الرفض صاحب الشأن فى رفع الدعوى المدنية أمام القضاء المدنى محمولة على سبب آخر - مثال .

مضى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعنين قد أقيمت أصلا على أساس جريمة القتل الخطأ ، فليس فى وسع المحكمة وقد إنتهت إلى القول بإنتفاء الجريمة ، إلا أن تقضى برفضها ، وما كان بمقتورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية ، لأن شرط الإحالة كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلا فى إختصاص المحكمة الجنائية ، أى أن تكون ناشئة عن الجريمة ، وأن تكون الدعوى فى حاجة إلى تحقيق تكميلى قد يؤدى إلى تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية ، وهو ما لا يتوفر فى الدعوى الحالية على ما سبق بيانه ، ومثل هذا الحكم المطعون فيه لا يمنع وليس من شأنه أن يمنع الطاعنون من إقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية المختصة محمولا على سبب آخر .

( طعن رقم ١٢٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١ / ٤ / ٢٦ س ٢٢ من ٢٧٩ )

### ٨٥٢ - رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية -



عدم اشتراط بقاء التلازم بينهما - على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات التي طلبها المدعى المدني - المادة ٢٠٩ إجراءات - إغفاله للفصل فيها - للمدعى المدني الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته - المادة ١٩٢ مرافعات جديد .

إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، وكان لا يشترط بقاء التلازم بينهما ، فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل - عملاً بصريح نص المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية . فإن أغفل الفصل فيها فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذي فات على المحكمة أن تحكم في دعواه أن يرجع إلى نفس محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملاً بحكم المادة ١٩٢ من قانون المرافعات الجديد الذي يحكم واقعة الدعوى والتي تقابل ٣٦٨ من القانون القديم وهي قاعدة واجبة للأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . فمتى كان الحكم الإستثنائي المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، وإذا كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى والإدلاء فيها برأى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة . ( لمن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢ / ٢ / ٦ من ٢٢ ص ٢٠٨ )

٨٥٢ - خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية - شرط ذلك - المادة ٢١٨ مرافعات أجازت لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه متضمناً إليه في طلباته إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين - خلو قانون

### الإجراءات من نص معارض - مؤدى ذلك .

من المقرر أنه - وفقا للمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية - يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجزئية الإجراءات المقررة فى القانون المذكور فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد فى مجموعة الإجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقبلها فى قانون المرافعات المدنية . أما إذا لم يوجد نص خاص فى قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من أعمال نص قانون المرافعات ، وإن كانت المادة ٢٦٨ من قانون المرافعات تجيز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضمًا إليه فى طلباته إذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للجزئة أو فى إلزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين ، وكان قانون الإجراءات قد خلا من نص يتعارض مع نص قانون المرافعات سالف الذكر ، فإن المحكمة الإستئنافية لا تكون قد أخطأت بتطبيقها حكم هذا النص الأخير فى شأن الإستئناف المرفوع أمامها فى الدعوى المدنية ، ومتى كان يبين من الأوراق أن شركة التأمين قد حكم إبتدائيا بالزامها بأداء التعويض للمدعين بالحقوق المدنية بالتضامن مع سائر المدعى عليهم الذين إستأنفوا الحكم الإبتدائى فى اليعاد فإنضمت إليهم لدى محكمة الدرجة الثانية فى طلب رفض الدعوى المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئنافها شكلا - لهذه الأسباب - يكون سليما لا شائبة فيه مما يعيبه به الطاعنان . ( طعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٤٦٦ )

### ٨٥٤ - قضاء المحكمة الإستئنافية يرفض الدعوى المدنية ليس

من شأنه أن ينشئ المدعى بالحقوق المدنية حقا فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى تلك الدعوى متى إمتنع عليه حق الطعن فيه إبتداء بطريق الإستئناف ؟ علة ذلك .

تقضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك النصوص فى شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص اختصاصها. ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاتها قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى ، وبالتالي لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث يتفلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . وإذا كان الطعن فى دعواه المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالب بتعويض قدره قرش واحد فهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإنتهاى لتلك المحكمة لو وصف بأنه مؤقت . ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم القاضى برفض الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الإستئنافية بعد أن إستأنف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدائته وإلزامه التعويض المطالب به ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى إمتنع عليه حق الطعن فيه إبتداء بطريق الإستئناف كما تقدم القول .

( طعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢ / ٥ / ٧ من ٢٢ ص ٦٤٦ )

٨٥٥ - تقديم أرملة المجنى عليه إعلام الوراثة وقرار تعيينها

وصية على أولادها - كفايته لإثبات صفتها فى الإدعاء مدنيا .  
متى كان يبين أن أرملة المجنى عليه أدعت مدنيا أمام مستشار الإحالة قبل الطاعن بطلب الحكم بتعويض مؤقت لها ولأولادها القصر المشمولين بوصايتها وقدمت الأعلام الشرعى المثبت للوراثة وقرارا بتعيينها وصية على أولادها وصدر

الحكم فى الدعوى على هذا الأساس ، فإن النعى على الحكم بأنه قضى المدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت عن نفسها وبصفقتها دون أن تقدم ما يثبت هذه الصفة لا يكون له محل .

( طعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ٩٠ )

#### ٨٥٦ - مناط أحقية المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن على الأحكام الصادرة ضده .

تنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت فلا يجوز للمدعى بالحق المدنى أن يستأنف انحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الإنتهائى للقاضى الجزئى وبالتالي لا يكون له حق الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء محكمة النقض لأنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد إدعى مدنياً بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواه المدنية .

( طعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ١١٥٧ )

#### ٨٥٧ - تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام فيها نصوص خاصة

### تعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية .

لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون وذلك تخضع الدعوى المدنية أمام اتقاضى الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام يوجد فيها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص فى فقرتها الأولى على أنه تحال الدعوى إلى محكمة الجنج والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو مستشار الإحالة أو محكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور وهو الإجراء الذى يتم به الإدعاء المباشر وتترتب عليه كافة الآثار القانونية وبما لا مجال معه إلى تطبيق المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية التى يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية ، ومن ثم فإن ما نفع به الطاعنان من إعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تمام إعلانها خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب هو دفاع ظاهر البطلان لا يستوجب رداً ويكون منعاها فى هذا الصدد غير قويم .

( طعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٩ من ٣٠ من ١٢٠ )

### الفرع الثانى

#### سقوط حق المدعى المدنى فى إختيار الطريق الجنائى

- ٨٥٨ - سقوط حق المدعى المدنى فى إختيار الطريق الجنائى -
  - إذا كان قد رفع دعوى التعويض فعلا أمام المحاكم المدنية -
  - بروتستو عدم الدفع لا يسقط حق إختيار الطريق الجنائى .
- الإلتجاء إلى الطريق المدنى الذى يسقط به حق إختيار الطريق الجنائى إنما

يكون برفع دعوى التعويض فعلا أمام المحاكم المدنية وهي لا تعتبر مرفوعة إلا بإعلان عريضتها إعلانا صحيحا أمام جهة مختصة ومن ثم فإن بروتستو عدم الدفع لا يسقط به حق إختيار الطريق الجنائي .

( ملن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٩٦ )

٨٥٩ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في إختيار الطريق الجنائي - ليس من النظام العام - سقوطه بعدم إبدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى .

الدفع بسقوط حق المدعى في إختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام فهو يسقط بعدم إبدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى .

( ملن رقم ٢١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٩٦ )

( والملن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٩٤ )

٨٦٠ - سقوط حق المدعى المدني في إختيار الطرق الجنائية لإختياريه الطريق المدني أولا - شرطه : وجوب إتحاد موضوع الدعويين - صور وقائع تتوالى فيها المغايرة بين موضوع الدعويين . إذا دل الحكم على أن موضوع الدعوى المطروحة أمام المحاكم المدنية هو ملكية منزل ، فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض عن إختلاس المستندات ، ولو كانت هذه المستندات مرتبطة بدعوى الملكية ، لإختلاف موضوع الدعويين .

( ملن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٩٤ )

### الفرع الثالث

وجوب الفصل في الدعويين الجنائية والمدنية معا

٨٦١ - وجوب الفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الصادر بالبراءة في الدعوى الجنائية .

يتعين على المحكمة الجنائية أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذى أصدرته بالبراءة فى الدعوى الجنائية المتبوعة ما دامت لم تر أن الفصل فى التعويضات - موضوع الدعوى المدنية - كان يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه تعطيل الفصل فى الدعوى العمومية .

( طعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ من ٥٩٦ )

٨٦٢ - رفع الدعوى المدنية صحيحة تبعاً للدعوى الجنائية - وجوب الفصل فيهما معاً بحكم واحد - إصدار المحكمة الجنائية حكمها فى موضوع الدعوى الجنائية وحدها - ليس لها الحكم فى الدعوى المدنية على إستقلال لىزال ولايتها فى الفصل فيها - الأحوال المستثناة من ذلك : حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها بسبب من الأسباب الخاصة بها كالتقادم .

الأصل فى الدعوى المدنية التى ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها ونى موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكمها فى موضوع الدعوى الجنائية وحدها إمتنع عليها بعدئذ الحكم فى الدعوى المدنية على إستقلال لىزال ولايتها فى الفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال إستثنائها القانون ، من بينهما حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها كالتقادم .

( طعن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ من ٦٤٦ )

( والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٢ س ٨ من ٦٠٦ )

٨٦٣ - إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية بمقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى - غير جائز .

إستقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل فى

الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستتفد وسائل التحقيق الممكنة ، ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بمقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم .

( طعن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٢٢٥ )

٨٦٤ - رفع الدعوى المدنية تبعاً للدعوى الجنائية - شرط إحالتها إلى المحكمة المدنية : إن تكون داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أي ناشئة عن الجريمة وأن تكون في حاجة إلى تحقيق تكميلي يؤدي إلى تلخير الفصل الدعوى الجنائية .

عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن جريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية فهو من النظام العام ، ومن ثم فمتى كانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة التبديد التي رفعت بها الدعوى فليس في وسع المحكمة - وقد انتهت إلى القول بإنتفاء الجريمة - إلا أن تقضى برفضها وما كان في مقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية لأن شرط الإحالة - كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أي تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق تكميلي قد يؤدي إلى تلخير الفصل في الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٨٦ )

٨٦٥ - القضاء في الدعوى الجنائية وأرجاء الفصل في الدعوى المدنية - عدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية .

متى كان الحكم قد قضى في الدعوى الجنائية وأرجأ الفصل في الدعوى المدنية فلم يصدر فيها حكم ، فإن الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز



لعدم صدور حكم فيها قابل للنقض طبقا للمادة ٤٢٠ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية . ( طعن رقم ٧٦٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧ / ٦ / ٤ من ٨ ص ٦٠٦ )

٨٦٦ - حالات إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها : من بينها المنازعة في صفة المدعين بالحقوق المدنية - هذه الإحالة لا تعد فصلا في الدعوى المدنية - المادة ٣٠٩ إجراءات ما يقوله الطاعنان في شأن الدعوى المدنية من أن الحكم قد إبتنى على إجراءات باطلة - ذلك بأنهما أنكرا صفة المدعين بالحقوق المدنية ، وقرر هؤلاء أنهم على إستعداد لتقديم إعلام الوراثة إذا رأت المحكمة تأجيل الدعوى ، مما كان يجب معه تأجيلها حتى يقدموا الإعلام - وإلا فكان على المحكمة أن تحكم بعدم قبولها - ما يقوله الطاعنان في هذا الخصوص مرنود بأن المحكمة لم تفصل في الدعوى المدنية ، وكل ما فعلته أنها إستعملت حقها المخول لها في المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - فأحالتها بحالتها على المحكمة المدنية المختصة لما رأت من أن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق يعطل الفصل في الدعوى الجنائية . ( طعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠ / ١٢ / ١٩ من ١١ ص ١١٨ )

٨٦٧ - على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية في دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية - المادة ٢٠٩ إجراءات .

من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك عملا بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية ، للفصل فيما أغفلته عملا بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة أمام المحاكم الجنائية لخلو

قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلا عن أن مبنياته لم تتحدث عنهما مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنتظر إطلاقا في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها ، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فإن الطعن المقدم من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية ، بما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن . ( طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ١٠٤٧ )

#### الفرع الرابع - إعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه

٨٦٨ - الحكم بالتعويض دون رد على طلب المتهم إعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه - قصور .

إذا طلب المتهم الحكم بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه لعدم حضوره في جلسات المرافعة بنفسه أو بوكيل عنه ولكن الحكم المطعون فيه قضى له بالتعويض دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه - فإنه يكون مشويا بالقصور . ( طعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ٣ / ٧ / ١٩٥٤ )

٨٦٩ - ثبت أن المدعى أعلن للحضور للجلسة في محله المختار وعدم إعلانه لشخصه - عدم إعتباره تاركا دعواه - المادة ٢٦١ إجراءات .

متى قالت المحكمة " أن الثابت بالأوراق أن المدعى بالحق المدني قد أعلن للحضور للجلسة إلا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن في محله المختار ولا يصح لذلك إعتباره تاركا دعواه " ، فإن هذا التعليل الذي بنت المحكمة عليه قضائها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٦ من ٧ ص ١٠٤٩ )

٨٧٠ - متى يعتبر المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه .

من المقرر وفقا لنص المادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحق المدني يعتبر تاركا دعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه .  
( طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١ / ٧ / ١٩٦٧ ص ١٨ من ١٠٩٢ )

٨٧١ - الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا دعواه - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

لا يجوز للطاعن إثارة الدفع باعتبار المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك أن هذا الدفع من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا .  
( طعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٦٩ ص ٢٠ من ٢٢٢ )

٨٧٢ - يحق أن يتنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه في أي حالة كانت عليها الدعوى - فإذا قضت المحكمة الاستئنائية بتأييد الحكم الابتدائي بما قضى به من طلبات في الدعوى المدنية بالرغم من تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه أمامها يكون حكمها معيبا تبين المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى . ولما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنائية أن المدعى بالحق المدني قرّر بتنازله عن دعواه ومع ذلك قضت المحكمة في حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من طلبات في الدعوى المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه .

( طعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٢٩٤ )

٨٧٣ - رفض الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه - في

محله إذا كان الطاعنان لا يدعيان إنها أعلنا المدعى بالحقوق المدنية بحضور الجلسة التي تخلف عن حضورها فضلا عن عدم حضورهما تلك الجلسة ليطلبا إعتباره تاركا لدعواه .

إذا كان الطاعنان لا يدعيان إنها أعلنا المدعى بالحقوق المدنية لشخصه بحضور الجلسة التي تخلف عن حضورها فضلا عن أنها لم يحضرا أيضا بتلك الجلسة ليطلبا إعتباره تاركا لدعواه فإن قضاء الحكم الإبتدائي المزيد بالحكم المطعون فيه يرفض الدفع بإعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه يكون في محله . ( طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٧٢ ص ٢٢ ص ١٩٥ )

#### ٨٧٤ - إفصاح المدعى بالحقوق المدنية عن إقتضائه كل حقوقه

- إعتبار دعواه المدنية غير ذات موضوع .

لما كان ما أفصحت عنه المجنى عليها من إقتضاها من زوجها الطاعن كل حقوقها يعني نزولها عن إدعائها بالحقوق المدنية ، فإن الحكم في الدعوى المدنية يصبح غير ذي موضوع . ( طعن رقم ٦١١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٧٤ ص ٢٥ ص ٥٩٦ )

#### ٨٧٥ - القضاء بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه

المدنية - إستنادا إلى تخلفه عن الحضور بالجلسة - عدم إتصال هذا القضاء بالحكم في الدعوى الجنائية - أثره - عدم قبول ما يثيره من أسباب في طعنه متعلقة بالدعوى الجنائية .

من المقرر أنه ليس للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بتروجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم به القاضى الجزئى نهائيا وإنطوى العيب الذى شاب الحكم على أساس الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان البين من معونات الحكم المستأنف المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إستند في قضائه بإعتبار الطاعن تاركا لدعواه المدنية على تخلفه عن الحضور بالجلسة رغم علمه بها ولم يتصل هذا الشق من الحكم بالأسباب التى بنيت عليها البراءة فإنه لا تكون للطاعن صفة أو

مصلحة فيما يثيره في أسباب طعنه من أوجه متعلقة بالدعوى الجنائية ويضحي  
منعاه في شأنها غير مقبول .

( طعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦ / ٢ / ١ من ٢٧ ص ١٣٩ )

٨٧٦ - إقامة المدعى بالحقوق المدنية - دعواه بإعلان حددت فيه  
الجلسة - كفايته لتحقيق علمه بهذه الجلسة - تخلفه عن حضورها  
بغير عذر - يعتبر تاركا لدعواه المدنية .

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى  
بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة  
بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه والحكمة من اشتراط الإعلان  
لشخص المدعى هو التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وهو  
ما تتوافر في الدعوى محل الطعن التي أقامها الطاعن بإعلان منه للمطعون  
ضدهم حدد فيه الجلسة التي تخلف عن حضورها .

( طعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦ / ٢ / ١ من ٢٧ ص ١٣٩ )

٨٧٧ - ترك الدعوى المدنية - لا تأثير على الدعوى الجنائية -  
سواء كان تحريكها بمعرفة النيابة العامة - أو المدعى بالحق المدني  
- المادة ٢٦٠ إجراءات - التنازل عن الشكوى - شموله الدعويين  
الجنائية والمدنية .

إن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بعد أن قضى بإعتبار المدعى بالحق  
المدنى تاركا لدعواه المدنية مبرور ، بأن ترك الدعوى المدنية لا يؤثر - على ما  
نصت عليه المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية على الدعوى الجنائية .  
يستوى في ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة النيابة العامة أو عن  
طريق المدعى بالحق المدني ، بل أنه حتى في الجرائم التي علق فيها القانون  
تحريك الدعوى الجنائية على شكوى من المجنى عليه فإن تركه لدعواه وكذلك  
الحكم لو كان المجنى عليه قد قدم الشكوى وحرك الدعوى الجنائية بالطريق

المباشر بصحيفة واحدة ، ذلك لأن ترك الدعوى المدنية خلاف التنازل عن الشكوى فهو لا يتضمنه كما لا يستوجب وهو بوصفه تنازلاً عن إجراءات الدعوى المدنية يجب أن يقدر بقرره بحيث لا ينسحب إلى غيره من إجراءات الدعوى الجنائية ، ولأن الترك هو محض أثر قانوني يقتصر على ما ورد بالصحيفة بشأن إجراءات الدعوى المدنية دون غيرها فلا يعدها دلائلها كورقة تنطوي على تعبير عن إرادة المجنى عليه في التقدم بشكواه يكفي لحمل الدعوى الجنائية على متابعة سيرها وحدها باعتبارها صاحبة الولاية الأصلية عليها ، ومن ثم تظل الدعوى الجنائية قائمة ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها ما دام أنها قد قامت صحيحة ولم يتنازل المجنى عليه عن شكواه ، إلا كان ذلك ، فإن ما يثيره المستأنف في هذا الصدد يكون غير سديد .

(طن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٢٦٩)

#### ٨٧٨ - ترك الدعوى وفقاً لنص المادة ٢٦١ إجراءات - وجوب

تحقيقه موضوعياً - عدم جواز إثارته أمام النقض .

لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات إذ نصت على أنه " يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه وكذلك عدم إيدائه طلبات بالجلسة " فقد إشتربت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تطلبه المحكمة وإذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً ، وإذا لم يتمسك الطاعن بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طن رقم ١٢٧٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٧٨ ص ٢٩ من ٩٤٧)

#### الفرع الخامس - الحكم بالبراءة وأثره على الدعوى المدنية

#### ٨٧٩ - القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة القيس بدون وجه

حق - عدم إنتفاء المسؤولية المدنية حتما فى هذه الحالة - جواز أن تكون الواقعة مكونة لفعل ضار خاطيء مستوجب للمسئولية المدنية .  
القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق لا يؤدى حتما إلى إنتفاء المسؤولية المدنية ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فعلا خاطئا ضارا يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر .

( طعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٥٩٦ )

٨٨٠ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة - وجوب رفض طلب التعويض .

الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائما رفض طلب التعويض .  
( طعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ س ٢٧ ص ٨٨٦ )

٨٨١ - القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليه - عدم إختصاص المحكمة الجنائية بالقضاء بالتعويض على المسئول عن الحقوق المدنية .

متى كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة اليهم ، وكانت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا بإعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التى قضى فيها بالبراءة فإنه يتمتع على المحكمة الجنائية أن تقضى بالتعويض فى هذه الدعوى التابعة بحالتها التى رفعت بها ما دام المسئول الحقيقى عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى .

( طعن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٢٣١ )

٨٨٢ - طلب المدعية التعويض عما لحقها من أضرار من جراء مصرع إبنها - إستقرار المحكمة على أن الفعل الجنائى من هذه الناحية منعدم فى الأهمل - عدم إختصاص المحكمة الجنائية بالفصل

### فى الدعوى المدنية .

أباح القانون بصفة إستثنائية رفع دعاوى الحقوق المدنية إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ومن ثم فإن قضاء المحكمة بإلزام المتهمين بتعويض المدعية بالحق المدني عن الأضرار المادية والمعنوية التى لحقت بها من جراء مصرع إبنها فى الوقت الذى إستقرت فيه على أن الفعل الجنائى من هذه الناحية منعدم فى الأصل - فالتضمين المطالب به يكون إذن عن ضرر غير مباشر ويكون الإدعاء به خارجا عن إختصاص المحكمة الجنائية .

( طعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٥٧ من ٨ ص ٢٨٨ )

٨٨٢ - وجوب الفصل فى الدعوى المدنية رغم القضاء بالبراءة فى الدعوى الجنائية - خطأ الحكم بعدم الإختصاص بالدعوى المدنية بعد إستظهار عدم توافر ركن الخطأ - جواز أن يكون الفعل جنحة أو شبه جنحة مدنية تجيز لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه - مثال فى قتل خطأ .

الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة فى الدعوى الجنائية ، إذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل فى الدعوى المدنية - فالفعل ولو لم يكن جريمة معاقبا عليها قانونا إلا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه - فإذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لأدلة الدعوى الجنائية وإستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذى تنتسب إليه وفاة المجنى عليه ، فإنه كان متعينا على المحكمة أن تفصل فى الدعوى المدنية فى الحكم الذى أصدرته ، أما وقد قضت بعدم إختصاصها بنظر تلك الدعوى فإن حكمها يكون



مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقضه .

(طعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٨٤٩)

٨٨٤ - إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم - وجوب إجماع آراء القضاة .

لا يجوز إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم - لعدم ثبوت الواقعة - والقضاء فيها إستثنائيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة - كما هو الشأن في الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، نظرا للتبعية بين الدعويين من جهة ، ولإرتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى - فإذا كان الحكم لم ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية . ( طعن رقم ١٤١٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٦١ س ١٢ من ١١٢ )

### الفرع السادس

#### سلطة المحكمة في تغيير أساس الدعوى المدنية

٨٨٥ - رفع الدعوى للمدنية على أساس المسؤولية التقصيرية يمنع المحكمة من القضاء على أساس المسؤولية التعاقدية .

ما قامت الدعوى قد وقعت على أساس المسؤولية التقصيرية والمدعى لم يطلب أن يقضى له فيها بالتعويض على أساس المسؤولية التعاقدية ، أن صح له أن يطلب ذلك أمام المحكمة الجنائية ، فليس للمحكمة أن تتبرع من عندها فتبنى الدعوى على سبب غير الذي رفعها صاحبها به ، فإنها إن فعلت تكون قد حكمت بما لم يطلبه منها الخصوم ، وهذا غير جائز في القانون .

( طعن رقم ٦٨٧ لسنة ١٣ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٤٣ )

٨٨٦ - رفع الدعوى المدنية على أساس مساطلة من رفعت عليه

من فعله الشخصى يمنع المحكمة من تلقاء نفسها من مساعده عن فعل تابعه .

متى رفعت الدعوى المدنية إلى المحكمة على أساس مساعده من رفعت عليه عن فعله الشخصى فلا يجوز لها أن تغير سبب الدعوى وتحكم من تلقاء نفسها بمساعده عن فعل تابعه ، وإلا فإنها تكون قد خالفت القانون .

( طعن رقم ١١١٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٥٠ )

٨٨٧ - إنتهاء المحكمة إلى عدم وقوع خطأ من التابع يوجب رفض دعوى التعويض المؤسسه على مسئولية المتبوع عن الضرر ~~الذي نتج عن خطأ تابعه~~ .

إذا كانت دعوى التعويض مؤسسه على مسئولية الطاعن عن الضرر الذى نشأ عن خطأ تابعه ، فحكمت المحكمة ببراءة التابع وقضت بالتعويض على الطاعن تأسيسا عن خطئه هو ، فإنها تكون قد خالفت القانون ، إذ لم تلتزم الأساس الذى أقيمت عليه الدعوى ، وكان يتعين على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من التابع أن ترفض الدعوى المدنية الموجهة إلى الطاعن بإعتباره مسؤولا عن الحقوق المدنية بالتضامن مع تابعه .

( طعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢١ ق جلسة ٧ / ١ / ١٩٥٢ )

٨٨٨ - خطأ تغيير أساس الدعوى المدنية والقضاء بما لم يطلبه الخصوم - مثال .

إذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على إعتبار أن المدعى بالحق المدنى هو والد المجنى عليه عن نفسه مع ما هو ثابت بمحضر الجلسة وصدر الحكم من أنه إدعى مدنيا بصفته وليا طبيعيا على ولده المجنى عليه ، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية ، ولما كان الطعن يتصل بغير الطاعن من المتهمين معه إذ أن الحكم قضى بإلزامهم جميعا

بالتعويض متضامين ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالنسبة إليهم جميعا عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .  
( طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٤٦ )

٨٨٩ - سبب الدعوى - هو الواقعة التي يستمد منها المدعى حقه في طلب التعويض - المطالبة بالتعويض عن واقعة القتل الخطأ - والقضاء به عن الإصابة الخطأ - لخلو الأوراق مما يفيد أنها أدت إلى الوفاة - عدم إعتباره تغييرا لسبب الدعوى .  
من المقرر أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم في دفاعهم . وإذا كان حق التعويض المطالب به ناشئا عن فعل الإصابة في ذات ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على القضاء بالتعويض عن تلك الإصابة في حين أن دعوى المدعين بالحقوق المدنية تتضمن المطالبة بالتعويض عن الوفاة التي نشأت عن تلك الإصابة ، فإن الحكم يكون قد إستند كما إستندت مطالبة المدعين إلى ذات السبب وهو الفعل الضار أى الإصابة مما يكون معه النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لتغييره سبب الدعوى في غير محله . ( طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤٤٧ )

### الفرع السابع - إستئناف الحكم في الدعوى المدنية

٨٩٠ - حق المدعى المدني في المرافعة أمام المحكمة الإستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتعويض ولو لم يستأنفه .  
للمدعى بالحقوق المدنية أن يترافع أمام المحكمة الإستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتعويض وإن لم يكن قد إستأنفه . وذلك بغض النظر عن مسلك المتهم في دفاعه في الدعوى الجنائية أو المدنية وله في هذه السبيل أن يتعرض

لجميع الأسهم التي تدير طلباته . فلا يمنعه من ذلك أن يكون المتهم مسلما بالمبلغ الذي قضى به عليه إبتدائيا .

( ملعن رقم ١٢٥٢ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٤٤ )

٨٩١ - تقدير قيمة الدعوى في حالة تعدد المدعين مدنيا عن فعل ضار واحد بقيمة المدعى به بتمامه - شرطه : أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب واحد .

تقدر قيمة الدعوى ، إذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم ، بقيمة المدعى له بتمامه بغير التفات إلى تصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانونى واحد فإذا طلب المجتنى عليهما فى جريمة ضرب ، مبلغ ٥١ جنيها تمويضا عن هذا العمل الضار فإنه يجوز إستئناف الحكم الذى يصدر فى دعوى التعويض هذه .

( ملعن رقم ١١٢٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٥٧ )

٨٩٢ - الحكم بالبراءة فى الدعوى العمومية لا يكون ملزما للمحكمة الإستئنافية وهى تفصل فى الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها .

الحكم فى الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزما للمحكمة الإستئنافية وهى تفصل فى الإستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعيين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف فى كل منهما عن الأخرى مما لايمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل فى الدعوى المدنية إستئنافيا - إنما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعيين عند بدء إتصال القضاء الجنائى بهما . ( ملعن رقم ١٥١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٧ ص ٨ من ١٣٧ )

٨٩٣ - معنى الخطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله المنصوص عليه فى المادة ٤٠٢ إجراءات - شموله البطالان الذى يلحق

الإجراءات أو الحكم - حق إستئناف الأحكام التى تصدر مشوبة بالبطالن مقصور على المتهم والنيابة وحدهما - الإستئناف من المدعى المدنى تأسيسا على بطلان الحكم أو الإجراءات فى حكم غير جائز إستئنافه لقلّة النصاب - غير جائز - المواد ٤.٢ ، ٤.٣ ، ٤٢. إجراءات .

بينت المادة ٤.٢ من قانون الإجراءات الجنائية الحالات التى يجوز فيها للمتهم والنيابة العامة رفع الإستئناف ثم نصت على أنه فيما عدا هذه الأحوال لا يجوز الإستئناف من المتهم أو النيابة إلا بسبب خطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله ، وقد فسرت محكمة النقض الخطأ فى القانون الوارد فى المادة ٤.٢ إجراءات بمعناه الواسع بحيث يشمل أيضا وقوع بطلان فى الإجراءات أو الحكم ويبين من نص المادة سالفة الذكر والمادتين ٤.٣ ، ٤٢. أن قانون الإجراءات الجنائية عرض لحالة البطلان الذى يلحق الإجراءات أو يلحق الحكم ، وخص المتهم والنيابة العامة وحدهما بإستئناف الأحكام التى تصدر بالبطالن دون المدعى بالحق المدنى ، ومن ثم فإذا كان الإستئناف قد رفع من المدعى بالحق المدنى عن تعريض يقل عن النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى ، فإن إستئنافه يكون غير جائز قانونا ولا يغير من ذلك ما طرأ أثناء نظر الإستئناف ولم يكن فى حسابان المدعى بالحق المدنى وقت رفعه الإستئناف من عدم إيداع الحكم الإبتدائى أو التوقيع عليه فى الميعاد القانونى مما يلحق به البطلان إذ يشترط لجواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لميديه حق إستئناف الحكم ابتداء .

(طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٠٤ )

(طعن رقم ٣٩٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ من ٦٧٦ )

٨٩٤ - شرط صحة إستئناف المتهم للحكم الصادر فى الدعوى المدنية بغير قيد بنصاب معين : أن يكون إستئنافه للحكم الجنائى جائزا .

يشترط لصحة إستئناف المتهم للحكم الصادر عليه فى الدعوى المدنية بغير

تقيد بنصاب معين أن يكون إستئناف للحكم الجنائي جائزا ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الإستئنافية بعدم جواز إستئناف المتهم المرفوع عن الحكم الصادر بتقريره خمسمائة قرش وبإلزامه بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

( طعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٥٧ )

٨٩٥ - تقدر قيمة الدعوى المدنية دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف بأنه مؤقت .

إن دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت

( طعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٥٧ )

٨٩٦ - إتصال المحكمة الإستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق إستئناف النيابة العامة - إقتصار إستئناف المدعى المدني على الدعوى المدنية .

يقتصر أثر إستئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يتعداه إلى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذي حركها - لأن إتصال المحكمة الإستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق إستئناف النيابة .

( طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٠٤ )

٨٩٧ - ليس للمدعى المدني صفة في الطعن على الحكم بآوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا عند تجاوز طلباته النصاب الذي يفصل فيه القاضي الجزئي نهائيا ومساس العيب الذي شاب الحكم بحقوقه المدنية .

لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بآوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي

يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا وانطوى العيب الذى شاب الحكم على المساس بالدعوى المدنية - فإذا كان إستئناف المتهم للحكم الصادر فى الدعوى المدنية قد بنى على أن التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا صفة للمدعى بالحقوق المدنية فيما يثيره فى طعنه بشأن عدم جواز إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٢٤ )

٨٩٨ - قبول المدعى المدنى الحكم الإستئنافى برفض دعواه يحول دون تدخله أمام المحكمة الإستئنافية عند إعادة الدعوى الجنائية إليها بناء على طعن النيابة العامة .

لا يستفيد المدعى بالحق المدنى من طعن النيابة العامة ، إذ أن نقض الحكم فى هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية ، وتكون هذه الدعوى هى التى أعيد طرحها على محكمة ثانى درجة دون الدعوى المدنية - فإذا كان الثابت أن المدعى بالحق المدنى قد قبل الحكم السابق صدوره من المحكمة الإستئنافية برفض دعواه ولم يطعن عليه بطريق النقض فصارت له بذلك حجية الشيء المقضى به بالنسبة للدعوى المدنية ولا يكون له حق التدخل أمام هذه المحكمة مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذى أصدرته محكمة النقض بناء على طعن النيابة العامة وحدها ، فإنه ما كان يجوز للمحكمة الإستئنافية عند نظر الدعوى قبول تدخل المدعى بالحق المدنى والحكم ~~بإستئناف~~ ، ويكتفى الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى المدنية ، فيتعين إلغاؤه بالنسبة لها والقضاء برفضها .

( طعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠١ )

٨٩٩ - إستئناف المدعى بالحقوق المدنية الدعوى وحده - سلطة المحكمة الإستئنافية فى إعطاء الوقائع الثابتة فى الحكم الابتدائى الوصف القانونى الصحيح - عدم تقيد المحكمة بوصف الواقعة

المعطى لها من النيابة أو المدعى بالحق المدني ما دامت لم تسند للمتهم أفعالا جديدة .

إستئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب دون الجنائية إلا أنه يعيد طرح الواقعة - بوصفها منشأ الفعل الضار المؤثم قانونا - على محكمة الدرجة الثانية التى تملك إعطاء الوقائع الثابتة فى الحكم الابتدائى الوصف القانونى الصحيح دون أن توجه إلى المتهم أفعالا جديدة غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى تعطيه النيابة أو المدعى بالحق المدني عند تحريك دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

( طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٤٧٧ )

#### ٩٠٠ - إستئناف الحكم فى الدعوى المدنية - شرط قيامه .

مضى كان الثابت من مراجعة المفردات أن المدعية الأولى بالحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الابتدائى القاضى برفض دعواها وأن باقى المدعين وقد إدعوا بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت لم يستأنفوا أيضا ذلك الحكم - وما كان لهم أن يستأنفوه - ومفاد ذلك أن الدعوى المدنية لم تكن مطروحة أمام المحكمة الإستئنافية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه فى هذه الدعوى يكون قد أخطأ فى القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به فى الدعوى المدنية .

( طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٠٠ )

#### ٩٠١ - شرط جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الدعوى

المدنية - نطاقه من حيث طرق الطعن .

إن البين من إستقراء نصوص المواد ٢٦٦ ، ٢٨١ ، ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن مراد الشارع - بما نص عليه فى المادة ٤٠٢ من القانون المذكور ، فى باب الإستئناف - من أن شرط جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية ، من المدعى بالحقوق المدنية ، هو تجاوز التعويض



المطالب به حد النصاب النهائي للقاضي الجزئي ، ولو وصف هذا التعويض بأنه مؤقت ، إنما قد إنصرف إلى وضع قاعدة عامة تسرى على كافة طرق الطعن فيمتد أثرها إلى الطعن بالنقض ، إذ لا يعقل أن يكون باب الطعن بالإستئناف في هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجنع ، قد أوصد ، لقلة النصاب ، في الوقت الذي يترك الباب مفتوحا للطعن فيها بالنقض ، ومن ثم يكون المشرع قد سوى في ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجنع ومحكمة الجنائيات في هذا الصدد ، إذ القول بغير ذلك يؤدي إلى المغايرة في الحكم في ذات المسألة الواحدة بغير مبرر ، وهو ما يتنزه عنه الشارع ويخرج عن مقصده ، فلا يتصور أن يكون الحكم في الدعوى المدنية - الصادر من محكمة الجنع - غير جائز الطعن فيه بالنقض لقلة النصاب ، ويكون في الوقت ذاته قابلا لهذا الطعن - لجرد صوره من محكمة الجنائيات ، رغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توافرا . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن في دعواه المدنية أمام محكمة الجنائيات قد طالب بتعويض قدره قرش واحد ، وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإنتهائي للقاضي الجزئي ، فإن طعنه بطريق النقض في الحكم القاضي برفض دعواه المدنية يكون غير جائز .

(طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧١ م ٢٢ من ٦١)

#### ٩.٢ - إستئناف المدعى بالحقوق المدنية - قاصر على الدعوى المدنية .

من المقرر أن إستئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية ولا يتعداه إلى موضوع الدعوى الجنائية حتى ولو كان هو الذي حركها - لأن إتصال المحكمة الإستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق إستئناف النيابة والمتهم . (طعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧١ م ٢٧ من ١٢٩)

#### ٩.٣ - الحكم الابتدائي بعدم قبول الدعوى المدنية - يوجب على المحكمة الإستئنافية إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في

موضوعها - أساس ذلك .

إذا كانت المحكمة الإستئنافية قد قضت في الإستئناف المرفوع إليها من المظموين ضيده " المدعى بالحقوق المدنية " عن الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المدنية التابعة لإستئناف إلى قضائها بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانوني ، وتصدت لموضوع الدعوى المدنية وفصلت فيه فصلا مبتدأ غير إلزام الطاعن التعويض ، مع أنه كان من المتعين عليها أن تقضى بإلغاء الحكم المخلتلق ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها حتى لا تقوت إحدى درجتى التقاضى على المتهم ، وذلك تطبيقا لمصرح المادة ٤١٩ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المظموين فيه وتصحيحه والقضاء في تطبيق الإستئناف بإلغاء الحكم الإستئناف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل على نفس موضوع الدعوى المدنية .

(طعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦٧٣ / ٢ / ٢٧ من ١٥٢ )

٩٠٤ - إستئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية - سلطة المحكمة الإستئنافية - عدم تقيدها بحكم أول درجة - أساس ذلك .  
إن المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية بأن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الملقى بحكم تليه المقضى الجزئية لها ، وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق المظموين التابعة عن حق المتهم لا يقيده إلا النصاب ومتى رفع إستئنافه كان على المحكمة الإستئنافية أن تعرض لمبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها ، في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبه إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد جاز قوة الأمر المقضى ، لأن الصواب أن الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد - إلا أن

الموضوع فى كل منهم يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائى .

( طعن رقم ٦٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٦٥١ )

٩.٥ - 'المستول عن الحقوق المدنية - حقه فى الطعن على الحكم الصادر ضده .

تجيز المادة ٤.٣ من قانون الإجراءات الجنائية للمستول عن الحقوق المدنية إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وحقه فى ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب . ( طعن رقم ١٣.٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٢١٥ )

٩.٦ - طرح الدعوى المدنية أمام المحكمة الإستئنافية - نطاقه .  
من المقرر أن طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الإستئنافية لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم وتقدير التعويض عن الضرر المترتب على ذلك ، ومن ثم فإنه لم يكن هناك ثمة وجه لإصرار الدفاع على طلب تأجيل الدعوى لنظر إستئناف الطاعن مع إستئناف المتهم طالما أن من شأن نظر إستئنافه إعادة نظر موضوع الدعوى المدنية من جديد بكافة عناصرها بما فيها ركن الخطأ المتمثل فى الفعل الجنائى المسند للمتهم فلا تشريب على المحكمة أن هى أطرحت هذا الطلب لإنتقاء ما يبرره .

( طعن رقم ١٣.٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٢١٥ )

٩.٧ - الطعن فى الحكم فى الدعوى الجنائية - من المدعى بالحق المدنى والمجهول عنه - غير جائز - أساس ذلك ؟  
لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن

حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقها المدنية " مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لإنعدام مصلحته في ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن - المسئول عن الحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون - إذ لم يقتصر على الفصل في الدعوى المدنية المحالة وحدها بحكم النقض الأول إلى محكمة الإعادة وإنما فصل في الدعوى الجنائية أيضا - لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب طالما أنه يقيمه على عناصر تنتجها ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه - بعد أن خلص إلى أن الطاعن هو المقاتل الأصلي للبناء - عرض لدفاعه بانتفاء علاقة التبعية بينه وبين المحكوم عليه وإطرحة إستنادا إلى أن المحكمة لم تطمئن لصحة ما إدعاه من أنه عهد بعملية البناء لمقاتل من الباطن وأنها لم تعول على الإقرار الصادر من هذا الأخير في هذا الشأن إذ لم يسانده دليل في الأوراق ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص بدعوى الفساد في الإستدلال ينحل إلى جدل موضوعى في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وأدلتها وفى تكوين عقيدتها فيها فلا وجه لمصادرتها في ذلك بعد أن أثبت الحكم بأدلة سائفة قيام علاقة التبعية ورتب عليها مسطرة الطاعن عن أعمال تابعة غير المشروعة .

( طعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٧٤٩ )

٩٠٨ - سريان حكم المادة ٤١٧ إجراءات - على الحكم الصادر في إستئناف المدعى دعواه المدنية المرفوضة - أثره - عدم جواز إلغاء الحكم والقضاء بالتعويض إلا بإجماع الآراء .

جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضا على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء

إستأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم ويرفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعين بالحقوق المدنية - كما هو الحال فى هذه الدعوى - فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها إستئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩ / ٢ / ٥ من ٣٠ ص ٣١٠ )

٩٠٩ - إنغلاق باب الطعن بالإستئناف فى الدعوى المدنية بالنسبة للمدعى بالحق المدنى - أثره : عدم جواز طعنه فيها بطريق النقض ولو قضى فيها إستئنافيا بالرفض بناء على طعن المتهم فى الحكم القاضى بالإدانة والتعويض - أساس ذلك ؟

من المقرر أنه حيث ينطلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض - لما كان ذلك - وكانت الطاعنة فى دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإنتهاي لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت ، فإنه لا يجوز لها الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانى درجة بعد أن إستأنف المتهم الحكم الابتدائي الذى قضى بالإدانة والتعويض ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى إمتنع عليه حق الطعن فيه إبتداء بطريق الإستئناف - لما كان ما تقدم - فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز .

( طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩ / ٢ / ١٨ من ٣٠ ص ٢٧٥ )

٩١٠ - عدم جواز إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى كان التعويض المطلوب لا يزيد عن النصاب الإنتهاي للقاضى

الجزئى - وأو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله - ولو كان التعويض مؤقتا .

تقضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاتة قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى حكم فيه للقاضى الجزئى نهائيا فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله وهذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب فيه بأنه مؤقت .

( طعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٩ من ٣٠ من ٢٧٥ )

### الفصل الثالث - المسئولية عن الأعمال الشخصية

#### الفرع الأول - عناصر المسئولية .

٩١١ - إدانة المتهم لتسببه فى قتل المجنى عليه يتضمن بذاته حصول الضرر لكل من له صفة فى المطالبة بالتعويض عنه . ما دامت المحكمة قد أدانت المتهم فى إنه تسبب فى قتل المجنى عليه فذلك يتضمن بذاته حصول الضرر لكل من له صفة فى المطالبة بالتعويض عنه . وتقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع ، وإذا كان الضرر بطبيعته غير قابل لأن تقدر له قيمة مالية فإن المحكمة تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تتبينه من مختلف عناصر الدعوى ، ومتى إستقرت على مبلغ معين فلا تقبل مناقشتها فيه أمام محكمة النقض . ( طعن رقم ٦٤٩ لسنة ١٣ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٤٣ )

٩١٢ - ثبوت وقوع الخطأ أو التقصير يوجب على من إرتكبه ضمان الضرر الناشئ عنه ولو كانت فعلته من الوجهة الجنائية لا عقاب عليها .

يكفى للحكم بالتعويض أن يثبت للمحكمة أن الفعل الذى وقع من المتهم قد ترتب عليه ضرر للمجنى عليه ولو ظهر أنه فى ذاته لا يكون جريمة .  
المقاييس . ومتى أثبتت المحكمة ذلك فى حكمها فإنه يكون سبيلها ولو كان خاليا من بيان الواقعة المرفوعة بها الدعوى فإن هذا البيان لا يكون لازما إلا فى حالة الحكم بالعقوبة ، كما هو نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات .

( طعن رقم ٢٠١٩ لسنة ١٣ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٤٣ )

٩١٣ - صحة الحكم بالتعويض إذا اعتبر أن محضر الصلح بين المتهم والمجنى عليه لم تراعى فيه النتيجة التى إنتهى إليها الإعتداء ما دام المتهم لم يتعرض لمحضر الصلح لنفى المسؤولية .  
إذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك أمام المحكمة فى طلب رفض الدعوى المدنية الموجهة عليه إلا بانتفاء مسئولية الجنائية على أساس عدم إعتدائه على المجنى عليه ولم يتعرض للصلح الذى تم بينه وبين المجنى عليه ، وكان هذا الصلح يصح أن يقال عنه أنه لم تراعى فيه النتيجة التى إنتهى إليها الإعتداء ، فإن الحكم إذا قضى بالتعويض يكون قد إعتبر الصلح المدعى كذلك ، ولا يصح تعيينه من هذه الناحية .

( طعن رقم ١٢٢٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥ )

٩١٤ - تحدث الحكم بالتعويض عن وقوع السبب وتوافر الضرر كاف لسلامته دون حاجة لذكر الفاظ السبب .

يكفى لسلامة الحكم بالتعويض أن يتحدث عن وقوع الفعل وتوافر الضرر .  
وإذا أغفل الحكم بالتعويض فى دعوى سبب ذكر الفاظ السبب فذلك لا يقدح فى سلامته .  
( طعن رقم ١٧٥٣ لسنة ١٨ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٤٩ )

٩١٥ - مطالبة أخت المجنى عليها بالتعويض عما أصابها من ضرر نتيجة الإعتداء على أختها وإنكار المتهم لهذه العلاقة لا تأثير لها بصميم طلب التعويض إلا من حيث تعلق الضرر بها وتقدير أحقيتها في التعويض .

كانت المدعية بالحقوق المدنية قد تدخلت في الدعوى لتطالب المتهم بتعويض الضرر الذي أصابها من جراء الإعتداء على أختها ، وكانت المتهمه قد قالت أنها لا تسلم بأن المدعية أخت المجنى عليها ، فالحكم بالتعويض على أساس ما ثبت للمحكمة من أن المدعية أخت المجنى عليها وأنها أصابها ضرر بسبب ما وقع على أختها لا يكون مخالفا للقانون . أما قول المتهمه ذلك فلا مساس له بصفة الخصوم إذ علاقة المدعية بالمجنى عليها لا تعلق لها بصميم طلب التعويض إلا من حيث تعلق الضرر بها وتقدير أحقيتها في التعويض .

(طن رقم ٦٣٩ لسنة ١٩ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٤٩)

٩١٦ - وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية متى أسست المحكمة حكمها ببرائة المتهم على عدم ثبوت الواقعة .  
متى كانت المحكمة قد أسست حكمها ببرائة المتهم على عدم ثبوت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإنه يكون صحيحا في القانون ما ذكرته من وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية قبله .

(طن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٥١)

٩١٧ - إعتبار أسباب البرائة لعدم ثبوت وقوع الفعل من المتهم أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض .

متى كانت الأسباب التي أوربتها المحكمة للحكم بالبرائة مفيدة عدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى في حق التهم ، فإن هذه الأسباب بذاتها تكون في هذه الحالة أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض ، ولا يعاب على الحكم أنه لم يفرّد أسبابا لرفض دعوى التعويض .

(طن رقم ٤٨٠ لسنة ٢١ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥١)



٩١٨ - عدم اشتراط وجود عاهة أو إصابة بالمجنى عليه لثبوت حقه فى التعويض .

إذا كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن أعمال سلطتها فى تقدير التعويض بكامل حريتها فى تقدير أدلة الدعوى وتحقيق تلك الأدلة بمقولة أنه لم يثبت بدليل رسمى أن هناك عاهة أو إصابة مع أن ذلك الدليل الذى إشتطرت وجوده ليس بلازم قانونا ، فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .  
( طعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٥٤ )

٩١٩ - تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته موضوعى .  
إذا كانت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد أسست قضاها فى ذلك على ما قالت من عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تملكه فى حدود سلطتها التقديرية فلا معقب عليها .  
( طعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٥٤ )

٩٢٠ - عدم مساطة المتهم مدنيا عن الضربة التى أحدثت الوفاة لا يمنع من مسئوليته عن الضربة الأخرى التى ثبتت فى حقه أخذا بالقدر المتيقن .

إن أساس المسئولية فى الدعوى المدنية يختلف عنه فى الدعوى الجنائية . فإذا كانت المحكمة لم تر مساطة المتهمين مدنيا عن الضربة التى أحدثت الوفاة والتى لم يعرف مرتكبها على وجه التحديد ، فإن مسئوليتهما مقررة قبل المجنى عليه نفسه عن الضرر المادى الذى أصابه من الضربة الأخرى التى ثبتت فى حقهما أخذا بالقدر المتيقن .  
( طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥٤ )

٩٢١ - ثبوت إرتكاب المتهم للجريمة كاف للحكم بالتعويض المضرور بغير حاجة إلى النص صراحة على علة الحكم بالتعويض .  
يكفى لسلامة الحكم بالتعويض أن يتحدث عن وقوع الفعل وحصول الضرر دون حاجة إلى بيان عناصر هذا الضرر ما دام تقدير التعويض هو من سلطة

محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبة .

( طعن رقم ٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥ / ٦ / ٧ )

## ٩٢٢ - مسئولية الأطباء والجراحين والصيادلة - الخطأ الطبي -

متى يتوافر ٩ مثال .

إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول ( صيدلى ) فيما قاله : من أنه حضر " محلول البينوكايين " كخدر موضعى بنسبة ١ ٪ وهى تزيد على النسبة المسموح بها طبيا وهى ١ / ٨٠٠ . ومن أنه طلب إليه تحضير " نوفوكايين " بنسبة ١ ٪ فكان يجب عليه أن يحضر البينوكايين بما يوازى فى قوته هذه النسبة وهى ١ / ١٠٠٠ أو ١ / ٨٠٠ . ولا يعفيه من المسئولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١ ٪ طالما أنه ثبت له من مناقشة هذا الرئيس فى اتليفون أنه لا يدري شيئا عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا إلى جانب أنه موظف مختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن أنه لجأ فى الإستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر إلى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ، وكان لزاما عليه أن يتصل بنوى الشئ فى المصلحة التى يتبعها أو الإستعانة فى ذلك بالرجوع إلى الكتب الفنية الموثوق بها " كالفارماكوبيا " ومن إقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئا عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التى يحضر بها ، فلا ينساق فى ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم ينبه المتهم الثانى وغيره من الأطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه إستعاض به عن " النوفوكايين " فإن ما أثبتته الحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفى لحمل مسئوليته جنائيا ومدنيا .

( طعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٩١ )

## ٩٢٣ - تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى يوجب مسئولية المتهم

عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته .

متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى فإنه يكون مسئولا عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحا فى القانون . ( طعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٦ / ٤ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٤١٥ )

### الفرع الثانى - التضامن فى المسؤولية

٩٢٤ - معاقبة كل من المتهمين على ما وقع منه بالذات لا يمنع من القضاء عليهم متضامنين بالتعويض ما دامت إرابتهم قد إتحدت على ضرب المجنى عليه .

إذا عاقبت المحكمة كل واحد من المتهمين على ما وقع منه بالذات فإن ذلك لا يمنعها قانونا من أن تقضى على المتهمين متضامنين فيما طالبتهم به المجنى عليه من التعويض المدنى ما دلعوا جميعا قد ضربوه فى وقت واحد وإتحدت إرابتهم فى ذلك الوقت على ضربه .

( طعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٢٢ )

٩٢٥ - حق المحكوم عليه بالتضامن فى الرجوع على زملائه المحكوم عليهم كل بقدر حصته فيما حكم به .

إن تقرير مسؤولية المخنوم بناء على مجرد وقوع الفعل الضار من خادمه أثناء خدمته إنما يقوم على إفتراض وقوع الخطأ منه . وهذا الإفتراض القانونى لمصلحة من وقع عليه الضرر وحده فالخادم لا يستفيد منه . وإن كان المخنوم لم يقع منه أى خطأ فإنه بالنسبة لمن عدا المجنى عليه لا يكون مسئولا عن شيء فيما يتعلق بالتعويض ، ويكون له عند الحكم عليه أن يطلب تحميل خادمه هو والمتهمين معه ما ألزم هو بدفعه تنقيذا للحكم الصادر عليه بالتضامن معهم على أن يدفع الخادم - لأنه هو المتسبب فى الحكم عليه بالتعويض كل ما ألزم هو بدفعه عنه وأن يؤدى كل من الآخرين نصيبه فقط لأن التضامن لم يقرره القانون إلا لمصلحة من وقع عليه الضرر إذ أجاز له أن يطالب بتعويض

أى شخص يختاره ممن تسببوا فيه . أما فيما يختص بعلاقة المحكوم عليهم بعضهم ببعض فإن من قام منهم بدفع المبلغ المحكوم به للمضروب يكون له أن يرجع على زملائه المحكوم عليهم معه ولكن بقدر حصة كل منهم فيما حكم به .  
( طعن رقم ١٠٧٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٤١ )

٩٢٦ - لا تضامن عن إختلاف الجرائم أو الأفعال التى وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو أدينوا بحكم واحد .  
إنه وإن كانت المادة ١٥٠ من القانون المدنى قد نصت على أن الإلتزامات الناشئة عن الأفعال الضارة بالغير هى والمشار إليها بالمادة ١٥١ من القانون المذكور تكون بالتضامن بين الملتزمين ثم أنه إن جاز القول بأن الإلتزام على هذا النحو يكون مستقادا بدون نص صريح عنه ، من الحكم الصادر على عدة أشخاص بإرتكابهم الفعل الذى نشأ عنه الإلتزام ، كما إذا قضى فى حكم واحد بإدانة عدة متهمين - فاعلين كانوا أو شركاء - فى جريمة واحدة ، أى أن فعل واحد نشأ عنه ضرر واحد هو المطلوب تعويضه للمجنى عليه - أن كان ذلك وإن جاز هذا فإن التضامن لا يجوز القول به عند إختلاف الجرائم أو الأفعال التى وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانوا قد إدينوا بمقتضى حكم واحد لأن التضامن هنا يقتضى لإرجاعه إلى النص القانونى الذى يستند إليه بيان الوقائع والأسباب التى يستدل بها على مشاركة المحكوم عليهم فى الضرر الواحد الذى يطلب المضروب ممن تسببوا به تعويض عنه ، مما يجب معه للقول به ، أن يتعرض الحكم فى صراحة لهذه الوقائع والأسباب ليربط حكم القانون فى الدعوى بواقعتها . وإذن فإذا - كان الحكم ليس فيه نص على التضامن ، وكانت الواقعة ، كما هى ثابتة به ليس فيها بذاتها ما يقتضى القول بذلك التضامن ، فإنه لا يصح إعتبار هذا الحكم ملزما للمدينين المحكوم عليهم فيه بالتضامن بينهم .

( طعن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٤٥ )

٩٢٧ - لا تضامن بين المحكوم عليهم إذا لم تتعرض المحكمة

للتضامن ولا تصح مطالبة كل منهم إلا بنصيبه فيما حكم به مقسما عليهم جميعا .

إذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بالتضامن بينهم للمحكوم له ، فإنه لا تجوز مطالبة أى منهم بكل المحكوم به بل يطالب فقط بنصيبه فيه . وتحديد هذا النصيب ، ما دام غير منصوص عليه فى الحكم ولا واضح من ثناياه يكون مناطه عدد المحكوم عليهم إعتبارا بأن هذا الذى قصدت إليه المحكمة فى حكمها فيقسم المبلغ المحكوم به على عدد المحكوم عليهم ويكون خارج القسمة هو ما لا تجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه . وإذن فإذا كانت الواقعة الثانية هى أن أحد - المتهمين ضرب المجنى عليه فأصاب موضعا من جسمه ، والآخر ضربه فأصاب موضعا آخر منه ، وكانت الدعوى لم ترفع على أساس إتفاق أو أصرار سابق من المتهمين على الإعتداء فإنه يجب إذا كانت المحكمة ترى الحكم عليهما بالتضامن فى التعويض أن تبين فى حكمها الأساس الذى تقيمه عليه بما يتفق والأصول المرسومة له فى القانون فتذكر وجه مسالة كل من المحكوم عليهما عن الضرر الناشئ من الضريبتين مجتمعتين لا عن الضرية الواحدة التى أحدثها هو . فإذا هى لم تفعل ولم تتعرض للتضامن فإن المسئولية لا تكون تضامنية ولا تصح مطالبة كل منهم إلا بنصف المبلغ المحكوم به عليهما فقط .

(ملن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٤٥ )

١٢٨ - تبرئة أحد المتهمين لا يمنع من مسالة الآخر عن التعويض كله .

إن توجيه زوجة القاتل دعوها المدنية على المتهم بالقتل وعلى شريكه معناه أن أساس دعوها هو إنها إشتركا فى إحداث ضرر واحد هو الذى تطلب تعويضه . وليس معناه أنها تنسب إلى كل منهما أن الضرر الذى أحدثه بفعله يغاير الضرر الذى أحدثه زميله ، فكل منهما إذن يكون ملزما بتعويض الضرر على أساس أنه مسئول عنه كله . فإذا ما برىء أحدهما لعدم ثبوت أن له دخلا

فى إحداث الضرر فإن مساطة الآخر عن التعويض كله تكون قائمة وداخلة فى نطاق الطلب الأصلى ولو لم يكن مصرحاً فيه بالتضامن بين المدعى عليهما .

(طنرقم ٩٥ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٤٥)

٩٢٩ - مسئولية السارق والمخفى بالتضامن عن تعويض الضرر الذى أصاب المجنى عليه .

إذا كان الحكم قد بين أن خالدا تعهد لشركة ما بنقل أخشاب لها من جهة إلى جهة فعهد بهذه المهمة إلى زيد ، فلقدم زيد على سرققتها بإشتراكه مع آخرين قبل نقلها من حيازة خالد ، ثم إشتراها بكر من السارقين مع علمه بسرقتها ، وبناء على ذلك أدان زيدا وشركاه فى السرقة وبكرا فى جريمة الإخفاء ، وقضى لخالد الذى إدعى بحق مدنى بالتعويض على مخدوم المخفى الذى إرتكب جريمة الإخفاء وهو فى خدمته ولصلحته ، بالتضامن مع السارقين فققضاه بهذا يكون فى محله وله ما يبرره .

(طنرقم ٦٠٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٤٦)

٩٣٠ - مسئولية المتهمين بالتعويض متضامتين ما دامت إرادتهم قد إتحدت فى الإعتداء ولو كان إعتداء أحدهما نشأت عنه الوفاة وإعتداء الآخر لم ينشأ عنه سوى أصابات بسيطة .

إذا كان المستفاد مما أثبت الحكم أن إرادة كل من المتهمين قد إتحدت مع إرادة الآخر فى التعدى على المجنى عليه ، ثم مضى كل منهما فعلا فى تنفيذ ما أراداه ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هى ألزمتها معا بالتعويض متضامتين ولو كان إعتداء أحدهما قد نشأت عنه الوفاة المطلوب عنها التعويض وإعتداء الآخر لم ينشأ عنه سوى أصابات بسيطة فإن قواعد المسئولية المدنية تبرر ذلك .

(طنرقم ٩٧٣ لسنة ١٦ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٤٦)

٩٣١ - جواز إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشء عن

إرتكابه جريمة ولو كان غيره قد إرتكبها معه .

إذا كانت واقعة الدعوى هى أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى على المتهم وأخر باختلاسهما سجاجيد له فقضت المحكمة بعقاب المتهم وألزمت بالتعويض وبرأت الآخر ورفضت الدعوى المدنية قبله ، ولم يستأنف المدعى واستأنفت النيابة فقضت المحكمة الإستئنافية بإدانة المتهم الآخر المحكوم ببرائة وأينت الحكم الابتدائى بالنسبة إلى الأول فلا خطأ فى ذلك ، إذ الدعوى المدنية لم تكن مستأنفة أمامها بالنسبة إلى الآخر فلم يكن هناك من سبيل للحكم عليه بشيء من التعويض ، فضلا عن أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشء عن إرتكابه جريمة ولو كان غيره قد إرتكبها معه .

( طعن رقم ٨٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٤٨ )

#### ٩٣٢ - مبنى المسؤولية التضامنية المدنية .

إذا كانت المحكمة قد برأت متهما من تهمة الشروع فى القتل ومع ذلك ألزمت بالتعويض عن واقعة هذه الجريمة مع المتهم الآخر الذى أدانته بها بناء على أن الإثنين توافقا على إيذاء المجنى عليه توافقا بلغ درجة الإتفاق الجنائى بحيث يعتبر مسئولوا عن الأضرار التى ترتبت على الإيذاء ، فإنها لا تكون قد أخطأت .

( طعن رقم ٢١٧٢ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٤٩ )

#### ٩٣٣ - معنى طلب التعويض من المتهمين بالتضامن .

إذا كان الحكم المنقوض قد قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع مع آخرين على وجه التضامن مبلغ ٢٠٠ جنيه للمدعى بالحقوق المدنية ثم قضى الحكم المطعون فيه بتخفيض التعويض وإلزام الطاعن وحده بدفع مبلغ ٢٠٠ جنيه فقط على أساس ما رآته المحكمة من عدم مسئولية باقى المتهمين ، فإن ما يزعمه الطاعن أن الحكم سوأ مركزه يكون غير صحيح ، ذلك بأنه مسئول عن تعويض الضرر الناشء عن الحادث بغض النظر عما إذا كان قد إرتكبه وحده أم مع غيره وقد

خفف الحكم المطعون فيه من هذه المسؤولية بقدر ما نقص من مقدار التعويض .  
( طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٥٤ )

٩٢٤ - لا محل لتضامن المتهمين في التعويض عند إختلاف الضرر وإستقلال كل منهم بما أحدثه .  
لا محل لتضامن المتهمين في التعويض عند إختلاف الضرر ، وإستقلال كل منهم بما أحدثه وأوقعت تلك الأفعال جميعا في مكان واحد وزمان واحد .  
( طعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١ / ١٠ / ١٩٥٤ )

٩٢٥ - نفى الحكم المسؤولية التضامنية بين المتهمين لعدم توافر سبق الإصرار والترصد دون تقصى إلتحاد إرادتهم على الإعتداء .  
إن عدم توافر سبق الإصرار والترصد لا يتعارض مع إلتحاد إرادة الجانين على الإعتداء وإشتراكهما معا فيه ، فإذا كانت المحكمة قد بنت حكمها بإنعدام المسؤولية التضامنية بينهما على عدم توافر الطرفين المشار إليهما بون أن تتقصى إلتحاد إرادتهما على الإعتداء وإشتراكهما معا فيه . فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .  
( طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٥٤ )

٩٢٦ - أساس التضامن في المسؤولية المدنية - تطابق الإرادات ولو فجأة بغير تدبير سابق .  
أساس المسؤولية المدنية التضامنية هو مجرد تطابق الإرادات ولو فجأة وبغير تدبير سابق ، ويكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الإعتداء وتتلاقى إرادة الآخرين على إيقاعه ، ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبل المتهمين عدم ثبوت إلتفاق سابق بينهم وبين الآخرين الذين ساهموا في إرتكاب الجريمة .  
( طعن رقم ٨٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ من ٤٦٤ )

٩٢٧ - تضامن الفاعلين الذين ساهموا في إحداث الضرر



بالمجنى عليه في المسؤولية المدنية - شرطه : ثبوت إتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه .  
التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت إتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب الذي تخلفت عنه عامة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

( طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٠٨٦ )

( طعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٧١ )

٩٣٨ - التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار واجب سواء أكان الخطأ عمدياً أو غير عمدي - المادة ١٦٩ مدنى .  
التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار واجب طبقاً للمادة ١٦٩ من القانون المدنى يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمدياً أو غير عمدي .  
( طعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٨٨ )

٩٣٩ - التضامن في القانون معناه أن يكون كل من المطالبين به ملزماً للطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .  
التضامن في القانون معناه أن يكون كلا من المطالبين به ملزماً للطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .  
( طعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٩١ )

### الفصل الرابع - المسؤولية عن عمل الغير الفرع الأول - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة

٩٤٠ - قواعد المسؤولية المنصوص عليها في القانون المدنى هي التي تحكم دعاوى التضمين التي ترفع على الحكومة بسبب فعل

### الموظفين .

قواعد المسؤولية المنصوص عليها فى القانون المدنى هى التى يجب أن يحتكم إليها حتى فى دعاوى التضمن التى ترفع على الحكومة بسبب ما يصيب الأفراد فى حرياتهم أو أموالهم بفعل الموظفين .

( طعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٣٣ )

٩٤١ - مسئولية الموظف وحده دون الحكومة ما دام الذى إرتكبه كان يدافع شخصى من إنتقام أو حقد ولو أثناء قيامه بوظيفته ويسببها .

مسئولية الحكومة عن عمل الموظف فى حكم القانون المدنى لا يكون لها محل إلا إذا كان الخطأ المستوجب للتعويض قد وقع من الموظف فى حال تادية وظيفته كما تقضى المادة ١٥٢ من ذلك القانون أما إذا إرتكب الموظف ولو أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها - خطأ يدافع شخصى من إنتقام أو حقد أو نحوهما فالموظف وحده هو الذى يجب أن يسأل عما جر إليه خطؤه من الضرر بالغير .

( طعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٣٣ )

٩٤٢ - إنتفاء مسئولية ناظر المدرسة إذا كان الحادث قد وقع من التلميذ داخل المدرسة مفاجأة .

إذا قدرت محكمة الموضوع ظروف الحادث الذى وقع من تلميذ داخل المدرسة وقررت أن لا مسئولية على ناظر المدرسة فيه لأنه وقع مفاجأة فإنها بذلك تكون قد فصلت فى نقطة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها لأنه من المتفق عليه أن القول بوجود المفاجأة أو بعدم وجودها أمر متعلق بالموضوع مما لا يدخل تحت رقابة محكمة النقض . أما الزعم بأن المفاجأة لا يمكن إعتبارها فى القانون المصرى سببا معفيا من المسئولية المدنية ما دام لم ينص عليها فيه فذلك لا يعنى به إذ الأمر ليس بحاجة إلى نص خاص بل يكفى فيه تطبيق مبادئ القانون العامة التى منها وجوب قيام علاقة السببية بين الخطأ والحادث الذى

أنتج الضرر وبغير ذلك لا يمكن الحكم بالتعويض على مرتكب الخطأ وقول المحكمة بحصول الحادث مفاجأة معناه أن هذا الفعل كان يقع ولو كانت الرقابة شديدة إذ ما كان يمكن تلافيه بحال . ومفهوم هذا القول بداهة أن نقص الرقابة لم يكن هو السبب الذي أنتج الحادث بل كان وقوعه محتملا ولو مع الرقابة الشديدة .

( طعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٣٤ )

٩٤٢ - حق الحكومة بإعتبارها مسئولة عن الحقوق المدنية في توجيه دعوى الضمان الفرعية إلى تابعها المتهم في حالة الحكم للمدعى بالتعويض .

حكم المدينين المتضامنين في دين واحد أنه يجوز إلزام أى واحد منهم بوفاء جميع الدين للدائن على أن يكون لمن قام بالوفاء حق الرجوع على باقى المدينين كل بقدر حصته فمن مصلحة المدين الذى رفعت عليه دعوى تعويض بالتضامن مع مدين آخر أن يقاضى فى نفس الوقت ذلك المدين الآخر ويطلب إلى المحكمة فى حالة الحكم عليه بذلك الدين أن تقضى له بحق الرجوع على المدين الآخر بكافة ما يحكم به عليه هو إذا كان لديه من الأسباب ما يقتضى عدم ملزوميته هو شخصيا بشيء من الدين ، ومصلحته فى ذلك محققة لا إحتيالية فقط وهذه المصلحة المحققة من أول الأمر هى التى تبيح لذلك المدين الرجوع على زميله المدين فى نفس الوقت الذى رفعت فيه دعوى التعويض الأصلية على المدينين معا والمطالبة بالحكم له على المدين الآخر بكل ما يحكم به عليه . وإن فإذا رفعت دعوى تعويض على متهم عما أحدثه من أضرار للمدعى بالحق المدنى وعلى وزارة الداخلية بالتضامن مع المتهم لأنه من رجالها وهى مسئولة عن أفعال رجالها ومتضامنة معهم فى تعويض كل ضرر يحدث منهم أثناء تأدية وظائفهم فللحكومة أن توجه دعوى الضمان الفرعية إلى المتهم فى حالة الحكم للمدعين بالتعويض . فإذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية بحجة أنها سابقة لأوانها كان قضاؤها بذلك خاطئا فى تطبيق القانون ويتعين نقضه .

( طعن رقم ١١٧٠ لسنة ٦ ق جلسة ٢٥ / ٥ / ١٩٣٦ )

٩٤٤ - تحقق مسئولية السيد عن أعمال خادمه ولو كان غير عالم بما وقع ما دامت صفة التابع هي التي هيأت له ارتكاب الجريمة ولو لم تقع أثناء الخدمة .

إن مسؤولية السيد مدنيا عن أخطاء خادمه تقوم قانونا على ما يفترض في حق المتبوع من الخطأ والتقصير في إختيار تابعه أو في رقابته عليه . وإن فلا يشترط فيها وقوع تحريض منه أو صدور أى عمل إيجابى آخر بل هي تتحقق بالنسبة له ولو كان غائبا أو غير عالم بتاتا بما وقع من تابعه إذ يكفى في ذلك أن تكون صفة التابع أو وظيفته هي التي هيأت له ارتكاب الجريمة وساعدته على ارتكابها ولو لم تكن قد وقعت أثناء الخدمة .

( طعن رقم ١٦٧٠ لسنة ٩ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٣٩ )

٩٤٥ - مسئولية السيد عن عبث خفير زراعت بمفتاح السيارة التي تركها قائدها في عهده فإنطلقت وأصابت المجنى عليه .

إن مقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني أن يكون السيد مسئولا عن الضرر الناشئ عن خطأ خادمه سواء أكان الخطأ قد وقع أثناء تادية الوظيفة أم كانت الوظيفة هي التي هيأت أو سهلت ارتكابه . فإذا كان الثابت بالحكم أن السائق وهو ينتظر زوجة مخدومه ترك السيارة وبها مفتاح الحركة في عهده تابع آخر لمخدومه ( خفير زراعت ) فعبث هذا التابع وهو يجهل القيادة بالمفتاح فإنطلقت السيارة على غير هدى وأصابت المجنى عليهما وقضت المحكمة بإدانة السائق والخفير وإلزامتهما مع مخدومهما متضامنين - بالتعويض المدني فإن المحكمة لا تكن قد أخطأت في إعتبارها المخدوم مسئولا مدنيا مع خادميته لأن إصابة المجنى عليهما قد تسببت عن خطأ السائق أثناء قيامه بعمله عند مخدومه وعن خطأ الخفير وهو يؤدى لسيده عملا ما كان ليؤديه لو لم يكن خفيرا عنده .

( طعن رقم ٥٦ لسنة ١١ ق جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٤٠ )

٩٤٦ - تحقق مسئولية مستعير السيارة عن خطأ قائدها الذي

أختره أثناء قيامه بالمامورية ولو كانت مؤقتة بزمان يسير .

إن قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني هو ما المتبوع على التابع من سلطة فى توجيهه ورقابته . فكلما تحققت هذه السلطة قامت تلك العلاقة . ولا يهم بعدئذ أطالت مدة قيام هذه السلطة أم قصرت ، إذ الشيء بوجودها فحسب ، لأن القانون لا يتطلب سواها ، ومتى وجدت العلاقة بين المتبوع والتابع فالتبوع يكون مسئولاً عن تعويض الضرر عن كل فعل ضار يقع من تابعه كلما كان وقوعه وقت القيام بالعمل الذى عهد به إليه أو بمناسبته فقط ، ما دام هذا العمل هو الذى سهل وقوع الفعل الضار أو هيأ الفرصة لوقوعه بآلية طريقة كانت ، فإن نص القانون مطلق عام يسرى على الحالتين ، وإن فإذا كان الحكم قد اتفق مسئولية المحكوم عليه ( مستعير سيارة ) على أنه هو الذى أختار المتهم ، دون أن يتحدث عن سلطة التوجيه والرقابة التى لا تقوم المسئولية إلا بها ، والتى تتضمن بذاتها حق الاختيار إذ أن من يملك توجيه إنسان فى أمر من الأمور يكون مختاراً له فيه ، ولكن كانت الوقائع الثابتة به تدل بوضوح على أن المحكوم عليه كان له على المتهم سلطة فى توجيهه فيما يختص بالمامورية التى كلفه بها بل فى إقصائه عنها فإنه لا يكون قد أخطأ . لأن مسئولية المستعير تكون متحققة ولو كانت المامورية مؤقتة بزمان وجيز ، أو كان المتهم تابعا فى ذات الوقت لمتبوع آخر ، أو كان المتهم ( وهو سائق سيارة ) هو الذى ذهب من تلقاء نفسه بالسيارة لعمل ما ( شحن البطارية ) ، ما دام القانون لم يعين مدة لقيام علاقة المتبوع بالتابع ، وما دامت علاقة المتهم بالمتبوع الآخر ليس لها اتصال بالحادث الذى إرتكبه المتهم بسبب المامورية المكلف بها من قبل المحكوم عليه ، وما دام شحن البطارية لم يكن إلا لمناسبة القيام بالعمل الذى إعترمه هذا المحكوم عليه . ( طعن رقم ٥١٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٤٢ )

٩٤٧ - تحقق مسئولية المخدم عن خطأ خادم له ولو تعذر تعيينه

من بين خدمه .

يكفى فى مساطة المخدم مدنيا أن يثبت أن الحادث قد تسبب عن خطأ

خادم له ولو تعذر تعيينه من بين خدمة . فما دام الحكم قد أثبت أن وفاة المجنى عليه لا بد وأن تكون قد نشأت عن خطأ أحد المتهمين ( الكمسارى أو السائق ) اللذين هما تابغان لإدارة النقل المشترك ، فإن مساطة هذه الإدارة مدنيا تكون متعينة ، لأنها مسئولة عما يقع من مستخدميها في أثناء تأدية خدمتهم . ولا يمنع من ذلك أن المحكمة لم تستطع تعيين المخطئ منهما . وليس في إلزام الإدارة بالتعويض مع تبرئة الكمسارى خروج عن القواعد الخاصة بالمسئولية فإن هذه التبرئة قائمة على عدم ثبوت إرتكابه الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث . أما مسئوليتها هي فمؤسسة على ما ثبت قطعاً من أن هذا الخطأ إنما وقع من أحد خادميها اللذين كانا يعملان معاً في السيارة .

( طعن رقم ٨ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٤٣ )

٩٤٨ - تنازل المدعى عن مخاصمة ورثة الخادم لا يحول دون مطالبة المخدم .

لا يشترط لمساطة المخدم عن خطأ خادمه أن يكون الخادم حاضراً أو ممثلاً في الدعوى التى تقام على المخدم . وإذن فالتنازل عن مخاصمة ورثة الخادم لا يحول دون مطالبة المخدم ، إذ هذا التنازل ليس فيه ما ينفى مسئولية الخادم حتى كان يمكن أن يقال بعدم مسئولية الخادم .

( طعن رقم ٨ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٤٣ )

٩٤٩ - إنتفاء مسئولية المتبوع بإنتفاء مسئولية التابع للجنون .  
إن مسئولية المتبوع عن فعل تابعه طبقاً للمادة ١٥٢ من القانون المدنى قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئوليته هو بحيث إذا إنتفت مسئولية التابع فإن مسئولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه فإذا قضى الحكم ببراءة المتهم لما ثبت من أنه كان مجنوناً أى - كما تقول المادة ٦٢ من قانون العقوبات - فائد الشعور والإختيار وقت وقوع الفعل ، فإنه لما كان يشترط بمقتضى القانون لمسئولية الإنسان عن فعله - مدنية كانت المسئولية أو جنائية -

أن يكون معيضا ، وكان ذلك مقتضاه إلا يحكم على المتهم بأى تعويض عن الفعل الضار الذى وقع ، لما كان ذلك كان الحكم بالتعويض على المتبوع غير جائز ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت الدعوى المدنية المرفوعة على أساس مساطة المتبوع من أفعال تابعه مآلها - كما هو فى صحيح القانون - عدم إجابة طلب المدعى بالحق المدنى سواء بالنسبة إلى المتهم أو إلى المتبوع ، فإن مصلحة المدعى بالحق المدنى تكون متفقية من وراء الطعن على الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية على أساس أن رفع الدعوى العمومية على المتهم لم يكن صحيحا ، ما دام هو لم يوجه الدعوى إلى المتبوع إلا بناء على المادة ١٥٢ بإعتباره مسئولاً عن أعمال تابعة ، لا بناء على المادة ١٥١ بإعتبار أنه أهمل ملاحظة المتهم وقد كان تحت رعايته وهو مجنون ، وما دام هذا الحكم ليس من شأنه أن يمنع من مطالبة المتبوع بالتعويض أمام المحاكم المدنية على الأساس الصحيح لإختلاف السبب فى الدعيين .

(طن رقم ١٦٠ لسنة ١٦ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٤٦ )

٩٥٠ - مسئولية مستأجر السيارة عن خطأ القائد الذى أختاره لقيادة السيارة بسرعة وهى فى حالة لا تصلح معها للعمل ولو كان المجنى عليه مشتركا مع المستأجر فى العمل الذى إستخدمت فيه السيارة .

إذا كان مستأجر السيارة التى وقعت منها الإصابة هو الذى إختار سائقها وكان له عليه وقت حصول الحادث سلطة الأمر والنهى ، فإنه يكون مسئولاً عن الحقوق المدنية التى تترتب على خطأ السائق بقيادة السيارة بسرعة وهى فى حالة لا تصلح معها للعمل . ولا وجه للتحدى فى هذا الصدد بإشتراك المجنى عليه مع المستأجر فى العمل الذى إستخدمت فيه السيارة ووجوده بها وقت الحادث .

٩٥١ - مسئولية مالكة المجلة عن أعمال إينها الناشر ما دامت

هى التى إختارته لهذا العمل .

لا يرفع المسئولية المدنية عن مالكة المجلة أدعاؤها بعدما عن أعمالها التى يقوم بها إينها الناشر وحده ما دامت هى التى أختارته لهذا العمل إذ هو يعتبر تابعاً لها تسأل عن خطئه ما بقيت ملكية المجلة لها .  
( طعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٥٠ )

٩٥٢ - إقتناء مسئولية المتبوع متى كان المدعى بالحق المدنى  
قد تعامل مع المتهم التابع وهو يعلم أنه يعمل لحساب نفسه وأن عمله خارج عن وظيفته .

إذا كان الحكم قد إستظهر الواقعة فى أن المتهم بالتبديد ( موظف فى شركة ) هو الذى عرض وساطته الشخصية على المدعى بالحقوق المدنية ليقوم له بتسهيل تحويل المبلغ الذى تسلمه منه إلى الجهة التى يريد السفر إليها عن طريق أحد البنوك ، وأن المبلغ لم يسلم إلى المتهم بصفته موظفاً بالشركة بل أن تصرفه كان بعيداً عن عمله ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل مدير الشركة بإعتباره ممثلاً للشركة التابع لها المتهم لا يكون قد أخطأ فى شىء .  
( طعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٥٢ )

٩٥٣ - مسئولية القاصر عن تعريض الضرر الناشئ عن فعل  
خدمه الذين عينهم إليه أثناء تأدية أعمالهم لديه .

إن مسئولية المتبوع مدنياً عن تابعه تتحقق إذا إرتكب التابع خطأ أضر بالغير حال تأدية وظيفته أو بسببها ولو كان المتبوع غير مميز أو لم يكن حراً فى إختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية فى رقابة تابعه وتوجيهه ممثلاً فى شخص إليه أو وصيه . وإنه فيصبح فى القانون بناء على ذلك مساعداً القاصر عن تعريض الضرر عما وقع من سائق سيارتهم أثناء تأدية وظيفته ولو كان من إختياره هو مورثهم قبل وفاته .

( طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٣ )



١٩٥٤ - عدم بيان الحكم القاضى بالتعويض علاقة المسئول عن الحق المدنى بالدعوى ووجه مسئولية المدنية - قصور .

إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بإنتفاء مسئولية عن التعويض لأنه لا تربطه بالمتهم صلة المخدم بالخادم ، ومع ذلك حملته المحكمة المسئولية عن التعويض إستنادا إلى المادة ١٥٢ من القانون المدنى القديم قولا منها بأن المتهم كان وقت وقوع الحادث فى خدمة الطاعن ومؤيدا لأعمال وظيفته دون أن تورد الدليل على قيام هذه الصلة والأصل الذى إستقت منه هذا الدليل من أوراق الدعوى - فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه ( طعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ٤ / ٢٠ )

٩٥٥ - إنتفاء مسئولية وزارة الداخلية عن جريمة خفيها ما دامت قد وقعت خارج منطقة حراسته ولم تكن فى حالة تأدية وظيفته ولا بسببها .

إن المادة ١٧٤ من القانون المدنى إذ نصت على مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، قد جعلت ذلك منوطا بأن يكون هذا العمل واقعا منه فى حالة تأدية وظيفته ، أو بسببها ، وإن فمتى كان الخفير المتهم لم يكن عند إرتكابه جريمة القتل يؤدى عملا من أعمال وظيفته ، ما دام كان قد تخلى عن عمله الرسمى وغادر منطقة حراسته للطرق الزراعية خارج البلدة ، إلى مكان الحادث ، داخل البلدة إذ خف إليه عندما سمع بالمشاجرة للإعتداء على خصومه وقتل المجنى عليه ، وكان المتهم لم يرتكب جريمة بسبب الوظيفة وإنما قتل المجنى عليه لتصرة فريقه ولشفاء ما يحمله من غل وحقد نحو خصومه وإنتقاما منهم - متى كان ذلك فإن وزارة الداخلية لا تكون مسئولة عن جريمة خفيها ما دامت وقعت خارج منطقة حراسته ولم تكن فى حالة تأدية وظيفته ولا بسببها . ( طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤ / ١ / ٢٦ )

٩٥٦ - خضوع المدارس الحرة والمدارس الخاصة لإشراف وزارة

الترتبة والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة بقوانين تنظيمها يحق  
علاقة التبعية بالمادة ١٧٤ مدنى .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المدارس  
الحرة - المعدل بالقانون رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٣ - والمنطبق على واقعة الدعوى -  
على أن تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وزارة المعارف العمومية وتفتيشها  
في الحدود الواردة بهذا القانون ، مما تتحقق به علاقة التبعية طبقا للمادة ١٧٤  
من القانون المدنى ، وهو ما نصت عليه أيضا المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣  
لسنة ١٩٥٥ الذى صدر بعد ذلك فى شأن تنظيم المدارس الحرة ، وكذلك المادة  
الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ - فى شأن تنظيم المدارس الخاصة -  
فتكون وزارة التربية والتعليم مسئولة عن الضرر الذى يحدث نتيجة خطأ تابعيها  
بإحدى هذه المدارس .

( طعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٥٠٦ )

٩٥٧ - علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة - متى تتوافر ؟ عند  
ثبوت أنه لولا الوظيفة لما إستطاع التابع أن يرتكب الخطأ أو يفكر  
فى إرتكابه - المادة ١٧٤ مدنى .

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدنى أن المتبوع يكون  
مسئولا عن الضرر الذى يحدث تابعه بعمله غير المشروع متى وقع الخطأ من  
التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته ، أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ، وأنه  
يكفى أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت  
أن التابع ما كان يستطيع إرتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة .  
ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته ، أو عن طريق  
الإساءة فى إستعمال هذه الوظيفة أو عن طريق إستغلالها ، ويستوى كذلك أن  
يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما  
يستوى أن يكون التابع - فى إرتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية - قد قصد  
خدمة متبوعه ، أو جر نفعاً لنفسه - يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن

ليستطيع إرتكاب الخطأ لولا الوظيفة .

( طعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ من ٤٥ )

٩٥٨ - الأساس الذى تقوم عليه مسئولية المتبوع : ضمانه سواء إختياره لتابعه وتقصيره فى مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته - المادة ١٧٤ مدنى - مثال .

بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى على ما يجب أن يتحمله المتبوع من ضمان سوء إختياره لتابعه عند ما قلده العمل عنده وتقصيره فى مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته - فإذا أثبت الحكم أن المتهم يعمل سائق سيارة لدى المسئول عن الحقوق المدنية ، وكانت وظيفته هذه قد يسرت له الحصول على الأسمت بعد إثبات رقم سيارته على التصاريح المزورة ، وأن هذه الوظيفة هى السبب الذى مكن المتهم من مقارفة ما إسند إليه - وهو سبب متناسب فى ذاته لتحقيق مسئولية المتبوع أساسه إستغلال التابع لوظيفته - فإن قضاء الحكم المطعون فيه بمبلغ التعويض على سبيل التضامن بين المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هو قضاء سليم من ناحية القانون .

( طعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ من ٤٥ )

٩٥٩ - فى مسئولية المتبوع إذا لم يكن بين خطأ التابع وبين ما يؤدى من أعمال الوظيفة إرتباط مباشر ولم تكن الوظيفة ضرورية فيما وقع من الخطأ ولا داعية إليه ( مثال ) حصول الجريمة بعيدا عن محيط الوظيفة بإرتكابها خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها وبغير أدواتها - ظروف التعارف والصلة الشخصية التى تربط التابع بالمجنى عليه .

من المقرر أنه يخرج عن نطاق مسئولية المتبوع ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن بينه وبين ما يؤدى من أعمال الوظيفة إرتباط مباشر ولم تكن هى ضرورية فيما وقع من خطأ ولا داعية إليه - فإذا كان الحكم قد أسس قضاءه بمسئولية

الطاعن على أن التابع وهو عامل " فراش " بالصيدلية التى يملكها الطاعن ويعمل معه فيها المجنى عليه بصفة صيدلى قد إستعمل وظيفته وعمله بالصيدلية فى الدخول على المجنى عليه بمسكنه بعد منتصف الليل ، وأنه لولا هذه العلاقة لما أنس إليه المجنى عليه وأفسح له صدره وفتح له باب مسكنه وأدخله هادئا مطمئنا حين لجأ إليه فى ذلك الوقت بحجة إسعافه من مغص مفاجئ ، وأن وظيفته كانت السبب المباشر فى مساعدته على إتيان فعله الضار غير المشروع بغض النظر عن الباعث الذى دفعه ويكونه غير متصل بالوظيفة أو لا علاقة له بها فإن هذا الذى إنتهى إليه الحكم يجافى التطبيق الصحيح للقانون - إذ يبين مما قاله الحكم أن المتهم لم يكن وقت ارتكابه الجريمة يؤدى عملا من أعمال وظيفته - وإنما وقعت الجريمة منه خارج زمان الوظيفة ومكانها ونطاقها ويغير أدواتها - فالجريمة على الصورة التى أثبتتها الحكم إنما وقعت بعيدا عن محيط الوظيفة فلا تلحقها مسئولية المتبوع ، لأنه وإن كان المتهم قد خالط المجنى عليه وتعرف بخائله وأحواله واستغل هذه المخالطة ، كما إستغل ما أنسه فيه من الرفق به والعطف عليه ، وكان ذلك بمناسبة إشتغالهما معا فى صيدلية واحدة ، غير أنه لا شأن لهذه العوامل والمشاعر بأعمال الوظيفة التى لا تربطها بجناية القتل للسرقة رابطة لولاها ما كان الفعل قد وقع - إنما ظروف التعارف والصلة الشخصية - وهى ظروف طارئة - هى التى زينت للمتهم أمر تدبير الجريمة على نحو ما حدث ، ومتى تقر ذلك فإن الطاعن على ما أثبتته الحكم لا يكون مسئولا عن التعويض المطالب به عن جريمة تابعه المتهم ، ويكون الحكم إذ قضى بإلزامه بالتعويض قد أخطأ ويتعين لذلك نقضه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليه .

( طعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٦٠ ص ١١ من ٨٩٧ )

٩٦. - المدعى عليه فى الدعوى المدنية - ماهيته - وضع شركات التأمين .

المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسئولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم ، وإذ جاء

بفقرتها الأخيرة \* ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل فى الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسئولين عن الحقوق المدنية \* فقد دلت على أنها قصدت بالمسئولين مدنيا الأشخاص المسئولين قانونا عن عمل غيرهم كالذين تناولتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدنى ، وأساس مسئولية هؤلاء ما إفترضه القانون فى حقهم من ضمان سوء إختيارهم لتابعيهم ، أو تقصيرهم فى واجب الرقابة لهم أو لمن تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الإتفاق ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء ، ذلك بأن مسئوليتها تقوم على أساس آخر - هو الإلتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقدين معها - أما الفعل الضار فهو لا يعتبر فى هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة - فالمضرون لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار - بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين ، وإن فكل نزاع يقوم حول هذا العقد هو نزاع يتعلق بالمسئولية العقدية ومثله لا إختصاص للمحاكم الجنائية بنظره إذ أن محله المحاكم المدنية ، ولا يرد على ذلك ما أورده القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - بشأن السيارات وقواعد المرور - من وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التى تزاوِل عمليات التأمين فى مصر عن مدة الترخيص ، وما جاء به القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ - بشأن التأمين الإجبارى - من النص على حق المضرون المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا - لأن ما أورده هذه النصوص لم يغير من أساس المسئولية العقدية لشركة التأمين ، وهو لم يمس إختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة لدعوى التعويض - بل ظل هذا الإختصاص فى حدوده السابقة ، وكل ما جد من أمر فى هذا الخصوص هو تحويل المضرون حق مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض دون حاجة إلى إستعمال حق مدينه فى الرجوع عليها - على أن يكون رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة أصلا ، وهى المحكمة المدنية - فإذا كان الحكم قد قضى بإختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على شركة التأمين بإعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية على أساس من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكانت الدعوى على هذا

الوجه محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه والقضاء بعدم إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعى المدنية قبل شركة التأمين .

( طعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦١ من ١٢ ص ١٣١ )

٩٦١ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة - مبناهما - لا ينفيها ، أن تكون موزعة بين أكثر من متبوع عن تابع يؤدي لهم عملا مشتركا .

بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحمله المتبوع من ضمان سوء إختياره لتابعه عندما عهد إليه بالعمل عنده ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، ولا ينفي هذه المسئولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدي عملا مشتركا . على أنه يكفي لتحقيق مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، يستوى فى ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، ما دام التابع لم يكن يستطيع إرتكاب الخطأ أولا الوظيفة . وعلاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب طالما أنه يقيمه على عناصر تنتجها .

( طعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٦٢ من ١٣ ص ١٢٥ )

٩٦٢ - إلتفات الحكم عن دلالة إستعمال السلاح الحكى المسلم إلى المتهم فى إرتكاب الفعل الضار الذى دين به ، ومدى ما هيأته له الوظيفة وإستقلال شئونها فى مقارفة ذلك الفعل - قصور يعيب الحكم .

إلتفات الحكم عن دلالة إستعمال التبدقية الحكى المسلمة إلى المتهم فى إرتكاب الفعل الضار الذى دين به ومدى ما هيأته له الوظيفة وإستقلال شئونها فى مقارفة ذلك الفعل ، يجعله مشوبا بالقصور الذى يعيبه ويجز محكمة النقض

عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، وعن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية قبل المسؤولين عن الحقوق المدنية .

( طعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٦٢ ص ١٣ من ٧٥٣ )

### الفرع الثانى - مسئولية متولى الرقابة

٩٦٣ - إنتفاء مسئولية الوالد عن فعل إبنته أثناء وجوده فى المدرسة بمنأى عن والده وفى رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة .

المسئولية المدنية عن أفعال الغير ليست أمراً إجتهادياً بل يجب أن تحصر فى الأحوال التى نص عليها القانون وأن تركز على الأساس الذى عده القانون مبعثاً لها وذلك لورودها على خلاف الأصل الذى يقضى بأن الإنسان لا يسأل إلا عن أعماله الشخصية وما دام هذا شأنها فلا يجوز التوسع فيها ، وإذن فلا خطأ إذا نفى الحكم تقصير الوالد فى ملاحظة إبنته بناء على أن الحادثة التى وقعت من هذا الإبن قد حصلت أثناء وجوده فى المدرسة بمنأى عن والده الذى يقيم فى بلد آخر وفى رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة لأن القانون المدنى لا يحمل الوالد المسئولية فى هذه الحالة إلا إذا ثبت وقوع تقصير من ناحية الأب فى ملاحظة الإبن ( المادة ١٥١ مدنى ) .

( طعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٣٤ )

٩٦٤ - عدم جواز نعى المدعى على الحكم بعدم إلزامه الوالد بالتضامن عما وقع من إبنته ما دام لم يوجه دعواه إلى الوالد .  
ما دام المدعى بالحقوق المدنية لم يوجه دعواه على الوالد بإعتباره مسئولاً مدنياً عما وقع من إبنته إضراراً به ، فلا يصح له أن ينعى على المحكمة أنها لم تلزمه معه بالتضامن كمستول عن الحقوق المدنية .

( طعن رقم ١٠٤٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٤٥ )

٩٦٥ - تقدير قيام الوالد بواجب الرقابة على إبنته أو عدم قيامه به موضوعي .

تقدير قيام المسئول عن الحقوق المدنية بواجب الرقابة على إبنته أو عدم قيامه من شأن محكمة الموضوع . ( طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٤ )

٩٦٦ - متى تنتفى مسؤولية الأب من عمل إبنته .

تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني على " أن المكلف بالرقابة يستطيع أن يتخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لابد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية " فإذا كان يبين مما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى أن الحادث الذي وقع كان مفاجئا أثناء عبث المجنى عليه هو والمتهم وهما صديقان وقد بلغ المتهم ثمانية عشر عاما ، فلم يكن حدوثه راجعا إلى نقص في الرقابة من جانب الطاعن على إبنته المتهم ، ومع ذلك قضى الحكم بمسائلة الطاعن مدنيا على أساس الخطأ المفترض وأن المتهم ما دام قاصرا فإن رقابة والده يجب أن تستمر بصورة تمنعه من إيقاع الضرر بغيره وإلا يلتزم بتعويض هذا الضرر . فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

( طعن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٦ / ٧ / ١٩٥٤ )

٩٦٧ - مسئولية من تجب عليه الرقابة ممن هم في رقابته أساسها خطأ مفترض - المادة ١٧٣ من القانون المدني - وقوع الضرر ممن تشمله يلزم ضد متولى الرقابة قرينة قانونية غير قاطعة في تقصيره - متى تنتفى مسؤولية متولى الرقابة ؟

وقوع الضرر ممن تشمله الرقابة قرينة على تقصير متولى الرقابة ، وإلى هذا يشير الشارع في مذكرته الإيضاحية عن المادة ٢٤١ المقابلة للمادة ١٧٣ من القانون المدني الجديد من أن مسؤولية المكلف بالرقابة هي مسئولية أصلية أساسها خطأ مفترض ولا تنتفى إلا إذا ثبت متولى الرقابة أنه قام بما عليه من



واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ، فليس للطاعة ، أو لناظر المدرسة التى يتبعها التمسك بأن الحادثة - التى هى محل المسألة - كانت نتيجة ظرف فجائى للخلاص من المسؤولية ما دام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يرق عليه دليل من الحكم الذى أثبت أن الحادث وقع فى فترة تغيير الحصص وأنه لم يكن بالفصل أحد لمراقبة الطلبة فى ذلك الوقت . ( ملعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٨ / ١٩٥٦/٤ من ١٠ من ٥٠٦ )

**٩٦٨ - مسؤولية الوالد عن رقابة ولده :** وجوب بيان الحكم عناصرها من بين هذه العناصر عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس .

إذا إقتصرت الحكم فى بيان موجب التعويض المدنى على ما قاله من أن المتهم فى رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت إشرافه دون أن يبين العناصر التى إستقى منها ذلك كما لم يبين عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس - فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

( ملعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٦٠ من ١١ من ١٧٧ )

### الفرع الثالث - مسؤولية صاحب البناء

**٩٦٩ - متى تتحقق مسؤولية صاحب البناء .**

إن مسؤولية صاحب البناء عن تعويض الضرر الذى يصيب الغير بسبب تدهم بنائه ليس أساسها مجرد إفتراض الخطأ من جانبه إذ هذا النوع من المسؤولية لا يقوم إلا على أساس وقوع خطأ بالفعل من جانب من يُطالَب بالتعويض سواء أكان المالك للبناء أم غير المالك . وإذا كان هذا هو المقرر فى المسؤولية المدنية فإنه يجب من باب أولى فى المسؤولية الجنائية تحقق وقوع الخطأ من جانب المتهم . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن مهندس التنظيم عاين منزل الطاعة فوجده بحالة تنذر بالسقوط العاجل لوجود شروخ فيه

لا يمكن إدراكها إلا بعين ذى الفن وأنه طلب إلى ساكنيه أن يخلوه فى ظرف أربع وعشرين ساعة ، ولكن قبل إنتهاء هذه المدة سقط المنزل فأصيب من ذلك شخص كان سائرا فى الطريق ، فهذه الواقعة ليس فيها ما يدل على وقوع خطأ أو إهمال من صاحبة المنزل حتى تمكن مساعلتها جنائيا عن الحادثة .  
( طعن رقم ١٧٠ لسنة ٩ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٢٩ )

٩٧٠ - إهمال صاحب البناء فى صيانة بنائه حتى سقط بعد إعلانه بوجود خلل فيه يوجب مسئوليته ولو كان الخلل راجعا إلى عيب فى السفل الغير ملوك له .  
إذا كان صاحب البناء مع إعلانه بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدي إلى سقوطه المفاجيء ، قد أهمل فى صيانتة حتى سقط على من فيه ، فلا ينفى مسئوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعا إلى عيب فى السفل الغير الملوك له .  
فإنه كان يتعين عليه حين أعلن بوجود الخلل فى ملكة أن يعمل على إبعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه سواء بإصلاحه أو بتكليفهم إخلاءه ، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم إحتياطة وتلزم تبعته .  
( طعن رقم ٦٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٤٥ )

٩٧١ - عدم اشتراط قيام رابطة قانونية بين صاحب البناء والمجنى عليه إذا قتل الأخير نتيجة عدم إتخاذ المالك الإحتياطات اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به .  
إذا قتل أحد سكان المنزل خطأ نتيجة عدم إتخاذ مالك الإحتياطات اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به فإنه لا يشترط لمسئولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المجنى عليه .  
( طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥٥ )

٩٧٢ - عدم إنعان السكان لطلب الإخلاء الموجه إليهم من مالك

لا ينفي عنه الخطأ المستوجب لمسئوليته عن الحادث الناتج من إجراء إصلاحات بالمنزل أدت إلى تدمره .

عدم إزعاج سكان المنزل لطلب الإخلاء الموجه إليهم من مالكة لا ينفي عن هذا الأخير الخطأ الموجب لمسئوليته عن الحادث الناتج من إجراء إصلاحات بالمنزل أدت إلى تدمره ، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا . ( طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥٥ )

### الفصل الخامس - جزاء المسؤولية ( التعويض ) الفرع الأول - التعويض عن الضرر المادى

٩٧٣ - شرط الحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور - وأن يكون هذا الضرر محققا - الحكم بالتعويض لمن لم يقع الفعل الضار عليه مباشرة - شرطه : توفر حق له يعتبر الإخلال به ضررا أصابه .

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون هذا الضرر محققا ، فإذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الإخلال به ضررا أصابه . وإن فالعبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعي نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الإستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة يفقد عائله ويقضى له بتعويض على هذا الأساس -

( طعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٣٣ )

٩٧٤ - الحق في التعويض الذى يورث عن وقع عليه الفعل الضار مباشرة - شرطه : أن يكون قد أصابه هو نفسه ضرر في

حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل فى ذمته ويتلقا عنه ورثته - مثال .

لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر مادي يورث عنه إلا إذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر فى حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل فى ذمته ويتلقاه عنه ورثته كأن يكون قد أنفق مالا فى العلاج ، أما إذا كان الضرر الذى جعله المدعى بالحق المدنى أساسا لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه فإن هذا الضرر الأبوى لا يمكن أن ينتقل إلى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه فى المادة ٢٢٢ من القانون المدنى .

( طعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ٣٣٠ )

٩٧٥ - دعوى مدنية - تعويض - متى يتضامن المتهمين بالتعويض ؟ سبق الإلتفاق على التعدى - أثره .

متى أثبت الحكم إتحاد الفكرة وتطابق الإرادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه ، فإنهم جميعا يكونون مسئولين متضامنين مدنيا عما أصاب المجنى عليه " المدعى بالحقوق المدنية " من ضرر عن إصابته و وفاة أخيه بسبب الإعتداء الذى وقع عليهما من المتهمين جميعا أو من أى واحد منهم ، ولا يؤثر فى قيام هذه المسئولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت إتفاق بينهم على التعدى ، فإن هذا الإتفاق إنما تقتضيه فى الأصل المسئولية الجنائية عن فعل الغير - أما المسئولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الإرادات ولو فجأة بغير تدبير سابق على الإيذاء بفعل غير مشروع فيكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الإعتداء وتتلاقى إرادة كل مع إرادة الآخرين على إيقاعه ، ومهما يحصل فى هذه الحالة من التفريق بين الضارين وبين الضارين وغير الضارين فى المسئولية الجنائية فإن المسئولية المدنية تعمهم جميعا .

( طعن رقم ٧٩٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٦١ س ١٢ من ١٦٦ )

٩٧٦ - المساطة المدنية - الأصل فيها - الضرر المادى والضرر

## الأدبى .

الأصل فى المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوى فى ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى . لما كان مفاد ما أورده الحكم أنه قضى للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض عن الضرر المباشر الذى أصابهم من الجريمة موضوع الدعوى الجنائية وليس عن الضرر الذى أصاب المجنى عليه شخصيا وإنقل لهم الحق فى التعويض بصفتهم ورثته ، وكان الحكم قد إنتهى إلى تعويض المدعين بالحقوق المدنية - وهم زوجته وأولاده القصر - عما لحقهم من ضرر مادى وأدبى مباشر ، عن إصابة المجنى عليه لا من جراء موته ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٤٤٧ )

٩٧٧ - دعوى مدنية - تعويض - أساسه ثبوت الضرر لطالبه وليس ثبوت حقه فى الأرث .

من المقرر أن التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه فى الإرث حجب أو لم يحجب ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية والد المجنى عليها وأخ شقيق لها ، مما لم يجده الطاعن ، وكان ثبوت الأرث لهما أو عدم ثبوته لا يقدح فى صفتها وكونهما قد أصابهما ضرر من جراء فقدان إبنة أولهما وأخت ثانيهما نتيجة الإعتداء الذى وقع عليها ، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابهما من ضرر مباشر لا على إنتصابهما مقام المجنى عليها بعد أيلولة حقه فى الدعوى إليهما ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سليم .

( طعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٣٤٠ )

## الفرع الثانى - التعويض عن الضرر الأدبى

٩٧٨ - العلة فى تعويض الوالد عن فقد ولده .

إذا طلب والد المجنى عليه وأخوته تعويضا مقدرا عما لحقهم من ضرر من جراء وفاته فنجابتهم المحكمة إلى طلبهم ، وكان الدفاع عن التهم لم يثر جدلا حول تقدير قيمة التعويض ولا حول صفة المدعين في طلبه ، هل هو على أساس أنهم ورثة للمتوفى أم على أساس الضرر الذي أصاب كلا منهم شخصا بإعتبارهم من أقاربهم الأقربين ، فلا خطأ من المحكمة فيما فعلت إذ هي تكون قد أعترت ما حكمت به مقابل الضرر الذي أصاب المدعين من جراء وفاة قريبهم بغض النظر عن الصفة الوراثية .

( طعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٣٦ )

٩٧٩ طلب المدعية التعويض عما لحقها من أضرار من جراء مصرع إبنها - إستقرار المحكمة على أن الفعل الجنائي من هذه الناحية منعدم في الأصل - عدم إختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المعنوية .

أباح القانون بصفة إستثنائية رفع دعاوى الحقوق المدنية الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كانت نتيجة لطرف آخر ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ومن ثم فإن قضاء المحكمة بإلزام المتهمين بتعويض المدعية بالحق المدني عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها من جراء مصرع إبنها في الوقت الذي إستقرت فيه على أن الفعل الجنائي من هذه الناحية منعدم الأصل - فالتضمن المطالب به يكون إذن عن ضرر غير مباشر ويكون الإدعاء به خارجا عن إختصاص المحكمة الجنائية .

( طعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ٢٨٨ )

٩٨٠ - إنتقال التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الإعتداء عليه إلى الغير - إذا تعدد بمقتضى إتفاق أو

طالب الدائن به أمام القضاء - المادة ٢٢٢ مدني .  
إن التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الإعتداء الذي يقع عليه لا ينتقل منه إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تحدد بمقتضى إتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء .  
( طعن رقم ١٧١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨ / ١ / ٢٠ من ٩ ص ٥١ )

٩٨١ - دعوى مدنية - تعويض - فقد الوالد لولده .  
تعويض الوالد عن فقد ابنه لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل إذا مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الوالد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد في أى حال .  
( طعن رقم ٩١٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١ / ١١ / ٧ من ١٢ ص ٨٩٩ )

٩٨٢ - نطاق المادة ٢٢٢ من القانون المدني ؟ حق الأخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها .  
إن نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدني صراحة على أنه يجوز الحكم بالتعويض للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها القتيلة ، فإن هذه القرابة تتحقق بها المصلحة في رفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها واردة للمجنى عليها أم لا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إن قضى لأخت المجنى عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء فقد أختها لم يخطئ في تطبيق القانون .  
( طعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩ / ١ / ٢٠ من ٢٠ ص ١٦٨ )

### الفرع الثالث - التعويض عن الضرر المحتمل

٩٨٣ - وجوب ثبوت الضرر المدعى به على وجه اليقين ولو في

### المستقبل

أنه لما كان يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدعى بالحقوق المدنية الحكم له من المحكمة الجنائية بتعويضات مدنية أن يكون الضرر الذى يدعيه ثابتا على وجه اليقين واقعا حتما ولو فى المستقبل ، كان الحكم بعدم قبول هذا الطلب على أساس أن الضرر المدعى ليس محققا غير مخالف للقانون ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد فصلت فى الطلب إبتداء قبل نظر الدعوى الجنائية ، فإن تدخل المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العمومية من شأنه بطبيعة الحال إطالة الإجراءات فى هذه الدعوى أمام المحكمة وإثقال كاهل المتهم فى دفاعه ، مما يقتضاه بالبداهة الحيولة دون هذا التدخل كلما كان الطلب المقدم يحمل فى ثناياه بادئ ذى بدء أن مقدمه لا يحق له أن يكون خصما فى الدعوى سواء لإندام صفت أو لعدم إصابته بضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى . فإذا كانت التهمة أو أقوال المدعى فى دعم طلبه تشهد بأنه ليس على حق تعين إستبعاده وعدم قبوله قبل الخوض فى الدعوى الجنائية ويكون الحكم كذلك من باب أولى إذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية فحرك الدعوى العمومية ضد المتهم ، فإن طلبه يجب أن يقضى فيه بعدم القبول كى لا تحرك الدعوى الجنائية من غير طريقها الأصولى المقرر أصلا للنياية العمومية وإستثناء للمجنى عليه الذى أضرت به الجريمة .  
( طعن رقم ٧٤٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٤٧ )

٩٨٤ - إحتمال وقوع الضرر فى المستقبل - لا يكفى للحكم بالتعويض .

مجرد إحتمال وقوع ضرر فى المستقبل لا يكفى للحكم بالتعويض .  
( طعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٣٠ )

٩٨٥ - المطالبة بتعويض مؤقت بسبب عدم إستقرار حالة المجنى عليه - جوازه .



لما كان الثابت من التقارير الطبية المرفقة أن المدعى بالحق المدني ( المستأنف ) أصيب بكسر فى عرق الفخذ الأيمن وكسر بأسفل الساعد الأيسر وجروح رضية بالرقبة والشفة السفلى والركبة اليمنى وأنه لا يزال تحت العلاج ، وهو ما رده المستأنف أمام هذه المحكمة بجلسة اليوم وأضاف أن ذلك الضرر يتجه نحو الصعود إلى حد العاهة المستديمة ، فإن الحكم المستأنف إذ إلتفت عما طالب به المستأنف من أن يكون التعويض البالغ قدره واحد وخمسون جنيها تعويضاً مؤقتاً ، حتى يكون نواة للمطالبة بالتعويضات الكاملة - بعد إستقرار حالته - أمام القضاء المدني ، وقضى بمبلغ خمسين جنيها تعويضاً نهائياً له ، يكون قد أخطأ لعدم إستقرار عنصر الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض فى الدعوى لعدم تبيين مؤدى ذلك الضرر حتى الآن مما يتعين معه تعديل ذلك الحكم والقضاء بإلزام المستأنف عليهما متضامنين بأن يدفعاً للمستأنف مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

( طعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٦/ ٢ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ١٠٩٢ )

#### الفرع الرابع - تقدير التعويض

٩٨٦ - إنتفاء مسئولية الجانى متى ثبت أن خطأ المجنى عليه كان فاحشاً إلى درجة يتلشى بجانبها خطأ الجانى ولا يكاد يذكر . الأصل أن كل فعل خاطئ نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسئولية فاعله عن تعويض ذلك الضرر ، فالمسئولية واجبة ابتداء ، ولكنها قد تخف أو تتضائل بنسبة خطأ المجنى عليه ، ومبلغ إشتراكه مع الجانى فى أحداث الضرر ، وذلك ما يعرف عند علماء القانون بنظرية الخطأ المشترك . وقد تجب مسئولية المجنى عليه مسئولية الجانى ، متى تبين من ظروف الحادثة أن خطأ المجنى عليه كان فاحشاً إلى درجة يتلشى بجانبها خطأ الجانى ولا يكاد يذكر ، كئن يكون المجنى عليه تعدد الإضرار بنفسه ، فإنتهز قرصة خطأ الجانى واتخذ وسيلة لتنفيذ ما تعده من إيقاع الأضرار بنفسه ، وتلك هى الحالة الوحيدة التى يصح

أن يرفض فيها طلب التعويض . (ملن رقم ٢٢١٩ لسنة ٢ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٣٢)

٩٨٧ - سلطة قاضي الموضوع في تقدير ما إذا كان هناك خطأ مشترك وتكاليف في السيئات يقتضى رفض التعويض لقاضي الموضوع كامل السلطة في الموازنة بين ما يتبادل الخسيمان من ألفاظ السب وعبارات القذف وتقرير ما إذا كان هناك خطأ مشترك وتكافؤ في السيئات يقتضى رفض ما يدعي أحدهما قبل الآخر من التعويض المدني أم لا . (ملن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩/٢/١٩٣٤)

٩٨٨ - العبرة في التعويض هو بالطلبات الختامية لا بما سبق أن قدره المضرور لدى لجنة الإعفاء .

إن ما يطلبه المدعون بالحق المدني من التعويض عما أصابهم من الضرر بسبب الجرائم الواقعة على نويهم وما تقتضى به المحاكم من ذلك لا ينظر فيه البتة إلى ما سبق أن قدره هؤلاء لدى لجنة الإعفاء بل العبرة فيه هي بالطلبات الختامية أمام محكمة الموضوع . ولا ينظر في تقدير هذا التعويض إلى إصابات طالبيه في الميراث بل الممول عليه في ذلك هو ما أصاب كلا منهم من الضرر المادي والأدبي . ولا معقب على قضاء محكمة الموضوع فيما تقدره من ذلك في حدود الطلبات الختامية التي قدمت لها (ملن رقم ١٤٠٢ لسنة ٦ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٣٦)

٩٨٩ - إعتبار طلب التعويض مناصفة في حالة عدم تخصيص مقدار التعويض لكل من الطالبين .

إذا طلب مدعيان بالحق المدني الحكم لهما بمبلغ ما على سبيل التعويض ولم يخصصا مقدار التعويض المطلوب لكل منهما فيعتبر الطلب منهما على أساس أن لكل منهما النصف . فإذا قضى الحكم لأحدهما دون الآخر بالمبلغ كله فإنه يكون قد أخطأ لقضائه بما لم يطلبه المقتضى له . وإذا كانت المحكمة ترى أن أحد المدعين لا يستحق تعويضاً فعليها أن تحكم برفض دعواه وتقتضى للآخر

بما يستحقه على ألا يتجاوز ما تقضى به نصف المطلوب .

( طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٨ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٣٨ )

٩٩ - إعطاء التعويض عن الإصابة مع ربط المعاش من أجلها

ليس فيه جمع بين تعويضين عن ضرر واحد .

إن المعاش الخاص المقرر لرجال الجيش بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ عن إصابتهم بعمل العدو أو بسبب حوادث في وقائع حربية أو في مأمرات أمروا بها لا يدخل فيه التعويض الذي يستحقه صاحب المعاش قبل من يكون قد سبب له الإصابة عن عمد أو تقصير منه . وذلك لإختلاف الأساس القانوني للإستحقاق في المعاش في التعويض ، إذ المعاش مقرر بقانون خاص ملحوظا فيه ما تقتضيه طبيعة الأعمال العسكرية من الإستهداف للمخاطر وبذل التضحيات في سبيل غاية من أشرف الغايات ، فهو بهذا الإعتبار - فيما يزيد على ما يستحقه المصاب على أساس مدة خدمته وما إستقطع من راتبه - ليس إلا مجرد منحة مبعثها التقدير لمن أقدم على تحمل التضحيات في خدمة بلدة دون إلتفات إلى مصدر هذه التضحيات أن كان فعلا مستوجبا لمساواة أحد عنه أو كان غير ذلك مما لا يمكن أن يسأل عنه أحد . أما التعويض فالمرجع فيه إلى القانون العام الذي يوجب على كل من تسبب بفعله في ضرر غيره أن يعرضه عن هذا الضرر جزاء تقصيره فيما وقع منه ، وتقديره موكل للقاضي يزنه على إعتبار ما خسره المضرور وما فات عليه من فائدة ، بخلاف المعاش فإنه محدد في القانون بمقادير ثابتة . وإذا كان المعاش لم يلاحظ فيه أن يكون تعويضا عن الأضرار الناشئة عن إصابات فإن الإصابة إذا كانت ناشئة عن فعل مستوجب لمساواة فاعله مدنيا فلا يجوز أن يحسب للمعاش حساب في تقدير التعويض المقتضى دفعه عنها للمصاب وأو كانت الحكومة هي الملتزمة بالتعويض مهما كانت صفتها في ذلك . ولا يصح إذن في هذا الصدد القول بأن إعطاء التعويض عن الإصابة مع ربط المعاش من أجلها فيه جمع بين تعويضين عن ضرر واحد .

( طعن رقم ٧٠ لسنة ١٢ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٤١ )

٩٩١ - إشتراك المضرور فى الخطأ لا يصلح لرفع المسؤولية عن

الغير الذى إشتراك معه فى حصول الضرر .

إن المادة ١٥١ من القانون المدنى قد نصت على إلزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعويض الضرر الذى ترتب على فعله . فإذا كان المضرور قد أخطأ هو الآخر وساهم فى الضرر الذى أصابه فإن ذلك ، وإن كان يجب أن يراعى عند تقدير التعويض الذى يطالب به المضرور لا يصلح أن يكون سببا لرفع المسؤولية عن الغير الذى إشتراك معه فى حصول الضرر . وإن كان الحكم قد قضى برفض الدعوى المدنية بناء على ما قاله من " تكافؤ السيئات " وكان المستفاد من البيانات التى أوردها أنه إنما قصد أن المجنى عليهم وقع من جانبهم هم أيضا خطأ فى حق أنفسهم ، ولم يقصد أن هذا الخطأ تسبب عنه أى ضرر بالمدعى عليه ، فإن هذا يكون مقتضاه أن يحكم للمجنى عليهم بالتعويض مع مراعاة درجة خطئهم من الجسامة .

( طعن رقم ١١٢٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٤٢ )

٩٩٢ - لا تثريب على المحكمة إذا قالت فى حكمها أنها راعت

فى تقدير التعويض أن يكون مواسيا طالما أنها لا تستطيع أن تجعله أسيا متى راعت فى التقدير جسامة الضربة والمصاريف التى أنفقت فى علاج المجنى عليه .

إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة قد راعت فى تقدير التعويض الذى قضت به على المتهم جسامة الضربة التى أدت إلى كسر ساق المجنى عليه ( ضابط بوليس ) ودعت لنقله إلى عمل أقل شتئا من عمله الأول ، كما راعت المصاريف التى أنفقتها فى العلاج ، فليس فى هذا أى خطأ ، وإذا كانت هى قد قالت فى حكمها " أنها راعت فى تقدير التعويض أن يكون مواسيا طالما أنها لا تستطيع أن تجعله أسيا " فذلك ليس معناه أنها قصدت أن تعطى المجنى عليه تعويضا عن ضرر لم يكن محققا بالفعل ، بل الظاهر أنها قصدت به أنها ما دامت لا تستطيع أن تصل بالتعويض إلى ما يجعله مساويا للضرر الحقيقى

الذى أصاب المجنى عليه فإنها تراعى فى تقديره أن يكون بحيث يخفف عنه ما قاساه من آلام وما أصابه من أضرار مادية وأدبية بسبب الإصابة . ولا تثريب عليها فى شيء من ذلك . ( طعن رقم ١٣٦٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥ )

٩٩٢ - عدم جواز تأثر التعويض بدرجة خطأ المسئول عنه أو درجة غناه .

أنه لما كان التعويض هو مقابل الضرر الذى يلحق المضرور من الفعل الضار ولا يصح أن يتأثر بدرجة خطأ المسئول عنه أو درجة غناه ، كان إدخال المحكمة جسامه الخطأ ويسار المسئول عنه فى العناصر التى راعتها عند تقدير التعويض عيبا يستوجب نقض الحكم . إذ تقدير التعويض ولو أنه من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه مناسبا وفقا لما تنبئنه من مختلف ظروف الدعوى بحيث إذا ما إستقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أنه إذا ما أقحمت المحكمة فى هذه الظروف ما لا شأن له بالتعويض بمقتضى القانون وأدخلته فى الحساب عند تقديره ، فإن قضاها يكون فى هذه الحالة مخالفا للقانون ، ويكون لمحكمة النقض أن تعمل على تصحيحه فتستبعد من التعويض المقضى به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته فى تقديرها على ذلك الأساس الخاطيء . ( طعن رقم ١٦١١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٤٨ )

٩٩٤ - تعديل المحكمة الإستئنافية مبلغ التعويض بالزيادة لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم .

إن تعديل مبلغ التعويض بالزيادة فيه بناء على إستئناف المدعى بالحق المدنى لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم من محكمة أول درجة إذ العبرة فى تقدير التعويض هى بمقدار الضرر الذى وقع وهذا لا يحول دون إستعمال الرأفة مع المتهم . ( طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٣ )

٩٩٥ - إنتهاء المحكمة الإستئنافية إلى مشاركة المدعى بالحق

المدنى فى الخطأ لا يمنعها من تأييد التعويض ما دام المدعى بالحق المدنى إنما طلب المبلغ كتعويض مؤقت .

الأصل أن كل فعل خاطيء نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر ، وإن كان كانت المحكمة قد أثبتت وقوع خطأ من المجنى عليه وقالت أنه لا يجب الخطأ الواقع من المتهم ، فإن معنى ذلك أنها رأت أن خطأ الطاعن يربى على خطأ المجنى عليه ، وإذا كانت الدعوى لم ترفع بالمطالبة بكامل التعويض عن الحادث ، بل بالتعويض الذى طلبه والد المجنى عليه بصفة مؤقتة وهو مبلغ ٢١ جنيهًا وصدر الحكم بذلك ، فإنه لا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن فى شأن المشاركة فى الخطأ ، وتأثير ذلك على مقدار ما يتحمله من التعويض . ( طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٥٢ )

٩٩٦ - إشتراك المجنى عليه فى الخطأ المسبب للحادث يوجب توزيع المسئولية المدنية على قدر الخطأ .

إن إشتراك المجنى عليه فى الخطأ المسبب للحادث مما يوجب توزيع المسئولية المدنية على قدر الخطأ . ( طعن رقم ٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٥٥ )

٩٩٧ - متى يجوز للمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية الإحتجاج بخطأ المضرور على وارثه .

للمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يحتجا بخطأ المضرور على وارثه فى الشق من التعويض الخاص بحصته الميراثية فى الحق الذى إكتسبه المجنى عليه قبل وفاته فى المطالبة بالتعويض .

( طعن رقم ٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٥٥ )

٩٩٨ - تعدد المطالبين بالتعويض - الحكم لهم جملة أو تعيين نصيب كل منهم - جائز .

الحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعين بالحق المدنى جملة أو

تحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .

( طعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٥٦ م ٧ ص ٣٢٠ )

٩٩٩ - شرط توجيه طلب التعويض أمام المحكمة الجنائية :  
حضور المتهم بنفسه - حضور محامي المتهم لا يغنى عن إعلانه  
بالدعوى المدنية إذا كان متهما في جنحة معاقب عليها بالحبس .  
يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عند ما يوجه إليه  
طلب التعويض وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدني بإعلان  
المتهم بطلباته ولا يغنى عن ذلك حضور محاميه إذا كان متهما في جنحة معاقب  
عليها بالحبس . ( طعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٤٩٠ )

١٠٠٠ - إجتماع طريقين للتعويض - شرط جواز ذلك .

يبين من إستقراء نصوص المواد ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٢٨ من القانون رقم  
٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر  
لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أن العلاقة بين صندوق التأمين وبين  
الموظف هي علاقة بين مؤمن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور الذي يرتب  
إلتزامات وحقوقا لكل منهما قبل الآخر وأن المبالغ التي تؤدي تنفيذا لأحكامه هي  
تأمين في مقابل الأقساط التي تستقطع من مرتب الموظف في حال حياته ، أما  
مبلغ التعويض المقضى به فمصدره الفعل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من  
التابع في أثناء تادية وظيفته ورتب عليه مسئولية المتبوع ، وبذلك لا يكون الحكم  
قد أخطأ إذ هو لم يلتفت إلى حصول المدعى بالحقوق المدنية بصفتة - على  
مبلغ التأمين ، ولم يلق إليهما بالا وهو بصدد تقدير التعويض المقضى به ، ولا  
يقدر في ذلك القول بأن المضرور يكون بذلك قد جمع بين تعويضين عن ضرر  
واحد لإختلاف مصدر كل حق عن الآخر . ومتى تقرر ذلك فإنه لا يعيب الحكم  
إلتفاتا عن الرد على ما تنعاه المسئولة عن الحقوق المدنية في هذا الخصوص  
لظهور بطلانه . ( طعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦١ م ١٢ ص ١٣١ )

١٠٠١ - رفع دعوى مدنية بالتعويض من أرملة المجنى عليه عن نفسها وبوصفتها وصيا على أولادها القصر - الدفع بعدم قبول هذه الدعوى لحصول صلح فيها مع شقيق المجنى عليه - ثبت أن هذا الأخير لم يعين وصيا على قصر شقيقه ، ولم يكن وارثا ولا نائباً عن الورثة - رفض الدفع - في محله .

إذا كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق حصول صلح فيها مع أخ المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفع بقوله أن المدعية بالحق المدني - وهي الوصية على أولادها القصر - لم تكن طريقاً في هذا الصلح ، فإن ما إنتهى إليه الحكم يكون صحيحاً في القانون . ذلك أن عقد الصلح - كغيره من العقود - قاصر على طرفيه ، وما دام أن العقد قد تم مع شقيق المجنى عليه ، وهو ليس بوارث ولا نائب عن الورثة ولا وصى على قصر أخيه ، فإن توقيعه على هذا العقد بصفته وصياً لا يضافى عليه هذه الصفة ؛ كما أن أثر العقد لا يمتد إلى المدعية بالحق المدني .

(ملن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٢ جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٦٢ س ١٢ من ٧٣٠)

### الفرع الخامس - تسبيب أحكام التعويض

١٠٠٢ - رفض دعوى التعويض في القذف إستناداً إلى إستفزاز المدعى وبذنه بالعنوان دون بيان ماهية هذا العنوان ولا ظروفه - قصور .

إذا كانت المحكمة قد رفضت دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدني على المتهم بمقولة تكافئهما في السيئات قائلة أن المتهم لم يقدم المذكرة المحتوية للقذف إلا بعد أن إستقره المدعى ، وأنه لم يورد عبارات القذف والسب فيها إلا رداً على ما بدأه به من عنوان ولو أن بعض هذا العنوان ليس معاصراً لتلك المذكرة ، وذلك دون أن تبين ماهية هذا العنوان ولا ظروفه ، فإنها تكون قد قصرت في إيراد الأسباب التي أقامت عليها حكمها . إذ هذا القصور لا



يستطاع معه مراقبتها في إستخلاص إنتفاء مسئولية المتهم هل كان من عناصر واقعية تؤدي إليه أو لا ؟ ( طعن رقم ٥٠١ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٤٢ )

١٠٠٣ - قضاء المحكمة الإستئنافية ببراءة المحكوم عليه بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب من التهمة الثانية وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض دون بيان ما إذا كان هذا التعويض محكوماً به عن القذف وحده - قصور .

متى كان يبين من أوراق الدعوى أن محكمة أول درجة دانت الطاعن بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب تطبيقاً للمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات ، وقضت عليه بعقوبة واحدة هي غرامة قدرها عشرين جنيناً تطبيقاً للمادة ٣٢ لإرتباط الجريمتين إرتباطاً لا يقبل التجزئة ثم رأت المحكمة الإستئنافية للأسباب التي ساققتها براءة من تهمة البلاغ الكاذب وقضت بتأييد الحكم المستأنف في العقوبة والتعويض - متى كان ذلك وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المستأنف على الطاعن من أجل الجريمتين هي الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالقانون لجريمة القذف التي دانه بها الحكم المطعون فيه فإن الطعن على الحكم بالنسبة للدعوى العمومية بسبب إستبقائه للعقوبة كما هي يكون على غير أساس . غير أنه لما كان الحكم الابتدائي قد قضى بمبلغ عشرين جنيناً تعويضاً للمدعى بالحق المدني عن جريمتي القذف والبلاغ الكاذب وكان الحكم إذ قضى بالبراءة في تهمة البلاغ الكاذب قد قضى في نفس الوقت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض ولا يبين من الحكم ما إذا كان هذا التعويض محكوماً به للمدعى بالحق المدني عن القذف وحده رغم عدم إستئنائه بشأنه أو أنه يشمل تعويضاً للمدعى بالحق المدني عن واقعة البلاغ الكاذب أيضاً رغم براءة الطاعن منها ، فإن الحكم يكون قاصراً للبيان في الدعوى المدنية مما يعيبه ويستوجب نقضه بالنسبة لها .

( طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٢ )

١٠٠٤ - وجوب بيان الحكم ذاته إدعاء المدعى وعلاقته بالمجنى

عليه وصفته في المطالبة بالتعويض وأساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها - إغفال ذلك يعيب الحكم بالقصور .

إذا كان الثابت من الحكم أنه قضى بإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ . . . . . دون أن يبين إيداع المدعى المذكور مدنيا أو علاقته بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من إستظهار أساس المسئولة المدنية والتضامن فيها - وهي من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم - أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه فيما يختص بالدعوى المدنية ، ولا يقدر في ذلك ما ورد في محضر الجلسة من الإشارة إلى إيداع والد القتيل مدنيا قبل المتهمين متضامين وحضور مدافع ومرافعة عنه ، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات تون العناصر الأساسية في الدعوىين .  
( طعن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ من ٤٠٧ )

١٠٠٥ - دعوى مدنية - تعويض - عدم جواز الجمع بين التعويض الكامل وبين معاش إستثنائي يرتبه القانون على سبيل التعويض .

إذا كان الثابت أن المعاش المستحق لإبن المجنى عليها القاصر قد سوى طبقا لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، ولم يكن من قبيل المعاشات الإستثنائية التي يتعين التصدي لها عند تقدير التعويض عن الفعل الضار ، فإنه لا يقبل التمسك على الحكم عدم خصمه المعاش من مبلغ التعويض .  
( طعن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦١ س ١٢ من ١٣١ )

١٠٠٦ - دعوى مدنية - إيراد حكم الإدانة أدلة لإرتكاب المتهم الجريمة المسندة إليه - ذلك بيان كاف للإحاطة بآركان المسؤولية التقصيرية .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة أحداث جروح بالمجنى عليه عدا وأورد على ثبوتها في

حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية الموقعة على المجنى عليه - فإن هذا البيان يتضمن فى ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض ، ومن ثم فإنه لا تترتب على المحكمة إذا هى لم تبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

( طعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٣١ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٤٧٢ )

١٠٠٧ - قضاء الحكم للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الإتفاق المبرم بينه وبين المتهم فى مصير الدعوى المدنية ويرد على ما دفع به الطاعن من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب - قصور .

قضاء المحكمة للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن تعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الإتفاق المبرم بينه وبين المتهم فى مصير الدعوى المدنية وترد على ما دفع به الطاعن بالجلسة من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب يجعل الحكم معيبا بالقصور .

( طعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٤٥ )

١٠٠٨ - عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه - قصور فى التسبيب .

إذا كان الحكم الابتدائى - الذى إعتق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ فى المتهم وحده ، فإن إستطراد الحكم المطعون فيه إلى القول بإسهام المجنى عليه فى الخطأ بغير أن يكشف عن نوع هذا الخطأ ومداه ، يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .

( طعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٤٨ )

١٠٠٩ بيان صفات الخصوم فى الدعوى المدنية فى الحكم غير

لازم إلا في حالة الحكم فيها لصالح رافعيها .

النمى على الحكم بالبطالان لإغفاله الإشارة إلى إجراءات تصحيح شكل الدعوى وبيان صفات الخصوم فى الدعوى المدنية مردود بأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا فى حالة الحكم فى الدعوى المدنية لصالح رافعيها والقضاء لهم بالتعويض الذى تقدره المحكمة حتى يتسنى الوقوف على مسوغات هذا القضاء ، وأما فى حالة الحكم برفض الدعوى المدنية فإن هذا البيان لا يكون لازماً فى الحكم لعدم قيام الموجب لإثباته فى مدوناته .

( طعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٧ / ٤ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٤٤٩ )

١٠١ - - قضاء المحكمة بالتعويض على إعتبار أن المدعين

بالحقوق المدنية ورثة للمجنى عليه مع ثبوت أنهم أدعوا مدنيا بصفتهم ورثة والد المجنى عليه - مخالف للقانون - علة ذلك :

متى كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على إعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة للمجنى عليه مع ما هو ثابت بالأوراق من أنهم أدعوا مدنيا بصفتهم ورثة والد المجنى عليه ، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . ( طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٨٠٨ )

١٠١١ - دعوى مدنية - الدفع بعدم قبولها - وجوب تعرض المحكمة له .

لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إقتصصر فى رفض الدفع المبدئى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية ، على القول بأنه لا مصلحة له فى إيدائه ، وإذ تمسك الطاعن بهذا الدفع أمام المحكمة الإستئنافية إكتفى الحكم المطعون فيه بتأييد أسباب الحكم الابتدائى دون أن يضيف جديدا ردا عليه ، ولما كان من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ، هو من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وتقسطه حقه إيرادا له وردا عليه ما دام الدفاع قد تمسك به ، وكان الحكم الابتدائى فضلا

عن خطئه فى القول بانتقاء مصلحة الطاعن فى الدفع به مع قيامها ، لم يعرض لهذا الدفع وإن يقسطة حقه إيرادا وردا ، وإن خلا الحكم المطعون فيه من تدارك هذا الخطأ رغم إثارة هذا الدفع أمام المحكمة الإستئنافية فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله .

( طعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٥٤٢ )

### الفصل السادس - إنقضاء الدعوى المدنية

#### ١.١٢ - شهادة المجنى عليه زورا لمصلحة المتهم بقصد تخليصه

من التهمة يعتبر تنازلا منه عن المطالبة بالتعويض .

إذا كان الثابت فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى وفى محضر الجلسة أن المجنى عليه له روايتان أحدهما أن زيدا المتهم هو الذى ضربه على رأسه الضربة التى نشأت عنها العاهة والأخرى وهى التى إستقر عليها فى محضر النيابة ، أن بكرا هو الذى أحدث تلك الإصابة ، وكان الدفاع عن زيد قد لفت نظر المحكمة إلى تعارض هاتين الروايتين ، ومع ذلك إعتمدت المحكمة فى إدانة المتهمين الاثنين على رواية المجنى عليه فى التحقيقات ، فهذا الحكم يكون معيبا ، إذ كان يتعين على المحكمة فى سبيل إدانة زيد بالضرب الذى نشأت عنه العاهة أن تبين أى تحقيق تضمن الدليل الذى إستندت إليه فى حكمها أهو تحقيق البوليس أم تحقيق النيابة ، أما وهى لم تفعل وإكتفت بقولها أن المجنى عليه شهد فى التحقيق بأنه هو محدث أصابة الرأس فى حين أن له رواية مخالفة قالها فى التحقيق أيضا ، فهذا منها قصور فى الحكم يستوجب نقضه . وإذا كانت المحكمة مع تقريرها بأن المجنى عليه - مع علمه بأن المتهمين هما اللذان ضرباه وأنه رأهما وتحقق منهما - قد شهد زورا لمصلحتهما بقصد تخليصهما من التهمة فقال إنهما كانا مقنعين قلم بتبينهما ، قد حكمت عليهما بالتعويضات المدنية التى طلبها وكيله فى الجلسة التى صدرت فيها هذه الأقوال فإنها تكون قد أخطأت أيضا إذ هذه الأقوال هى تنازل صريح من المضرور ذاته عن

المطالبة بالتعويض عن الضرر الذى أصابه ممن سبق إدانتها بإحداثه  
( طعن رقم ٢٤٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٤٨ )

١.١٣ - إدانة المتهم بناء على أقوال المجنى عليه لا يمنعها من  
إعتباره متنازلاً عن دعواه .

إذا كانت المحكمة قد أخذت بأقوال المجنى عليه واعتمدت عليها فى إدانة  
المتهم ، ورأت فى الوقت ذاته أن سلوك هذا المجنى عليه فى دعواه المدنية يعتبر  
تنازلاً منه عن هذه الدعوى ، فلا يصح بناء على ذلك الطعن فى حكم الإدانة  
بمقولة أنه وقع فى تناقض . ( طعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٥١ )

١.١٤ - تقديم المتهم محضر صلح بينه وبين المجنى عليه -  
القضاء للاخير بالتعويض دون بيان الأثر المترتب على محضر الصلح -  
قصور .

إذا كان الحكم قد قضى للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض  
لتقدير الأثر المترتب على محضر الصلح الذى قدم فى مصير الدعوى فإنه يكون  
قاصراً . ( طعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٢٤ )

١.١٥ - إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - لا تأثير له  
على الدعوى المرفوعة معها - علة ذلك .

إذا كان يبين من الإطلاع على أوراق الدعوى ، أنه قد إنقضت على الدعوى  
من تاريخ التقرير بالطعن الحاصل فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ إلى أن أرسلت  
أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الطعن بجلسته ١٠ من نوفمبر سنة  
١٩٦٩ ، مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى  
المدة فى مواد الجرح ، دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى  
الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة ، دون أن يكون لذلك تأثير على سير  
الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى

القانون المدني . ( طعن رقم ٩٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٢٢٤ )

#### ١٠١٦ - دعوى مدنية - إنقضاءها بالتقادم - إرتباطها بإنقضاء الدعوى الجنائية .

إن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية وأن نصت على أنه " تنتقض الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني " وأن الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني وأن نصت على أن " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحوث الضرر والشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بإنقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع " إلا أن فقرتها الثانية قد نصت على أنه " على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد إنقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا يسقط الدعوى الجنائية " ، لما كان ذلك وكانت الحال في الطعن المائل أن الدعوى الجنائية لم تسقط ، فإن الدعوى المدنية - مثار الطعن - تكون كذلك بدورها ويكون الحكم المطعون فيه - بقضائه بإنقضاء الدعوى المدنية - قد أخطأ في تطبيق القانون متعين النقض والإعادة .

( طعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٧٧ م ٢٨ ص ٢١٠ )

#### الفصل السابع - مصاريف الدعوى المدنية

١٠١٧ - إستبعاد الطعن بالنقض المقام من المدعى المدني من الجلسة لعدم سداد الرسم المقرر - إعادة عرضه وعن بالسداد .  
متى كان الطعن مقام من المدعى بالحقوق المدنية فعليه أن يؤدي للخرانة الرسم المقرر في القانون عند التقرير بالطعن بطريق النقض ، فإذا لم يقدم بسداده قررت المحكمة إستبعاد الطعن من الجلسة ، وإعادة عرض الطعن إلى

الجلسة رهن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالإلزام وصيرورتها نهائية .  
( طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ من ٢٥٨ )

١٠١٨ - إستبعاد الطعن لعدم سداد الرسم - بقاء ذمة الطاعن مشغولة بأدائه .

إن ذمة الطاعن لا تبرا من أداء الرسم بمجرد توقيع الجزاء بالإستبعاد بل تظل نتمته المالية مشغولة بأدائه ، فإن لم يوف به قامت المحكمة بتقديره وإعلانه بقائمة الرسوم ثم التنفيذ عليه بمقتضاها .

( طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ من ٢٥٨ )

١٠١٩ - إختلاف الجزاء المقرر لعدم سداد الرسم وعدم سداد الكفالة - الحكم بعدم قبول الطعن بالنقض لعدم سداد الكفالة هو حكم نهائى - القرار بإستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها - لا حجة له - إمكان إعادة الدعوى إلى الجدول متى سدد الرسم .  
إستقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول الطعن ممن لم يعجل بسداد الكفالة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، والحكم فى هذه الحالة نهائى لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سددت بعد ذلك على عكس الحال بشأن الرسوم إذ القرار بإستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها لا حجية له ويمكن إعادة الدعوى إلى جدول الجلسة متى سدد الرسم بعد ذلك .

( طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ من ٣٥٨ )

١٠٢٠ - إستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد النطق بالحكم - خطأ .

إن صدور الحكم والنطق به ينهى النزاع بين الخصوم ويفرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو إصلاحه إلا بناء على الطعن بالطرق المقررة أو



بطرق تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه فى المادة ٣٣٧ أ . ج . ومن ثم فإذا كانت المحكمة قد أمرت بإستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد الحكم فيها فإنها تكون قد أخطأت .

( طعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٥٨ من ٩ من ٦٤٤ )

١.٢١ - عدم سداد رسوم الدعوى المدنية لا يتصل بإجراءات المحاكمة من حيث الصحة أو البطلان .

عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

( طعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٩ من ١٠ من ٢٣ )

١.٢٢ - التمسك بعدم سداد الرسوم - صاحب الصفة فيه .  
لا يقبل من الطاعن ( المسئول عن الحقوق المدنية ) الإحتجاج بعدم قيام المطعون ضدهما ( المدعين بالحقوق المدنية ) بسداد الرسوم المستحقة على إستثنائهما إذ أن هذا من شأن قلم الكتاب وحده وهو ليس نائبا عنه فى هذا الشأن .  
( طعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٧٨ من ٢٩ من ٣١٥ )

١.٢٣ - رسوم الدعوى المدنية - عدم سدادها - لا تعلق له بإجراءات المحاكمة .

إن عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق به بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، فلا يعيب الحكم إلتقائه عن الرد على ما أبداه الطاعنان من عدم قبول الإستئناف المرفوع من المدعين بالحق المدنى لعدم أدائهما الرسم إلا أمام المحكمة الإستئنافية ذلك أنه من المقرر أنه لا إلزام على الحكم بالرد على دفع قانونى ظاهر البطلان .

( طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٧٩ من ٣٠ من ٧٥٥ )

١.٢٤ - المطالبة بتعويض مؤقت قدره قرش واحد - صحيفة

الدعوى - عدم الحاجة لتقييمها من محام - علة ذلك .  
إذا كانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى إلا إذا جاوزت قيمتها خمسين جنيها . وكان الثابت من مدونات الحكم أن طلبات المدعى المدنى فى صحيفة دعواه المباشرة إقتصررت على قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت فلا موجب فى القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة الماثلة من محام .  
( طعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ١١٢ )

#### الفصل الثامن - مسائل متنوعة

١.٢٥ - كفاية المسئول عن الحقوق المدنية للمتهم بإعتباره مجرد محصل لا تجعله ضامنا للمتهم فى عمله الجديد الذى عين فيه بغير علم الكفيل .

إن المحكمة إذا إستخلصت من ظروف الدعوى ومن أن المتهم ، بعد أن كفله المسئول عن الحقوق المدنية على إعتبار أنه مجرد محصل ( بشركة سنجر للمكينات الخياطة ) يحصل الأقساط المستحقة من العملاء ويوردها للشركة يومياً قد عينته الشركة من غير علم الكفيل وكيلها بمرتب أسبوعى ثابت تضاف إليه عمولة عن المبيعات ، وأجازت له تسلم الإبرادات من المحصلين وإبقاها طرفة ليوردها للشركة جملة كل أسبوع - إذا إستخلصت من كل ذلك أن الكفيل المذكور لا يكون ضامنا للمتهم فى عمله الجديد لإختلافه عن العمل الأول من حيث أهمية الإلتزامات وجسامتها فلا تثريب عليها فى ذلك . ولا يصح أن يعد ذلك منها تغييرا لحقيقة الإلتفاق المعقود بينه وبين الشركة وما جاء فيه من تخويل الشركة نقل عاملها إلى فرع آخر من فروعها أو تدبى لإية خدمة أخرى أو تعديل مرتبه مع بقاء الكفالة ، فإن تفسير المحكمة لعقد الإلتفاق على الصورة التى فسرتها بها تسوغه الإعتبارات التى فكرتها ، كما أنه ليس فيه خروج عن مدلول

عبارات الإتفاق وحقيقة المقصود منه .

( طعن رقم ١٠٨٥ لسنة ١١ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٤١ )

١٠٢٦ - جواز الحكم بتحويل المبلغ المقضى به كتعويض للمدعى بالحقوق المدنية إلى جمعية خيرية .

لا يوجد فى القانون المصرى ما يحرم الحكم بتحويل المبلغ المقضى به كتعويض للمدعى بالحقوق المدنية إلى جمعية خيرية . والتحرير فى بعض القوانين الأخرى قد صدرت به نصوص صريحة لولاها لما قالوا به .

( طعن رقم ١٠١١ لسنة ١٦ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٤٦ )

١٠٢٧ - إعتبار رد الحالة إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة من قبيل التعويضات .

أنه لما كان للمحاكم بمقتضى القانون أن تحكم بالتعويضات لمن أصابه ضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى أمامها ، وكان رد الحالة إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة لا شك يدخل فى التعويضات إذ به يتحقق رفع الضرر عن المضرور عينا بإرجاع ذات ما يخصه إليه ، وهذا بداية أولى من أن يعطى مبلغا من المال فى مقابله ، فإن المحكمة إذا ما ثبت لها تزوير عقدى الرهن والتنازل وقضت بردهما وطلانهما ومحو تسجيلهما فتقاضاها بذلك لا يعنى أن يكون ضربا من شروبه الرد كما هو معرف به فى القانون .

( طعن رقم ١٤٨٨ لسنة ١٦ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٤٦ )

١٠٢٨ - إنتقال الحق فى التعويض للورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو لحقه التقادم المسقط .

إن القول بأن الدعوى المدنية المرفوعة من ورثة المجرى عليه لا تقبل هو قول القانون الرومانى ، تأسيسا على أنها دعوى ناشئة عن ضرر شخصى لحق بالمورث ويحتمل أن يكون قد تنازل عنه قبل وفاته . أما القانون المصرى فإنه لم

يأخذ بذلك بل رأى أن الحق فى التعويض ينتقل للورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو يلحقه التقادم المسقط للحقوق قانونا .

( طعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٠ )

١٠٢٩ - القضاء بالتعويض للزوج عن قتل زوجته التى لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم يدينها لا مخالفة فيه للأداب والنظام العام .

الزوج أن يبقى على الزوجة التى لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم يدينها وليس فى القضاء له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام . ( طعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٤٩٨ )

١٠٣٠ - الخطأ فى وصف التهمة لا يمس الدعوى المدنية التى توافرت عناصرها .

الخطأ فى وصف التهمة ليس من شأنه المساس بالدعوى المدنية التى توافرت عناصرها . ( طعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٣٦ )

١٠٣١ - المنازعة فى صفة المدعين بالحقوق المدنية فى المطالبة بمبلغ التعويض - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .  
إذا كان الطاعنان لم ينازعا المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع فى الصفة التى كانا يطالبان بمقتضاها الحكم لهما بالتعويض المؤقت الذى قدراه وإنتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء لهما به بناء عليها . فإنه لا يقبل من الطاعنين أن ينازعا فى صفة المدعين بالحقوق المدنية فى المطالبة بمبلغ التعويض المؤقت أو فى إستحقاقهما فى القدر الذى أوقف صرفه من إستحقاق المستحقين لأول مرة أمام محكمة النقض لإنطواء ذلك على أمر يستدعى تحقيقا فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٦٩ )

١٠٢٢ - صفة المدعى بالحقوق المدنية - ما يكفي لقيامها .

لما كان الحكم قد أثبت أن المدعية بالحقوق المدنية هي والدة المجنى عليه إستنادا إلى الإعلام الشرعى المقدم منها - على ما يبين من الإطلاع على محضر الجلسة - وهو ما لم يجده الطاعن وكان ثبوت الإرث لها أو عدم ثبوته لا يقدح فى صفتها وكونها قد أصابها ضرر من جراء فقد ابنها نتيجة الإعتداء الذى وقع عليه والذى أودى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر لا على إنتصابها مقام ابنها المجنى عليه من أيلولة حقه فى الدعوى إليها فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

( طعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٥ )

١٠٢٣ - عدم تأثير الحكم المدنى على الدعوى الجنائية .

إن الحكم الصادر فى دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضى الجنائى عند نظره الدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الاسانيد والدلائل بكامل سلطته ولا يحول تون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائيا .

( طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٨٥ )

## دفاع

- الفصل الأول - حضور المحامي .
- الفصل الثاني - ما يعتبر إخلالا بحق الدفاع
- الفصل الثالث - ما لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع .
- الفصل الرابع - إستجواب المتهم .
- الفصل الخامس - طلب التأجيل .
- الفصل السادس - طلب التحقيق .
- الفصل السابع - طلب تدب خبير .
- الفصل الثامن - طلب سماع الشهود .
- الفصل التاسع - طلب ضم أوراق .
- الفصل العاشر - طلب فتح باب المرافعة .
- الفصل الحادي عشر - تقديم المذكرات .
- الفصل الثاني عشر - طلب المعاينة .
- الفصل الثالث عشر - مسائل متنوعة .

### الفصل الأول - حضور المحامي

١٠٣٤ - حضور محام لدى محكمة الجنح للدفاع عن متهم بجناية  
مجنحة - ليس بواجب .  
إن حضور محام لدى محكمة الجنح للدفاع عن متهم بجناية أحيلت محاكمته  
عليها عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ليس بواجب . وعدمه لا يطعن في  
سلامة الحكم . (ظمن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٣١ / ٣ / ٥)

١٠٣٥ - عدم ذكر مَنْ مِنَ المحامين الحاضرين عن المتهم هو  
الذي قام بالمرافعة بمحضر الجلسة لا أهمية له .

إذا حضر محاميان عن المتهمين وحصلت المرافعة وبونت بمحضر الجلسة ولم يذكر مَنْ مِنَ المحامين هو الذى قام بالمرافعة فلا أهمية لهذا السهو ما دام الدفاع عن المتهمين قد حصل فعلا كما يقضى به القانون .

( طعن رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ١١ / ٩ / ١٩٣١ )

١٠٣٦ - ندب مدافع عن المتهم أمام محكمة الجنايات غير لازم إلا إذا كان متهما بجناية .

ليس من الإخلال بحق الدفاع أن يقصر المحامى مرافعته على موكله المتهم بالجناية دون موكله الآخر المتهم بالجثة ما دامت المحكمة من جانبها لم يقع منها ما منعه عن القيام بواجب المدافعة عن موكليه كليهما بل كان ذلك راجعا إلى تصرفه هو . لأن المتهم بالجثة لا يجب أن يحضر معه محام ، وله أن يتقدم هو بنفسه للمحكمة بالدفاع الذى يريده أو بما فات محاميه أن يبيديه وهو فى استعمال حقه هذا ليس بحاجة إلى أى تنبيه من المحكمة .

( طعن رقم ٧٣٩ لسنة ١١ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٤١ )

١٠٣٧ - عدم جواز إستناد المحكمة إلى شىء من أقوال المحامى فى إدانة المتهم .

إذا أدانت المحكمة المتهم ( وهو محام ) فى جريمة تبديد مبلغ إدعى المجنى عليه أنه سلمه إليه على ذمة دفعه رسما لإستئناف حكم قاتلة أنه صدر منه إقرار بتسلمه هذا المبلغ ثم عدل عنه بعد أن تبين عدم صدق ما ادعاه من أنه ورده لقلم الكتاب ، وذلك دون أن يكون فى الدعوى من إقرار سوى ما قاله المحامى الحاضر معه من " أنه منسوب للمتهم أنه لم يرفع الإستئناف فى حين أنه رفعه " فإن الحكم يكون قد إستند إلى دليل وهمى لا وجود له . إذ فضلا عن أن هذا القول من جانب محامى المتهم لا يتضمن الإقرار بتسلم المبلغ المدعى إختلاسه فإنه لا يصح أن يؤخذ به المتهم شخصا .

( طعن رقم ٤٢ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٤٤ )

١٠٢٨ - حق المحامي الموكل أو المنتدب في أن ينيب عنه غيره من زملائه .

للمحامي في الجناية - موكلا كان أو منتدبا - إذا لم يستطيع الحضور أن ينيب عنه غيره من زملائه ، كما أن للمحامي أن يقوم بالدفاع بالطريقة التي يراها على مقتضى ما يستخلصه هو من التحقيقات وما توجيه التقاليد النبيلة لمهنته . ومتى كان الأمر كذلك فإنه إذا كان المتهم لم يتمسك بضرورة حضور المحامي الموكل عند سماع الشهود في الجلسة التالية ولم يتناول ما تم بالجلسة الأولى بحضور المحامي الذي أُناب به .

( طعن رقم ٦٦٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٤٩ )

١٠٢٩ - قيام محام واحد بالدفاع عن متهمين بجنة عند تعارض المصلحة لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

لا يشترط حضور محام مع المتهم في جنة إذ يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه وله أن يتنازل عن محاميه إذا لم يوافق على دفاعه . وإن فنحضور محام عن متهمين في جنة تتعارض مصلحتهما لا يصح أن يترتب عليه القول بحصول إخلال بحق الدفاع ما دام لكل منهم أن يبدى ما يشاء من الدفاع حرصا على مصلحته . مع أنه إذا كانت الدعوى أمام المحكمة الإستئنافية لم تطرح إلا بالنسبة إلى أحد ذلك المتهمين فلا يقبل منه أن يثير أمام محكمة النقض دعوى الإخلال بحقه في الدفاع إذ المحامي عنه كان حرا طليقا في أن يترافع عنه بما يشاء .

( طعن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٠ )

١٠٣٠ - المحامي الذي يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنائيات يجب أن يكون من المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية أو الإستئنافية .

إن قانون تشكيل محاكم الجنائيات يوجب أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنائيات محام يتولى الدفاع عنه ، وأن يكون هذا المحامي من المقبولين



للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . وإن كان المحامي الذي نذبت المحكمة غير مقبول للمرافعة أمام هذه المحاكم فإن ذلك يكون فيه إخلال بحق المتهم في الدفاع يستوجب بطلان الإجراءات . بطلان الحكم المترتب عليها تبعا ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين الذين أدينوا بالإشتراك معه نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة ، الأمر الذي يتعين معه أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المتهمين فيها جميعا . ( طعن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١ / ١١٠٠ )

#### ١٠٤١ - إعادة المحكمة القضية إلى المرافعة وإجراءاتها تحقيقا

دون حضور محامي المتهم إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت محكمة الجنايات بعد أن أتمت تحقيق الدعوى وإستمعت إلى دفاع المتهمين إعادة نيتها إلى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور محامي المتهمين الذين حضروا التحقيق الأول من مبدئه وترافعا في الدعوى على أساسه فإنها تكون قد أخلت بحق المتهمين في الدفاع . إذ القانون يوجب أن يكون للمتهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه ، وهذا الدفاع الذي أوجبه القانون يجب أن يكون دفاعا حقيقيا وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المدافع ملما بما تجرّيه المحكمة من تحقيق من بدء المحاكمة لنهايتها . وإن كان ما كان للمحكمة أن تكتفي عند إعادة تحقيق الدعوى بحضور محام ثبت في محضر الجلسة أنه حضر عن المحامين الأصليين دون أن تبين ما إذا كان هذان المحاميان قد اخطرا ولا كيفية نيابته عنهما وهل كان ذلك بناء على تكليف منهما أو من المتهمين أو كان من قبيل التطوع ، وهل أطلع هذا المحامي على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامين الأصليين أم لم يطلع ، وذلك يعيب حكمها بإخلاله بحق المتهمين في الدفاع . ( طعن رقم ٩٢ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٥١ )

#### ١٠٤٢ - نذب محكمة الجنايات محام للدفاع عن المتهم بعد

سماع الشهود إخلال بحق الدفاع .

إذا كان المحامي الذى نذبت محكمة الجنايات للدفاع عن المتهم بجناية لم يتتبع إجراءات المحاكمة ولم يحضر سماع الشهود إذ كان نذبه بعد ذلك ، فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة ، ذلك بأن الغرض من إيجاب القانون حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من أولها إلى آخرها مما يلزم عنه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة أما بنفسه أو بواسطة ممثل له يختاره هو من هيئة الدفاع .

( طعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ٢ / ٤ )

١.٤٣ - فصل المحكمة فى الدعوى بعد مرافعة بعض المحامين عن المتهم وتختلف آخر عن الحضور لا يعتبر تقويماً لحق المتهم .

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجب فى المادة ٢٧٤ إعلان المتهم بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل قد حدد بذلك المدة الكافية للمتهم للإستعداد وليوكل المحامي الذى يرى توكيله ، فإن لم يفعل فالمحكمة أن تكتفى بالمحامي المعين بمعرفة غرفة الإتهام أو رئيس المحكمة . فإذا كان الثابت أن الطاعن قد إستوفى دفاعه بمعرفة محام غير المحامي الذى أشار إليه فى طعنه والذى طلب التأجيل للإستعداد لأنه وكل حديثاً ، فإنه لا يكون لهذا الطاعن أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع .

( طعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣ / ٤ / ٢١ )

١.٤٤ - مرافعة المحامي وعدم إبدائه أنه لم يكن مستعداً للمرافعة لا يعتبر إخلالاً بحق الدفاع .

أن إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتاده وتقاليده مهنته .

( طعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥ / ٥ / ١٠ )

١.٤٥ - مرافعة المحامي المنتدب بعد رفض المحكمة طلب

التأجيل من المحامي الموكل دون إعتراض من المتهم لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر أبدى سبب تقييه ، وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر قلم تستجيب له المحكمة ومضت فى نظر الدعوى وسمعت مرافعة محام آخر كانت قد نذبت فى اليوم السابق للمرافعة فى الدعوى ، فإن ذلك منها لا يعد إخلالا بحق الدفاع ما دام المتهم لم يبد أى إعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

( طعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٥٥ )

١.٤٦ - إثارة المتهم أن محاميه الموكل كان محاميا عن المجنى عليه فى قضية أخرى هى السبب المباشر للحادث - هو سبب جديد - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن محاميه الموكل كان محاميا عن المجنى عليه فى قضية جناية أخرى هى السبب المباشر للحادث والدافع للمتهم على إرتكابه ولو كان السبب متعلقا بالنظام العام ، لتعلقه بعنصر واقعى لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع .

( طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٥٦ من ٧ ص ١٣٦١ )

١.٤٧ - إنضمام المحامى إلى زميله - دلالتة : إقراره بما ورد بمرافعة الأخير وإعتبارها من وضعه مما يغنيه عن تكرارها .

إنضمام المحامى إلى زميله يتضمن معنى الإقرار بما ورد فى مرافعة الأخير وإعتبارها من وضعه مما يغنيه عن تكرارها ، ومن ثم فإذا كانت إجراءات المحاكمة قد بوشرت فى مواجهة محامين أحدهما موكل عن المتهم والآخر منتدب - وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامى الموكل الذى ترافع عنه غير مقيد بجدول المحامين وإنضمم الآخر إليه ، فإن المتهم يكون قد إستوفى دفاعه ( طعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٥٧ من ٨ ص ٢٣٥ )

١.٤٨ - إستبعاد إسم المحامى من الجدول لعدم سداده الإشتراك - عدم زوال صفته كمحام - تولية الدفاع عن المتهم - لا بطلان - المادتان ٢٠ من قانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٢٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين .

إن المشرع بما أفصح عنه فى المادتين ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٢٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، وقد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامى الذى لم يقم بسداد الإشتراك فى الميعاد للنقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد منعه من مباشرة أعمال المحاماة إلا أن القانون لم يرتب على إجترائه على مزاومتها إلا المحاكمة التأنيبية ومن ثم فإن دفع المتهم ببطلان إجراءات المحاكمة لأن المحامى الذى كان موكلا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنايات كان أسمه مستبعدا من الجدول يكون فى غير محله ما دام مقبول المرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد إستوفى حقه فى الدفاع أمام محكمة الجنايات .

( طعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ من ٧٠٠ )

١.٤٩ - سكوت المتهم أو محاميه عن المرافعة أمام المحكمة - لا إخلال بحق الدفاع ما دام أن المتهم لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة الشفوية .

لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم أو محاميه عن المرافعة الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام المتهم لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة الشفوية . ( طعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٧ / ١٩٥٧ س ٨ من ٧٥١ )

١.٥٠ - تعارض مصلحة المتهمين - توافره : إذا كانت الأدلة التى إستند إليها الحكم فى حق أحد المتهمين تؤدي إلى تبرئة الآخر متى كان الواضح من الأدلة التى إستند إليها الحكم فى حق أحد المتهمين الأول والثانى لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التى نسبت إليه ، فإن مصلحة

كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ولا يعيب إجراءات المحاكمة تولى الدفاع عنهما محام واحد .

( طعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ١٠٠١ )

١٠٥١ - للمعارض أن يعرض عذره في عدم الحضور بأي طريق على المحكمة دون وجوب لتوكيل غيره في إيداء العذر .  
لا يوجب القانون على المتهم أن يوكل غيره في إيداء عذره في عدم الحضور ، بل أن له أن يعرضه بأي طريق يكفل إبلاغه إلى المحكمة .

( طعن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٨١٧ )

١٠٥٢ - وجوب حضور مدافع عن المتهم بجناية تنتظرها محكمة الجنايات - عدم تحقق هذا الغرض إلا إذا حضر المدافع إجراءات المحاكمة من أولها حتى نهايتها - ضرورة سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلاً في نائبه .

أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنايات ، ولا يتحقق هذا الغرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها حتى نهايتها - فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلاً بمن ينوب عنه .

( طعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ٣ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢١٨ )

١٠٥٣ - شفوية المرافعة - طلب المحامي الحاضر مع المتهم بجناية - بعد سماع شاهده - تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصلي أو حجزها للحكم - حجز المحكمة القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات - لا أخلاص بحق الدفاع .

إذا كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت أقوال الشاهد الذي تمسك الدفاع بسماعه ، ثم ثبت مدافع عن المتهم

" الطاعن " التأجيل لحضور المحامي الأصلي أو حجز القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ، فإن مفاد ذلك أن ما إنتهت إليه المحكمة من حجز القضية للحكم إنما كان بناء على طلب محامي المتهم الحاضر ، ومن ثم فإن ما ينعاه هذا الأخير على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .  
( طعن رقم ٢٩١ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٢ من ٢٨٨ )

١.٥٤ - طلب التأجيل - أمام محكمة الجنع - رفضه - لا  
إخلال بحق الدفاع : ما دام المتهم قد أعلن بالحضور في الميعاد القانوني - علة ذلك .

إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالحضور إعلاناً صحيحاً ، وكانت الجريمة المسندة إليه هي جريمة جنحة مما لا يوجب القانون حضور محام عن المتهم فيها ، فليس له أن ينعى على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع إذا ما رأت المحكمة رفض طلب التأجيل الذي تقدم به محاميه ، إذ يلزمه القانون أن يحضر الجلسة مستعداً للدفاع ، ولأن طلب التأجيل للإطلاع والإستعداد يخضع لتقدير المحكمة بغير معقب . أما القول بأن من حقه أن يستأنل الدعوى للإستعداد في أولى جلسات المعارضة بعد أن قضى إستئنافاً في غيبته بإلغاء الحكم الصادر ببراءته فلا سند له من القانون . فإذا ما رفض المحامي الإطلاع على ملف القضية بالجلسة - حين عرضته المحكمة عليه - وإنسحب فلا تثريب على المحكمة أن هي طلبت من الطاعن أن يدافع عن نفسه وكان هو آخر من تكلم في موضوع الدعوى .

( طعن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٢ س ١٢ من ٦٨١ )

١.٥٥ - دفاع - متهم محبوس - إتصاله بمحاميه .  
إن ما يقول الطاعن من أنه كان محبوساً لا يلزم عنه إستحالة إتصاله بمحاميه ، إذا كان في وسعه أن يطلب من إدارة السجن إخطار محاميه بتاريخ الجلسة التي أعلن بها ، وهو إذا لم يفعل فليس له أن ينعى على إدارة السجن

إمالة أو تقصيرا في هذا الشأن .

( طعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٢١٤ )

١.٥٦ - دفاع - محام منتدب - دراسة القضية والإستعداد فيها .

إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره وإجتهاده وتقاليده مهنته . ولما كان المحامي المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الإستعداد في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع إذ تدبت المحكمة بجلسة المحاكمة محاميا آخر - خلاف المحامي المنتدب الذي تخلف عن الحضور - ترافع في الدعوى دون أن يتمكن من دراسة القضية والإستعداد فيها لا يكون له محل .

( طعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٢١٤ )

١.٥٧ - الخصم في الدعوى هو الأصيل فيها - المحامي مجرد نائب عنه - حضور محام مع الخصم لا ينفي حق الأخير في أن يتقدم بما يعن له من دفاع أو طلبات - على المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض ما يبيديه مع وجهة نظر محاميه وأن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .

من المقرر أن الخصم في الدعوى هو الأصيل فيها ، أما المحامي فمجرد نائب عنه ، وحضور محام مع الخصم لا ينفي حق هذا الأخير في أن يتقدم بما يعن له من دفاع أو طلبات ، وعلى المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض ما يبيديه الخصم مع وجهة نظر محاميه ، وعليها أن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .

( طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٥٧٦ )

١.٥٨ - خطا الدفاع متروكة لرأى المحامي وتقديره وحده - ليس للمحكمة الإستناد إلى شيء من أقواله في إدانة المتهم .

من المقرر أن خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة أن تستند إلى شيء من أقواله فى إدانة المتهم .  
( ملعن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٦٥ من ١٦ ص ٨٧٩ )

**١.٥٩ - التعارض بين مصلحة المتهمين - منطاه : أن يلزم عن دفاع أحدهم عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد الترافع عنهما معا .**

إن مناط التعارض بين مصلحة المتهمين أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا . ولما كان إشترك الطاعن فى المسئولية عن المخبز لا يرفع عن شريكه الطاعن الآخر شيئا منها فلا تعارض بين مصلحتيهما .  
( ملعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ١٥٦ )

**١.٦٠ - عدم حضور محامى المتهم الموكل - حضور محامى آخر - لا أخلل بحق الدفاع - مناط ذلك .**

من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامى الموكل عن المتهم ، وحضر عنه محام آخر ، ناقشت المحكمة الشهود فى حضوره وسمعت مرافعته ، فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع ، ما دام أن المتهم لم يبد أى إعتراض على هذا الإجراء ، ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، إذ يستوى أن يكون المحامى الذى شهد إجراءات المحاكمة وتولى الدفاع عن المتهم قد حضر بناء على توكيل منه أو نيابة عن محاميه الموكل أو منتدبا من المحكمة أو من تلقاء نفسه ، طالما أنه لم يبد من المتهم أى إعتراض ، إذ الذى يهم هو أن يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذى يتطلبه القانون .  
( ملعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٧٠ من ٢١ ص ٤٦ )

**١.٦١ - ثبوت أن مؤدى أقوال المتهم تجعل مقررها شاهدا**



إثبات صحة التهم الآخر في الدعوى - وجوب فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر ولكل واحد محام مستقل لكل منهما وإلا أخلت المحكمة بحقوقهما في الدفاع - لا يغير من ذلك أن يكون لأحد المتهمين محام آخر تولى الدفاع عنه وحده .

متى كان يبين من الإطلاع على التحقيقات التي تمت في الدعوى أن التهم الثاثة قرر في تحقيقات النيابة أن والد الطاعن هو الزارع للحقل الذي ضبطت به تشجيرات الحشيش والأفيون ، وكان مؤدى أقوال هذا المتهم أن تجعل مقررها شاهد إثبات ضد الطاعن مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كلا المتهمين مع قيام هذا التعارض فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع . ولا يغير من ذلك أن يكون المتهم الثاثة له محام آخر تولى الدفاع عنه وحده ما دام أن الطاعن لم يستقل بمحام يترافع عنه في نطاق مصلحته وحدها .

(ملف رقم ١٩٣٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٠ من ٢١ من ٢٢٢)

١.٦٢ - حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا -  
قصر المحامي مرافعته على موكله المتهم بالجنحية دون موكله الآخر المتهم بالجنحة لا يعارض الإخلال بحق الدفاع ما دام لم يقع من المحكمة ما يمتنع من القيام بواجب المرافعة عن موكليه كليهما .

الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا . فليس من الإخلال بحق الدفاع أن يقصر المحامي مرافعته على موكله المتهم بالجنحية دون موكله الآخر المتهم بالجنحة ما دامت المحكمة من جانبها لم يقع منها ما يمتنع عن القيام بواجب المرافعة عن موكليه كليهما بل كان ذلك راجعا إلى تصرفه هو .

(ملف رقم ٧٦٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٧١ من ٢٢ من ٦١١)

١.٦٣ - سماح المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعا

مع أخذها في حكمها بقول أحدهم كشاهد ضد اثنين منهم - إخلال بحق الدفاع يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب النقض والإحالة بالنسبة للطاعنين من قدم منهما أسبابا ومن لم يقدم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

إذا كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بإدانة الطاعنين الأول والثاني على ما قرره الطاعن الثالث في حقهما من أنه ولج باب أولهما فشاهد الطاعنين الثاني والرابع ومعهما شخص آخر وكان أولهما يمسك عصا وثانيهما يمسك فأسا ووجه المجنى عليه ملقاة على الأرض والدماء تتزف منها ، مما مؤداه أن الحكم قد إعتبر الطاعن الثالث شاهد إثبات ضد الطاعنين الأول والثاني وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع الطاعنين الأول والثاني عن دفاع الطاعن الثالث . وإذا كانت المحكمة قد سمحت لحام واحد بالمرافعة عنهم جميعا على الرغم من قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعنين الثلاثة الأول والطاعن الرابع الذي لم يقدم أسبابا - لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

( طعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٧٦٥ )

١.٦٤ - حرية المتهم في إختيار محاميه - تقدم حقه في ذلك على حق المحكمة في تعيينه بشرط عدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى - طلب التأجيل بقصد عرقلة سير القضية دون مصلحة حقيقية للدفاع - للمحكمة الحرية في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع .

أنه وإن كان من المقرر أن المتهم حر في إختيار محاميه وحقه في هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا ما عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع عنه ، فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتبجح له الفرصة للقيام بمهمته ، بيد أن هذا المبدأ مشروط بعدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة

على عدم تعطيل سير الدعاوى ، فإذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل عرقلة سير القضية بوز أية مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة فى التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع ، ولما كانت المحكمة قد عرضت فى حكمها المطعون فيه لطلب الطاعن تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل ورفضته ، وقررت فى حدود حقها وعلى ضوء الظروف التى مرت بها الدعوى أن تخلف المحامى الموكل لم يكن لعذر قهري ولا سيما أن العذر الذى أبدى للتأجيل كان عاريا من دايله ، وكان المحامى الذى نوبته المحكمة قد باشر المهمة التى سبق أن وكلت إليه منذ الجلسة السابقة على الجلسة الأخيرة وتحقق الدفاع عن الطاعن على الوجه الذى يتطلبه القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(ملن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٩٣٨ )

١٠٦٥ - حضور محام مع متهم فى جنة - غير واجب - إلا إذا استند المتهم الدفاع عنه إلى محام فعلى المحكمة سماعه - أو إتاحة لمرة الدفاع له - طلب المتهم بجنة تأجيل الدعوى لحضور محاميه الاصلى - أو توكيل آخر - على المحكمة إجابته - أو رفضه بشرط أن تنبه المتهم لذلك - مخالفة ما تقدم إخلال بحق الدفاع .

متى كان الاصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنة غير واجب قانونا إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام ، بمهمته ، ولما كان الثابت أن الطاعن مثل أمام المحكمة الإستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لحضور محاميه الاصلى أو لتوكيل محام آخر فكان لزاما على المحكمة أما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهم إلى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه ، أما وهى لم تفعل وأصدرت حكمها فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فإنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة فى ذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالإخلال

بحق الدفاع . ( طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٢٨٢ )

#### ١.٦٦ - إجراءات المحاكمة - تولى محام واحد الدفاع عن المتهمين مع تعارض المصلحة بينهما - يعيب الإجراءات .

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن محاميا واحدا تولى الدفاع عن الطاعن وعن المحكوم عليه الآخر . كما يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه يعتمد في قضائه بإدانة الطاعن على ما قرره المحكوم عليه الآخر في حق الطاعن من أنه اعترف له بأنه قتل المجنى عليها دفعا للعار ووضعها في " قفة " فساعدته في نقلها على عربة يد وألقيا بها في اليم مما مؤداه أن الحكم قد اعتبر المحكوم عليه الآخر شاهد إثبات ضد الطاعن وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهما الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع كل منهما . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهما على الرغم من قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن على الحكم - لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة - وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . ( طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٢٥٧ )

#### ١.٦٧ - ندب محام واحد للدفاع عن متهمين لا تعارض بين مصالحهم - لا عيب - إستعداد المدافع أمر متروك لتقديره .

لما كان الطاعن لا يدعى بتعارض مصالح الطاعنين الثلاثة الأول وليس في مبنات الحكم ما يشير إلى قيام هذا التعارض ، فإنه لا يكون ثمة مانع في القانون من الإكتفاء بندب محام واحد للدفاع عنهم جميعا . وإذا كان ذلك وكان الثابت بمحضر جلسة المرافعة الأخيرة أن المحكمة سلمت هذا المحامى ملف القضية للإطلاع والإستعداد ولم تنتظر الدعوى إلا بعد أن إستعد فيها ، وكان من المقرر أن إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكول إلى تقديره هو حسبما يميل عليه ضميره ويوحى به إجتهاده وتقاليده مهنته ، فإنه لا يقبل

من الطاعن منعه على الحكم فى هذا الخصوص وقوله أن الحامى المنتدب قد ترفع بغير الإطلاع على الملف .

( طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٧٦ )

### الفصل الثانى - ما يعتبر إخلالا بحق الدفاع

#### ١٠٦٨ - ماهية الإخلال بحق الدفاع .

عدم الرد على الدفاع فى مناحيه المختلفة لا يمكن قطعاً إعتباره إخلالا بحق الدفاع ، إذ الإخلال بهذا الحق هو حرمان المتهم من إيداء أقواله بكامل الحرية ، أو إعمال الفصل فى طلب صريح من طلبات التحقيق أو فى الدفوع الفرعية التى يبيدها ، أو دفاع صريح خاص بعذر قانونى من الاعذار المبيحة أو المانعة من العقاب . أما أن يبدى المتهم دفاعا عاديا منصبا على نفى ما أسند إليه من الأفعال ومستنتجا مما تم فى القضية من التحقيقات فلا تقره المحكمة عليه ولا تأخذ به فليس فيه أدنى إخلال بحق الدفاع .

( طعن رقم ١٠ لسنة ٣ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٢٢ )

#### ١٠٦٩ - إستشهاد المتهم على صحة دفاعه بدليل فنى وإدانة

المحكمة له دون رد عليه .

إذا تمسك الدفاع أمام المحكمة بكذب شهود الإثبات فى جناية قتل مستندا إلى دليل فنى كالكشف الطبى الموقع على المجنى عليه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع وترد عليه بل أثبتت فى حكمها ما لا ينفيه فهذا الحكم يكون متعينا نقضه للإخلال بحق الدفاع . ( طعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٨ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٢٩ )

#### ١٠٧٠ - عدم إجابة المتهم إلى طلب ضم قضية لإرتباطها

وتعرض الحكم لواقعة فى القضية المطلوب ضمها كان لها أثرها فيما إنتهت إليه .

إذا كان المتهم قد طلب ضم قضية إلى الدعوى القائمة عليه لإرتباطها بها فقررت المحكمة ضمها وأجلت الدعوى مرارا لتنفيذ قرار الضم ثم حكمت فيها بإدانته دون أن ينفذ هذا القرار وتعرضت في حكمها لواقعة في القضية المطلوب ضمها كان لها أثرها في النظر الذي إنتهت إليه فإنها تكون قد أخطأت إذ كان يتعين عليها وقد رأت أن تعرض لدليل مستمد من هذه القضية أن تنتظر ورودها لي طرح هذا الدليل على بساط البحث أمامها قبل أن تفصل فيه .

( ملن رقم ٩٠٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٥٠ )

١٠٧١ - إدانة متهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذي قد يترتب على ثبوته أو صبح تغيير وجه الرأي في الدعوى .

متى كان دفاع المالك المتهم بالإشتراك مع حارس الأشياء المحجوزة في تبديدها قد قام على أنه كان غائبا عن مكان الحجز وحين عاد إليه وعلم بالحجز قام مباشرة بوفاء الدين المحجوز من أجله ، وأن السوق المحددة للبيع تبعد عن مكان الحجز بعدة كيلو مترات وكان الصراف قد شهد أمام محكمة الدرجة الأولى بأنه لم يكن موجودا وقت الحجز ، وإن البيع كان محددا له سوق في بلدة أخرى غير التي وقع فيها الحجز ، فإن المحكمة إذا قضت بإدانته تأسيسا على الإستنتاجات والفروض دون أن تحقق هذا الدفاع تحقيقا وإقعييا مع أنه لو صبح لترتب عليه سيقوط أركان الجريمة تكون قد أخليت بحقه في الدفاع .

( ملن رقم ٣١٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٥٠ )

١٠٧٢ - مصادرة المحكمة لحق المتهم بشهادة الزور في تحقيق دفاعه بمقولة أنها إقتنعت بكنبه .

إذا كانت النيابة قد أقامت دعوى شهادة الزور بالجلسة على شاهدين شهدا لصالح المتهمين في الدعوى ، فإنه يكون لهذين الشاهدين كمتهمين بشهادة الزور حق الدفاع المقرر في القانون ، وتكون مصلحة المتهمين المشهود لصالحهما مرتبطة بهذا الدفاع على حسب ما يؤدي إليه ثبوت صدق شهادة شاهدي النفي

أو كذبها من التأثير في موقفهما من الإتهام . وإذا كان من حق المتهم أن يحقق دفاعه ، فإن مصادرة المحكمة لهذا الحق بمقولة إنها إقتتعت بكتب شاهد النفي وإن الوقائع التي تراء الشهادة عليها هي من تلقيق بعض أقارب المتهم المشهود لصالحه - ذلك يكون إخلالا بحق الدفاع لما تضمنه من الحكم مقدما على دليل لم يطرح أمام المحكمة بناء على إفتراضات إفتراضتها ، ولا يؤثر في ذلك قول المحكمة أن المحامي الذي طلب سماع شهادته في سبيل تحقيق ذلك الدفاع قد روى الواقعة التي حصلت بمكتبه بإفادته أثناء مرافعته عن أحد المتهمين ، فإن سؤال المحامي كشاهد أمام المحكمة قد يجعل لأقواله بهذه الصفة شأنًا غير الشأن الذي يكون لها وهو يرويها كمحام يترافع مدافعا عن أحد الخصوم ، مما قد يكون من أثره أن تغير المحكمة وجهة نظرها التي إنتهت إليها بشأن الوقائع التي قررها بإعتباره مدافعا . ونقض هذا الحكم لذلك العيب الذي لحقه يستفيد منه حتما جميع الطاعنين وذلك للإرتباط الوثيق بين الجرائم المسندة إليهم مما يستوجب لإحقاق الحق فيها جميعا أن تكون إعادة المحاكمة شاملة لجميع الطاعنين .

( طعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٥٠ )

#### ١٠٧٣ - إدانة متهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذي قد

يترتب على ثبوته أو صبح تغيير وجه الرأي في الدعوى .  
إذا كان المتهم قد دفع تهمة التبديد المسندة إليه بأن العقد محل الدعوى ليس عقد وديعه وإنما هو حرر بصيقتها لكي يكرهه صاحب العقد على دفع دين مدني وطلب إعلان شهود نفي لتبديد هذا الدفاع ، ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تجبه إلى ما طلب ولم تعن بالرد على طلبه وقضت بإدانته فتمسك أمام المحكمة الإستئنافية بهذا الدفاع وطلب تحقيقه فلم تجبه هي الأخرى إليه ولم ترد عليه فهذا منها قصور يوجب نقض الحكم إذ هذا الدفاع لو صبح لأدى إلى براءة المتهم ، فكان عليها إما أن تحققه وأما أن ترد عليه بما يفنده .

( طعن رقم ١١٣٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٠ )

١٠٧٤ - معاقبة محكمة الجنايات للمتهم على الجنحة التي قررت  
بفصلها عن الجناية دون لفت نظره .

إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات بجناية وبنحة فقررت المحكمة فصل الجنحة عن الجناية وترافعت النيابة والدفاع على أساس الجناية ثم إنتهت المحكمة إلى نفي هذه التهمة عنه ولكنها عاقبت على الجنحة التي فصلتها دون أن تلفت نظره فإن حكمها بذلك يكون مبنيا على الإخلال بحق المتهم في الدفاع (طن رقم ١٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥٢ )

١٠٧٥ - إدانة متهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذي قد  
يترتب على ثبوته أو صبح تفسير وجه الرأي في الدعوى .

إذا كان المتهم في جريمة إختلاس محجوزات قد دفع التهمة بئنه لم يبدد المحجوزات بل أن المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه وطلب تحقيق هذا الدفاع ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تجيبه إلى طلبه ، فهذا منها إخلال بحقه في الدفاع ، إذ أن هذا الدفاع هام من شأنه أو صبح أن يؤثر في مصير الدعوى ولا يغنى عن تحقيق دفاعه ما قالته المحكمة من أن الحارس إذا أعمل في رعاية المحجوز وترك الغير يستولى عليه يكون قد أخل بقول واجباته كحارس ، وأنه كان له أن يبرأ مسئوليته بتبليغه عن هؤلاء المستأجرين من الباطن . (طن رقم ١٣٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٥٠ )

١٠٧٦ - إدانة متهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذي قد  
يترتب على ثبوته أو صبح تفسير وجه الرأي في الدعوى .

أن المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٢ قد نظما الإجراءات الواجب إتباعها في شأن الحجز الإدارية التي يطلب توقيعها وفاء للإجراءات أو المبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف ، فتوجب المرسوم بقانون المذكور في المادة الثانية منه أن يوقع الحجز بموجب أمر كتابي يصدر من المدير أو المحافظ الذي تقع الأرض في دائرة مديريته أو محافظته بناء على



طلب المصلحة ذات الشأن بعد تقديم عقد الإيجار أو أى مستند آخر ، وجاء بالمادة الثالثة أن يقوم مندوب من المديرية أو المحافظة التى تكون الأرض فى دائرتها بتوقيع الحجز بحضور شاهدين من مشايخ البلد أو غيرهم على أن يكون لوزارة الأوقاف أن تنتخب من قبلها من يحضر الحجز والبيع وهذا يستفاد منه عدم جواز تكليف هذا المندوب بهذه المهمة . وإن كان الطاعن قد أقام دفاعه أمام محكمة الموضوع على بطلان الحجز لأن الذى قام بتوقيعه هو فراش بوزارة الأوقاف وكان الحكم لم يرد على هذا الدفاع بما يفنده فإنه يكون حكما معيبا متعيينا نقضه . ( طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥١ )

١٠٧٧ - دفع المتهم بإحراز سلاح بأنه مرخص لديه - تقديمه شهادة بذلك - إدانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه - إخلال بحق الدفاع .

إذا دفع المتهم بأن البندقية التى إتهم بإحرازها بغير ترخيص ، مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فإدانته المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهريا بحيث لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٤٠ )

١٠٧٨ - تمسك المتهمين بعدم التعويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حد إعتباره فى حكم الضمير فلا يستطيع أن يرى فى الظلام من يطلق مقتولا ناريا على آخر - دفاع هام - عدم تحقيقه أو الرد عليه فى حالة إطرأحه ردا سائفا - قصور الحكم .

إذا تمسك الدفاع عن المتهمين بالقتل بعدم التعويل على شهادة الشاهد قولا منه بأنه ضعيف الإبصار إلى حد إعتباره فى حكم الضمير فلا يستطيع أن يرى فى الظلام من يطلق مقتولا ناريا على آخر ، فإن هذا يعتبر دفاعا هاما من شأنه لو صح أن يؤثر فى مسئولية المتهمين . وإن كان الطاعن قد رد

على ذلك بقوله أنه " لا سند له فى الأوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكمة شيئاً على هذا الشاهد ولا قال المتهمون فى جميع أوار التحقيق شيئاً بهذا الخصوص " . فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح رداً على ما دفع به المتهمون إذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكمة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت المتهمين عن الإشارة إليه فى التحقيق ليس من شأنه أن يؤدى إلى نفي دفاعهما وكان من المتعين على المحكمة إما تحقيق هذا الدفاع بإختبار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة إبطاره أن كان لذلك وجه أو أن طرحه إستناداً إلى أدلة سائنة مقنعة يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل وفى الوقت ذاته إعتمدت على شهادة هذا الشاهد فى قضائها بالإدانة فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً مستوجباً للنقض . ( طعن رقم ١١٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ٢ / ٦ من ٧ ص ١٢٩ )

١٠٧٩ - عدم تحقيق المحكمة دفاع المتهم - بالإعتداء على أرض الآثار - المؤسس على إنتفاء نية الغصب لديه أو الرد عليه يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

إذا كان المتهم بالإعتداء على أرض الآثار قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه لم يفتصب الأرض وظل وجودها فى وضع يده بأن جده كان مستأجرها من الحكومة ولما توفى وضع يده عليها بنفس السبب وقدم مستنداً لإثبات دفاعه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع المؤسس على إنتفاء نية الغصب لديه ولم تشر إليه فى حكمها ولم تبد رأياً فيه مع أنه دفاع جوهري لو صح لأمكن أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ٢ / ١٤ من ٧ ص ١٨٢ )

١٠٨٠ - متهم بجريمة عدم تقديم إقرار عن أرباحه التجارية - دفعه الدعوى بأن المحل كان مغلقاً فى إحدى السنوات المتخلف فيها عن تقديم الإقرار - دفاع جوهري - الحكم بالإدانة بون الرد على هذا الدفاع - قصور .

مضى كان المتهم بجريمة عدم تقديمه إقرارا عن أرباحه التجارية عن السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ قد دفع بأن محله كان مغلقا سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ولا يقبل عقلا أن يحاكم عن نشاط لم يزاوله أثناء غلق المحل . فإن هذا الدفاع جوهرى من شأنه أن صح أن يحط عنه عبء المسؤولية ويرفع عنه ثقل الجريمة فإذا قضى الحكم بإدانته دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور .

( طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ٦ / ٥ ص ٧ من ٨٤٨ )

١٠٨١ - إدانة المتهم دون الرد على ما دفع به من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه - عيب .

مضى كان الحكم قد أثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصابا ثم قضى بإدانته دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، وهو من الدفع الجوهرية ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

( طعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧ / ١ / ٧ ص ٨ من ١٩ )

١٠٨٢ - إدعاء المتهم أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة - الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة دون تناول هذا الدفاع - قضاء معيب .

مضى كان المتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة - ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تقدر سن المتهم مما قدم إليها من أوراق - أو مما رآته هى نفسها ، فإن قضاها يكون معيبا .

( طعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧ / ٢ / ١٢ ص ٨ من ١٥٠ )

١٠٨٣ - تمسك المتهم بإنقطاع رابطة السببية بين السيارة والاصابات التى حدثت بالمجنى عليه - دفاع جوهرى - إدانة المتهم

دون بيان الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه وسببها - قصور .  
متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الإستثنائي قد خلا من بيان الإصابات التي وجدت بالمجنى عليهما والتي نشأت عنها وفاة أحدهما كما لم يبين سبب هذه الإصابات وهل نشأت عن المصادمة بالسيارة التي يقودها المتهم على الرغم مما تمسك به الدفاع عنه أمام المحكمة الإستثنائية من إنقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات التي حدثت لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليهما ولم تمسهما بسوء ولكنهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بسبب غزارة المطر وإنزلاق قدم أحدهما وهو يحمل الآخر ، وهو دفاع جوهري أو صبح لتغيير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

( طعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ من ٨٤٨ )

١٠٨٤ - إعادة القضية إلى المرافعة بعد حجزها للحكم وإجراء تحقيق فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الأول أو ترافع في الدعوى على أساسه - إخلال بحق الدفاع - مثال .

متى كانت المحكمة بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستمعت إلى دفاع المتهم أعادتها إلى المرافعة وأجرت تحقيقاً فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الأول من مبدئه أو ترافع في الدعوى على أساسه فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ولا يغني عن ذلك ما أثبت بمحضر الجلسة من حضور محام عن المحامي الأصلي ما دامت المحكمة لم تتبين ما إذا كان الأخير قد أخطر بقرارها الصادر بعد إتمام المرافعة وحجز القضية للمداولة ، ولم توضح كيف كانت نيابة المحامي الحاضر عن المحامي الأصلي وهل كان ذلك بناء على تكليف منه أو من المتهم أو كان من قبيل التطوع وهل أطلع المحامي الحاضر أو لم يطلع على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامي الأصلي .

( طعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٧٢ )

١٠٨٥ - فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة -

**إلتزام المحكمة تولى التحقيق بنفسها - إعتادها بصفة أصلية في إدانة المتهم على أقوال الشاهد الغائب من واقع صورة إطلاع محررة بالقلم الرصاص - إخلال بحق الدفاع .**

دلت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطتي الإتهام والمحاكمة يقتضى حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي - دون غيرها - ما تراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها وبالعبرة تكون بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ومن ثم فإنما إعتدت محكمة الجنائيات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم ~~على أقوال الشاهد الغائب~~ - من واقع صورة الإطلاع المحررة بالقلم الرصاص - وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فإنها تكون قد آخضت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك إكتفاء المتهم بتلاوة أقوال الشاهد مما يعد تسليما منه بصحة صورة الإطلاع لتلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية . (محضر رقم ٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٢٩٤)

**١٠٨٦ - وجوب رد الحكم على أرجح الدفاع القانونية والموضوعية الهامة - إغفال ذلك يعيب الحكم - مثال في جريمة إختلاس أشياء محجوزة .**

إذا لم يعرض الحكمان الإبتدائي والإستئنافي لبيان مقدار القمح المحجوز عليه وقيمه وبيان قيمة ما وردته المتهم لينك التسليف عينا وما سدده الصراف نقدا قبل التاريخ المحدد للبيع أخيرا وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة المحصول المحجوز عليه أو يتعادل معها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي يخلص في أنه قام بتوريد القمح المحجوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٠٤ ج في اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع في قيام جريمة التبييد أو إنتفائها فإن الحكم إذ لم يعن بإيراد هذا البيان يكون مشويا بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٨٣٦)

١.٨٧ - لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير فى مسألة فنية - إغفال تحقيق الدفاع الجوهرى المتعلق بحالة المجنى عليه بعد إصابته وقدرته على التمييز والإدراك من عدمه وذلك عن طريق المختص فنيا - إخلال بحق الدفاع .

لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد إستند - بين ما إستند إليه - فى إدانة المتهمين إلى أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن فى صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع فى قدرة المجنى عليه على التمييز والإدراك بعد إصابته ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه .

( طعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٢٣ )

١.٨٨ - قول المتهم - فى جريمة غش ألبان - أنه مصرح له بصنع الحلوى التى يدخل اللبن ضمن عناصرها وأن ضبط اللبن كان بداخل المعمل وليس معروضا للبيع - دفاع جوهرى على المحكمة أن تعرض له وتبدى رأيها فيه وإلا كان حكمها معيبا .

إذا كان يبين من مرافعة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتغل بعمل الحلوى ومصرح له بصنع أنواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها ، وأن ضبط اللبن بالحالة التى كان عليها إنما حصل بداخل المعمل - ولم يكن معروضا للبيع - ومع وضوح هذا الدفاع إقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللبن كان معروضا للبيع دون أن تعرض المحكمة لما أيداه الدفاع وتبدى رأيها فيه ، وكان هذا الدفاع جوهرى من شأنه - لو صح - أن يؤثر فى مركز المتهم من الإتهام ، فإن الحكم يكون معيبا بقصور البيان متعيينا نقضه .

( طعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٥١٣ )

١.٨٩ - أقوال أحد المتهمين فى الدعوى - إعتبارها دليل إثبات

ضد متهم آخر معه - ذلك من شأنه قيام تعارض بين مصلحة كل منهما - وجوب فصل الدفاع بينهما .

إذا كان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال المتهم الثالث أنه إعتبر مقررهما شاهد إثبات ضد الطاعن الرابع مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة فى الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كلنى ما تقدم ، فإن المحكمة إذ سمحت لحامى الطاعن الثالث بالمرافعة عن الطاعن الرابع مع قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويطلبه .

( طعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٦٢ من ١٢ ص ٧٤٥ )

١.٩. - قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل - من المسائل الجوهرية - على المحكمة تحقيق ما يثار من التهم بصدها عن طريق المختص فنيا .

قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل هى من المسائل الجوهرية التى قد يترتب على تحقيقها تغير وجه الرأى فى الدعوى ويتعين على المحكمة أن تحقق ما أبداه الطاعن من نفاق جوهرى فى خصوصها عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى . فإذا لم تفعل فإنها تكون قد أخلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية . ولا يغنى فى هذا الصدد ما أثبتته المحقق فى محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن مدير المستشفى أخبره بإمكان سؤاله ، ذلك لأن هذا الإثن بالسؤال من جانب الطبيب وأن كان يفهم منه إستطاعة المجنى عليه النطق إلا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل وأنه يعى ما يقول . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض أجابة الطاعن إلى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الخبير الفنى يكون قد أخل بحقه فى الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

( طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٤ من ١٥ ص ٥٨١ )

١.٩١ - تطلب الفصل فى الدعوى تحقيق دليل بعينه - على المحكمة تحقيقه ما دام ذلك ممكنا - بغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل - إستغناؤها عن تحقيق هذا الدليل - عليها أن تبين علة ذلك بإستدلال سائغ - مثال .

من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا . وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهينا بمشينة المتهم فى الدعوى . فإن هى إستغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الإستدلال السائغ - وهو ما إفتقده الحكم المطعون فيه حين برر رفض سماع الشاهد بعدم إعلان الطاعن له . الأمر الذى ينطوى على إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه وإحالة .

( طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٤ / ٢ / ٧ من ٧ من ٢٤١ )

١.٩٢ - إفصاح الحكم عن إطمئنانه إلى إقرار كل من المتهمين قبل الآخر وتحويله على إقرارهما فى إدانتهم - وجوب فصل دفاعهما وإقامة محام مستقل لكل منهما .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن إطمئنانه إلى إقرار كل من الطاعنين الثانى والثالث وعول على إقرارهما فى الإدانة ، وكان موقد ما حصله الحكم من هذا الإقرار يجعل من كل منهما شاهد إثبات على الآخر مما يستلزم حتما فصل دفاعهما وإقامة محام مستقل لكل منهما حتى يتوفر له حرية الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة وحدها ، فإن المحكمة إذ سمحت لإثنين من المحامين بالمرافعة عنهما معا على الرغم من قيام التعارض بين مصلحتيهما تكون قد أخلت بحقيهما فى الدفاع ، مما يعيب حكمهما بما يوجب نقضه بالنسبة إليهما .

( طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٨٦ / ١٠ / ١٧ من ١٧ من ٩٤٧ )

١.٩٣ - تكليف شهود الإثبات بالحضور منوط بالنيابة العامة -



لا شأن للمتهم به - إصراره على طلب سماع شاهدى الإثبات  
القائمين - رفض المحكمة هذا الطلب دون أن تثبت أنه إمتنع عليها  
ذلك - إخلال بحق الدفاع .

تكليف شهود الإثبات بالحضور منوط بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به حتى  
يسوغ معه القول بأن الطاعن قصد تعطيل الفصل فى الدعوى حين أصر على  
طلب سماع شاهدى الإثبات القائمين . ولما كانت المحكمة قد رفضت طلب  
سماعهما دون أن تثبت أنه قد إمتنع عليها ذلك ، فإن ما أورثته فى حكمها  
سببا لرفض هذا الطلب يكون غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن  
القانون يوجب سؤال الشاهد وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه فى  
شهادته وذلك لإحتمال أن تجيء الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها  
بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .

(لمن رقم ١٤٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١٠١١)

١.٩٤ - إستباق المحكمة الرأى فى الحكم على شهادة شاهد  
بالقول أنها غير مجدية قبل أن تسمعه لتقف منه على حقيقة الأمر  
فيما أثاره من دفاع - إخلال بحق الدفاع .

لا يصح للمحكمة إستباق الرأى بالحكم على شهادة شاهد بالقول أنها غير  
مجدية قبل أن تسمعه لتقف منه على حقيقة الأمر فيما أثاره المتهم من دفاع فى  
هذا الصدد لإحتمال أن تسفر مناقشته عن حقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى  
الدعوى ، (لمن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١١٥٤)

١.٩٥ - المنازعة فى ملكية الشيء المدعى الإستيلاء عليه -  
دفاع جوهري - وجوب تعرض الحكم له وإلا كان قاصرا .

إذا كان الثابت أن المتهمين قد نازعا فى ملكية المجنى عليها المضبوطات ،  
غير أن الحكم لم يأت به لهذا الدفاع وأغفل التعرض له مع أنه دفاع جوهري قد  
ينبنى عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن ذلك مما يعيبه

بالقصور . ( طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٦٨٩ )

#### ١٠٩٦ - متى يعد الطلب الإحتياطي طلبا جازما - مثال .

متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن ولو أنه إكتفى فى مستهل الجلسة بتلاوة أقوال شاهد الإثبات الغائب ، إلا أنه عاد فى ختام مرافعته فطلب أصليا البراءة وإحتياطيا التأجيل لسماع شاهد الإثبات ومناقشته فيما أبداه من دفاع أمام المحكمة ، وهذا يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته ، متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة ، إذ أن نزول الطاعن فى أول الأمر عن تحقيق طلب معين لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول وإعادة التمسك بتحقيق هذا الطلب ، ما دامت المرافعة ما زالت دائرة . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى القضاء بإدانة الطاعن إستنادا إلى أقوال الشاهد الغائب على الرغم من إصرار الدفاع على طلب مناقشته فى ختام مرافعته ، فإنه يكون مبنيا على البطالان فى الإجراءات للإخلال بحق الطاعن فى الدفاع ، بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١٧٦ )

#### ١٠٩٧ - حتمية الإستجابة إلى طلب الدفاع سماع شهود

للواقعة لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الإثبات - أساس ذلك : أنه يتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ، ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الإثبات ، أو يقيم المتهم بإعلانهم ، لأنهم جميعا لا يعدون شهود نفى بمعنى الكلمة ، حتى يلتزم بإعلانهم ، ولأن المحكمة هى الملاذ الأخير الذى يتعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح ، غير مقيدة فى ذلك بتصريف النيابة العامة فيما تثبته فى قائمة شهود الإثبات ، أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة ، أو يمكن أن يكونوا عاينوها ، وإلا إنتفت الجدية فى المحاكمة وإنغلق باب الدفاع فى وجه طارقيه ، وهو ما تنبأه العدالة أشد الأنباء ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل طلب الدفاع فى

هذا الخصوص ، فلم يجبه أو يرد عليه ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .  
( طعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٤١ )

١٠٩٨ - الدفع ببطلاق أقوال الشاهد لصورها تحت تأثير  
إكراه - دفع جوهرى - وجوب مناقشته والرد عليه - وإلا كان الحكم  
قاصرا .

من المقرر أن الدفع ببطلاق أقوال الشاهد لصورها تحت تأثير الإكراه ، هو  
دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه . وإذا كان ذلك ،  
فإن الحكم المطعون فيه إذ عول فى إدانة الطاعنين على أقوال الشاهد بغير أن  
يرد على دفاعهما بأن تلك الأقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة إكراه وقع عليه  
ويقول كلمته فيها ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب ، ولا يغنى عن ذلك ما  
أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل  
بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، بحيث إذا سقط أحدها أو  
إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى  
الذى إنتهت إليه المحكمة .

( طعن رقم ٧٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٨٧٤ )

١٠٩٩ - الدفاع بأن الطاعن ليس هو المعنى بالإتهام - تأييده  
بصورة للطاعن عليها إقرار من شاهد الإثبات يفيد أن الطاعن ليس  
مرتكب الحادث . - وجوب تمحيص المحكمة لهذا الدفاع بما يردده ،  
أن رأت إطراره ، متى تبين من الأوراق أن الطاعن لم يعرض على  
أى من شهود الإثبات إلى أن إنتهت محاكمته .

إن ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن المذكور ليس هو المعنى بالإتهام ،  
وقدم تأييدا له صورة عليها إقرار منسوب صوره إلى شاهد الإثبات يفيد أن  
الطاعن ليس هو المتهم المنسوب إليه إرتكاب الحادث ، يعد دفاعا هاما وجوهريا  
لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسئوليته الجنائية وجودا أو عدما ، مما كان

يتعين معه على المحكمة أن تعرض له إستقلالا ، وأن تمحص عناصره وترد عليه بما يدفعه ، أن رأته إطرأه ، خاصة وقد تبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعرض عرضا قانونيا على أى من شهود الإثبات طوال مرحلة التحقيق والمحاكمة ، وإن كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أمسكت عما تقدم وتكتبت تحقيق ما إذا كان المستند الذى قدمه المدافع عن الطاعن صادرا حقيقة من الشاهد المذكور وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك فى حالة ثبوت صدوره منه ، فإن حكمها يكون مشويا بالقصور فى التسييب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع . ( طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١١٧٧ )

١١٠ - حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات بل بما يديه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته - رفض المحكمة سماع الشاهدين رغم إصرار الطاعن على طلب سماعهما - إخلال بحق الدفاع .

المقرر أن حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات بل بما يديه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة فإذا رفضت المحكمة سماع الشاهدين رغم إصرار الطاعن على طلب سماعهما فإن حكمها يكون قد إنتوى على إخلال بحق الدفاع بما يعيبه . ( طعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٦٥٩ )

١١٠١ - إلزام المحكمة الإستئنافية بمراعاة حقوق الدفاع يوجب عليها تحقيق ما يبدى أمامها من هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإذا هى أغفلته ولم ترد عليه بأسباب سائغة وإكتفت بتأييد الحكم لأسبابه يكون الحكم مشويا بما يعيبه ويستوجب نقضه الأصل أن المحكمة الإستئنافية لا تلزم بإجراء تحقيق فى الجلسة وإنما تبنى قضائها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق إلا أن هذا الأصل مقيد بما يجب عليها من مراعاة حقوق الدفاع وفقا لما تفرضه المادة

٤١٣ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذا كان الطاعن ينازع في أنه إمتنع عن ممارسة تجارته قبل إنقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الإمتناع عن ممارستها ، مؤسسا دفاعه على أن إمتناعه كان بعد إنقضاء المدة القانونية المعتبرة ترخيصا وكانت الدعوى قد أجلت أكثر من مرة للوقوف على تاريخ الطلب إلا أنه فصل فيها قبل ذلك فإن دفاعه في صورة هذه الدعوى - يعد دفاعا جوهريا إذ يترتب عليه لو صح - تغير وجه الرأى فيها فكان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا إلى غاية الأمر فيه - نون تعليق ذلك على ما يقدمه الطاعن تنفيذا لدفاعه - أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى إطراره ، أما وهي لم تفعل مكتفية في حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه مع أن هذه الأسباب التي أوردها الحكم المستأنف لتنفيذ دفاع الطاعن لا تؤدي إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .  
( طعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٢١٤ )

١١.٢ - رفض المحكمة طلب المتهم بإختلاس إستكتابه وإجراء المضاهاة بين الإستكتاب وبين الأوراق المدعى بتزويرها بحجة عدم جديته للتأخر في إبدائه - يعيب الحكم .

متى كان الدفاع عن الطاعن طلب بجلسة المحاكمة براءته مما أسند إليه كما طلب إستكتابه ومضاهاة هذا الإستكتاب على الأوراق المقول بتزويرها ، وكان الحكم قد صادر الطاعن في دفاعه المشار إليه بدعوى أنه غير جاد فيه لأنه تأخر في الإدلاء به مع الثابت من مدونات الحكم ذاتها أن الطاعن لم يدل بدفاع أمام جهة التحقيق لأنه لم يستدل عليه بعد إكتشاف وقائع الإختلاس - عدا أولها - لسواله عنها ولما مثل أمام المحكمة طلب الدفاع عنه إتخاذ إجراء المضاهاة . ولما كان الدفاع المسوق من الطاعن يعد - في صورة الدعوى المطروحة - دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه ، لو صح ، تغيير وجه الرأى فيها ، وإذا لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، واقتصرت في هذا الشأن على ما أورده في حكمها لإطراح ذلك

الدفاع من أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

( طعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٩٥ )

### ١١.٣ - أهمية تحديد وقت الوفاة - اثره - الإخلال بحق الدفاع .

لما كان الدفاع الذي أبداه الطاعن في الدعوى المطروحة من تعارض الوقت الذي حدده الشاهدان للحادث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن حالة التيبس الرمى يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهدي الإثبات ، وهو دفاع قد يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأي في الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهي مسألة فنية بحث - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

( طعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٤٥١ )

### ١١.٤ - طلب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجانى - رفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد - تبريرها ذلك بأن الدعوى فى غير حاجة لمناقشته وأن الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباطه بموضوع الإتهام - غير سائغ - إخلال بحق الدفاع .

لما كان أساس دفاع الطاعن أن شخصية الجانى مجهلة لوجود آخرين تتشابه أسمائهم مع أسم الطاعن وأن أقوال أحد العمدتين - اللذين طلب الطاعن سماعهما - قد تلقى ضوما يحدد شخصية الجانى ويكشف عن حقيقة الحادث ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض التأجيل لإعادة إعلان العمدتين لمناقشتها وبرر ذلك بقوله " أن الدعوى فى غير حاجة إلى مناقشتها لأن الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباطهما بموضوع الإتهام ومدى ما يمكن أن يكون

لهما من تأثير على أدلة الثبوت في الدعوى ، وكانت الواقعة التي طلب الدفاع سماع أقوال أحد العمدتين بشأنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعه لازما للفصل فيها ، فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذي ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها لإحتمال أن تجيء هذه الأقوال - التي تسمعها ورياح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .

( طعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٢ س ٢٤ ص ٤٥٦ )

١١.٥ - الإلتفات عن تحقيق دفاع الطاعن بعمزه عن حمل آلة الإعتداء عن طريق المختص فنيا إخلال بحق الدفاع .  
من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها - لما كان ذلك - وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن الدفاع أبدى عجز الطاعن الثاني عن حمل عصا بسبب أصابته بعاضة في يده وطلب تحقيق دفاعه عن طريق الطبيب الشرعى - بيد أن الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الطلب بمقولة عدم جديته . تأسيسا من الحكم على أن الشهود قد أجمعوا على رؤية هذا الطاعن يحمل عصا ويضرب بها المجنى عليه وأنه لم يثر ذلك الدفاع من بادية الأمر - دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا فإنه يكون مشويا بالإخلال بحق الدفاع .

( طعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤٧٤ )

١١.٦ - حق المتهم تضمين مذكرته المصرح له بتقديمها ما شاء من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة - عدم مناقشة ما تضمنته يصم الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع - مثال .

أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بتقديمها أنما هو تئمة الدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه أن لم يكن قد أبدى فيها ومن ثم يكون للمتهم أن يضمئنها ما يشاء من أوجه الدفاع ، بل وله - أن لم يسبقها دفاعه الشفوى - أن يضمئنها أيضا ما يعن له من طلبات التحقيق ما دامت متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد إلتقتت عن طلب إجراء تجربة اللحام الذى صمم عليه الدفاع عن الطاعئى فى مذكركته المقدمة فى الميعاد بتصريحئ منها بعد حجز الدعوى للحكم ، والذى سبق التمسك به أمام محكمة أول درجة ولم تقل كلمتها فيه ، مع أن هذه المئذكرة لم يسبقها أى دفاع شفوى ، وعلى الرغم من أن الخبير المئكتب ذاته قد صرح بأنه ليس خبيرا فى اللحام وأن الخطأ فى اللحام الذى قال به هذا الخبير هو الدعامة الوحيدة التى إستندت إليها المحكمة - فى حكمها المطعون فيه - فى إثبات الخطأ فى حق الطاعئى جميعا . ولا يغير من ذلك ما أسنده الحكم إلى الطاعئ الثانى من خطأ آخر يتمثل فى أنه قاد السيارة بون أن تزود مقطورتها بسلاسل - أى رباط إضافى - إذ أن هذا الرباط الإضافى ( جنزير أو سلسلة حديد ) على ما يبين من المادئتين ٥٥ و ٥٧ من قرار وزير الداخلية الصادر بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - الذى وقع الحادث فى ظله - وأن كان الأصل فيه أنه ليس وسيلة إلزامية فى هذا القرار بالنسبة لمثل المقطورة سائلة الذكر - !لئى أثبت الحكم المطعون فيه أن وزئنها فارغا ٧٥٠ره طئا - وإنما كان يكفى به كبديل الوسيلة الفرملية الإضافية ، التى يجب توافرها لتكفل إيقاف المقطورة فى حالة حدوث إنفصالها عن القاطرة أثناء السير ، إذا كان وزن المقطورة أقل من ٢٥٠ كيلو جرام ، إلا أن الحكم قد قام - على ما كشف عنه منطقه فى مئوناته سائلة البيان - على أن الخطأ فى لحام رؤوس المسامير المستخدمة فى جهاز الربط كان يفرض على الطاعئ الثانى عدم قيام السيارة إلا إذا زودت مقطورتها بالرباط الإضافى المشار إليه ، مما مفاده أن مساعئته عن تخلف هذا الرباط إنما جاءت نتيجة مترتبة على الخطأ فى اللحام - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يعرض للرد على طلب إجراء



تجربة اللحام بما يفيد أنه قد قام بالموازنة بين تقرير الخبير المنتدب الذي أخذ به وبين التقرير المقدم من الخبير الإستشارى - فى خصوص هذه المسألة الفنية البحث - وما يوفق بين ما أقام عليه قضاؤه من الخطأ فى اللحام وبين ما صرح به الخبير المنتدب الذى قال بهذا من أنه ليس خبيراً فى اللحام ، فإن الحكم - فضلاً عما شابه من قصور فى التسييب . يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

(طن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٧١ م ٢٧ م ١١٣ )

١١.٧ - دفاع - الطعن بالتزوير - تعويل الحكم على التوقيعات المطعون عليها بالتزوير دون تمحيص الطعن أو الرد عليه - قصور وإخلال بحق الدفاع .

لما كان يبين من محضر جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٣ أن الحاضر مع الطاعن الثانى - عن محامى الطاعنين الثانى والثالث - طلب إجراء المضاهاة بين التوقيعات الموقع بها على دفتر البوابة وتوقيعات المتهمين . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه ، بعد أن أورد ما إنتهى إليه المدافع عن الطاعنين الثانى والثالث فى مذكرته - المصرح له بتقديمها - من طعنه بالتزوير على التوقيعات المنسوبة إليهما بالدفتر المذكور وطلبه أصلياً القضاء ببرائتهما واحتياطياً إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لتحديد كميات المازوت المقال بالإستيلاء عليها ، إقتصر - فى رده على ذلك كله - على القول بأن المحكمة " لا تعول على ما أثاره الدفاع لأن الأدلة ثابتة وقاطعة قبل المتهمين جميعاً " . معتمداً - فى الوقت ذاته - على ما نقله عن تقرير مكتب الخبراء من بيان كميات المازوت التى نسب إلى كل من الطاعنين تسلمها بناء على التوقيعات المشار إليها التى ذكر الخبير أن أولهما لم يحضر لمناقشته بشأنها وأن الآخر أنكر ما نسب إليه منها . لما كان ذلك ، وكان إنكار أحد الطاعنين ما نسب إليه من التوقيعات الموقع بها على دفتر البوابة يتخلف الآخر عن الحضور لمناقشته فيما نسب إليه منها ، لا يفنى عن تمحيص ما هو مثار من دفاع جوهرى بشأن تزويرها - وذلك فى مذكره المدافع عنهما

التي أشار إليها الحكم - ولا يواجه طلب إجراء المضاهاة بين تلك التوقيعات وتوقيعات الطاعنين الثابت بمحضر الجلسة السالف الإشارة إليه ، ومن ثم فقد كان على المحكمة تحقيق وجود التزوير الذي أثاره من عدم وجوده أو الرد على ذلك الطلب بما يفنده ، بل لذلك من أثر على مصير الفعل المسند إليهما ، أما وهي لم تفعل - بل أطرحت دفاع الطاعنين جملة دون أن تقسطه حقه - وعوات في حكمها بإلتهنهما على التوقيعات المشار إليها ، فإن هذا الحكم - فضلا عن إخلاله بحق الدفاع - يكون مشويا بالقصور في التسييب ، مما يوجب نقضه .  
( طعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١١٧٧ / ٢ / ٦ من ٢٨ ص ٢٠١ )

١١.٨ - إجراءات المحاكمة - إغفال المحكمة سماع شهود النفي دون إثبات تعذر سماعهم - إخلال بحق الدفاع .  
لما كانت المحكمة قد غضت الطرف عن طلب سماع شهود نفي الطاعن ولم يثبت أنه إمتنع عليها سماعهم ، فإن حكمها يكون مشويا بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .  
( طعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١١٧٧ / ٢ / ١٤ من ٢٨ ص ٢٦٤ )

١١.٩ - دفاع - التلخير في الإدلاء به - لا يدل حتما على عدم جديته - الدفاع الجوهري - مثال .

لما كان الحكم المطعون فيه قد صابر الطاعن في دفاعه الجوهري - المتشل في قول المدافع عنه أن الإستهتاب الذى تم بالنيابة وأجريت عليه المضاهاة ليس للمجنى عليها وإنما هو لشقيقتها - والذى من شأنه - لو صح - أن يؤثر في قيام مسئولية عن الجريمة المسندة إليه بدعى أنه غير جاد فيه لأنه تأخر في الإدلاء به إلى ما بعد ورود تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وأن المحكمة كونت عقيدتها مما طرح عليها في الأوراق ، مع أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ، ما دام منتجا من شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير وجه الرأى في الدعوى ، كما أن إستعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن

نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يبطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٢٧٧ )

١١١ - إلتفات المحكمة عن تحقيق دفاع جوهرى - إخلال بحق الدفاع - مثال في طلب ضم ملف ترخيص وسماع أقوال الموظف المختص بالرخص .

لما كان القانون قد كفل لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق والزام المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب ، ولما كان الدفاع المسوق من الطاعنين - يعد في صورة الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فيها ، وإذا لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، واقتصرت في هذا الشأن على ما أوردت في حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التى رتب عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٩٩٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٢٩٨ )

١١١١ - وجوب سماع شهود الواقعة - نزول الدفاع عن طلب - لا يمنعه من العودة إلى التمسك به ما دامت المرافعة دائرة - مخالفة ذلك - إخلال بحق الدفاع .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين إجابة الدفاع إلى طلب سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات أو يقم المتهم

بإعلانهم ، وأن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخوله إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق - طالما كان باب المرافعة مفتوحا - ولا يسلبه نزوله بادية الأمر عن طلب معين منها ، حقه فى العلول عن ذلك النزول والعودة إلى التمسك بهذا الطلب ما دامت المرافعة لم تنزل دائرة . وإذا كان اليمين من محاضر جلسات المحاكمة أنه وإن تنازل المحامى المنتدب - بعد سماع اثنين من الشهود بجلسة المرافعة الأخيرة - عن سماع باقى الشهود الحاضرين بالجلسة ، إلا أن محاميا حضر بعد ذلك بتلك الجلسة عن أحد المحامين الموكلين عن الطاعن وترافع فى الدعوى على أساس تمسكه بالدفاع المبدى بجلسة سابقة ممن هو حاضر عنه ، وهو يعوى فيما يعويه طلب سماع ثلاث شهود هم شرطيان وخفير من قوة النقطة ، التى شاهد رئيسها وشروطى آخر الواقعة أثر إنتقالهما إلى مكانها - ولقد سبق للمحكمة أن إستجابت بالجلسة السابقة إلى ذلك الطلب بعد ما تبينت أنه أثبت فى دفتر أحوال النقطة إنتقال هؤلاء الشهود الثلاثة كذلك إلى مكان الحادث فى الوقت ذاته وإن لم يسألوا من قبل ، فأمرت بإعلانهم ، لما كان ذلك وكانت المحكمة - رغم حضورهم بجلسة المرافعة الأخيرة - قد أصدرت حكمها المظنون فيه بإدانة الطاعن دون سماعهم ، فإن حكمها يكون مقاما على إجراءات باطلة لإخلافه بحق الطاعن فى الدفاع .

( طعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٨٥٢ )

١١١٢ - إذا غاب المعارض عن حضور جلسة المعارضة لوجوده فى السجن وأبدى المدافع هذا العذر وقضى الحكم برفض المعارضة دون أن يشير إلى ما أبداء من عذر كان فى ذلك محاسن يحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب الحكم .

من المقرر أنه لا يصح فى القانون الحكم بإعتبار المعارضة كئن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التى حددت لنظر معارضته فيها راجعا إلى عذر قهرى ، ووجود الطاعن فى السجن هو لا شك من هذا القبيل . وإذا كان من المقرر أيضا أنه إذا

تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه عند نظر المعارضة أمام محكمة ثانى درجة بجلسة . . . . . حضر الطاعن فقررت المحكمة إحالة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها بجلسة . . . وبهذه الجلسة حضر محام عن الطاعن النائب وقرر أنه مسجون بسجن شربين غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض المعارضة دون أن يشير إلى حضور محامى الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر ، وكان فى إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساسا بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب الحكم .

( ملن رقم ١٥٧٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ١١٢ )

**١١١٢ - التدايل على نفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت فيه الجثة - دفاع جوهرى - إغفال محكمة الموضوع له يجعل حكما معيبا بالتصور .**

لما كان الدفاع عن الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت جثة المجنى عليه فيه ودلل على ذلك بشواهد منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء فى مكانها رغم أن المجنى عليه قد أصيب بالعديد من الأعييرة التى لم تستقر بجسمه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك وهو - فى صورة الدعوى - دفاع جوهرى لما يبنى عليه - لو صح - النيل من أقوال شاهدةى الإثبات ، بما كان يقتضى من المحكمة أن تظن إليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد أغفلته جملة فإن حكما يكون معيبا بالتصور الذى يستوجب نقضه .

( ملن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٩ س ٢ ص ١٨٦ )

**١١١٤ - تكذيب أقوال المجنى عليه - تمسكا بعدم قدرته على الجرى واللاحاق بالمتهم - عقب إصابته بمقنوف نارى فى بطنه - دفاع جوهرى - وطلب جازم - التعويل على أقواله دون تحقيق عن طريق المختص لنفا - إخلال بحق الدفاع .**

متى كان محامى الطاعنين قد تمسك بكذب المجنى عليه فيما قرره من أن الطاعن الأول أطلق عيارا ناريا وأنه عقب أصابته بالمقنوف النارى جرى خلفه وتمكن من اللحاق به ، وكان الدفاع الذى أبداه الطاعنون حول قدرة المجنى عليه على الجرى عقب إصابته بالمقنوف النارى الذى أصاب البطن والظهر يعد دفاعا جوهريا فى صورة الدعوى ومؤثرا فى مصيرها إذ قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأى فيها وهو يعد من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل ذلك فإنها تكون قد أخلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستند من بين ما أستند إليه فى إدانة الطاعنين إلى أقوال المجنى عليه التى يعارضونها بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطاعنين الجوهري أو يعمل على تحقيقه عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - فإن إلتفات الحكم عن ذلك الإجراء يخل بدفاع الطاعنين - ولا يقدح فى هذا الشأن أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن هنراحة ، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع - فى خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه .

( طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩ / ٤ / ٢ / ٣٠ من ٤٢٢ )

١١١٥ - تمسك المتهم بوجوده خارج البلاد - فى تاريخ إرتكاب الجريمة - وتقديمه جواز سفر يثبت ذلك - دفاع جوهري - إدانته لكون التعرض له - قصور وإخلال بحق الدفاع - مثال .

متى كان البين من محاضر جلسات المعارضة الإستئنافية - أن الطاعنة دفعت التهمة المسندة إليها بأنها كانت خارج البلاد طوال شهر أغسطس الذى حدده المستأجرون المجنى عليهم لتقاضيتها المبالغ موضوع التهمة - وهو التاريخ المعطى للواقعة كما رفعت عنها الدعوى الجنائية ، وقدم الحاضر معها جواز سفرها مبينا به أنها غادرت البلاد فى ٢٠ / ٧ / ١٩٧٢ وعادت إليها فى

١٠ / ١٠ / ١٩٧٢ وقد أثبتت المحكمة إطلاعها على جاز السفر بمحضر جلسة المحاكمة . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع يعد في خصوص الدعوى هاما وجوهريا لما قد يترتب على ثبوت صحته من إنتفاء مسئولية الطاعة الجنائية عن التهمة المسندة إليها - فإنه كان يتعين على المحكمة وقد أبدى أمامها هذا الدفاع مؤيدا بدليله - أن تعرض له على إستقلال وأن ترد عليه بما يدفعه أن رأت الإلتفات عنه ، أما وهي لم تفعل فقد بات حكمها مشويا بالقصور والإخلال بحق الدفاع مستوجبا للنقض .

(لمن رقم ١٩٣١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٤٧٤ )

#### ١١١٦ - عدم تعرض الحكم للدفاع الجوهرى - أثره .

إذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يعد أن بين واقعة الدعوى عرض لنتيجة التحليل بقوله : " أنه تبين من تقرير المعامل أن عينة النبيذ غير مطابقة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لوجود رواسب بالعينة " وكان الثابت من الحكم المستأنف ومحضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن محامى الطاعن طلب إعادة التحليل أو مناقشة المحلل الكيماوى إذ أن الرواسب المشار إليها فى تقرير التحليل طبيعية . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة فى سلامة نتيجة التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهرى ولم يورد الأساس الذى بنيت عليه نتيجة التحليل وما إستند إليه فى الأخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الإتهام أو مخالفتها لمواصفات قانونية معينة بل إكتفى بقوله : أن العينة غير مطابقة لوجود رواسب بها وكان دفاع الطاعن القائم على أن الرواسب طبيعية يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغير وجه الرأى فيها وإذ لم تظن المحكمة إلى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

( لمن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٥٧٢ )

### ١١١٧ - دفاع فنى جوهري - وجوب تحقيقه .

لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعن حول إستحالة إصابة المجنى عليه فى صدره من طعنة المتهم له بيده اليسرى وهو فى المواجهة بغير إنحراف وأن تحدث الإصابة من الجهة اليسرى للصدر يتضمن فى حقيقته إستحالة حصول الواقعة وفقا لأقوال الشهود الذين إعتمدت عليهم المحكمة . وهو يعد دفاعا جوهريا فى صورة الدعوى ومؤثرا فى مصيرها إذ قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأى فيها . وهو يعد من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأى فيها فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعن إلى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق الخبير الفنى وإستند فى الوقت نفسه إلى أقوال شاهدى الإثبات التى يعارضها الطاعن ويطلب تحقيق دفاعه فى شأنها للقطع بحقيقة الأمر فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عما شاب من قصور مما يعيبه ويوجب نقضه وإحالة ( طعن رقم ٩٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ٤ / ٦ / ١١٧٩ م ٣٠ من ٢٢٢ )

### الفصل الثالث - ما لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع

#### ١١١٨ - تنبيه المحكمة الخصوم إلى مواضع الضعف فى دعواهم

لتسمع منهم الرد عليها .

أنه وإن كان ليس من المقبول أن تزعم المحكمة الخصوم فى الجلسة بملاحظات قد تتم عن رأيها فى تقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها إلا أنه إذا كان المقام يحتمل أن تكون الملاحظات قد وجهت بدافع الرغبة فى تنبيه الخصوم إلى مواضع الضعف فى دعواهم لتسمع منهم الرد عليها فإن ذلك منها لا يعد إخلالا بحق الدفاع . وإن كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة ، بعد سؤال المتهم عن التهمة وإنكاره إياها ، قد لفتته إلى أن



شاهدى النفى وأحد شهود الإثبات كذبا وأن شاهد النفى الآخر وافقه هو قريبه ، كما لفتته إلى أن الشاهدين الذين كذبا قد كذبا شاهد النفى الآخر أيضا فأجاب بأن شاهدى النفى كانا على مقرية منه ، وكانت هذه المناقشة قد حصلت عند البدء فى سماع الدعوى وقت سؤال المتهم وقبل سماع الشهود والمرافعة ، فإنه يكون من المجازفة القول بأن ذلك من المحكمة ينبىء عن عقيدة كانت مستقرة عند رئيسها . ما دام من الممكن حمله على أنه كان إبتقاء إستجلاء الحقيقة بتقبيبه المتهم إلى مواطن الضعف فى دفاعه وإن فلا يكون هناك إخلال بحق الدفاع . ( طعن رقم ١٤٩٧ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٤٢ )

١١١٩ - نظر محكمة الجنايات القضية فى ذات اليوم الذى قرر فيه قاضى الإحالة إحالتها إليها دون إعتراض من المتهم على إجراءات الإحالة وعدم طلبه أجلا للإستعداد . إذا كان المتهم قد أحيل غاييا إلى محكمة الجنايات ، فأجلت المحكمة القضية إلى اليوم التالى حتى يقدم المتهم إلى قاضى الإحالة ، ثم عرضت القضية بالفعل على قاضى الإحالة فقرر إحالتها إلى المحكمة لجلسة هذا اليوم ، فنظرتها المحكمة فى هذه الجلسة ولم يعترض الدفاع عن المتهم على إجراءات الإحالة التى إتخذت فى حقه على هذا النحو ولم يطلب منه أجلا للإستعداد للمرافعة ، فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع . ( طعن رقم ١١٨ لسنة ١٦ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٤٦ )

١١٢٠ - إبداء المعامى أمام المحكمة أن حالته الصحية لا تمكنه من القيام بواجب الدفاع دون أن يصير على طلب التأجيل . إذا كان المدافع عن المتهم قد أبدى عند بدء إجراءات الدعوى أمام المحكمة أن حالته الصحية قد لا تمكنه من القيام بواجب الدفاع على الوجه الأكمل دون أن يصير على طلب التأجيل ، وحضر الإجراءات ثم أبدى دفاعه للمحكمة ، فلا يحق له أن يطلب نقض الحكم لعدم تأجيل المحكمة الدعوى للسبب المذكور فإنه

وهو الموكول إليه أن يدافع عن المتهم بحسب ما يميله عليه ضميره وتفرضه عليه تقاليد مهنته النبيلة - لا يصح أن يفرض في حقه أنه قام بواجبه على وجه غير كامل بل يجب أن يؤول سكوته عن التمسك بالطلب الذي بدا منه أولاً بأنه عدل عنه عن عقيدة صحيحة وأن ما أدلى به للمحكمة في سبيل الدفاع هو في نظره كل ما ينبغي أن يقال . ( طعن رقم ٢٤١٠ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٤٨ )

#### ١١٢١ - تطبيق القانون الذي حل أثناء المحاكمة محل الأوامر العسكرية دون لفت نظر الدفاع .

متى كانت المحكمة لم تجر أى تغيير في واقعة الدعوى وإنما طبقت القانون الذي حل أثناء المحاكمة محل الأوامر العسكرية السابقة التي كانت تعاقب عليها فلا يصح النعى عليها إنها لم تلت الدفاع .

( طعن رقم ١١٢٧ لسنة ١٧ ق جلسة ٨ / ٧ / ١٩٤٨ )

١١٢٢ - عدم إتاحة فرصة للمتهم في جنحة بالإستعانة بمحام .  
إذا كانت المحكمة بعد أن وجهت إلى الشهود تهمة شهادة الزور لم تمنعهم من أن يتقدموا بما يعن لهم من دفاع فيها وكانوا هم لم يتقدموا إليها بشيء في هذا الصدد ، فلا يقبل منهم والتهمة الموجهة إليهم جنحة لا يوجب القانون أن يكون لهم محام يساعدهم في المدافعة - أن ينعوا عليها أنها أخلت بحقوقهم في الدفاع بدعوى أنها لم تتح لهم فرصة بالإستعانة بمحام .

( طعن رقم ٨٢٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٤٩ )

#### ١١٢٣ - أخذ المتهم بإعترافه دون الرد على ما دفع به من بطلان التفتيش .

متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه إعترف أمام النيابة بضبط المخدر معه وأخذه بهذا الإقرار ، فإن إغفاله الرد على ما دفع به المتهم من بطلان التفتيش الواقع عليه - ذلك لا يخل بسلامة الحكم فإن غاية ما يطلب من

التفتيش إنما هو إثبات أن المتهم كان محرزا للمادة المخدرة ، وما دام هو معترفا بإحرازها فلا يجديه أن يكون التفتيش قد وقع باطلا لتحقق دليل الإحراز بإعترافه .  
( طعن رقم ١٥٧٩ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٤٩ )

١١٢٤ - إستخلاص المحكمة أن المتهم إشتري الشيء المسروق الذى أدانته فى إخفائه بثمان يقل عن قيمته الحقيقية ولم يتقدم المتهم بطلب تحقيق فى تقدير قيمة هذا الشيء .

متى كانت المحكمة قد إستخلصت من الأدلة التى بينتها فى حكمها أن المتهم إشتري الشيء المسروق الذى أدانته فى إخفائه بثمان يقل عن قيمته الحقيقية ، وإستندت إلى ذلك - ضمن ما إستندت إليه - فى إثبات علمه بالسرقة ، وكان المتهم لم يتقدم إلى المحكمة بطلب التحقيق فى تقدير قيمة هذا الشيء ، فلا محل لما يثيره الطاعن من أن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع إذ لم تطلب منه أن يثبت أنه إشتري الشيء المسروق بقيمته الحقيقية .  
( طعن رقم ١٧٢٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٥٠ )

١١٢٥ - إدعاء المتهم بأن المحامى الذى ترافع عنه كان نائباً عن محاميه الأصلى ولم يكن لديه الوقت الكافى للإستعداد .  
ما دام الثابت أن محامياً حضر عن المتهم وترافع فى الدعوى دون أن يطلب التأجيل للإستعداد وحين أن يتمسك بطلب سماع شهود فلا محل بعد ذلك للنعى على الحكم بأنه أخل بحق المتهم فى الدفاع ، لأن المحامى الذى ترافع كان نائباً عن محاميه الأصلى ولم يكن لديه الوقت الكافى للإستعداد .  
( طعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٥٠ )

١١٢٦ - الإضطراب فى ذكر مرافعة الدفاع بمحضر الجلسة يفرض حذوئه .  
إن مجرد الإضطراب فى ذكر مرافعة الدفاع بمحضر الجلسة - يفرض

حدثه - لا يترتب عليه القول بأن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع أو بمهمة المدافع عنه ، ذلك لأن الأحكام الجنائية تبني في الأصل على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة والمرافعات الشفوية التي تسمعها .  
( طعن رقم ٩٩١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١ / ٢ / ٦ )

#### ١١٢٧ - إقامة النيابة الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجلسة .

للنيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجلسة على كل شاهد شهد بغير الحقيقة أمام المحكمة ولا يصح عد ذلك إخلالا بدفاع المتهم الذي شهد لصالحه .  
( طعن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ١٠ / ١٩ )

١١٢٨ - إستناد المحكمة في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسمعو بالجلسة - جوازه إذا كان ذلك معروضا على بساط البحث وكان في وسع الدفاع أن يناقشها ويرد عليها .  
أنه وإن كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها ما دام سماعهم ممكنا إلا أنه ليس ما يمنع المحكمة من أن تستند في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسمعو بالجلسة ما دام كل ذلك كان معروضا على بساط البحث وكان في وسع الدفاع أن يناقشها ويرد عليها ، وإذا كان المتهم لم يطلب من المحكمة تلاوة هذه التقارير والمحاضر ولا الانتقال لإجراء المعاينة فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .  
( طعن رقم ١١٣٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ١ / ٢٤ ) ( ٦٨ من ٧ )

١١٢٩ - مرافعة النيابة على أساس أن المتهم وحده هو محدث إصابات المجنى عليه يسكن - مرافعة الدفاع على هذا الأساس

ذاته - تحقق الغرض الذى توخاه من تنبيه الدفاع .

حتى تبين أن ممثل الإدعاء ترفع فى جلسة المحاكمة على أساس أن المتهم هو وحده الذى أحدث أصابات المجنى عليه بسكين كما ترفع محامى المتهم على هذا الأساس ذاته فإن مؤدى ذلك أن الغرض الذى توخاه الشارع من تنبيه الدفاع وهو أن يدفع المتهم عن نفسه تهمة طعن المجنى عليه بالسكين التى رأت المحكمة أن تدبئ بها طبقا لما تكشفته عنه واقعة الدعوى أمامها ، هذا الغرض يكون قد تحقق . ( طعن رقم ٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٦ م ٧ ص ٢٨٢ )

١١٣ - إلزام محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما يقدم

إليها من طلبات إذا كانت ظاهرة التعلق بموضوع الدعوى .

يشترط لى تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها ، حتى ولو كان من الطلبات الأصلية ، أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية المنظورة أمامها ، أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل فى الموضوع ذاته وفى غير ذلك يجوز لها إلا تلتفت إلى الطلب وإلا ترد عليه .

( طعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٥٦ م ٧ ص ٥٤٢ )

( والطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٥٧ م ٨ ص ٤٤٨ )

١١٣١ - نفى ظرف سبق الإصرار فى جريمة العاهة المسندة

إلى المتهم دون لفت نظر الدفاع - لا خطأ .

حتى كان تعديل المحكمة وصف التهمة قد إقتصر على نفى ظرف سبق الإصرار وكان من مقتضاه النزول إلى العقوبة الأخف فإنه لا تثريب على المحكمة إذا هى لم تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن المتهم مسئول عن العاهة وفقا لأى الوصفين . ( طعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ م ٧ ص ١١٨٨ )

١١٣٢ - إسناد المحكمة لفعل إطلاق العيار النارى إلى مجهول

من بين المتهمين بدلا من معلوم - تنبيه الدفاع إلى ذلك غير لازم .

إسناد المحكمة فعل إطلاق العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه إلى مجهول من بين المتهمين بالشروع في قتله بدلا من معلوم ، لا يعتبر إضافة لواقعة جديدة أو تغييرا في الوصف مستوجبا لتبئيه الدفاع .  
(طنن رقم ١٠٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٢٦٨ )

١١٣٢ - إستئناف الحكم الابتدائي على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبديد إلى نصب - إنصباب الإستئناف على التعديل الوارد به - القول بأن الدفاع لم يخطر بالتعديل - لا محل له .

متى كان المتهم حين إستئناف الحكم الابتدائي العاصر بإدانتته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبديد إلى نصب ، فإنه يكون على علم بهذا التعديل ويكون إستئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به ولا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به ما دام أن المحكمة الإستئنافية لم تجر أى تعديل في التهمة .  
(طنن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٥٨٦ )

١١٣٤ - الطلب الذي لم يقصد منه المتهم إلا إثارة شبهة في دليل بصلاحيته القانونية للإثبات بفرض قيامها - عدم إعتباره من الطلبات الجهرية التي تلتزم المحكمة بتنفيذه أو الرد عليه صراحة

متى كان المتهم لم يقصد من وراء طلبه إلا إثارة شبهة في الدليل وليس من شأنها - بفرض قيامها - أن تذهب بصلاحيته القانونية للإثبات - فإن مثل هذا الطلب في مثل هذه الظروف - لا يعتبر من الطلبات الجهرية التي تلتزم المحكمة بتنفيذه أو الرد عليه صراحة ، ورفض المحكمة آياه وأو ضمنا لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

(طنن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٦٤٦ )

١١٣٥ - تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك دون لفت نظر الدفاع - إستناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي رأى الإتهام أن يجعل منها المتهم فاعلا أصليا - لا إخلال بحق الدفاع .

متى كانت واقعة الدعوى التي إتخذها الحكم أساسا لإعتبار المتهم شريكا في الجناية هي بعينها الواقعة التي رأى الإتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليته بإعتباره فاعلا أصليا وهي بذاتها الواقعة التي كانت تدور عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الدفاع عن المتهم إلى ما رآته من إنطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤنية إلى هذا الوصف الجديد دون إساعة إلى مركز المتهم .

( طعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٨٦٢ )

١١٣٦ - قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة - طبيعته : قرار تحضيرى لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه - ترافع الدفاع في الدعوى دون الإشارة إلى هذا القرار أو التمسك بتنفيذه - النعى على المحكمة الإخلال بحق المتهم في الدفاع - لا محل له .

إن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صوتا لهذه الحقوق ، فإذا ما ترافع الدفاع في الدعوى دون الإشارة إلى هذا القرار أو التمسك بتنفيذه ، فإنه لا يحق له بعد ذلك النعى على المحكمة بأنها أخلت بحق المتهم في الدفاع .

( طعن رقم ٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٤١٩ )

١١٣٧ - حق المحكمة في العدول عن حكم تحضيرى عند إنتفاء حاجة الدعوى إليه - مثال .

إن قرار المحكمة بإعلان الطبيب الكشاف والطبيب الشرعى هو من قبيل

الأحكام التحضيرية التي لا تتولد عنها حقوق الخصوم ، ومن حق المحكمة أن تعدل عنها عند عدم حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء طالما أوردت الأسباب السانغة التي تدل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت غير مقتصرة إليه .  
( طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ من ٧٩٢ )

١١٢٨ - مجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره يولر سوء النية - لا يقبل منه التملل بإشهار إفلاسه - مثل هذا الدفاع لا يستهل ردا .

يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره فلا عبرة بما يدفع به المتهم من عدم إستطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب إشهار إفلاسه ، إذ أنه كان متعينا أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفاع المتهم المستند إلى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب إشهار إفلاسه هو مما لا يستأهل ردا لتطوّر بطلانه .  
( طعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٧٥ )

١١٢٩ - عدم تفرقة نص المادة ١١٢ عقوبات بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية متى سلمت الأموال للمتهم ووجدت في عهده بسبب وظيفته عدم تحرر الحكم صفة الأخشاب المختلسة - وهل هي مملوكة للحكومة أم للأفراد - لا يولر الإخلال بحق الدفاع .  
نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات صريح في عدم التفرقة بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية وجعل العبرة بتسليم الأموال إلى المتهم ووجودها في عهده بسبب وظيفته - فإذا كان الحكم حين أدان المتهم " معاون المحطة " - في جريمة الإختلاس قد أثبت أن الأخشاب التي إختلسها كانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته ، فلا يكون الحكم قد أخل بحق المتهم في الدفاع - إذ هو لم يتحرر صفة هذه الأخشاب - هل هي مملوكة للحكومة أو للأفراد .

( طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٧٠١ )



١١٤ - إدانة الطاعن على أساس أن العاهتين محل المحاكمة والمدعى تخلفهما عن إصابتين قد نجمتا عن ضربة واحدة هي التي أحدثها الطاعن - إجراء هذا التحديد في غير تنبيه سابق لا يورف الإخلال بحق الدفاع .

يدخل في حرية المحكمة في تقدير الوقائع حقها في تحديد مدى النتائج التي تخلفت عن الجريمة الموجهة في أمر الإحالة بما لا يمس العقوبة المقررة لها دون أن يعتبر ذلك تعديلا للتهمة مستوجبا لفت نظر الدفاع فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن وآخر بأنهما أحدثا بالمصايب أصابتين تخلفت عنهما عاهتان مستتيمتان ويعد أن نظرت الدعوى صدر الحكم بإدانة الطاعن على أساس أن العاهتين قد تخلفتا عن ضربة واحدة هي التي أحدثها الطاعن - وهي ذات الواقعة التي وجهت إليه بقرار الإتهام ، فيكون الفعل المادى الذى دين به الطاعن قد ظل وحدا لم يتغير وقد تقيدت به المحكمة ولم تضيف إليه جديدا - فلا تعديل في الوصف ولا إضافة لواقعة جديدة ولا وجه للقول بوقوع إخلال بحق الدفاع . ( طعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٣٢ )

١١٤١ - طلب ندب وسيط بين المتهم الأصم الأبكم وبين المحكمة : عدم إعتباره من الطلبات الجوهرية التي تلتزم بالرد عليها في حالة رفضها إذا كان المقصود به مجرد التفاهم - دون أن يتعلق بتحقيق دفاع هام من شأنه التأثير في نتيجة الفصل في الدعوى إذا كان طلب تعيين وسيط بين المتهم الأصم الأبكم وبين المحكمة قد قصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والمتهم دون أن يمتد إلى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ، ومن شأنه التأثير في نتيجة الفصل فيها ، فإنه لا يعد من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالرد عليها في حالة رفضها . ( طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٦٠ س ١١ من ٨٤٨ )

١١٤٢ - دفاع - حكم - ما لا يعنيه .

لا يعيب الحكم المطعون فيه سكوته عن الرد على ما إشتملت عليه مذكرة الطاعن التي قال في تقديمها لمحكمة الدرجة الثانية من وجوه دفاع موضوعية تنفيذا للأسباب التي أوردها الحكم المستأنف ، إذ هو مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه إستقلالاً بل الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانقة التي أوردها الحكم .  
( طعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٢٢ )

**١١٤٣ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .**  
من المقرر أن أوجه الدفاع الموضوعية لا تستلزم من الحكم رداً صريحاً ، بل يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها .  
( طعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١٠١ )

**١١٤٤ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره**  
الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .  
( طعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٢١٩ )

**١١٤٥ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .**  
لا يقبل من الطاعة أن تنعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .  
( طعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٢١٩ )

**١١٤٦ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .**  
لا تلتزم المحكمة بمتابعة التهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال .  
( طعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٢٥١ )

**١١٤٧ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .**

إجابة طلب التأجيل للإستعداد أو عدم إجابته من إطلاقاً محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد عليه صراحة في حكمها .

( طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧ / ٢ / ٧ من ١٨ ص ٢٨٠ )

#### ١١٤٨ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

من المقرر أن إستحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .

( طعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧ / ٤ / ٢ من ١٨ ص ٤٧٧ )

#### ١١٤٩ - إلتزام محكمة الموضوع بالإجابة أو الرد على الطلب

الجازم الذي يصبر عليه مقدمه - عدم إدعاء المتهم أن المحكمة منعت من مناقشة الشاهد ، وعدم تمسكه بسماع شاهد آخر - لا إخلال بحق الدفاع .

الطلب الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الذي يصبر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، فإذا كان الطاعنان لا يدعيان بأسباب طعنهما أن المحكمة منعتهما من مناقشة شاهد ، ولم يتمسكا في ختام مراقعتهما بسماع شاهد آخر ، فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

( طعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨ / ٦ / ٢٤ من ١٩ ص ٧٧٣ )

#### ١١٥٠ - دفاع - الرد الضمني - مثال .

ما أثاره المتهم في دفاعه من أن إصابة المجنى عليه كانت سابقة على الحادث وما ساقه من قرائن على ذلك إنما هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، وهو بإعتباره دفاعاً موضوعياً لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه إستقلالاً إكتفاءً بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .

( طعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١ / ٢ / ٢٠ من ١٢ ص ٢٤٦ )

### ١١٥١ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يفره .

سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة فى موضوع الدعوى لا يجوز أن ينبئ عليه الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع ، ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة فى موضوع الدعوى . ولما كانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة أو بالرد على هذا الطلب متى كانت المرافعة قد إنتهت وأمرت المحكمة بحجز القضية للحكم فإن النعى على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٦٣ ص ٢٢ من ٢١ )

### ١١٥٢ - عدم إلزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم فى مناحى

دفاعه المختلفة .

الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة فتدرد على كل شبهة يثيرها وحسبها أن تقيم الدليل على مقارفته الجريمة التى دين بها مما يحمل قضاها وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيه فى تقديره .

( طعن رقم ٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٥ ص ١٦ من ٤٧ )

### ١١٥٣ - لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون

بالتفصيل فى محضر الجلسة - على المتهم أن يطلب صراحة تدوين ما يعنيه إثباته فى المحضر .

لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل فى محضر الجلسة وإذا كان يهمه بصفة خاصة تدوين أمر فيه فهو الذى عليه أن يطلب صراحة إثباته به .

( طعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٥ ص ١٦ من ١٦٨ )

### ١١٥٤ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم - لا يعيب

الحكم - على الخصم إذا كان يهمه تدوينه - طلب إثباته صراحة فى المحضر - عليه أن إدعى مصادرة المحكمة لعقه فى الدفاع أن

يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم إذ عليه إذا كان يهيم تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر كما أن عليه أن يدعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته .

(ملن رقم ١٩٧٠ لسنة ٢٥ في جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٢١١)

١١٥٥ - محكمة الموضوع - عدم إلزامها بالرد على جزئيات

دفاع المتهم - مناط ذلك وأثره .

إن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي إذ في إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها أيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن بما أورده من أدلة متفجرة ما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة عدم إستيفائه البيانات المقررة قانونا في سجلات توزيع المواد التموينية ، فإن النعى على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون ، يكون غير سديد .

(ملن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٩ في جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٨٢)

١١٥٦ - تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى -

واجب على المحكمة - ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة

- عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك - لا إخلال بحقه في الدفاع -

معاينة المتهم بمواد إتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى - دون لفت

نظره - لا إخلال .

أنه من الواجب على المحكمة أن تطبق القانون تطبيقا صحيحا على الوقائع

الثابتة في الدعوى ، ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً ولم تفقد نطاق عناصرها القانونية ، وهو واجب عليها أن تمارسه حتماً قبل قضائها في الدعوى دون لفت نظر الدفاع ، ولا يعطى ذلك الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع فمن واجب المتهم أن يضمن دفاعه القانون الذي يعاقب على الواقعة المسندة ، ومن ثم يكون إيداع الطاعن أن الحكم قد إنطوى على الإخلال بحقه في الدفاع لأن النيابة طلبت عقابه بالمادتين ٤ / ٢ ، ٥٤ من قرار التمييز رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ ، ولكن المحكمة أوقعت عليه العقوبة المقررة بالمادتين ١٤ ، ٢٦ / ٢ من قرار التمييز رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ ، يكون غير سديد . ( طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٧٠ من ٢١ ص ٦٧ )

١١٥٧ - دفاع المتهم بأن حالة المجنى عليها لم تكن تسمح لها بالحديث بتعقل - رد الحكم عليه بما يسوغ بحضه - كفايته .  
متى كان ما أورده الحكم في معرض الرد على دفاع الطاعن " بعدم التعويل على أقوال المجنى عليها التي أدلت بها عقب الحادث لأن حالتها لم تكن تسمح لها بالحديث بتعقل " سائفاً في العقل والمنطق ، فإنه يكفي للرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن .

( طعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٧٠ من ٢١ ص ١٠٤٢ )

١١٥٨ - سكوت الحكم عن الرد على الطلب المجهل - لا يعيبه -  
مثال .

متى كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب دعوة كبير المهندسين لمناقشته ، بل طلب تكليفه بإجراء معاينة تمهيدا لنذب خبير هندسى دون أن يبين سبب إجراء المعاينة أو المقصود منها ، فإن الطلب بهذه الصورة يكون مجهلاً ، ولا تثير على المحكمة أن هي سكنت عنه إيراداً له وردا عليه ما دامت قد إطمأنت إلى ما أوردت من أدلة الثبوت في الدعوى . ( طعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٤٢ )

١١٥٩ - قرار المحكمة التي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة يجوز لها العنول عنه ولا يعتبر إخلالا بحق الدفاع .  
من المقرر أن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعد أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل عليه تنفيذه . وإذا كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة الإستئنافية قررت بإحدى جلساتها ضم ملف دعوى صلح للإطلاع عليها إلا أن القضية أجلت بعد ذلك لعدة جلسات دون أن ينفذ هذا القرار ودون أن يتسك الطاعن بضم تلك الدعوى إلى أن حجزت القضية للحكم فلا وجه لما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى إخلاله بحق الدفاع لعنول المحكمة عن تنفيذ قرارها بضم الدعوى سالفة الذكر .

( طعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ٢١٩ )

١١٦٠ - لا إلزام على المحكمة الإستئنافية في الإستجابة لطلب الطاعن تأجيل الدعوى لنظرها أمام هيئة أخرى لنظرها مع قضية أخرى رفعتها النيابة عن ذات النزاع .

لا وجه لما ينهائ الطاعن على المحكمة الإستئنافية لعدم إستجابتها لطلبه - في جلسة المرافعة الأخيرة - تأجيل الدعوى لنظرها أمام هيئة أخرى ، لنظرها مع قضية جنحة مرفوعة من النيابة العامة عن ذات النزاع إذ أنه فضلا عن أن الثابت بمحضر تلك الجلسة أن الطاعن إنما إقتصر على مجرد الإشارة إلى وجود جنحة مستأنفة عن ذات الواقعة دون أن يطلب تحقيق أمر معين بشأنها فإنه لا يدعى أن تلك الدعوى قد فصل فيها بحكم نهائي يمنع من محاكمة الطاعن عن التهمة المسندة إليه في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فلا على المحكمة أن هي قضت فيها وفقا للإختصاص المقرر لها في القانون .

( طعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ٢١٩ )

١١٦١ - الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي

لا تستوجب ردا صريحا - يكفى أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التى عولت عليها فى الحكم .

الدفع بتطبيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا بل يكفى أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التى عولت عليها فى الحكم . ( طعن رقم ١٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٣٠٧ )

١١٦٢ - حق المحكمة فى الإعراض عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى بشرط بيان العلة - مثال لتسبب سائق فى إطراح طلب معاقبة لمكان الحادث فى فناء عريض .

من المقرر أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . وإذا عرض الحكم لدفاع الطاعن بشأن طلب إجراء معاقبة لمكان الحادث وإطرحه فى قوله " وحيث أن طلب الدفاع عن المتهم معاقبة الجهة التى وقع فيها لأنها لا تسعى أى مكان خرب هذا. الطلب غير مجد فى الدعوى ذلك أن الثابت بأقوال المجنى عليه التى تطمئن المحكمة إلى صحتها أن الإعتداء الذى وقع عليه من المتهم كان ليلا وفى مكان مظلم داخل زقاق ضيق تصادف خلوه من المارة وقت وقوعه فنيا كان وصف ذلك المكان خريا أو معمورا فإن وقوع الحادث فيه مع تلك الظروف جائز ويمكن تصديقه ولا ينال من ذلك وجود محلات تجارية قرب ذلك المكان ما دام الثابت بقول المجنى عليه أن المكان نفسه كان مظلمًا ومقفرا وأن المتهم كتم فاه فاستحال عليه الإستغاثة ولم يصل صوته إلى أحد من الناس فإن ما أوضحه الحكم يستقيم به إطراح ذلك الدفاع الذى أبداه الطاعن .

( طعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٤ ص ١٠٨ )

١١٦٣ - وجوب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه - متى يجوز للمحكمة الإعراض عنه - مثال لتسبب سائق فى الرد



### على الدفاع بتعنر الرؤية وطلب إجراء تجربة .

من المستقر عليه أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كان قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى قلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب . وإذا كان الحكم قد عرض للدفاع المبني على تعنر الرؤية بسبب التكاليف وطلب إجراء تجربة وأطرحه في قوله : " وأما عن أن الوقت كان ظلاما لا يسمح بالرؤية والإصرار على إجراء تجربة فإن وجود المصباح الغازي كلف لخصم الخصم منه يسمح بالرؤية من خلاله وإلا لما إستعانت المجنى عليها به في الإضائة " وإذا كان هذا الذي أورده الحكم سائغا ، وقد بان أن المنازعة في إمكان الرؤية تستهدف إثارة الشبهة في الدليل المستمد من أقوال المجنى عليها وهو ما أعرضت المحكمة عنه إطمئنانا منها لأدلة الثبوت التي عوت عليها وأوضحت علة رفضها له ، فإن ما ينعاه الطاعن من إخلال بحقه في الدفاع يكون غير سديد ..

( طعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ١٠٠٣ )

### ١١٦٤ - قصر الطاعن مراجعته على النفع دون موضوع الدعوى

- عدم جواز إتخاذ سندنا للنقض على الحكم بالإخلال بحقه في الدفاع

- ما دام لا يدعى أن المحكمة منعت عن المرافعة في الموضوع .

من المقرر أن سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة في موضوع الدعوى -

واققتصار الدفاع على المرافعة في النفع دون الموضوع - لا يجوز إن يبنى عليه

الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع ، ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة

منعته من المرافعة في الموضوع .

( طعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٧٥٠ )

### ١١٦٥ - فض الظروف المحتوى على السند المزور بحضور المتهم

والمدافع عنه - كناية ذلك لتوفير حق الدفاع .

إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وفي محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قضت المظروف المحتوى على السند المزور فى حضور الطاعن والمدافع عنه بجلسة المحاكمة ومن ثم فقد كان معروضا على بساط البحث والمناقشة فى حضور الخصوم وكان فى مكتة الطاعن الإطلاع عليه إذا ما طلب من المحكمة ذلك فإن ما يثيره من عدم إطلاعه على ذلك السند لا يكون له محل .  
( طعن رقم ٦٩٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٤٣١ )

**١٩٦٦ - النemy على تصرف النيابة عدم إقامتها الدعوى ضد الشريك - لا محل له .**

لا يجدى الطاعن نعيه على تصرف النيابة العامة عدم إقامتها الدعوى الجنائية على شقيقه المجدد - بفرض مساهمته فى الجريمة - ما دام أن ذلك لم يكن ليحول دون مساعلته هو عن الجريمة المسندة إليه .  
( طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٤٠٥ )

**١٩٦٧ - دفاع - الدفع بتفليق الإتهام - دفاع موضوعى لا يستوجب ردا صريحا من الحكم .**

إن الدفع بتفليق الإتهام - بفرض إثارته - من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها .  
( طعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٢٠ )

**١٩٦٨ - الدفع بشيوع التهمة - دفع موضوعى - تسبيب الحكم من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا إكتفاء بما توردده من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها بما يفيد إطراحه .**

( طعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ١٥٦ )

## ١١٦٩ - الإدعاء بالجهل بأحكام قوانين مكملة لقانون العقوبات

- دفاع قانونى ظاهر البطلان - مثال فى بناء بدون ترخيص .

لما كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء هما تشريعان مكملان لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيهما من جرائم وعقوبات مقررة ولا يعتد بالجهل بأحكامها ، لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن فى الشق الآخر من طعنه أنه كان يجهل إجراءات الحصول على الترخيص وما تم من إجراءات كان له أثره على القصد الجنائى لديه . وإن جهله هذا يشكل خطأ فى الواقع . والقانون الخاص بالمباني لا يعد من القوانين الجنائية مما يؤدى إلى الإغفاء من المسؤولية - فيخصم بطلان أحكام المحكمة الإستئنافية - لا يعدو أن يكون دفاعا بالجهل بأحكام هذين القانونين . أنزله منزلة الجهل بالواقع الذى ينفى به القصد الجنائى وهو بهذه المثابة دفاع قانونى ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه . ( طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ٢ / ٢٨ س ٢٨٥ من ٢١٥ )

## ١١٧٠ - دفاع - إستحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع - لا يمنع

من القضاء بالإدانة ما دامت الأدلة كافية .

لما كانت المحكمة قد إستجابت إلى طلب الطاعن وأمرت بضم دفتر الأحوال تحقيقا لدفاعه فتعذر تنفيذ ذلك - لإعدام الدفتر - فإنه لا تثريب على المحكمة إذا هى فصلت فى الدعوى دون أن يضم هذا الدفتر ولا تكون قد أخلت بحق الدفاع ، لما هو مقرر من أن إستحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالإدانة ، ما دامت الأدلة فى الدعوى كافية للثبوت ، ولما هو مقرر أيضا من أن الدفع بصور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى الرد عليه لإطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السانقة التى أوردها .

( طعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ٢ / ١٣ س ٢٨٥ من ٢٢٦ )

## ١١٧١ - تأجيل المحكمة الدعوى من تلقاء نفسها لإعلان شاهد

ثم عدولها عن قرارها - لا إخلال بحق الدفاع - علة ذلك .  
كون محكمة أول درجة هي التي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان  
الشاهد المشار إليه ثم عدلت عن قرارها ، لا إخلال بحق الدفاع ، ذلك لأن القرار  
الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون  
قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً  
لهذه الحقوق . ( طعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٣١٠ )

١١٧٢ - حق المحكمة في الأعراض عن تحقيق دفاع المتهم ما  
دامت الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى قد وضحت لديها .  
لما كانت الواقعة قد وضحت للمحكمة مما ساقته من أدلة وقرائن وخلصت  
إلى صورتها الصحيحة التي أرستمت في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة  
أمامها على بساط البحث والتي لها أصل في الأوراق فإنه لا تثير عليها أن  
هي أعرضت عن دفاع الطاعنين بمعاينة السيارات أو ضم مستندات أخرى بعد  
أن توصلت إلى حقيقة الأمر في الدعوى مما لا يدعو إلى مزيد من التحقيق ، لما  
كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنان بشأن دعوى القصور في التسبب والإخلال  
بحق الدفاع لا يكون له محل .

( طعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٥٦٩ )

١١٧٣ - دفاع المتهم بصغر سنه دون دليل - تنازله عن ذلك -  
دفاع قانوني ظاهر البطلان لا يستوجب رداً .  
إذا كان المدافع عن الطاعن أثار بجلسة المحاكمة أن الطاعن كان سنه يقل  
عن ثمانية عشر عاماً وقت الحادث دون أن يقدم الدليل على ذلك ثم أثبت تنازله  
عن التمسك بهذا الدفع وإذا كان هذا الدفع القانوني ظاهر البطلان فلا حرج على  
المحكمة أن هي إلتقت عن الرد عليه ويكون ما يثيره الطاعن بشأنه على غير  
أساس . ( طعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٧٥٩ )

١١٧٤ - الرد على أوجه الدفاع الموضوعية - غير لازم .

محكمة الموضوع لا تلتزم بحسب الأصل بالرد على أوجه دفاع المتهم الموضوعية إنما يستفاد الرد عليها دلالة على قضاء المحكمة بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت ، وكان الحكم المطعون فيه - مع هذا قد عرض لما أثاره الدفاع من حصول التعرف بإرشاد الضابط وإطرحة إطمئنانا منه لما أثبتته رئيس المحكمة المعتدى عليها في مذكرته من أنه هو الذي أرشد الضابط إلى المتهمين ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب عليها .

( طعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ١٦٦ )

#### ١١٧٥ - الطلب الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه - ماهية .

إن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية .

( طعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٥٠٧ )

#### ١١٧٦ - لا تثريب على المحكمة فى عدم إجابتها الطاعن إلى

طلب مناقشة الطبيب الشرعى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .

من المقرر أنه لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم إجابتها الطاعن إلى طلب مناقشة الطبيب الشرعى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة إتخاذ هذا الإجراء وكان ما يثيره الطاعن من أن الطبيب الشرعى قد أجاز حدوث الإصابة من سيخ حديد دون أن يقطع بذلك - مربودا بما هو مقرر لمحكمة الموضوع من سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكثت لديها وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره .

( طعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٣٢ )

#### ١١٧٧ - الطعن بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى -

وسيلة دفاع تخضع لتقدير المحكمة .

من المقرر أن الطعن بالتزوير فى ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وإلا تحيله للنيابة العامة لتحقيقه وإلا توقف الفصل فى الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية .  
( طعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩ / ٦ / ٧ ص ٣٠ من ٦٤ )

#### ١١٧٨ - الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام - دفاع موضوعى - كناية الرد الضمنى عليه .

الأصل أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت فى الدعوى ، وإذا كان البين من المفردات أن ما ورد به الحكم على هذا الدفاع من وضوح الرؤية وقت الحادث له سند من أقوال الشاهد المذكور التى إطمأن إليها فإن معنى الطاعنين الأولين على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .  
( طعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩ / ٦ / ١٠ ص ٢٠ من ٦٥١ )

#### ١١٧٩ - المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

لما كان الطاعن لا يزعم أنه عين محاميا عنه وقت إستجوابه أو أن محاميه تقدم للحقن مقررًا الحضور معه وقت هذا الإستجواب فإن ما ينعاه بشقيه فى هذا الصدد يكون على غير أساس فى القانون ولا تلتزم المحكمة بالرد عليه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .  
( طعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩ / ٦ / ١١ ص ٣٠ من ٦٦٩ )

#### ١١٨٠ - دفاع غير منتج - عدم جدواه - مثال .

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ودلل عليها بما يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها وكان

البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعة لم تدفع التهمة المسندة إليها بدفاع ما إلا أنها قدمت مذكرة نفت بها علاقتها بإثنين من العمال الثلاثة الواردة أسماؤهم بالمحضر ولم تضمن مذكرتها طلبا بتمكينها من الطعن بالتزوير على محضر مفتش التأمينات الإجتماعية ولا طلب سؤاله لما كان ذلك وكانت التهمة المسندة إلى الطاعة هي عن عدم الإخطار عن العمال الذين لديها فلا جدوى مما تنثيره الطاعة ما دام وجود عامل واحد لديها كافيا وحده لتبرير العقوبة المحكوم بها . ( طعن رقم ٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٧٩ ص ٢٠ من ١٧٦ )

#### ١١٨١ - حق محكمة الموضوع في عدم التأجيل بسبب دفاع كان بإستطاعة المتهم تجهيزه قبل مثوله أمامها - شرط ذلك .

إذ كان من المقرر أن توقيع المعارض على تقرير المعارضة المحدد به تاريخ الجلسة المعينة لنظرها يغنى عن إعلانه بها ، وأن من حق محكمة الموضوع ألا تصدق دفاع المتهم الذى يبيده أمامها غير مؤيد بدليل كما أنها لا تلتزم بمنحه أجلا لتقديمه ما دام كان فى إستطاعته تجهيز دفاعه قبل مثوله أمامها ولم يبد عذرا يحول دون ذلك ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من أن الطاعن وقد قرر بشخصه بالمعارضة فى الحكم الفيايى الابتدائى وهو مجند ، فإن تجنيده لم يكن ليحول دون المثول بالجلسة المحددة لنظرها طالما أنه لم يقدم الدليل على أنه كان بوجهته فى ذات اليوم ، يكون سديدا ويكون النعى عليه لذلك فى غير محله . ( طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ١٨٠ )

#### ١١٨٢ - الدفاع الجوهري - شرط الإلتزام بالتعرض له .

يشترط فى الدفاع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته يشهد له الواقع ويسانده . فإذا كان عاريا من دليله ، وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون فى حل من الإلتفات إليه دون أن تتناولوه فى حكمها ، ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق الدفاع ولا قصورا فى حكمها .

( طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ١٨٩ )

## الفصل الرابع - إستجواب المتهم

١١٨٣ - إستجواب المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى بموافقة الدفاع ودون إعتراض منه - النعى بعد ذلك بأنها إستجوبته - لا محل له .

متى ثبت أن إستجواب المتهم أمام محكمة أول درجة تم بوافقة الدفاع ودون إعتراض منه فليس له أن ينعى عليها من بعد أنها إستجوبته .  
( طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦ م ٧ من ٦٧ )

١١٨٤ - إجابة المتهم بمحض إختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة - عدم إعتراض المدافع عنه - دفعه بعد ذلك ببطلان الإجراءات - غير جائز .

إستقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم عندما يجيب بمحض إختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالإستجواب ، ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان فى الإجراءات .  
( طعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٨ م ٩ من ١١١ )

١١٨٥ - عدم تعيين المتهم محاميا عنه وقت إستجوابه أو عدم تقدم محاميه للحضور معه وقت هذا الإستجواب - إنتهاء المحكمة إلى رفض الدفع ببطلان التحقيق - صحيح فى القانون .

إذا كان المتهم لا يزعم أنه عين محاميا عنه وقت إستجوابه أو أن محاميه تقدم للمحقق مقرا الحضور معه وقت هذا الإستجواب ، فإن ما إنتهت إليه المحكمة من رفض الدفع ببطلان التحقيق يكون سديدا فى القانون .  
( طعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٦٠ م ١١ من ١٥٨ )

١١٨٦ - إمتناع المتهم عن الإجابة فى التحقيق لا يجوز إتخاذ



### قرينة على ثبوت التهمة .

من المقرر قانوناً أن للمتهم إذا شاء أن يتمتع عن الإجابة أو عن الإستمرار فيها ، ولا يعد هذا الإمتناع قرينة ضده ، وإذا تكلم فإنما ليبيد دفاعه ومن حقه بون غيره أن يختار الوقت والطريقة التي يبدي بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من إمتناع المتهم عن الإجابة فى التحقيق الذى باشرته النيابة العامة بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات وفقد الملف لإعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .

( طعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٤٦٧ )

### الفصل الخامس - طلب التأجيل

١١٨٧ - إنصراف المتهم من المحكمة قبل التثبيت من مصير قضيته لا يترتب عليه إلزام المحكمة بتأجيلها .

إذا طلب الدفاع عن المتهم تأخير القضية الخاصة به حتى ينتهى من قضية أخرى ، فأخرتها المحكمة ، ولكن المتهم إعتقد أنها أجلت ليوم آخر فإنصرف . ولا طلبت القضية ونودى عليه ولم يمثل أمام المحكمة بين المحامى علة غيابه ، وطلب تأجيل القضية فرفضت المحكمة طلبه ، فذلك من حق المحكمة ولا يمكن أن يعد إخلالاً منها بحق الدفاع لأن إنصراف المتهم من المحكمة قبل التثبيت من مصير قضيته رعونة يجب أن يحمل هو تبعاتها ولا يصح أن يترتب عليها إلزام المحكمة بتأجيل قضيتها .

( طعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٣٢ )

١١٨٨ - قبول المحكمة مستنداً قدم بجلسته المرافعة ورفض طلب المتهم التأجيل للإطلاع عليه وإعتماد المحكمة عليه فى تكوين عقيدتها إخلال بحق الدفاع .

من الإخلال بحق الدفاع ألا تهيه المحكمة للمتهم فرصة الإطلاع على مستند قدم بجلسته المرافعة لم يسبق للمتهم الإطلاع عليه وإعترض على تقديمه فى ذلك الظرف وطلب التأجيل للرد عليه أو تفسيره على الوجه الذى يراه فى

مصلحته فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وقيلت المستند واعتمدت عليه في تكوين عقيدتها في موضوع الدعوى . ( طعن رقم ١٢ لسنة ٤ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٣٣ )

#### ١١٨٩ - تقدير طلبات التأجيل متروك لمحكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع تقدير طلبات التأجيل المقدمة إليها فتجيب ما ترى موجبا لإجابته وترفض ما لا ترى مسوغا له . فإذا طلب المتهم التأجيل حتى يحضر محاميه من غير أن يبين سبب عدم حضوره فرفضت المحكمة إجابته إلى طلبه وكلفت أن يترافع عن نفسه وترافع فعلا فليس في ذلك إخلال بحق الدفاع ولو كان المتهم ومحاميه معتقدين أن القضية ستقجل حتما لعدم إعلان أحد المتهمين الذي حضر الجلسة . ( طعن رقم ٥٧١ لسنة ٨ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٣٨ )

#### ١١٩٠ - حق المحكمة في رفض طلب التأجيل إذا ما تبين لها أن

الفرض منه هو تعطيل نظر الدعوى .

لمحكمة الحق في رفض طلبات التأجيل كلما رأت أن الفرض منها إنما هو عرقلة سير الدعوى . وليس للمتهم أن يعترض على قرارها في هذا الشأن ما دام إعلانه بالحضور قد حصل في الميعاد القانوني .

( طعن رقم ٣٦١ لسنة ٩ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٣٩ )

#### ١١٩١ - عدم جواز رجوع المحكمة عن أمرها بتأجيل نظر الدعوى

من غير أن تخطر المتهم ولو كان التأجيل قد حصل في غيبته .

إن المحكمة بعد أن تقبل نظر الدعوى لأي سبب من الأسباب لا يكون لها أن ترجع عن أمرها من غير أن تخطر المتهم ولو كان التأجيل قد حصل في غيبته إذا بغير ذلك لا يجوز ، لأي سبب من الأسباب أن يحكم في موضوع القضية إلا في الجلسة التي أجلت لها لأنه بمجرد صدور أمر التأجيل إلى جلسة معينة يكون للمتهم أن يعتمد عليه ، فلا يجوز الرجوع فيه بغير تنبيهه إلى ذلك . وإنه فإذا كانت المحكمة بعد أن أصدرت أمرها بالتأجيل قد رجعت فيه ،

ونظرت القضية فى غيبة المتهم فى نفس الجلسة التى أصدرت فيها الأمر ، فإنها بذلك تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع ، ويكون للمتهم أن يطعن فى حكمها بطريق النقض لهذا السبب إذا لم يكن له طريق آخر للطعن فيه .

( ملن رقم ١٢٨٢ لسنة ١١ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٤١ )

#### ١١٩٢ - إعتذار المتهم عن حضور الجلسة لا يكفى لإلزام المحكمة بتأجيل نظر الدعوى .

إن إعتذار المتهم للمحكمة من عدم حضور الجلسة المطلوب إليها لا يكفى وحده لإلزامها بأن تؤجل الدعوى أو بأن تتحدث عنه أو تشير إليه فى الحكم إذا هى لم تجب طلب التأجيل ، فإن مثل هذا الإعتذار غير المدعم بالدليل لا يعد من الطلبات الجدية التى تقتضى ردا صريحا بل يعتبر عدم إعتداد المحكمة به ردا عليه بأنها لم تأبه له .

( ملن رقم ٩٣٧ لسنة ٩٣ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٤٣ )

#### ١١٩٣ - إلتزام المحكمة بإجابة طلب التأجيل للمرضى الفجائى يعذر المحامى الموكل .

أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنة غير واجب قانونا إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع عنه ، فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه فإذا طرأ عليه عذر قهرى منعه عن القيام بمهمته فيكون على المحكمة ، متى ثبتت صحة عذره ، أن تمهله الوقت الكافى لتحضير دفاعه . وإلا فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع ، فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن محامى المتهم إعتذر بمرضه وقدم زميله إلى المحكمة شهادة بذلك فإنه يكون على المحكمة أن تقدر هذا العذر ، فإذا إقتنعت بصحته أجلت القضية إلى جلسة أخرى حتى يتمكن المحامى من القيام بواجب الدفاع عن المتهم . وإذا رأت أنه غير صحيح ورفضت التأجيل كان عليها أن تبين أسباب ذلك ، وأن تراعى فى الوقت نفسه حالة المتهم ومبلغ إتصاله بالعذر الذى أبداه المحامى حتى إذا ما تبين لها إنها لا علاقة له به وأنه كان معولا فى دفاعه على المحامى أجلت له الدعوى ليستعد هو

الدفاع . ولا يقلل من ذلك ترخيصها في تقديم مذكرات ، لأن المذكرات في المواد الجنائية لا يصح أن يجبر الخصوم على الإكتفاء بها في دفاعهم .

( طعن رقم ١٤٣٦ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٥ )

١١٩٤ - عدم إلزام المحكمة بتأجيل الدعوى لسماح دفاع المتهم الغائب .

إذا كانت المحكمة قد برأت أحد المتهمين في غيابه وأدانت الآخر بناء على ما أورثته في حكمها من أدلة ، فلا وجه للمحكوم عليه للنمى عليها أنها لم تؤجل الدعوى لسماح دفاع الغائب لإحتمال أن يعترف هو بالحادث ويقرر أن المحكوم عليه لا شأن له .

( طعن رقم ١٢٤٥ لسنة ١٩ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٤٩ )

١١٩٥ - مراعاة المحامي المنتدب دون إعتراض من المتهم عقب رفض طلب التأجيل لحضور المحامي الموكل لا إخلال فيه بحق الدفاع إذا كان المحامي الموكل عن المتهم لم يحضر وحضر عنه محام أبدي سبب تقييه وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر ، فلم تستجب له المحكمة ونظرت الدعوى وحضر المحامي المنتدب وترافع ، ولم يبد المتهم إعتراضاً ولم يصر على التأجيل لحضور محاميه الموكل ، فلا غبار على تصرف المحكمة في ذلك .

( طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ١٨ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٤٩ )

١١٩٦ - مراعاة المتهم من نفسه دون إعتراض منه على رفض طلب التأجيل لحضور محام لا إخلال فيه بحق الدفاع .

إذا كان الثابت أن المحكمة الإستئنافية أجلت الدعوى حتى يحضر محامي المتهم ، وفي الجلسة التالية لم يحضر المحامي ورفضت المحكمة التأجيل فدافع المتهم عن نفسه ولم يتمسك أنه في حاجة إلى الاستعانة بمحام آخر ، فإنه لا يقبل منه أن ينمى على المحكمة أنها رفضت التأجيل في المرة الثانية مع إعتذار محاميه من عدم الحضور بإشتغاله بالمرافعة أمام محكمة الجنايات في جهة

أخرى . وخصوصا أن القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم فى مواد الجنع .  
( طعن رقم ١٣٨٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩ / ٢ / ٣ )

١١٩٧ - وجوب تأجيل الدعوى إذا أصر المتهم على تمكينه من  
الإستعانة بمحام آخر غير الذى وكله وتخلف عن الحضور .  
الأصل هو أن حضور محام عن المتهم ليس بلام فى الجنع ولكنه حق للمتهم  
فتمتنى وضع ثقته فى محام وجب على المحكمة أن تسمع دفاعه عنه ، فإذا تخلف  
المحامى عن الحضور ~~بطلب~~ المحكمة السير فى الدعوى فى غيابه لعدم أخذها  
بعرضه كأن لها ذلك ، إلا إذا أصر المتهم على تمكينه من الإستعانة بمحام آخر  
غير الذى لم يكن هو ضالعه معه فى هذا التخلف ، فعندئذ يجب على المحكمة أن  
تؤجل الدعوى ، فإذا لم يطلب المتهم ذلك وسارت المحكمة فى الدعوى فلا يحق له  
أن ينعى عليها أنها لم تمكته من الإستعانة بمحام .  
( طعن رقم ٥٣٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩ / ٢ / ٢٨ )

١١٩٨ - إجابة طلب محامى المتهم التأجيل للإستعداد إلى اليوم  
التالى وترافع أحد المحامين عنه فى الجلسة التالية لا يكون فيه  
إخلال بحق الدفاع .

متى كانت المحكمة قد أجابت طلب محامى المتهم التأجيل للإستعداد فأجلت  
الدعوى إلى اليوم التالى ، ثم ترافع أحد المحامين فى الجلسة التالية ولم يطلب  
أجلا جديدا ولم يتمسك بضرورة حضور محام آخر معه ، فإن قضاء المحكمة  
فى الدعوى بعد سماعه لا يكون فيه إخلال بحق المتهم فى الدفاع .  
( طعن رقم ١٣٨٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩ / ١٢ / ١٣ )

١١٩٩ - عدم إلترام محكمة الجنع والمخالفات إجابة المتهم  
بتأجيل الدعوى حتى يحضر محام عنه .  
إن القانون لا يوجب فى مواد الجنع أن يحضر مع المتهم محام يتولى الدفاع

عنه . ، فإذا كانت المحكمة قد إستجابت لما طلبه المتهم فى مذكرته التى قدمها فى دفع أبداءه من إعطائه مهلة لإبداء دفاعه فى موضوع التهمة وحددت لنظر الموضوع جلسة أخرى أعلن المتهم إليها إعلانا صحيحا فحضر ودافع عن نفسه - فلا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع إذ هى لم تجبه إلى طلبه تأجيل الدعوى حتى يحضر محاميه .

( طعن رقم ١١٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١ / ٢ / ٦ )

١٢٠٠ - حق المحكمة فى رفض طلب التأجيل لتقديم تقرير إستشارى آخر وعد المتهم بتقديمه .

إذا كان محامى المتهم لم يحضر عند المرافعة على طلب التأجيل لتقديم التقرير الإستشارى الثانى الذى وعد بتقديمه ، فلا إخلال بحق الدفاع إذا لم تجبه المحكمة إلى طلبه ، كما أن طلب إستدعاء الطبيب الإستشارى الأول لمناقشته فى أقواله التى عتبت للمحكمة بغيرها ، واترد عليها لا يعيب الحكم إذ ليس فى القانون ما يحتم على المحكمة أن تجيب مثل هذا الطلب بل أن لها أن ترفضه إذا ما رأت أنها فى غنى عن رأيه بما إستخلصت هى من الوقائع التى تبكت لديها ومن التقارير الأخرى الفنية التى أخذت بها لإطمئنانها إليها .

( طعن رقم ٦٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١ / ٤ / ٩ )

١٢٠١ - حضور محام عن المتهم وتقديمه شهادة بمرض المتهم يوجب على المحكمة أن لم تر تأجيل الدعوى أن تقول كلمتها فى العذر -

المرض من الأعذار القهرية . فإذا ما حضر عن المتهم محام وقال أنه مريض وقدم للمحكمة شهادة بذلك فإنه يكون لزاما على المحكمة أن لم تر تأجيل الدعوى أن تقول كلمتها فى العذر الذى أبداه المحامى وعززه بالشهادة المرضية فإن هى لم تفعل كان حكمها معيبا لإخلاله بحق الدفاع .

( طعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١ / ٥ / ٧ )

١٢.٢ - رفض طلب التأجيل لمجرد تكراره دون تقدير للعدر الذى أدلى به محامى المتهم إخلال بحق الدفاع .

الموضع عذر قهوى ، فيتعين على المحكمة متى ثبت لديها قيامه أن تؤجل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه . فإذا رفضت المحكمة التأجيل لمجرد تكراره دون أن تقدر العذر الذى أدلى به محامى المتهم فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع . ( طعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٩ / ٦ / ٤ )

١٢.٣ - طلب التأجيل للإستعداد - عدم إلتزام المحكمة بإجابته - شرطه : إعلان المتهم إعلانا صحيحا .

المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل للإستعداد ما دام المتهم قد أعلن إعلانا صحيحا ولم يدع عكس ذلك .

( طعن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ٤ / ٢٤ من ٧ ص ٤ )

( طعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧ / ١٠ / ٧ من ٨ ص ٧٥١ )

١٢.٤ - حضور المحامى بالجلسة وطلبه التأجيل لمريض المتهم وتقديمه شهادة مرضية - رفض المحكمة هذا الطلب دون التحقق من صحة هذا العذر - إخلال بحق الدفاع .

متى كان المحامى الحاضر عن المتهم بالجلسة قدم شهادة مرضية للمتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقدر صحة ذلك العذر ، فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع .

( طعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ١٠ / ٢٢ من ٧ ص ١٠٤٥ )

١٢.٥ إلتفات المحكمة عن طلب المتهم تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل واكتفاؤهما بحضور المحامى المنتدب دون بيان علة عدم إجابة هذا الطلب وأن الغرض منه عرقلة سير الدعوى يبطل إجراءات المحاكمة للإخلال بحق الدفاع .

من المقرر أن المتهم مطلق الحرية في إختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له - فإذا كان مفاد ما أبداه المتهم بالجلسة أنه يعترض على السير في الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأنه يطلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه المذكور أن يحضر للدفاع عنه ، فإن إلتفات المحكمة عن طلب التأجيل ومضيها في نظر الدعوى وحكمها عليه بالعقوبة - مكثفية بحضور المحامي المنتخب - دون أن تقصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته ، أو أن تشير إلى إقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى ، يعتبر إخلالا بحق الدفاع مبطلا لإجراءات المحاكمة وموجباً لتقضى الحكم .

( طعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٩٨ )

### الفصل السادس - طلب التحقيق

١٢.٦ - حق المحكمة في إغفال طلب التحقيق الذي يستند إليه المتهم إذا كانت إدانته لا تتأثر به .

إذا كان طلب التحقيق الذي يستند إليه المتهم في دفاعه لا يتأثر به إدانته . لثبوتها من دلائل أخرى فلا تثريب على المحكمة إذا هي أغفلته فإذا كانت لم تعتمد في الإدانة على وجود فتحة في السور طلب الدفاع عن المتهم معاينتها بل إعتمدت على أدلة أخرى فلا مأخذ عليها إذا هي لم تجب الدفاع إلى طلب المعاينة .

( طعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٨ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٣٨ )

١٢.٧ - عدم إلتزام المحكمة بالرد على طلب تحقيق أمر لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة .

ما دام الأمر المراد إثباته لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة فلا تكون المحكمة ملزمة ، إذا هي لم تجب طلب تحقيق هذا الأمر بأن ترد على هذا الطلب ردا صريحا .

( طعن رقم ١٩٣ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٤٦ )



١٢.٨ - إلزام المحكمة بإتمام التحقيق الذي بدأت فيه للتوصل إلى الحقيقة .

يجب على المحكمة أن تعمل على إتمام التحقيق الذي بدأت فيه للتوصل إلى الحقيقة . فإذا هي لم تنمه ولم تبين السبب الذي دعاها إلى العدول عنه ، فإن حكمها يكون معيبا . وإن كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأن الدليل على ملكية العرية التي وجبت بحمل الحادث لا أصل له ، فقررت المحكمة فتح باب المرافعة لسؤال الشاهدين المقول بأن المتهم تلقى ملكية العرية عنهما . وفي الجلسة التي حدثت لذلك تبين أن أحد الحاضرين لم يكن هو الشاهد المقصود سؤاله ، فوقفت المحكمة عند هذا الحد ، وحكمت في الدعوى بإدانة المتهم معتمدة في ذلك على أن تلك العرية ملكه دون أن تبين السبب الذي دعاها إلى عدم إتمام التحقيق فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه .

(طعن رقم ٢٥٧ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٤٦ )

١٢.٩ - الدفع ببطالان للتحقيق وما تلاه من إجراءات لعدم تمكين النيابة محامي المتهم - قبل التصرف في التحقيق - من الإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالإتصال بالمتهم - لا محل له - الحالات التي يرتب القانون البطلان فيها : عدم السماح بغير مقتضى لمحامي المتهم بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على إستجواب المتهم أو مواجهته بغيره ، أو بالإطلاع على التحقيق أو الإجراءات التي أجريت في غيبته .

دفع محامي المتهم ببطلان التحقيق وما تلاه من إجراءات إستنادا إلى عدم تمكين النيابة له قبيل التصرف في التحقيق من الإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالإتصال بالمتهم . هذا الدفع لا محل له إذ أن القانون لا يرتب البطلان إلا على عدم السماح بغير مقتضى لمحامي المتهم بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على إستجواب المتهم أو مواجهته بغيره أو بالإطلاع على التحقيق أو الإجراءات التي أجريت في غيبته .

(طعن رقم ٣٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٣٦١ )

١٢١٠ - طلبات التحقيق المينة - إلتزام المحكمة بإجابتها عند الإصرار عليها من المتهم من بعد تنازله عنها - ما دامت المرافعة ما زالت دائرة - مثال في طلب سماع شهود .

تنازل المتهم في أول الأمر عن تحقيق طلب معين لا يسلبها حقها في العدول عن هذا التنازل والتمسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائرة ، فتنازل المتهم في يستهل المرافعة عن طلب التأجيل لسماع شهود النفى لا يحول دون أن تتوجه إلى المحكمة من جديد بهذا الطلب بلسان محاميها الذي يمثلها والذي أصر على التمسك به وأكد في ختام مرافعته وهو لا شك أدري بمصلحة موكلته . ( طعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١ من ١٦٨ )

١٢١١ - ما يولده الإخلال بحقوق الدفاع - رفض طلب تحقيق لمجرد تقديمه من المحامي المنتدب دون المحامي الموكل .

لا فرق بين طلبات المحامي المنتدب والمحامي الموكل ما دامت تتعلق بحق من حقوق الدفاع وما دام المحامي المنتدب ظل يقوم بواجبه ولم يتنح عنه - فيكون الحكم الذي بنى على رفض طلب التحقيق على أنه صادر من محام منتدب وهو يقوم بواجب الدفاع معنيا بالإخلال بحق الدفاع ويتعين لذلك نقضه .

( طعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ من ١١٠ )

١٢١٢ - طلب التحقيق - شرط إجابته أو الرد عليه : أثارته أمام الهيئة التي سمعت المرافعة وحكمت في الدعوى - إبداء الطلب أمام هيئة أخرى - لا يقضى .

إذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بطلب كان قد تمسك به أمام هيئة أخرى فإنه لا يكون له أن يطالب بالرد على طلب لم يبدئه أمام الهيئة التي حكمت في الدعوى .

( طعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ من ٧١٥ )

١٢١٣ - أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة في الدعوى -

وجوب إجابتها أو الرد عليها .

أوجب القانون سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة وإجابته أو الرد عليها .

( طعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ من ٢٠ من ١١٢٩ )

١٢٦٤ - حق المتهم في إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .

حق الدفاع الذي يتضح به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .

( طعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ٤٥٦ )

١٢٦٥ - دفاع - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبديه المتهم في مذكرة أثناء حجز القضية للحكم أو الرد عليه .

من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبديه المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم و الرد عليه سواء قدم بتصريح أم بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل قفل باب المرافعة في الدعوى ، فإن النعى بالفتات المحكمة عن طلب عرض الطلقات المضبوطة على كبير الأطباء الشرعيين المبدى بالمذكرة المقدمة خلال فترة حجز الدعوى للحكم والتي سبقها إستيفاء الدفاع الشفوى يكون غير سديد . ولا يقدح في ذلك أن الدفاع أحال في مرافعته بالجلسة الأخيرة إلى مرافعاته بالجلسة السابقة والتي أيدى هذا الطلب في أحدها ذلك أنه تنازل عنه صراحة في جلسة تالية ، كما - أن رئيس قسم طب شرعى طنطا مثل أمام المحكمة بالجلسة الأخيرة ونوقش في أماكن وقوع الحادث وفقا لتصوير الشهود تحقيقا لطلب الدفاع الذي إشتراك في المناقشة وقد كان في مكتبته لو أراد أن يطلب عرض

الطلبات عليه أو مناقشتها في أمرها إلا أنه قد عد من ذلك مما يفيد عدم عدوله عن تنازله السابق عن هذا الطلب ، كما أنه لم يكن هناك ثمة ما يمنعه من معاودة إثارتها صراحة بين طلباته الختامية بمرافعته الشفوية بالجلسة الأخيرة بعد تغيير الهيئة التي أبدى هذا الطلب أمامها مع أن عدم تمسكه به أمام الهيئة الجديدة يفقده خصائص الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه .

( طعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٨ م ٢٩ من ١٥٠ )

### الفصل السابع - طلب نذب خبير

١٢١٦ - عدم إلتجاء القاضى إلى رأى الطبيب إلا إذا كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة المتعينة لفهم ما يشكل عليه من الأمور الفنية . لا يلجأ القاضى إلى رأى الطبيب إلا إذا كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة المتعينة لفهم ما يشكل عليه من الأمور فهو عندئذ يطلب رأيه ويعتمد عليه خطأ كان فى ذاته أم صوابا ما دام لا وسيلة له فى تعرف الحقيقة سواء . أما إذا وجد لدى القاضى وسيلة أضمن وأثبت فإن من واجبه الحتمى ألا يعدل عنها إلى مثل تلك الوسيلة التى هى فى ذاتها مظنة الخطأ . فإذا إتهم متهم بأحداث عامة مستديمة فى عين مجنى عليه ودفع أمام المحكمة بأن أصابه عين المجنى عليه قديمة وأن أعفاه من الخدمة العسكرية إنما كان بسببها وطلب تحقيق ذلك فتحقيق الطلب فى هذه الصورة بالإستعلام من إدارة القرعة كان واجبا . وعدم تحقيقه إكتفاء برأى الطبيب - وهو غير معصوم من الخطأ - فيه هضم عظيم لحقوق الدفاع ويتعين من أجله نقض الحكم . هذا ولا يمنع من نقض الحكم أن المحكمة إذ رفضت التحقيق قد عللت رفضها آياه ، فإن المسألة متعلقة بمبادئ الإستدلال فى ذاته ويوجب القاضى من حيث الأخذ فيه بالأحوط والأضمن لتحقيق العدالة .

( طعن رقم ٩٦١ لسنة ٢ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٦١ )

١٢١٧ - إدانة المتهم بعد نذب خبير لتحقيق دفاعه دون إنتظار تقريره ودون الرد على دفاعه أو تنقيده - قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية فى صدد مخالفة القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المبانى بدفاع أصدرت المحكمة فى سبيل تحقيقه حكما بنحب خير لمعاينة المبنى محل المخالفة وبيان ما إذا كان قديما أنشئ قبل تاريخ صدور القانون المذكور أم أنه أنشئ فى تاريخ الحادث وأن كان أنشئ حديثا فما مقدار إرتفاعه . ثم أصدرت حكمها بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه نون أن تزيد عليها ، فإن حكمها يكون قاصرا إذ كان يتعين عليها إذا ما رأت عدم الأخذ بهذا الدفاع الذى قدرت أهميته إلى حد نحب خير لتحقيقه أن ترد عليه وتفتده .

( طعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٤٨ )

١٢١٨ - عدم إجابة المتهم - بإزالة حد بردم مسقى - نحب خير لمعاينتها لبعدها عن ملك المدعى بالحق المدنى - قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم بردم مسقى مدعى أنها حد بين أطيان المتهم وأطيان آخر قد طلب إلى المحكمة نحب خير لمعاينة المسقى لمعرفة أن كانت تقع فى ملك المدعى بالحقوق المدنية أو أنها بعيدة عن ملكه كما يؤكد المتهم ، فلم تلتفت المحكمة إلى هذا الدفاع وأدانت المتهم نون أن ترد عليه فذلك قصور يعيب الحكم ، إذ الإدانة فى هذه الدعوى لا تقوم إلا إذا كانت المسقى حدا فاصلا بين الأرضين فطلب المعاينة هو طلب مهم للوقوف على حقيقة الدعوى .

( طعن رقم ٨٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٤٨ )

١٢١٩ - إغفال الرد على طلب المتهم إعلان طبيب لبيان ما إذا كان المجنى عليه يستطيع أن يدلى بأقوال رغم جسامته إصابته وإدانة المتهم على أساس تكلم المجنى عليه بعد إصابته - قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم فى جريمة قتل قد طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى لإعلان أطباء لمناقشتهم فى هل المجنى عليه كان يستطيع ، مع جسامته ما به من الإصابة على النحو الظاهر فى تقرير الصفة التشريحية أن يدلى .

بأقوال ، فرفضت المحكمة إجابة هذا الطلب دون أن ترد عليه بما يبدر رفضها أياء وأدانت المتهم على أساس أن المجنى عليه تكلم بعد إصابته ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور واجبا نقضه . (ظمن رقم ٧٢٩ لسنة ١٨ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٤٨)

١٢٢٠ - حق المحكمة في تقدير قيام مسئولية المتهم دون إحالة إلى الطبيب الشرعى ما دام المتهم لم يدفع بجنونه .  
إذا كان المحامى عن المتهم لم يدفع بجنونه أو بإصابته بعامة في العقل ، بل كان كل ما قاله في صدد طلبه إحالة المتهم إلى الطبيب الشرعى لفحص قواه العقلية أن والده أساء إليه واعتدى عليه ففقد رشده ، فإن قضاء المحكمة بعقاب المتهم - ذلك فيه ما يثبت أنها لم تأبه لهذا الوجه من الدفاع ولم ترفى تصرفات المتهم ما يغير الرأى الذى إنتهت إليه في قيام مسئوليته وهى صاحبة الشأن في هذا التقدير . (ظمن رقم ٢٢٠١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٤٨)

١٢٢١ - إدانة المتهم دون إجابته إلى طلب مناقشة الطبيب الشرعى في التقرير الإستشارى الذى نفى حدوث إصابة المجنى عليه على الصورة التى قال بها - قصور .  
إذا كان محامى المتهم قد إستند في دفاعه إلى تقرير فنى إستشارى ينفى إمكان حدوث إصابة المجنى عليه على الصورة التى قال بها في التحقيقات ، وطلب إستدعاء الطبيب الشرعى الذى كشف عليه لمناقشته في هذا التقرير ، فلم تجبه المحكمة إلى ما طلبه ولم ترد عليه ، فإن حكمها بإدانته يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه . (ظمن رقم ٥٤٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٤٩)

١٢٢٢ - قول الدفاع أن الطبيب الشرعى يستطيع الجزم فيما أثاره لا يعد طلبا يندبه ولا يقتضى من المحكمة ردا .  
إذا كان كل ما قاله المدافع عن المتهم على ما هو ثابت بمحضر الجلسة هو أن قول الشاهد ( أن الحادث هو الذى أثر على عينيه لا يمكن الأخذ به والطبيب

فى الموضوع ولم يطلب سماع أى شاهد ثم لما صدر الحكم بإدانة المتهم إستأنف ، وعند نظر الدعوى أمام المحكمة الإستئنافية ترفع كذلك بون أن يطلب سماع أى شاهد ، فلا يكون له أن يعنى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع .  
( طعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٥٠ )

١٢٤٦ - عدم إلزام محكمة الجنايات بسماع شاهد لم يطلب من قاضى الإحالة إعلانه ولم يتم هو بإعلانه .

ما دام المتهم لم يطلب إلى قاضى الإحالة إعلان الشاهد الذى يريد أن تسمعه المحكمة ولم يتم هو بإعلانه إذ لم يدرج اسمه بقائمة الشهود عملا بالمادتين ١٧ ، ١٨٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - فلا يكون له أن يعنى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع إذا هى لم تجبه إلى طلب سماع هذا الشاهد .  
( طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٥٠ )

١٢٤٧ - حق المحكمة فى الإلتفات عن طلب سماع شهود قدم بعد حجز القضية للحكم .

ما دامت المذكرة التى طلب فيها المتهم سماع الشهود قدمت بعد أن تمت المرافعة وحجزت القضية للحكم ولم يكن مصرحا بتقديم مذكرات فإن المحكمة تكون فى حل من عدم الإلتفات إليها .  
( طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٥١ )

١٢٤٨ - عدم رد المحكمة الإستئنافية على طلب المتهم الذى قضى غيايبا ببراءته وإستئنافيا إلغاء حكم البراءة وحبس المتهم - التأجيل لإعلان شهود نفى - إخلال بحق الدفاع .

مضى كان الثابت من الأوراق أن الحكم صدر غيايبا من محكمة أول درجة ببراءة المتهم ، فأستأنفت النيابة هذا الحكم ، وحضر المتهم أمام المحكمة الإستئنافية لأول مرة وطلب محاميه - قبل سماع شهود الإثبات - تأجيل

الدعوى ، إلا أن المحكمة مضت فى سماع الشهود ، فلما إنتهت من سماعهم طلب محامى المتهم التأجيل لإعلان شهود نفى فلم تستجب له المحكمة ، وقضت فى الدعوى بإلغاء حكم البراءة وحبس المتهم ، دون أن تشير فى حكمها إلى الطلب الذى تقدم به الدفاع عنه وعلّة إطرأها له - فإن حكمها يكون قد إنتوى على إخلال بحق الدفاع . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٢ )

#### ١٢٤٩ - تكذيب الحكم الشاهد الذى أصر المتهم على حضوره

دون سماعه - إخلال بحق الدفاع .

الأصل فى المحاكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدعوى إثباتا ونفيا وأن تستكمل المحكمة الإستئنافية كل نقص فى إجراءات محكمة أول درجة وأن يحقها فى الإمتناع عن سماع شهود لا يكون إلا حيث تكون الواقعة قد وضحت لديها وضوحا كافيا من التحقيق الذى أجرته . وإذن فمتى كانت المحكمة الإستئنافية قد رفضت طلب سماع الشاهدين اللذين إستشهد بهما المتهم أمام محكمة أول درجة فلم تسمعهما وبتت المحكمة الإستئنافية رفضها سماعهما على أنهما سيقبران أقوالا تطابق ما قاله شاهد ثالث فى تحقيق البوليس وأن ما قرره ذلك الشاهد غير صحيح ، فإن الحكم يكون منطويا على الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع وذلك بالحكم بكذب الشاهدين دون سماعهما .

( طعن رقم ١٠٥١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٥٢ )

#### ١٢٥٠ - عدم إجابة المحكمة الإستئنافية إلى طلب سماع شاهد

لم تسمعه محكمة أول درجة وإستندت إليه فى إدانته - إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت بإدانة الطاعن إستنادا إلى أقوال المجنى عليه وشاهد آخر فى التحقيقات دون أن تسمع أحدا منهما بالجلسة ، ورغم تأجيلها الدعوى لحضورهما ، ولما إستأنف الطاعن طلب بلسان محاميه



يفيد تنازله عن هذا الطلب .

إذا كان المتهم قد دفع التهمة بأنه أغشى البصر ولم يكن فى مكنته أن يرتكب الحادث الذى وقع ليلا وطلب ندب أخصائى لفحص قوة إبصاره ، وكانت المحكمة قد حققت هذا الدفع عن طريق إستيضاح الشهود عن قوة إبصاره ثم ترافع المحامى دون أن يتمسك بشيء فى صدد ذلك مما يفيد تنازله عن هذا الطلب ، فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى على الحكم أنه أخل بحقه فى الدفاع .  
( طعن رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٥٠ )

١٢٢٨ - عدم إلزام المحكمة مواجهة الطبيب الشرعى بالطبيب الذى قدم تقريراً إستشارياً أو الإستعانة فى الترجيع بغيرهما .  
ما دامت المحكمة قد عرضت فى حكمها للتقرير الطبى الشرعى عن الحادث وما ورد فيه عن إصابات القتل والمتهم ومدى علاقة أصابة المتهم بحادث القتل ، ثم ناقشت التقرير الطبى الإستشارى فى خصوص ما تمسك به المتهم فى صدد إصابته وردت عليه رداً سائفاً فلا يؤثر فى سلامة حكمها أنها لم تتعرض لباقى ما ورد بالتقرير الإستشارى ما دام المتهم لم يتمسك به فى طلب صريح جازم . على أن إستناد المحكمة إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى - وهو مؤد إلى النتيجة التى إنتهت إليها - فيه ما يفيد أنها إطمأنت إليه كدليل على إدانة المتهم ، وهذا من سلطاتها وحدها . ( طعن رقم ٧١٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٥٠ )

١٢٢٩ - متى تلتزم المحكمة بإجابة المتهم إلى طلب ندب خبير .  
متى كان محامى المتهم قد تمسك فى دفاعه عنه بكذب الشاهدين فيما قرأه من أن المجنى عليه أفضى بأنفسه ضاربه فى حين أن الواقع أنه لم ينطق وأستند فى ذلك إلى ما جاء بالكشف الطبى الذى أجرى على المصاب من أن حالته سيئة لا تسمح له بالإجابة ، وطلب إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ، فلم تستجب المحكمة لهذا الطلب وإستندت إليه فى إدانة المتهم إلى شهادة هذين الشاهدين وهى التى يطلب المتهم تحقيق دفاعه فى شأنها - فهذا الحكم يكون

قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٠١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٥١ )

١٢٢٣ - رفض المحكمة طلب سماع الخبير إستناداً إلى أن رأيه

سيكون إستشارياً - إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت المحكمة قد عللت رفضها سماع الخبير الذى طلب الطاعن سماعه بأن رأيه سيكون إستشارياً ولها ألا تأخذ به ، فهذا منها لا يصلح رداً على طلبه لأن تقدير الأدلة إنما يكون بعد تحقيقها ، وبهذا تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع ( طعن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥١ )

١٢٢٤ - إطراح المحكمة التقرير الإستشارى إستناداً إلى أن

تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير له من الحصانة ما يوجب الأخذ به - إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت المحكمة قد طرحت التقرير الإستشارى المقدم من المتهم إستناداً إلى أن تقرير الخبير التابع لقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى له من الحصانة ما يوجب الأخذ به دون أعمال لسلطة المحكمة التقديرية فى شأنه والفصل فيما وجه إليه من مطاعن . فإنها تكون قد فصلت فى الدعوى دون أن تبحث كلا التقريرين وتوازن بينهما ثم تأخذ بما تراه منهما ، وهذا منها إخلال بحق المتهم فى الدفاع يستوجب نقض حكمها .

( طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥١ )

١٢٢٥ - طلب نذب خبير لتحقيق دفاع جوهرى يوجب على

المحكمة عند رفضه الرد عليه بما يبرر هذا الرفض .

إن طلب نذب خبير لتحقيق دفاع جوهرى هو من الطلبات الهامة لتعلق بتحقيق الدعوى لإظهار وجه الحق فيها . فإذا لم تر المحكمة إيجابته لعدم حاجة الدعوى إليه وجب الرد عليه فى الحكم بما يبرر رفضه فإذا لم تفعل كان

حكمها معينا لقصوره فى البيان . ( طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٥١ )

١٢٢٣ - عدم إبداء المحكمة رأيها فى أقوال الخبير الذى نددته تحقيقا لدفاع المتهم - قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم فى الإصابة الخطأ قد تمسك بأن خطأ لم يقع منه وأنه بذل ما فى وسعه لوقف الترام ليتفادى الحادث ، فقررت المحكمة إستدعاء خبير فنى لتحقيق هذا الدفاع ، ثم سمعت هذا الخبير وعقب الدفاع على أقواله بأنها جاءت مؤيدة له ، ومع ذلك أيدت المحكمة الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تبدى رأيها فى أقوال الخبير الذى رأت هى نديه تحقيقا لدفاع المتهم ، ولم ترد على هذا الدفاع فى ملابساته التى إستجبت مع كونه هاما فهذا منها قصور يعيب حكمها . ( طعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٥٢ )

١٢٢٣ - طلب الدفاع إحالة المتهم إلى مستشفى الأمراض العقلية للحصنه - إنتهاء المحكمة إلى أن هذا الطلب لا يستند إلى أساس جدى - سلطتها فى عدم الإستعانة برأى الطبيب .

مضى كانت المحكمة قد رأت وهى تقدر الوقائع المعروضة عليها فى حدود حقها أن ما طلبه الدفاع من إحالة موكله إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية أو السماح له بتقديم تقرير إستشارى - لا يستند إلى أساس جدى للأسباب السانغة التى أوردها ، فإنها لا تكون فى حاجة إلى أن تستعين برأى طبيب فى الأمراض العقلية أو النفسية فى أمر تبينته من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الإجراءات بالجلسة .

( طعن رقم ٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ من ٢٧٥ )

١٢٢٤ - طلب المتهم إعتبار الواقعة جنحة لبساطه الإصابة إذ أن إزالة سنتيمتر من العظم لا يعتبر عامة وإحتكامه فى ذلك إلى تقدير كبير الأطباء الشرعيين - إدانة المتهم دون إجابته إلى طلبه أو

**مناقشة الأساس الذي بنى عليه هذا الطلب ومبلغ أثره في تحديد مسؤوليته - خطأ .**

حتى كان الدفاع عن المتهم بإحداث العاهة قد طلب " إعتبار الواقعة جنحة ضرب لأن الإصابة بسيطة وإزالة سنتيمتر من العظم لا يعتبر عاهة وكبير الأطباء الشرعيين يمكنه تقدير هذا والجزء البسيط الذي أزيل من العظم يملأ من النسيج اللينى " وصمم على طلب عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لإبداء الرأى ، ولكن الحكم لم يجب المتهم إلى ما طلب ولم يناقش الأساس الذي بنى عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من أثر في تحديد مسؤولية المتهم ، فإنه يتعين نقض الحكم . ( طعن رقم ٨٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٤٣٢ )

**١٢٣٥ - تعطيل سلطة محكمة الموضوع عن ممارسة حقها في تحميم واقعة الدعوى وأدلتها لإظهار الحقيقة فيها أمر لا يقره القانون بحال -** رفض الحكم طلب الطاعن ندب خبير هندسى للتحقق من سلامة العقار بمقولة عدم جواز تعقيب المحكمة على قرار من جهة مختصة لا يصلح رداً على دفاع الطاعن وينطوى على إخلال بحق الدفاع .

إذا كان الحكم - فى جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بترميم عقار - حين رد على طلب الطاعن ندب خبير هندسى للتحقق من سلامة العقار قال " إن إجابة الطلب غير مقبول قانوناً لأنها بمثابة تعقيب من المحكمة على قرار من جهة مختصة ألزم القانون من تعلق به بتنفيذه " فإن هذا الذى قاله الحكم لا يصلح رداً على دفاع الطاعن ، لأنه فضلاً عما ينطوى عليه من الإخلال بحق الدفاع ، فإن فيه تعطيلاً لسلطة المحكمة عن ممارسة حقها فى تحميم واقعة الدعوى وأدلتها لإظهار الحقيقة فيها ، وهو أمر لا يقره القانون بحال .

( طعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٥ )

**١٢٣٦ - إيراد معانى إشارات الاسم الأبكم : أمر موضوعى**

- عدم إلزام المحكمة بالإستجابة إلى طلب تعيين وسيط ما دام المتهم لم يدع أن ما فهمته المحكمة يخالف ما أراده .

إدراك المحكمة لمعانى إشارات الأصم الأبكم أمر موضوعي يرجع إليها وحدها - فلا تعقيب عليها في ذلك ، ولا تثريب أن هي رفضت تعيين خبير ينقل إليها معانى الإشارات التى وجهها المتهم إليها ردا على سؤاله عن الجريمة التى يحاكم من أجلها ، كان بإستطاعة المحكمة أن تتبين بنفسها معنى هذه الإستدلالات ، ولم يدع المتهم فى طعنه أن ما فهمته المحكمة مخالف لما أراده من إنكار التهمة المسندة إليه ، وفضلا عن ذلك فإن حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفى فى ذاته لإننتظام أمور الدفاع عنه وكفالتها - فهو الذى يتتبع إجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التى لم تمتنع المحكمة من إبدائها ، ومن ثم لا تلتزم المحكمة بالإستجابة إلى طلب تعيين وسيط .

( طعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٨٤٨ )

١٢٣٧ - متى يكون طلب ندب خبير دفاعا جوهريا ؟

عدم إستجابة المحكمة لطلب ندب خبير لتحقيق دفاع الطاعن على ضوء المستندات التى قدمها مع جوهرية هذا الدفاع يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٦٢ )

١٢٣٨ - طلب إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته - عدم إلزام

محكمة الموضوع بإجابته - شرط صحة ذلك .

لما كان البين من الحكم أنه عرض لطلب الطاعن إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى وصف إصابته الجنى عليه وما إذا كانت طويلة أم عرضية وهل حدثت من فأس أم من بلطة ، ورد عليه - بصدد تدليله على صدق أقوال الطاعنين الثلاثة الأول - فى قوله : " وقد تأيدت هذه الأقوال أيضا بما جاء بالتقرير الطبى الشرعى الذى أثبت أن الإعتداء على الجنى عليه وقد وقع بألة حادة ثقيلة نوعا كس من بلطة أو ما فى حكم ذلك ولا شك أن الفأس هى مما

يدخل تحت لفظ ( ما فى حكم ذلك ) ولا تجدى منازعة الدفاع من أن الضربة بالفأس تحدث إصابة مستعرضة وأن الإصابة بالبلطة تحدث إصابة طولية ذلك أن إصابة الفأس كما تحدث إصابة مستعرضة يمكنها أيضا أن تحدث إصابة طولية وحدوث الإصابة على هذا النحو أو ذاك يختلف باختلاف وضع كل من المجنى عليه والضارب ولا شك فى أن الإثنين كانا فى وضع غير ثابت وهذا القول من البديهيات التى تطمئن إليها المحكمة بون حاجة فى ذلك إلى سماع أقوال الطبيب الشرعى إجابة إلى طلب الدفاع " . وإذا كان هذا الذى رد به الحكم على طلب إستدعاء الطبيب الشرعى سائفا فى رفض هذا الطلب ، لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب إستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء ، ولأن البلطة لا تعدو - فى حقيقتها - أن تكون فأسا يقطع بها الخشب ونحوه ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . ( طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ١٩٧٦ )

### الفصل الثامن - طلب سماع الشهود

١٢٣٩ - عدم تمسك المتهم بسماع شهود النفى الذين أعلنهم يعتبر تنازلا عن سماعهم .

عدم سماع المحكمة شهود النفى الذين أعلنهم المتهم وحضروا جلسة المحاكمة لا يبطل الحكم ما دام الدفاع لم يطلب إلى المحكمة أن تسمعهم فإن عدم تمسكه بسماعهم يعتبر تنازلا منه . ومتى كان محضر الجلسة خاليا من الإشارة إلى طلب الدفاع سماع شهود نفى لا يقبل القول بحصول إخلال بحق الدفاع من جانب المحكمة لعدم سماعها أولئك الشهود .

( طعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٨ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٣٨ )

١٢٤٠ - عدم إلزام المحكمة بالتأجيل لإعلان شهود نفى ما دام

المتهم لم يتم بإعلانهم قبل الجلسة طبقا للقانون .

إن القانون قد أوجب على الخصوم فى مواد الجنايات بمقتضى المادتين ١٨ و ١٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن يعلنوا شهودهم الذين لم يأمر قاضى الإحالة بإعلانهم بالحضور أمام المحكمة فى اليوم المحدد لنظر القضية . وإذن فإذا كان المتهم لم يعلن شهوده مكتفيا بأقوالهم فى التحقيقات فليس له أن يعيب على المحكمة أنها لم تؤجل له الدعوى لكى يعلنهم ما دامت هى من جانبها لم تكن فى حاجة إلى سماعهم . ( طعن رقم ٣١٦ لسنة ١٣ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٤٣ )

١٢٤١ - حق المحكمة فى الفصل فى الدعوى بدون سماع شهود  
فى المتهم والمرخص له بإعلانهم ما داموا لم يحضروا ولم يقدم المتهم  
ما يثبت إعلانهم .

إذا كانت المحكمة قد رخصت للمتهم فى إعلان شهود النفى وأجلت القضية  
لهذا الغرض ، ولكن لم يحضر أمامها شهود على الرغم من تأجيل القضية عدة  
مرات ، فإن المحكمة تكون فى حل من الفصل فى الدعوى بدون سماعهم متى  
كانت قد رأت أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على سماعهم وكان المتهم لم يقدم  
لها ما يثبت إعلانهم . ( طعن رقم ١٩ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٤٥ )

١٢٤٢ - عدم إجابة أو الرد على طلب المتهم مناقشة الضابط  
فى الإقرار الذى أنكره وأخذه بهذا الإقرار - قصور .

إذا كان المتهم قد أنكر الإقرار المقول بصدوره منه أمام ضابط البوليس  
وتمسك الدفاع عنه أمام محكمة الدرجة الأولى ثم أمام محكمة الدرجة الثانية  
باستدعاء هذا الضابط لسؤاله ومناقشته بالجلسة فى صدد هذا الإقرار ،  
ومع ذلك حكمت المحكمة الابتدائية بإدانة المتهم بناء عليه وأيدت حكمها المحكمة  
الإستئنافية دون أن تسأل أيتهما الضابط أو ترد على طلب إستدعائه بما يبرر  
عدم إجابته فهذا قصور يستوجب نقض الحكم .

( طعن رقم ١٨١٢ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٦ )

١٢٤٣ - عدم الرد على دفاع المتهم الذى قامت المحكمة بتحقيقه  
وجاءت أقوال شاهد مؤيده له - قصور .

إن إيجاب وضع الأثمان على السلع محل أن تكون السلع معروضة للبيع ،  
فإذا كان المتهم قد تمسك بأن الأهمية المقول بأن السعر لم يكن موضوعا عليها  
لم تكن معروضة للبيع بل كانت موجودة بمحله على ذمة أصحابها ، وطلب  
تحقيق هذا الدفاع فأجابته المحكمة إلى طلبه واستدعت مقتش التموين فجاءت  
أقواله مؤيدة له ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد  
على هذا الدفاع . أو تشير إلى شهادة هذا الشاهد فهذا قصور فى البيان  
يستوجب نقض الحكم . ( طعن رقم ١٦٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٤٨ )

١٢٤٤ - خطأ المحكمة إذا لم تجب الدفاع إلى سماع شهود  
الحادث لطول الزمن .

إن عدم إجابة المحكمة الدفاع إلى سماع من عاين محل الحادث من الشهود  
بمقولة أنه لا يصح التعويل على ما سيقولونه لأنهم إذا ما سئلوا أمامها فما  
يدلون به لا يكون إلا إعتقادا على الذاكرة وهذا مما لا يصح التعويل عليه - ذلك  
غير سديد ، إذ هذا القول لا يصح أن يصدر عنها إلا بعد سماع الشهود بالفعل  
كما هى الحال بالنسبة إلى سائر الشهود ، لجواز أن يقنعها الشاهد بصدق  
روايته فى شأن ما شاهده هو بحواسه بالرغم من طول الزمن .

( طعن رقم ٥٨٢ لسنة ١٩ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٤٩ )

١٢٤٥ - عدم تمسك المتهم أمام المحكمة الإستئنافية بسماع  
الشهود الذى قررت محكمة أول درجة سماعهم ولم تسمعهم لا يعتبر  
إخلالا بحق الدفاع .

إذا كانت المحكمة الابتدائية بعد أن حجزت القضية للحكم قررت إعادتها  
للمرافعة لتسمع شهودا عينتهم ، ثم بالجلسة المحددة أصدرت قرارا مماثلا ثم  
نظرت الدعوى بجلسة أخرى وسمعت المدعية بالحق المدنى وترافع محامى المتهم



الشرعى يستطيع الجزم بهذه المسألة " فذلك لا يعد طلبا بنبذ الطبيب الشرعى يقتضى عند عدم الإستجابة له ردا من المحكمة عليه ، وإنما هو يعتبر تفويضا لها فى أن تعين خيرا متى رأت لزوما له فإذا كانت المحكمة من جانبها لم تر لزوما لذلك وأخذت يقول المجنى عليه وبالأدلة الأخرى التى أوردتها فلا يصح النعى عليها بأنها لم تجب المتهم إلى هذا الطلب ولم ترد عليه .

( طعن رقم ٨٥٢ لسنة ٦ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٤٩ )

١٢٢٣ - طعن المتهم فى مقدرة المجنى عليه على التمييز والإدراك بعد الإصابة وفصل المحكمة فى الدعوى دون الإستعانة بالطبيب الشرعى متى إعتمدت المحكمة فى إدانته على رواية منقولة عنه بعد الإصابة بإخلال بحق الدفاع .

إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة حين أطرحت ما طلبه محامى المتهم من إستيضاح الطبيب الشرعى عن حالة إدراك المجنى عليه بعد إصابته بضرية من الخلف بجسم ثقيل راض أحدثت كسرا ترتب عليه عملية تريئة ، هل كان يستطيع أن يحضر ذاكرته ويرى ضاربه ، قد إعتمدت فى ذلك على رواية منقولة عن المجنى عليه نفسه بعد إصابته مع طعن المحامى فى مقدرة على التمييز والإدراك بعد الإصابة . وفى حين أنه كان من الممكن لها تحقيق هذا الدفاع والوصول إلى غاية الأمر فيه عن طريق المختص فنيا به وهو الطبيب الشرعى فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله بحق الدفاع ، إذ المقام مقام إدانة يجب أن تبنى على اليقين والدفاع الذى تمسك به المتهم دفاع جوهري قد يترتب عليه لو صح تأثير مركزه من التهمة المسندة إليه .

( طعن رقم ١١٥ لسنة ١٩ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٤٩ )

١٢٢٤ - إغفال الحكم جزئا من التقرير الطبى الذى إستند إليه لا يؤثر فى سلامته ما دام هذا الجزء غير متعارض مع ما نقلته المحكمة من التقرير .

إذا كان الحكم مع إستناده إلى التقرير الطبي الشرعى عن إصابة المجنى عليه ضمن الأدلة التى ذكرها قد أغفل جزءا من هذا التقرير وكان هذا الجزء غير متعارض مع ما نقلته المحكمة عن التقرير ورتبت قضاها عليه فهذا الأغفال لا يؤثر فى سلامة الحكم . (طنن رقم ١٣٦١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٤٩ )

١٢٢٥ - مسامية المحكمة للمتهم فى طلبه مناقشة الخبير بشأن المسألة الفنية التى أثارها يجعل حكمها قاصرا إذا حكمت بالإدانة دون سماعه .

إذا كان النزاع أمام المحكمة الإستئنافية قد دار حول مسألة فنية أوردها الخبير المهندس فى تقريره الذى إستندت إليه المحكمة الابتدائية فى قضائها دون أن تسمعه . ورأت المحكمة الإستئنافية إستدعاء هذا الخبير لمناقشته أمامها حتى تتبين وجه الحق فى الدعوى ، ثم تعذر إعلانه لما تبين من أنه فصل من الخدمة ولم يتيسر الإهتمام إليه ، طلب المتهم إستدعاء خبير آخر لمناقشة الموضوع . فرفضت المحكمة هذا الطلب وعولت على تقرير ذلك المهندس ، فإنها تكون قد إخلت بحقه فى الدفاع . (طنن رقم ١٣٧٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٤٩ )

١٢٢٦ - تقديم المتهم تقريراً من خبير بعدم صحة رأى الطبيب الشرعى وإستعداد الخبير لمناقشة الطبيب الشرعى لا يعتبر طلبا بل مجرد تفويض .

إذا كان المتهم فى سبيل تنفيذ تقرير الطبيب الشرعى قد قدم للمحكمة تقريراً قال أنه من خبير معتمد أمام المحاكم يقطع فيه بعدم صحة رأى الطبيب الشرعى وأنه مستعد للمناقشة أمام الطبيب الشرعى والأمر يرجع للمحكمة ، فإن هذا لا يصح إعتباره طلبا بل هو مجرد تفويض للمحكمة أن رأت لزوما له ، فلا تكون ملزمة بالرد عليه . (طنن رقم ٦٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٥٠ )

١٢٢٧ - عدم تمسك المتهم بنسب إخصائى للحصن قوة إبصاره

أمام المحكمة الإستئنافية سماع الشاهدين فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وردت بما قالته من أنها لا ترى لزوما لسماع أقوالهما ولا تستند إلى هذه الأقوال إكتفاء بما قرره الطاعن من أنه أعطى الشيكين (الذين لا يقابلهما رصيد قائم) ومن الإطلاع عليهما وعلى إجابة البنك وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الإستئنافية أن المحكمة لم تسأل الطاعن ولم يدل بإعترافه حتى كان يجوز للمحكمة الإكتفاء بهذا الإقرار والحكم عليه بغير سماع الشهود ، فإن رفض المحكمة الإستئنافية طلب الطاعن شهادة الشاهدين للسبب الذى ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال بحقه فى الدفاع .

(لمن رقم ٥٢١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٥ )

١٢٥١ - تصريح المحكمة للمتهم بإعلان شهود نفى - عدم حضور الشهود رغم إعلانهم وتمسك المتهم بسماعهم - عدم إجابته إلى طلبه - إخلال بحق الدفاع .

متى كانت المحكمة قد صرحت للمتهم بإعلان شهود نفى فأعلنت إثنتين منهم ولكنهما لم يحضرا وتمسك الدفاع بسماعهم مبدىا فى مرافعته أهمية أقوالهما بالنسبة لمركز موكلته فى الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تجبه لطلبه تكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة غير ملزمة أصلا بإجابة المتهم إلى طلب سماع شاهديها لأنها لم تتقدم بهما فى الميعاد القانونى ما دام أن المحكمة قد صرحت لها بإعلانهما وقامت فعلا بذلك .

(لمن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٥٨ ص ٩ س ٢٩١ )

١٢٥٢ - عدم سماع الشهود أمام درجتى التقاضى رغم تمسك الدفاع عن المتهم بسماعهم أمام محكمة ثانى درجة - بقاء حقه فى الطعن ما دام لم يحضر معه محام يمكن أن يعترض بالجلسة على ما تم من إجراءات فيها .

متى كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا وأن

الدفاع طلب أمام محكمة ثانية درجة سماع شهود الواقعة فأجلت المحكمة نظرا للدعوى لسماعهم فلما كانت الجلسة التي صدر فيها الحكم إكففت بسؤال المجنى عليها بغير حلف يمين عما يدعيه المتهم من صلتها بمطلقته دون أن تسألها في موضوع الدعوى وأصدرت حكما في مواجهة المتهم المنكر للتهمة مستندة إلى أقوال هذه الشاهدة وكان المتهم لم يحضر معه محام يمكن أن يفترض بالجلسة على ما تم من إجراءات فيها ، فإن حقه في الطعن يكون باقيا طبقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

( طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٠ )

#### ١٢٥٢ - مناط الإهتمام على أقوال شاهد في التحقيق الابتدائي

دون سماعه بالجلسة ؟

للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعتهم أمامها بأقوال آخرين في التحقيقات وأن لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة في الجلسة على بساط البحث وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال أو يطلب من المحكمة سماع أقوالهم بمعرفتها .

( طعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٩٨ )

#### ١٢٥٤ - متى يجوز للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود ؟

عند قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو دلالة - المادة ٢٨٩ من ق . ١ . § المعدلة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ٢٩ / ٥ / ١٩٥٧ بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما يخلو المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، على ما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون .

( طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١ )

١٢٥٥ - طلب الدفاع سماع شهود معينين - رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الإثبات المطروحة - إخلال بحق الدفاع - وجوب سماع الشهادة أولا ثم إيداء الرأى فيها - علة ذلك .

الأصل فى الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . فإذا كانت المحكمة قد رفضت ما طلبه المدافع عن المتهم " الطاعن " من سماع أقوال شاهدين عينهما ، تأسيسا على أنها لا ترى محلا لسماعهما لكفاية أدلة الإثبات قبل المتهمين ، فإن ذلك منها يكون غير سائق وفيه إخلال بحق الدفاع ، إذ أن القانون إنما يوجب سؤال الشاهد أولا ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه فى شهادته ، لإحتمال أن تجيء هذه الشهادة - التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها - بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .

( طعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦٢ ص ١٣ ص ٢٥٠ )

١٢٥٦ - طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى ومتعلقة بموضوعها - يتعين على المحكمة إجابته إظهارا لوجه الحق فى الدعوى - رفضه بمقوله أن هؤلاء الشهود لم يروا شيئا - إخلال بحق الدفاع - علة ذلك .

إذا كانت الواقعة التى طلب الطاعن سماع شهادة الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى وظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازما للفصل فيها ، فإن هذا الطلب يعد جوهريا ، ويتعين على المحكمة إجابته لإظهار وجه الحق فى الدعوى . ولا يقبل من المحكمة تعليل رفضه بقولها أن هؤلاء الشهود - الذين كانوا يرافقون الضابط عند إنتقاله لإجراء التفتيش - لم يروا شيئا لأنهم كانوا يقفون خارج البلدة ، لا ينطوى عليه هذا التعليل من معنى القضاء فى أمر لم يعرض عليها وهى بذلك تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع .

( طعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٢ ص ١٣ ص ٨٦٩ )

١٢٥٧ - التشكيك فى أقوال الشهود - عدم إلزام المحكمة بالرد

عليه - مثال .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى إثبات التهمة فى حق الطاعنين إلى شهادة الشهود ولم يعول فى ذلك على ما تضمنه شريط التسجيل فإنه لم يكن بحاجة إلى أن يرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل أما القول بإحتمال أن يكون عضوا الرقابة الإدارية الشاهدان قد إستعانا فى إداء الشهادة بما تضمنه التسجيل ، فإنه لا يعدو أن يكون تشكيكا فى أقوال الشاهدين لا تلتزم المحكمة بالرد عليه . ( طعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٨٦٢ )

١٢٥٨ - طلب سماع محرر المحضر - إيدأه أمام محكمة أول درجة على سبيل الإحتياط وعدم الإصرار عليه فى ختام المرافعة أمام محكمة ثانى درجة - الإلتفات عنه وعدم الرد عليه لا يعيب الحكم .  
الأصل أن المحكمة الإستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها ، وهى ليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما تستكمل به النقص الذى شاب إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو إذا أرتأت هى لزوما لإجرائه . وإذا كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يبد طلبه سماع محرر المحضر أمام محكمة أول درجة إلا على سبيل الإحتياط كما أنه وإن تمسك به أمام محكمة ثانى درجة إلا أنه لم يصر عليه فى ختام مرافعته فإنه لا على هذه أن هى إلتفتت عن ذلك الطلب ولم ترد عليه لما هو مقرر من أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية .  
( طعن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٤ ص ٢٧٢ )

١٢٥٩ - طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة أصليا وإحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين - طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابهته إذا لم تنته إلى البراءة .  
طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة أصليا وإحتياطيا سماع شاهد إثبات

أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة .

(لمن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٤ ص ٤٥٦ )

١٢٦. - الطلبات الختامية - الطلبات الإحتياطية - متى يعد الطلب جازما تلتزم المحكمة بإجابته .

طلب الدفاع في ختام مرافعة البراءة أصليا وإحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة .

( لمن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٧٧ من ٢٨ ص ٦٤٧ )

١٢٦١ - إجراءات المحاكمة - رفض المحكمة سماع شهادة - متى يعد إخلالا بحق الدفاع .

لما كان الحاضر مع الطاعن قد دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها وطلب إستدعاء الرائد . . . . . الذي إستصدر إذن النيابة لمناقشته فيما جاء بمحضر تحرياته كما طلب ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات لبيان عدد أفراد القوة الذين قاموا بتنفيذ مأمورية ضبط المتهم وإنتهى في مرافعة إلى أنه يطلب أصليا البراءة وإحتياطيا يصمم على طلباته وقد عرض الحكم لهذا الدفع وقضى يرفضه إستنادا إلى جدية التحريات وكفايتها ثم يبرر عدم إستجابته إلى طلبات الدفاع بقوله : " وتري المحكمة الأعراض عن هذين الطلبين وقد وضحت الواقعة لديها ولكن الأمرين المطلوب تحقيقهما غير منتجين في الدعوى ولا يتجهان إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إستحالة حصولها ذلك أن المحكمة قد إطمأنت إلى جدية التحريات حسبا سلف الإشارة إليه كما قرر الضابط . . . . . الذي تطمئن المحكمة إلى شهادته أنه شارك رئيس القسم السابق في إجراء تلك التحريات التي صدر الإذن بناء عليها " . لما كان ذلك ، وكان أساس دفاع الطاعن أن الرائد . . . . .

هو الذى قام بالتحريات التى بناء عليها صدر إذن النيابة وكان سماعه لازما للفصل فى الدفع بعدم جدية التحريات فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذى ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء فى أمر لم يعرض عليها لإحتمال أن تجيء أقوال هذا الشاهد التى تسمعها المحكمة وبياح الدفاع مناقشتها بما يقتنعها مما قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .

( ملعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٤٧ )

**١٢٦٢ - دفاع - سكوت المتهم عن التمسك بسماع شهود الإثبات أمام محكمة أول درجة يسقط حقه فى التمسك بسماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية - أساس ذلك .**

لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع أحد شهود الإثبات بل أبدى دفاعه فى الدعوى ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات بعد تعديله بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصريف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكانت محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن وإن أبدى طلب سماع شهود الإثبات أمام المحكمة الإستئنافية فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

( ملعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٩٢ )

**الفصل التاسع - طلب ضم أوراق**



١٢٦٣ - حق المحكمة في رفض طلب ضم تحقيقات غير متعلقة بالدعوى .

إذا طلب الدفاع عن المتهم أن تأمر المحكمة بضم تحقيقات ، ثم تبينت المحكمة أن هذه التحقيقات غير متعلقة بالدعوى ولا منتجة فيها فرفضت الطلب فلا تثريب عليها في ذلك . ( ملن رقم ٢٧ لسنة ٩ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٣٩ )

١٢٦٤ - عدم رد الحكم على دفاع المتهم بإخفاء أشياء مسروقة من أنها غير متحصلة عن سرقة كما هو ثابت من التحقيقات التي أمرت بضمها - قصور .

إذا كان المتهم الذي أدين في جريمة إخفاء أشياء مسروقة ( مواش ) قد تمسك في مذكرة قدمها إلى المحكمة بأن الخفير الذي أئتمنه مالك المواشي عليها قد سلمها إلى شخص فعهد هذا إليه بنقلها في سيارته فهي لم تكن متحصلة عن سرقة ، وإستند في ذلك إلى أقوال الخفير في ملحق للتحقيق طلب ضمه إلى أوراق الدعوى ، فأمرت المحكمة بفتح باب المرافعة وكلفت النيابة ضم الملحق المشار إليه ، ثم قضت في الدعوى دون أن تتحدث عما جاء بهذا الملحق ولا عن الدفاع المشار إليه ، فإن حكمها يكون قاصرا لعدم رده على هذا الدفاع المهم . ( ملن رقم ١٢٩٥ لسنة ١٧ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٤٧ )

١٢٦٥ - إدانة المتهم دون إجابته إلى طلب ضم قضية ثابت بها ما يفيد كشف الحقيقة في الدعوى ودون أن ترد عليه - قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بالإستئنافية بضم قضية على أساس أنه ثابت بها ما يفيد في كشف الحقيقة في الدعوى المنظورة ، ومع أن المحكمة أمرت بضم تلك القضية فإنها قد أجلت الدعوى للحكم ورخصت في تقديم مذكرات ، فأصر المتهم في مذكرته على ضرورة تنفيذ قرار الضم وطلب فتح باب المرافعة ولكن المحكمة حكمت بالتأييد دون أن تشير إلى هذا الطلب أو ترد عليه ، فهذا الحكم يكون باطلا لأن هذا الطلب هو من الطلبات الهامة لتعلق

بتحقيق الدعوى لظهور وجه الحق فيها .

( طعن رقم ٧٠٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٤٨ )

١٢٦٦ - عودة المتهم إلى المطالبة بضم قضية بعد تنازله عن ضمها ودون أن يصر على ذلك في جلسة المرافعة الأخيرة لا يلزم المحكمة بإجابته إلى طلبه .

إذا كان المستفاد من محضر الجلسة أن المحامي عن المتهم طلب أولاً ضم قضية ثم تنازل مكتفياً بتقديم صورة من الحكم الصادر فيها ، ثم عاد بعد ذلك إلى هذا الطلب في إحدى الجلسات ولكنه لم يصر عليه في جلسة المرافعة الأخيرة ، فلا يصح له أن ينمى على المحكمة أنها لم تجبه إليه .

( طعن رقم ٧٠٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٤٨ )

١٢٦٧ - إستناد المحكمة إلى أوراق أمرت بضمها دون أن تعطى المتهم فرصة الإطلاع عليها مع سبق تمسكه بجهله بمحتوياتها - إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت المحكمة قد مدت أجل الحكم في الدعوى أسبوعين مع ضم أوراق ثم بالجلسة المحددة للحكم أصدرت حكماً مستندة إلى تلك الأوراق دون أن تعطى المتهم فرصة الإطلاع عليها مع سبق تمسكه بأنه لا يعرف محتوياتها فذلك منها إخلال بحقه في الدفاع .

( طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٥١ )

١٢٦٨ - تمسك المتهم بجريمة التبييد بضم دفاتر المجنى عليه التجارية وتعيين خبير لتصفية الحساب بينهما - اغفال الحكم الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه - قصور .

تمسك المتهم بجريمة التبييد أمام محكمة ثانية درجة بضم دفاتر المجنى عليه التجارية على أساس أنه ثابت فيها ما يفيد في كشف الحقيقة وتعيين

خبير لتصفية الحساب بينهما ، هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى إظهارا لوجه الحق فيها . فإذا أغفل الحكم الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( ملعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١١٨٢ )

١٢٦٩ - طلب الدفاع عن المتهم من المحكمة الإستئنافية ضم أجندة مكتب المحامي المجنى عليه عن سنة معينة لإثبات واقعة إستلامه الاتعاب التى جمعها المتهم من الموكلين - سكوت المحكمة عن الرد على هذا الطلب وتأييدها الحكم الإبتدائى لأسبابه - قصور إذا كان دفاع الطاعن يقوم على أنه سلم المجنى عليه الاتعاب التى إستلمها من الموكلين ، وطلب من المحكمة الإستئنافية ضم أجندة المكتب عن سنة معينة ، وقال " أنه ثابت فيها كل شئ " ، وكان هذا الطلب من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها ، وكانت المحكمة لم ترد على هذا الطلب بما يبرر طرحه ، بل إكتفت بتأييد الحكم الإبتدائى لأسبابه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه .

( ملعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٢٢ )

١٢٧٠ - طلب ضم ملف المتهم بمستشفى الأمراض العقلية لإثبات أنه كان فاقد الشعور وقت إرتكاب الجريمة بسبب عاهة فى عقله - رفض المحكمة هذا الطلب لأسباب غير مؤدية - قصور .

تقدير حالة المتهم وإن كان من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين فى حكمها الأسباب التى تبني عليها قضاها فى هذه المسألة بيانا كافيا لا إجمال فيه - فإذا كان الحاضر مع المتهم دفع بجلسة المحاكمة بإمتناع العقاب لأن المتهم كان فاقد الشعور وقت إرتكاب الفعل بسبب عاهة فى العقل تراوده أحيانا ، وطلب ضم ملفه بمستشفى الأمراض العقلية ، ولكن المحكمة لم تضم الملف وردت على طلبه

بقولها " . . . أن الثابت من إفادة مدير عام " مصلحة الصحة العقلية " رداً على خطاب النيابة أن المتهم ترك مستشفى الأمراض العقلية منذ تاريخ معين إذ أفرج عنه لتحسن حالته وعدم إنطباقها على أحكام المادة الرابعة بعد الخروج علماً بأنه لم يتردد على المستشفى بعد هذه المرة " - فإن ما أوردته المحكمة لا يصلح رداً على طلب الدفاع ولا يفيد أن المتهم كان متمتعاً بقواه العقلية وقت ارتكاب الفعل وبالتالي يكون الحكم معيباً بالقصور متعيناً نقضه .

( طعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٠ )

١٢٧١ - طلب ضم أوراق لإثبات صحة واقعة القذف الموجه إلى غير موظف - رفضه - صحة ذلك قانوناً .

متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية إلا في حدود ما يكون الطعن موجهاً إلى موظف عمومي أو من في حكمه - فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أى دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف ، وفي هذا ما يكفي لرفض إجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

( طعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٤٨ )

١٢٧٢ - طلب الدفاع عن الطاعن تأييداً لوجهة نظره في نفى الإتهام عنه ضم جنائية تثبت في قوله إتهام آخرين غيره في قتل المجنى عليه - هو طلب جوهرى - على المحكمة إجابته أو الرد عليه رداً سائفاً .

إن طلب الدفاع عن الطاعن تأييداً لوجهة نظره في نفى الإتهام عنه - ضم جنائية تثبت في قوله إتهام آخرين غيره في قتل المجنى عليه - هو طلب جوهرى يتعين على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه رداً سائفاً فإذا كانت تحقيقات الجنائية المطلوب ضمها غير مطروحة على المحكمة ولم تكن تحت نظرها ، وكانت قد أطرحت طلب الدفاع وردت عليه بما لا يستند إلى أصل ثابت في أوراق الدعوى

فإنها بذلك تكون قد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تحمصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر فى عقيدتها لو أنها أطلعت عليها .

( ملعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٧٤٢ )

١٢٧٢ - طلب ضم القضية الذى يتصل بالبائع على الجريمة -  
للمحكمة الإلتفات عنه .

لما كان طلب ضم القضية يتصل بالبائع على الجريمة وهو ليس من عناصرها أو ركنا من أركانها ، فلا على المحكمة أن هى إلتفتت عنه ، وهو بهذه المثابة لا يقتضى ردا صريحا مستقلا طالما أن الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود فى الإثبات .  
( ملعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٤٨٣ )

١٢٧٤ - طلب ضم قضية تدعيما لرأى قانونى - الرد عليه  
صراحة - غير واجب .

من المقرر أن طلب ضم قضية تدعيما لرأى قانونى لا يقتضى ردا صريحا من المحكمة ، طالما أنها طبقت القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .  
( ملعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٦٥٨ )

١٢٧٥ - طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت  
- لا يتجه مباشرة إلى نفى الفعل المكون للجريمة - جواز الإلتفات  
عنه .

لما كان الدفاع عن الطاعن قد أثار أن إذن التفتيش قد صدر بعد إجرائه وأشار فى غرضون مرافعته إلى أن نفتر القسم وأن أثبت قيام شاهد الإثبات بضبط الدعوى الماثلة والدعويين ٥٥ ، ٥٦ لسنة ١٩٥٦ مخدرات الساحل فى ذات الليلة إلا أنه قد خلا من بيان وقت قيامه وعودته فى كل منهما وطلب ضم ملف الجنائيتين لإستجلاء وقت ضبط القضايا الثلاث وإنتهى فى مرافعته إلى

طلب الحكم بالبراءة ، وقد إنتهى الحكم المطون فيه سائغا إلى رفض الدفع ببطلان الإذن بالتفتيش لصدوره بعد إجرائه ، وهو من الموضوع الذى تملك المحكمة الفصل فيه بغير معقب ، ثم إستطرد الحكم إلى رفض طلب ضم الجنايتين سالفتي الذكر لإنتفاء الصلة بينهما وبين الدعوى المنظورة ولأن من المنطقي أن يكون هناك فاصل زمنى فى وقت الضبط . لما كان ذلك . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة - فضلا عن أن الحكم قد رد عليه بما يبرر إطراره - هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة أن هى أعرضت عنه والتفتت عن إجابته وما يثيره الطاعن فى شأنه إنما ينحل فى حقيقته إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع . ( طعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٥٧ )

#### الفصل العاشر - طلب فتح باب المرافعة

١٢٧٦ - طلب محامى المتهم فى يوم الجلسة المحددة للنطق بالحكم فتح باب المرافعة من جديد لا ينشئ له حقا ولا يلزم المحكمة لا بقبوله ولا بإعلان المحامى برفضه .

إذا أجلت المحكمة قضية إلى جلسة ما للحكم ورخصت للمتهم فى تقديم مذكرة فى العشرة الأيام الأولى ونبه عليه بذلك وفى يوم الجلسة المحددة للنطق بالحكم لم يحضر المتهم فنطقت المحكمة بالحكم فإن طلب محامى المتهم قبل صدور الحكم فتح باب المرافعة من جديد لا ينشئ له حقا ما ، ولا حجة فيه على أحد ولا يلزم المحكمة لا بقبوله ولا بإعلان المحامى برفضه ، ولا بتبنيه عند الرفض إلى المبادأة إلى تقديم المذكرة المرخص له فى تقديمها . فإن هذا الترخيص هو مكتة خولتها المحكمة للمتهم أن شاء أخذ بها وإن شاء لم يأخذ ، ولم يجعل القانون على الحاكم تنبيه الخصوم إلى الأخذ بحقوقهم والإنتفاع بمكثاتهم وإستعمال طرق المرافعات المباحة لهم حتى يصح القول بأن ترك هذا

التنبيه يكون إخلالا بحق الدفاع . ( طعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٦ )

١٢٧٧ - عدم إلزام المحكمة بإجابة الدفاع إلى طلب فتح باب المرافعة ما دامت إجراءات المحاكمة قد استوفيت قانونا .

متى كانت إجراءات المحاكمة قد استوفيت قانونا فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة الدفاع عن المتهم إلى ما يطلبه من فتح باب المرافعة بعد حجز القضية للحكم لتقديم مستندات لإثبات براءته .

( طعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٩٨ / ٥ / ٩ )

١٢٧٨ - إعادة فتح باب المرافعة من شأن المحكمة وحدها وتقديره حسبما يترأى لها سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب مقدم إليها .

إن ما كفه القانون للدفاع من الحرية في إبداء كل ما يراه مفيدا له من أقوال وطلبات وأوجه مدافعة لدى المحكمة المطلوب منها الفصل في الدعوى ، ومطالبة المحكمة في الوقت ذاته بأن تستمع لما يبديه لها من ذلك فتجيبه إليه إن رأت الأخذ به أو ترفضه مع بيان ما يبرر عدم إجابته - هذه الحرية على هذا المعنى الذي عناه القانون تنفذ ، ويجب أن تنفذ ، عند إقفال باب المرافعة ، أي وقت الإنتهاء من عملية عرض الدعوى على المحكمة . فبسماع شهود الإثبات وشهود النفي ، وبإدلاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن هذه الحقوق والمتهم ، كل منهم بقواله وبفاعة الختامى بجلسة المحاكمة تنتهى المرافعة في الدعوى وتخلو المحكمة للمداولة . ومن هذا الطرف يتمتع على الخصوم الحق في تقديم مذكرات أو أقوال إلا إذا رأت المحكمة سماع الدعوى من جديد فتفتح حينئذ باب المرافعة ثانيا ، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على طلب مقدم إليها ، وهى وحدها صاحبة الشأن في هذا تقدره كما يترأى لها . ولا يصح على كل حال أن تسمع المحكمة في أثناء المداولة ، وباب المرافعة مغل ، أى دفاع مهما كان ، فإن مثل هذا الدفاع يكون مهدرا ولا وزن

له لتقديمه فى غير ظرفه المناسب فإذا تقدم المتهم إلى المحكمة بمذكرة ضمنها طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يكن قد أثارها فى الجلسة فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب ولم ترد على المذكرة فإن ذلك لا يعيب حكمها ، إذا ما دامت هى صاحبة السلطة المطبقة فى تقدير الظروف التى تستدعى إعادة فتح باب المرافعة ، فإن عدم موافقتها على هذا الطلب يدل بذاته على أنها لم تر له محلا ، وما دامت المذكرة قد قدمت وباب المرافعة مغلل فإنها تعتبر بالنسبة لغير ما هو متعلق بطلب فتح باب المرافعة كأنها لم تقدم ، ولا يحق مطالبة المحكمة بالرد على شيء مما ورد فيها .

(طنن رقم ٤٢١ لسنة ١٠ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٤٠)

١٢٧٩ - عدم إلزام المحكمة إجابة المتهم إلى طلب سماع الدعوى من جديد بحضور المحامى الموكل بعد أن إنتهت من نظرها بحضور المحامى المنتدب .

يكفى قانونا فى تحقيق الضمان المقرر للمتهم بجناية أن يكون قد حضر عنه محام وتولى المرافعة عنه ، ووجب سماع المحامى الموكل عند وجود المحامى المنتدب محله أن تكون الدعوى لا تزال منظورة والمرافعة فيها جارية . أما إذا كانت قد إنتهى نظرها بعد مرافعة المحامى المنتدب ، ثم أقفل باب المرافعة ، فإن المحامى الموكل لا حق له - بمقولة أنه موكل - فى إلزام المحكمة بفتح باب المرافعة لسماع الدعوى من جديد بحضوره لأن فتح باب المرافعة فى القضايا بعد التقرير بإقفاله خاضع لسلطة المحكمة المطلق .

(طنن رقم ٧٣٦ لسنة ١٣ ق جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٤٣)

١٢٨٠ - إعراض المحكمة عن طلب فتح باب المرافعة لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

أن تقديم محامى المتهم طلبا لفتح باب المرافعة والإعراض عنه بعد أن أجل نظر الدعوى عدة مرات ويعد إقفال باب المرافعة بحجز القضية للحكم لا يعتبر



إخلال بحقوق الدفاع .

(طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١ / ٢ / ٥)

١٢٨١ - حق المحكمة في رفض طلب المتهم في لجنة إعادة القضية للمرافعة لسماع دفاع محاميه الشفوى .  
أن القانون لا يمنع حضور محام عن المتهم في قضايا الجنح والجنايات المجنحة . فإذا كان الثابت في محضر الجلسة الإستئنافية أن المتهم حضر بشخصه وكانت لديه فرصة للدفاع عن نفسه بنفسه فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تجبه إلى ما طلبه من إعادة القضية للمرافعة لسماع دفاع محاميه الشفوى سواء أكانت المحكمة قد صرحت له بتقديم مذكرة كما زعم أو لم تصرح كما يستفاد من محضر الجلسة .

(طعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١ / ٢ / ١٩)

١٢٨٢ - عدم إلزام المحكمة بإجابة المتهم في مذكرته بإعادة فتح باب المرافعة لسماع شهود بعد أن طلب في الجلسة الأخيرة حجز القضية للحكم وإجابته إليه .  
إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب في الجلسات السابقة على الجلسة الأخيرة تأجيل نظر الدعوى لإعلان شهود نفى فأنجابت المحكمة إلى طلبه ، وفي الجلسة الأخيرة للمرافعة إقتصر المحامي الحاضر مع المتهم على طلب حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات فأنجب إلى ما طلب ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإعادة القضية للمرافعة إستجابة لما طلبه المتهم في مذكرته من سماع هؤلاء الشهود أو سماع دفاعه الشفوى ما دامت المرافعة قد إنتهت .  
(طعن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ١٠ / ٢٦)

١٢٨٣ - إنتهاء المرافعة وحجز القضية للحكم - طلب إعادةتها بعد ذلك للمرافعة لإجراء تحقيق فيها - إجابته أو الرد عليه - غير لازم .

المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة لإجراء تحقيق فيها أو الرد على هذا الطلب ما دامت المرافعة قد إنتهت وحجزت القضية للحكم .

(طعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٥٦ م ٧ من ٢٤٢)

(والطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٥٧ م ٨ من ٨٥١)

(والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٦٠ م ١١ من ٧٣٨)

١٢٨٤ - طلب فتح باب المرافعة - متى لا تلتزم المحكمة بإجابته لما كانت المحكمة بعد سماع الدعوى وإقفال باب المرافعة فيها وحجز القضية لإصدار الحكم ، غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة ، فإن ما تثيره الطاعة في هذا النعى من الإخلال بحقها في الدفاع يكون غير سديد .

(طعن رقم ٣٦٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦١ م ١٢ من ٣٥٣)

١٢٨٥ - عدم إجابة المحكمة طلب إعادة الدعوى للمرافعة - بعد حجزها للحكم - لتحقيق دفاع يبيده الطالب أمامها بالجلسة - لا إخلال .

من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع وأمرت بإقفال باب المرافعة وحجزت الدعوى للحكم فهي غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منها بالجلسة أو سماع دفاع من المتهم كان في مقدوره إبدائه حين حضر أمامها إذ لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجلسة الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٧٤ م ٢٥ من ٥١٤)

### الفصل الحادى عشر - تقديم المذكرات

١٢٨٦ - عدم إلزام المحكمة مد الأجل المحدد لتقديم المذكرة .

إذا كان الثابت أن المحكمة الإستئنافية أعادت تحقيق الدعوى وأجلتها مرارا بناء على طلب المتهم لأسباب مختلفة ، وفي الجلسة الأخيرة طلب الدفاع عن المتهم السماح له بتقديم مذكرة-بدفعة ، وأجلت المحكمة النطق بالحكم ، ورخصت له في تقديم مذكرته قلم يقل ، ثم طلب إلى المحكمة أن تمد له الأجل لتقديم المذكرة فلم تجبه إلى طلبه هذا ، فلا إخلال في ذلك بحق الدفاع إذ المحكمة غير ملزمة بإجابة مثل هذا الطلب بعد إنتهاء الأجل الذي حددته لتقديم المذكرة فيه .  
(لمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٧ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٢٧)

١٢٨٧ - عدم إلزام المحكمة بالرد على مذكرة الدفاع ما دام لم يبد فيها ما يتطلب ردا صريحا .  
لا يعيب الحكم عدم رده على مذكرة الدفاع ما دام لم يبد في هذه المذكرة ما يتطلب من المحكمة ردا صريحا خاصا .  
(لمن رقم ٤٠ لسنة ١٧ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٤٧)

١٢٨٨ - تصريح المحكمة للمتهم بتقديم مذكرة يوجب عليه أن يدلى فيها بجميع ما يعن له من دفاع دون أن يقصره على الدفع الذي أبداه .  
إذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة الإستئنافية ببطلان حكم محكمة الدرجة الأولى لعدم توقيعه في خلال ثلاثين يوما ، فأرجأت المحكمة النطق بالحكم وأمنت له في تقديم مذكرة بدفاعة ولم تجعل قرارها مقصورا على الدفع بالبطلان فحسب بل أطلقتته فإنه - ما دام قرار المحكمة مطلقا غير مقصور على الدفع بالبطلان - يكون على المتهم أن يدلى بجميع ما يعن له من دفاع ، فإذا هو قصره على الدفع فليس له أن يلوم المحكمة على أنها قضت في الدعوى دون أن تسمع دفاعه في موضوعها .

هذا ، ولم يكن يجوز للمحكمة الإستئنافية مع إعتبارها حكم محكمة الدرجة الأولى باطلا أن تعيد القضية إليها بعد أن إستنفدت سلطتها بالقضاء في

موضوع الدعوى بالحكم الذى أصدرته .

(طنن رقم ١٤٨٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٤٧)

١٢٨٩ - تقديم مذكرة من أحد الخصوم بغير إطلاع خصمه عليها  
وتقبلها إخلال بحق الدفاع .

من المقرر أن تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه بغير إطلاع خصمه  
عليها ينطوى على إخلال بحق الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تمكن الخصم  
الذى لم يعلن بها من مناقشة وجهة النظر التى إحتوتها هذه المذكرة . وإن  
فتمت كان الثابت فى محضر الجلسة أن المحكمة الإستئنافية بعد أن سمعت  
الدعوى أجلت النطق بالحكم فيها أسبوعين وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء  
من الخصوم فى الأسبوع الأول وكان الثابت من مطالعة مفردات الدعوى أن  
الدعى بالحقوق المدنية قدم بعدئذ مذكرة قبلت وضمت لملف الدعوى دون أن  
تعلن للمتهمين أو أن يطلع عليها محاميهما فإن الحكم الصادر بإدانة المتهمين  
وبإلزامهما بالتعويضات المدنية يكون معيبا متعينا نقضه .

(طنن رقم ٧٥ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٥١)

١٢٩٠ - تقصير المتهم فى تقديم مذكرته فى الموعد المحدد لا  
يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

متى كانت المحكمة قد أجلت القضية للحكم مع التصريح للطاعن بتقديم  
مذكرة فى خلال عشرة أيام فإنه يكون عليه أن يقدم مذكرته فى هذا الموعد .  
فإذا كان هو قد قصر فى إستعمال حقه فلا تكون المحكمة قد أخلت بحقوقه فى  
الدفاع .

(طنن رقم ٩٦٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٥٢)

١٢٩١ - لا مصلحة للطاعن من الدفع بأن محضر الجلسة قد  
خلا مما يلغى تقديمه مذكرة فى الدفع الذى إبداه ما دامت المحكمة  
قد تعرضت لهذا الدفع وردت عليه .

ما دام الحكم قد تعرض للدفع الذى أبداه محامى الطاعن ورد عليه فلا أهمية لما يقوله من أن محضر الجلسة قد خلا مما يفيد تقديمه مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع . (طنن رقم ٩٨٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٥٢)

١٢٩٢ - تصريح المحكمة للمتهم بتقديم مذكرة يجب عليه أن يدلى فيها بجميع ما يعن له من دفاع لئلا يقتصره على الدفع الذى أبداه .

متى كانت محكمة أول درجة بعد أن سمعت شهود الدعوى أرجأت النطق بالحكم لجلسة أخرى إستجابة لطلب الخصوم وأئنت لهم فى تقديم مذكرات بدفاعهم ولم تجعل قرارها مقصوراً على الدفع الذى أثاره الطاعن بل أطلقته ، فإذا كان الطاعن - مع هذا الإطلاق - قصر دفاعه فى المذكرة التى قدمها على الدفع فقط ، ولم يضمنها كل ما عن له من دفاع فليس له أن ينعى على المحكمة أنها قضت فى الدعوى لئلا يقتصره على موضوعها . (طنن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٤٥)

١٢٩٣ - إطلاع المحكمة ما تقدم به المتهم فى مذكرته التى لم تصرح له بتقديمها - لا عيب .

متى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، فإنه لا يعيب الحكم أن يطرح ما تقدم به المتهم فى مذكرته التى يقول عنها من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة . (طنن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٧ من ٨ ص ٥٤٥)

١٢٩٤ - المذكرات التعقيبية : مجرد عدم تقديمها من المتهم لا يمس سلامة الإجراءات ما دام لا يدعى أن المحكمة منعت من ذلك - سكوت المتهم عن التعقيب يدل على أنه لم ير ما يستأهل الرد على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية فى غير الموعد المحدد

#### لتقديمها .

إذا كان المتهمان لا يدعيان في طعنهما أنهما طلبا إلى المحكمة التعقيب على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لتقديمها ولم يطلبوا أن تكون لهما الكلمة الأخيرة ، ولا يدعيان أن أحدا منعهما من ذلك فلا يحق لهما النعى على الحكم شيئا في هذا الصدد - إذ أن سكوتهما عن ذلك دليل على أنهما لم يجدا فيما أبداه المدعى بالحقوق المدنية ما يستوجب ردا من جانبهما مما لا يبطل المحاكمة .

(طن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٦٠ من ١١ ص ١٦٤)

١٢٩٥ - طلب الدفاع حجز الدعوى للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة - إجابة المحكمة هذا الطلب - عدم قبول النعى عليها أنها لم تسمح دفاعه الشفوي .

إذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن المدافعين عن المتهم طلبا حجز الدعوى للحكم مع التصريح لهما بتقديم مذكرة بدفاع ، فصرحت لهما المحكمة بذلك ، فإن ما يثيره المتهم من عدم سماع دفاعه الشفوي يكون غير مقبول منه . (طن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٩ من ٢٠ ص ١١٤٤)

١٢٩٦ - إستبعاد المحكمة لمذكرة وردت لها بعد الميعاد المحدد لتقديمها - لا عيب .

متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد إستبعدت مذكرة الطاعن لورودها بعد الميعاد المصرح له فيه بتقديم المذكرات ، فليس له من بعد ذلك وهو المقصر في تقديم مذكرته في الميعاد المحدد ، النعى عليها بأنها قد أخلت بحقه في الدفاع .

(طن رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٢٢١)

١٢٩٧ - عدم إلزام المحكمة بالتصريح للخصم بتقديم مذكرة

بدفاعه - ما دامت قد يسرت له إبداءه بجلسة المحاكمة - النعى على الحكم إلتفاته عن إيراد دفاع الطاعن والرد عليه - لا يقبل - ما دام لم يبين فى أسباب طعنه - ماهية هذا الدفاع - إعتناق الحكم الإستثنائى أسباب الحكم المستأنف - لا يفيد عدم إحاطته بدفاع الخصم .

لا تلتزم المحكمة بأن تصرح للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه ما دامت قد يسرت وأتاحت له الإدلاء بدفاعه الشفوى بجلسة المحاكمة . ولما كان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع المطول الذى إلتقت الحكم المطعون فيه عن إيراده أو الرد عليه بل أرسل القول إرسالا بذاك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا ، ومن ثم فإن إعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائى لا يستفاد منه أنه لم يكن محيطا بدفاع الطاعن ، ويكون النعى على الحكم فى غير محله .

(طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٣٤١)

١٢٩٨ - الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه أن لم يكن قد أبدى فيها - أثر ذلك .

من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة ، أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل - إذا لم يسبقها دفاعه الشفوى - أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى والمتعلقة بها .

(طعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣ / ٦ / ٢٤ ص ٦٩٦)

## الفصل الثانى عشر - طلب المعاينة

١٢٩٩ - عدم تعرض الحكم لطلب إجراء معاينة المنورين موضوع تهمة إنشائهما بدون ترخيص - قصور .

إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الانتقال لإجراء معاينة المنورين اللذين أتهم بإنشائهما دون ترخيص من البلدية ، فقضت المحكمة بإدانتهم دون أن تتعرض لهذا الطلب ، ودون أن تبين وجه المخالفة في إقامة هذين المنورين للقانون ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(طعن رقم ٧٠٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٤٦)

١٣٠٠ - عدم رد الحكم على طلب المتهم في تهمة البلاغ الكاذب معاينة منزل المدعى المدني لتبين أن الأخشاب والأحجار التي أبلغ بسرقتها موجودة به - قصور .

إذا كان الثابت أن الدفاع عن المتهم في تهمة البلاغ الكاذب قد طلب إلى المحكمة أن تعاین منزل المدعى بالحقوق المدنية لتبين أن الأخشاب والأحجار التي أبلغ بسرقتها موجودة به ولكن المحكمة أدانته دون أن تجيبه إلى هذا الطلب أو ترد عليه فإن حكمها بذلك يكون مشوباً بالقصور المبطل ، إذ مثل هذا الطلب هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى بغية ظهور الحقيقة فيها فلا يصح إغفاله .

(طعن رقم ١٩٠٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٤٦)

١٣٠١ - عدم الرد على طلب المتهم الانتقال لمعاينة المنزل لتبين إستحالة وقوع الحادث على النحو الذي قال به الشاهد - قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة الانتقال لمعاينة المنزل المقول بوقوع الجناية فيه لتبين إستحالة وقوع الحادث على النحو الذي قال به الشاهد ، فإن عدم إجابة هذا الطلب أو الرد عليه يبطل الحكم الصادر بالإدانة ، إذ هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى إظهاراً لوجه الحق فيها .

(طعن رقم ٦٦٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٤٨)



١٣.٢ - عدم رد الحكم على طلب المتهم إنتقال المحكمة إلى مكان الحادث للتحقق من أن قتل المجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه - قصور .

إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الإنتقال إلى مكان الحادث لمعاينة ليتضح لها من المعاينة ما يدعم قوله بكذب الشهود الذين إعتدلت المحكمة على أقوالهم ، وكان رفض المحكمة هذا الطلب قائما على ما قالته من أن المعاينة التي أجراها المحقق أثر الحادث معززة برسم تخطيطي ، فإن حكمها يكون قاصر البيان ، إذ هذا السبب الذي إعتدلت عليه لا يبرر رفض الطلب المذكور الذي أبدى لتدعيم القول بكذب الشهود مما لا يصح معه أن يكون الرد عليه القول بصديق هؤلاء الشهود .  
(طنن رقم ١٥٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩ / ٣ / ٧)

١٣.٣ - حق المحكمة في رفض طلب المعاينة ما دامت قد أرجعته إلى إعتبارات منطقية مقبولة .

إذا كانت المحكمة حين رفضت ما طلبه الدفاع من معاينة الدولاب الذي قيل بأن المخبر ضبط به لم تبين هذا الرفض على مجرد إفتراضات أوردتها وإنما أرجعته إلى إعتبارات منطقية مقبولة ومستندة إلى ما ثبت لها من وقائع الدعوى فلا يقبل من المتهم أن ينعى عليها شيئا في هذا الصدد .

(طنن رقم ١٨٨٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠ / ٢ / ٧)

١٣.٤ - عدم إلزام المحكمة بالتعرض لطلب المعاينة الذي لم يتمسك به المتهم في الجلسة الأخيرة التي حصلت فيها المرافعة .

إذا كان المتهم قد أشار في إحدى جلسات المحاكمة إلى طلب معاينة مكان الحادث ، ولكنه لم يعد إلى هذا الطالب بالجلسة الأخيرة التي حصلت فيها المرافعة عقب إعادة المحكمة الإستئنافية سماع شهود الإثبات ، فإنه لا يكون قد تمسك بطلب المعاينة ولا تكون المحكمة ملزمة بالتعرض له ولا تثريب عليها إذا هي لم ترد عليه .  
(طنن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠ / ٤ / ٨)

١٣.٥ - حق المحكمة في عدم إجابة المتهم إلى طلب إجراء تجربة للرؤية على ضوء المصباح الذي كان يضيء مكان الحادث إكتفاء بالمعاينة التي أجرتها النيابة على ضوء ذات المصباح .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة أن تجرى تجربة للرؤية على ضوء المصباح الذي كان يضيء مكان الحادث وقت وقوعه وفي مثل الظروف التي وقع فيها لمعرفة ما إذا كان يمكن معه تمييز الأشخاص أو لا يمكن ، فردت المحكمة على ذلك بقولها أن لا جدوى من إجراء هذه التجربة إكتفاء بالمعاينة التي أجرتها النيابة على ضوء ذات المصباح وإنزال المعامل والعناصر التي تؤدي إلى النتيجة المبتغاة من إجراءاتها - فهذا يعتبر ردا سائفا .

(ظمن رقم ٤٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٥٠)

١٣.٦ - عدم رد الحكم على طلب المتهم إنتقال المحكمة إلى مكان الحادث للتحقق من أن قتل المجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه - قصور .

إذا طلب المتهم إلى المحكمة الإستئنافية معاينة مكان الحادث لتبين ما إذا كان هو المخطئ أم أن الخطأ راجع إلى سائق الترام ، فلم تأبه لهذا الطلب وأيدت الحكم بالإدانة فهذا منها قصور يعيب الحكم ، وقد كان عليها أن تجيب هذا الطلب إلهام لتعلقه بواقعة لها أثرها في الدعوى أو أن ترد عليه بما يفنده أن لم تر إجابته .

(ظمن رقم ٣٢٩ لسنة ٢١ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥١)

١٣.٧ - عدم رد الحكم على طلب المتهم إنتقال المحكمة إلى مكان الحادث للتحقق من أن قتل المجنى عليه لم يقع نتيجة خطأ منه - قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى محكمة أول درجة الإنتقال إلى مكان الحادث لإجراء المعاينة بحضور المهندس الفني للسيارات لإثبات أن المسئول عن الحادث هو سائق الترام فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطالب وقضت

بيادانة المتهم . ثم لدى المحكمة الإستئنافية تمسك بهذا الطلب في مذكرته  
المرفخ له في تقديمها ولكنها أيدت الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تجيب  
طلبه أو ترد عليه - فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله بحق الدفاع .  
(طعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٥٣)

١٣.٨ - مناط إعتبار طلب المعاينة دفاعا موضوعيا لا يستلزم  
ردا صريحا :

من المقرر أن طلب المعاينة متى كان لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة  
ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود - بل كان مقصودا به  
إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر  
دفاعا موضوعيا ولا تلتزم المحكمة بإجابته - فإذا كانت محكمة الموضوع قد  
إطمأنت إلى أقوال محقق الواقعة وخلصت منها - لأسباب سائفة - إلى مكان  
مشاهدة شاهد الرؤية للمتهمين وقت مقارفتها الإعتداء على المجنى عليه ، فإنه  
لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ، ولا محل للنعي عليها لعدم توليها إعادة المعاينة  
بمعرفة .

(طعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١٤٠)  
(والطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٦٤٦)  
(والطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٩٤٧)  
(والطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٦١)

١٣.٩ - طلب المتهم من المحكمة إجراء معاينة لتتحقق من حالة  
الضوء بنفسها - عدم ردها على هذا الطلب - قصور .

متى كان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من حالة  
الضوء بنفسها لتبين مدى صحة ما أدلى به الشهود في شأن إمكان رؤية  
المتهم عند إلقائه المخدر ، وهو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى  
لإظهار الحقيقة منها ، وكان ما قالت المحكمة لا يصلح ردا على هذا الطلب ، فإن

الحكم يكون مشويا بالقصور .

(ملن رقم ١٧٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٩١)

١٣١ - طلب المعاينة إذا كان من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى إظهارا لوجه الحق فيها - عدم إجابته - أو الرد عليه ردا مقبولا يبطل الحكم الصادر بالإدانة - مثال .

أن طلب المعاينة إذا كان من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى إظهارا لوجه الحق فيها ، فإن عدم إجابته أو الرد عليه ردا مقبولا يبطل الحكم الصادر بالإدانة ، فإذا كانت المحكمة - فى جريمة إحراز مخدر - قد رفضت طلب الدفاع عن المتهم الإنتقال لمعاينة المقهى وكان هذا الرفض قائما على ما قالته من أن معاينة النيابة أثبتت ضيق المشرب أما عرض الشيش فى مكان مكشوف فيدل على جرأة المتهمين ، فى حين أن المتهم يبنى هذا الطلب على أنه كان يستطيع وهو يجلس بالمقهى أن يرى أفراد القوة قبل دخولهم لضبطه ، وكانت المعاينة التى إستندت إليها المحكمة خلوا مما أسس عليه المتهم طلبه فإن الحكم الصادر بإدانة المتهم يكون باطلا متعينا نقضه .

(ملن رقم ١٣٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١١٩)

١٣١١ - طلب إجراء معاينة وتجربة رؤية لمكان الحادث :  
إعتباره دفاعا موضوعيا - يكفى فيه الرد الضمنى .

إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن المتهم حين تقدم إلى المحكمة بطلب معاينة وتجربة رؤية لمكان الحادث لم يقصد إلا إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة ، ولم ينازع فى قوة إبصار شهود الرؤية ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة - بل يكفى أن يكون الرد عليه مستقادا من الحكم بالإدانة إستنادا إلى أقوال الشهود الذين إطمأنت إليهم المحكمة .

(ملن رقم ١٤٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٨٨٧)

١٣١٢ - ما لا يبطل المعاينة : إجراءاتها فى غيبة المتهم - ما يملكه المتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاينة التى تمت فى غيبته من نقص أو عيب - سلطة المحكمة فى تقدير هذه المعاينة .

المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم إذا هى رأت لذلك موجبا ، ولا يبطلها غياب المتهم وقت إجراءاتها ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهى على بينة من أمرها - كما هو الشأن فى سائر الأوراق . (ملف رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٩٤٧)

### الفصل الثالث عشر - مسائل متنوعة

١٣١٣ - إلزام المحكمة بالإستماع إلى المتهم ولو تعارض مع وجهة نظر محاميه .

أنه لما كانت مهمة المحامى فى المواد الجنائية هى مساعدة المتهم ومعاونته فى الدفاع بتقديم جميع الأوجه التى يرى أن الدفاع يقتضيها . سواء أكانت متعلقة بالموضوع أم بالقانون ، كان للمتهم - وهو صاحب المصلحة - أن يتقدم بما يبدو له هو نفسه من دفاع أو طلب ، وكان على المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض مع وجهة نظر المحامى . (ملف رقم ٢٣٦٣ لسنة ٨ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٣٨)

١٣١٤ - خطأ المحكمة فى تاريخ الجلسة التى أجلت إليها الدعوى وتختلف المتهم عن الحضور بسبب ذلك لا يصح معه إعتبار تخلفه بغير عذر مقبول .

إذا كانت المحكمة بعد أن أمرت بتأجيل دعوى مرفوعة على المتهم إلى جلسة معينة قد أجلت دعوى أخرى مرفوعة على ذات المتهم لنظرها مع الدعوى الأولى ، ولكنها ذكرت فى أمر التأجيل أنه ليوم حدته سابق على يوم تلك الجلسة المعينة

فإن أمرها هذا يكون خاطئا من ناحية تضمنته تاريخين للجلسة التي أجلت إليها الدعوى ، ذلك لأن قولها بأنها تتوكل الدعوى الأخيرة لنظرها مع الدعوى الأولى معناه أن التأجيل كان للجلسة التي حددتها لهذه الدعوى الأولى . وهذا من شأنه أن يحمل المتهم على الاعتقاد بأن ذكر يوم آخر فى أمر تأجيل الدعوى الأخرى لم يكن مقصودا بل جرى به القلم من باب السهو فقط ، ويأن تأجيل الدعويين لنظرهما معا إنما هو للجلسة التي حضرها ، وذلك لا يصح معه إعتبار تخلفه عن الحضور فى اليوم الأول ، بسبب هذا الاعتقاد ، بغير عذر مقبول وبالتالي لا يصح للمحكمة أن تحكم عليه فى غيبته وإلا كان حكمها خاطئا .

(طعن رقم ٣٦٤ لسنة ١٣ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٤٣)

#### ١٣١٥ - للمحكمة ضم أى دفع مهما كان نوعه إلى الموضوع

والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد .

لا يوجد فى القانون نص يمنع المحكمة من ضم أى دفع ، مهما كان نوعه ، إلى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد . ثم أن تدخل المدعى بالحقوق المدنية ومرافعته فى الموضوع قبل الفصل فى الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد إخلالا بحق المتهم فى الدفاع ، لأنه ليس فيه حرمان له من إبداء دفاعه كاملا ، إذ حضور المدعى ومرافعته لا يتعديان فى الواقع وحقيقة الأمر حدود دعواه المدنية ، وتحدثه عن الفعل الجنائى وتقديم الدليل على ثبوته إنما يكون بإعتباره هو الفعل الضار الذى يطلب من أجله التعويض ومع ذلك فإنه يحسن بالمحكمة أن تفصل فى جواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية قبل الخوض فى موضوع الدعوى الجنائية .

(طعن رقم ١٣٤٨ لسنة ١٥ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٤٥)

#### ١٣١٦ - عدم تقييد الدفاع بمسلك النيابة فى الجلسة ووجوب

قيامه على أساس التهمة المرفوعة بها الدعوى .

العبرة فى التهمة هى بما ترفع به الدعوى ولا يغير من هذا قول يرد فى

مرافعة النيابة أثناء المحاكمة . وإن فعلى المتهم أن يدافع عن نفسه على أساس  
ذلك ولا يقتصر على دليل دون آخر إستنادا إلى مسلك النيابة في الجلسة .

(طعن رقم ٧٠٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٤٧)

١٣١٧ - عدم ~~إلتزام~~ المحكمة بالرد على أدلة النفي .

ليست المحكمة ملزمة قانونا بالرد صراحة على أدلة النفي .

(طعن رقم ٢ لسنة ١٩ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٤٩)

١٣١٨ - صحة فصل المحكمة في طلبات الدفاع من واقع الأدلة

المعرضة عليها ما دامت لا تتصل بمسألة فنية بحث .

متى كان طلب الدفاع لا يتصل بمسألة فنية بحث فالمحكمة أن تفصل فيه  
من واقع الأدلة المعرضة عليها في الدعوى ، ويصح أن يكون ردها على هذا  
الطلب بأنها لم تر موجبا للأخذ به مستقادا من إدانة المتهم بناء على أدلة الثبوت  
التي أوردها في الحكم . (طعن رقم ٦٥٤ لسنة ١٩ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٤٩)

١٣١٩ - عدم جواز الطعن على الحكم لسوء تصرف محامي

المتهم في الدفاع عنه .

أن القانون لا يستوجب حضور محام مع المتهم في جلسة ، فللمتهم أن  
يتولى الدفاع عن نفسه بنفسه أو أن يختار محاميا يدافع عنه ، ويكون عليه ، لا  
على المحكمة أن يقدر مدى إتفاق دفاع المحامي مع مصلحته ولما كان المحامي  
ليس مقيدا بطريقة معينة في دفاعه عن موكله بل هو يدافع عنه حسبما يظن  
عليه ضميره وإجتهاده ، فإن ما ينهائ الطاعنون على الحكم من سوء تصرف  
محاميهم في الدفاع عنهم وما يزعمون من نتائج يقولون أنها ترتبت على ذلك لا  
يكون مقبولا أمام محكمة النقض . (طعن رقم ١١٧٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٤٩)

١٣٢٠ - خطأ المحكمة في تحصيل شطر من دفاع المتهم لا

يعيب الحكم ما دام غير منصب على دفاع جوهرى فى الدعوى .  
لا عبرة بما يقوله الطاعن من وجود خطأ فى تحصيل شطر من دفاعه  
ما دام هذا الخطأ بفرض حدوثه غير منصب على دفاع جوهرى فى الدعوى .  
(طعن رقم ٨٧٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٤٩)

١٣٢١ - حق المحكمة فى تنفيذ دفاع المتهم بناء على إعتبارات  
منطقية وإلى تناقض رواياته .  
لا حرج على المحكمة فى أن تستند فى سبيل تنفيذ دفاع المتهم إلى  
إعتبارات منطقية وإلى تناقض رواياته ما دام ما تستند إليه من ذلك سائفا وله  
أصله فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى .  
(طعن رقم ١١٦٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٤٩)

١٣٢٢ - وجوب إثبات الدفاع طلباته فى محضر الجلسة حتى  
تلتزم المحكمة بالرد عليها .  
إذا كان الطاعن عند حجز القضية للحكم قد قدم مذكرة ضمنها طلبا من  
طلبات التحقيق ثم لما أعيدت القضية للمرافعة لم يتمسك بهذا الطالب ويصر عليه  
فى الجلسات التالية فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .  
(طعن رقم ١١٣ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٥١)

١٣٢٣ - عدم قبول زعم المتهم أن محاميه لم يوف دفاعه على  
مظنة أن المحكمة ستقضى ببراءته .  
ما دام محضر الجلسة خاليا مما يؤيد زعم الطاعن أن المحكمة حجرت على  
حريته فى الدفاع أو أنها منعت محاميه من إستيفاء مرافعته فلا يقبل منه  
إدعاؤه أنه لم يوف ذلك الدفاع حقه على مظنة أن المحكمة ستقضى ببراءته .  
(طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢١ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٥١)



### ١٣٢٤ - إنتهاء حق الدفاع بإقفال باب المرافعة .

الدفاع ينتهى بإقفال باب المرافعة ، فكل طلب يقدم بعد ذلك لا تلتزم المحكمة بإجابته أو بالرد عليه . (طعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٥٩)

١٣٢٥ - عدم إلتزام المحكمة بالرد على ما يتقدم به المتهم من دفاع ردا صريحا خاصا بل يكفى أن يكون ردها عليه مستفادة من إدانة المتهم إستنادا إلى الأدلة التى أوردها الحكم .

إذا كان المتهم الذى أدانته المحكمة فى إختلاس المحجوز قد دافع عن نفسه بأنه تغيب يوم البيع بسبب مرض مفاجيء ألزمه دخول المستشفى ولكنه لم يطلب إليها تحقيقا فى هذا الشأن مكتفيا بما قرره من أنه كان مريضا ودخل المستشفى فلا يصح منه النعى على الحكم لعدم رده على هذا الدفاع ، فإن المحكمة غير مكلفة بأن ترد فى حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع ، ويكفى لسلامة حكمها أن تورد الأدلة على وقوع الفعل من المتهم .

(طعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٥٩)

### ١٣٢٦ - حق المحكمة فى العدول عن القرار الذى إتخذته ما

دامت قد رأت أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذه .

إذا كانت المحكمة فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها قد أصدرت من تلقاء نفسها قرارا تحضيريا فإن هذا القرار لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه ، صونا لهذه الحقوق . وإذن فمتى كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وسمعت شهود الإثبات فى حضور الطاعن ، ثم رأت المحكمة الإستئنافية من تلقاء نفسها عند نظر المعارضة المرفوعة منه فى الحكم الإستئنافية الغيابى تأجيل الدعوى وتكليف النيابة بإعلان شهود الإثبات ، فحضر واحد منهم الجلسة التالية وتخلف الأخران ، كما تخلف الطاعن نفسه عن الحضور ، فاككتف المحكمة بسماع شهادة من حضر ، وقضت فى الدعوى بتأييد الحكم المعارض فيه فإن هذا منها

جائز ولا خطأ فيه ، ذلك أن المحكمة كانت قد إتخذت هذا الإجراء من تلقاء نفسها فى سبيل تبين الحقيقة فى الدعوى ، ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذ قرارها . (طن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٥٢)

#### ١٣٢٧ - دفاع - تبصيره لما قد ينجم عن إنسحابه .

إذا كان مؤدى ما هو ثابت بمحضر الجلسة أن نقاشا دار بين المحكمة والدفاع إنتهى بتبصير المحكمة الدفاع لما قد ينجم عن إنسحابه الأمر الذى إقتنع به الدفاع ، فإن توليل الأمر على أنه ينطوى على تهديد يكون لا محل له . (طن رقم ٣٥٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ ص ١٢٢)

#### ١٣٢٨ - حكم - تسيبيه - طلب إحتياطى - للمحكمة طرحه دون إلتزام بالرد عليه .

من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب الدفاع أو الرد عليه إلا إذا كان طلبا جازما ، أما الطلبات التى تبدى من باب الإحتياط فللمحكمة أن تطرحها دون أن تكون مطالبة بالرد عليها .

(طن رقم ٨٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦١ س ١٢ ص ١٠٤)

#### ١٣٢٩ - قرار المحكمة بصدده تجهيز الدعوى - قرار تحضيري - ملغى ذلك .

قرار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . (طن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٢٤٧)

#### ١٣٣٠ - الدفاع الجوهري - متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟ - إذا كان جديا يشهد له الواقع ويسانده .

يشترط في الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالإلتفات إليه والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده ، وأما إذا كان عاريا عن دليله بل كان الواقع يكذبه فإن المحكمة تكون في حل من الإلتفات عنه دون أن تتناوله في حكمها ، ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق الطاعة في الدفاع ولا قصورا في حكمها .

(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٨٢٧)

١٣٣١ - الدفع يقدم الإصااية من الدفوع الجوهريية في الدعوى .  
الدفع يقدم الإصااية يعد دفاعا جوهريا في الدعوى مؤثرا في مصيرها .  
(طعن رقم ٦٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٦٠٠)

١٣٣٢ - وصف المحكمة للدفاع بالإصطناع - مفاده .  
إن وصف المحكمة دفاع الطاعن بالإصطناع يفيد عدم إطمئنانها إلى أدلة النفي التي ساقها الدفاع والتي سبق أن أشارت إليها في حكمها .  
(طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ١٣٦٦)

١٣٣٣ - إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده موكل  
في تقديره وضميره وتقاليده مهنته .  
أن إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، متى كان لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الإستعداد في الدعوى .  
(طعن رقم ٥٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ١٣ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٣٦٧)

١٣٣٤ - الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه -  
تعريفه - مثال .  
من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو

الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية . ولما كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع قال أنه " يطلب شهود نفى لأن الزوجة أنكرت وجودها وقت التفتيش " وأنه يريد تأييدها بمن كان موجودا وقتئذ وأن ذلك متروك لعدالة المحكمة . ولم يعد إلى التحدث عن طلبه فى ختام مرافعته ، وكان هذا الطلب بهذا النحو غير جازم ولم يصر عليه الدفاع ، فإن ما ينهأ الطاعن من الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . (لمن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ١٩٣٦)

١٢٣٥ - المادة ٢٠٩ عقوبات تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه مرتبطا بالضرورة الداعية إليه - مثال لعبارات أوردها الطاعن فى مذكرة لا يستلزمها الدفاع فى القضية منه على المدعى المدنى .

جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون إرتباطا بالضرورة الداعية إليه وما أورده الطاعن فى مذكرته من عبارات نسب فيها إلى المدعى بالحق المدنى أنه طأبت نفسه لأخذ مال الغير وأنه ليس له أن يطعم فيما لا يطعم فيه غيره من الخصوم وأنه ليس قاضيا فحسب بل شريك فى جراج للسيارات وأنه ليس قاضيا خالصا للقضاء بل يعمل بالتجارة ، فإنها عبارات لا يستلزمها الدفاع فى القضية المرفوعة منه على المدعى بالحق المدنى .

(لمن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ١٩٩٥)

١٢٣٦ - الدفاع الصادر من المتهم أو المدافع عنه ، وحدة - عدم جواز الإلتفات عن أيهما متى كان هاما ومؤثرا فى منطق الدفاع دون مجرد .

من المقرر أن الدفاع سواء صدر من المتهم أو من المدافع عنه يكون وحدة

ولا يجوز الالتفات عن أيهما متى كان هاما ومؤثرا في منطق الدفاع دون مبرر .  
(لمن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٤٦٤)

١٣٣٧ - نعت الدفاع بعدم الجدية ، لمجرد التأخير في إبدائه ،  
غير مقبول ، أساس ذلك ؟ متى يمتد أثر نقض الحكم إلى غير  
الطاعن .

من المقرر أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ما  
دام منتجا من شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى .  
كما أن إستعمال المتهم حقه في الدفاع في مجلس القضاء لا يصح البتة أن  
ينعت بعدم الجدية ولا يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هي وقته المناسب  
الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلي بما يعن له من أوجه الدفاع  
وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه للوقوف على جلية الأمر فيه - لما كان ما تقدم ،  
فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه وإحالة بالنسبة  
إلى الطاعن الثاني والطاعن الآخر لحسن سير العدالة بإعتبار أن الواقعة التي  
دين بها الطاعنان واحدة .

(لمن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٤٧٤)

## دفع

- الفصل الأول - الدفع المتعلقة بالاختصاص .
- الفصل الثاني - الدفع المتعلقة بإجراءات التحقيق .
- الفصل الثالث - الدفع المتعلقة بالأدلة .
- الفصل الرابع - الدفع المتعلقة ببطان الحكم والأجراءات .
- الفصل الخامس - الدفع المتعلقة بتطبيق قانون العقوبات .
- الفصل السادس - الدفع المتعلقة بانقضاء الدعوى .

## الفصل الأول - الدفع المتعلقة بالاختصاص

١٣٣٨ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد - طبيعته - أحكامه .  
الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى من الدفع التى يصح إثارتها فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بولاية القاضى التى هى من النظام العام .  
( الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٧٠٢ )

١٣٣٩ - الدفع بعدم الاختصاص المكاني - عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

نعى الطاعن أن الحكم خلا من مكان الواقعة والذي وهو فى حقيقته دفع بعدم الاختصاص المكاني ، فهو مردود بأنه لما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكاني بنظر الدعوى ، وكانت مدونات الحكم خالية مما ينفى هذا الاختصاص ويظهر ما يدعيه الطاعن من أن مكان الواقعة هو بندر سوهاج لا مركز سوهاج فلا يجوز له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج

عن وظيفتها .

( الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٤٨١ )

١٢٤٠ - الدفع بوقف الدعوى إلى حين الفصل فى مسألة فرعية

- ظهور بطلان الدفع - أثره .

وفى خصوص ما أثاره الطاعن من عدم أستجابة المحكمة إلى طلب وقف الدعوى لحين الفصل فى طعنه حول قانونية قرار الهدم من القضاء الإدارى فمرئود بأنه وإن كان من المقرر أنه ليس للمحاكم الجنائية تأويل الأمر الإدارى أو وقف تنفيذه ، فإذا عرضت للمحكمة أثناء نظرها الدعوى مسألة من أختصاص القضاء الإدارى يتوقف الفصل فى الدعوى على الفصل فيها يتعين عليها أن توقف الدعوى حتى يفصل فى هذه المسألة من الجهة المختصة إلا أنه من المقرر أيضا أنه يشترط فى الدفع بطلب الإيقاف إلى حين الفصل فى مسألة فرعية أن يكون جديا غير مقصود به مجرد الماطلة والتسويق وأن تكون المسؤولية متوقفة على نتيجة الفصل فى المسألة المدعى بها ، فإذا رأت المحكمة أن المسؤولية الجنائية قائمة على كل حال فلا محل للإيقاف . لما كان ذلك ، وكان الطاعن فضلا عن أنه لم يقدم أى دليل للمحكمة على أقامة الطعن المشار إليه أمام القضاء الإدارى ، فإن البين من مساق دفاعه ودلالة مستنداته أنه يوجه مطعنه فى الطعن المذكور إلى قرار الهدم الصادر من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بعد أن أقام الطاعن البناء خارج خط التنظيم مما لا يتعلق بأمر مسؤوليته عن أعمال الهدم التى أسنمت إليه والسابقة على قرار الهدم المطعون عليه من جانبهِ أمام القضاء الإدارى وهو ما كشف عنه تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى وتأييد بأقوال الطاعن ذاته بمحضر الشرطة المؤرخ ٢٨ / ٢ / ١٩٦٨ فى الدعويين ١٢١ ، ١٢٢ لسنة ١٩٦٨ جنح مصر الجديدة ، هذا بالإضافة إلى أن الطاعن قال بلسان محاميه بالجلسة أن مصير الطعن المقام منه أمام جهة القضاء الإدارى كان الرفض مما يدل على عدم جديته وإذ أنتهت المحكمة بحكمها المطعون فيه إلى إدانة الطاعن عن التهم المسندة إليه ، فإنها تكون قد

أُرتأت ضمنا عدم وقف سير الدعوى الجنائية لاستصدار حكم من جهة القضاء الإدارى ملتزمة تطبيق الحكم القانونى الصحيح ويكون تعيينه بقالة الخطأ فى تطبيق القانون لا سند له . وإذا كان ما تقدم فإن الدفع الذى أبداه المدافع عن الطاعن بوجوب وقف الدعوى يكون دفعا ظاهرا بطلان فلا تثرىب على المحكمة إن هى سككت عنه إيرادا له وردا عليه .

( الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ / س ٢٨ من ٤٢١ )

#### ١٣٤١ - اغفال الرد على الدفع بعدم الإختصاص المكانى -

قصور .

لما كانت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه يتعين الإختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ، وكانت هذه الأماكن قسائم متساوية فى القانون ولا تفاضل بينها ، وكانت القواعد المتعلقة بالإختصاص فى المسائل الجنائية كلها من النظام العام ، وكان الطاعن قد تمسك فى حينه - أمام محكمة الموضوع - بدرجيتها - بالدفع بعدم أختصاص محكمة المطرية مكانيا بنظر الدعوى ، وإذا كانت المحكمة قد فصلت فى موضوع الدعوى دون أن تتعرض فى أسباب حكمها لهذا الدفع فإن حكمها يكون مشويا بالقصور فى التسييب .

( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٧٩ / س ٣٠ من ٨٠٥ )

#### الفصل الثانى - الدفع المتعلقة بإجراءات التحقيق

#### ١٣٤٢ - الدفع ببطلان التفتيش - من أوجه الدفاع الجهورية -

يتعين الرد عليه .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجهورية التى يتعين الرد عليها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أستند فى إدانة المتهم إلى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من



بطلانه فإنه يكون قاصر البيان مما يتعين معه نقضه .

( الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٤٤١ )

#### ١٣٤٣ - الدفع ببطلان إذن التفتيش .

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش أستنادا إلى أن إنقضاء أجله لا يمنع النيابة من الإحالة إليه بصدد تجديد مفعوله لمدة أخرى ، ما دامت الإحالة وأردة على ما لم يؤثر فيه إنقضاء الأجل ، فإن النعمى على الحكم فى هذه الناحية يكون على غير ذى سند من القانون .

( الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٦٣ س ١٤ ص ٣١ )

#### ١٣٤٤ - دفع ببطلان تفتيش سيارة - صاحب الحق فى

التمسك به .

الدفع ببطلان تفتيش سيارة لا يقبل إلا من مالكاها ، ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن - الذى تنصل من أية علاقة له بها أو بما تحويه - أن يتحدى ببطلان ضبطها وتفتيشها .

( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٦٣ س ١٤ ص ١٤٨ )

#### ١٣٤٥ - دفع المتهم ببطلان إذن الضبط والتفتيش لصدوره عن

جريمة مستقبلية - ثبوت أن الإذن قد صدر توصلا لضبط واقعة رشوة مما ينبىء عن صدوره عن جريمة لم تكن وقعت فعلا قبل صدوره - أعراض الحكم عن الرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة الإذن أو عدم صحته - قصور .

لا يكفى لقيام حالة التلبس بجريمة رشوة أن يكون مأمور الضبط القضائى قد تلقى نبأ الجريمة من الغير ما دام لم يشهد أثرا من أثارها ينبىء بذاته عن وقوعها ، ولا يكفى للقول بقيام هذا الأثر ما أشار إليه الحكم فى موضوع منه من أن المرشد قد أنهى إلى الضابط مضمون ما أشر به الطاعن ( الطبيب

المتهم ) على الخطاب الذى أثبت به نتيجة كشفه عليه طيبا ما دام أن الحكم لم يستظهر ما إذا كان المرشد قد عرض على الضابط - قبل إجراء التفتيش - صورة الخطاب المشار إليه وبيان ما إذا كانت هذه الصورة تعد أثرا من آثار جريمة الرشوة ومظهرا من مظاهرها ينبئ بذاته - بعيدا عن الملابس الأخرى - عن وقوعها ، أو أنه يقصر عن الإنباء بذلك بما ينحسر به القول بوقوع الجريمة . ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة . ( الطعن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٢٢١ )

١٣٤٦ - رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم التوقيع عليه ممن أصدره - خطأ فى تطبيق القانون - مؤدى ذلك .  
رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم التوقيع عليه ممن أصدره يعتبر خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله يوجب نقض الحكم وتبرئة المتهم ما دام أن الاتهام قائم على الدليل المستمد من التفتيش وحده .  
( الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١١٠١ )

١٣٤٧ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش - ماهيته ؟  
إن الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظرا إلى أنها تقتضى تحقيقا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يدفعوا ببطلان التفتيش ، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٨٧٩ )

١٣٤٨ - عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض .

إذا كان الطاعن على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئاً عن تحقیقات النيابة العامة بما فى ذلك ما ينعاه عليها بطعنه من إجراءات التحقيق بمبنى الرقابة الإدارية - وهو أمر متروك لتقدير النيابة العامة وحسن إختيارها حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إجراءاته - فإنه لا يصح إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ ص ٢٢ من ٢٧)

١٣٤٩ - سقط الدفع ببطلان إجراءات جمع الاستدلالات والتحقيق فى الجنب والجنايات - إذا حصل الإجراء الباطل فى حضرة محامى المتهم - ما دام لم يبد اعتراضاً عليه .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول فى إثبات أن المجنى عليها لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها وقت الحادث من إفادة المدرسة الملحقة بها ، إستناداً إلى الإطلاع على شهادة ميلادها المودعة بالمدرسة ، وكان الطاعن لا يتنازع فى صحة ما ورد بهذه الإفادة ، ولم يطلب من المحكمة تحقيقاً معيناً فى هذا الصدد ، فليس له من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . (الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٥١١)

١٣٥٠ - الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش لحصولهما قبل إذن النيابة - رد الحكم عليه بأنه يخالف الثابت بالأوراق مع أنه يشير فى أسبابه إلى بدء إجراءات الضبط والتفتيش فى وقت يسبق وقت إذن الضبط والتفتيش - قصور يستوجب النقض والإحالة إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين كيف أن الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش - لحصولهما قبل صدور الإذن بهما من النيابة العامة - يخالف الثابت فى الأوراق مع أن الحكم الابتدائى - الذى أعتق الحكم المطعون فيه أسبابه - يشير فى إيرادهِ لواقعة الضبط إلى أن إجراءات الضبط والتفتيش بدأت فى الساعة الحادية عشر صباحاً ، كما أن الثابت من إذن الضبط والتفتيش أنه

صدر في الساعة ١١ر١٠ صباحا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبب المستوجب للنقض والإحالة .  
( الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ١١١٤ ) .

١٣٥١ - الدفع ببطان عملية العرض - عدم إبدائه أمام محكمة الموضوع لا محل لأثارته أمام محكمة النقض .  
لما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطان عملية العرض التي أجراها محقق الشرطة وأسفرت عن تعرف المجنى عليها على الطاعن ، فلا محل لإثارته أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ١٨ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٠٠٣ )

١٣٥٢ - الدفع ببطان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنع والجنايات - شرط سقوطه .  
تنص المادة ٣٢٣ من قانون الإجراءات على أنه " يسقط الحق في الدفع ببطان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسات في الجنع والجنايات ، إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه " ، ولما كانت الطاعة تسلم في أسباب طعنها بأن التحقيق معها تم بحضور محاميها الذي لم يبد ثمة اعتراض على إجراءات التحقيق ، فإن ما تثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .  
( الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٣١ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٣٠٩ )

١٣٥٣ - عدم إلزام المحكمة بالرد على دفع ببطان التفتيش لم يعد في عبارة صريحة تشتمل على المراد منه .  
لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة المؤرخ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ أن المدافع عن الطاعن الرابع أقتصصر على القول ببطان تفتيش

المتهمين فى عبارة عامة مرسله لا تشتمل على بيان مقصده منه ، ومن ثم فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه ، إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

( الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٣١٠ )

١٣٥٤ - إلتفات الحكم عن الرد على الدفع ببطلان التفتيش - لا يعيبه - طالما لم يعمل على ما أسفر عنه من المضبوطات .  
لما كان الحكم لم يتخذ من المضبوطات التى أسفر عنها تفتيش الطاعة دليلا على ثبوت التهمة قبلها فإنه لا يعيبه إلتفاته عن الرد على الدفع المبدى منها ببطلان هذا التفتيش .  
( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٤٥٧ )

### الفصل الثالث - الدفوع المتعلقة بالإثبات

١٣٥٥ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة - سقوطه .  
لما كان طلب المطعون ضده ( المتهم ) سماع شاعدى الإثبات فى جريمة السرقة المسندة إليه وسماع أحدهما بالفعل هو أمر مقطوع الصلة بجريمة التبتيد موضوع الطعن ، ذلك بأنه لا يعدو أن يكون دفاعا فى تهمة السرقة التى أقتصر عليها طلب التكليف بالحضور حتى إذا ما عدلت المحكمة وصف التهمة ووجهت إليه تهمة التبتيد فقد طلب التأجيل للاستعداد فيها ثم تخلف عن الحضور فلم يسمع له قول إلى أن مثل أمام المحكمة الاستئنافية فى المعارضة فبادر قبل إبداء أى دفاع موضوعى إلى الدفع بعدم جواز الأثبات بالبينة . ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه حين قبل الدفع لم يراع ما هو مقرر قانونا من أن هذا الدفع يسقط إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٤٨ )

١٣٥٦ - الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة - عدم جواز أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

لا يصح إثارة الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٧٩٤ )

١٣٥٧ - الدفع بعدم جواز الأثبات بالبيئة ليس من النظام العام جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع بعدم جواز الأثبات بالبيئة ليس من النظام العام فيتعين إيدأؤه في حينه قبل سماع البيئة ولا سقط الحق في التمسك به . ( الطعن رقم ٣٣٩٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٤٧٣ )

١٣٥٨ - الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصورها تحت تأثير الإكراه - دفع جوهري - إلتزام محكمة الموضوع بالرد عليه .

من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عول في إدانة الطاعن على أقوال الشاهد بغير أن يرد على دفاع الطاعن الجوهري بأن تلك الأقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة إكراه وقع عليه ويقول كلمته فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

( الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٩٧٤ )

١٣٥٩ - ماهية الدفع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه .

الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذي يبدي صراحة أمامها نون غيره من القول المرسل الذي يقصد به مجرد التشكيك في مدى ما أطمأنت إليه من أدلة الثبوت .

( الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٣٩ )

١٣٦٠ - إلترام المحكمة بالرد على الدفوع - مجال التقدير .  
من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وتقصيها فى كل جزئية منها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفى أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول . فلا على المحكمة إن هى لم تعرض بعد ذلك إلى دفاع الطاعن بشأن التشكك فى تصديق رواية شاهدى الإثبات لأزحام الطريق الذى وقع به الحادث لأنه دفاع لا يستأهل من المحكمة ردا خاصا . ( الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠ / ٢ / ٩ س ٢١ ص ٢٥٥ )

١٣٦١ - الدفع بإكراه الشاهد - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

إذا كان الثابت من محاضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئا عن إكراه الشاهد فإنه لا يكون له من بعد أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١ / ١٠ / ٢٤ س ٢٢ ص ٥٧٥ )

١٣٦٢ - طلب الدفاع أصليا القضاء بالبراءة واحتياطيا سماع الشاهد - إعتباره طلبا جازما - إلترام المحكمة بإجابته ما لم تنته إلى البراءة .

متى كان المدافع عن الطاعن قد طلب فى مستهل نظر الدعوى سماع الشاهدين ثم طلب فى ختام مرافعته أصليا الحكم بالبراءة واحتياطيا استثناء الشاهدين لمناقشتهم أمام المحكمة ، فإن هذا الطلب يعتبر جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة .

( الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣ / ٣ / ٢٦ س ٢٤ ص ٤١٢ )

١٣٦٣ - الدفع ببيان أقوال الشاهد بسبب الإكراه - دفع جوهري - مؤدى ذلك .

من المقرر أن الدفع يبطلان أقوال الشاهد لصورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحكمة أن المدافعين عن الطاعنين دفعا أن ( الشاهد ) إنما أدلى بأقواله تحت تأثير الإكراه الواقع عليه من رجال الشرطة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول فى قضائه على أقوال الشاهد المذكور بغير أن يرد على ذلك الدفاع الجوهرى الذى أثير فى شأنها بدون أن يقول كلمته فيه ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .

( الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٢٢٢ )

**١٣٦٤ - كفاية الأخذ بأدلة الإدانة - ردا على الدفاع الموضوعى**  
**- تعرض المحكمة بالرد على هذا الدفاع - وجوب إستناد حكمها إلى أصل صحيح فى الأوراق .**

من المقرر أنه وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى إكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة إلا أنها إذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردّها صحيحا مستندا إلى ما له أصل فى الأوراق ذلك بأن الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيما أنتهت إليه قائما فى تلك الأوراق ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أستندت فى إطراحها ما كان الدفاع قد أثاره إلى ما ثبت لها من سلامة إبصار الشاهد الوحيد الذى أسعى رؤية الحادث وأستندت أساسا إلى أقواله وإلى أنه لا يشوب إبصاره أية علة مرضية تحول دون رؤية الواقعة على بعد أربعين مترا منه مع أن الأوراق كافة خلت مما يفيد التحقق من سلامة إبصاره . ومدى قدرته على الرؤية على تلك المسافة ، لما كان ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم لا يمكن أن يرد إلى ما قد تكون المحكمة لاحظته على الشاهد المذكور عندما أدى شهادته أمامها ما دام أن محضر الجلسة قد خلا من أثبات ذلك وطالما أنه من المقرر أن الحكم إنما يكمل محضر الجلسة فى خصوص إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التى يجب أن



يكون لها مصدر ثابت في الأوراق . ولا يغنى عن هذا النظر ما عقيت به المحكمة من أن الدفاع لم يكن له أى معنى على سلامة إبطار الشاهد ذلك بأن منازعة الدفاع فى مقدرة ذلك الشاهد على رؤية الحادث على بعد أربعين مترا لكونه طاعنا فى السن يتضمن حتما النعى على مقدرة على الإبصار والتحقق مما يقع أمامه على تلك المسافة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ١١٥ )

#### ١٣٦٥ - الدفع بحصول الاعتراف نتيجة إكراه أو تهديد - ما لا

يعد من قبيل ذلك .

لما كان البين من محضر جلسة المحكمة أن أحدا من الطاعن أو المدافع عنه أو والدة المجنى عليها لم يثر شيئا بصدد أنتزاع أعراف الطاعن بطريق الإكراه أو صدور أقوال والدة المجنى عليها تحت وطأة التهديد ، وإنما قصارى ما أثبت بالمحضر وأطرحه الحكم المطعون فيه هو مجرد قول المدافع عن الطاعن أن ما ذكره الأخير من أقوال كان بإيعاز من ضابط المباحث وإذا كانت كلمة " الإيعاز " هذه لا تحمل معنى الإكراه ولا التهديد المدعى بهما ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثيرهما لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه كل منهما من إجراء تحقيق موضوعى تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة .

( الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٥٩٦ )

#### ١٣٦٦ - الدفع بإستحالة الرؤية - سلطة محكمة الموضوع .

إن ما دفع به الطاعن من إستحالة رؤية الشاهدة لواقعة إعتدائه على المجنى عليه مردود بأن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود .

( الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٣٥ )

١٣٦٧ - الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب أو بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية .

الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب أو بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستقادا ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها .  
( الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١ / ٨ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٤١ )

١٣٦٨ - إغفال الحكم الرد على الدفع بعدم جواز الأثبات بشهادة الشهود لا يعيبه .

لم يجعل القانون لأثبات كذب الوقائع المبلغ عنها طريقا خاصا ، ومن ثم - ويفرض دفع الطاعن في مذكرته المصرح له بتقديمها - بعدم جواز الأثبات بشهادة الشهود - فإنه لا يعيب الحكم إغفاله الرد على هذا الدفع لظهور بطلانه .  
( الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٦٠ )

١٣٦٩ - الدفع بالتناقض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام النقض - غير جائز .

لما كان يبين من محضر جلسة المرافعة والتي إختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا مما أورده بوجه الطعن بشأن قالة التناقض بين الدليلين القولي والفني ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام هذه المحكمة ذلك لأنه دفاع موضوعي ولا يقبل منه النعى على المحكمة بإغفالها الرد عليه ما دام أنه لم يتمسك به أمامها .  
( الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٠٣ )

الفصل الرابع - الدفوع المتعلقة ببطلان الحكم والإجراءات

١٣٧٠ - الدفع بتزوير ورقة - دفاع موضوعي .

الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي ، فإذا كان الحكم الابتدائي الذي أئده الحكم الإستئنافي المطعون فيه قد رد على الدفع ردا سائفا بما مؤداه أن المحكمة أعتبرته غير مجد لعدم تمسك المتهم به طوال مراحل الدعوى فإن ما ينعاه المتهم من قالة الفساد في الإستدلال والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس . ( الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٢١ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٤٦٩ )

١٣٧١ - الدفع بإنتفاء الصفة - من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا - عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .  
الدفع بإنتفاء الصفة وإعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه هما من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا فلا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٢١ )

١٣٧٢ - الدفع بأعتبار المدعى تاركا لدعواه . موضوعي .  
إن الدفع بإنتفاء الصفة وإعتبار المدعى تاركا لدعواه المدنية هما من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا مما مؤداه عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٦١١ )

١٣٧٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - لا يتصل بالنظام العام .

من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدى لها عند إيدائها ، إلا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يصح إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٧٩٥ )

١٣٧٤ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في إختيار الطريق

### الجنائي - ليس من النظام العام .

الدفع بسقوط حق المدعى المدني في إختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التي تحمي صوالح خاصة فهو يسقط بعدم إيدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٧٩٥)

### ١٣٧٥ - وجوب وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها

يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى - تقدير جدية الدفع بالإيقاف - موضوعي .

المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، إلا أنها لم تقيد حق المحكمة في تقدير جدية الدفع بالإيقاف وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به عرقلة السير في الدعوى وتأخير الفصل فيها . (الطن رقم ٧٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٤٦٠)

### ١٣٧٦ - الدفع ببطلان الحكم لعدم التوقيع عليه خلال ثلاثين

يوما .

لا يقبل إثارة الدفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لأول مرة أمام محكمة النقض .  
(الطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٤٠)

### ١٣٧٧ - إستناد الحكم فيما أستند إليه في الإدانة على ما

أسفر عنه القبض والتفتيش دون أن يعرض للدفع ببطلانها رغم جوهرية - يعيبه بالقصور .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه

إذ لم يعرض لهذا الدفع ولم يرد عليه على الرغم من أنه أعتد فيما أعتد عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط موضوع الجريمة فإنه يكون قاصرا . ( الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٦٨٩ )

#### ١٣٧٨ - عدم إلزام المحكمة بالتعرض لكل دفع المتهم .

لا تلتزم محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال وإطمئنانها إلى الإدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها لها .

( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٨١١ )

#### ١٣٧٩ - الدفع بإعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه - دفع

يستلزم تحقيقا موضوعيا - مؤدى ذلك .

متى كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن المتهم ( الطاعن ) لم يطلب إعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه ، فإنه لا يجوز له أن يثير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأن الدفع بإعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه هو من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا .

( الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٧٨ )

#### ١٣٨٠ - إستجابة المحكمة لطلب للدفاع قدرت جديته - عدم

جواز عدولها عنه إلا لسبب يبرر العدول - تأجيل نظر الدعوى كطلب الدفاع لضم قضية مدنية ثم نظروها دون إجابة لهذا الطلب - إخلال بحق الدفاع .

من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستند له فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب يبرر هذا العدول ، وإذا كانت المحت على الرغم من تأجيلها نظر الدعوى كطلب الدفاع لضم قضية مدنية - مع - منه أنها قدرت جدية هذا الطلب قد نظرت الدعوى وأصدرت حكما فيه .

إجابة الدفاع إلى طلبه ، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يبرر عدول المحكمة عن هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أدخل بحق دفاع الطاعن .  
(الطن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٤ من ١٧٦ )

١٣٨١ - الدفع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه - هو الدفع الصريح دون غيره من القول المرسل - مثال .  
من المقرر أن الدفع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفع الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل - لما كان ذلك - وكان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعن لم يتمسك بشيء من باقى ما أثاره فى طعنه ، بل كل ما قاله فى هذا الشأن " أن الأوراق حافلة بالدفاع " وهو قول مرسل غير محدد فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفعه لم تبدا أمامها ولا يقدح فى ذلك أن يكون غيره من المدافعين عن المتهمين قد أثار تلك الدفع طالما أن المدافع عنه لم يتمسك بها أمام المحكمة .  
(الطن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٦٥٤ )

١٣٨٢ - عدم جواز الدفع ببطلان الحكم لعدم توقيعه أمام محكمة النقض .  
لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن لم يدفع ببطلان ذلك الحكم لعدم التوقيع عليه فى الميعاد القانونى ، فإنه لا يقبل منه أن يثير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض .  
(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٧٨ من ٢٩ من ٢٥٢ )

١٣٨٣ - عدم تأثير الحكم المدنى على الدعوى الجنائية - الدفع بغير ذلك ظاهر البطلان .  
من المقرر أن الحكم الصادر فى دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضى الجنائى عند نظره الدعوى . بل له أن يبحث كل ما

يقدم له من الدلائل والأسانيد بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائيا - لما كان ذلك - وكان من المقرر أيضا أنه لا تثريب على المحكمة إن هي إلتفتت عن الرد على دفاع ظاهر البطلان ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩ / ٦ / ٧ س ٣٠ ص ٦٤٠ )

### الفصل الخامس - الدفوع المتعلقة بتطبيق قانون العقوبات

١٣٨٤ - الدفع بتفليق التهمة أو بإستحالة الرؤية - من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا - كفاية الرد الضمنى .

الدفع بتفليق التهمة أو بإستحالة الرؤية بسبب الظلام أو ما شابه يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام أن الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . ( الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥ / ٦ / ١٥ س ١٦ ص ٥٩٠ )

### ١٣٨٥ - الدفع بإنقطاع رابطة السببية .

الدفع بإنقطاع رابطة السببية بين إعتداء المتهم على المجنى عليه والعامة التى تخلفته لديه يتعين أن يكون صريحا وإلا فلا تلتزم المحكمة بالرد عليه - ويكون غير مطرح أمامها .

( الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧ / ١٠ / ٢ س ١٨ ص ٩١٥ )

### ١٣٨٦ - قضاء الإدانة - مفاده إطراح الدفع بشيوع التهمة .

الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع التى لا تستأهل من المحكمة ردا خاصا إذ فى قضائها بإدانة المتهم إستنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها فى حكمها ما يفيد إطراحها له . ( الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨ / ٦ / ١٧ س ١٩ ص ٦٩٨ )

١٣٨٧ - كفاية إثبات الحكم أن المتهم هو وحده الذى ضرب المجنى عليه - للرد على الدفع بشيوع التهمة لتعدد المعتدين .  
إن ما يثيره المتهم بشأن تعدد المعتدين وشيوع الإتهام لعدم تعيين محدث إصابات رأس المجنى عليه التى نشأت عنها وفاته ، مما كان يتعين معه على المحكمة مؤاخذته بالقدر المتيقن فى حقه وهو جنحة الضرب البسيط ، مردود بما أثبتته الحكم فى حقه أخذا بأدلة الثبوت فى الدعوى ، أنه هو وحده الذى ضرب المجنى عليه بالعصا على رأسه فأحدث به الإصابات التى أفضت إلى موته .  
( الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٩ من ٢٠ من ١٩٨١ )

١٣٨٨ - بيان المحكمة الأدلة التى عولت عليها - ردا على الدفع بتطبيق التهمة .  
الدفع بتطبيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ويكفى للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التى عولت عليها فى حكم الإدانة .  
( الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ١٩٧٧ )

١٣٨٩ - الدفع بشيوع التهمة - الرد عليه - إستفادة هذا الرد ضمنا من أدلة الإثبات التى عول عليها حكم الإدانة .  
ويخصوص ما دافع به الدفاع من جواز إصابة المجنى عليه من سلاحى رجلى القوة ( . . . . . ) ( المشابهين للسلاح المنسوب للطاعن الثانى إستعماله تأديا إلى شيوع جريمة الشروع فى القتل ، فمردود عليه بأن الدفع بشيوع التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا ما دام الرد مستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .  
( الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٢٨١ )

١٣٩٠ - الدفع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه - ماهيته .



إن الدفع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل ، لما كان ذلك - وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بموجب الإباحة المقررة فى المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات ، فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفع لم يبد أمامها . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٧٨٦ )

#### ١٣٩١ - الدفع بتفريق الإتهام - دفع موضوعى .

من المقرر أن الدفع بتفريق الإتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستقادا ضمنيا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . (الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٩ من ٣٠ من ٧٦٦ )

#### الفصل السادس - الدفوع المتعلقة بإنقضاء الدعوى

#### ١٣٩٢ - سبق صدور أمر حفظ - مؤدى ذلك .

من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هى بعينها الواقعة الصادرة فيها أمر الحفظ . ولما كان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة بعد أن باشرت التحقيق الابتدائى رأت إستبعاد شبهة جنابة الرشوة وإقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصفه مرتكبا لجنة النصب ، وأن كان لكل من واقعتى الرشوة والنصب ذاتية خاصة بتحقيق بها المغايرة التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى كل ، فلا يكون لهذا الدفع محل .

(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٩ / ١ / ٢٩٦٧ من ١٨ من ٤٦ )

#### ١٣٩٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها -

تعلقه بالنظام العام - شرط إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ؟  
من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق  
بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقومات  
واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه - أو كانت عناصر هذا الدفع قد إنطوت  
عليها الأوراق - بغير حاجة إلى تحقيق موضوعي .  
(الطنن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ م ٢٠ ص ٣٧٧ )

١٣٩٤ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من  
النظام العام - قصور الحكم في إيراد هذا الدفع والرد عليه يعجز  
محكمة النقض عن أعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على  
الواقعة - وجوب نقض الحكم والإحالة .  
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام وتجوز  
إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى وإذا كان البين مما جرى به منطوق الحكم  
أن الطاعن قد أقام دفاعه على هذا الدفع مما كان لازمه أن تعرض له المحكمة  
في مدونات حكمها فتقسطه حقه إيرادا له وردا عليه ، أما وهي لم تفعل فإن  
حكمها يكون معيبا بالقصور الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها  
على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم  
ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(الطنن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٧٢ م ٢٣ ص ٦٢٧ )

١٣٩٥ - الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام  
جواز إثارته لأول مرة أمام النقض - ما دامت مدونات الحكم ترشح  
له .

من المقرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام  
العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم  
ترشح له .  
(الطنن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٧٣ م ٢٤ ص ٥٣٨ )

١٣٩٦ - حظر محاكمة الشخص عن الفعل الواحد أكثر من مرة  
- الدفع بعدم المحاكمة - طبيعته - أحكامه .

تنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالإدانة وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون " ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة فى المادة ٢٢ / ٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا إنه يتعين أن يكون ما ارتبته من ذلك سائغا فى حد ذاته - لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد إكتفت فى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - المثار من المحكوم عليه بقولها بإستقلال كل من سندى الدعويين عن الآخر دون أن يبين من الوقائع التى أوردها ما إذا كان المبلغان المثيران بالشك بالسندين قد سلما إلى المحكوم عليه فى الوقت نفسه والمكان ذاته ، أم لا وظروف هذا التسليم وما إذا كان الحكم الصادر فى الدعوى الأولى نهائيا وبذلك جاء الحكم مشوبا بقصور فى بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه " يتسع له وجه الظن " بما يعجز هذه المحكمة عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون - إبتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على إستقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط - الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإعادة . ( الظن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٧٥ ص ٢٦ من ٦٩٦ )

١٣٩٧ - رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون إستظهار ما إذا كانت إستمرارا لذات الأفعال - قصور .  
لما كان قد قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها

لمجرد إختلاف الأعمال التى كانت موضوع الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ بلدية عابدين عن الأعمال موضوع الدعوى المطروحة بون أن يعنى بإستظهار ما إذا كانت التشطيبات موضوع الدعوى الحالية قد أجريت فى ذات المباني التى حررت بشأنها القضية رقم ٢١٢ سنة ١٩٧٤ جنح بلدية عابدين وما إذا كان إجراؤها إستمرارا لقيامه بإقامة هذه المباني بون ترخيص أم أنها أجريت فى زمن منفصل ثابعا عن الزمن الذى تمت فيه إقامة المباني المذكورة حتى يمكن الوقوف من ذلك على ما إذا كانت هذه الأعمال فى مجموعها نتيجة قصد جنائى واحد ونشاط إجرامى متصل قبل صدور الحكم فى الدعوى رقم ٢١٢ سنة ١٩٧٤ أو لا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور .

( الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٥٨ )

١٣٩٨ - تعلق الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة -  
بالنظام العام - اعتقال الحكم الابتدائى الرد عليه - وتأييده  
إستثنافيا لأسبابه - قصور .

من المقرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دفع جوهري وهو من الدفع المتعلقة بالنظام العام لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة . . . أن المدافع عن الطاعنين دفع - أمام محكمة أول درجة - بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات منذ تاريخ الحكم بالرد والبطلان . ويبين من الحكم الابتدائى أنه بعد أن أشار إلى إتهام النيابة العامة للطاعن بتزوير السندين العرفيين المزعخين ٦ من فبراير و ٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٢ واستعمالهما فى الدعوى رقم ٣٦٦١ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وإلى طلب النيابة عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات أقام قضاء - بإدانة الطاعن بهاتين الجريمتين - على ما يلى : " وحيث أن الدعوى تخلص فى أن المتهم - الطاعن - تقدم إلى السيد رئيس محكمة القاهرة لأستصدار أمر أداء بإلزام المجنى عليها بأن تدفع له مبلغ ٤٠٠ جنيه بموجب سندين وذلك أجرة ترميم منزلها . وطعنت المجنى عليها بالتزوير على هذين السندين وأحيلت الأوراق إلى قسم أبحاث

التزيف والتزوير وجاء تقريره رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٠ يتضمن أن هذين السندين مزوران على المجنى عليها وباشرت النيابة التحقيق وتبين أن المتهم قد ارتكب جريمة التزوير المبينة الوصف والقيد في التحقيقات . وحجزت الدعوى للحكم أخيرا لجلسة اليوم وقدم الحاضر عن المتهم مذكرة شارحة للدعوى وصمم على طلباته . - وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا تظمن إليه المحكمة معا ، أجرى من تحقيقات وتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير المرفق وعقابه ينطبق على مادة الإتهام مما يستلزم أخذه بها عملا بالمادة ٢٠٤ / ٢ إجراءات كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ، ولم يصف إلى إلا ما يتعلق بما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة ، لما كان ذلك ، فقد كان على الحكم - وقد أثر هذا الدفع أمام محكمة أول درجة - أن يحصيه وأن يرد عليه بما يفنده ، لما ينشئ عليه - لو صح - من إنقضاء الدعوى الجنائية ، أما وهو لم يفعل - بل دان الطاعن بجريمتي التزوير والاستعمال دون أن يتضمن ما يسوغ به رفض هذا الدفع - فإنه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٦٩٧ / ٢ / ٨ س ٣٠ ص ٢٣١ )

١٣٩٩ - الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة - محله - إتحاد الواقعة .

من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ . ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن نيابة الشئون المالية بعد أن باشرت التحقيق في جريمة التعامل بالنقد الأجنبي المسند إلى المطعون ضده وآخرين رأت الأمر بقيدها بدفتر الشكاوى وحفظها أداريا إزاء رفض إدارة النقد الإذن لها برفع الدعوى الجنائية عنها ومن ثم قامت النيابة المختصة بمباشرة التحقيق في وقائع النصب وأقامت الدعوى الجنائية عنها قبل المطعون ضده طالبة عقابه بالمادة ٢٣٦ / ١ من

قانون العقوبات بوصفه مرتكباً لجريمة النصب التي لا شأن لنيابة الشئون المالية بالتصرف فيها ، ولما كان لكل من واقعتى التعامل بالنقد الأجنبى والنصب ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التى يتمتع معها القول بوحدة السبب فى كل منهما ، وكان الأصل أن الأمر الصادر من نيابة الشئون المالية بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إدارياً إنما أنصب على واقعة التعامل بالنقد الأجنبى التى لم تأذن إدارة النقد برفع الدعوى الجنائية عنها دون غيرها من وقائع النصب التى رفعت بشأنها الدعوى الجنائية ، فإنه لا حجية له بالنسبة لها ولا يقوم فى صحيح القانون مانعاً من نظر الدعوى الجنائية عنها .

( الطعن رقم ١٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ١٢٧ )

١٤٠٠ - عدم إطلاع المحكمة على المحررات المضبوطة ، وإنتهاؤها إلى أنها عقود مما يستحق عليه رسم دمغة إتساع دون بيان إسانيد ذلك - قصور .

متى كان الثابت أن المحكمة بدرجتها لم تطلع على المحررات المضبوطة والتي يتازع المتهم في إعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم دمغة الإتساع ، وكان هذا الإطلاع لازما لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما إنتهى إليه من أن تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين العملاء لم يورد الأسانيد التي تبرر ما إنتهى إليه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ، ويتعذر معه على محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١٤٣٦ سنة ٢٦ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ من ٣٧ )

١٤٠١ - القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٧ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ بتقرير رسم الدمغة - طبيعته - قصد عام - إختلاف ذلك عن القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٠٦ عقوبات - علة ذلك .  
يختلف القصد الجنائي الذي يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائي الذي تتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، فالقصد الجنائي في المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتحريم الفعل ونية إستعمال الشيء المقلد أو المزور إستعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى المتهم وحده إثبات عكس هذا القصد أما القصد الجنائي في المادة الأخرى الخاصة بعلامات الدمغة فقصد عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية ، مما لا يتوافر به القصد

الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٢٢٧ سنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٥٥ )

١٤٠٢ - المادة ٢٧ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ هي من قوانين البوليس المقصود بها توقى تداول الدمغات في ذاته ، دون أن يلبس هذا التداول نية الغش أو أى باعث آخر غير مشروع .

المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ هي من قوانين البوليس المقصود بها توقى تداول الدمغات في ذاته ، دون أن يلبس هذا التداول نية الغش أو أى باعث آخر غير مشروع ، يدل على ذلك المقارنة بين الالفاظ والعبارات المنصوص عليها في هذه المادة والمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات كما يدل على ذلك أن المشروع أضاف المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ومثيلتها المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات لمواجهة حالة خاصة ، عبر عنها في بعض المذكرات التفسيرية لهذه القوانين لم تكن تدخل في نطاق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، وهي تداول تلك الدمغات والطوابع ، حتى ولو لم يكن صنع نماذجها مقصودا به إستعمالها إستعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو الأفراد .

( الطعن رقم ١٢٢٧ سنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٥٥ )



## ذبح ماشية خارج السلخانة

١٤٠٢ - محاكمة المتهم أمام المحكمة العسكرية على تهمة ذبحه جملا خارج السلخانة لا يمنع من محاكمته أمام المحكمة العادية على تهمة تسببه من غير قصد ولا تعمد فى قتل وإصابة بعض الأشخاص ببيعه لحوما فاسدة أكلوا منها وأصيبوا .

إذا كان المتهم بعد أن حوكم أمام المحكمة العسكرية على تهمة ذبحه جملا خارج السلخانة فى يوم ممنوع الذبح فيه ، وبيع لحم طازج فى يوم منع فيه بيع اللحم ، قد قدم للمحاكمة على تهمة أنه تسبب من غير قصد ولا تعمد فى قتل فلان وإصابة آخرين ببيعه لحوما فاسدة أكل منها المجنى عليهم وأصيبوا ، فلا تثريب على المحكمة إذا هى فى هذه الدعوى الأخيرة رفضت الدفع بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها من المحكمة العسكرية ، فإن واقعتها مختلفة عن واقعة الجثة العسكرية ومستقلة عنها إستقلالاً تاماً . إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها الغربة التى يمتنع معها إمكان القول بوحدة السبب فى القضيتين . وإذا كانت الواقعتان ليس بينهما من الارتباط ما يمكن معه عددهما فعلا واحدا يصح وصفه بأوصاف قانونية مختلفة أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة ، أو عدة أفعال صدرت عن غرض جنائى واحد ، فلا يكون محل للقول بأن المحكمة العسكرية إستنفدت كل ما يمكن توقيعه على المتهم من عقاب . ثم إنه لا صحة لما يدعى من أن قضاء المحكمة العسكرية بإدانة المتهم على أساس أنه باع لحما طازجا فى يوم ممنوع الذبح فيه يتعارض مع قول المحكمة فى الدعوى الأخيرة أنه باع لحوما فاسدة ، لأن المفهوم من الأوامر العسكرية الخاصة بتحديد إستهلاك اللحوم . . أن عبارة اللحوم الطازجة الواردة فيها ، القصد منها اللحوم الناتجة من الذبح للإستهلاك مباشرة دون أن تجرى عليها عملية الحفظ ، هذه هى وحدها المقصود تحديد إستهلاكها ، بعكس اللحوم المحفوظة التى لم يوضع حظر على إستهلاكها .

١٤٠٤ - عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة للبيع - عرض  
أغذية مغشوشة للبيع - إرتباط بين الجريمة - أثره .  
مضى كانت التهمة الأولى المسندة إلى الطاعن - عرضه للبيع لحوماً مذبوحة  
خارج السلخانة - معاقباً عليها طبقاً لأحكام المادتين ١٢٧ فقرة (١) ، ١٤٣ فقرة  
(و) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والتي تعاقب  
بالحبس مدة لا تزيد على شهر ويفرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على  
ثلاثين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف إحدى المادتين ١٣٦ و  
١٣٨ من ذات القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً لأحد البنود (أ) " تحديد  
شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التي  
تفرض على الذبح " ب ، ج ، د ، هـ من المادة ١٣٧ من القانون المذكور وكانت  
المادة ٢٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ قد قضت بأن يحظر أن  
تعرض للبيع أو تباع لحوم الحيوان في البلاد التي تدخل في دائرة المجرى أو  
نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح في سلخانة عامة - وليس بأحكام المرسوم بقانون  
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ كما وصفتها النيابة العامة وسأيرها الحكم المطعون فيه -  
وكانت التهمة الثانية - عرض للبيع أغذية مغشوشة - معاقباً عليها طبقاً لنص  
المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها  
بالحبس مدة لا تتجاوز سنة ويفرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز مائة  
جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن مصادرة المواد موضوع الجريمة .  
ولما كان ذلك وكانت الجريمتان المستندتان إلى الطاعن مرتبطتين ببعضهما  
البعض إرتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب إعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم  
بالعقوبة المقررة لأشدهما - وهى الجريمة الثانية المعاقب عليها بالقانون رقم ١٠  
لسنة ١٩٦٦ - وذلك عملاً بالفقرة الثانية - من المادة ٢٢ من قانون العقوبات .  
ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة لكل من الجريمتين اللتين دان  
الطاعن بهما رغم توافر شروط المادة ٢٢ عقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق  
القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة  
والإكتفاء بعقوبة الحبس عن التهمتين والمصادرة .

## ربا فاحش

- الفصل الأول : أركان الجريمة .
- الفصل الثاني : إثبات الجريمة .
- الفصل الثالث : تسبیب الاحكام .
- الفصل الرابع : مسائل متنوعة .

### الفصل الأول - أركان الجريمة

١٤.٥ - إعتبار تجديد الدين مع تقاضى فوائد ربوية عملية ربوية مستقلة تحسب فى ركن العادة .  
إن القرض الواحد إذا تكرر إحترساب فوائد ربوية على باقيه كان هذا التجديد عملية ربوية مستقلة واجبا إحترسابها فى تكوين ركن العادة .  
( جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٣٢ طعن رقم ١٦٤٤ سنة ٣ ق )

١٤.٦ - إعتبار تجديد الدين مع تقاضى فوائد ربوية عملية ربوية مستقلة تحسب فى ركن العادة .  
إذا تكرر تجديد سند الدين بإضافة فوائد فاحشة إلى أصل المبلغ وكان كل تجديد يختلف عن سابقه أصلا وقائدة فكل تجديد يعتبر قرضا ربويا مستقلا عن الآخر ويصح أن يتكون من تعدده ركن العادة المطلوب فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات " قديم " .  
( جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٣٤ طعن رقم ٥٨٢ سنة ٤ ق )

تعليق : يعرض الحكم محل التعليق لجريمة الإعتياد على الأقراض بالربا الفاحش وهى الجريمة التى نصت عليها المادة ٣٢٩/٣ من قانون العقوبات ، والبادى أن محكمة النقض لم تعتبر تجديد الدين بمثابة قرض جديد يحتسب

فى تكوين ركن الاعتىاء فى الحالة التى يتفق فيها المقرض والمقترض على مد  
أجل الدين أن يءءل على الاتفاق الأءلى عنءمر ءءىء كأءءلاف مبلء الدين أو  
سعر الفائدة أو إءءساب الفوائء مركبة .

وینءءد الأستاذ الدكتور عمر السعید رمضان هذا الذى ذهبء إلىه محكمة  
النقض بقوله أنه لا فرق فى الواقع بین أن یستلم المقرض مبلء الدين یوم الوفاء  
ثم یقرضه ثانية للمءین فى نفس الیوم وینفس الشروء وهذه الحالة تعد بلا شك  
قرضا ءءیدا ، ویین ما إذا إءفق على أن یبقى الدين لءى المقترض مدة أخرى  
بنفس الشروء . ( ءروس فى جرائم الإءءاء على المال - ١٩٦٢ ص ٢٣١ )

١٤.٧ - ءءلق الركن المائى فى جريمة الإءءاء على الإقراض  
بالربا بمءرد الإقراض مقابل الفائدة الربویة ولو لم یستول المقرض  
فعلا على الفائدة المءكورة .

الركن المائى فى جريمة الإءءاء على الإقراض بفوائء زائءة على الءء  
الأقصى قانونا یءءقق بمءرد الإقراض مقابل تلك الفائدة الربویة ولا یشرءر  
لءوفر هذا الركن أن یستولى المقرض فعلا على الفائدة المءكورة فإذا أغفل الءكم  
بیان حصول الإءءلاء فلا بطلان . ( ءلسة ١٨ / ٢ / ١٩٣٥ طءن رقم ٤٤٢ سنة ٥ ق )

١٤.٨ - أءءبار ءءءىء الدين مع ءقاضى فوائء ربویة عملیة  
ربویة مستقلة ءءسب فى ركن العاءة .

إن جريمة الإءءاء على الإقراض بالربا ىءم بإقراض الءانى قرضین ربویین  
على الأقل مءءلفین لم ءمض بینهما ثلاث سنین وکل ءءءىء للءین مع ءقاضى  
فوائء ربویة یءءبر عملیة مستقلة ءءسب فى ركن العاءة .

( ءلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٣٩ طءن رقم ١١٣٠ سنة ٩ ق )

ءعلیق : ءرى ءضاء محكمة النقض على أنه فى جرائم الإءءاء لا یءوز أن

يفصل بين الفعلين المتطلبين للكشف عن الإعتياد مدة تجاوز المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية . والحكم محل التعليق هو تطبيق لهذا المبدأ بخصوص جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش ، حيث إنتهى إلى أنه لا يجوز أن تفصل بين القرضين أو بين القرض الأخير وإتخاذ الإجراءات الجنائية مدة تجاوز ثلاث سنوات .

وقد تعرض الحكم محل التعليق للنقد بدعوى أن كل فعل على حدة لا يعد جريمة ولا تنشأ عنه بذاته دعوى جنائية ، فلا يكون ثمة محل لاشتراط ألا تمضى عليه المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية ، ولكن يرد على هذا النقد بأنه إذا كانت هذه المدة كافية لإغضاء السلطات العامة نظرها عن جريمة تكاملت أركانها فهي من باب أولى كافية لإغضاء النظر عن واقعة تعد جزءا من الجريمة . والحقيقة أن كل فعل متطلب للكشف عن الإعتياد هو عنصر للجريمة ، والقانون لا يتطلب أن يكون الزمن الفاصل بين عنصرين متتاليين في جريمة غير مجاوز مدة معينة ، بل يكفي بإجتماع عناصر الجريمة في وقت معين ويشترط ألا يمضى بين هذا الوقت وإتخاذ الإجراءات الجنائية الزمن المحدد لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية . وإذا كانت حجة الرأي محل الإنتقاد أن مضى مدة سقوط الحق في إقامة الدعوى بين الفعلين يجعل السلطات العامة تفض النظر عن الفعل الأول ، فإن منطق هذا الرأي يقود إلى القول بأنه إذا كان الزمن الفاصل بين الفعل الأول وإتخاذ الإجراءات الجنائية مجاوزا هذه المدة فمن المتعين غض النظر عنه على الرغم من أن المدة الفاصلة بينه وبين الفعل التالى له وبين هذا الأخير وإتخاذ الإجراءات الجنائية لا تجاوز المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى . ويعتقد الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى ( صاحب رأى المتقدم ) أن رأى السليم هو ما ترك تقدير الزمن الفاصل بين الفعلين لقاضى الموضوع . ذلك أن علة اشتراط تقارب الفعلين زمنا هي لزوم ذلك للكشف عن حالة من التكرار المنتظم يقوم بها الإعتياد ، ومن

العسير لتحديد هذا الزمن على نحو مجرد ، إذ لظروف كل جريمة دلالتها على ذلك ، وقاضى الموضوع هو الذى يستطيع تحديد هذه الظروف واستظهار دلالتها ، وله أن يعتبر التقارب الزمنى أحد الظروف الكاشفة عن الإعتياد .  
( شرح قانون العقوبات - القسم العام - ١٩٧٧ ص ٢٤٦ و ٢٤٧ )

١٤٠٩ - وجوب الإعتداد فى توفر ركن الإعتياد بالقروض التى حصل الإتفاق عليها ولم تمضى بين كل واحد منها والذى يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى مدة ثلاث سنوات .  
جرى قضاء محكمة النقض فى الجرائم ذات العادة على وجوب الإعتداد فى توافر ركن الإعتياد بجميع الوقائع التى لم يمضى بين كل واحد منها والتى تليها وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى أو رفعها مدة ثلاث سنوات . وذلك سواء أكانت تلك الوقائع خاصة بمجنى عليه واحد أو أكثر .  
( جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٣٩ طعن رقم ١٠٣١ سنة ١٩٤١ ق )

١٤١٠ - توفر ركن العادة بحصول قرضين ربويين مختلفين ولو لشخص واحد .

يكفى لقيام ركن الإعتياد فى جريمة الإقراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مختلفين . فإذا كان المتهم قد أقرض شخصا فى سنة ١٩٣٦ مائة جنيه لمدة ثلاث سنوات وأخذ عنها كمبيالة بمبلغ ٢٠٨ جنيهات أى بفائدة قدرها ٣٦ جنيتها سنويا ، ثم لما حل ميعاد الدفع فى سنة ١٩٣٩ ولم يقم به الدين كتب عليه كمبيالة أخرى بمبلغ ٧٢ جنيتها مقابل فوائد المائة المذكورة عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، ثم فى خلال سنة ١٩٣٨ أقرض شخصا آخر مبالغ أخرى بفوائد تزيد على الحد الأقصى المسموع به قانونا ، فإن ركن الإعتياد يكون متوافرا فى حقه .

( جلسة ٢ / ٤ / ١٩٤٥ طعن رقم ٢١ سنة ١٩٥٠ ق )

## ١٤١١ - جريمة الإقراض بالربا الفاحش - أركانها .

لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى عدم وجود جريمة فيما نسب إلى المطعون ضدها بالتهمة الأولى تأسيسا على عدم توفر أحد الأركان التي إستلزمتهما الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - وهو إنتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض - وكان ما ذهب إليه الحكم من أن الحلج إلى الإقتراض لا توفر للركن الفاعل - صحيحا في القانون . ذلك بأن وراء كل قرض حاجة تدفع المقرض إليه ، ولم ينصرف قصد الشارع في تأييم الفعل إلا إلى حللته حتى لا يستغل المقرض شهوة المقرض أو ضعفه العقلي أو الخلقى ، وكان الفعل بعد إذ إنحسر عنه التأييم لا يعدو أن يكون على ما دل عليه الحكم مجرد تعامل مدنى يخرج التقاضى فى شأن التعويض عنه من إختصاص المحاكم الجنائية .

( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ١٦٦ )

## ١٤١٢ - جريمة الإقراض بالربا الفاحش - قوامها .

إن قوام جريمة الإقراض بالربا الفاحش هو الإعتياد الذى ينم عليه توالى القروض الربوية التى يتكون من مجموعها الفعل المؤثم . ومن ثم فإن ما ذكره الحكم من توافر القروض المخطف هو الذى يتحقق به البيان المعبر لتاريخ الواقعة بللكنى الذى يقتضيه طبيعة هذه الجريمة من التركيب .

( الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٧٤ )

## ١٤١٣ - جريمة الإقراض بالربا الفاحش - تحققها - المعبرة فيه

المعبرة في تحقق جريمة الإقراض بالربا الفاحش هى بعقود الإقتراض ذاتها ، وليست بإقتضاء الفوائد ، ولما كان الثابت بالحكم أن العقود المتفق عليها لم يمض بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المهلاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونيا لإنقضاء الحق فى إقامة

الدعوى الجنائية بمضى المدة كما هو ظاهر من المقارنة بين تواريخ القروض بالقياس إلى بدء إجراءات المحاكمة ، وكان الطاعن فضلا عن ذلك لم يدفع لدى محكمة الموضوع بالتقادم الذى تشهد مدونات الحكم بنقيضه ، فإن الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم تنقض .

( الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٥٧٤ )

### الفصل الثانى - إثبات الجريمة

١٤١٤ - واقعة الإقراض بالريا الفاحش والإعتياد عليها - جواز إثباتها بكل الطرق .

واقعتا الإقراض بالريا الفاحش والإعتياد عليها يجوز إثباتهما بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة ولورزادت القروض على ألف قروش .

( الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١١٥٦ س ٧ من ٢٤٠ )

١٤١٥ - الفعل الجنائى فى جريمة الريا - عقد القرض - إثباته .

إن عقد القرض بالريا الفاحش لا ينفك عن جريمة الريا لأنها تنشأ منه وتلازمه ، فعقد القرض بهذه المثابة تعتبر فى جملتها واقعة واحدة ومنها يتكون الفعل الجنائى المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٢٩ / ٣ من قانون العقوبات فتجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الإثبات ويجوز إذن إثباتها وإثبات الإعتياد عليها بكافة الطرق القانونية دون ما قيد على ذلك من القيود الخاصة بالإثبات فى المواد المدنية فلا يلزم من بعد توافر القرائن القوية التى تعزز الإدعاء بأن الدليل الكتابى يتضمن تحايلا على القانون أو مخالفة للنظام العام حتى يجوز الإثبات بالبيئة والقرائن .

( الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٤٣٦ )



### الفصل الثالث - تسبيب الاحكام

#### ١٤١٦ - وجوب إستظهار الحكم تواريخ وقائع الإقراض .

إذا كان ما ذكره الحكم فى بيان واقعة الدعوى وهى الإعتياد على الإقراض بفوائد تزيد على الحد الأقصى وفى صدد الرد على دفاع المتهم بسقوط الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين آخر قرض وبين بدء التحقيق معه يفيد أنه إعتبر تاريخ بدء التحقيق فى التهمة يوماً معيناً ، وكان هذا اليوم - على ما هو مستفاد من الحكم ذاته - وهو الذى بوشر فيه التحقيق فى جريمة أخرى بناء على بلاغ مقدم عنها من المتهم ، وكان مما ذكرته المحكمة فى حكمها أن الشهود إجمعوا على أن المتهم عقد معهم قروضاً ربوية منها ما هو لاحق للقروض التى أعتبرت بها فى إدانته دون أن تورد أسماء هؤلاء الشهود ولا مضمون شهادتهم ولا تواريخ قروضهم ، فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان .

( جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٤٧ طعن رقم ١٦٤٢ سنة ١٧ ق )

#### ١٤١٧ - جريمة الإقراض بربا فاحش - ركن العادة - عدم بيان

الحكم لسعر الفائدة التى حددها المتهم ومدى مخالفتها للقانون - قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه - حين دان المتهم " الطاعن " فى جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش قد أورد - فى حديثه عن ركن العادة - بياناً للقروض التى عقدها المتهم ومقدار الدين فيها ، إلا أنه لم يبين سعر الفائدة التى حددها هذا الأخير ومدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض بذلك من مراقبة صحة تطبيق القانون ، فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

( الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦٢ من ١٢ ص ١٩٦ )

### الفصل الرابع - مسائل متنوعة

١٤١٨ - لا تأثير لتصفية الحساب الذي تجرية المحكمة المدنية بين الدائن والمدين على جريمة الإقراض بالربا .

إذا إرتهن الدائن أرض مدينه نظير مبلغ الدين ولم يضع يده على العين المرهونة بل جرى على إقتضاء فوائد ربوية عن دينه تزيد على الحد الأقصى المباح قانونا تحت ستار الإيجار ثم طرح أمر هذا القرض على المحكمة المدنية وصفت هذه المحكمة الحساب على أساس تقدير ما تملكه الأرض من ريع وإستزال ذلك القدر من الفوائد الربوية التي كان يتقاضاها الدائن وخسّم ما زاد على ذلك من أصل الدين ، فتصفية الحساب على هذا الوجه بواسطة المحكمة المدنية لا تأثير له على جريمة الإقراض بالربا الفاحش التي إرتكبها الدائن بالإتفاق عليها ويتقاضى الفوائد الربوية فعلا .

(جلسة ١١ / ٢ / ١٩٢٥ رقم ٤٢٠ سنة ٥ ق)

١٤١٩ - الإقراض بالربا الفاحش ليس من الجرائم المستمرة .

إن الإقراض بالربا الفاحش ليس من الجرائم المستمرة وإنما هو من جرائم الإعتياد فتنتم الجريمة فيه متى أقرض الجاني قرضين ربويين مختلفين لم يمض بينهما ثلاث سنين ، ويسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية في هذه الجريمة بعمضى ثلاث سنين على القرض الأخير قبل إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى . وتجديد الدين - سواء حصل صراحة بتحرير سند جديد عنه أم ضمنا بعد أجل الدين مع تقاضى فوائد ربوية عن التجديد يعتبر عملية ربوية قائمة بذاتها تحسب في تكوين ركن العادة .

(جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٣٧ لمن رقم ٩٠٦ سنة ٧ ق)

١٤٢٠ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود والإقرارات .

إذا كانت الواقعة التي أعتبرها الحكم إقراضا بالربا الفاحش هي أن المتهم قد إستاجر بمقتضى عقد من المقرض فدانين بمبلغ ١٤ جنيتها ثم أجرهما ببنوره إلى ابن المقرض بمبلغ ١٩ جنيتها . وذلك لما أستظهرته المحكمة من أن

قصده العاقدين إنما كان في الواقع الإقراض بفوائد تتجاوز الحد القانوني ، لا الإستجار والتأجير ، فلا يجوز التمسك بعبارة العقدين المذكورين والمناقشة في صحة التفسير الذي ذهب إليه المحكمة ما دام مبنيًا على ما يسوغه .

( جلسة ١١ / ٤ / ١٩٣٨ طعن رقم ٧٤٥ سنة ٨ ق )

١٤٢١ - الأحكام المدنية الصادرة بصحة الدين المدعى بأنها تشمل فوائد ربوية لا تكون حجة قاطعة في الدعوى العمومية المرفوعة بشأن الإعتياد على الإقراض بالرأيا المدعى به .

الأحكام المدنية الصادرة بصحة للدين المدعى بأنها تشمل فوائد ربوية لا تكون حجة قاطعة في الدعوى العمومية المرفوعة بشأن جريمة الإعتياد على الإقراض بالرأيا المدعى به لأن المحاكم الجنائية بحسب الأصل ، غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية .

( جلسة ٨ / ٤ / ١٩٤٠ طعن رقم ٤٠٩ لسنة ١٠ ق )

١٤٢٢ - تعاقد المتهم على قرض واحد بعد الحكم بإدانته لا يكتفى لتحقيق الجريمة من جديد .

إن جريمة الإعتياد على الإقراض بفوائد تزيد على الحد الأقصى الممكن الإتفاق عليها قانونا المعاقب عليها بالمادة ٢٣٩ / ٣ من قانون العقوبات تتطلب مقارفة الجاني قرضين أو أكثر من قبيل ما نصت عليه تلك المادة ، وتقتصر المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة " . وإن قمتي كان الثابت بالحكم أن الطاعن لم يعقد سوى قرض واحد بعد أن حكم عليه بالإدانة لإعتياده على إقراض نقود بفوائد تزيد على الحد الأقصى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا فيما قضى به من إدانة الطاعن ، تأسيسا على أنه وإن لم يتعاقد بعد الحكم إلا عن قرض واحد إلا أن هذا منه يدل على أن عادة الإقراض بالفوائد الربوية لا تزال متأصلة فيه ، ذلك

بأن الحكم السابق صدوره على الطاعن قد عاقبه على الوقائع السابقة عليه بإعتبارها عنصرا من عناصر الإعتياد الذى دانه به ، ومن ثم فلا يصح إتخاذها عنصرا لإعتياد جديد وإلا لكان ذلك تكرارا للمحاكمة على ذات الوقائع ، الأمر الذى تنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات صراحة على عدم جوازه .  
( جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٥٢ طعن رقم ٤١٨ سنة ٢٣ ق )

### ١٤٢٢ - متى تبدأ مدة السقوط فى جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا .

إن العبرة فى جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا هى بعقود الإقراض وليست بإقتضاء الفوائد الربوية . وذلك هو صريح لفظ القانون فى المادة ٢٩٤ المكررة من ~~مخالفات~~ المقابلة والمطابقة للمادة ٢٣٩ من القانون الحالى التى تعاقب على هذه الجريمة . فقول الحكم أن العملية الربوية واقعة مستمرة تتجدد وتكرر كلما إستولى المقرض على الفوائد ، وإن مدة السقوط لا تبدأ فيها من تاريخ العقد بل من تاريخ آخر مرة يستولى فيها المقرض على الفوائد - هذا القول خاطئ . ولكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم إذا كان قد تبين من وقائع الدعوى أن المتهم إتفق على عقد عدة عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق وآخر إتفاق منها ولا بين كل إتفاق وآخر ، أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا لسقوط الحق فى إقامة الدعوى ، فإنه بهذا يكون قد أثبت توافر ركن الإعتياد كما عرفه القانون ، وتكون الجريمة لم يسقط الحق فى رفع الدعوى عنها . أما تاريخ دفع الفوائد الربوية فلا تأثير له فى هذا الخصوص إلا إذا كانت المحكمة قد إقتضت بأنه كان فى ظروف وملابسات تدل على أن العقد السابق قد حصل الإتفاق على تجديده مرة أخرى ، فحينئذ . . . وحينئذ فقط ، يصبح الإعتداد بهذا التاريخ بإعتباره تاريخ عقد قرض لا تاريخ فوائد .  
( جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٢ طعن رقم ٢٢٤٠ سنة ١٢ ق )

### ١٤٢٤ - المقترض بالربا - مجنيا عليه فى الجريمة - حقه فى

### الطعن في أمر النيابة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية .

سوى القانون في المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - بين المدعى المدني والمجنى عليه الذي لم يدع مدينا - في حق الطعن في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . والمجنى عليه في حكم المادتين سالفتي الذكر هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانونا سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلا للحماية القانونية التي يهدف إليها الشارع ، فمتى تحدد لشخص هذا المركز القانوني فإنه يكتسب حق الطعن الذي خوله المشرع إياه تحقيقا للغايات التي توخاها وذلك بصرف النظر عما إذا كان هذا الشخص لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرر منها يخوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر وحق التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للمطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة . ولما كان الإقراض بالربا الفاحش سواء في صورته البسيطة المؤثمة بالفقرة الثالثة الأولى والثانية من المادة ٢٣٩ عقوبات أو في صورة الإعتياد المؤثمة بالفقرة الثالثة لهذا النص فعل جنائي قصد المشرع من تجريمه إلى حماية المقترضين ، فهو إذن إعتداء على حق من حقوق المقترض المالية ينطوي على إبتزاز جانب من ماله بغير حق ، فيكون المقترض مجنيا عليه متى إكتملت أركان الجريمة ، وثبتت له هذه الصفة ولو لم تتحقق له صفة المدعى المدني لعدم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . وكان الثابت من الوقائع كما أوردها الأمر المطعون فيه أن الطاعن كان من بين المقترضين من المطعون ضده وقد قرر أن القروض التي أقرضها له ولغيره كانت بفائدة تزيد عن السعر المقرر قانونا وقد تمت في أوقات متباعدة وأنه تقدم بشكواه إلى النيابة العامة وسمعت أقواله في التحقيقات بهذه الصفة فإنه يكون مجنيا عليه في جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش المنسوبة إلى المطعون ضده ويكون له أن يطعن في الأمر الذي أصدرته النيابة بالأوجه لرفع الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ س ١٤ من ١٤٥)

١٤٢٥ - جريمة الإعتياد بالربا الفاحش - عدم الإدعاء فيها مدنيا أمام المحاكم الجنائية .

إستقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش - لا يجوز فيها الإدعاء المدنى أمام المحاكم الجنائية سواء أكان المجنى عليه قد تعاقد فى قرض ربوى واحد أم أكثر ، وذلك لأن القانون على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لا يعاقب على الإقراض فى ذاته وإنما يعاقب على الإعتياد على الإقراض ، وهو وصف معنوى قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين . ومن ثم فإن ما ينهاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى القانون حين قضى بعدم قبول تلك الدعوى المدنية يكون غير سديد ، ولا يكون له بعد إذ تقرر عدم قبول تلك الدعوى أن يتحدى بأى وجه من وجوه الطعن على قضاء الحكم فى الدعوى الجنائية بالبراءة .

( الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ١٦٦ )

## رسوم

الفصل الأول : رسوم قضائية وتوثيق  
الفصل الثاني : رسوم الإنتاج والإستهلاك .

### الفصل الأول - رسوم قضائية وتوثيق

١٤٢٦ - عدم قبوله محكمة لطلب مهجة بمصاريف الدعوى المدنية  
إبتدائيا لا يمنع المحكمة الإستئنافية من أن تحكم بالمصاريف  
الإستئنافية على من خسر دعواه .

إذا كان الحكم الإبتدائي لم يقض بإلزام واحد من المتهمين بشيء من  
التعويض المدني ، ولم يلزم المتهم الآخر بالمصاريف حين ألزمه وحده بالتعويض  
ثم جاء الحكم الإستئنافية فأنيد الحكم الإبتدائي وألزم المتهمين الاثنين  
بالمصاريف المدنية الإستئنافية ، فإنه يكون قد أخطأ فيما قضى به من إلزام  
المتهم الذي لم يلزم بتعويض بالمصاريف ، أما الذي حكم بإلزامه وحده  
بالتعويض ولم يحكم عليه إبتدائيا بالمصاريف ، فالحكم عليه بالمصاريف  
الإستئنافية ليس فيه أية مخالفة للقانون ، لأنه إذا كانت محكمة الجنح الإبتدائية  
لم تحكم بمصاريف الدعوى المدنية إبتدائيا فذلك لا يمنع المحكمة الإستئنافية  
من أن تحكم بالمصاريف الإستئنافية على من خسر دعواه أمامها .

( جلسة ١ / ٥ / ١٩٤٨ طعن رقم ٢١٧٤ سنة ١٧ ق )

١٤٢٧ - طريقة المعارضة في تقدير المصروفات وفقا لحكم المادة

١٧ من ق رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم .

إنه وإن كانت المادة ١١٧ من قانون المرافعات قد نصت على جواز  
المعارضة في تقدير المصروفات بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة ، مما  
لا يمنع جواز حصولها بعريضة كالدعوى العادية ، إلا أن المادة ١٧ من القانون

رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم لم تجز رفع هذه المعارضة إلا بطريقتين : - الأولى - أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير ، والثاني بتقرير فى قلم الكتاب فى ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ، ومن ثم تكون المعارضة المرفوعة بعريضة غير مقبولة .

( جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٤٨ طعن رقم ٩٦١ سنة ١٧ ق )

١٤٢٨ - تسوية رسوم طعن المحكوم عليه فى الدعويين المدنية والجنائية . طبقا للقاعدة العامة الواردة فى م ١٨ من ق رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ .

إن لما كان القانون لم يوجب أداء رسم إذا ما طعن المحكوم عليه وكان طعنه عاما، يشمل الدعويين الجنائية والمدنية . فإنه إذا رفض طعنه وحكم بإلزامه بالمصاريف المدنية الإستئنافية ، لا تسوى هذه المصاريف إلا طبقا للقواعد العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ التى تقضى بسريان قانون الرسوم فى المواد المدنية وحدها إذ أن حكم المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ لا يمكن أن يسرى على حالته لعدم النص على ذلك فلا يبقى سوى الحكم العام الخاص بالدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية .

( جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٥١ طعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٠ ق )

١٤٢٩ - الصفة فى الإحتجاج بعدم دفع رسوم الإدعاء المدنى . لا يقبل من المتهمين الإحتجاج بعدم دفع المدعى بالحق المدنى الرسوم المستحقة على الإستئناف ، إذ هذا من شأن قلم الكتاب وحده ، وهما ليسا نائبين عنه . ( الطعن رقم ١٣٦٣ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٤٨ )

١٤٣٠ - المعارضة فى قائمة الرسوم - عدم جواز إحتجاج المعارض ببطلان إعلانه فى الدعوى الصادرة بشأنها القائمة .

ما يثيره الطاعن بصدد عدم إعلانه - على فرض صحته - إنما يكون محله



المعارضة فى الحكم الصادر من محكمة النقض فى غيبته وفقا لنص المادة ٤٣. من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يقبل مثل هذا الدفع فى صدد المعارضة فى قائمة الرسوم ، ومن ثم يظل الحكم النيابى قائما وبالتالى تظل قائمة الرسوم صحيحة لإستنادها إليه وصورها وفقا له .

(الطن رقم ٦٦٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٢٨ )

**١٤٣١ - الحكم على المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل أتعاب المحاماه -** لا يلزم لذلك أن يطلبها المدعى المدنى صراحة - .  
تنص المادة ٢٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا حكم بإدانة المتهم فى الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التى تحملها ، وتنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية على أنه يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى ، كما تنص المادة ٣٥٧ من هذا القانون على أنه يدخل فى حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماه ، ومن ثم فإن قضاء الحكم بإلزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل أتعاب المحاماه من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وإنما إعمالا لحكم القانون .

(الطن رقم ١٢٨٣ سنة ٣٠ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٨٦١ )

**١٤٣٢ - تطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية فى الدعاوى المدنية التى ترفع إلى المحاكم الجنائية -** عدم إستحقاق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة - الحكم فى الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف - مؤداه : إستحقاق الرسوم الواجبة - إعتبار الإستئناف بمثابة الدعوى المتعلقة فى تقدير الرسوم .

نصت المادة ١٨ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الجنائية على

أن " تطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية فى الدعاوى المدنية التى ترفع إلى المحاكم الجنائية " ونصت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية على أنه " لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فإذا حكم فى الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف إستحققت الرسوم الواجبة " . ولا كان الإستئناف بمثابة الدعوى المبتدأة فى تقدير الرسوم ، فإن الطاعة " وزارة الحربية والبحرية " المسؤولة عن الحقوق المدنية - وقد خسرت إستئنافها بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض لا تدفع عنه رسوما - ولا كانت محكمة الجناح المستأنفة قد قضت بقبول إستئناف المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعية بالحق المدنى شكلا وتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من عقوبة وتعويض ولم تلزم أحدا من المستأنفين بمصاريف إستئنافية سوى المدعية بالحق المدنى ، فإنه على مقتضى هذا القضاء النهائى لا يحق إلزام المتهم والطاعة بشئ من مصروفات الدعوى المدنية الإستئنافية حتى يتدارك صاحب الشأن هذا النقص بالطريق الذى رسمه القانون .

( الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٧ / ٤ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٢٥٢ )

#### ١٤٢٣ - رسوم قضائية - المحكمة المختصة بتقديرها .

تقدير الرسوم متفرع عن الأصل الملقى فيه - وهو قضاء محكمة الموضوع - ولا كانت المحكمة الإستئنافية هى المحكمة التى يؤول إليها نظر الدعوى بجميع عناصرها فيما رفع عنه الإستئناف ترتيبا على الأثر الناقل للإستئناف ، فإن تلك المحكمة وهى تنتظر فى أمر تقدير الرسوم تكون هى المختصة بما يثار حول مقدارها عن الدرجتين - لا حول أساس الإلزام بها - وفى حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام . ويكون النعى بعدم إختصاص محكمة الجناح المستأنفة بتقدير مصروفات الدعوى الابتدائية غير سديد .

( الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٢٢٢ )

١٤٣٤ - عدم دفع الرسوم القضائية - لا تأثير له في حقوق المتهم في الدفاع - عدم تعلقه بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها - عدم دفع الرسوم القضائية ليس من شأنه في حد ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع والطعن على الإجراءات من هذه الناحية لا يكون له في حقيقة الأمر من معنى سوى الضرر من عدم دفع الرسوم ، وهذا وحده لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .  
( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٥٢٣ )

١٤٣٥ - إنحصار ولاية المحكمة التي تنتظر في أمر تقدير الرسوم في سلامة الأمر ذاته من حيث تقديره فحسب - أساس ذلك ؟

لما كان من المقرر أن تقدير الرسوم متفرع من الأصل المقضى به وهو قضاء محكمة الموضوع وأن المحكمة التي تنتظر التظلم في أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الإلتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على سلامة الأمر من حيث تقديره للرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم الصادر في القضية رقم ١٧٤١ سنة ١٩٧٠ س . مصر بما إشتعل عليه من إدراج الرسوم المدنية الإستثنائية تأسيسا على أن الطاعن بصفتها قد ألزم بمصاريف إستئناف . وكان هذا الذي أقيم عليه الحكم قضاه له أصله في منطوق الحكم الإستئنافي الصادر في تلك الدعوى على ما يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى منازعة في أساس الإلتزام بالمصاريف ومداء وفي شخص الملزم بها وهو ما يمتنع على محكمة المعارضة في تقدير الرسوم أن تفصل فيه لخروجه عن ولايتها وإنما مجاله قضاء الموضوع وذلك بالطعن فيه طبقا لإجراءات المرافعات المعتادة أو بطلب تفسيره على حسب الأحوال - لما كان ذلك - وكان أمر تقدير الرسوم المعارض فيه قد صدر في

حدود قضاء محكمة الموضوع بإلزام الطاعن بصفته بها فإن الحكم المطعون فيه  
إنلنقضى -خوولا على ذلك القضاء النهائي - يرفض معارضة الطاعن وتأييد  
أمو للتقدير بما تضمنته من الرسوم الإستثنائية يكون قد أصاب صحيح القانون  
جما. تتحسر عنه قالة الخطأ فى تطبيقه .

( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٥١٠ )

### ١٤٣٦ - رسوم توثيق - تهرب - قصد جنائى - محكمة الموضوع .

لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق  
وتلشهر تنص على عقاب كل من يتوصل عمدا إلى التهرب من أداء بعض الرسوم  
المنصوص عليها فى هذا القانون عن طريق تجزئة الصفقة أو الإدلاء ببيانات غير  
صحيحة فى الإجراءات والأوراق التى تقدم تنفيذا له أو بآلية وسيلة أخرى ، وكان  
مفاد ذلك أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التى يشترط لقيامها توفر القصد  
الجنائى بإتجاه إرادة هزتكبها إلى الإخلال بأحكام القانون المنظمة لأداء رسوم  
الشهر المنصوص عليها فيه ، وكان من المقرر أن القصد الجنائى من أركان  
الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، وكان توافره مما يدخل فى السلطة  
التقديرية لمحكمة الموضوع والتى تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان  
إستخلاصها سليما مستمدا من الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه - للأسباب  
السائغة التى أوردها - قد إستخلص من ظروف الدعوى وما توحى به  
ملايساتها أن المطعون ضده وقد إشتري العقار على صفقتين بعقدين فى  
تاريخين مختلفين إشتمل كل منها على نصف العقار ثم تقدم عن كل من العقدين  
بطلب للشهر بعد عدة سنوات من تاريخ إبرامه ، لم يكن يستهدف تجزئة صفقة  
وأحدة بقصد التهرب من الرسم المستحق عليها ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة  
ورفض الدعوى المدنية فإن ذلك حسبه ليستقيم قضاؤه لما هو مقرر من أنه يكفى  
فى المخالعات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة توافر إسناد  
التهمة إلى المتهم لكن نقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر

فى ذلك إلى ما تطعنن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبثدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى عناصر الإثبات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا وإلزام الطاعن المصروفات المدنية .

( الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ١٠٠ )

### الفصل الثانى - رسوم الإنتاج والإستهلاك والدمغة

١٤٣٧ - إستيلاء المحصل حال تحصيله للرسوم المستحقة للبلدية على مبلغ يزيد عن قيمة الرسوم تتحقق به الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٤ عقوبات .

متى كانت الواقعة التى أثبتتها محكمة الموضوع فى حكمها هى أن المتهم بصفته محصلا يسوق صفت الملوك قد إستولى حال تحصيله للرسوم المستحقة للبلدية على مبلغ يزيد عن قيمة هذه الرسوم - فإن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٤ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان .

( جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٥٤ طعن رقم ٢٤١ سنة ٢٤ ق )

١٤٣٨ - خلو القانونين ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك و ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا - من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل - وجوب ثبوت مساهمته فى الفعل المؤثم حتى يتمين عقابه .

يحظر القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتحصيل رسم الإنتاج والإستهلاك فى المادة ١٥ منه حيازة كحول أو سوائل كحولية لم تؤد عنها رسوم الإنتاج أو الإستهلاك كما تحظر المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٦

لسنة ١٩٥٦ صناعة مشروب الطافيا أو ملكيته أو إحرازه أو شراء أو بيع الطافيا . وقد خلا القانونان من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو العمل مما مفاده أنه يتعين لعقاب المالك - بالتطبيق لأحكام هذين القانونين أن تثبت مساهمته فى الفعل المؤثم .

( الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٤ من ١٥ من ٤٦٤ )

١٤٢٩ - ترجيح المحكمة دفاع المتهم القائم على مسئولية المصنع المنتج للسائل الكحولى المضبوط لديه - عن عدم سداد رسوم الإنتاج - كفايته لتبرئته - أساس ذلك : وجوب إستفادة المتهم من كل شك .

يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تتشك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر فى ذلك ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها منحصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الزبية فى صحة عناصر الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان دفاع المطعون ضده الذى أخذ به الحكم المطعون فيه قام أساسا على نفي التهمة عن عاتقه وإلقائها على عاتق المصنع المنتج للسائل الكحولى المضبوط مستندا فى ذلك إلى وجهة نظر موضوعية صرفة قوامها أن الزجاجات التى وجدت لديه مقاييرة للزجاجات موضوع الفاتورة المقدمة فى الدعوى والصادرة عن نفس المصنع المنتج متبقية من رسالات سابقة مشتراة من ذلك المصنع ، وهو إحتمال ترجح لدى محكمة الموضوع ولم تجد فى ظروف الدعوى ما ينفيه ، لما تبين لها من أن الزجاجات المضبوطة خاصة بنفس المصنع وليس بها أى عيب مما لا تتنازع الطاعنة فى صحة مأخذ الحكم بشأنه ، ولما كان مجرد قيام هذا الإحتمال هو مما يصح معه القضاء بالبراءة عن تقدير بأن المتهم يجب أن يستفيد من كل شك فى مصلحته ، وأنه لا يصح النفى على المحكمة أنها قضت ببرائة المتهم بناء على إحتمال ترجح لديها بدعوى قيام

- ٦٤٣ -

إحتيالات أخوية ~~قد تصحح~~ ~~ليس~~ ~~تتوه~~ ، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيهما وما يطمئن إليه ، ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله ، لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .  
( الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ١٩٢ )

## رشوة وإستغلال النفوذ

### الفصل الأول - جريمة الرشوة .

الفرع الأول - أركان الجريمة .

الفرع الثاني - إثبات الجريمة .

الفرع الثالث - العقاب على الجريمة .

### الفصل الثاني - جريمة إستغلال النفوذ .

الفصل الثالث - تسبیب الاحكام فى الرشوة وإستغلال النفوذ .

الفصل الرابع - مسائل متنوعة .

### الفصل الأول - جريمة الرشوة

#### الفرع الأول - أركان الجريمة

١٤٤٠ - وعد شخص بإعطاء موظف كل ما يملك نظير قيامه بعمل له لا يفيد أن هناك شروعاً منه جدياً فى إعطاء رشوة .  
إذا وعد شخص موظفاً بإعطاء كل ما يملك فى نظير قيامه بعمل له فإن هذا القول لا يفيد أن هناك شروعاً منه جدياً فى إعطاء رشوة إذ هو لم يعرض فيه شيئاً معيناً على الموظف بل عرضه هو أشبه بالهزل منه بالجد .  
( جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٢٢ طعن رقم ١١٦٨ سنة ٢ ق )

### ١٤٤١ - عدم تمام جريمة الرشوة إلا بإيجاب وقبول حقيقيين .

إن جريمة الرشوة لا تتم قانوناً إلا بإيجاب من الراشئ وقبول من جانب المرتشئ إيجاباً وقبولاً حقيقيين فإذا كان الشخص الذى قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشئ متلبساً بجريمته فإن القبول الصحيح الذى تتم به الجريمة يكون منعماً فى هذه الحالة ولا يكون فى



المسألة أكثر من إيجاب من الراشئ لم يصادف قبولا من الموظف فهو شروع  
فى رشوة منطبق على المادة ٩٦ ع . (جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٢٣ طعن رقم ١٤٣١ سنة ٣ ق)

١٤٤٢ - تحقق الركن المادى فى جريمة الرشوة بأخذ المعروض  
أو بقبول الوعد .

إنه وإن كان ظاهر نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات يوم أن الركن المادى  
فى جريمة الشروع فى الرشوة لا يتحقق إلا بتقديم الشيء المرشوبه فعلا وعدم  
قبوله فإنه بالرجوع إلى المادة ٨٩ ع ومدلولها أن الإرتشاء كما يكون بأخذ  
المعروض يكون بقبول الوعد يبين أن غرض الشارع من المادة ٩٦ إنما يكون هو  
شمول عبارتها لكل ما تتم به جريمة الإرتشاء من وعد أو عطية .

(جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٢٤ طعن رقم ٢٣٦ سنة ٤ ق)

١٤٤٣ - تحقق جريمة الرشوة متى كان الدافع إليها عملا من  
أعمال الموظف ولو لم يكن فيه ما يتنافى مع الذمة وواجبات الوظيفة  
أو يتعارض مع حقيقة الواقع .

يكفى فى جريمة الرشوة أن يكون اندافع إليها عملا من أعمال الموظف ولو  
لم يكن فيه ما يتنافى مع الذمة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع .  
فمع التسليم بأن عينات اللين المقدمة للتحليل والتي قدمت بشأنها الرشوة ليس  
فيها غش فذلك لا تأثير له فى قيام الجريمة .

(جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٢٨ طعن رقم ٦٦ سنة ٩ ق)

١٤٤٤ - إعتبار المأمورين والمستخدمين والمحكمين وكل إنسان  
مكلف بخدمة عمومية كالموظفين فى جريمة الرشوة .

إن الشارع لم يقصر العقاب على الرشوة على الموظفين العموميين ، بل هو  
فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد سوى بينهم وبين المأمورين والمستخدمين  
والخبراء والمحكمين وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية . ولما كان مشايخ الحارات  
فى المدن يقومون ، بمقتضى التعيينات الموضوعة لهم ، ببعض أعمال القرعة ،

ومنها الشهادة أمام مجالس القرعة بأن الأشخاص ، سواء أكانوا من أنفار القرعة أم من أقاربهم الذين يطلبون للكشف عليهم لسبب من أسباب الإعفاء من القرعة ، هم يمينهم المطلوب حضورهم ، فإن من يقبل من مشايخ الحارات مبلغا من المال مقابل إمتناعه عن إظهار شخصية من يتقدم إلى الكشف الطبى منتحلا شخصية والد نفر القرعة طالب الإعفاء ، يحق عقابه بمقتضى المادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات . ( جلسة ١ / ٣ / ١٩٤٣ طمن رقم ٢٩٥ سنة ١٣ ق )

١٤٤٥ - عدم تحقق جنائية الرشوة بالنسبة للراشى إلا فى حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه .

إن كل موظف يقبل من آخر وعداً بشيء ما أو يأخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقاً ، أو للإمتناع عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر أنه غير حق ، يعد مرتشياً مستحقاً للعقاب على جنائية الرشوة ، يستوى فى هذا أن يكون الراشى الذى تعامل معه جاداً فيما عرضه عليه أو غير جاد متى كان عرضه الرشوة جدياً فى ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدى متتوياً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى . ذلك لأن العلة التى من أجلها شرع العقاب على الرشوة تتحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه ، إذ إنه فى الحالتين - على السواء - يكون قد أتجر بالفعل بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلاً بالضرر الناشء عن العبث بالوظيفة التى أئتمنت عليها الموظف ليزيد أعمالها بناء على وحي ذمته وضميره ليس إلا ، أما الراشى فإن جنائية الرشوة لا تتحقق بالنسبة له إلا فى حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه ، إذ فى هذه الحالة - كما فى حالة الرفض الصريح - لا يكون هناك إتجار فعلى من جانب الموظف بالوظيفة التى أمرها بيده هو وحده ولا شأن للراشى فيه مما يكون منتفياً معه أى عبث بها . وفى هاتين الحالتين لا يكون عرض الرشوة على الموظف إلا جنحة شروع فقط . ( جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٤٣ طمن رقم ٧٥٤ سنة ١٣ ق )

١٤٤٦ - إنطباق أحكام الرشوة على كل شخص كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف - أمين شونة بنك التسليف .

إن الشارع لم يقصر تطبيق أحكام الرشوة على الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين أيا كانت وظيفتهم بل نص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على أن كل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبر كالموظفين في باب الرشوة . فيكفى إذن للعقاب أن يكون المقابل قدم إلى شخص يقوم بعمل من الأعمال العامة ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين . وكل ما يشترط للعقاب في هذه الحالة أن يكون هذا الشخص قد كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف . فوكيل شونة بنك التسليف وإن كان لا يعتبر من الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا أنه لما كان الأمر العسكرى رقم ٢٤٣ الصادر في ٨ إبريل سنة ١٩٤٢ بمقتضى السلطة المخولة للحاكم العسكرى العام بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ رغبة في تنظيم التموين في البلاد وتوفير الغذاء للسكان ، قد أوجب على كل من يمتلك محصولا من القمح الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ أن يسلم إلى الحكومة جزءا من هذا المحصول يودعه الشون التي تعينها وزارة المالية وفقا للأوضاع التي تقررها في هذا الشأن ، ولما كان قرار وزارة المالية الصادر في ٧ إبريل سنة ١٩٤٢ تنفيذا لذلك الأمر العسكرى قد أوجب تسليم القمح المحجوز لحساب الحكومة إلى شون بنك التسليف على أن يقدم إلى أمين الشونة الذي يتعين عليه المبادرة إلى وزنه وتحديد درجة نظافته ولا يجوز له قبول قمح تقل درجة نظافته عن ٢٢ قيراطا - لما كان ذلك ، فإن أمين الشونة والحالة هذه يكون مكلفا بخدمة عمومية بالمعنى المقصود في المادة ١٠٤ ع ، ومن يحاول إرشاء يعاقب بالعقوبة الواردة في المادة ١١١ ع . (جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٤٤ طمن رقم ٢١٠ سنة ١٤ ق)

١٤٤٧ - عدم تحقق الرشوة متى كان الموظف غير مختص بأداء العمل الذي قدم الجمل من أجله ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراؤه .

إن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات إذ كان نصها أنه " يعد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعداً من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له إنه غير حق " فقد أفادت أن جريمة الرشوة لا تتحقق إلا إذا كان العمل الذي يراد من الموظف أدائه أو الإمتناع عنه داخلاً في أعمال وظيفته . وإن كان الموظف غير مختص بإجراء عمل من الأعمال سواء أكان ذلك بسبب أن هذا العمل لا يدخل أصلاً في وظيفته أم بسبب أنه هو ، بمقتضى نظام تعيينه ، ليس له أن يقوم به في الجهة التي يباشر فيها فإن حصوله على المال أو تقديم المال إليه أو الإمتناع عنه لا يمكن أن يعد رشوة ، ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراءه . وإن فلا رشوة ولا شروعاً في رشوة في تقديم نقود إلى باشجاويش مباحث مييرية الحيزة لكيلا يضبط في القاهرة صاجاً مسروقاً من الجيش البريطاني إذ هذا العمل ليس مما يحق له بمقتضى وظيفته أن يباشره . (جلسة ٥ / ٢ / ١٩٤٥ ملن رقم ٢٤ سنة ١٥ ق)

١٤٤٨ - ليس في القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين ولوائح .

ليس في القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح ، وإن فلا مانع من أن تحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر مكتوبة أو شفوية ، وعلى ذلك فإذا أستندت المحكمة في تحديد أعمال الموظف المتهم بالرشوة إلى أقواله وأقوال الشهود وكتاب الوزارة التي يعمل فيها فلا تثريب عليها في ذلك . (جلسة ١١ / ٢ / ١٩٤٧ ملن رقم ٢٧٧ سنة ١٧ ق)

١٤٤٩ - توفر الجريمة بالنسبة إلى الشريك الموظف مع المرتشى ولو لم يكن مختصاً بالعمل بمكان الواقعة .

مضى كان الحكم قد أثبت في حق المتهمين إنها باعتبارهما مندوبين تحصيل ضريبة السيارات أوقعا الحجز على منقولات موجودة بمنزل المجنى عليه

وفاء لقيمة الضريبة المطلوبة على سيارة نقل لابنه وأنها بعد ذلك عرضا عليه أن يدفع لهما رشوة فى نظير إسقاط المطالبة بهذا المبلغ فاتفق معهما على دفع مبلغ ٧٥ جنيهها وأن هذا الدفع قد تم فعلا وأن البوليس داهمهما بعد دفع المبلغ ووصله إلى يد واحد منهما بناء على التدبير الذى كان قد إتفق عليه المجنى عليه مع البوليس - متى كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم لا يبين منه أن المتهمين قد قبلا الرشوة من المجنى عليه على أساس أنه هو صاحب المنقولات المحجوزة دون إبنه المدين فى الضريبة أو أنها أدعىا كذبا بأن الأخير هو صاحبها مع علمهما بعدم صحة ذلك . بل كان الثابت أن الإتفاق تم بين المجنى عليه والمتهمين على دفع الرشوة نظير إسقاط المطالبة بمبلغ الضريبة ، فإن معاقبة المتهمين على الرشوة تكون صحيحة . ولا يقدح فى صحتها ما يثيره أحدهما من عدم إختصاصه بمكان الواقعة ما دام الحكم قد عاقبه على أساس ما ثبت من إشتراكه مع الآخر بطريق الإتفاق . (جلسة ٤ / ٢ / ١٩٥١ طمن رقم ١٩١٣ سنة ٢٠ ق)

١٤٥ - تحقق جريمة الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون

جريمة .

إن القانون يعاقب على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت إلى الموظف كى يقارفها فى أثناء تأدية وظيفته وفى دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة . (جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥١ طمن رقم ٤٠٣ سنة ٢١ ق)

١٤٥١ - تحقيق جنائية الرشوة بالنسبة للموظف بقبوله عرض

الراشى سواء أكان جادا فى عرضه أو غير جاد متى كان العرض جديا فى ظاهره .

لا يؤثر فى قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ولم يكن الراشى جادا فيما عرضه على المرتشى متى كان عرضه الرشوة جديا فى ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدى منتويا العيث بمقتضيات وظيفته . لمصلحة الراشى أو مصلحة غيره . (جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٥٣ طمن رقم ٢٩١ سنة ٢٣ ق)

١٤٥٢ - أعمال الموظف يدخل فى متناولها كل عمل من أعمال الخدمة العمومية يكلفه به رؤسائه تكليفا صحيحا .  
إن القانون لا يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة ،  
وليس فى القانون ما يمنع أن يدخل فى أعمال الموظف العمومى كل عمل يرد  
عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص .  
( جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٤ ملعن رقم ١٠٦٥ سنة ٢٤ ق )

١٤٥٣ - عبث المتهم بالأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته  
بإنتزاعها من مكانها - إخلال بواجبات هذه الوظيفة - حصوله  
مقابل ذلك على مرتب شهرى من المخابرات البريطانية - إعتباره  
مرتشيا - .

إذا قرر الحكم أنه متى ثبت فى حق المتهم عبث بالأوراق المنوط به حفظها  
بسبب وظيفته بأن إنتزعها من مكانها فإن ذلك يثبت عليه إخلاله بواجبات هذه  
الوظيفة ومتى كان مأجورا لفعل ذلك من المخابرات البريطانية بما يقبله ويحصل  
عليه من مرتب شهرى فرضته له يكون مرتشيا فإن الحكم يكون صحيحا فى  
القانون خاليا من عيب القصور فى التدليل على الجريمة التى دان المتهم بها .  
( الملن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٥ )

١٤٥٤ - إختصاص مأمور الضبط القضائى التابع للقسم الذى  
وقعت فى دائرته جريمة الرشوة - بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه  
- بتعقب المتهم فى أى مكان وتفتيشه فى المرحلة الخاصة بدفع  
باقى الرشوة .

متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فعلا بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه إلى  
المتهم فى بناء محكمة شبرا الواقع فى إختصاص قسم روض الفرج ، فإن رجل  
الضبط القضائى الذى يتبع هذا القسم يكون مختصا بإجراء كل ما خوله إياه  
القانون من أعمال التحقيق - كالتفتيش - لتعقب المتهم فى أى مكان فى المرحلة

التالية الخاصة بدفع باقى الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الاولى .  
( الطعن رقم ٥٥٠ سنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٦١ )

١٤٥٥ - شيوخ الحارة ، هو من المكلفين بخدمة عامة - تولد  
جريمة الرشوة فى حق احدثهم إذا اخذ عطية مقابل عدم إحضار أحد  
الأشخاص المطلوبين إلى مكتب الاداب .  
يقوم مشايخ الحارات فى المدن - كما يبين من مطالعة الأورنيك " رقم ٢٢ " -  
بخدمات عامة لصالح المجتمع ، أى أنهم من المكلفين بخدمة عامة ،  
ومن بين هذه الخدمات إستحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام خدمة للأمن  
العام - فإذا أخذ احدثهم عطية مقابل عدم إحضار أحد الأشخاص المطلوبين إلى  
مكتب الاداب فإن عمله هذا يعد رشوة .  
( الطعن رقم ٩٣٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٧٧٢ )

١٤٥٦ - عرض مبلغ من النقود على جندى المرد ليمتنع عن  
تحرير محضر مخالفة لسائق سيارة ، ولم يقبلها الجندى - قيام  
جريمة عرض الرشوة - كون المخالفة مما يجوز أو لا يجوز الصلح  
فيها لا يؤثر فى قيامها -

إذا بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة عرض  
رشوة على موظف عمومى " جندى المرد " ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته  
وهو تحرير محضر مخالفة لسائق السيارة التى كان يركبها المتهم ولم تقبل منه  
وهى الجريمة التى دانه الحكم بها فإنه لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة أن تكون  
هذه المخالفة التى عرض مبلغ الرشوة للإمتناع عن تحريرها مما يجوز الصلح  
فيها أو لا يجوز . ( الطعن رقم ١٠٤٣ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٨٠٤ )

١٤٥٧ - العدول عن تسليم مبلغ الرشوة .  
التسليم بأن عرض مبلغ الرشوة قد تم من جانب الطاعنين وأن الرضى قد

وقع من جانب المبلغ يتمتع به القول بإمكان حصول عدول إختياري بعد ذلك ،  
وليس ينقض ما تم أن حصل الضبط أثناء المهلة التي طلبها الطاعنان للتشاور  
بعد خلافهما مع المبلغ على مقدار الرشوة ورفض قبول المبلغ المعروض .  
( الطعن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٥ )

١٤٥٨ - يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف  
صحيح صادر من الرؤساء ، كما يكفى في صحة التكليف أن يصدر  
بأوامر شفوية .

يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من  
الرؤساء ، كما يكفى في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية - فإذا كان  
الحكم قد دال تدليلا سائنا على أن عمل الساعي " المبلغ " يقتضى التردد على  
المكان الذى تحفظ به ملفات المولدين للمعاونة في تصفيقها وأنه يقوم بنقل الملفات  
بناء على طلب موظفى مأمورية الضرائب - وهم من رؤسائه - فإن التحدى  
بإنعدام أحد أركان جريمة الرشوة يكون على غير أساس .  
( الطعن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٥ )

١٤٥٩ - دخول رجال الجيش والشرطة وموظفى الوزارات  
والمصالح ومستخدميها على إختلاف طبقاتهم في حكم الموظفين  
العموميين والمأمورين والمستخدمين بمقتضى المادتين ١٠٩ مكرر ،  
١١١ عقوبات

نصت المادة ١١١ من قانون العقوبات على أن المأمورين والمستخدمين أيا  
كانت وظيفتهم يعتبرون كالموظفين وبذلك تنطبق أحكام الرشوة على كل شخص  
له نصيب من الإشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك  
صغيرا ، وإنما يشترط فيه بجانب ذلك أن يكون ممن تجرى عليهم أحكام  
الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة ، وقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ أحد هذه الأنظمة ، وهناك أنظمة أخرى خاصة برجال الجيش والبوليس ،



وعلى هذا يدخل فى حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين بمقتضى المادتين ١٠٩ مكررا ، ١١١ من قانون العقوبات رجال الجيش والبوليس وموظفى الوزارات والمصالح ومستخدميها على إختلاف طبقاتهم .  
(الطن رقم ٢٠ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٣٦٤ )

١٤٦ - ثبت أن العمل المراد القيام به أو الإمتناع عنه لا يدخل فى إختصاص الموظف ولم يزعم الأخير أنه من إختصاصه - لا جريمة .

من المقرر فى جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات أنه لا جريمة فى الأمر إذا كان العمل المراد القيام به أو الإمتناع عنه لا يدخل فى إختصاص الموظف ولم يزعم هذا الأخير أنه من إختصاصه .  
(الطن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٥٨٩ )

١٤٦١ - تميز الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ من الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات - وجوب توافر قصد خاص يتمثل فى إنتواء الجانى الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدى له عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه .

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ جريمة خاصة يميزها عن جريمة التعدى على الموظفين العموميين ورجال الضبط ونحوهم من المكلفين بخدمات عامة والمنصوص عليها فى المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يتمثل فى إنتواء الجانى الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدى له عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه ، وهذه النية - التى تنسب إلى هذا الباعث الخاص - هى قوام القصد الجنائى فى الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ المذكورة ، وهى وحدها التى تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم

الإعتداء وإستعمال القوة ضد الموظفين العموميين والمعتبرة جنحا وفقا لنصوص المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات .

( الملن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١١٥٩ / ٦ / ٣٠ س ١٠ من ٧٢٢ )

١٤٦٢ - الأمر الصادر من النيابة بضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة - لا يقصد به أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون ، وإنما قصد به ضبط المتهم على أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ - علة ذلك .

لا تستلزم حالة التلبس إذنا من سلطة التحقيق لإجراء التفتيش ، إذ هذه الحالة تغول مامور الضبط القضائي متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم تفتيش شخصه ومنزله كما هو مستفاد من المادتين ٤٦ / ١ ، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فالأمر الصادر من النيابة بضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذى ذهب إليه الدفاع - وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون - وواقع الحال إنه إنما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ - وهو ما حدث فعلا على النحو الذى أورده الحكم - ذلك بأن جريمة الرشوة قد إنعقدت بذلك الإتفاق الذى تم بين الراشى والمرتشى ، ولم يبق إلا إقامة الدليل على هذا الإتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ - وهو ما هدف إليه وكيل النيابة بالأمر الذى أصدره - وإذا كان الضابط الذى كلف تنفيذ طلب النيابة قد خوله القانون سلطة القبض على المتهم الذى توجد دلائل كافية على إتهامه بجناية الرشوة ، ومتى كان القبض عليه صحيحا كان التفتيش صحيحا كذلك طبقا للمادتين ٢٤ ، ٤٦ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فيكون قضاء محكمة الموضوع برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش بناء على هذا الأساس القانونى قضاء صحيحا في القانون .

( الملن رقم ١١٤٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١١٦ / ١١ / ١١٥٩ س ١٠ من ٨٦٦ )

١٤٦٣ - جرائم الرشوة والشروع فيها - يجب لتوفرها : أن

يكون الغرض منها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته ، أو عملا يزعم أنه من إختصاصه - أمثلة .

إستحدث الشارع نص المادة ١٠٣ مكررا مستهدفا به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع فى مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين ، والذين ألحقهم الشارع بهم فى هذا الباب - وظيفته للحصول من ورائها على فائدة مخومة ولو كان ذلك على أسس الإختصاص المزعوم .

( المجلد رقم ١٢٧٧ سنة ١٣٥٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ من ٧٠٦ ) .

### ١٤٦١ - رشوة - ~~المرتب~~ منها - الإخلال بواجب التبليغ عن الجرائم

عُدَّت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ صور الوشوقه وجاءت ~~تسهلا~~ متعلقا من كل قيد ليتسع مدلوله لإستيعاب كل عبث يمس الأعمال التى يقوم بها ~~الوظيفة~~ وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل دائما أن تجرى على سيرة قويم . ومضى تقرّر ذلك وكان الإمتناع عن أداء واجب التبليغ عن جريمة السرقة يعتبر إخلالا خطيرا بواجبات الوظيفة التى تقرض على المتهم بمقتضى المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية التبليغ عن الجرائم التى يعلم بها أثناء تادية عمله أو بسبب تأديته ، ويستوى أمرها فى حكم القانون مع إمتناع الموظف أو المستخدم العام عن أى عمل من أعمال وظيفته . وكان حكم القانون لا يتغير ولو كان الإخلال بالواجب جريمة فى ذاته - وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات - فإنه إذا تقاضى الموظف جملا مقابل هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب . ويكون من عرض الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقوبة . ( المجلد رقم ٢٣٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٦١ س ١٢ من ٢٤١ )

### ١٤٦٥ - رشوة - ما لا ينفى مسئولية المرتشى .

علم الشهود بأنهم يدفعون للمتهم أموالا غير واجبة الأداء لا يعفيه من المسئولية - بل هو مما تتحقق به جريمة الرشوة ما دام العطاء لم يكن إلا لحمله

على الإخلال بواجبات وظيفته .

( الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٢٢٩ )

١٤٦٦ - رشوة - أركان الشروع فى الرشوة لا تختلف عن  
أركان الجريمة التامة .

لا صحة لما تضمنه الطعن من أنه لا يشترط للعقاب إختصاص الموظف  
بالعمل موضوع المساومة فى حالة الشروع فى الرشوة ، لأن الشروع هو بدء  
فى تنفيذ الجريمة بلزكانها المعرفة بها فى القانون ، وما دام الإختصاص أو  
الزعم به شرطاً فى الجريمة التامة فالأمر لا يختلف فى حالة الشروع . وهذا  
المعنى مستفاد من إحالة المادة ١٠٩ مكرراً من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣  
على المادة ١٠٢ منه بما تضمنته من شرط الإختصاص .

( الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٢٩٧ )

١٤٦٧ - رشوة - تمام الجريمة .

تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب  
الراشى ، وما تسليم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الإتفاق عليه بينهما .

( الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٦١٨ )

١٤٦٨ - جريمة عرض الوساطة فى رشوة - تحققها : يتقدم  
الجانى إلى صاحب الحاجة عارضاً عليه التوسط لمصلحته لدى الغير  
فى الإرتشاء .

جريمة عرض الوساطة فى رشوة المنصوص عليها المادة ١٠٩ من قانون  
العقوبات تتحقق بتقدم الجانى إلى صاحب الحاجة عارضاً عليه التوسط لمصلحته  
لدى الغير فى الإرتشاء . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة  
التي أوردها أن الطاعن - وهو موظف عمومى - قد عرض على المجنى عليه أن  
يتوسط لدى الموظف المختص بمكتب السجل الجنائى ليرشوه فى مقابل تسليمه  
للبطاقة المحفوظة لديه وتسلم من المجنى عليه جنيهين ليدفعهما رشوة لذلك

الموظف ، وهو ما تتحقق به الجريمة المنصوص عليها فى المادة المذكورة بفقرتيها الأولى والثانية ، ولم تكن المحكمة بحاجة بعد ذلك للوقوف على أسم الموظف الحافظ لتلك الأوراق . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١١١٩)

١٤٦٩ - جريمة الرشوة - تحققها فى جانب الموظف أو من فى حكمه ولو كان العمل حقا - خروج العمل عن دائرة الوظيفة لا يمنع من قيام الجريمة - شرط ذلك .

يستفاد من الجمع بين نص المادتين ١٠٢ ، ١٠٣ مكرر المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ من قانون العقوبات - فى ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما أن جريمة الرشوة تتحقق فى جانب الموظف أو من فى حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ وعدا لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان حقا ، كما تتحقق الجريمة أيضا فى شأنه ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا ، مما دللته أن الشارع سوى فى نطاق جريمة الرشوة بما إستسته فى نصوصه التى إستحدثها بين إرتشاء الموظف وبين إحتياله بإستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الإلتجار فيها ، وإن الشارع قدر أن الموظف لا يقل إستحقاقا للعقاب حين يتجر فى أعمال الوظيفة على أساس موهوم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع ، بصرف النظر عن إعتقاد المجنى عليه فيما زعم الموظف أو إعتقد ، إذ هو حينئذ يجمع بين إثنين هما الإحتيال والإرتشاء .

(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١١٢٨ )

١٤٧٠ - ما لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة .

لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون الراشئ جادا فيما عرضه على المرتشى متى كان غرض الرشوة جديا فى ظاهره وكان الموظف قد قبله بقبضه تنفيذا ما إتجه إليه فى مقابل ذلك من العبت بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٢٠٩ )

١٤٧١ - رشوة - موظف عمومي - العبرة بالمرتشي وحده .

لا يغير من وصف فعل الموظف المتهم بأنه إرتشاء أن يكون ما قبضه من مال حرام جزأ مما إستولى عليه الراشي بغير حق من مال الدولة علم بذلك أو لم يعلم - أو أن يكون الراشي موظفا مثله - لأنه لا ينظر في وصف الأوتليفة إلا بالنسبة إلى المرتشي وحده .

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ٨٠٢)

١٤٧٢ - ما يكفي بصدد إختصاص الموظف العام المرتشي .

لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها . ومن ثم فإن إقرار المتهم في طعنه بأنه كان وكيلاً عن الأصيل في إنفاذ العمل المطلوب يعقد له الإختصاص بما قبل الرشوة من أجله .

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ٨٠٢)

١٤٧٣ - رشوة - الغير - ماهية - الأجنبي عن الجريمة .

حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب أن يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه التي توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية - ويندرج تحت معنى الغير كل من كان أجنبياً عن الجريمة .

(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ٩٥٠)

١٤٧٤ - الزعم بالإختصاص - حكم - ما لا يعنيه .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دال تدليلاً سائفاً على صدور الزعم بالإختصاص من جانب الطاعن بما أثبتته في حقه من أنه إدعى للشاهد المبلغ أن بوسعه إلغاء الأمر الصادر بنقله وزميليته لقاء مبلغ الرشوة فإن ما يثيره الطاعن في شأن القصور في التدليل يكون مردوداً .

(الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ٩٨٦)

١٤٧٥ - رشوة - تفتيش - مأمور الضبط .

إن ضبط مبلغ الرشوة مع المتهم الماتون بتفتيشه في جريمة رشوة لا يستلزم حتما الإكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة إستكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثا عن أدلة أو أكشاف أخرى ~~مستترة~~ مستترة للرشوة .

( الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٩٦٥ )

١٤٧٦ - رشوة - الفائدة التي يحصل عليها الجاني لنفسه -

الفائدة التي يطلبها لغيره - لا تفرقة .

لم يفرق الشارع في سائر جرائم الرشوة بين الفائدة التي يحصل عليها الجاني لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره .

( الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١١٢٢ )

١٤٧٧ - حالة التلبس لا تستلزم إذنا من سلطة التحقيق لإجراء

التفتيش - هل ذلك ؟ مثال في رشوة .

إن حالة التلبس يفاتها لا تستلزم إذنا من سلطة التحقيق لإجراء التفتيش إذ أن هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي - متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم - تفتيش شخصه ومنزله كما هو المستفاد من المادتين ٤٦ / ١ ، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية . فالأمر الصادر من النيابة العامة بضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذي ذهب إليه الدفاع وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون - وواقع الحال أنه إنما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ . وهو ما حدث فعلا على النحو الذي أورده الحكم .

( الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٧٥٩ )

١٤٧٨ - جريمة الرشوة - الغرض من الرشوة ليس ركنا في

## الجريمة .

إن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا فى الجريمة .

( الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٢٢ )

١٤٧٩ - تحقق جريمة الرشوة فى حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته - مشروط بأن يعتقد الموظف أو يزعم كذبا أنه من أعمال وظيفته - يصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه .

من المقرر أن جريمة الرشوة تتحقق فى جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا ، ويصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما يعتقد الموظف أو زعم إذ هو حينئذ يجمع بين إثمين هما الإحتيال والإرتشاء .

( الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٦٠٩ )

١٤٨٠ - إختصاص الموظف بالعمل المطلوب أدائه حقيقيا كان أو

مزعوما أو معتقدا فيه - ركن فى جريمة الرشوة .

إن إختصاص الموظف بالعمل الذى دفع الجعل مقابلا لأدائه سواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ، ركن فى جريمة الرشوة التى تنسب إليه . ومن ثم يتعين على الحكم إثباته بما ينحسم به أمره ، وخاصة عند المنازعة فيه ، دون الإحتزاء فى الرد بتقريرات قانونية عامة مجردة عن الإختصاص الحقيقى والمزعم لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم فى شأن الواقع المعروض الذى هو مدار الأحكام ولا يتحقق بها ما يجب فى التسييب من وضوح البيان مما يجعل الحكم قاصرا متعينا نقضه .

( الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٢٨٨ )

١٤٨١ - دفع المتهم جريمة الرشوة المسندة إليه - تأسيسا على

أن النقود قبضها من المبلغ ثمن بضاعة ردها - دفاع جومرى



يجب تحقيقه والرد عليه - متى كانت شواهد الحال تظاهره - مثال  
إذا كانت المحكمة قد جمعت في نطاق التسيب بين الإختصاص الحقيقي  
والمزعوم للمتهم في مقام الرد على ما تدرع به من إنتقاء إختصاصه كلية بتقدير  
الضريبة وربطها ، وكلن المتهم قد دفع جريمة الرشوة المسندة إليه بأن المبلغ  
الذي قبضه من المبلغ في حقيقته ثمن بضاعة كان قد إشتراها من محل والدة  
المبلغ المذكور وأراد ردها لما بها من عيوب ، وأن هذا الثمن مرصود بتمامه في  
سجل المحل المملوك لنهجه ، وكانت علاقة المعاملة بين المحل المملوك لزوجته المتهم  
وذلك المملوك لوالدة المبلغ غير مجعولة من طرفيها ، وإنما الخلاف على رقم المبلغ  
المثبت لهذه المعاملة ، كما دفع أن الرقابة الإدارية قبضت على شاهد النفي  
حتى أكرهته على الإدلاء بما يناقض صحة دعواه ، وأن عمله إنقطع بتحرير  
محضر مناقشة المبلغ بناء على أمر مراجع الضرائب ، مستدلا بذلك على أن  
المبلغ لم يدفع في مقابل شراء بضاعة من إختصاصه ، وكان هذا الدفاع  
جوهريا ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تجيبه إلى تحقيقه وأن ترد على ما  
دفع به من أن شاهد النفي أكره على الشهادة بالقبض عليه ويقاينه مقبوضا عليه  
بغير حق حتى أدلى بشهادته على النحو الذي ينقض دعوى المتهم ، ذلك أن رد  
الدفاع يحدث في وجدان القاضى ما يحدث دليل الثبوت ، ولأنه لا يصح الأخذ  
بقول الشاهد إذا كان وإيد إكراه بالغا ما بلغ قدره من الضالة ، كما كان عليها  
أن تبين أولا إختصاص الطاعن الحقيقي توصلا لإستظهار الواقعة على حقيقتها  
وهل كلفه مراجع الضرائب بتحرير محضر مناقشة فقط أو كلفه فوق ذلك  
بمعانة المحل وتقدير الضريبة ، فإذا كانت الأولى ، كإن ما أثبتته الطاعن في  
محضر المناقشة إستطردا إلى معانة المحل ، نافلة لا شأن لها بجوهر المحضر  
ولا يعتبر تغيير الحقيقة بشأنها تزويرا ، لما هو مقرر من أن التزوير في الأوراق  
الرسمية لا يتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من إختصاص الموظف على  
مقتضى وظيفته وفي حدود إختصاصه أيا كان سنده من القانون أو تكليف  
رؤسائه ، أما إن كانت الثانية صحت مساطة الطاعن عن جناية التزوير في  
المحرر الرسمي .

١٤٨٢ - مخالفة واجبات الوظيفة فى معنى المادة ١٠٤ عقوبات - ذات مدلول أوسع من أعمال الوظيفة - شمولها أمانة الوظيفة ذاتها .

إستهدف المشرع من النص فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها .  
(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٠ ص ٢١ من ٢٠٠)

١٤٨٣ - رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة - تلبس - صحة القبض على المتهم وتفتيشه فى هذه الحالة - عدم جدوى المنازعة فى صحة إذن التفتيش بقالة أنه صدر لضبط جريمة مستقبلية - عند توافر حالة التلبس .

مضى كان اثبات من مدونات الحكم الملعون فيه أن الضابطين لم يقبضا على الطاعن ويقومان بتفتيشه إلا بعد أن رأياه رؤية عين حال أخذ مبلغ الرشوة من صاحب المصلحة ، فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس مما يخلو الضابطين حق القبض عليه وتفتيشه دون إذن من النيابة ، ومن ثم فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن فى صدد بطلان إذن النيابة بالتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية .  
(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٧٠ ص ٢١ من ٢٩٨)

١٤٨٤ - إعتبار العاملين بالشركات المزممة - فى حكم الموظفين أو المستخدمين العامين - فى تطبيق جرائم الباب الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات - المادتى ١١١ / ٦ و ١١٩ عقوبات .

رأى المشرع إعتبار العاملين بالشركات المزممة ، فى حكم الموظفين أو المستخدمين العامين فى تطبيق الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات - ومن بينها الرشوة - حين أضاف بالقانون

رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق الجرائم المشار إليها ، مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها بنصيب ما بأية صفة كانت . وإذا كان ما تقدم ، وكانت العلاقة القانونية التي ربطت بين الطاعن وشركة أتوبيس شرق الدلتا فيما أورده الحكم من شروطها ، هي علاقة عمل لتوافر خصيصتي التبعية والأجر اللتين تميزان عقد العمل ، فإنه يكون في حكم الموظفين العامين في مجال جريمة الرشوة ، يستوى في هذا الخصوص أن يكون عقد العمل محدد المدة أو غير محدد .

( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٦١٧ )

١٤٨٥ - كفاية كون الموظف أو من في حكمة له نصيب من الاختصاص يسمح بتطبيق الفرض من الرشوة .

لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح بتنفيذ الفرض منها ، وأن يكون من عرض الرشوة قد أثمر معه على هذا الأساس . ( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٦١٧ )

١٤٨٦ - طلب الرشوة - يتحقق به قيام جريمة الرشوة - تسلم الرشوة - واقعة لاحقة لطلبها - الإذن الصادر بضبط المرتشى عند تسلم الرشوة - هو عن جريمة وقعت من مقرر لها - لا عن جريمة مستقبلية .

مضى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب الرشوة حوالى يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٦٧ وهو ما تتوافر به أركان جريمة طلب الرشوة وكانت الإجراءات التالية بما فيها إذن التفتيش تهدف إلى القبض على الطاعن وهو يتسلم الرشوة ، وهي واقعة لاحقة لطلب الرشوة ، فإن القول بأن الإذن بالتفتيش قد صدر عن جريمة رشوة مستقبلية ، يكون بعيدا عن حجة الصواب .

( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٦١٧ )

١٤٨٧ - عدم توافر حالة الضرورة المانعة من المسؤولية الجنائية  
للمتهم بعرض الرشوة إذا كان إقتياده لمقر الشرطة له ما يبرره  
قانونا .

إن إقتياد الضابط للمتهم إلى مقر الشرطة لإتمام تحقيق بلاغ ضده يتضمن  
شراء حفيدا مسروقا وجد جانبا منه أمام منزله وأسفل سلمه ، مع عجزه عن  
إثبات مصدره ، ليس فيه ما يخالف القانون بل أن القانون يسوغ للضابط هذا  
الإجراء. وقد توافرت الدلائل على صحة البلاغ المقدم إليه وليست التحقيقات أو  
جمع الإستدلالات بحالة الضرورة المعروفة فى القانون والتي ترفع المسؤولية  
الجنائية عن المتهم بعرض الرشوة إذ يشترط فى حالة الضرورة ألا يكون لإرادة  
الجاني دخل فى حلها وإلا كان للمرء أن يرتكب أمرا مجرما ثم يقارف جريمة  
فى سبيل النجاة مما يرتكبه .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٤٧٢ )

١٤٨٨ - القصد الجنائي فى جريمة الرشوة - متى يتوافر ؟

من المقرر أن القصد الجنائي فى الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند  
طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو  
الإمتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته وإنه ثمن لإتجاره  
بوظيفته أو إستغلالها ويستتج هذا الركن من الظروف والملابسات التى  
صاحبت العمل أو الإمتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة . ولما كان الحكم  
المطعون فيه قد دال على أن العطية قدمت للطاعن تنفيذا للإتفاق السابق الذى  
إنعقد بينه وبين المجنى عليه مما يتحقق معه معنى الإتجار بالوظيفة ويتوافر به  
القصد الجنائي كما هو معرف به فى القانون ، فإن ما يثيره الطاعن من أنه  
أخذ المبلغ " كهدية " لا يكون مقبولا ويضحي للنمى على الحكم بقالة الخطأ فى  
تطبيق القانون فى غير محله .

(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٤٨٧ )

١٤٨٩ - جريمة عرض الرشوة - كفاية القيام بفعل الإعطاء أو العرض دون اشتراط التحدث مع الموظف العام ، لتحقيقها ، ما دام قصد شراء ذمة الموظف واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها - مثال .

لا يشترط القانون لتحقيق جريمة الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومي بالقول الصريح بل يكفي أن يكون قد قام بفعل الإعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف - ما دام قصده من هذا الإعطاء أو العرض - وهو شراء ذمة الموظف - واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها . ومن ثم فإنه ليس من شأن ما يستطرد إليه الحكم المطعون فيه من أن التقارير الطبية التي قدمها المتهم قد أفادت بعجزه عن سماع حديث الضابط إليه - بفرض صحته - واستقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيه أن ينفي واقعة عرض الرشوة على ضابط المباحث على الصورة التي أثبتتها وكيل النيابة في محضره وجرت بها شهادة الضابط .

(الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢ / ٢ / ٥ من ٢٢ ص ٢٧٨ )

١٤٩٠ - الزعم الذي تتوافر به جريمة الرشوة طبقا للمادة ١٠٣ .

مكررا عقوبات يجب أن يكون صادرا عن الموظف على أساس أن العمل الذي طلب الجعل أو أخذه لأدائه أو للإمتناع عنه هو من أعمال وظيفته الحقيقية .

نصت المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه " يعتبر مرتشيا ويماقب بنقص العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة ( ١٠٣ ) كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للإمتناع عنه " مما مفادة اشتراط الشارع أن يكون زعم الموظف بإختصاصه بالعمل الذي طلب الجعل أو أخذه لأدائه أو للإمتناع عنه صادرا على أساس أن هذا العمل من أعمال وظيفته الحقيقية أما الزعم القائم على إنتحال صفة وظيفية منبئة الصلة

بالوظيفة التى يشغلها الجانى - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة إذ الوظيفة التى إنتحلها المتهم هى وظيفة ملاحظ بالبلدية للإشراف على الإشتراطات الصحية والرخص الخاصة بالمحلات العامة فى حين أن وظيفته الحقيقية هى رئيس كتاسين بالمحافظة - فلا تتوافر بهذا الزعم جريمة الرشوة التى نص عليها القانون بل يكون جريمة النصب المعاقب عليها طبقا للعادة ٢٢٦ من قانون العقوبات بإنتحال الجانى لصفة غير صحيحة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فيما أقام عليه قضاؤه فإنه لا يكون قد خالف القانون فى شأنه ، ويكون النعى عليه فى غير محله .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ فى جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٧٥٥ )

١٤٩١ - إيراد الشارع لمصطلح معين فى نص ما - وجوب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه - جريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات - جريمة مستحدثة ذات كيان خاص يفاير جريمة الوسيط فى الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ مكررا عقوبات - ما يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة .

الأصل فى قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحا معينا فى نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه . ويؤخذ من وضوح عبارة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة ، وإيرادها مع مثيلاتها فى باب بذاته من الكتاب الثانى - وهو الباب الثالث الخاص بالرشوة أنه وإن كانت الجريمة المستحدثة ذات كيان خاص ، يفاير جريمة الوسيط فى الرشوة والمنصوص عليها فى المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة فإنه يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجانى فعله فى المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من فى حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على إعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أدائه أو الإمتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ، ويلزم فوق

ذلك أن تكون إرادة الجاني على هذا الأساس قد إتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم بأنه لو أراد الشارع مد التأييم في هذه الجريمة إلى مجرّه الزعم ، إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، ذلك لعدم إلى الإفصاح عن ذلك في صراحة - على غرار سنته في المادة ١٠٤ مكررا من تأييم زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير ، لأنه في مجال التأييم محظور . لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه - الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد أثبت بما أورده من أدلة سائفة أن قصد المطعون ضدهما لم ينصرف البتة إلى الإتصال بالطرف الآخر المزمع إرتشائه وأنهما إنما قصدا الإستئثار بالمبلغ لتقسيمهما ، بما يتفق معه - في صورة الدعوى - الركن المعنوي للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات ، فإن الأمر المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٤ ص ١٢٩ )

١٤٩٢ - جريمة الرشوة - عدم إشتراط عرض الرشوة على الموظف العام بالقول الصريح بتحقيقها - كفاية الإيعاء أو العرض دون إستلزام تحدث الراشي مع الموظف ما دام قصد شراء ذمة الموظف واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها .

لا يشترط لتحقق جريمة الرشوة أن يكون صليح الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومي بالقول الصريح بل يكفي أن يكون قد قام بفعل الإيعاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف ما دام قصده من هذا الإيعاء أو العرض - وهو شراء ذمة الموظف - واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها ، ومن ثم فإنه لا جدوى للطاعن فيما يشير في شأن إلتفات الحكم عن الرد على دفاعه القائم على عجزه عن سماح حيث الضابط إليه وما تقدم به من مستندات تؤيد له .

(الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٤ ص ١٠٨ )

### ١٤٩٢ - ما يكفى لتحقيق جريمة الرشوة .

لما كان الحكم قد دلل على أن العطية عرضت من الطاعن على المبلغ وهو ساع بمأمورية الضرائب مقابل حصوله على ملف الضرائب الخاص بالطاعن وتسليمه له لإتلافه ولكنها لم تقبل منه فإن ذلك مما يتحقق معه معنى جعل الموظف على الإخلال بواجبات وظيفته وإن العطاء كان ثمنا لإستغلاله لها وهو ما يتوفر به القصد الجنائي فى تلك الجريمة كما هو معرف به فى القانون ولا يشترط أن يستظهر الحكم هذا الركن على إستقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تنفيذ بذاتها توفره .

( الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٧٥ من ٢٦ من ٨٣ )

### الفرع الثانى - إثبات الجريمة

١٤٩٤ - إنعقاد جريمة الرشوة قانونا بالإتفاق الذى يتم بين الراشى والمرتشى - ضبط المتهم على أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل يوفر قيام حالة التلبس بالجريمة .  
ما أثبتته الحكم فى صدد توافر حالة التلبس إنما عني به ضبط المتهم على أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ، ذلك بأن جريمة الرشوة قد إنعقدت قانونا بذلك الإتفاق بين الراشى والمرتشى ولم يبق إلا إقامة الدليل على قيام هذا الإتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم الرشوة .

( الطعن رقم ١٢١٢ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٠ من ١١ من ٧٠٦ )

١٤٩٥ - رشوة - القصد الجنائي - نية الإرشاء - لمحكمة الموضوع الإستدلال عليها بكافة طرق الإثبات .

لا يشترط قانونا لقيام جنائية عرض الرشوة أن يصرح الراشى للموظف بقصده من هذا العرض ويأبى يريد شراء ذمته ، بل يكفى أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد - ذلك بأن الركن المعنوى لهذه الجنائية شأنه شأن الركن



المعنوى لأية جريمة أخرى ، قد يقوم فى نفس الجانى وغالبا ما يتكتمه ولقاضى الموضوع - إذا لم يفصح الراشى عن قصده بالقول أو الكتابة - أن يستدل على توافره بكافة طرق الإثبات ويظروف العطاء وملابساته .

( الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٩٨٠ )

١٤٩٦ - إختصاص الموظف بالعمل الذى طلب إليه أدائه - ركن فى جريمة عرض الرشوة - وجوب إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه .

إن إختصاص الموظف بالعمل الذى طلب إليه أدائه ، أيا كان نصيبه فيه ، ركن فى جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات . ومن ثم فإنه يتعين إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه . ( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ١٢٠ )

### الفرع الثالث - العقاب على الجريمة

١٤٩٧ - الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ ع هى غرامة نسبية .

إن القانون قد نص فى المادة ١٠٨ من قانون العقوبات على أن " من رشا موظفا والموظف الذى يرتشى ومن يتوسط بين الراشى والمرتشى يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به " . وإن الغرامة الواجب الحكم بها على مقتضى صريح النص هى غرامة نسبية تحدد حسب مقدار ما إستولى عليه كل من المرتشين .

( جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٩ طعن رقم ٤٣٤ سنة ٢١ ق )

١٤٩٨ - إعفاء الراشى من العقاب لإعترافه لا يرتب له حق المطالبة بتعويض أو إسترداد مبلغ الرشوة الذى قدمه .

إن جريمة الرشوة قد أشمها القانون لكونها صورة من صور إتهار الموظف بوظيفته وإخلاله بواجب الأمانة التي عهد بها إليه . ولما كان الرأشى هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة إلى الموظف لكى يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فإنه لا يصح أن يترتب له حق فى المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو فى ارتكابها . ولا يؤثر فى ذلك ما نص عليه القانون من إعفاء الرأشى والمتوسط إذا أخبر السلطات بالجريمة أو إترف بها . وإن فالحكم للرأشى الذى أعفاه القانون من العقاب بتعويض مدنى ويمبلغ الرشوة الذى قدمه يكون مجانباً للصواب متميئاً نقضه .

(جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٥١ طمن رقم ٤٢٤ سنة ٢١ ق )

١٤٩٩ - جريمة المادة ١٠٩ عقوبات - إختلافها فى عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كانت تأخذ حكمها من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط دون غرامة - طلة ذلك .

إن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الإتهار بالوظيفة وتختلف فى عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كان المشرع قد أعطاهما حكم الرشوة إلا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط ، وليس فى عقوبة الغرامة التى راعى المشرع عند وضعها فى مواد الرشوة أن تكون مقابل الإتهار فى الوظيفة أو إفساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به وهنا لا وعد ولا عطية .

( الطعن رقم ١٤١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٩٢٣ )

١٥٠٠ - تقديم الرشوة إلى الموظف معاقب عليها قانوناً ، ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة - مثال - دس الموظف مخدر لآخر أثناء قيامه بتفتيشه .

يعاقب القانون على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما

دامت الرشوة قدمت إلى المولف - بقصد إفساد ذمته ليقارف جريمة دس مخدر في منزل آخر أثناء قيامه بتفتيشه بناء على البلاغ المقدم منه المكتب البوليس الحربي الذي يعمل فيه من قدمت له العطفية .  
(الطن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ من ٣١٦ )

١٥.١ - رشوة - وسيط - عقوبة - مصادرة .  
يستوجب نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئاً دفع ممن يصدق عليه وصف الراشئ أو الوسيط .  
(الطن رقم ١١٤٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٩٥٠ )

١٥.٢ - الجمعية التعاونية ليست إلا منشأة تنطبق على العاملین بها الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ عقوبات .  
لا يقدح في إنطباق الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على المتهم ، أنها لم تتضمن النص صراحة على موظفي الجمعيات التعاونية ، ذلك فضلا عن أن الجمعية التعاونية إن هي إلا منشأة وقد نص القانون على موظفي المنشآت ، فإن النصوص تكمل بعضها بعضا .  
(الطن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ٣٣ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ١٠١ )

١٥.٣ - إقتصار الإعفاء الوارد في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات على الراشئ والوسيط دون المرتشئ .  
إن المشرع في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات قد منح الإعفاء الوارد بها للراشئ بإعتباره طرفا في الجريمة ، ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط فيها - سواء كان يعمل من جانب الراشئ وهو الطالب ، أو يعمل من جانب المرتشئ وهو ما يتصور وقوعه أحيانا - دون أن يمتد الإعفاء للمرتشئ ، وإن كان الحكم قد دلل بما أورده من أدلة سائغة على أن ما إرتكبه الطاعن يوفر في حقه جريمة الرشوة بإعتباره مرتشئا - وليس وسيط - فإن ما يثيره الطاعن من

تعيب الحكم لعدم إعفائه من العقاب طبقا للمادة ١٠٧ مكررا عقوبات لا يكون له وجه . ( الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٤١٤ )

١٥.٤ - إقتصار الإعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا عقوبات على حالة قبول الرشوة لحسب .

إن العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة .

( الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٩١٢ )

١٥.٥ - شروط الإعتراف الذى يؤدى إلى إعفاء الراشى أو الوسيط من عقوبة الرشوة .

إنه يشترط فى الإعتراف الذى يؤدى إلى إعفاء الراشى أو الوسيط من العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، أن يكون صادقا كاملا يغطى جميع وقائع الرشوة التى إرتكبها الراشى أو الوسيط ، دون نقص أو تحريف ، وأن يكون حاصلًا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته ، فإذا حصل الإعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الإعفاء . ( الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٢٠٠ )

١٥.٦ - إنطباق المادة ١٠٤ عقوبات على المرتشى - إذا كان الإمتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة - تنفيذا لإتفاق سابق - عدم الإتفاق مع الراشى على أداء العمل والإمتناع عنه - مطالبة المرتشى بالمكافأة عنه بعد ذلك - إنطباق المادة ١٠٥ عقوبات .

إن مفاد نصوص المواد ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، من قانون العقوبات أنه إذا توافر إتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على إمتناع الموظف عن أداء عمل معين أو للإخلال بواجبات وظيفته ، وإنطبقت المادة ١٠٤ عقوبات ، يستوى فى

ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا للإمتناع أو الإخلال أو أن يكون العطاء لاحقا عليه ، ما دام الإمتناع أو الإخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق إذ أن نية الإلتجار بالوظيفة فى هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الإخلال بواجب الوظيفة ، أما إذا أدى الموظف عمله أو إمتنع عنه أو أدخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه إتفاق مع الراشى على أداء العمل أو الإمتناع عنه أو الإخلال ، ثم طالب بمكافأته ، أنطبقت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات .  
(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٦ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٢٩٨ )

## الفصل الثانى - جريمة إستغلال النفوذ

### ١٥٧ - مناط تطبيق المادة ١٠٩ عقوبات .

إن الشارع أطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومى أو المستخدم متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو إجتئاب أداء عمله المكلف به ، يستوى فى ذلك أن يقع الإعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى فى تنفيذه أو فى غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه مستقبلا طالما أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو إجتتابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لإستعمال القوة أو التهديد .  
(الطعن رقم ١٤١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٤٩٢ )

### ١٥٨ - جريمة الإلتجار بالنفوذ - أركانها .

سوى الشارع فى نطاق جريمة الإلتجار بالنفوذ ، المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكرر من قانون العقوبات ، بين تذرع الجانى - فى الطلب أو القبول أو الأخذ - بنفوذ حقيقى للحصول على مزية من سلطة عامة ، وبين تذرعه فى ذلك بنفوذ مزعوم ، فقد قدر الشارع أن الجانى حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل إستحقاقا للعقاب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع ، إذ هو حينئذ

يجمع بين الغش أو الإحتيال والإضرار بالثقة الواجبة فى السلطات العامة والجهات الخاضعة لإشرافها ، ولا يلزم أن يكون الزعم بالنفوذ صريحا بل يكفى أن يكون سلوك الجانى منطويا ضمنا على زعم منه بذلك النفوذ .  
(الطن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١١١٢ )

١٥٠٩ - إتساع مدلول المادة ١٠٦ مكررا عقوبات ليشمل حالة إستعمال نفوذ حقيقى أو مزعوم للحصول أو محاولة الحصول - مقابل الرشوة - على أية مزية من أية سلطة عامة .  
إستهدف الشارع بما نص عليه فى المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات . وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ، التوسع فى مدلول الرشوة حتى يشمل حالة إستعمال النفوذ الحقيقى أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول مقابلها على مزية ما من أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المساطة حتى ولو كان النفوذ مزعوما ، والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط إقتترانه بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية ، فإن كان الجانى موظفا عموميا وجب توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات ، وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها فى عجز المادة ١٠٦ مكررا من القانون المذكور . وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . (الطن رقم ١١٣١ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢٠ )

١٥١٠ - مجرد إستخدام المتهم لوظيفته التى يشغلها حقيقة فى الإستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا - إستعانته بها وإساعته إستخدامها من شأنه أن يفرز أقواله ويخرجها من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية تتوافر به الطرق الإحتيالية التى ينخدع بها المجنى عليه .  
إن مجرد إستخدام المتهم لوظيفته التى يشغلها حقيقة فى الإستيلاء على مال الغير وإن كان لا يصح عده نصبا ، إلا أنه متى إستعان بها وأساء

إستخدامها ، فإن ذلك من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية وتتوافر بذلك الطرق الإحتيالية التي ينخدع بها المجنى عليه .

( الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٢٨٦ )

### الفصل الثالث - تسبيب الأحكام فى الرشوة وإستغلال النفوذ

١٥١١ - عدم إستظهار الحكم إختصاص المتهم بالعمل الذى أداه أو إمتنع عن أدائه مقابل الرشوة - حكمه .

إن إختصاص الموظف بالعمل الذى أداه أو إمتنع عن أدائه مقابل رشوة هو ركن من أركان الجريمة ، فيجب بيانه فى الحكم الصادر بالإدانة وإلا كان باطلا . ( جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٤٦ طعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٦ ق )

### ١٥١٢ - فساد الإستدلال - مثال .

إذا كان الحكم قد أدان المتهمين فى إخفاء أشياء مسروقة وشروع فى رشوة فى حين أن أحدهما كان قد دفع بئنه لا علاقة له بالرشوة وأن من قدمت له قرر أن الذى قدمها هو المتهم الآخر ، ولم يكن بالحكم ما يبرر إدانة هذا المتهم فى الرشوة . فإدانته فى هذه الجريمة لا تكون قائمة على أساس صحيح ، ومتى كانت واقعة تقديم الرشوة من عناصر الإثبات فى جريمة الإخفاء ، فإن الحكم يكون قاصرا من ناحية إدانة المتهمين الاثنين فى هذه الجريمة أيضا . ( جلسة ١ / ١٢ / ١٩٤٧ طعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٧ ق )

١٥١٣ - مثال للفساد تدليل الحكم على توافر النية الإجرامية لدى الراشى فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يئدى إليه محصلها وإستخلاصها منها ما لا يئدى إليه .

يجب أن تبنى الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها -

فإذا كانت مؤدى أقوال الخفير أنه قبض على المتهم حين رآه يسكب الماء أمام المحل إعتقاداً منه بأنه الشخص الذى دأب على إلقاء التراب والملح أمام المحل ، والذى طلب منه أصحابه ضبطه ، وأن ما فعله المتهم لا يعدو أن يكون من قبيل السحر ، وإن الخفير إذ قبض على المتهم إنما فعل ذلك نزولاً على رغبة أصحاب المحل مع علمه بماهية الفعل الذى صدر من المتهم - لا إعتقاداً منه بأن المتهم ارتكب جريمة ما - كما قالت المحكمة ، فإن رفض المحكمة دفاع المتهم المبني على أن عرضه الرشوة على الخفير النظامي كان يقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدي إليه حصلها وإستخلاصها منها ما لا يؤدي إليه لا يكون مستنداً إلى أساس سليم .

( الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٨٨١ )

#### ١٥١٤ - الموظف العمومي فى حكم المادة ١١١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى جريمة الرشوة - مثال .

يبين من إستقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الإقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لإستصلاح الأراضى وقرار مجلس إدارة المؤسسة الإقتصادية بإنشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الإقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لإستصلاح الأراضى لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات إستصلاح الأراضى الزراعية فى الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها وإقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك - ثم ألحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لإستصلاح الأراضى وقيمت تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع قراراتها لإعتماد المؤسسة العامة إلا فى مسائل محددة مثل تلك التى تمس السياسة العامة والتخطيط والتسويق - وقد أفصح المشرع عن ذلك صراحة فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧



بإصدار قانون المؤسسات العامة كما أفصح عن إتيانه إلى عدم إعتبار موظفى هذه الشركة من الموظفين العامين بما نص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة من سريان قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية على موظفى هذه الشركات وذلك على خلاف موظفى المؤسسات العامة الذين أخضعتهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة طبقا لما نص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - وذلك فيما عدا جريمة الرشوة إذ أضاف المشرع إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد فى حكم المرتشى " الموظف العمومى " مستخدموا الشركات التى تساهم الدولة فى مالها بنصيب ما - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى أن الطاعن وهو يعمل سابقا بالشركة العامة لاستصلاح الأراضى لا يعد موظفا أو مستخدما عموميا ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذى صفة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٢٤٩ )

١٥١٥ - رشوة - حكم - تسييبه - تسييب معيب - دفاع -  
الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره - وصف التهمة .

متى كان الحكم قد أورد واقعة الدعوى بما يفيد أن الطاعن طلب وأخذ مبلغ الرشوة نظير إعادة الشاهد إلى عمله وساق الأدلة على ثبوت هذه الواقعة فى حقه ، ولكنه إنتهى فى ختام أسبابه إلى أن الطاعن عرض وقبل الوساطة فى رشوة موظف عمومى بأن تقاضى من الشاهد مبلغ الرشوة بدعوى تسليمه للموظف المختص لقاء العمل على إلغاء قرار فصله وإعادته إلى عمله دون أن يقوم من وقائع الدعوى وأدلتها ما يوفر جريمة الوساطة فى الرشوة ، ثم قضى بمعاينة الطاعن بالمادة ١٠٦ مكررا (١) من قانون العقوبات التى تنص على العقاب على جريمة الرشوة إذا وقعت من عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقانون أو إحدى

المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نظام عام أو من مدير أو مستخدم في إحداها ، مما يدل على اختلاف فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطاع أستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها .

( الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٢٢ )

١٥١٦ - لا تناقض بين تبرئة من عرضت عليه رشوة ولم يقبلها وبين إدانة من عرض الرشوة .

مضى كان للحكم قد إستفاد من تناقض الشهود أن المتهم الأول لم يقبل الرشوة وإستفاد من إقرار المتهم الثانى أنه عرض الرشوة ، ولكنه أصرح من إقراره أن الأول قبلها ، فيكون بذلك قد محص أدلة الدعوى كافة بما فيها من الشواهد والبيانات وأقسطها حقها ، والتفت إلى إقرار المتهم الثانى وتفهم دلالاته ثم جزأه وكان من حق محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان إقراراً فتأخذ منه بما تظمن إليه وتطرح ما عداه ، وكان لا تناقض ثمة بين تبرئة المتهم الأول على أساس رفضه الرشوة التى عرضت عليه ، وبين إثبات أن المتهم الثانى عرض الرشوة على المتهم الأول فلم تقبل منه ، فإن الحكم المطعون فيه ينحسر عنه دعوى الفساد فى الإستدلال والقصور فى التفسير فى شأن تبرئة المتهم الأول . ( الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ١١٠٠ )

١٥١٧ - أثبات الحكم على المتهم ارتكاب جنايتى عرض رشوة على شاهد الإثبات وأخذ رشوة من مجهولين حاولوا تهريب مخدرات - عدم إلزام الحكم أن يقيم الدليل على وقوع جريمة إحرار المخدرات - علة ذلك ؟

إذا كان الحكم قد أثبت فى حق المتهم ارتكاب جنايتى عرض الرشوة على شاهد الإثبات وأخذ الرشوة من مجهولين حاولوا تهريب مواد مخدرة وذلك للأدلة

التي أوردتها وأخذ بها ، فإنه لا يلزم من بعد ، أن يقيم الحكم الدليل على وقوع جريمة إحرار المخدرات ، لأن الممول عليه إنما هو تقاضى الرشوة للإخلال بواجبات الوظيفة التي أثبتتها الحكم ، ولا يؤثر فى قيام أركان جريمة الرشوة عدم ضبط الراشى ما دام الموظف قد قبل الرشوة منتويا العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى .

( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ٤٩٨ )

١٥١٨ - كفاية أن يكون للموظف الرشوة علاقة بالعمل المتصل بالرشوة أو أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة - بيان الحكم لهذه العناصر - إنحسار عيوب التسبب عنه .

من المقرر أنه لا يلزم فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف الرشوة أو الذى عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة - ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه مختص بجميع العطاءات ودراستها وعرضها على المختصين ومعاينة ما يتم إستصناعه من الأعمال والتوقيع على سند الصرف ومقتضى ذلك ولازمه أن له نصيب من الإختصاص بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سديدا إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ٨٩٠ )

١٥١٩ - رشوة - إختصاص بالوظيفة - حكم - تسببيه .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر إختصاص الموظف المبلغ بصفته مديرا للشئون القانونية بمحافظة أسيوط ، بأبداء رأى فى الأحكام التى تصدر فى غير صالحها وفى الطعن فيها بالطرق القانونية المقررة ، فإنه

يستقيم بذلك الرد على دفاع المتهم حول عدم إختصاص المبلغ بالطعن فى الأحكام . (الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٩٤ )

١٥٢٠ - ثبوتة الحكم متهما فى جريمة رشوة لعدم ثبوتها فى حقه - وإدانتة آخر فيها ثبتت قبله - لا تعارض .

متى كان الحكم قد خلاص إلى ثبوتة المتهمين الرابع والخامس المالكين للرسائل المحملة بالسيارة إستنادا إلى عدم كون هذه السيارة حكومية وإلى إنتطاع صلة المتهم الرابع مالك القصب بالإتفاق الذى تم مباشرة بين المتهم الأول والطاعن على نقل القصب بالسيارة المذكورة دون سعيه مستقل من جانبه وكان لا تعارض بين ثبوتة الحكم لهذين المتهمين من جريمة عرض الرشوة لعدم ثبوتها فى حقهما وبين إدانة الطاعن بهذه الجريمة لثبوت وقوعها منه ، فإن ما ينهائ الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

(الطن رقم ١٧١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٢٠٠ )

١٥٢١ - أستظهار الحكم قدرا من الإختصاص يسمح للمتهم بتنفيذ الغرض من الرشوة - كفايته - أمانة الوظيفة - تفرض على سائق السيارة الحكومية - وهو موظف عام ألا يستعملها إلا فى الغرض المخصصة له - وأن ينأى عن السعى لإستغلالها لصالحه .

إذا كان الحكم كده أثبت فى حق الطاعن أنه وعد المتهم الأول ، السائق بوزارة السد العالى وهو موظف عام ، بمنحه مبلغا من المال لنقل كمية من القصب بالسيارة الحكومية المخصص لقيادتها وإستظهار الحكم أن عمل المتهم الأول هو قيادة تلك السيارة ، وهو قدر من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وكانت أمانة الوظيفة تفرض على سائق السيارة الحكومية ألا يستعملها إلا فى الغرض المخصصة له لقضاء مصالح الجهة التابعة لها وأن تنأى عن السعى لإستغلالها لصالحه الشخصية . ما وقع من هذا السائق

بعد إخلالا بواجبات وظيفته فى حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات .  
(الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٠٠ )

١٥٢٢ - مثال لتسبيبه غير معيب على إنطباق المادة ١٠٤ عقوبات .

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد واقعة الدعوى إستخلص منها ومن مؤدى أقوال شهود الإثبات - وهو ما لا يجادل الطاعن فى صحة معيته من الأوراق ، وفى حدود سلطته الموضوعية - أن الطاعن إذ توجه إلى منزل المجنى عليه ولم يجده وقبض من زوجته مبلغ جنينه بزعم أنها غرامة محكوم عليه بها ، طلب إليها التتبع على زوجها بضرورة مقابله فى منزله بعد أن ترك له ورقة بها عنوان المنزل ، وأن تقهه " يعمل حسابه لهذه المقابلة " وأنه إذا قابله بالمنزل أوقفه على حقيقة الأمر من أنه قد حرر ضده محضر مخالفة مبانى ، وأبدى له مساعدته بإثبات بيانات لصالحه فى هذا المحضر ، ويعد أن قام بذلك طلب إليه إنتظاره فى الخارج ثم لحق به وإستولى منه على مبلغ الرشوة ، وإستخلص الحكم من ذلك كله أن الطاعن قد طلب لنفسه عطاء للإخلال بواجبات وظيفته فإن الواقعة على هذا النحو تكون منطقية على نص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التى دين بها ، ولا يؤثر على ذلك أن يكون العطاء لاحقاً ، ما دام أن نية الإلتجار بالوظيفة فى هذه الحالة كانت قائمة منذ البداية ، وهو ما أثبت الحكم فى حق الطاعن ومن ثم فلا جدوى له من بعد فى شأن ما يثيره من عدم توافر هذه الجريمة بالنسبة للواقعة الأولى الخاصة بإستيلائه على مبلغ جنينه من زوجة المجنى عليه . (الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٩٨ )

١٥٢٣ - الخطأ الجسيم فى صدد تطبيق المادة ١١٦ مكرر ب عقوبات صوره : الإهمال الجسيم فى أداء الوظيفة - وإساءة إستعمال السلطة - والإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة .  
حدد المشرع للخطأ الجسيم فى صدد تطبيق المادة ١١٦ مكرر ب صورا ثلاث

هى الإهمال الجسيم فى أداء الوظيفة وإساءة إستعمال السلطة والإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة ومن المقرر أن الخطأ الذى يقع من الأفراد عمدا فى الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيلة التى تقضى بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتى الرجل العادى المتبصر الذى أحاطت به ظروف خارجية مماثلة للظروف التى أحاطت بالمسئول والإهمال الجسيم فى نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينبىء عن إنحراف مرتبكه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادى فى مثل ظروفه وقوامه تصرف إرادى خاطئ يؤول إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها - ولكنه لم يقبل إحداثها ولم يقبل وقوعها - والسلوك المعقول العادى للموظف تحكمه الحياة الإجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس فى أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها - فإن قعد عن بذل القدر الذى يبذله أكثر الناس تهأونا فى أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيما - وتقدير ذلك الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبته هو مما يتعلق بموضوع الدعوى - ولما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن من الواقع الذى إستبان للمحكمة بما لها من سلطة التقدير أنه أهمل إهمالا جسيما فى أداء أعمال وظيفته وأغفل ما تتطلبه واجبات عمله كرئيس لأكبر فرع من فروع الشركة من حذر وحيلة ودلل على ذلك بقبوله التعامل بشيكات مع شخصين لم يسبق له التعامل معهما ولا يعلم عن قدرتهما المالية ويسارهما المالى شيئا ودون أن يتحقق من شخصيتهما ويتعرف على عملهما أو أن يطلع على سجلهما التجارى واكتفى بضمان عميل آخر لهما على الرغم من تحذير زميل له فى العمل وفى حضور رئيس مجلس إدارة الشركة من أن ذلك العميل الضامن سبق أشهر إفلاسه وقد تسبب ذلك الخطأ الفاحش من الطاعن فى خسارة للشركة بلغت ٢٩٥٩٠ ج و ٨٨٢ م فإن هذا الذى أورده الحكم سائق ويستقيم به قضاؤه وتندفع به دعوى الفساد فى الإستدلال .

( الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٧٤ م ٢٥ من ٢٣٦ )

#### الفصل الرابع - مسائل متنوعة

١٥٢٤ - البيان المتعلق بعدد وتواريخ المرات التي ترددت المتهمه فيها على الموظف الذى عرضت عليه الرشوة ، لا يلزم بيانه فى الحكم - علة ذلك .

عدد المرات التى ترددت المتهمه فيها على الموظف المختص وتواريخها لا يلزم بيانها فى الحكم لعدم إتصالها بأركان جريمة الرشوة .

( الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٢ )

١٥٢٥ - تحديد المكان الذى وقعت فيه الرشوة - غير لازم - ما دامت جهة إرتكاب الجريمة معينة فى الحكم .

لا يلزم تحديد المكان الذى دفعت فيه الرشوة متى كانت جهة إرتكاب الجريمة معينة فى الحكم .

( الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٢ )

١٥٢٦ - الزعم بالإختصاص - متى يتوافر .

الزعم بالإختصاص يتوافر ولو لم يفصح به الموظف صراحة بل يكفى مجرد إبداء الموظف إستعداداه للقيام بالعمل الذى لا يدخل فى نطاق إختصاصه لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه بذلك الإختصاص .

( الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٨٦ )

١٥٢٧ - ما يكفى لإقتناع المحكمة بتوافر أركان الجريمة .

لما كان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى وكانت المحكمة قد إستخلصت من الأدلة السائغة التى أوردها أن المبلغ الذى عرضه الطاعن على المبلغ كان على سبيل الرشوة للإخلال بواجبات وظيفته وأطرح في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن فى هذا الشأن فإن ما يثيره فى وجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٨٢ )

## رقابة إدارية

١٥٢٨ - شمول إختصاص الرقابة الإدارية للجهاز الحكومى وفروعه والجهات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالا عامة وجميع الجهات التى تسهم الدولة فيها على أى وجه .

إن نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ، وتختص الرقابة الإدارية بالآتى : - (ج) الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم ، والعمل على منع وقوعها ، وضبط ما يقع منها . كما نصت المادة الرابعة من ذات القانون على أن " تباشر الرقابة الإدارية إختصاصاتها فى الجهاز الحكومى وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالا عامة ، وكذلك جميع الجهات التى تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه " فإن ذلك مما يعتبر معه أن المشرع لا يقصر حق الرقابة على الموظفين بالمعنى المفهوم فى فقه القانون وإنما بسطه ليشمل العاملين فى جميع الجهات والأجهزة المنصوص عليها فى المادة الرابعة المار ذكرها . ( الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٦٩ ص ٢٢ ص ٨٦٢ )

١٥٢٩ - إنبساط إختصاص الرقابة الإدارية على القطاع الخاص عند تعامله مع شركة من شركات القطاع العام ولو كان تعامله معها من الباطن .

متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول والثانى من مقالولى القطاع الخاص وقد نيط بهم مباشرة أعمال عامة من باطن الشركة المصرية للأعمال المدنية وهى إحدى شركات القطاع العام ، وقد عرض المذكوران الرشوة



بقصد إخلال من عرضت عليهما بواجبهما عند تحديد المبلغ الواجب دفعه لهيئة التأمينات الإجتماعية عن هذه الأعمال ، فإن إختصاص الرقابة الإدارية بنبسط عليهما . ( الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ٦ / ٩ س ٢٢ ص ٨٦٢ )

١٥٣٠ - نص المادة الثامنة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لا يعتبر قيذا على حرية النيابة فى تحريك الدعوى ومباشرتها وما ورد فى النص - إجراء تنظيمى للرقابة الإدارية والخطاب فيه موجه إليها إن نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية لا يعدو أن يكون إجراء منظما للعمل فى الرقابة الإدارية ولا يعتبر قيذا على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها ، فالخطاب فى النص موجه إلى الرقابة الإدارية ، أما النيابة العامة فهى تسير فى التحقيق والتصرف فيه وفقا لقانون الإجراءات الجنائية . ( الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ٦ / ٩ س ٢٢ ص ٨٦٢ )

١٥٣١ - إختصاص الرقابة الإدارية - لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها فى فحص الشكوى والرقابة والتحقيق - المادة ٨ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ .

إن صدر المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ صريح فى أن إختصاص الرقابة الإدارية بالتحرى والمراقبة لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ولا يسوغ القول مع هذا بأن المادة المذكورة لا تضع قيذا على ما تجريه الجهات الإدارية من تحقيق ثم تكون هذه المادة قيذا على ما تجريه النيابة العامة من تحقيق .

( الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩ / ٦ / ٩ س ٢٢ ص ٨٦٢ )

## رهان

### ١٥٣٢ - مراهنه على سباق الخيل - عقوبة - نقض .

جرى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ فى شأن المراهنه على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الالعاب وأعمال الرياضة المعدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ على أنه : " فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى المادة الزاوية يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه " ( ١ ) كل من عرض أو أعطى أو تلقى فى أية جهة وبأية صورة رهانا على سباق الخيل أو رمى الحمام أو غيرها من أنواع الالعاب وأعمال الرياضة سواء أكان ذلك بالذات أو بالواسطة . . . وفى جميع الأحوال تضبط النقود والأوراق والانبوات المستعملة فى الرهان ويحكم بمصادرتها لجانب الحكومة : . وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه - فى شأن بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت والتطبيق القانونى - بالحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه ثلاثمائة جنيه ومصادرة النقود والأوراق المضبوطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبتى الحبس والغرامة والإكتفاء بتغريم المطعون ضده خمسين جنيهاً وتأييده فيما عدا ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فيما قضى به من تعديل لعقوبتى الحبس والغرامة المقضى بهما بالحكم المستأنف ، مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذى صادف صحيح القانون ما دام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة مادياً إلى المطعون ضده وذلك إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٤١ لسنة ١٤١٠ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٤٥ )

## رى وصرف

١٥٣٣ - إختصاص المحاكم العادية وحدها بالنظر فى جرائم  
الرى والصرف طبقا لإحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ .

إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف  
تنص على أنه " يعمل فى المسائل المتعلقة بالرى والصرف بالأحكام المرافقة لهذا  
القانون ، كما نصت المادة الثانية منه على إلغاء القوانين والأوامر العالية التى حل  
القانون الجديد محلها ، ومن بينها الأمر العالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة  
١٨٩٤ بشأن الترع والمساقى والمعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٩ وقد جاء  
بالمذكرة الإيضاحية للقانون الجديد ما يلى : - . . . وكذلك ألغى المشروع  
لجان الرى وأحال إختصاصها فى جرائم الرى والصرف إلى المحاكم العادية  
وفى هذا ضمان كبير للأفراد ، كما وضع عقوبات شديدة لمرتكبى هذه الجرائم  
لتكون ذات أثر أفعال " . ويتضح من ذلك أن الشارع قد ألغى تلك اللجان  
الإدارية التى كانت تتولى النظر فى جرائم الرى والصرف وجعل ولاية نظر هذه  
الجرائم للمحاكم العادية وبذا أصبحت هذه المحاكم هى الجهة التى لها وحدها  
الإختصاص الذى كان ممنوحا من قبل لتلك اللجان ، مما يتعين معه أن تنظر  
المحاكم تلك الدعاوى وتجرى عليها حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات .  
وإن الحكم الذى يقضى بعدم الإختصاص تفسيرا على أن القانون المشار إليه  
ليس متعلقا بالإجراءات فقط بل تضمنت نصوصه أحكاما جديدة وعقوبات  
أخرى أشد مما كانت تنص عليه لائحة الترع والجسور المرفوعة مما لا يجوز معه  
أن ينسحب أثره على الماخذ طبقا للمادة ٥ من قانون العقوبات ، هذا الحكم  
يكون مخطئا فى تأويل القانون بما يستوجب نقضه .

(جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٥٥ لمن رقم ٢١٩٦ سنة ٢٤ ق)

١٥٣٤ - تغليظ العقاب فى حالة إحداث قطع بجسر النيل أو  
ترعة عمومية - حكمته .

غلط القانون العقاب في حالة إحداث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية لما يترتب على ذلك الفعل من الإخلال بتوزيع مياه الري ، يدل على ذلك أنه خفف العقاب في حالة إحداث القطع في جسر مصرف فنص عليه في المادة ٧٣ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٤ بعد النص على إحداث الحفر ولم ينص عليه في المادة ٧٢ - كما شمل النص في المادة ٧٣ إحداث الحفر بميل جسر الترعة أو النيل أو بقاعها مما يدل على أن غرض الشارع من العقاب على هذا الفعل هو المحافظة على سلامة هذه المرافق .

( الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٠٥ )

١٥٣٥ - الإختصاص بالفصل في منازعات الري إنما ينعقد للمحافظ وحده في الحدود المبينة بالمادة ٦ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية .

الإختصاص بالفصل في منازعات الري إنما ينعقد للمحافظ وحده في الحدود المبينة بالمادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ، والتي أجازت للمحافظ في حالة وقوع غصب على عقار أو على حقوق عينية عقارية - مما قد يهدد الأمن - أن يصدر قرارا بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الغصب ، وإعتبرت التعدي على حقوق الإنتفاع بمياه الري الثابتة بمثابة الغصب البين ، وليس في نصوص قانون الإدارة المحلية ما يسمح لرئيس مجلس المدينة بأن يتخذ من تلقاء نفسه إجراء من هذا القبيل ، أو أن يرأس لجنة تشكل - بون ندب من المحافظ - تمهيدا لإتخاذ هذا الإجراء .

( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ١٢٠ ، ١٢١ )

## زرائب وزراعة

١٥٣٦ - إنتقال الحق فى الأمر بهدم الزرائب إلى وزير الداخلية بمقتضى أحكام القانون ١١٨ سنة ١٩٥٠ .

إذا كان الحكم قد دان الطاعن بأنه أحدث زريبة فى الأراضى الزراعية دون تصريح من المديرية ، وعقابه من أجل ذلك بغرامة قدرها ٢٥ قرشا والإزالة على نفقته تطبيقا للمادتين ١ و ٢ من قرار مديرية البحيرة الصادر فى ٢٧ من إبريل سنة ١٩١٨ فإنه إذ قضى بالإزالة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن القرار المشار إليه ينص فى مادته الأولى على أنه " ممنوع إحداث الزرائب إلا بتصريح خاص من المديرية " وفى مادته الثالثة على أن " كل مخالفة لأحكامه يعاقب عليها بغرامة من خمسة قروش إلى خمس وعشرين قرشا ويأمر القاضى بإزالة الزريبة " . ولا كان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ قد صدر بعد ذلك ، ونص فى مادته العشرين على أن " لوزير الداخلية أن يأمر بهدم كل بناء يقام خارج حدود العزبة لإيواء المواشى إذا ثبت أن فى إقامته تهديدا للأمن العام " فإن قرار مديرية البحيرة ، يكون قد ألقى ضمنا فيما تضمنه من النص على الإزالة ، بإنتقال الحق فى الأمر بالهدم إلى وزير الداخلية .

( جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٥٢ طعن رقم ٩٠٥ سنة ٢٢ ق )

١٥٣٧ - مخالفة أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ٥٣ الخاص بزراعة الأرض - نقض وتصحيح .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم المتهم عشرة جنيهات وبعدم خدمة زراعة الأرض فى المستقبل وبوقف تنفيذ العقوبة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لمخالفته أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ ، وهو ما يتعين معه نقضه وتصحيحه بجعل الغرامة المحكوم بها على المتهم " المطعون ضده " ٢٥ جنيتها عن كل فدان أو كسور الفدان من زراعة الأرض موضوع الجريمة ، مع التجاوز عن العقوبة التكميلية " وهى عدم

خدمة زراعة الأرز " لعدم جنواها العملية الآن وقد مضى على الواقعة قرابة الخمس سنوات . ( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣١ جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٢٦٨ )

#### ١٥٢٨ - الحكم بالإدانة - مشتملاته - قصور - أثر ذلك .

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصرا . ولما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة تنص على أنه " يصدر وزير الزراعة قرارا بالإجراءات الواجب إتباعها في تسليم البذرة التجارى وتسلمها ونقلها بين المحالج والمعاصر وتحديد نسبة العجز المسموح بها في أوزان البذرة المسلمة للمعاصر " وتقتضى المادة ١٠٤ من ذات القانون بمعاقبة من يخالف أحكام المادة ٤٦ منه أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها بغرامة خمسة جنيهاات عن كل أردب أو كسور الأردب من البذرة محل المخالفة ، وأوضحت المادة السادسة من قرار وزير الزراعة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة ( التجارى ) والصادر تنفيذا لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه - الإجراءات التي يتعين مراعاتها عند ورود بذرة القطن المعدة للصناعة إلى المعاصر ، أما المادة السابعة منه فقد جرى نصها بأنه " يعتبر مدير المعصرة مسئولاً عن أى عجز يحصل في البذرة المنقولة من المحالج إلى المعصرة ويعفى من المسئولية إذا كان العجز في حدود النسبة الآتية " ( أ ) . . . ( ب ) . . . ( ج ) . . . ( د ) . . . " لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ( من أنه بصفتة مديرا المعصرة تسلم بذرة قطن من محلج بها نسبة عجز تزيد عن المسموح به ) ولم يورد الأدلة التي إستخلص منها ثبوتها في حقه ، فقد إقتصر في منوباته على قوله " حيث أن الإتهام يتوافر قبل المتهم ( الطاعن ) كما ثبت

فى محضر ضبط الواقعة من أن المتهم تسلم بذرة بها عجز بنسبة ٦٨ ٪ ولم يدفعه المتهم بدفاع مقبول مما يتعين معه إدانته وعقابه عملا بمواد الإتهام " ومن ثم فإن الحكم لم يستظهر صفة الطاعن فى الإستلام وهل كان ذلك بوصفه مديرا لمعصرة بالشركة التى قامت بالإستلام ، ولم يتحدث عن سنده فيما إنتهى إليه من إعتباره مسئولاً عن العجز الحاصل بها ، كما أنه لم يكشف عن وزن بذرة القطن الواردة للمعصرة ومقدار ما وجد بها من عجز حتى يمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز فى نطاق المسموح به قانونا أو يزيد عليه وكذلك التصرف على الأساس الذى قام عليه تحديد الحكم للغرامة المقضى بها ، وهى بيانات من المتعين أن يشتمل عليها الحكم فى خصوصية هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم المطعون فيه من تلك البيانات يعيبه بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم والتقارير برأى فى شأن ما يثيره الطاعن من خطأ فى تطبيق القانون وكان هذا القصور له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

( الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ١٣٦٤ )

## زنا

- الفصل الأول - دعوى الزنا .
- الفصل الثانى - أركان جريمة الزنا .
- الفصل الثالث - جريمة الزوج .
- الفصل الرابع - شريك الزوجة .
- الفصل الخامس - أدلة الزنا .

### الفصل الأول - دعوى الزنا

١٥٣٩ - المقصود بكلمة ( دعوى ) الواردة فى المادتين ٢٧٣ و ٢٧٧ عقوبات .

إن المادتين ٢٧٣ و ٢٧٧ من قانون العقوبات الحالى ( المقابلتين للمادتين ٢٣٥ و ٢٣٩ قديم ) إذ قالتا عن المحاكمة فى جريمة الزنا بأنها لا تكون إلا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة " دعوى " إلى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى . ( جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٤١ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق )

١٥٤٠ - سقوط حق الزوج فى طلب محاكمة زوجته الزانية إذا رضى بمعاشرتها له قبل رفع دعوى الزنا .

إذا دفعت الزوجة بسقوط حق زوجها فى طلب محاكمتها على جريمة الزنا لرضائه بمعاشرتها له قبل رفع دعوى الزنا ورأت المحكمة أنه لم يقدّم لديها دليل على صحة ما أدعت به الزوجة فرأى المحكمة فى هذه النقطة الموضوعية لا معقب عليها فيه . ( جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٣٣ طعن رقم ٦٨٠ سنة ٣ ق )

١٥٤١ - عدم جواز تحريك دعوى الزنا ومباشرتها أمام المحكمة من صاحب الشكوى إلا إذا كان مدعياً بحق مدنى .



إن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من إخلال بواجبات الزواج الذى هو قوام الأسرة والنظام الذى تعيش فيه الجماعة ، ولكن لما كانت هذه الجريمة تتأذى بها فى ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وعائلته فقد رأى الشارع فى سبيل رعاية هذه المصلحة أن يوجب رضاء الزوج عن رفع الدعوى العمومية بها . وإذ كان هذا الإيجاب قد جاء على خلاف الأصل كان من المتعين عدم التوسع فيه وقصره على الحالة الوارد بها النص . وهذا يقتضى إعتبار الدعوى التى ترفع بهذه الجريمة من الدعاوى العمومية فى جميع الوجوه إلا ما تناوله الإستثناء فى الحدود المرسومة له أى فيما عدا البلاغ وتقديمه والتنازل عنه ، وإذن فمتى قدم الزوج شكواه فإن الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الإبتدائى وتسرى عليها إجراءات المحاكمة ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى إلا إذا كان مدعيا بحق مدنى . (جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٤١ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق)

#### ١٥٤٢ - تقيد القاضى بتنازل الزوج الصريح عن دعوى الزنا .

إن التنازل الذى يدعى صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح إفتراضه والأخذ فيه بطريق الظن ، لأنه نوع من الترك لابد من إقامة الدليل على حصوله ، والتنازل إن كان صريحا أى صدرت به عبارات تفيد ذات ألفاظها ، فإن القاضى يكون مقيدا به لا يجوز له أن يحمله معنى تنبو عنه الألفاظ ، أما إن كان ضمنيا ، أى مستفادا من عبارات لا تدل عليه بذاتها أو من تصرفات معزوة لمن نسب صدورها إليه كان للقاضى أن يقول بقيامه أو بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصه من الأدلة والوقائع المعروضة عليه ، ومتى إنتهى إلى نتيجة فى شأنه فلا تجوز مناقشته فيها إلا إذا كانت المقدمات التى أقام عليها النتيجة لا تؤدى إليها عل مقتضى أصول المنطق .

( جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٤١ ضمن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق )

#### ١٥٤٣ - غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه

### تأخير محاكمة المتهم معها .

متى كانت دعوى الزنا قد رفعت صحيحة على الزوجة وعلى شريكها المتهم طبقاً للأوضاع التي يتطلبها القانون في جريمة الزنا فإن غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير محاكمة المتهم معها . وإن فإدانة الشريك نهائياً جائزة ولو كان انحكم على الزوجة غيباً . والقول بأن من حق الشريك الاستفادة من براءة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح إلا عند قيام سبب الاستفادة بالفعل ، أما مجرد التقدير والإحتمال فلا يصح أن يحسب له حساب في هذا المقام .

( جلسة ٢ / ٢ / ١٩٤٩ طعن رقم ٢٢٨٧ سنة ١٨ ق )

١٥٤٤ - القضاء للزوج بالتعويض عن قتل زوجته التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم يدينها ، لا مخالفة فيه للأداب والنظام العام .

للزوج أن يبقى على الزوجة التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم يدينها وليس في القضاء له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام . ( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٣٦١ )

١٥٤٥ و ١٥٤٦ - جرائم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ عقوبات - وجوب صدور شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص لإمكان رفع الدعوى الجنائية - هذا من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم يلزم قانوناً - طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية - صدور شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص لإمكان رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، ولا يفنى عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن الزوج قد تقدم إلى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا وأصر

على رفع الدعوى الجنائية عنها في تحقيق النيابة العامة .

( الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٩٩٢ )

١٥٤٧ - عدم اشتراط القاتل لشكوى الزوج - إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

إذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

( الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦١ س ١٢ من ٢٠٦ )

١٥٤٨ - تحريك دعوى الزنا - شكوى - حكمتها .

الحكمة التي تفيها الشارع من غل يد النيابة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا - وهي الحافظ على مصلحة العائلة وسمعتها - لا تقوم إذا ما وضح للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المنكر مع الزوجة كان بعلم زوجها ورضاه مما يسقط حقه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته .

( الضمن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٦٥ س ١٦ من ١٢٤ )

١٥٤٩ - زنا - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يولده .

إن دفاع الطاعن في خصوص تنازل الزوج المجنى عليه في جريمة الزنا يعد دفاعا هاما وجوهريا ، لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الطاعن الجنائية وجودا وعدما مما يتعين معه على المحكمة أن تعرض له إستقلا لتقول كلمتها فيه أو أن تحققه بلوغا لغاية الأمر فيه ، أما وقد قعدت المحكمة عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

( الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٥٢٧ )

## الفصل الثانى - أركان جريمة الزنا

١٥٥٠ - وجوب قيام الزوجية وقت التبليغ عن جريمة الزنا .

إن التبليغ عن جريمة الزنا إنما يكون من الزوج أى أنه لابد أن تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ . فإذا كان الزوج قد بادر وطلق زوجته قبل التبليغ إمتنع قطعاً بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٢٣٥ ع أن يبلغ عنها .  
( جلسة ١٩٣٣ / ٢ / ٦ طعن رقم ١٠٦٦ سنة ٢ ق )

١٥٥١ - إشتراط وقوع الوطء فعلاً لتحقيق جريمة الزنا .

إن القانون يشترط فى جريمة الزنا أن يكون الوطء قد وقع فعلاً . وهذا يقتضى أن يثبت الحكم بالإدانة وقوع هذا الفعل أما بدليل يشهد عليه مباشرة وأما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقنعها بأنه ولا بد وقع . والقانون حين تعرض فى هذا الصدد إلى بيان أدلة معينة لم يقصد إلا أن القاضى لا يصح له فى هذه الجريمة أن يقول بحصول الوطء إلا إذا كان إقتناع المحكمة به قد جاء من واقع هذه الأدلة كلها أو بعضها . وإن فالحكم الذى يدين المتهم فى جريمة الزنا إكتفاء بتوافر الدليل القانونى دون أن يبين كفايته فى رأى المحكمة فى الدلالة على وقوع الوطء فعلاً يكون مخطئاً واجبا نقضه .  
( جلسة ١٩٤٨ / ١٢ / ٢٨ طعن رقم ٢١٧٠ سنة ١٨ ق )

١٥٥٢ - الطلاق الحاصل بعد تبليغ الزوج عن الزنا لا يسقط

الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .

مضى كان الزوج قد أبلغ عن الزنا والزوجية قائمة فتطليقه زوجته بعد ذلك لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .

( جلسة ١٩٤٩ / ٢ / ٢ طعن رقم ٢٣٨٧ سنة ١٨ ق )

١٥٥٣ - الحكم بىطلان زواج المتهمة بالزنا من زوجها قبل رفع

### الدعوى مانع من قبول دعوى الزنا .

إنه فيما عدا الطوائف التي نظمت مجالسها بتشريع خاص مثل محاكم طوائف الأقباط الأرثوذكس والإنجيليين الوطنيين والأرمن الكاثوليك وفيما عدا المسائل التي صدر تشريع خاص بتنظيمها أو بإحالتها إلى المحاكم ، فإن مسائل الأحوال الشخصية - ومن أخصها مسائل الزواج والطلاق - تظل متروكة للهيئات الدينية التي عبر عنها الخط الهمايوني بأنها " ترى بمعرفة البطريرك " والتي ظلت من قديم تباشر ولاية القضاء في هذه المسائل دون إشراف فعلى من الدولة حتى صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فأقر تلك الحال على ما كانت عليه ولم تنجح المحاولة التي قامت بها الحكومة سنة ١٩٣٦ بأصدار المرسوم بقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٣٦ إذ سقط بعدئذ بعدم تقديمه للبرلمان بعد أن أقر هو أيضا تلك الحال ضمنا بما كان ينص عليه من ضرورة تقدم تلك الهيئات بمشروعات تنظيم هيئاتها القضائية لكي تعتمد ما يرسوم وإن كان الحكم الصادر من المحكمة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس ببطلاق زواج المتهم بالزنا من زوجها الطاعن - والذي رفعت الدعوى به قبل واقعة الزنا يكون صحيحا . ويكون الحكم المطعون فيه - سليما فيما إنتهى إليه من عدم تحقق شرط قبول دعوى الزنا وعدم تحقق أركان الجريمة لإنعدام الزواج في اليوم المقول بحصولها فيه . ( جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٣ لمن رقم ١٠٠٧ سنة ٢٦ ق )

### ١٥٥٤ - زنا المرأة - جواز إثباته بطرق الإثبات كافة - مثال

لتسبيب سائغ .

من المقرر أن إثبات زنا المرأة يصح بطرق الإثبات كافة وفقا للقواعد العامة . ولما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الزنا التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وياقضى شهود الإثبات ، كما عول في الإدانة أيضا على إقرار الطاعنة والمتهم الآخر وما تضمنته الخطاب الموجه منه إليها ، وقد خلص الحكم

المطعون فيه إلى أن وجود المتهم الآخر بغرفة نوم الطاعة فى منزل الزوجية مرتديا " بظلمون بيجاما وفانلة بدون أكمام " ووجود الطاعة لا يستلزم سوى قميص النوم ويكون باب الشقة موصدا من الداخل ، وسعى الطاعة والمتهم الآخر إلى إستعطاف المجنى عليه بعدم التبليغ يدل على أن جريمة الزنا قد وقعت فعلا منهما وأنه مما يؤيد وقوعها ما سطره المتهم الآخر فى خطابه للطاعة من عبارات دعاءها فيها إلى إنتظاره فى موعد لاحق تعويضا عما فاتته فى موعد خالفته فإن النعى يكون فى غير محله .

( الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٢٥٨ )

١٥٥٥ - إقامة الحكم قضائه بأن الزنا قد وقع بالفعل - إستنادا إلى العبارات الدالة على حصول الوطء نقلا عن مكاتيب بخط المتهم الأولى - مع باقى أدلة الثبوت الأخرى - كفايته ردا على الدفاع بنفى التهمة .

متى كان منعى الطاعنين على الحكم من أنه لم يعن بإبراز العبارات التى وردت فى الخطابات المحررة بخط الطاعة الأولى ، وأن ما أورده منها ينفى حصول الوطء وهو الركن المادى لجريمة الزنا ، مردود بأن العبارات التى نقلها الحكم عن الخطابات المشار إليها لها أصلها الثابت فى الأوراق - على ما يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة - وهى كافية فى الإفصاح مع باقى أدلة الثبوت الأخرى التى عول عليها الحكم من أن الزنا قد وقع فعلا .

( الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٥٨٠ )

### الفصل الثالث - جريمة الزوج

١٥٥٦ - إعتبار أى مسكن يتخذه الزوج منزلا للزوجية ولو لم تكن الزوجة مقيمة به فعلا .

للزوجة أن تسكن زوجها حيثما سكن . فلها من تلقاء نفسها أن تدخل أى

مسكن يتخذه ، كما للزوج أن يطلبها للإقامة به . ومن ثم فإنه يعتبر فى حكم المادة ٢٧٧ ع منزلا للزوجية أى مسكن يتخذه الزوج ولو لم تكن الزوجة مقيمة به فعلا . وإن كان زنا الزوج فى مثل هذا المسكن فإنه يحق عليه العقاب ، إذ الحكمة التى تواخاها الشارع ، وهى صيانة الزوجة الشرعية من الإهانة المحتملة التى تلحقها بخيانة زوجها إياها فى منزل الزوجية ، تكون متوافرة فى هذه الحالة . (جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٤٣ طعن رقم ١١٩ سنة ١٤ ق )

### الفصل الرابع - شريك الزوجة

١٥٥٧ - إستفادة الشريك من إمتناع رفع الدعى العمومية على الزوجة بسبب تطليقها .

إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تتوافر فيها أركان جريمة الزنا وإمتنع رفع الدعى العمومية على الزوجة بسبب تطليقها وجب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعدئذ حتى ولا بتهمة أنه دخل منزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه . (جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٢٥ طعن رقم ١٥٠ سنة ٦ ق )

١٥٥٨ - عدم جواز الإستدلال على الزوجة بالإعتراف المسند إلى شريكها فى الزنا والمثبت فى محضر التفتيش الباطل .

لا يصح الإستدلال على الزوجة بالإعتراف المسند إلى شريكها فى الزنا والمثبت فى محضر التفتيش الباطل ، ما دام ضبط هذا الشريك فى المنزل لم يكن إلا وليد إجراء باطل ، وكان إقراره منصبيا على واقعة وجوده فى المنزل وقت التفتيش . (جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٥٤ طعن رقم ١١١٧ سنة ٢٤ ق )

١٥٥٩ - جريمة الزنا - ركن العلم - بأن المرأة متزوجة - ذلك مفترض فى حق شريكها - ما ينفيه .

كل ما يوجب القانون على النياية العامة أن تثبت فى جرائم الزنا أن المرأة

التي زنى بها متزوجة وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك إذ أن علمه بكونها متزوجة مفروض وعليه هو لكى ينفى هذا العلم أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو إستقصى عنه .  
( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦٢ من ١٣ ص ٥١٠ )

١٥٦٠ - محور جريمة الزوجة - بوصفها الفاعل الأصلي فى جريمة الزنا - وزوال آثارها لسبب ما قبل صدور حكم نهائى على الشريك - أثره - محور جريمة الشريك .

إن جريمة الزنا هى جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهى الزوجة وبعد الثانى شريكا وهو الرجل الزانى . فإذا أُمحت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب وقبل صدور حكم نهائى على الشريك فإن التلازم الذهنى يقتضى محور جريمة الشريك أيضا ، لأنها لا يتصور قيامها مع إنعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، وإلا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التى عدت بمنأى عن كل شبهة إجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية لأن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الأصلي والواجب فى هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات .

( الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤١ ق جلسة ٣١ / ٥ / ١٩٧١ من ٢٢ ص ٤٢٧ )

١٥٦١ - المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات - بيانها الأدلة التى يقتضيها القانون فى حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا - عدم اشتراط أدلة خاصة بالزوجة - مرجع الأمر للقواعد العامة - وإقتناع القاضى .

من المقرر أيضا أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما تكلمت فى الأدلة التى يقتضيها



القانون فى حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا ، أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر فى ذلك للقواعد العامة ، بحيث إذا إقتنع القاضى من أى دليل أو قرينة بإرتكابها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها .

( الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٩٣٤ )

### ١٥٦٢ - تنازل الزوج - أثره - إستفادة شريك الزوجة - نظام

عام .

إذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه فى جريمة الزنا بالنسبة للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائى أو بعده وجب حتما أن يستفيد منه الشريك ويجوز أن يتمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعوى الجنائية والمدنية وهو ما يرمى إليه الشارع بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الإجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٥٢٧ )

### الفصل الخامس - أدلة الزنا

#### ١٥٦٣ - عدم جواز إثبات التلبس بشهادة الشهود إلا فى باب

الزنا .

إن القانون لا يجوز إثبات التلبس بشهادة الشهود إلا فى باب الزنا فإن المتفق عليه أنه ليس من الضرورى أن يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة بواسطة أحد مأمورى الضبطية القضائية بل يكفى أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم إياه فى حالة تلبس بجريمة الزنا وذلك لتعذر إشتراط المشاهدة فى هذه الحالة بواسطة مأمورى الضبطية القضائية . (جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٣٥ طعن رقم ١١٢٤ سنة ٥ ق)

#### ١٥٦٤ - جواز إثبات حالة التلبس فى الزنا بشهادة شهود

الرؤية ولو لم يكن قد قبض على المتهم .

إنه وإن كان النص العربي للمادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد جاء به في صدد إيراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة " القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل " إلا أن هذه العبارة في ظاهرها غير مطابقة للمعنى المقصود منها فإن مراد الشارع - كما هو المستفاد من النص الفرنسي - ليس إلا مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه . وإذن فيجوز إثبات حالة التلبس بشهادة شهود الرؤية ولو لم يكن قد قبض على المتهم . ثم إنه لا يشترط أن يكون الشهود قد رأوا المتهم حال ارتكاب الزنا إذ يكفي أن يكون شريك الزانية قد شوهد معها في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً من أن الزنا قد وقع . فإذا شهد شاهد بأنه دخل على المتهم وشريكها فجأة في منزل المتهم فإذا هما بغير سراويل وقد وضعت ملابسهما الداخلية بعضها بجوار بعض ، وحاول الشريك الهرب عندما أصر الشاهد على ضبطه ثم توسلت الزوجة إليه أن يصفح عنها وتهددت له بالتولية فتأثر بذلك وأخلى سبيلهما واستخلصت المحكمة من ذلك قيام حالة التلبس بالزنا فإن إستخلاصها هذا لا يصح مراجعتها فيه .

( جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٤٠ طعن رقم ٧٠٥ سنة ١٠ ق )

١٥٦٥ - سقوط حق المتهم في الدفع لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم جواز إثبات الزنا عليه بورقة من أوراقه الخصوصية حصل عليها الزوج بطريقة غير مشروعة .

إذا كان المتهم قد سكت عن الدفع بعدم جواز إثبات الزنا عليه بورقة من أوراقه الخصوصية لحصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعة ولم يعترض على الأخذ بما ورد في هذه الورقة بإعتبار أنها من الأدلة القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات حتى صدر الحكم الابتدائي بمعاقبته فإن هذا السكوت يسقط به حقه في الدفع بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية إذ هو يعتبر به متنازلاً عن الطعن في الورقة بعدم حجيتها عليه قانوناً في إثبات التهمة المستندة إليه .

( جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٤٠ طعن رقم ٧٠٥ سنة ١٠ ق )

### ١٥٦٦ - المقصود بحالة التلبس فى الزنا .

إن المادة ٢٧٦ المذكورة إذ نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم يقصد التلبس كما عرفت المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . وإذن فلا يشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال إرتكابه الزنا بالفعل بل يكفى أن يكون قد شوهد فى ظروف لا تترك عند القاضى مجالاً للشك فى أنه إرتكب فعل الزنا . وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط خاصة أو أوضاع معينة . فلا يجب أن يكون بمحاضر يحرقها مأمور الضبطية القضائية فى وقتها بل يجوز للقاضى أن يكون عقيدته فى شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدها ثم شهدوا بها لديه . وذلك لأن الغرض من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات غير الغرض للمحوظ فى المادة ٢٧٦ المذكورة إذ المقصود من الأولى هو بيان الحالات الإستثنائية التى يخول فيها لمأمورى الضبطية القضائية مباشرة أعمال التحقيق مما مقتضاه - لكى يكون عملهم صحيحاً - أن يجروه ويثبتوه فى وقته . أما الثانية فالمقصود منها إلا يعتمد فى إثبات الزنا على المتهم به إلا على ما كان من الأدلة صريحاً ومدلوله قريباً من ذات الفعل إن لم يكن معاصراً له ، لا على إمارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ . (جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٤١ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق)

### ١٥٦٧ - حق الزوج فى الإستشهاد بالمكاتيب التى إستولى

عليها ولو خلسة من زوجته .

إن الزوج فى علاقته مع زوجته ليس على الإطلاق بمثبتة الغير فى صدور السرية المقررة للمكاتيب فإن عسرتهما وسكون كل منهما إلى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الأسرة فى كيانها وسمعتها - ذلك يخول كلا منهما ما لا يباح للغير من مراقبة زميله فى سلوكه وفى سيره وفى غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لكى يكون على بينة من عسيرته وهذا يسمح له عند الإقتضاء أن يتقصى ما عساه يساوره من ظنون أو شكوك لينفيها فيهدأ باله أو ليتثبت منه فيقرر فيه ما يرتئيه . وإذن فإذا كانت الزوجة قد جاءت حولها عند

زوجها شبها قوية فإنه يكون له أن يستولى - ولو خلسة - على ما يعتقد بوجوده من رسائل العشق فى حقيقتها الموجودة فى بيته وتحت بصره ثم أن يستشهد بها عليها إذا رأى محاكمتها جنائيا لإخلالها بعقد الزواج .  
(جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٤١ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق )

١٥٦٨ - عدم اشتراط توقيع المتهم على المكاتيب ما دام قد ثبت صدورها منه .

إن كان القانون إذ جعل المكاتيب من الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاتيب موقعة من المتهم ، بل كل ما أستوجب هو ثبوت صدورها منه . وإنز فلا تشريب على المحكمة إذا هى إستندت فى إثبات الزنا على المتهم إلى مسودات مكاتيب بينه وبين المتهمه ولو كانت غير موقعة منه ما دام قد ثبت صدورها عنه .  
(جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٦ طعن رقم ١٨١٩ سنة ١٦ ق )

١٥٦٩ - جواز إستخلاص المحكمة من وجود المتهم لدى الزوجة بمنزلها وإنفراده بها فى مخدعها أنه لا بد زنى بها فى المنزل .  
القانون صريح فى عد وجود المتهم بالزنا فى المحل المخصص للحريم من الأدلة التى تقبل فى الإثبات عليه ، فإذا كانت المحكمة قد إستخلصت من وجود المتهم لدى الزوجة بمنزلها وإنفراده بها فى مخدعها ومن سائر الأدلة الأخرى المقدمة فى الدعوى أنه لا بد زنى بها فى المنزل . فإن القول من جانب المتهم بتطور العادات فى هذا الصدد لا يكون فى الواقع إلا مناقشة فى تقدير الأدلة التى إقتضت بها المحكمة فى ثبوت الزنا . فلا يجوز التحدى به لدى محكمة النقض .  
(جلسة ٢ / ٢ / ١٩٤٩ طعن رقم ٢٣٨٧ سنة ١٨ ق )

١٥٧٠ - المكاتيب التى يجوز الإستدلال بها على شريك الزوجة هى التى تكون مع صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل .

إن المكاتب التي أوردتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات من الأدلة التي يجوز الإستدلال بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هي التي تكون مع صدورهما من المتهم دالة على حصول الفعل .  
( جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٠ طعن رقم ٢٩٣ سنة ٢٠ ق )

١٥٧١ - إشارة المحكم إلخ هذا جاء برسالة إستندت إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها - لا قصور .  
متى كانت المحكمة قد أشارت في الحكم إلى ما جاء بالرسالة التي إستندت إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها ، فإنها تكون قد إستندت إلى ما له أصل ثابت في الأوراق ويكون النعى على الحكم بالقصور لا محل له .

( الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٢٤ )

١٥٧٢ - الصور الفوتوغرافية - لا تقاس على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات - علة ذلك .  
الصحيح في القانون أن الصور الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه .  
( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٥١٠ )

١٥٧٣ - أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات - لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا - الإستعانة في تكملة الدلائل بالعقل والمنطق لإستخلاص ما يؤدي إليه - من وظيفة المحكمة .

لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات ، وقد حددت الأدلة التي لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة ، أن تكون هذه الأدلة مؤدية

بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . وإذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة كالنكيس والمكاتب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ومنصفاً على حدوثه ، وذلك متى إطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع بالفعل . وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما إنتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي إعتد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها ، ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً بل للمحاكم - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينة بالفعل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٥١٠ )

١٥٧٤ - تحقق التلبس بجريمة الزنا - بمشاهدة إرتكاب الزنا بالفعل - لإيمشاهدة المتهم في ظروف تنبئ بذاتها من وقوع هذا الفعل .

لا يشترط في التلبس بجريمة الزنا أن يكون المتهم قد شوهد حال إرتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد إرتكبت بالفعل .

( الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٥٨٠ )

١٥٧٥ - المتهم بالزنا - القبض عليه متلبساً - دليل مقبول ضده .

إن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد أوردت القبض على المتهم بالزنا حين تلبسه بالفعل من بين الأدلة التي تقبل وتكون حجة عليه ، ولا يشترط لتوفر التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال إرتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد إرتكبت فعلاً . ولا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى

ثبوت الجريمة فى حق الزوجة وشريكها ( الطاعن ) من ضبطهما بملابسهما الداخلية فى حجرة واحدة بالفندق فى وقت متأخر من الليل ومن أقوال المجنى عليه الذى إستأذنته الزوجة فى المبيت عند أختها فأذن لها بذلك ، ومن تقرير مصلحة الطب الشرعى بوجود حيوانات منوية بملاعة السرير ، وكانت الوقائع التى إستخلصت منها المحكمة وقروح قمل الزنقة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

( المميز بقرعة ٧٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٤٤٧ )

## سب وقذف

### الفصل الأول - القذف والسب

#### الفرع الأول - القذف

١٥٧٦ - لا عبرة بالأسلوب الذى تصاغ فيه عبارات القذف ما دام الكاتب يريد بها إسناد أمر شائن إلى شخص المجنى عليه .  
لا عبرة بالأسلوب الذى تصاغ فيه عبارات القذف ، فمتى كان المفهوم من عبارة الكاتب أنه يريد بها إسناد أمر شائن إلى شخص المقتوف بحيث لو صح ذلك الأمر لأوجب عقاب من استند إليه أو إحتقاره عند أهل وطنه فإن ذلك الإسناد يكون مستحق العقاب أيا كان القالب أو الأسلوب الذى صيغ فيه .  
(جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٣٣ طعن رقم ٤٣ سنة ٤ ق )

١٥٧٧ - نشر صورة بلاغ قدم إلى النيابة نسب فيه إلى موظف صدور أوراق منه يستفاد منها إرتكابه جريمة ما فى إحدى الصحف يكون جريمة قذف .

إذا قدم شخص إلى النيابة بلاغا نسب فيه إلى موظف صدور أوراق منه يستفاد منها إرتكابه جريمة ما وطلب فى بلاغه تحقيق هذه المسألة ومحاكمة هذا الموظف إن صح صدور هذه الأوراق منه أو محاكمة مزور هذه الأوراق إن كانت مزورة ثم نشر بلاغه مع هذه الأوراق فى الجرائد فلا يمكن أن يفهم معنى لهذا النشر على الملأ إلا أن الناشر يستند إلى الموظف المعنى المستفاد من صيغ تلك الأوراق . ولا يطمع فى تحقق هذا الإسناد كون الناشر أورد فى بلاغه الذى نشره ما يحتمل معه أن تكون تلك الأوراق غير صحيحة فإنه لا شأن لهذا البلاغ مطلقا بنشر الأوراق المحتوية على القذف بالجريدة ، بل أن كان فى هذا النشر فى ذاته قذف فإنه يأخذ حكمه القانونى بدون أى تأثير لعبارة البلاغ عليه ، ولا يقال أن نشر صورة البلاغ مع نصوص تلك الأوراق قد يكون له أثر فى تحديد قوة الإسناد المستفاد من الأوراق فإن نشر صورة هذا البلاغ فيه هو أيضا



جريمة قذف صريحة لأن الإسناد في هذا الباب كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية توكيدية يتحقق أيضا بكل صيغة ولو تشكيكية من شأنها أن تلقى في أذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيا في صحة الأمور المدعاة ولذلك لا عبرة بما يتخذه القاذف من الأسلوب القولي أو الكتابي الذي يجتهد فيه في التهرب من نتائج قذفه ، ولا يصح التمسك في هذا الصدد بما ورد في صدر الفقرة الثانية من المادة ٣٣٣ ع من أنه لا عقاب على مجرد إعلان الشكوى إذ أقصى ما يستفاد من هذه العبارة أنه مباح ، هو مجرد إعلان الشكوى المقدمة في دعوى من الأنواع الثلاثة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ١٦٣ أي الأخبار البسيط عن حصول هذه الشكوى أخبارا خاليا عن كل تفصيل ( simple annonce ) . ( جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٢٢ طعن رقم ١٤٤٤ سنة ٢ ق )

١٥٧٨ - جواز تولد جريمة القذف ولو كان ما حصل من المتهم في الوقت نفسه يكون جريمة البلاغ الكاذب .  
متى أسند المتهم ، عن علم ، بإحدى طرق العلانية إلى المجنى عليه ( وهو عدة ) أمرا معيناً أو صنع لأوجب معاقبته ، وغجر عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه ، فقد توافرت في حقه أركان جريمة القذف وحق العقاب ، ولا يشفع له تمسكه بأن ما وقع منه كان على سبيل التبليغ ما دام الثابت بالحكم أنه كان سيء النية فيما فعل قاصدا التشهير بالمجنى عليه على أن ذلك النظر لا يمنع من إعتبار ما حصل من المتهم في الوقت نفسه بلاغا كاذبا مع سوء القصد متى توافرت أركانه . ( جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٢٧ طعن رقم ١٤٧٧ سنة ٢٧ ق )

١٥٧٩ - تولد جريمة القذف ولو كانت الواقعة المسندة إلى المجنى عليه لا عقاب عليها ولكن من شأنها تحقيره عند أهل وطنه .  
إن القانون إذ نص في جريمة القذف على أن تكون الواقعة المسندة مما يوجب عقاب من أسندت إليه أو إحتقاره عند أهل وطنه ، فإنه لم يهتم أن تكون الواقعة جريمة معاقبا عليها ، بل لقد إكتفى بأن يكون من شأنها تحقير المجنى

عليه عند أهل وطنه ، فإذا نسب المتهم إلى الجنى عليه ( وهو مهندس بإحدى البلديات ) أنه إستهلك نورا بغير علم البلدية مدة ثلاثة شهور ، وأن تحقيقا أجرى معه فى ذلك ، فهذا قذف ، سواء أكان الإسناد مكونا لجريمة أم لا .  
( جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٤٢ لمن رقم ٧٤٤ سنة ١٣ ق )

١٥٨ - سلطة المحكمة فى الفصل فى جريمة قذف فى حق وزير سابق بسبب أعمال وظيفته دون إنتظار فصل المجلس المخصوص فى أمر هذا الوزير .

إذا كان الدفاع عن المتهم بالقذف فى حق وزير سابق بسبب أعمال وظيفته قد طلب إلى المحكمة وقف الدعوى إلى أن يحكم المجلس المخصوص فى أمر هذا الوزير إذ أن مجلس النواب الذى يجوز له إقامة الدعوى على الوزراء أمام ذلك المجلس قد شكل لجنة برلمانية لتحقيق ما نسب إلى هيئة الوزارة التى كان الوزير المقتوف فى حقه عضوا فيها ، فرفضت المحكمة هذا الطلب بناء على أن المجلس المخصوص إنما يفصل فى التهمة الموجهة إلى الوزراء فيبينهم أو يبرئهم ، أما الدعوى المرفوعة أمامها فإنها تتعلق بمسائل نسبت إلى المقتوف فى حقه تختص محكمة الجنايات بالفصل فيها ولها فى سبيل ذلك أن تحقق الأدلة عليها ، دون أن يكون فى هذا أننى مساس بحق المجلس المخصوص فى النظر فيما يقتضيه إليه من أدلة الإثبات على التهم التى تطرح عليه . فلا تشريب على المحكمة فى ذلك .

( جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٤٧ لمن رقم ١٨٤٠ سنة ١٧ ق )

١٥٨١ - إعتبار الجهر بالألفاظ تشمل واقعة معينة تتضمن طعنا فى العرض قذفا .

مضى كانت الألفاظ التى جهر بها المتهم وأثبتها الحكم تشمل إسناد واقعة تتضمن طعنا فى العرض ، فإن ذلك يعتبر قذفا .

( جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٥٢ لمن رقم ١٧٠٠ سنة ٢١ ق )

١٥٨٢ - يتحقق الإسناد في القذف ، ولو كان بصفة تشكيكية .  
متى كانت العبارة المنشورة . كما يكشف عنوانها والفاظها ، دالة على أن  
الناشر إنما رمى إلى إسناد وقائع مهيئة إلى المدعى بالحق المدني هي أنه  
يشتغل بالجاسوسية فإن عبارة هذا القذف بما إشتملت عليه من وقائع تتضمن  
بذاتها الدليل على توافر القصد الجنائي ، ولا يعفى المتهم أن تكون هذه العبارة  
منقولة عن جريدة ~~لخبر~~ لجنسية فإن الإسناد في القذف تحقق ولو كان بصفة  
تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو  
إحتمالا ولو وقتيتين في صحة الأمور المدعاة .

(الجلسة رقم ١٠٧٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٦١ من ٢٢ من ٩٤)

١٥٨٣ - المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو ما  
يطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى - حد ذلك .  
من المقرر أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن  
إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، إلا أن حد ذلك أن لا يخطئ  
في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم أو يمسح دلالة  
الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ أن تحرر مطابقة الألفاظ للمعنى الذي  
إستخلصه الحكم وتسميتها بإسمها المعين في القانون سباً أو قذفاً أو عيباً أو  
إهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ،  
كما إنها هي الجهة التي تهيم على الإستخلاص المنطقي الذي يتأدى إليه  
الحكم من مقدماته المسلمة . ولما كان يبين أن لفظ " إخرس " الذي وجهه الطاعن  
إلى المظنون ضده في تحقيق الشرطة لا يعدو أن يكون كفاً له عن غلوئه في  
إتهامه هو بما يجرح كرامته ويصمه في إعتباره ، يدل على ذلك معنى اللفظ  
ومتحاه . والمساق الطبيعي الذي ورد فيه . ومن ثم فإن الحكم إذ إعتبر ما تلفظ  
به الطاعن سباً يكون قد مسح دلالة اللفظ كما أورده فضلاً عن خطئه في  
التكييف القانوني .

(الجلسة رقم ٧٨٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٦٩ من ٢٠ من ١٠١٤)

١٥٨٤ - القذف - ماهيته ؟ إركان جريمة القذف ؟ لقاضى الموضوع إستخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى ولحكمة النقض مراقبته فيما يرتبه من النتائج القانونية .

الأصل فى القذف الذى يستوجب العقاب قانونا هو الذى يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه . وإذا كان من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه بما أورده من أن المطعون ضده نسب للمدعى بالحق المدنى أنه يؤجر شقة مفروشة " لمن هب ودب " وأنه يقيم بهذا أحيانا - حقا - صاحبة ولعب ميسر يمتد إلى ما قبل الفجر ، هو بلا شك مما ينطوى على مساس بكرامة المدعى بالحق المدنى ويدعو إلى إحتقاره بين مخالطيه ومن يشارهم فى الوسط الذى يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة به فى القانون .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٥٦)

### الفروع الثنتى - السب

١٥٨٥ - تعرف شخص من وجه إليه السب إذا احتاط الجانى فلم يذكر إسم المجنى عليه - موضوعى .  
لحكمة الموضوع أن تتعرف شخص من وجه إليه السب من عبارات السب وظروف حصوله والملابس التى إكتنفته إذا احتاط الجانى فلم يذكر إسم المجنى عليه صراحة فى عباراته . ومتى إستبانت المحكمة من كل ذلك الشخص المقصود بالذات فلا تجوز إثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض .

(جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٣٨ طعن رقم ١٢٠٢ سنة ٨ ق )

١٥٨٦ - العبرة بما تظمن إليه المحكمة مما تستخلصه من

### التحقيقات لا ما إشتعل عليه بلاغ الواقعة .

إن إدانة المتهم بأنه سب المجنى عليه بعبارات معينة دون غيرها من العبارات المدعاة إعتقادا على أقوال المجنى عليه وأقوال شهوده وقول المتهم نفسه لا يعيبها أن يكون بين بعض هذه الأقوال وبعض زيادة أو نقص فى ألفاظ السب لأن المرجع فى تعرف الحقيقة هو ما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض .

( جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٣٩ طعن رقم ١٦٨٨ سنة ٩ ق )

١٥٨٧ - عدم مؤاخذة الشاهد عما يكون فى شهادته من المساس بمن شهد عليه ما دام لم يخرج فى شهادته عما يتعلق بموضوع الدعوى .

إذا كان الشاهد لم يخرج فى شهادته عما يتعلق بموضوع الدعوى فلا تصح مؤاخذته عما قد يكون فى شهادته من المساس بمن شهد عليه إذ هو فى هذه الحالة - إذا كانت نيته سليمة - لا يكون قد تجاوز الحق المقرر له فى القانون مما لا يعد معه ما وقع منه جريمة . فإذا قرر شاهد فى دعوى نفقة أن المدعى عليه عنده نقود وأنه يقرض منها بالريا الفاحش ثم رأت محكمة الموضوع فى دعوى السب التى رفعت عليه من أجل ذلك أن ما قرره عن مقدرة الزوج المالية لا يخرج عما يتعلق بموضوع الدعوى التى أدبت الشهادة فيها ويراثة على هذا الأساس فإنها لا تكون قد أخطأت . ( جلسة ٤ / ٢ / ١٩٤٠ طعن رقم ٤٠٢ سنة ١٠ ق )

### ١٥٨٨ - متى يعتبر السب جنحة .

إنه يبين من مطالعة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات التى تعاقب على السب بإعتباره جنحة ، والمادة ٢٩٤ التى تعاقب على السب بإعتباره مخالفة ، إن السب ، جنحة كان أو مخالفة ، يكفى فى العقاب عليه أن يكون متضمنا بأى وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الإعتبار وهو يكون جنحة إذا وقع بوجه من وجوه العلانية الواردة فى المادة ١٧١ ع ، فضايط التمييز فى القانون الجنائى

بين الجنحة والمخالفة وهو العلانية فقط .

( جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٤٣ طمن رقم ٥٢٩ سنة ١٣ ق )

١٥٨٩ - متى يجوز الإثبات فى جرائم السب .

إن السب لا يجوز فيه الإثبات إلا إذا كان مرتبطا بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد المجنى عليه ذاته . ( جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٤٣ طمن رقم ٧٤٤ سنة ١٣ ق )

١٥٩٠ - سلطة محكمة الموضوع فى إستخلاص المقصود من

العبارات التى صدرت من المتهم .

متى كانت المحكمة قد إستنتجت من ألفاظ الهتاف والظروف التى صدرت فيها أن المتهم قصد به سب رئيس مجلس الوزراء ، وكان هذا الإستنتاج سائغا تحتمله ألفاظ الهتاف وقت حصوله ومكانه . فلا يغير من ذلك قوله إنه كان حسن النية فما هتف به لأن غرضه منه لم يكن إلا الإلتماس من الملك أن يستعمل حقه الدستورى فى إسقاط الوزارة وإبدالها بغيرها .

( جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٤٧ طمن رقم ١٣٩١ سنة ١٧ ق )

١٥٩١ - الألفاظ التى تخدش المجنى عليه فى شرفه وإعتباره

وتجرح كرامته تعتبر سبا .

يشترط لتوافر جريمة الفاضح المخل بالحياء وقوع فعل مادى يخدش فى المرء حياء العين أو الإذن . أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة الإذاعة والفحش فلا تعتبر إلا سبا . وإنذ فإذا كان الحكم قد إعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما " تعرفوا أنكم ظراف تحبوا نروح أى سينما " جريمة فعل فاضح مخل بالحياء فإنه يكون قد أخطأ إذ الوصف القانونى الصحيح لهذه الواقعة أنها سب منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٥٣ طمن رقم ٤٤٠ سنة ٢٢ ق )

١٥٩٢ - جواز إثبات عبارات السب بكافة طرق الإثبات ولو لم ترد فى محضر الجلسة المدنية التى قبلت فيها .  
إن عدم ورود عبارات السب فى محضر الجلسة المدنية لا يقدر فى سلامة الحكم الصادر بإدانة المتهم بالسب ، إذ أن حجية المحضر مقصورة على ما ورد به ولا تمنع إثبات وقوع العبارات التى لم تثبت فيه بكافة طرق الإثبات .  
( جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٤ طعن رقم ٢٤٥٢ سنة ٢٣ ق )

١٥٩٣ - وجوب إشتمال الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة السب على ألفاظ السب .  
إن الحكم الصادر بعقوبة فى جريمة السب العلنى يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ السب حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإن فإذا كان الحكم قد إستغنى عن هذا البيان بالإشارة إلى ما ورد فى عرضة المدعى بالحق المدنى ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .  
( جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٥٥ طعن رقم ٢٤٢٢ سنة ٢٤ ق )

١٥٩٤ - السب فى اللغة - ماهيته .  
المراد بالسب فى أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو بإستعمال المعارض التى توهم إليه ، وهو المعنى الملحوظ فى إصطلاح القانون الذى إعتبر السب كل الصاق لعب أو تعبير يحط من قدر الشخص عند نفسه أو يخذش سمعته لدى غيره .  
( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٧٥ ص ٢٦ ص ١٧٥ )

## الفصل الثانى - أركان الجريمة

### الفروع الأولى - القصد الجنائى

١٥٩٥ - حق المتهم فى محض القرينة المستخلصة من وضوح

### الفاظ القذف وإثبات عدم توافر القصد الجنائي لديه .

إن القصد الجنائي في جرائم القذف ليس إلا علم القاذف بأن ما أسنده للمقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الأخير ضررا ماديا أو أدبيا . وهذا الركن وإن كان يجب على النيابة طبقا للقواعد العامة أن تثبت توافره لدى القاذف إلا أن عبارات القذف ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يكون من المفروض علم القاذف بمدلولها ويأتها تمس المجنى عليه في سمعته أو تستلزم عقابه ، وعندئذ يكون مبنی هذه العبارات حاملا بنفسه الدليل الكافي على القصد الجنائي فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة إلى أن تقدم دليلا خاصا على توفر هذا الركن ولكن يبقى للمتهم حق ادخاض هذه القرينة المستخلصة من وضوح الفاظ المقال وإثبات عدم توافر القصد الجنائي لديه فيما كتب .

(جلسة ١١ / ٦ / ١٩٣٤ طعن رقم ١٥١٩ سنة ٤ ق )

### ١٥٩٦ - توفر القصد الجنائي في جريمة القذف أو السب أو

كان القاذف حسن النية .

إن القصد الجنائي في جرائم العيب والسب والقذف يتحقق بمجرد الجهر بالألفاظ النابية المكونة لها مع العلم بمعناها ، ولا يشترط أن يكون المتهم قد قصد النيل ممن صدرت في حقه تلك الألفاظ .

(جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٤٢ طعن رقم ١٦٢٨ سنة ١٣ ق )

### ١٥٩٧ - لا عبرة بالبواعث في توفر القصد الجنائي .

الألفاظ متى كانت دالة بذاتها على معاني السب والقذف وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التي دفعت لنشرها ، فإن القصد الجنائي يتحقق في القذف والتسب متى أقدم المتهم على إسناد العبارات الشائنة علما بمعناها .

(جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٤٨ طعن رقم ٥٠ سنة ١٨ ق )

### ١٥٩٨ - عدم تحقق الحكم صراحة من توافر القصد الجنائي في



جريمة القذف أو السب لا يعيبه ما دام ذلك مستفادا من ذات عبارات القذف أو السب .

ما دامت عبارات السب التي أثبتتها المحكمة على الطاعن تتضمن بذاتها خدشا للشرف والإعتبار فلا موجب للتحدث صراحة وإستقلالا عن القصد الجنائي لديه . (جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٥٤ طعن رقم ١٠٢٤ سنة ٢٤ ق)

١٥٩٩ - جريمة القذف - عدم تطلب القانون فيها قصدا خاصا - يكفي توافر القصد العام - تحققه : ينشر القاذف لأمر وهو يعلم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذنوب أو إحتقاره - حسين النية لا يؤثر في توافر هذا القصد - إفتراض العلم إذا كانت العبارات شائنة ومقذعة .

لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا ، بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذنوب أو إحتقاره ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية ، أى معتقدا صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومقذعة . ( الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٤٨ )

١٦٠ - تحقق القصد الجنائي في جريمة القذف الموجه إلى غير موظف - لا يقبل من المتهم أى دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف - لا محل لبحث حسن النية إلا في حدود ما يكون الطعن موجها إلى موظف عمومي أو من في حكمه - طلب ضم أوراق لإثبات صحة واقعة القذف الموجهة إلى غير موظف - رفضه صحيح .

حتى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية إلا في حدود ما يكون الطعن موجها إلى موظف عمومي أو من في حكمه - فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أى

دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف ، وفي هذا ما يكفي لرفض إجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

( الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٤٨ )

#### ١٦.١ - سب وقذف - القصد الجنائي - حكم - تسبيبه .

القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليها شائنة تمسها في سمعتها وتستلزم عقابها ، ولا على المحكمة أن هي لم تتحدث عن قصد الإذاعة على إستقلال ، طالما أن القصد يستفاد من علانية الإستناد التي إستظهرها الحكم بأدلة سائفة .

( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ من ٥٩٠ )

#### ١٦.٢ - جريمة القذف - القصد الجنائي - القصد الخاص والقصد العام .

لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقتوف في حقه أو إحتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوعي القذف شائنة بذاتها . ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للتحدث عن سلامة النية ما دام أن المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

( الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٤٧ )

#### ١٦.٣ - القصد الجنائي في جريمتي القذف والسب - توافره متى كانت العبارات التي وجهت إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

يتوافر القصد الجنائي في جريمتي القذف والسب متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٦٩٣ )

١٦.٤ - تحقق القصد الجنائي في جريمة القذف بإثبات قصد التشهير بالمجنى عليه - لا محل للتحدث عن حسن النية أو صحة وقائع القذف ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

متى تحقق القصد الجنائي قبل الطاعن في جريمة القذف بما أثبتته الحكم عليه من قصد التشهير بالطعون ضده فإنه لا يكون هناك محل للتحدث عن حسن النية أو صحة وقائع القذف ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم . (الطن. ٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٧١ م ٢٢ من ٦٦٩)

#### ١٦.٥ - سب وقذف - قصد جنائي - إستخلاصه .

لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية وإستظهر الدليل على أن الطاعة قصدت إذاعة ما نسبته إلى المجنى عليها وذلك بما إستخلصه الحكم من إن الطاعة تعمدت إرسال الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب إلى زوج المجنى عليها - المدعى بالحق المدني - وإنها حررت الخطاب في حضور الشاهدة . . . . . التي إطلعت عليه كما علم الشاهد . . . . . من الطاعة بفحوى الخطاب وما تضمنه من ألفاظ ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إستظهار القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا من إختصاص محكمة الموضوع - تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الإستنتاج فإن الحكم إذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمجنى عليها يكون قد دلل على سوء نية الطاعة وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الإستدلال عليه وتنحصر به دعوى القصور في التسبيب .

(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٧ م ٢٨ من ٧٤٢)

#### الفرع الثاني - العلانية

١٦.٦ - تقديم المرائض إلى جهات الحكومة المتعددة بالطعن

فى حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين  
أيدى الموظفين المختصين تتوافر فيه العلانية لثبوت قصد الإذاعة  
لدى مقدمها ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيد مختلفة .

تتوافر العلانية التى يقتضيها القانون فى مواد القذف والسب بالطرق  
الواردة فى المادة ١٤٨ من قانون العقوبات لأن المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ أحالتا  
عليها . وهذه الطرق لم تعين فى تلك المادة على سبيل الحصر بل ذكرت على  
سبيل البيان ، فالعلانية قد تتوافر بغير الوسائل المعينة المعرفة فيها . ولكن  
بمقتضى أحكام القانون العامة يجب لتوافر هذا الركن أن يثبت فى كل حالة أن  
المتهم قصد الإذاعة وإن ما قصد إذاعته أذيع فعلا بين أناس غير معينين وغير  
معروفين له فالعرائض التى تقدم إلى جهات الحكومة المتعددة بالطعن فى حق  
موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدى الموظفين  
المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة لدى مقدمها ووقوع الإذاعة  
فعلا بتداولها بين أيد مختلفة . ( جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٣٨ طعن رقم ٩٨٣ سنة ٧ ق )

١٦.٧ - إعتبار الكتابة والرسم علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد  
من الناس .

إن قانون العقوبات بنصه فى المادة ١٧١ على أن الكتابة والرسم وغير ذلك  
من طرق التمثيل تعتبر علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا  
بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان لم يشترط أن يكون التوزيع أو البيع بالفا  
حدا معينا بل يتحقق عرضه بمجرد حصول التوزيع أو البيع بالفا ما بلغ متى  
كان مقترنا بنية الإذاعة التى يستوى فى ثبوتها أن يكون عن طريق تعدد ما  
وزع أو بيع أو عن أى طريق آخر مثل طبع ما هو مكتوب أو ما هو مرسوم .  
( جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٤٠ طعن رقم ٣٥٧ سنة ١٠ ق )

١٦.٨ - مجرد ذكر عبارات القذف فى محل عام غير كاف بذاته  
لتوفير ركن العلانية بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن  
يسمعا من يكون فى هذا المحل .

لا يكفي لتوافر ركن العلانية أن تكون العبارات المتضمنة للاهانة أو القذف قد قيلت فى محل عمومى بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يسمعها من يكون فى هذا المحل . أما إذا قيلت بحيث لا يمكن أن يسمعها إلا من أقيت إليه فلا علانية . ( جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٤٢ طعن رقم ٦٨٨ سنة ١٢ )

١٦٠٩ - التوزيع يتحقق قانوناً بجعل المكاتيب ونحوها فى متناول عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الإذاعة .

إن القانون قد نص فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات على أن العلانية فى الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل تتوافر متى وزعت بغير تمييز على عدد من الناس ، أو متى عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى الطريق العام أو أى مكان حظوظ - أو بيعة أو عوصت للبيع فى أى مكان . ومقتضى هذا النص أن التوزيع يتحقق قانوناً بجعل المكاتيب ونحوها فى متناول عدد من الجمهور بقصد النشر - الإذاعة . وبوسائل العلانية الواردة بالمادة المذكورة ليست على سبيل الحصر والتعيين بل هى من قبيل التمثيل والبيان مما مقتضاه أن تقديرها يكون من سلطة قاضى الموضوع فإذا إستخلص الحكم توافر ركن العلانية من الكيفية التى قدم بها المشتكى شكواه ضد القاضى ، هى إرساله إلى المجنى عليه ، وإلى المحكمة الابتدائية الأهلية التى يشتغل فيها ، وإلى الإدارة القضائية الأهلية بوزارة العدل ، وإلى وزراء العدل ، عدة عرائض سماها ردا للقاضى المجنى عليه على إعتبار أن هذا منه يدل دلالة واضحة على أنه أراد إذاعة ما نسب إليه إذ أنه لو لم يقصد الإذاعة لاقتصر على إرسال الشكوى للقاضى وحده دون الجهات الأخرى التى يعلم بالبداية أن كل جهة منها تحوى عددا من الموظفين من الضروري أن تقع الشكوى تحت حسهم ويصرهم ، فإنه لا يكون قد أخطأ . ( جلسة ٨ / ٥ / ١٩٤٤ طعن رقم ١٠٢٤ سنة ١٤ ق )

١٦١٠ - توفر العلانية فى السب إذا حصل من المتهم وهو فوق سطح منزله على مسمع ممن كانوا فى الطريق العام .  
إذا كانت الوقعة الثابتة على المتهم هى أنه سب المجنى عليه وهو فوق سطح

المنزل على مسمع ممن كانوا بالطريق العام ، فإن العلانية تكون متوافرة في هذه الحالة لأن القانون صريح في أن القول أو الصياح يعتبر علنيا إذا حصل الجهر به في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق ، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان..  
( جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٥ طعن رقم ١٤١٥ سنة ١٥ ق )

١٦١١ - إستخلاص الحكم قصد الإذاعة لدى المتهم بالقذف في حق قضاة إحدى الدوائر من تقديمه شكاويين أحدهما لوزير العدل والأخرى لرئيس المحكمة - قصور .

إذا كان كل ما قاله الحكم للتبليغ على متوافر قصد الإذاعة لدى المتهم بالقذف في حق قضاة إحدى الدوائر بإحدى المحاكم وإمانة رجال القضاء بالمحاكم الابتدائية هو أنه قدم شكاويين أحدهما لوزير العدل والأخرى لرئيس محكمة مصر وإن هذا منه يدل على قصد الإذاعة إذ أنه يعلم مقدما بأن هاتين الشكاويين ستداولان بحكم الضرورة بين أيدي الموظفين المختصين وقد تمت الإذاعة بالفعل إذ أحال حضرة رئيس محكمة مصر الشكاوى المرسلة إليه إلى النيابة العمومية ، فهذا لا يسوغ القول بتوفر قصد الإذاعة ، إذ لا يبين منه أن إحدى العريضتين ، وهي المرسلة بالإسم لشخصى لوزير العدل ، قد إطلع عليها غير من أرسلت إليه ، مما يدل عليه أنه ليس من طبيعة العرائض التي ترسل بهذه الطريقة أن يحصل تداولها . أما تمام الإذاعة فعلا فقد رتبته للحكم على ما حصل من رئيس المحكمة حين أحال العريضة إلى النيابة العمومية ، وإذا كانت هذه الإحالة هي - كما جاء بالحكم - بقصد إتخاذ الإجراءات التأديبية والقضائية ضد المتهم لما إشتملت عليه العريضة من طعن في رجال القضاء ، مما لا يمكن أن يكون المتهم قد رمى إليه حين بعث بالعريضة ، فإن هذا من الحكم يكون غير سديد .  
( جلسة ١١ / ٢ / ١٩٤٧ طعن رقم ١٧٩٩ سنة ١٦ ق )

١٦١٢ - إعتبار مكتب تاجر الأدوات الطبية مكانا مطروقا

### تتوافر فيه العلانية .

مكتب تاجر الأتومات الطبية يعتبر مكانا مطروقا تتوافر فيه العلانية قانونا .  
( جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٨ طعن رقم ٧٥٥ سنة ١٨ ق )

١٦١٣ - عدم إستظهار الحكم بالإدانة في جريمتي القذف  
والسب توافر ركن العلانية - قصور .

ما دام الحكم قد أثبت أن المتهمه جهرت بالقذف السب وهي على سلم  
العمارة التي وصفها بأنها تتكون من تسعة مساكن بصوت يسمعه سكانها  
فذلك كاف لإثبات توفر العلانية طبقا للمادة ١٧١ من قانون العقوبات .  
( جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٥٠ طعن رقم ١٣١٦ سنة ١٩ ق )

١٦١٤ - السب الحاصل في محل خاص لا تتوفر فيه العلانية  
إلا إذا تحول إلى محل عمومي بالصدفة .

إن مندرة العمدة هي بحكم الأصل محل خاص فالحكم الذي يعتبر السب  
الحاصل فيها علنيا يجب أن يبين منه كيف تحققت العلانية وإلا كان قاصرا  
قصورا يستوجب نقضه .  
( جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٥٠ طعن رقم ٤٦٣ سنة ٢٠ ق )

١٦١٥ - توفر العلانية بترديد المتهم عبارات القذف أمام عدة  
شهود في مجالس مختلفة بقصد التشهير بالمجنى عليه .

إن طرق العلانية قد وردت في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على سبيل  
البيان لا على سبيل الحصر فإذا أثبت الحكم على المتهم أنه رده عبارات القذف  
أمام عدة شهود في مجالس مختلفة بقصد التشهير بالمجنى عليه وتم له ما أراد  
من إستفاضة الخبر وذيعوه فإنه يكون قد إستظهر توافر ركن العلانية كما هي  
معرفة به في القانون ، وذلك بغض النظر عن مكان هذا التردد .

( جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٥٠ طعن رقم ٣٣٨ سنة ٢٠ ق )

١٦١٦ - توفر العلانية إذا سمع من يمررون في الطريق العمومي  
الفاظ السب الصليبة من المتهم وهو في داخل المنزل .  
متى كان المتهم قد جهر بالفاظ السب من نافذة غرفة مظلة على الطريق  
العام بصوت مرتفع يسمعه من كان مارا فيه . فإنه بهذا تتحقق العلانية وتكون  
الواقعة جنحة . ( جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٥٢ طعن رقم ١٠٤٧ سنة ٢٢ ق )

١٦١٧ - عدم عناية الحكم ببيان طريقة العلانية - قصور .  
إذا كان الحكم قد إقتصَرَ في القول بتوافر ركن العلانية في جريمة القذف  
التي دان بها المتهم على أن الصور وزعت على المجنى عليه وشقيقه وإحتمال رؤية  
الغير لهذه الصور عند المصور وعدم دراية المتهم بفن التحميض وغيره من فنون  
التصوير ، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يتحقق به وحده توفر ركن العلانية كما  
يتطلبه القانون ، ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .  
( جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٥٤ طعن رقم ١٤٩٨ سنة ٢٤ ق )

١٦١٨ - وصول مكتوب إلى عدد من الناس ولو كان قليلا بتداول  
نسخة واحدة يتوفر به ركن العلانية في جريمة القذف متى كان ذلك  
نتيجة حتمية لعمل القاذف .

يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف في حق موظف عمومي أن  
يصل المكتوب إلى عدد من الناس ولو كان قليلا بتداول نسخة واحدة متى كان  
ذلك نتيجة حتمية لعمل للقاذف . ( جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٥٥ طعن رقم ٣٦ سنة ٢٥ ق )

١٦١٩ - ركن العلانية - مناط توافره في السب الحاصل في  
فناء المنزل - مثال لقصور الحكم في إستظهار ركن العلانية في  
سب وقع على سلم المنزل .

المنزل بحكم الأصل محل خاص ، والعلانية قد تتحقق بالجهر بالفاظ السب  
في فناء المنزل إذا كان يقطنه سكان عديون يؤمنون مدخله ويختطفون إلى فئاته



بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم . فإذا كان الحكم قد إقتصر على القول بأن السب حصل على سلم المنزل دون أن يبين ما إذا كان قد حصل الجهر به وهل سكان المنزل من الكثرة بحيث تجعل من هذا الفناء محلا عاما على الصورة المتقدمة فإنه يكون حكما قاصرا .

( الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٨١ )

١٦٢٠ - سلم المنزل لا يكون مكانا عاما إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه أو كان يقطنه سكان عديدون .

سلم المنزل ليس فى طبيعته ولا فى الغرض الذى خصص له ما يسمح بإعتباره مكانا عاما ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذى يجمعهم على كثرة عددهم .

١٦٢١ - وقوع فعل من المتهم مكونا لجريمتى البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه - إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية فى جريمة القذف وكفاية حكمها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التى عقوب المتهم عليها - لا عيب .

متى كان الفعل الذى وقع من المتهم كون جريمتى البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه وكانت العقوبة المقررة لكلا الجريمتين واحدة ، فإن إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية فى جريمة القذف لا يعيب حكمها ما دامت أسبابه وافيه لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التى عقوب المتهم عليها .

١٦٢٢ - إرسال المتهم صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تنبئ عن علاقة غير شرعية بين المتهم وزوجة المجنى عليه وذلك

بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة أو تسليمها يدا بيد دون أن يكون لدى المتهم قصد الإذاعة ودون أن تتحقق العلانية - إعتبار الواقعة مخالفة سب غير علني - المادة ٢٩٤ / ١ عقوبات .

متى ثبت للمحكمة أن المتهم أرسل صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تظهر المتهم وزوجة المجنى عليه في توضاح خيبيء بوجود علاقة غير شريفة بينهما وذلك بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة أو سلمها يدا بيد دون إيصالها للجمهور ودون أن يكون لديه قصد الإذاعة ودون أن تتحقق العلانية في شأنها بأي طريقة من الطرق فإن الواقعة التليية في حق المتهم لا تخرج عن كونها مخالفة سب غير علني مما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٤ فقرة أولى من قانون للعقوبات .

( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٨٩٤ )

١٦٢٣ - المرائض المقدمة إلى جهات الحكومة في حق موظف وتداولها بين أيدي مختلفة - تتوافر فيها العلانية .

المرائض التي تقدم إلى جهات الحكمة المتعددة بالطن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة ، ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة .

( الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١٢٢ )

١٦٢٤ - إرسال برقية تتضمن عبارات القذف - تداولها بين أيدي الموظفين بحكم عملهم - نعدم كفاية ذلك لتوافر ركن العلانية إلا إذا قصد الجاني إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .

لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقية تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه .

( الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٩١٠ )

١٦٢٥ - سب وقذف - علانية - مكتب المحامي - وهو في الأصل محل خاص .

مكتب المحامي بحكم الأصل ، محل خاص . وما ذكره الحكم المطعون فيه من " أن المتهمة أعتدت بالاشتيم على المجنى عليها بصوت مرتفع على مسمع من جميع الموكلين وجميع الموظفين الذين كانوا بالمكتب " - ما ذكره الحكم من ذلك ، لا يجعل مكتب المحامي - محلاً عمومياً بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون السب الذي يجهر به في المحل الخاص المطل على طريق عام .  
(الطعن رقم ٢١ لسنة ١٧ / ١٠ / ١٩٦١ س ١٢ من ٨٢٩ )

١٦٢٦ - ركن العلانية في جريمة القذف - طبيعته - مثال .  
لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن ركن العلانية قد إقتصر على القول بأن ركن العلانية مستفاد من تقديم الطاعن لشكواه بما إحتوته من وقائع القذف ووصول محتواها إلى علم عدد من الناس دون أن يبين كيف إنتهى إلى ذلك أو أن يتحدث عن دفاع الطاعن للتسبب على عدم توافر ركن العلانية في الدعوى ، ويستظهر الدليل على أنه قصد إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .  
( الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٠٤٣ / ٢ / ١٩٦٤ س ٦٥ من ٢١٨ )

١٦٢٧ - إثبات الحكم أن الطاعنة جهرت بالفاظ السب وهي تقف في " بئر السلم " بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الالفاظ - كلفية ذلك لإثبات توفر العلانية - المادة ١٧١ عقوبات .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة جهرت بالفاظ السب وهي تقف في " بئر السلم " بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك

الألفاظ فإن ذلك كاف لإثبات توفر العلانية طبقا للمادة ١٧١ من قانون العقوبات . ( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٢٩٨ )

١٦٢٨ - علانية الإسناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .  
إن علانية الإسناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .  
( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٦٩٣ )

١٦٢٩ - لا تثريب على المحكمة إن هي سككت عن التحدث عن توافر ركن العلانية ما دام المتهم لم يدفع بتخلف هذا الركن .  
لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بتخلف العلانية ، فإنه لا على المحكمة إن هي سككت عن التحدث عن توافر هذا الركن على إستقلال في حكمها ما دامت للوقائع - كما حصلها الحكم - تقطع بما يوفر لجريمة القذف ركن العلانية على ما هو معرف به في القانون .  
( الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٢٥٥ )

١٦٣٠ - تقديم مذكرة تحوى عبارات تخدش الشرف والإعتبار -  
في دعوى يتحقق به جريمة السب العلنى - أساس ذلك .  
إن تهمة السب ثابتة في حق المستأنف في العبارات الواردة في مذكرة الجلسات المقدمة في الدعوى رقم . . . . . مستعجل القاهرة ، والتي أقر أمام محكمة أول درجة بجلسته ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بصورها عنه ومسئوليته عما جاء بها ، والتي أسند فيها إلى المدعى بالحق المدني أنه " كان يعمل بالسلك القضائى ثم إنحرف نحو الجريمة ففصل من عمله وأراد أن يشغل بالمحاماة فأبى لجنة القيد أن ينضم إلى صفوف المحامين نصابا عالميا " - وهى عبارات تتطوى على خدش للشرف والإعتبار وقد توافر ركن العلانية قانونا بتقديم

المذكورة للمحكمة وتداولها بين أيدى الموظفين المختصين كنتيجة حتمية لإيداعها ملف الدعوى . ( الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٣٦٩ )

١٦٣١ - سب علنى - تسبیب الحكم - شرط بیان ركن العلانية من المقرر أنه يجب نسالة الحكم بالإدانة فى جريمة السب العلنى أن یبین العلانية وطريقة توافرها فى واقعة الدعوى حتى یتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها فى صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ، وإن إغفال هذا البیان المهم یعیب الحكم بالقصور بما یتستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن هذه الجريمة دون أن يتحدث عن واقعة هذا الظرف وكيفية توافره فى حقه من حيث طبيعة المكان الذى حدث فيه وما إذا كان قد حصل الجهر به بین سكان المنزل وما إذا كانوا من الكثرة بحيث تجعل مكان الحادث محلا عاما . فإنه یكون قاصرا عن بیان توافر أركان الجريمة التى دان انصاعن بها بما یتستوجب نقضه . ( الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٥٠٢ )

١٦٣٢ - العلانية فى القذف - قوامها : توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز مع إنتواء إذاعتها - تقديرها - موضوعى .

من المقرر أن العلانية فى جريمة القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرین أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز والآخر إنتواء الجانى إذاعة ما هو مكتوب ، وإذا كان ما أورده الحكم الابتدائى الذى إعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه تبريرا لقضائه بالبراءة ويرفض الدعوى - من إنتفاء قصد الإضرار بالطاعن وتخلف ركن العلانية على ما سلف بیانه سائغا ویؤدى إلى ما رتب عليه وينبىء عن إلمام المحكمة بالدعوى وظروفها عن یصر وبصيرة ، فإن كل ما یشير الطاعن فى طعنه لا یعدو أن یكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما

لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩ / ٤ / ٥ من ٣٠ ص ٤٨١ )

### الفصل الثالث - إستثناءات

#### الفرع الأول - حق التبليغ

١٦٢٣ - لا عقاب على إسناد واقعة جنائية إلى شخص ما دام لم يكن القصد منه إلا تبليغ جهات الاختصاص عن هذه الواقعة .

إذا كانت المحكمة قد إنتهت بناء على الإعتبارات التي ذكرتها في حكمها إلى أن المتهمين بقذف قاض بالمحاكم المختلطة حين طبعها بلاغهما المرفوعة عنه دعوى القذف في مطبعة ، وأعطيا صورة منه إلى المستحق في الوقف الذي يديره المقنوف في حقه ووزعاه على مستشارى محكمة الإستئناف المختلطة والنائب العام ، إنما قصدا تبليغ الوقائع التي ضمنائها بلاغهما إلى جهة الاختصاص ولم يقصدا نشرها على الملأ وإذاعتها ، وإن تلك النسخة التي سلمها للمستحق في الوقف لم يكن تسليمها هي أيضا بقصد النشر لأنها سلمت إلى شخص معين وبطريقة سرية ، وبناء على ذلك لم تعتبر العلانية ، كما هي معرفة في القانون ، متحققة في الدعوى ، فإن المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض لا تكون مقبولة .

( جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٤٥ طعن رقم ٢٠٢ لسنة ١٤ ق )

١٦٢٤ - تقديم شكوى في حق إنسان إلى جهات الاختصاص وإدلاء مقدمها بأقواله لا يعتبر قذفا علنيا إلا إذا كان القصد مجرد التشهير .

إن مجرد تقديم شكوى في حق إنسان إلى جهات الاختصاص وإدلاء مقدمها بأقواله أمام الغير لا يمكن إعتباره قذفا علنيا إلا إذا كان القصد منه مجرد التشهير بالشكوى للنيل منه .

( جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٤٦ طعن رقم ١٧٣٥ لسنة ١٦ ق )

١٦٣٥ - الشكاوى والبرقيات التى تحوى عبارات القذف - ثبتت  
إرسالها من المتهم - إعتبارها دليل الجريمة .

متى كانت العبارة التى إعتبرتھا المحكمة قذفا وسبا ، قد أوردها المتهم  
كتابة بالشكاوى والبرقيات التى بعث بها لأكثر من جهة حكومية ، والتى إعترف  
فى التحقيق وأمام المحكمة بإرسالها ، فإن دليل الجريمة يكون بلا حاجة إلى  
سماع شهادة المجنى عليه .

( الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧ / ٢ / ٥ س ٨ ص ١٢٢ )

١٦٣٦ - الإبلاغ بوقائع معينة إلى جهات الإختصاص - عدم  
إعتباره قذفا ما دام الشاكى لم يقصد إذاعة ما أبلغ به أو التشهير  
بالمشكو - تقدير ذلك .

من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص إلى جهات الإختصاص  
وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا  
التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه ، وإن إستخلاص توفر ذلك  
القصد أو إنتفاؤه من وقائع الدعوى وظروفها من إختصاص محكمة الموضوع  
دون معقب فى ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا  
الإستنتاج . ( الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩ / ٤ / ٥ س ٣٠ ص ٤٨١ )

## الفرع الثانى - حق النقد

١٦٣٧ - تضمن النقد الطعن والتجريح خروج عن حد النقد المباح  
إذا كان للإنسان أن يشهد فى نقد أخصامه السياسيين فإن ذلك يجب ألا  
يتعدى حد النقد المباح ، فإذا خرج إلى حد الطعن والتجريح فقد حقت عليه كلمة  
القانون . ولا يبرر عمله أن يكون أخصامه قد سبقوه فى صفهم إلى إستباحة  
حرمان القانون فى هذا الباب ويكفى أن تراعى المحكمة هذا الطرف فى تقدير  
العقوبة . ( جلسة ١ / ١ / ١٩٣٢ طعن رقم ٥٢ سنة ٢ ق )

١٦٣٨ - سلطة المحكمة في الموازنة بين ما إذا كان قصد المتهم من عبارات المقال الدفاع عن مصلحة عامة أو التشهير .  
لا مانع يمنع من إشتغال المقال الواحد وما يتبعه من رسم وغيره على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير . والمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدتين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر . ولا محل للقول بأن حسن النية يجب أن يقدم في كل الأحوال على ما عداه ، وإلا لإستطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهريا عن مصلحة عامة مزعومة أن ينال من كرامة الموظف العمومي ما شاء دون أن يناله القانون بعقاب . ( جلسة ١ / ٤ / ١٩٣٢ طعن رقم ٥٢ سنة ٢ ق )

١٦٣٩ - النقد بعبارات مهينة تجاوز لحدود النقد المباح ولو جرى العرف على المساجلة بها .  
لا يشفع في تجاوز حدود النقد المباح أن تكون العبارات المهينة التي إستعملها المتهم هي مما جرى العرف على المساجلة بها .  
( جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٣٢ طعن رقم ١١١٦ سنة ٢ ق )

١٦٤٠ - نقد القانون أو القرار في ذاته هو من قبيل النقد المباح .  
إن مجرد نقد القرارات الصادرة من اللجنة المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ هو من النقد المباح ما دام الناقد لم يعرض في نقضه لأشخاص أعضاء هذه اللجنة ولم يرم إلى إهانتهم أو التشهير بهم .  
( جلسة ١٠ / ١ / ١٩٣٨ طعن رقم ٢٤٩ سنة ٨ ق )

١٦٤١ - تعريف النقد المباح .

متى كان المقال محل الدعوى قد إشتغل على إسناد وقائع للمجنى عليه هي أنه مقامر بمصير أمة وحياة شعب ، وإن التاريخ كتب له سطورا يخجل هو من ذكرها ، وأنه تربي على موائد المستعمرين ودعامة من دعائم الإقتصاد



الإستعماري الذي بناء اليهود بأموالهم ، وأنه أحد الباشوات الذين لا يدرون مصيرهم إذا إستقل الشعب وتولت عنهم تلك اليد التي تحمي مخازينهم - يد الإنجليز التي يهتمها وجود هؤلاء الزعماء على رأس الحكومات في مصر وغيرها من الدول المنكوبة ، وأنه يسافر إلى بلاد الإنجليز ليمرغ كرامة مصر في الأحوال وليخترع نوعا من التسول هو الإستجداء السياسي ، فإنه يكون مستحقا لعقوبة القذف المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، إذ أن عباراته تشتمل على نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجب عقاب من نسبت إليه قانونا أو إحتقاره عند أهل وطنه . ومن الخطأ إعتبار هذا المقال نقدا مباحا لسياسة المجنى عليه وقع بحسن نية دون يكون قد تمسك بأنه إنما كان ينتقد أعمال المجنى عليه ( وهو موظف ) بسلامة نية ويقدم على كل واقعة من تلك الوقائع ما يثبت صحتها . ( جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٤٨ طعن رقم ٥٠ سنة ١٨ ق )

١٦٤٢ - إعتبار النقد قذفا متى إشتمل على ما يشين الموظف من جهة عمله .

النقد لا يخرج عن كونه قذفا متى إشتمل على ما يشين الموظف من جهة عمله . ولا يجدى المتهم أن تكون العبارات التي أسند فيها إلى المجنى عليه أمورا لو صحت لأوجب عقابه قانونا أو إحتقاره عند أهل وطنه قد سبقت على سبيل الفرض لا على أنها حقيقة . فإن القصد الجنائي يتحقق متى كانت العبارات شائنة بذاتها دون حاجة إلى دليل آخر . ولا تصح تبرئة المتهم على أساس أن هذا منه إنما كان نقدا مباحا إلا إذا أثبت حسن نيته وقدم الدليل على صحة كل واقعة ن الوقائع التي أسندها إلى الموظف .

( جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٤٨ طعن رقم ٥٢ سنة ١٨ ق )

١٦٤٣ - إستعمال عبارات مؤذة قاسية لا عقاب عليها ما دامت في الحدود المرسومة في القانون للنقد المباح .

متى كان الحكم متضمنا ما يفيد أن المتهم كان فيما نسب به إلى المجنى عليه

في الحدود المرسومة في القانون للنقد الذي لا عقاب عليه فلا يقدح في صحته إن كانت العبارات التي إستعملها المتهم مرة قاسية .

( جلسة ١ / ١ / ١٩٤٩ لمن رقم ١٧٢٨ سنة ١٨ ق )

١٦٤٤ - إعتواف المتهم بإرسال الشكاوى والبرقيات التي إحتوت على العبارات التي إعتبرتها المحكمة قذفا وسبا - قيام دليل الجريمة بلا حاجة إلى سماع المجنى عليه .

متى كانت العبارات التي إعتبرتها المحكمة قذفا وسبا ، قد أوردها المتهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي بعث بها لأكثر من جهة حكومية ، والتي إعتترف في التحقيق وأمام المحكمة بإرسالها ، فإن دليل الجريمة يكون قائما بلا حاجة إلى سماع شهادة المجنى عليه .

( الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١٢٢ )

١٦٤٥ - إذاعة الجاني عبارات قذف وسب سبق نشرها موجب للعقاب - وجوب تحققه من أن تلك الكتابة لا تنطوي على أية مخالفة للقانون - المادة ١٩٧ عقوبات .

يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجاني منقولة عن الغير أو من إنشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التي تتضمن جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد للإفلات من المسؤولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن صحيفة أخرى - إذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوي على أية مخالفة للقانون كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١٢٩ )

١٦٤٦ - جريمة القذف - ما يكفي لقيامها .

ما نشرته الجريدة من أن شابين إقترحما على المجنى عليه - وهو محام - مكتبه وقذفاه بزجاجات الكوكاكولا وإنهالا عليه ضربا بالعصى الغليظة ثم أمراه بخلع ملابسه فوقف عاريا ثم أوثقاه من يديه ورجليه بحزام من جلد - ما نشر من ذلك هو بلا شك ينطوى على مساس بكرامة المجنى عليه ويحط من قدره وإعتباره فى نظر الغير ويدعو إلى إحتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم فى الوسط الذى يعيش فيه ، وتتوافر به جريمة القذف . كما هى معرفة به فى القانون . ( الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٤٧ )

#### ١٦٤٧ - نقد مباح - مقال - هدفه الصالح العام .

النقد المباح هو إبداء الرأى فى أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته . وهو ما لم يخطيء الحكم فى تقديره ، وذلك أن النقد كان واقعة عامة وهو سياسة توفير الأبدية والعقاقير الطيبة فى البلد وهو أمر عام يهم الجمهور . ولما كانت عبارة المقال تتلائم وظروف الحال وهدفها الصالح العام ولم يثبت أن الطاعن قصد التشهير بشخص معين . فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس . ( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٧٨٧ )

#### الفرع الثالث - الطعن فى أعمال الموظفين

#### ١٦٤٨ - الفرق بين النقد المباح وجريمة قذف الموظفين .

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ ع لم تتعرضا لبيان حكم النقد المباح وإنما نصتا على إعفاء مرتكب القذف والسب من العقاب إذا كان طعنه موجها إلى موظف عمومى بسبب أمر يتعلق بأعمال وظيفته متى كان الطاعن سليم النية وإستطاع أن يثبت صحة ما نسب به إلى المجنى عليه . والفرق بين الأمرين كبير ، فالنقد المباح لا عقاب عليه أصلا إذ المفهوم منه أن الناقد لم يخرج فى نقده إلى حد القذف والسب . وأما الحالة التى تشير إليها

الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ فالأصل فيها العقاب لأن شروط القذف أو السب متوفرة فيها ولكن مرتكب الفعل - قذفا كان أو سبا - يعفى من العقاب الذى كان يستحقه بحسب الأصل إذا توفرت الشروط السابق بيانها .

( جلسة ١ / ٤ / ١٩٢٢ طعن رقم ٥٢ سنة ٢ ق )

#### ١٦٤٩ - معنى إثبات صحة الوقائع المقتوف بها .

إن القانون قد إشتراط إعفاء القاذف فى حق الرجال العموميين من العقاب فوق سلامة النية إثبات صحة الوقائع المقتوف بها . ومعنى هذا الشرط أن يكون القاذف مستندا على الدليل على صحة ما قذف به وأن يقدمه للمحكمة فتعتمده ، أما أن يقدم على القذف ويده خالية من الدليل معتمدا على أن يظهر له التحقيق دليلا فهذا ما لا يجيزه القانون .

( جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٢٢ طعن رقم ١٤٤٤ سنة ٢ ق )

#### ١٦٥٠ - متى يكون حكم القذف فى حق الموظف كحكم القذف

فى المراد الناس .

إذا كانت وقائع القذف المسندة إلى الموظف ليست متعلقة بعمله المصلح بل كانت متعلقة بحياته الخاصة أى بصفته فردا فلا يجوز قانونا إثباتها .

( جلسة ٥ / ٦ / ١٩٢٢ طعن رقم ١٩٨٠ سنة ٢ ق )

#### ١٦٥١ - متى يقبل قانونا من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما

قذف به .

إن القانون صريح فى المادة ٣٠٢ ع فى أن صحة الوقائع موضوع القذف فى حق الموظف لا يكون لها تأثير فى نفي الجريمة عن المتهم إلا إذا كان حسن النية يسعى وراء مصلحة عامة ولم يكن همه النيل من المجنى عليه والتشهير به .

( جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٤٢ طعن رقم ٧٤٤ سنة ١٢ ق )

١٦٥٢ - شروط الإعفاء من العقاب في حق الموظف .

إن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا جنائيا خاصا بل يكفي بتوافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صليقة لأوجب عقاب المذنب في حقه أو إحتقاره عند أهل وطنه ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف معتقدا صحة ما رمى المجنى عليه به من وقائع القذف . غير أن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد إستثنى من جرائم القذف بنص صريح في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الذي يحصل في حق الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوى الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة إذ أباح هذا الطعن متى توافرت فيه ثلاثة شروط " ( الأول ) أن يكون حاصلا بسلامة نية أي لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الإعتقاد بصحة المطاعن وقت إذاعتها . ( والثاني ) ألا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . ( والثالث ) أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده إلى المطعون فيه . فكلما إجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب . أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق الغرض ويتعين العقاب . فإذا كان الحكم قد بين أن عبارات القذف التي تضمنتها عرائض الطاعن هي من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل على صاحبها كمال الغرض ( أي المتهم ) لم يستطع أن يثبت ما إدعاه من أن القاضى دس عليه إعترافا مزورا في محضر الجلسة أو أنه أعان عليه خصومه على صورة من الصور ، بل قامت الأدلة على عكس ذلك ، وكان واضحا من مراجعة العبارات التي ذكرها الحكم نقلا عن العرائض المذكورة أنه لا يمكن أن يكون قد قصد بها مجرد رد القاضى بل أنها بطبيعتها عبارات قذف قصد بها التيل منه ، فإن الحكم يكون قد تضمن بيان القصد الجنائي في جريمة القذف على وجهه الصحيح . ( جلسة ٨ / ٥ / ١٩٤٤ طعن رقم ١٠٢٤ سنة ١٤ ق )

١٦٥٣ - متى لا يفيد المتهم بالقذف في حق موظف إحتجاجه

بحسن نيته .

إن القانون يشترط لعدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف أو من هو في حكمه توافر شرطين هما حسن النية وإثبات صحة وقائع القذف كلها . فإذا كان المتهم لم يستطع إثبات صحة جميع الوقائع التي أسندتها إلى المجنى عليه ، فإن خطأ الحكم في صدق سوء النية لا يكون له من أثر في الإدانة .  
( جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٤٥ طعن رقم ١٤٨٥ سنة ١٥ ق )

#### ١٦٥٤ - شروط الإعفاء من العقاب في حق الموظف .

متى كانت عبارات القذف في حق موظف شائنة في ذاتها خادشة شرف المجنى عليه واعتبارها للقصد للجناي يعتبر متوفرا في حق قائلها . ويكون من اللازم عند تبرئة المتهم أن تعنى المحكمة بإثبات أمرين : أولهما صحة جميع الوقائع التي أقام عليها المتهم عبارات قذفه ، وثانيهما حسن نيته على أساس أنه إنما رمى من وراء مطاعنه إلى الخير لبلاده ولم يقصد التشهير بالمجنى عليه .

( جلسة ٤ / ١ / ١٩٤٩ طعن رقم ٦٧٢ سنة ١٨ ق )

#### ١٦٥٥ - عقوبة قذف الموظفين الحاصل بطريق النشر .

متى كانت جريمة القذف التي أثبتتها المحكمة على المتهم قد وقعت في حق موظف عام ويسبب أداء وظيفته ، وبطريق النشر في إحدى الجرائد ، فإنه لا يجوز طبقا للمادة ٢٠٧ من قانون العقوبات أن تقل الغرامة عن ضعف الحد الأدنى للعقوبة للغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٠٢ من هذا القانون فإذا كان الحكم الذي لدان المتهم قد قضى بمعاقبته بغرامة قدرها أربعون جنها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٥٢ طعن رقم ٤٨٧ سنة ٢٢ ق )

#### ١٦٥٦ - جواز إثبات القذف بكل الطرق القانونية .

إن القانون لا يستلزم لإثبات وقائع القذف دليلا معينا بل هي يجوز إثباتها

بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وقرائن الأحوال .

( جلسة ٢ / ٦ / ١٩٥٢ ملعن رقم ٢٦١ سنة ٢٢ ق )

١٦٥٧ - شرط إباحة الطعن المتضمن قذفا وسبا في حق الموظفين هو أن يكون صادرا عن حسن نية ولخدمة مصلحة عامة - تحقق الجريمة إذا كان القاذف سيء النية لا يقصد إلا التشهير والتجريح لضفائن وأحقاد شخصية ولو إستطاع إثبات ما قذف به . يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا وسبا في حق الموظفين أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن إعتقاد صحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سيء النية ، ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضفائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة الوقائع التي أسندها إلى الموظف ، وتجب إدانته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به . ( الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١٢٢ )

١٦٥٨ - قيام دليل الجريمة من كون العبارات الواردة بالشكاوى والبرقيات المرسلة لجهات حكومية تعتبر قذفا وسبا وإعتراف المتهم بالتحقيق وبالحكمة بإرسالها دون حاجة لسماع شهادة المجنى عليه . متى كانت العبارات التي إعتبرتها المحكمة قذفا وسبا ، قد أوردها المتهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي بعث بها لأكثر من جهة حكومية ، والتي إعترف في التحقيق وأمام المحكمة بإرسالها ، فإن دليل الجريمة يكون قائما بلا حاجة إلى سماع شهادة المجنى عليه .

( الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١٢٢ )

١٦٥٩ - تقديم المتهم عرائض لجهات حكومية متعددة بالطعن في حق موظف مع علمه بتدأونها بين أيدي الموظفين المختصين - توافر العلانية لنشوت قصد الإذاعة ووقوع الإذاعة فعلا .

العرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة ، ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيد مختلفة .  
( الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ١٢٢ )

١٣٦٤ - لا يقبل طلب حوالى المحكمة إثبات صحة وقائع القذف إذا لم يتقدم المتهم بالدليل على صحتها .  
- متى كان الحكم قد ثبت أن للتهمة تقديم ويده خالية من الدليل على صحة وقائع القذف ، فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تتولى عنه هذا الإثبات .  
( الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ١٢٢ )

١٦٦١ - كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين : هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن إعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة .

إستقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن حسن نية ، أى عن إعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة - لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحال إثبات صحة الوقائع التي أسندها إلى الموظف ، بل تجب إدانته حتى ولو كان يستطيع إثبات ما قذف به .

( الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٥ )

١٦٦٢ - الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم - شرط لإباحتهم .

من المقرر أنه يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن إعتقاد



بصحة وقائع القذف ، ولخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سىء النية ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضفائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة وقائع القذف وتجب إدانته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف .  
( الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٧ / ٤ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٤٥٨ )

### الفرع الرابع - مستلزمات الدفاع

١٦٦٢ - سريان حكم الإعفاء الوارد فى المادة ٣٠٩ ع على عريضة الدعوى .

إن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات يتناول فيما يتناوله ما يبيده الخصم فى عريضة الدعوى إذ المقصود من الإعفاء الوارد فى هذه المادة هو إطلاق حرية الدفاع للمتقاضين فى حدود ما تقتضيه المدافعة عن حقهم أمام المحاكم .  
ولما كانت عريضة الدعوى من الأوراق الواجب أن تبين فيها طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم فهى لذلك تدخل فى نطاق الإعفاء ، ولا يرد على ذلك بأن الدعوى وقت إعلان عريضتها لا تكون مطروحة بالفعل أمام القضاء فإن نظر الدعوى أمام المحكمة إنما يكون بناء على ما جاء فى عريضتها .

( جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٤٠ طعن رقم ١١٧١ سنة ١٠ ق )

١٦٦٤ - عدم إستظهار الحكم أن ما وقع من المتهم من قذف أو سب قد إستلزمه حقه فى الدفاع أمام المحكمة - قصور .

إذا كان ما وقع من المتهم من قذف أو سب قد إستلزمه حقه فى الدفاع أمام المحكمة عند نظر الدعوى فإنه لا يكون مسئولا عنه طبقا للمادة ٣٠٩ ع من قانون العقوبات ، أما إذا كان قد خرج فى ذلك عما يقتضيه المقام فإنه يكون قد تجاوز حقه وتجب مساءلته مدنيا عما وقع منه . ولذلك فإنه يجب على المحكمة فى هذا النوع من القذف أن تعرض فى حكمها لبحث من هذه الناحية وإلا كان حكمها مشويا بالقصر .  
( جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٤٧ طعن رقم ٥٠١ سنة ١٢ ق )

١٦٦٥ - سريان حكم المادة ٣.٩ عقوبات سواء صدرت العبارات أمام المحاكم أو سلطات التحقيق أو محاضر الشرطة .  
حكم المادة ٣.٩ عقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو على محاضر الجلسات وليس ذلك أن هذا الحق أشد ما يكون إرتباطاً بالضرورة الداعية إليه .

(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٩٦)

١٦٦٦ - إنطباق حكم المادة ٣.٩ عقوبات على محامى الخصم .  
يدخل فى معنى الخصم الذى يعفى من عقاب القذف الذى يصدر منه أمام المحكمة طبقاً لنص المادة ٣.٩ من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين ما دامت عبارات القذف الموجهة إليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضروريات الدفاع . (الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١١٩٦)

١٦٦٧ - حكم المادة ٣.٩ عقوبات - تطبيق لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزم - نطاقه .  
جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٣.٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه ، فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو فى محاضر الشرطة ، ذلك بلأن الحق أشد ما يكون إرتباطاً بالضرورة الداعية إليه . وما فاه به الطاعن من طلب السكوت من جانب المطعون ضده أننى وسائل الدفاع عن نفسه فى مقام إتهامه لأهل الشرطة بـ إغتصاب أثاث زوجته ورميه بأنه يريد أن يعيش من مالها .

(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٦ / ١٠ / ١٩٦٩ ص ٢٠ من ١٠١٤)

#### الفصل الرابع - الطعن فى الإعراض

### ١٦٦٨ - المقصود من الطعن في أعراض العائلات .

الطعن في أعراض العائلات معناه رمى المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يُقَرَّنَ في أعراضهن أى يبذلن مواضع عفتهم بذلا محرما شرعا أو يأتين أمورا دون بذل موضع العفة ولكنها مخالفة للأداب مخالفة تتم عن إستعدادهن لبذل أنفسهن عند الإقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى الممقوت ، فكل قذف أو سب متضمن طعنا من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى رجل أولئك النساء من عائلته ويلزمه أمرهن يكون قذفا أو سبا فيه طعن في الأعراض ويقع تحت متناول الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ ع " قديم " أو الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ بحسب الأحوال أى بحسب ما يكون هناك إسناد لواقعة أو مجرد إنشاء لوصف بغير رواية عن واقعة سللت . ( جلسة ١٦ / ١ / ١٩٣٣ طعن رقم ٨٦٣ سنة ٢ ق )

### ١٦٦٩ - مثال لطعن في عرض امرأة .

إن نعت المتهم امرأة بأنها شرموطة يتضمن طعنا في عرضها .

( جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٤٢ طعن رقم ١١٣٠ سنة ١٢ ق )

### ١٦٧٠ - المقصود من الطعن في أعراض العائلات .

إن قول المتهم للمجنى عليه " يامعرض " تتضمن الطعن في عرضه وجهه المتهم بهذا اللفظ الخادش للشرف والإعتبار فيه ما يفيد بذاته قيام القصد الجنائي لديه . ولا يغير من ذلك أنه كان ثملا ، ما دام هو لم يكن فاقد الشعور والإختيار فى عمله ولم يتناول المسكر قهرا عنه أو على غير علم منه كما هو مقتضى المادة ٦٢ ع . ( جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٤٥ طعن رقم ٢٩٧ سنة ١٥ ق )

### ١٦٧١ - عدم تحدث الحكم صراحة أن القصد من توجيه السب

إلى المجنى عليه كان الطعن في عرضه لا يعيبه ما دامت الألفاظ التى وجهها المتهم تتضمن فى ذاتها طعنا من هذا القبيل .

القصد الجنائي في جريمة السب يستفاد من ذات عبارات السب فما دامت العبارات الثابتة بالحكم هي مما يחדش الشرف ويمس العرض فذلك يكفي في التدليل على توفر القصد الجنائي . ( جلسة ٩ / ١ / ١٩٥٠ طعن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ ق )

### الفصل الخامس - تسبیب الأحكام

١٦٧٢ - دفع المتهم في دعوى القذف أو السب المباشر بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل - إغفال المحكمة الرد عليه - صدور حكمها معيبا .

متى كانت واقعة دعوى الجنحة المباشرة - سواء نظر إليها على أنها قذف أو سب وقعا في علانية - تندرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الدفع بإنقضاء الدعوى بالتنازل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التي يكون انفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ، إذ ينبئ فيما لو صح - إنقضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فإذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لنقض حكمها .

( الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٤٢٥ )

١٦٧٣ - ركن العلانية في جريمة القذف في حق الموظف العام -

متى يتوافر ٩ مثال لتسبیب غیر معيب .

من المقرر أن العرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة بالطعن في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين أو عدد من الناس ولو كان قليلا تتوافر بتداولها العلانية لوقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيد مختلفة ولا يغير من ذلك قول الطاعنين أن الجهة التي تقدموا لها بالشكوى تعمل في سرية وإن فمعى كان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعنين إعترفوا بالتحقيقات بتقديم العديد من انشكاوى

والمذكرات فى حق المطعون ضده فقد توافر لجريمة القذف ركن العلانية على ما هو معروف به فى القانون ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعنون على الحكم فى هذا الشأن غير سديد .

( الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٧ / ٤ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٤٥٨ )

#### ١٦٧٤ - عقوبة جريمة القذف - الإغفال منها - حكم مسبب

تسبباً معيباً .

الدفع بالإعفاء من العقاب لصن النية فى جريمة القذف فى حق موظف عام ، يعد دفعا جوهريا ، لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغير وجه الرأى فى الدعوى . لأن القاذف فى حق الموظف العموميين يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة وكان من جهة أخرى حسن النية ، بأن كان يعتقد صحة الإسناد وأنه يقصد به إلى المصلحة العامة لا إلى شفاء الضغائن والأحقاد الشخصية . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى الدفع ولا إلى ما قدمه الطاعن من أدلة عليه ، فلم يعن بتحقيقه أو الرد بما يسوغ الأخذ به أو إطراره أو إثبات سوء النية ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى البيان والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٢٧٢ )

#### ١٦٧٥ - إقتصار الحكم - فى بيان ألفاظ السب والقذف - على

الإحالة إلى ما ورد بعريضة المدعى المدنى - دون بيان الوقائع التى إعتبرها قذفا أو العبارات التى عدّها سبا - قصور .

متى كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على الإحالة على ما ورد فى عريضة المدعى المدنى دون أن يبين الوقائع التى إعتبرها قذفا أو العبارات التى عدّها سبا ، فإنه يكون قاصرا .

( الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٦٠٠ )

١٦٧٦ - حكم الإدانة - فى جريمة السب العلنى - وجوب اشتماله بذاته على بيان الفاظ السب التى بنى قضاءه عليها - علة ذلك . إهتال إيرادها - قصور - إحالة الحكم فى هذا الشأن إلى ما ورد بمحضر شكوى إدارية - لا تغنى .

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة السب العلنى يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ السب التى بنى قضاءه عليها حتى يمكن لمحنة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ألفاظ السب وكان لا يغنى عن هذا البيان الإحالة فى شأنه إلى ما ورد بمحضر الشكوى الإدارية ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن بما يعيبه ويستوجب نقضه . ( الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ٦٦٥ )

١٦٧٧ - النعى على الحكم بالتناقض فيما ورد من أن الطاعن الأول هو الأصيل فى الدعوى المدنية وأولى محاميه الطاعن الثانى المعلومات المتضمنة عبارات القذف وعودته للقول بأن الموكل لا يكتب المذكرات لمحاميه إنما يمدّه بالمعلومات - مردود بأن مفهوم العبارات واحد وهو أن الطاعن الأول هو الذى زود الطاعن الثانى بالمعلومات المتضمنة عبارات القذف .

إذا كان النعى على الحكم بالتناقض لما أورده من أن الطاعن الأول هو الأصيل فى الدعوى المدنية وأنه قام بإملاء محاميه الطاعن الثانى المعلومات التى تضمنت عبارات القذف وعودة الحكم فى مكان آخر إلى القول بأن الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته ، إلا أنه يمدّه بالمعلومات ، فإن هذا النعى مردود بأن مفهوم العبارات واحد وهو أن الطاعن الأول هو الذى زود الطاعن الثانى بالمعلومات المتضمنة عبارات القذف ، وقد أورد الحكم من القرائن ما يؤيد ذلك مما تكون معه دعوى التناقض غير مقبولة وتندفع عن الحكم أيضا - يعد وضوح مراده من كلمة الإملاء - قالة الخطأ فى الإسناد .

( الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ٩٩٥ )

١٦٧٨ - كفاية الشك فى ثبوت التهمة ، سنداً للبراءة ، متى أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصر ويصيرة - القضاء بالبراءة عن تهمة بلاغ كاذب وقذف وسب - دون إيراد الحكم مؤدى إقرارين متضمنين إقراراً من المتهمين بكذب ما أبلغا به ضد الطاعن وقول المحكمة أنها لا تطمئن إلى صحتها دون بيان العلة رغم عدم إنكارهما - قصور .

لما كان الحكم المطعون فيه وهو فى معرض تبرير البراءة من تهم البلاغ الكاذب - والقذف والسب لم يشير للإقرارين محل الطعن سوى بقوله - ولا تطمئن المحكمة إلى صحة الإقرارين المنسوبين لهما والمقدمين من المدعى - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر ويصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يورد مؤدى الإقرارين المتضمنين إقراراً من المدعى عليهما بكذب ما أبلغا به ضد الطاعن - ولم يبين علة عدم إطمئنان المحكمة إلى صحتها رغم عدم إنكار المطعون ضدهم لهما طبقاً للثابت من الأوراق فإنه يكون غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين إستعرضت الدليل المستند عن الإقرارين كانت ملمة بهذا الدليل إلماماً شاملاً بهيئة لها أن تحمسه التحصيل الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور .

( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٢٧٦ )

١٦٧٩ - سب وقذف - حكم براءة - تسبيب سائغ .  
لما كانت المحكمة قد حملت قضاها بالبراءة على ما أستقر فى وجدانها

أخذاً بدفاع المطعون ضده فى أنه لم يتدخل فى تحرير الإنذار ، ولم يوقع عليه وأنه عهد إلى محاميه بالرد عليه الذى تولى أمره وتحريره وهو تسبب سائغ وكاف فى نفى مسئولية المطعون ضده فإن ما يثيره الطاعن بدعى القصور فى التسبب لا يكون له محل .

( الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٦٠ )

#### ١٦٨٠ - سب وقذف - عقوبة مبررة - دفاع - الإخلال بحق

الدفاع - ما لا يوفره .

لما كان الطاعن لا يجادل فى أن ما حصله الحكم من طلب تطبيق المادتين ١٨٥ ، ٣٠٦ عقوبات نقلا عن عريضة الدعوى له أصله الصحيح فيها ، فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع - بقالة تعديل مادة الإتهام بإضافة المادة ١٨٥ عقوبات دون تنبيه للطاعن أو المدافع عنه - يكون غير صحيح - ومع ذلك فإنه بفرض حصول هذا التعديل فى الحكم الابتدائى فإن ذلك لا يعيب الحكم المطعون فيه ما دام الطاعن قد علم بحصوله وكان يتعين عليه أن يترافع أمام المحكمة الإستئنافية على أساسه . ولما كانت العقوبة التى أعملها الحكم المطعون فيه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة سب شخص مكلف بخدمة عامة وهو الوصف القانونى الصحيح لما أثبتته الحكم فى حق الطاعن والذى يتعين إدانته به عملا بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بغير حاجة إلى نقض الحكم المطعون فيه - فإنه لا جدوى للطاعن فيما ينهيه على الحكم من وصف واقعة الدعوى المطروحة بأنها قذف .

( الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧٧ س ٨٨ ص ٧٨٦ )

#### الفصل السادس - مسائل متنوعة

١٦٨١ - تنازل المجنى عليه فى دعوى القذف ، أو السب لا يؤثر



إلا في حقوقه المدنية فقط .

إن تنازل المجنى عليه في دعوى القذف أو السب لا يؤثر إلا في حقوقه المدنية ولا يتعدى إلى الدعوى العمومية التي ترفع باسم الجماعة عن الضرر الذي يصيبها من الجريمة . وما دام القانون لا يشترط في رفع الدعوى العمومية في السب والقذف رأى المجنى عليه فيهما كما فعل ذلك - إستثناء من القاعدة العامة - في بعض الجرائم لإعتبارات خاصة بها فلا يصح القول بأن تنازل المجنى عليه عن دعواه في هاتين الجريمتين تنقضى به الدعوى العمومية .  
( جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٤٢ طعن رقم ٩٣٥ سنة ١٣ ق )

١٦٨٢ - عدم إعتبار الإستفزاز عذرا معفيا من العقاب في جريمة القذف والسب إلا في مخالفة السب غير العلني .  
ما دام المتهم قد أدين في جريمة السب العلني المعاقب عليها بالمادتين ٣٠٦ و ١٧١ عقوبات فلا يكون له وجه في الدفع بأن المجنى عليه هو الذي إبتداه بالسب إذ هذا الدفع لا يكون له محل إلا إذا كانت الجريمة التي أدين فيها هي جريمة السب غير العلني المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ عقوبات .  
( جلسة ٢ / ٤ / ١٩٤٥ طعن رقم ٦٩٣ سنة ١٥ ق )

١٦٨٣ - تبرئة المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لا تقتضى تبرئته من جريمة القذف لإختلاف أركان كل من الجريمتين .  
إذا كان ما أثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القذف كما هي معرفة في القانون فإنه لا محل لما يثيره المتهم بشأن إدانته عنها على الرغم من تبرئته من جريمة البلاغ الكاذب لإختلاف أركان كل من الجريمتين .  
( الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٢١٥ )

١٦٨٤ - تعديل محكمة أول درجة التهمة من قذف مجرد إلى قذف يتضمن طعنا في العرض في مواجهة المتهم والقضاء في

### الدعوى على هذا الأساس .

متى كان الثابت أن الطاعن حين إستئناف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته على أساس التعديل الذى أجرته محكمة أول درجة فى التهمة من قذف مجرد إلى قذف يتضمن طعنا فى العرض بالتطبيق للمادة ٣٠٨ من قانون العقوبات كان على علم بهذا التعديل ، وكان إستئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الإستئنافية لم تجر أى تعديل فى التهمة ، هذا فضلا عن أن الطاعن لم يثر شيئا بخصوص هذا التعديل أمام المحكمة الإستئنافية فلا يجوز أن يبيده لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ١٠٠٥ )

١٦٨٥ - جريمة القذف - عقوبتها الحبس مدة لا تتجاوز سنتين والغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز مائتى جنيه - أو إعدامها - المادة ٣٠٢ عقوبات .

متى كان الحكم الابتدائي قد خلص إلى إدانة المتهم ( المَطعون ضده ) بجريمتى القذف والسب وقضى بتفريمه عشرين جنيها ، وكان الحكم الإستئنافي - على الرغم من أخذه بأسباب الحكم الابتدائي وإستناده إليها فى قضاءه - قد إنتهى إلى تعديل العقوبة المقررة بها ، بتفريم المَطعون ضده جنيين فقط ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة القذف التى دين المَطعون ضده بها هى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين والغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وإذا كانت عقوبة هذه الجريمة هى العقوبة الواجبة التطبيق عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بإعتبارها عقوبة الجريمة الأشد ، فإن الحكم المَطعون فيه يكون قد خالف القانون بنزوله بالعقوبة المقررة بها عن الحد الأدنى المقرر قانونا ، مما يقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

( الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٦ )

### ١٦٨٦ - كذف - جريمة - دعوى - قبولها .

مفاد ما ورد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من وقانون الإجراءات الجنائية أن مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها فيها بالنسبة للمادتين ٣٠٢ ، ٣٠٣ من قانون العقوبات إنما تبدأ من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة ويمرتكبها وليس من تاريخ التصرف فى الشكوى موضوع الجريمة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب تلك المدة من تاريخ حفظ الشكوى المقدمة من الطاعنين ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة الكذف على هذا الأساس وقضى بقبولها ورتب على ذلك قبول الدعوى المدنية عن تلك الجريمة فإنه يكون قد جانب صحيح القانون .

( الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٥ س ٣٦ ص ١٧٩ )

### ١٦٨٧ - سب وكذف - دعوى مدنية - نقض .

متى كان الحكم المطعون فيه الذى دان المتهم بأورد أن المدعى بالحق المدنى الذى رفع الدعوى بالطريق المباشر بتهمة السب والكذف قد تصالح مع المتهم ، ولم يبين فحوى الصلح ، وهل تضمن التنازل عن إتهام المتهم أم إقتصرت على الإدعاء بالحق المدنى قبله ، الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويشوب الحكم بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ٣ / ٢ / ١٩٧٥ س ٣٦ ص ٢٠٥ )

### ١٦٨٨ - بدء سريان الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢ / ٢

إجراءات - من يوم علم المجنى عليه يقينا بالجريمة ومرتكبها - لا عبء يعلم وكيفيه فى هذا الصدد .

إن الدفع بسقوط حق المدعى بالحق المدنى فى تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة السب لمضى ثلاث أشهر من تاريخ عمله بتلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها مبرور بدوره ، بأن علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها الذى يبدأ منه سريان مدة الثلاثة أشهر - التى نصت عليها المادة ٢ / ٢ من قانون

الإجراءات الجنائية - والتي يترتب على مضيقها عدم قبول الشكوى - يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا إفتراضيا فلا يجرى الميعاد فى حق المجنى عليه إلا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني . وإذا كان المدعى بالحق المدنى قد قرر فى صحيفة دعواه أنه ما علم بواقعة السب إلا فى يوم تقديمه لصحيفة دعواه المباشرة لقلم الكتاب فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ ، وكان ما ذهب إليه المستأنف من أنه سلم صورة المذكرة - التى تضمنت عبارات السب - إلى المدعى بالحق المدنى فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٦٩ جاء قولا مرسلا ، وكان لا دليل فى الأوراق على أن المدعى بالحق المدنى قد علم بالجريمة وبمتركبها علما يقينيا فى تاريخ معين سابق على يوم تقديمه لصحيفة دعواه فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ العلنة للمتهم فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، وكان لا وجه لترتيب علم المدعى بالحق المدنى على علم وكيله لأنه ترتيب حكى يقوم على الإفتراض ، فإن ما يثيره المستأنف فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٦ من ٢٧ من ٣٦٩ )

١٦٨٩ - سب وقذف - إستعمال حق مقرر بمقتضى القانون -  
إرتباط - ما ليس كذلك .

إدانة الطاعن بالجريمة المنصوص عليها فى المادتين ١٨٥ ، ٢٠٦ من قانون العقوبات ، لا محل معه لأعمال موجب الإباحة المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٢٠٢ عقوبات ذلك أن محل تطبيقه طبقا للمادة ١٨٥ عقوبات أن يوجد إرتباط بين السب وجريمة قذف إرتكبها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب وهو ما لم يتحقق فى صورة الدعوى المطروحة .

(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٧٨٦ )

١٦٩٠ - الإثبات فى المواد الجنائية - جريمة السب والقذف .

من المقرر أن العبارة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى بإقتناع القاضى وإطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه وله أن يأخذ بأى دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده

القانون بدليل معين ينص عليه ، لما كان ذلك وكان إثبات السب ليس له طريق خاص والعبرة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السانغة ومتى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى ما جاء على لسان المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة دعواه في شأن تحديد ألفاظ السب فلا تجوز مجادلتها أو مصادرتها أمام محكمة النقض .

( الملحق رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٧٨٦ )

## سبق الإصرار

١٦٩١ - إثبات تولده يفيد إستبعاد قيام حالة الدفاع الشرعى .  
متى أثبت توفر سبق الإصرار كان معنى ذلك أن المحكمة إستبعدت ما  
دفع به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس .  
( جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٣١ طعن رقم ٣٧ سنة ٢ ق )

١٦٩٢ - توفر سبق الإصرار فى حق المتهمين يلزم عنه  
الإشتراك بالإتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفسه الجريمة مع المصرين  
عليها .

مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الإشتراك بالإتفاق  
بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة  
ببيان وقائع خاصة لإفادة الإتفاق غير ما بينته من الوقائع المفيدة لسبق  
الإصرار .  
( جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٣١ طعن رقم ٣٧ سنة ٢ ق )

١٦٩٣ - لا عبرة بالآلة التى يستعملها المتهم فى تولد سبق  
الإصرار .

يكفى أن تبين المحكمة فى معرض الكلام على سبق الإصرار البواغث التى  
إجتمعت لدى القاتل فدفعته إلى التصميم على جريمة القتل وأنه إرتكب هذه  
الجريمة فعلا تنفيذا لهذا التصميم . وسواء بعد ذلك أكانت الآلة التى إستعملها  
هى سكيننا كما وصفها الحكم أم كانت " مطواة " كما يصفها القاتل ، فإن كلتا  
الآلتين آلة قتل . وسواء أكان القاتل معتادا على حمل هذه الآلة أم لم يكن  
معتادا ، فلا أهمية لذلك ما دام أنه على كل حال قد فكر فى إستعمالها للقتل  
وأعد لها له .  
( جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٣٢ طعن رقم ٥٥٥ سنة ٣ ق )

١٦٩٤ - سبق الإصرار من الظروف المشددة ولو لم يقتصر

### بظرف التريصير .

سبق الإصرار من الظروف المشددة التي لقاضى الموضوع سلطة تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل . ومتى قرر أن هذا الظرف متوافر للأسباب التي بينها في حكمه فلا رقابة لحكمة النقض عليه إلا إذا كانت المقدمات التي أثبتتها المحكمة لا تؤدي منطقياً إلى النتيجة التي وصل إليها . والمحكمة أن تستنتج سبق الإصرار من إختفاء المتهمين في الجهتين المجاورتين لجانبى الطريق الذى كان المجنى عليه سلكوا فيه عند عودته من محل عمله ومفاجأته بإطلاق الاعيرة عليه عند إقترابه من مكنهم ومن وجود الباعث على الإنتقام وهو كيت وكيت .  
(جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٢٤ طعن رقم ٥٦١ سنة ٤ ق )

١٦٩٥ - تولده في حق المتهم ولو كان الفعل الذى أصر على ارتكابه لم يقع على الشخص الذى يقصده بل وقع على غيره .  
إن المتفق عليه أن القتل يعتبر مقترباً بسبق الإصرار ولو أصاب القاتل شخصاً غير الذى صمم على قتله لأن ظرف سبق الإصرار حالة قائمة بنفس الجاني وملزمة له سواء أصاب الشخص الذى أصر على قتله أم أخطأ وأصاب الجاني غيره .  
(جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٢٤ طعن رقم ١٦١٠ سنة ١٢ ق )

### ١٦٩٦ - سبق الإصرار - حكم - تسببيه - تناقضه

إذا أثبت الحكم توافر ظرف سبق الإصرار إعتماً على أن المتهمين أرادوا أن يثأروا من المجنى عليه لإعتقادهم أنه قتل قريباً لهم ، ومع ذلك أخذهم بالرأفة إعتماً على ما قاله من أن الثأر متبادل بين الطرفين ، كما أثبت في الوقت نفسه أن المجنى عليه هو الذى إبتدر المتهمين بالضرب ، وأنهم لم يضربوه إلا بعد أن ضربهم ، ولم يذكر السبب الذى دعا المجنى عليه إلى ضرب المتهمين الأمر الذى ينصرف معه هذا السبب إلى أنه أراد هو الآخر أن يثأر منهم فضرِبهم إذا أثبت الحكم كل ذلك كانت أسبابه متخالفة متناقضة تناقضاً

يجعلها غير صالحة لأن تبني عليها النتائج القانونية التي ترتبت عليها .

( جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٣٨ طعن رقم ١٨٩٨ سنة ٨ ق )

**١٦٩٧ - توافر سبق الإصرار ولو كان معلقا على حدوث أمر أو**

**موقفا على شرط .**

إن القانون في المادة ٢٠١ عقوبات يعد الجريمة واقعة بسبق إصرار ولو كان إرتكابها موقفا على حدوث أمر أو معلقا على شرط . وإذن فإن إصرار المتهم على إستعمال القوة مع المجنى عليهما إذا منعه عن إزالة السد وتصميمه على ذلك منذ اليوم السابق ثم حضوره فعلا إلى محل الحادثة ومعه السلاح - ذلك يدل على توافر سبق الإصرار عنده كما عرفه القانون .

( جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٤١ طعن رقم ١٠٧٧ سنة ١١ ق )

**١٦٩٨ - توافر سبق الإصرار في حق المتهم ولو كان الفعل الذي**

**أصر على إرتكابه لم يقع على الشخص الذي كان يقصده بل وقع على غيره .**

إن سبق الإصرار حالة قائمة بنفس الجاني ملازمة له ، فمتى قام بتنفيذ الجريمة التي أصر على إرتكابها فيعتبر هذا الطرف متوافرا في حقه ولو كان الفعل الذي إرتكبه لم يقع على الشخص الذي كان يقصده بل وقع على غيره .

( جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٤٢ طعن رقم ١٤٠٣ سنة ١٢ ق )

**١٦٩٩ - شرط توافر سبق الإصرار .**

للجاني الذي يقارف القتل مدفوعا بعامل الغضب والإنفعال يعد مرتكبا لجناية القتل عمدا من غير سبق إصرار بخلاف ما إذا كان قد أقدم على القتل وهو هادئ البال بعد أن زال عنه تأثير الغضب فإنه يعد مرتكبا لجريمة القتل عمدا مع سبق الإصرار .

( جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٤٣ طعن رقم ١٥٠٢ سنة ١٣ ق )



١٧٠ - سبق الإصرار المبني على ثبوت إتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل. الإتفاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملائه .  
إن سبق الإصرار المبني على ثبوت إتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كل منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الإتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه . (جلسة ١١ / ٦ / ١٩٤٤ طعن رقم ١٥٦٢ سنة ١٤ ق)

١٧.١ - عدم التعارض بين نفى سبق الإصرار وبين ثبوت حصول الإتفاق على حادث الضرب قبل وقوعه .  
لا تعارض بين نفى قيام ظرف سبق الإصرار وبين ثبوت حصول الإتفاق على حادث الضرب قبل وقوعه . فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن العامة التي حدثت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ما إقتنعت به من إتفاقيهما على ضربه عندما وقع نظرها عليه فلا تثريب عليها في ذلك .  
(جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٤٩ طعن رقم ١٢ سنة ١٩ ق)

١٧.٢ - شرط توافر سبق الإصرار .  
إن مناط قيام سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ .  
البال بعد أعمال فكر وروية فإذا كان الحكم في تحدته عن توافر هذا الظرف قد خلا من الإستدلال على هذا بل على العكس من ذلك ورد به من العبارات ما يدل على أن الطاعن حين شرع في قتل المجنى عليه كانت ثورة الغضب لا زالت تتملكه وتسد عليه سبيل التفكير الهادئ . المطمئن ، فإنه يـيـون قد أخطأ في إعتباره هذا الظرف قائماً .  
(جلسة ٩ / ٤ / ١٩٥١ طعن رقم ٢٦٩ سنة ٢١ ق)

١٧.٢ - توافر سبق الإصرار ولو كان مطلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط .  
لا يمنع من توافر سبق الإصرار تعليق تنفيذ ما إتفق عليه المتهمان من قبل

على سنوح الفرصة للظفر بالمجنى عليه حتى إذا سنحت نتيجة الظروف التي تصادف وقوعها ليلة الحادث قتله تنفيذاً لما عقدا عليه النية من قبل .

( جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٥٢ طعن رقم ٤٣٦ سنة ٢٢ ق )

#### ١٧.٤ - أمثلة لقصور الحكم في إستظهار سبق الإصرار .

إن سبق الإصرار يستلزم أن تسبق الجريمة فترة من التفكير تكفى لأن يدبر الجاني أمر إرتكاب الجريمة في هدوء وروية ، ويقلب الرأي فيما عقد العزم عليه مقدراً خطورته - ناظراً إلى عواقبه . فإذا كان ما قاله الحكم هو أن الطاعن إذ عرف في يوم الحادث أن والده أرسل إليه عمه ليوقظه ، ليذهب إلى الحقل مبكراً ، فكر في التخلص من أبيه ، ويعد أن سار مع عمه برهة تركه على أنه ذاهب إلى الحقل ، ولكنه عاد إلى مكان قريب كان يخفى فيه بندقيته ، ولما رأى والده منفرداً إتجه إليه وأطلق النار عليه - فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يكفى للتأويل على أن الطاعن قد إرتكب جريمته بعد أن عمل تفكيره الهادئ المطمئن مما يستلزمه ظرف سبق الإصرار قانوناً .

( جلسة ٨ / ٦ / ١٩٥٢ طعن رقم ٨٠٠ سنة ٢٢ ق )

#### ١٧.٥ - صور لكفاية إستظهار الحكم توفر سبق الإصرار .

إذا كان الحكم حين خُصص عن ظرف سبق الإصرار قال " إن سبق الإصرار ثابت لدى المتهمين الأول والثاني من توجههما معا إلى منزل المجنى عليه مسلحين أولهما بسكين ثقيلة وثانيهما بعضاً ومناداتهما عليه حتى إذا خرج لهما إعتيا عليه عيلشرة فوق أت يسبق الاعتداء حديث أو مشادة الأمر الذي يدل على أنهما ذهبا لمنزل المجنى عليه عاقدين العزم ومبيتين النية على الاعتداء عليه تدفعهم إلى هذا الضغينة السابقة والتي يرجع تاريخها إلى شهور سابقة وهي الخاصة بالاعتداء على قريبهم . وإصابته بعامة مستديمة وإتهام المجنى عليه وآخرين من ذوي قرابته في ذلك الاعتداء " - فإن ما قالته المحكمة من ذلك يكون سائفا ومؤديا إلى ما إنتهت إليه من قيام ظرف سبق الإصرار .

( جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٤ طعن رقم ٥٦٧ سنة ٢٤ ق )

#### ١٧.٦ - مثال لكفاية إستظهار توافر سبق الإصرار .

إذا كان الحكم قد دلل على توافر سبق الإصرار فقال " وحيث أنه لسابقة وجود الخصومات بين المتهم والمجنى عليه ولقيام المتهم من الدكان المجاورة للمكان الذى يجلس فيه المجنى عليه وتسلكه وراء الحائط لضربه على غفلة منه بدون أن يحصل أى إستفزاز للمتهم يدعوه لأن يقوم ويعتمد قتل المجنى يكون سبق الإصرار متوافرا " - فإن ما أورده الحكم من ذلك يتحقق به ركن سبق الإصرار كما هو معرف به فى القانون .

( الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٢ )

#### ١٧.٧ - توافر سبق الإصرار ولو لم يكن المتهم عالما بمرور المجنى عليه من مكان الحادث وقت وقوعه .

سبق الإصرار يتوافر ولو لم يكن المتهم عالما بأن المجنى عليه سيمر من مكان الحادث وقت وقوعه .

( الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٢٨٤ )

#### ١٧.٨ - مثال لإستظهار ظرف سبق الإصرار والتدليل على توافره تدليلا سائغا .

متى قال الحكم أن سبق الإصرار متوفر من إتفاق المتهمين الثلاثة معا على جريمة القتل وإعدادهم للسلاح اللازم فى تنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه وإستصحابهم معهم لحل الحادث حيث قتلوه متتهزين فرصة إزالته للضرورة - فإنه يكون قد إستظهر سبق الإصرار ودل على توافره تدليلا سائغا .

( الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١١١٨ )

#### ١٧.٩ - سبق الإصرار وصف للقصد الجنائى - لا شأن له بالوسيلة المستعملة فى الإعتداء - تحققه رغم تعليق المتهم قصد الإيذاء على معانعة المجنى عليه فى تنفيذ ما يطلبه منه أو كون

السلاح الناري المستعمل لم يخصص أصلا للضرب والإيذاء .  
لا يحول دون قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهم أن يكون قصده في الإيذاء معلقا على حدوث ممانعة من جانب المجنى عليه في تنفيذ ما يطلبه منه ، كما لا يحول دون قيام هذا الظرف المشدد أن يكون ما تسلج به المتهم هو من الأسلحة النارية التي لم تخصص أصلا للضرب والإيذاء ، لأن سبق الأصرار هو وصف للقصد الجنائي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الإعتداء على المجنى عليه وإيذائه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل .  
( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٠٦ )

١٧١٠ - عدم توفر سبق الإصرار إذا وقع إعتداء المتهم لوقته بعد غضبة عرضت له عندما ظن أن المجنى عليه حين هم للملاقاته كان يبقى مساعدة خصمه .

إذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه إنما إعتداء وقع منه لوقته بعد غضبة عرضت له عندما ظن أن هذا المجنى عليه حين هم للملاقاته كان يبقى مساعدة خصمه فيؤ - أى المتهم - وإن تعدد القتل إلا أن هذه النية لم تقم بنفسه إلا عندما أقدم على ارتكاب فعله مما لا يتوفر به سبق الإصرار .  
( الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٨٣٨ )

١٧١١ - إنصراف غرض المتهم إلى الإعتداء على شخص غير معين وجده أو إلتقى به مصادفة - كفايته لتوفر ظرف سبق الإصرار .

لا يشترط لتوفر ظرف سبق الإصرار أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفا إلى شخص غير معين وجده أو إلتقى به مصادفة ومن ثم فإن تصميم المتهمين فيما بينهم قبل ارتكاب الجريمة على الفتك بأى فرد يصادفونه في السوق من أفراد عائلة غريمهم يتوفر به ظرف سبق الإصرار .

( الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٩٦٤ )

١٧١٢ - نفى الحكم عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل - أخذهم بالقدر المتيقن دون نفى الإتفاق بينهم - قصور .

متى كان الحكم قد نفى عن المتهمين جميعا فى جريمة القتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل وأخذهم بالقدر المتيقن دون أن يعرض لوجود إتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجناية من عدمه ، فإنه يكون قاصرا ، ذلك إنه لا تعارض بين إنتفاء سبق الإصرار وبين إنتواء المتهمين فجأة الإعتداء على المجنى عليه ولتفاقمهم على ذلك فى اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفى لأخذ المتهمين بالقدر المتيقن نفى ظرف سبق الإصرار بل لا بد لذلك من إنتفاء الإتفاق بينهم .

( الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٥٨٥ )

١٧١٣ - للمحكمة أخذ المتهمين عن النتيجة التى لحقت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على إتفاقهم على الإعتداء عليه رغم نفيها قيام ظرف سبق الإصرار فى حقهم .

لا تعارض فيما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الإصرار فى حق المتهمين - وهو تدبير ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيرا هادئا لا يخالطه إضطراب مشاعر ولا إنفعال نفس - وبين ثبوت إتفاق المتهمين على الإعتداء على المجنى عليه - فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التى لحقت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ما إقتنعت به من إتفاقهم على الإعتداء عليه ، فلا تثيريب عليها فى ذلك .

( الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١١٢ )

١٧١٤ - سبق الإصرار - إتفاق - مسئولية جنائية .

من المقرر أن سبق الإصرار المبني على ثبوت إتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة الضرب الذى حصل الإتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه . ومن ثم فإن الحكم إذ دان الطاعنين

كليهما بجناية العامة التي تخلفت للمجنى عليه من جراء إحدى الضربات ، يكون صحيحا .

( الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٦٢ من ٢٢ من ٤٥١ )

#### ١٧١٥ - سبق الإصرار - التضامن في المسؤولية - إتفاق -

حكم - تسببيه - تسبیب غیر معیب .

لا يشترط لتوافر سبق الإصرار أن يكون غرض المصّر هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفا إلى شخص غير معين وجده أو إلتقى به مصادفة . ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم من تصميم المتهمين على الفتك بمن يصادفهم من أفراد العائلة التي بينها وبين عائلتهم تأثر ويناصبونها العداء ، وإعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون إلى الفتك به ويصبره - المجنى عليه الثاني - الذي كان إلى جواره : وهو ما يرتب بينهم تضامنا في المسؤولية - يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محمدا بالذات أم غير محدد ، ويصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، إذ يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الإعتداء على المجنى عليها ، فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما ، تنفيذا لهذا الإتفاق والتصميم الذي إنتووه دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهما بناء على ما إقتضت به للأسباب السائغة التي أوربتها من أن تدبيرهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة . فإن النعى على الحكم بالخطأ في القانون والفساد في الإستدلال ، يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٦٢ من ٢٢ من ٨٢٢ )

#### ١٧١٦ - الإتفاق على الضرب - سبق الإصرار - أثره .

من المقرر أن سبق الإصرار المبني على ثبوت إتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسؤولا عن نتيجة الضرب الذي حصل الإتفاق عليه

سواء ما وقع منه أو من زملائه - ومن ثم فإن الحكم إذ دان الطاعنين بجناية الضرب المفضى إلى الموت من جراء بعض الضربات التى أحدثوها بالمجنى عليه يكون صحيحا ما دام قد أثبت توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد وإتفاقهم السابق على ضرب المجنى عليه . ولا موجب فى هذه الحالة لبيان الصلة بين الإصابة التى أحدثها كل منهم بالمجنى عليه وبين الوفاة .

( الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٦٢ )

١٧١٧ - إقامة الحكم قضائه بالإدانة على أساس عدم توافر ظرف سبق الإصرار - لا مصلحة للمتهم فى التحدث عن هذا الظرف .

لا مصلحة للمتهم فى التحدث عن إنتفاء ظرف سبق الإصرار ما دام الحكم لم يرقم قضائه بالإدانة على أساس توافر هذا الظرف .

( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٥٢ )

١٧١٨ - توافر سبق الإصرار رغم إحتساء المتهم للخمر - ما دام قد أقدم على إحتسائه حتى يقوى على إرتكاب الجريمة التى دبر لها فى هدوء وروية .

إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها إستخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الإستنتاج . ومتى كان الحكم قد إستظهر ظرف سبق الإصرار فى قوله " أن العمد وسبق الإصرار متوافران فى حق المتهمين من ذلك التدبير والتخطيط وإحتساء الثانى والثالث للخمر حتى يفقدوا شعورهما ويقوى قلباهما فلا تأخذهما بالمجنى عليه شفقة ولا رحمة وإنهما تدبرا الأمر فيما بينهما بهدوء وروية وتؤدة على ذلك النحو " . فإن ذلك سائق ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معرف به فى القانون .

( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٨٣٢ )

١٧١٩ - قيام ظرف سبق الإصرار أو وقع الفعل تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه .

لا يقدح في قيام ظرف سبق الإصرار في جنائية إحداث عامة ، كون الفعل لم يقع إلا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه .

( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١ / ١٠ / ١٩٧٠ من ٢١ ص ١٦٦ )

١٧٢٠ - قصد القتل - أمر خفي - لا يدرك بالحس الظاهر - وإنما بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره .

قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه .

( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ١٧٢ )

١٧٢١ - القصد الجنائي - وسبق الإصرار - لا تلازم بينهما - توافر القصد الجنائي مع إنتفاء الإصرار السابق - جائز قانونا . لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار فقد يتوافر القصد الجنائي مع إنتفاء الإصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الإعتداء على الأشخاص .

( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ١٧٢ )

١٧٢٢ - إثبات الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين توافر سبق الإصرار ينتفى مع حتما موجب الدفاع الشرعي - تعليل ذلك .

إثبات الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين التدبير للجريمة بتوافر سبق الإصرار لديهم على إيقاعها ينتفى مع حتما موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الإسلاس له وأعمال الخطأ في إنقاذه ولأن



الدفاع الشرعى لم يشرع للإنتقام من الغرماء بل لكف الإعتداء .  
( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ١٠١٣ )

١٧٢٣ - عدم توافر سبق الإصرار بين المتهمين - لا ينفى قيام  
الإتفاق بينهما .

من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفى قيام  
الإتفاق بينهما ، إذ الإتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الوقائع أكثر من  
تقابل إرادة المشتركين ولا يشترط لتوفره مضى وقت معين ، ومن الجائز عقلا  
وقانونا أن تقع الجريمة بعد الإتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا  
لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قد قصد  
الآخر فى إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة  
التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة . ومن ثم فلا تعارض بين إنتفاء سبق  
الإصرار وثبوت إتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه ومساهمتهم فى الإعتداء  
عليه مما يقتضاه مساطة كل منهم بإعتباره فاعلا أصليا عن النتيجة التي وقعت  
تنفيذا لهذا الإتفاق من غير حاجة إلى تقصى محدث الإصابة التي نشأت عنها  
العامة . وإذ كان ما تقدم كذلك ، وكان الأمر المطعون فيه لم يعرض لقيام الإتفاق  
أو إنتفائه بين المطعون ضده الأول ووالده - الذى قضى بإنقضاء الدعوى  
الجنائية بوفاته - على ارتكاب جريمة ضرب المجنى عليه الذى تخلفت لديه عاهة  
مستديمة ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٦١٢ )

١٧٢٤ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائى وتوافر سبق الإصرار  
لا تلازم بين قيام القصد الجنائى وسبق الإصرار فلكل مقوماته - فقد  
يتوافر القصد الجنائى وينتفى فى الوقت ذاته سبق الإصرار الذى هو مجرد  
ظرف مشدد فى جرائم الإعتداء على الأشخاص - وإذ كان ما قاله الحكم  
المطعون فيه فى نفى سبق الإصرار لا ينفى نية القتل - ولا شأن له بالعقوبة

التي أوقعها على الطاعن طالما أنها مقررة في القانون للجريمة التي دين بها فلن  
قالة التناقض تنحسر عن الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٤١٦ )

١٧٢٥ - سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني -  
إستخلاصه موضوعي - ما دامت ظروف الدعوى وعناصرها - لا  
تتنافر مع هذا الإستخلاص .

سبق الإصرار هو حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني تستفاد من الواقع  
والظروف التي يستخلص منها توافره والبحث في وجوده أو عدم وجوده من  
إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب  
تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر مع ذلك الإستنتاج .

( الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ١٢٨ )

١٧٢٦ - سبق الإصرار حكمه في تشديد العقوبة كحكم التردد  
- لا جدوى من التمسك بتخلف ظرف التردد - عند توافر سبق  
الإصرار .

لما كان حكم ظرف سبق الإصرار في تشديد العقوبة كحكم ظرف التردد  
وإثبات توافر إحداهما يغنى عن إثبات توافر الآخر ، فإنه لا يكون للطاعنين  
مصلحة فيما أثاراه من تخلف ظرف التردد .

( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٤٤٣ )

١٧٢٧ - سبق الإصرار - حق الدفاع الشرعى .  
من المقرر إنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الإصرار  
أو إنعقاد الإتفاق على إيقاعها أو التحيل لإرتكابها إنقضت حتما موجب الدفاع  
الشرعى الذى يفترض ردا حالا لعنوان حال أو الأسلاس له وأعمال الخطة فى  
إنفاذه ، لهذا ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للإنتقام بل لكف الإعتداء - وهو ما

أثبتته الحكم بغير معقب ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون بدعوى فساد إستدلال الحكم فى خصوص إنتفاء حقهم فى الدفاع الشرعى يكون فى غير محله ويتعين رفضه . ( الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨ / ٢ / ٦ من ٢٩ ص ١٣٦ )

#### ١٧٢٨ - سبق الإصرار والترصد - محكمة الموضوع .

من المقرر أن البحث فى توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع هذا الإستنتاج . ( الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨ / ٥ / ٨ من ٢٩ ص ١٩٢ )

#### ١٧٢٩ - سبق الإصرار - عذر قضائى مخفف - عقوبة - حكم

- تسببيه .

لما كان لا تلازم بين ظرف سبق الإصرار وتوفر العذر القضائى المخفف للعقاب وكان الحكم قد إنتهى فى مجال تقدير العقوبة إلى النزول فيها إلى الإشغال الشاقة المؤقتة - هو ما لم يخطئ الحكم فيه - لظروف الدعوى وملابساتها فإن ما يثيره الطاعنون فى دعوى التناقض فى التسبيب يكون غير سديد . ( الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨ / ٥ / ٨ من ٢٩ ص ١٩٢ )

#### ١٧٣٠ - توافر سبق الإصرار فى حق المتهمين بالقتل - ولو

أخطأوا الهدف فأصابوا آخر - جائز - سبق الإصرار - ترتيبه قضائيا فى المسؤولية بين الفاعلين فى القتل أو الشروع فيه - ولو لم يعرف من منهم محدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة .

متى توافر ظرف سبق الإصرار فإن القتل يعتبر مقترفا به وملازما له ولو أخطأ الجانى الهدف فأصاب آخر - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر قصد القتل مع سبق الإصرار فى حق الطاعنين بالنسبة لواقعة قتل . . . فإن هذين العنصرين يعتبران قائمين فى حقهما كذلك بالنسبة للواقعتين اللتين

إقترنتا بها زمنا ومكانا وهما قتل . . . والشروع فى قتل . . . ولو لم يكن أيهما هو المستهدف إصلا بفعل القتل الذى إنتوى الطاعنان أرتكابه وعقدا عليه تصميمهما وأعدا له عدته على نحو ما سلف ، الأمر الذى يرتب فى صحيح القانون تضامنا بينهما فى المسؤولية الجنائية فيكون كل منهما مسئولاً عن جرائم القتل والشروع فيه التى وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذى بيتا النية عليه بإعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا أن يكون محدث الإصابة التى أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم . ( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٤٢ )

#### ١٧٣١ - سبق الإصرار - تعريفه - إثباته .

إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى قد لا يكون لها فى الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة وإنما هى تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها إستخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الإستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره ومن ثم فإن منعى الطاعنين فى خصوص توافر ظرف سبق الإصرار ، يكون غير سديد . ( الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٩٤ )

## سجون

١٧٣٢ - تنفيذ أمر الحبس الإحتياطي على متهمين بجريمة واحدة في سجن مركزي واحد - غير واجب .

ليس في المواد من ١٣٤ إلى ١٤٣ الواردة في الفصل التاسع من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ولا في القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون أو في قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون ما يوجب تنفيذ أمر الحبس الإحتياطي على متهمين بجريمة واحدة في سجن مركزي واحد - ومن ثم فلا محل لما أثير من بطلان عزل الطاعن الأول عن زميليه عند حبسهم إحتياطيا .

( الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٢٨٦ )

١٧٣٣ - حظر المادة ١٤٠ إجراءات من إتصال رجال السلطة العامة بالمتهم المحبوس داخل السجن - المخاطب بهذا النص هو مأمور السجن - مخالفة هذا النص لا يترتب عليه بطلان الإجراءات لا جدوى مما يثيره الطاعن من بطلان إعترافه بسبب مخالفة المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن المخاطب بهذا النص بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضى التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من إتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الإتصال بذاته بطلان ما للإجراءات وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢٩ من ٤٣١ )

١٧٣٤ - وجوب تفتيش السجائين تفتيشا عموميا بالقناء الخارجى بالقرب من الباب الرئيسى للسجن عند دخولهم وقبل خروجهم - ليس المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد

تحسس الملابس من الخارج فقط دون خلعها - المقصود به التفتيش الذاتي الدقيق وبالكيفية التي يرى القائم بإجرائه إنها تحقق الغرض المقصود .

توجب المادة ٤٢٢ من النظام الداخلي للسجون الصادر في سنة ١٩٢٥ المعدل تفتيش السجناء على إختلاف درجاتهم تفتيشا عاما بالفناء الخارجى بالقرب من الباب الرئيسى للسجن عند دخولهم صباحا وقبل خروجهم وعند عودتهم ظهرا وقبل إنصرافهم فى المساء . وتدخل تلك المادة الضابط حق تفتيشهم كلهم أو بعضهم إذا ما ساوره الشك فى أمرهم . ولما كانت واقعة الدعوى أنه فى صباح يوم الحادث وبينما كان نائب مأمور السجن يستعرض قوة أمن السجن وقم إختياره على الطاعن وآخر من بين السجناء لتفتيشهما تفتيشا مفاجئا وفقا للتعليمات فعثر مع الطاعن على لفافة من ورق الصحف يخفيها أعلى فخذه تبين أن بداخلها كمية من الشاي وقطعة من مادة الحشيش ، فإن الحكم إذ قضى بصحة هذا التفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون . ولا محل لما يثيره الطاعن من أن المقصود بالتفتيش العام هو قصره على تحسس الملابس من الخارج فقط دون خلعها ، فإن هذا تخصيص لمعنى التفتيش يغير مخصص ولا يتفق وسند إباحته وهو التثبت من عدم تسرب أية ممنوعات إلى داخل السجن تنفيذا لما تقضى به القوانين المنظمة للسجون ، وهو ما لا يمكن التحقق منه إلا بالتفتيش الذاتى الدقيق للشخص الواقع عليه التفتيش وبالكيفية التى يرى للقائم بإجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه .

(العلم رقم ٤٤٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٧٤)

١٧٣٥ - حظر السماح لرجل السلطة بالإتصال بالمتهم المحبوس إختياطيا إلا بإذن من النيابة - مقصور على ذات الدعوى المحبوس على ذمتها - مخالفة هذا الحظر - لا بطلان - أساس ذلك - عدم إحتداد هذا الحظر إلى المحبوس تنفيذيا .

إن المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون ، إذ جرى نصها على أنه لا يسمح لأحد رجال السلطة بالإتصال بالمحبوس

إحتياطيا داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامة ، فقد دلت على أن هذا المنع قاصر على المحبوس إحتياطيا على ذمة القضية ذاتها ، سدا للزريعة التاتئير عليهم ، ومنعا لمظنة إكراههم على الإعتراف وهم فى قبضة السلطة العامة ، ولا كذلك من كان محبوسا حبسا تنفيذيا على ذمة قضية أخرى ، فضلا عن أن القانون لم يرتب البطالان على مخالفة حكم هذه المادة ، لأنه لم يقصد منها سوى تنظيم الإجراءات داخل السجن ، بدلالة ورودها فى باب الإدارة والنظام داخل السجن ، مثبتة الصلة بإجراءات التحقيق .

( الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٩٠٥ )

١٧٣٦ - السجن المركزية تجرى عليها أحكام ولوائح السجن ونظامه - لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحزره من ممنوعات .

متى كان الثابت من الأوراق والمفردات المضمومة أن المطعون ضده كان قد أدخل أحد السجون المركزية - وهو سجن الدقى - وموجودا به على ذمة تنفيذ حكم صادر ضده فى جريمة سرقة ، فإنه تجرى عليه أحكام لوائح السجن ونظامه - وإن كانت المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل فى السجون تنص على أنه : " لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحزره من ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجيز لهم نظم وتعليمات السجن حيازتها أو إحرازها " . ولما كان رئيس وحدة مباحث قسم الدقى من الضباط المشرفين على سجن القسم فإن التفتيش الحاصل منه فى واقعة الدعوى كما هى مثبتة فى الأمر المطعون فيه وبالأوراق يتفق والحق المخول له ، ويكون بذلك قد وقع صحيحا ويترتب عليه نتائجه . ومن ثم فإن الأمر المطعون فيه إذ صدر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية تأسيسا على بطلان هذا التفتيش يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها من جديد .

( الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٧١٩ )

## سرقة

الفصل الأول - أركان الجريمة .

الفرع الأول - الإختلاس .

الفرع الثاني - ملكية الغير للمال المسروق .

الفصل الثالث - القصد الجنائي .

الفصل الثاني - الجريمة التامة والشرع .

الفصل الثالث - الظروف المشددة .

الفرع الأول - الزمان والمكان .

الفرع الثاني - الوسيلة .

(أ) الإكراه

(ب) حمل السلاح

(ج) الكسر والتسور

الفرع الثالث - صفة الجاني

الفصل الرابع - الإعفاء من العقاب .

الفصل الخامس - تسبیب الأحكام .

الفصل السادس - مسائل متنوعة .

الفصل السابع - جريمة إبتزاز المال بالتهديد .

الفصل الأول - أركان الجريمة

الفرع الأول - الإختلاس

١٧٣٧ - التسليم الإضطرابى لا ينقل حيازة ولا ينفى وقوع

الإختلاس المعتبر قانونا فى السرقة .



إذا كانت الواقعة أن المدين طلب من دائته سند الدين للإطلاع عليه ريثما يحضر إبنه الذي أرسله لاستحضار الشيك الذي إتفق على أن يتسلمه الدائن خصما من دينه ، فسلم العمدة الذي كان حاضرا في مجلس الصلح ، السند إلى المدين لهذا الغرض ، وبعد قليل تظاهر المدين بأنه ينادى على ولده ، وإنصرف بالسند ولم يعد ، ثم أنكر بعد ذلك تسلمه آياه - فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة السرقة ، لأن تسلم المدين للسند كان لجرد الإطلاع عليه ورده في الحال ولم يكن القرض منه نقل حيازة السند إليه ولا التخلي عنه ، فإختلاس المدين له يكون جريمة السرقة .

( جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٢٨ طعن رقم ١٦٢ سنة ٨ ق )

١٧٢٨ - التسلم الإضطرابى لا ينقل حيازة ولا ينفى وقوع الإختلاس المعتبر قانونا في السرقة .

إذا كان المتعاقدان قد وقعا على عقد بيع وأودع العقد مؤقتا لسبب ما لدى أمين ثم إستولى عليه الثبائع بأن خطفه من المودع لديه فإنه يعد مرتكبا لجريمة السرقة ، لأن هذا الإيداع ليس من شأنه في حد ذاته أن يزيل عن المشتري ما له من حق في ملكية العقد . وإن قلنا يجدى البائع إحتجاجة بأن هذا العقد لا يدخل في ملك المشتري إلا بعد قيامه بدفع المبلغ المتفق عليه كما هو شرط الإيداع .

( جلسة ٦ / ١١ / ١٩٢٩ طعن رقم ١٧٢ سنة ٩ ق )

١٧٢٩ - التسليم المانع من وقوع الإختلاس على معنى السرقة .

إن تسليم الشيء من صاحب الحق فيه إلى المتهم تسليما مقيدا بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يمنع من إعتبار إختلاسه سرقة متى كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تنفيذه في ذات وقت التسليم تحت إشراف صاحب الشيء ومراقبته حتى يكون في إستمرار متابعته ماله ورعايته إياه بحواسه ما يدل بذاته على أنه لم ينزل ، ولم يخطر له أن ينزل ، عن سيطرته وهيمنته عليه ماديا ، فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية ، ولا تكون يد المتسلم

عليه إلا إذا عارضة مجردة . أما إذا كان التسليم ملحوظا فيه الإبتعاد بالشيء عن صاحبه فترة من الزمن - طالت أو أقصرت - فإن في هذه الحالة تنتقل به الحيازة للمتسلم ، ولا يتصور معه في حق المتسلم وقوع الإختلاس على معنى السرقة . إذ الإختلاس بهذا المعنى لا يتوافر قانونا إلا إذا حصل ضد إرادة المجنى عليه أو عن غير علم منه . فإذا سلم شخص إلى آخر مبلغا من النقود وسندا محررا لصالحه على المتسلم وجب أن يحرر له المتسلم في نفس مجلس التسليم سنداً بمجموع المبلغين : المبلغ الذي تسلمه علنا والمبلغ الوارد بالسند المسلم إليه ثم رضى المسلم بأن ينصرف عنه المتسلم بما تسلمه إلى خارج المجلس ، فإن رضاه هذا يفيد تنازله عن كل رقابة له على المال المسلم منه ، ويجعل يد المتسلم ، بعد أن كانت عارضة ، يد حيازة قانونية لا يصح معها إعتباره مرتكبا للسرقة إذا ما حدثته نفسه أن يمتلك ما تحت يده ، فإن القانون في باب انسرقة لا يحمي المال الذي يفرط صاحبه على هذا النحو في حيازته .  
( جلسة ١٥ / ١ / ١٩٤٠ طعن رقم ٢٦١ سنة ١٠ ق )

١٧٤ - إختلاس المتهم المظروف الذي سلم إليه مغلقة بعد فضه الظرف لهذا الغرض ثم إعادة تغليفه - سرقة .  
إن تسليم المظروف مغلقة أو الحقيقية مغلقة بموجب عقد من عقود الائتمان لا يدل بذاته حتما على أن المتسلم قد أئتمن على ذات المظروف أو على ما بداخل الحقيقية بالذات ، لأن تغليف الظرف وما يقتضيه من حظر إستفتاحه على المتسلم أو إقفال الحقيقية مع الإحتفاظ بمفاتيحها قد يستفاد منه أن صاحبهما إذ حال ماليا بينهما لم يتسلم وبين ما فيهما ، لم يشأ أن يئتمنه على ما بداخلهما . وإن إختلاس المظروف بعد غش الظرف لهذا الغرض ثم أعاد تغليفه يصح إعتباره سرقة إذا رأت المحكمة من واقع الدعوى أن المتهم لم يئتمن على المظروف وأن صاحبه إنما إحتفظ لنفسه بحيازته ولم يشأ بتغليفه الظرف أن يمكنه من هذه الحيازة .

( جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٤٠ طعن رقم ١٤٥٤ سنة ١٠ ق )

١٧٤١ - التسليم الإضطرارى لا ينقل حيازة ولا ينفى وقوع الإختلاس المعتبر قانونا فى السرقه .

التسليم الذى ينفى ركن الإختلاس فى جريمة السرقه هو الذى ينقل الحيازة . أما مجرد التسليم المادى الذى لا ينقل حيازة ما وتكون به يد المتسلم على الشئ يدا عارضة فلا ينفى الإختلاس . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم تسلم السند ليعرضه على شخص ليقرأه فى نفس المجلس ويرده فى الحال ثم على أثر تسلمه إياه أنكره فى نفس المجلس فإنه يعد سارقا ، لأن التسليم الحاصل له ليس فيه أى معنى من معانى التخلي عن السند .

( جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٤٥ طعن رقم ٦٦٥ سنة ١٥ ق )

١٧٤٢ - عدم بيان الحكم بالإدانة فى جريمة السرقه ما يجب توافره فى التسليم من بقاء المسروق تحت بصر المجنى عليه وإستمرار إشرافه عليه - قصور .

إنه لكى يمكن إعتبار المتهم سارقا للشئ الذى بيده يجب أن تكون الحيازة باقية لصاحبه بحيث يظل مهيمنا عليه يرعاه بحواسه كئنه فى يده هو ، على الرغم من التسليم . فإذا كانت الواقعة هى أن المتهم تسلم من موظف بنك التسليف الزراعى ترخيصا معدا لصرف الدقيق بمقتضاء لكى يستوفى بعض الإجراءات ويرده إلى الموظف ، فاحتفظ به لنفسه ، فإدانته المحكمة فى سرقته بناء على ما قالت به من أن تسليمه الترخيص كان مشروطا برده بعد الفراغ من إجراءات توقيع إذن الصرف من وكيل البنك أو الباشكاكتب بون أن تبين ما يجب توافره فى هذا التسليم من بقاء الترخيص تحت بصر الموظف وإستمرار إشرافه عليه ، فإن حكمها يكون مشويا بالقصور .

( جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٤٥ طعن رقم ١٢٩٤ سنة ١٥ ق )

١٧٤٣ - التسليم الإضطرارى لا ينقل حيازة ولا ينفى وقوع الإختلاس المعتبر فى السرقه .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم قابل المجنى عليه وطلب إليه أن يبدل له ورقة مالية من فئة الخمسين جنيها بـ ١٠ أوراق أصغر منها فأجابه إلى طلبه ، ثم سأل عن الورقة فاعتذر إليه بأنه تركها سهوا في اللوكاندة التي يبيت فيها واستصحبه معه لتسليمها إليه . وفي طريقه اشتري قطعة قمماش ودفع ثمنها ، ثم قصد إلى محل ترزى لتفصيلها وأعطاه بعض أجره ، ثم طلب إلى المجنى عليه إنتظاره وتيما يذهب إلى اللوكاندة ليحضر الورقة ثم ذهب ولم يعد ، فإنه يكون من الواجب لمعاينة المتهم على هذه الواقعة بإعتبارها سرقة أن تبين المحكمة في حكمها أن ما دفعه المتهم ثمنا للقمماش من المال الذي تسلمه من المجنى عليه لم يكن بموافقة ، وأن المكان الذي تركه فيه كان عند المحل الذي قصدا إليه سويا لإستلام الورقة ، وإلا كان حكمها قاصرا ، فإنه إذا كان تصرف المتهم في المال برضاء المجنى عليه فقد يستفاد من ذلك أن المجنى عليه تخلى عن حيازته له ، وكذلك الحال إذا كان قد تركه يتصرف في ماله بعيدا عن رقابته ، وفي كلتا الحالتين لا يصح أن تعد الواقعة سرقة .

( جلسة ١٦ / ١ / ١٩٤٨ طعن رقم ٢٢٠٤ سنة ١٧ ق )

١٧٤٤ - عدم إستبقاء السارق على ما إختلسه في حوزته لا ينفي ركن الإختلاس .

عدم إستبقاء السارق ما إختلسه في حوزته لا ينفي ركن الإختلاس .

( الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ١٦٩ )

١٧٤٥ - الإختلاس في جريمة السرقة - يتم بإنتزاع المال من حيازة المجنى عليه - بغير رضاه - كل إتصال لاحق للجاني بالمسروق ، يعتبر أثرا من آثار السرقة - وليس سرقة جديدة - ما دام سلطانه ظل ميسوفا عليه .

الإختلاس في جريمة السرقة يتم بإنتزاع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه . فإذا تم له ذلك ، كان كل إتصال لاحق للجاني بالمسروق يعتبر أثرا من

أثار السرقة وليس سرقة جديدة ما دام سلطانه ظل مبسوطا عليه . لما كان ما تقدم ، وكان إكتشاف المجنى عليه لجزء من المسروق عند البحث عنه وإختفاؤه على مقربة منه لضبط من يحاول نقله ، لا يخرج المسروق من حيازة الجاني ، ولا يعيده إلى حيازة المجنى عليه الذى لم يسترده فلا يمكن إعتبار نقل الجناة له من موضعه الذى أخفى فيه سرقة جديدة . ذلك بأن السرقة تمت فى الليلة السابقة ولا يمكن أن تتكرر عند محاولة نقل جزء من المسروق من مكان إلى آخر بعد ذلك . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن وآخرين عن الواقعة التى تمت فى الليلة التالية للسرقة بإعتبارهم قد إرتكبوا سرقة جديدة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما الآخرين للذين لم يطعنا فى الحكم لوحدة الواقعة .

( الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٤٢٧ )

١٧٤٦ - ماهية التسليم الذى به ركن الإختلاس فى السرقة .  
إن التسليم الذى ينتفى به ركن الإختلاس فى السرقة ، يجب أن يكون برضاء حقيقى من واضع اليد مقصودا به التخلّى عن الحيازة حقيقة ، فإن كان عن طريق التغافل ، فإنه لا يعد صادرا عن رضاء صحيح ، وكل ما هناك أن الإختلاس فى هذه الحالة يكون حاصلّا بعلم المجنى عليه لا بناء على رضاء منه ، وعدم الرضا - لا عدم العلم - هو الذى يهّم فى جريمة السرقة .

( الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٠١ )

١٧٤٧ - سرقة - كفاية إستخلاص الحكم لركن الإختلاس -  
التحدث عنه صراحة غير لازم .

يكفى أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكى يستفاد توافر فعل الإختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة .

( الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٥٤٧ )

## الفرع الثاني - ملكية الغير للمال المسروق

١٧٤٨ - أحجار الجبل في غير المناطق المخصصة للمحاجر هي أموال مباحة .

جرى قضاء محكمة النقض على أن أخذ أحجار من الجبل من غير المناطق المخصصة للمحاجر لا يعتبر سرقة لأن تلك الأموال مباحة وملكيتها الحكومة لها هي من قبيل الملكية السياسية العليا لا الملكية المدنية التي يعد إختلاسها سرقة ، فلا عقاب على من أخذ هذه الأحجار إلا في صورة ما إذا ثبت أن الحكومة وضعت يدها عليها وضعا صحيحا يخرجها من أن تكون مباحة إلى تكون داخلة في ملكها أو المخصص للمنفعة العامة .

( جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٣٢ طعن رقم ١٤١٣ سنة ٢ ق )

١٧٤٩ - إختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان ثبت عدم جديته لا يعد سرقة .

لا يعد سرقة أو خيانة أمانة إختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جدية ذات حرمة ولا يمكن إعتبارها متاعا للحزب يحرص عليه وأنها أنشئت لغرض خاص لا إرتباط له بأعمال الحزب وإنما هي أثر خدعة وأداة غش أليست ثوب لها شأن .

( جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٣٢ طعن رقم ١٤٤٠ سنة ٢ ق )

١٧٥٠ - عدم بيان قيمة المسروق في الحكم لا يعيبه .

إن قيمة المسروق ليست عنصرا من عناصر السرقة فعدم بيانها في الحكم لا يعيبه .

( جلسة ٦ / ٥ / ١٩٣٥ طعن رقم ١٠٩٣ سنة ٥ ق )

١٧٥١ - الأشياء التي إعتاد الناس إيداعها القبور مع الموتى تعتبر مملوكة لورثتهم .

إن الأكفان والملابس والحقى وغيرها من الأشياء التي إعتاد الناس

إيداعها القبور مع الموتى تعتبر مملوكة لورثتهم . وقد خصصوها لتبقى مع جثث موتاهم لما قرئ في نفوسهم من وجوب إكرامهم في أجدانهم على هذا النحر موقنين بأن لا حق لأحد في العبث بشيء مما أودع . فهذه الأشياء لا يمكن عدها من قبيل المال المباح السانخ لكل شخص تملكه بالإستيلاء عليه . فمن يشرع في إختلاس شيء من ذلك يعد شارعا في سرقة وعقابه واجب قانونا .  
( جلسة ٦ / ٤ / ١٩٣٦ طعن رقم ١١٧٥ سنة ٦ ق )

١٧٥٢ - إعتبار التيار الكهربائي من الأموال المنقولة المعاقب على سرقتها .  
لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جسما متحيزا قابلا للوزن طبقا لنظريات الطبيعة ، بل هو يتناول كل شيء مقوم للتملك والحيازة وانقل من مكان إلى آخر فالتيار الكهربائي - وهو مما تتوافر فيه هذه الخصائص - من الأموال المنقولة المعاقب على سرقتها .  
( جلسة ٥ / ٤ / ١٩٣٧ طعن رقم ٩٤٣ سنة ١٤ ق )

١٧٥٣ - متى تطبق أحكام السرقة في أحوال العثور على الأشياء الضائعة .  
يجب لتطبيق أحكام السرقة في أحوال العثور على الأشياء الضائعة أن تقوم لدى من عثر على شيء نية تملكه ولو كان ذلك بعد العثور عليه . فإذا كان المتهم " وهو مساح عريات بمصلحة السكك الحديدية " قد خالف التنبيه الموجه إليه هو وزملائه بأن يقدموا كل ما يجدونه متروكا في العريات لرؤسائهم ، فسعى إلى معرفة حقيقة المصوغات التي عثر عليها بأن عرضها على أحد الصياغ ، فاستخلصت المحكمة من ذلك أن نيته إنصرفت إلى حبس هذه المصوغات ليملكها بطريق الغش ، فاستخلصها هذا لا معقب عليه ولو كان المتهم قد سلم الأشياء إلى البوليس في اليوم التالي لليوم الذي عثر فيه عليها .  
( جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٣٨ طعن رقم ٥٥٩ سنة ٨ ق )

١٧٥٤ - عدم التبليغ عن العثور على الشيء الفاقد يعد مخالفة لمجرد عدم حصوله في الوقت المعين .

إن قانون الأشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ يعد عدم التبليغ عن العثور على الشيء الفاقد مخالفة لمجرد عدم حصوله في الوقت المعين . أما إذا كان حبس الشيء بقصد تملكه فإنه يكون إختلاسا لمال الغير معاقبا عليه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٢ ع .

( جلسة ١٩٤٠ / ٦ / ٣ طعن رقم ١٣١٤ سنة ١٠ ق )

١٧٥٥ - خطأ الحكم في ذكر إسم صاحب المسروق لا يعيبه .  
يكنى للعقاب في السرقة أن يكون ثابتا بالحكم أن المسروق ليس مملوكا للمتهم . وإذا أخطأ الحكم في ذكر إسم صاحب المسروق فذلك لا يستوجب بطلانه .

١٧٥٦ - السندات المثبتة للحقوق تصلح محلا للسرقة .  
إن السندات المثبتة للحقوق تصلح محلا للسرقة ، لأنها أموال منقولة في معنى المادة ٣١١ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٤٥ / ٣ / ١ طعن رقم ٦٦٥ سنة ١٥ ق )

١٧٥٧ - عدم الرد في حكم بالإدانة على ما دفع به المتهم من الأشياء موضوع التهمة من الأموال المباعة - قصور .  
إذا تمسك المتهم بأن الأوراق محل دعوى السرقة هي من المتروكات ( الدشت ) ولم يعد لها مالك بعد أن تخلت الحكومة عنها ، ثم أدانته المحكمة بسرقتها دون أن تتعرض لهذا الدفاع وترد عليه ، فحكمها بذلك يكون معيبا لقصوره في البيان . ولا يقلل من هذا أن تكون لتلك الأوراق قيمة إذ يمكن بيعها بالمزاد لحساب الخزنة العامة ، فإنه لا يشترط في الشيء المتروك أن يكون معلوم القيمة . بل يجوز في القانون أن يعد الشيء متروكا فلا يعتبر من



يستولى عليه سارقا ولو كانت له قيمة تذكر .

( جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٤٦ طعن رقم ١٧٨٢ سنة ١٦ ق )

١٧٥٨ - عدم تحدث الحكم بالإدانة عن ملكية الشيء المسروق -

قصور .

إذا كان الحكم حين أدان المتهم في سرقة براميل عائمة في البحر قد إكتفى بالقول بأنه ساهم مع آخرين في إخراجها من البحر إلى الشاطئ، للإستيلاء عليها دون أن يتحدث إلى ملكيتها حتى تمكن معرفة أنها مملوكة لأحد فتتوافر شروط الجريمة ، فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

( جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٤٧ طعن رقم ١٢٧٩ سنة ١٧ ق )

١٧٥٩ - تحقق جريمة إختلاس الشيء الضائع ولو لم تكن المادة

المحددة للتسليم أو التبليغ قد مضت متى وضحت نية التملك .

إن جريمة إختلاس الشيء الضائع تتحقق ولو لم تكن المادة المحددة للتسليم أو التبليغ قد مضت متى وضحت نية التملك .

( جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٠ طعن رقم ١١١٧ سنة ٢٠ ق )

١٧٦٠ - الشيكات غير الموقع عليها يصح أن تكون محلا للسرقة

والإختلاس .

الشيكات غير الموقع عليها يصح أن تكون محلا للسرقة والإختلاس إذ هي وإن كانت قليلة القيمة في ذاتها ليست مجردة عن كل قيمة .

( جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٥١ طعن رقم ١١٧٢ سنة ٢١ ق )

١٧٦١ - متى يعد إستخراج الرمال بغير ترخيص في حكم

السرقة .

إن الواضح من مقارنة نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٤ من

القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ إن المشرع تعمد حذف عبارة " ولو كان من مالها " من الفقرة الثانية تمشياً مع المبدأ الذي قرره في المادة الثامنة عشرة من إعتبار المحاجر الموجودة في الأرض المملوكة للأفراد ملكاً لصاحب الأرض . وإن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أسس على أن إستخراج الرمال بغير ترخيص يعد سرقة ولو كان ذلك من أرض مملوكة للمتهم فإنه يكون مبنياً على الخطأ في تفسير القانون .

( جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٤ طعن رقم ٢١٠١ سنة ٢٣ ق )

١٧٦٢ - المنقول في مقام السرقة هو كل ما له قيمة مالية ممكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته .

إن السرقة هي إختلاس منقول مملوك للغير . والمنقول في هذا المقام هو كل ما له قيمة مالية ممكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته ما دام ليس مجرداً من كل قيمة . فإذا كان الحكم قد أثبت أن كويونات الكيوسين المسروقة لها قيمة ذاتية بإعتبارها من الورق ، كما أثبت أن المتهم قد إنتفع بها فعلاً ، ولو أنه توصل إلى هذا الإنتفاع بختمها بختام مصطنع ، فإن عقابه يكون في محله .

( جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٥٤ طعن رقم ٤٧٦ سنة ١٤ ق )

١٧٦٣ - عدم الإعتداء لمعرفة شخص المالك للمسروقات لا يؤثر في قيام جريمة السرقة .

لا يؤثر في قيام جريمة السرقة ، عدم الإعتداء إلى معرفة شخص المالك .

( الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٨ )

١٧٦٤ - الشيء المتروك المشار إليه في المادة ٨٧١ مدني : هو الذي يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته بنية إنهاء ملكيته .

الشيء المتروك - على ما أشارت إليه المادة ٨٧١ من القانون المدني في فقرتها الأولى - هو الذي يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته وبنية إنهاء ما

كان له من ملكية عليه فيغدو بذلك ولا مالك له ، فإذا إستولى عليه أحد فلا يعد سارقا ولا جريبة في الإستيلاء على الشيء لأنه أصبح غير مملوك لأحد .  
( الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٤٩٥ )

### الفرع الثالث - القصد الجنائي

#### ١٧٦٥ - النية الواجب توافرها قانونا في جريمة السرقة .

إذا علل المدين إحتفاظه بالسند على رغم إرادة الدائن بأنه لم يقصد تملك السند بل قصد بالإستيلاء عليه تهديد الدائن لحمله على أن يخصم له كذا جنيبا بدعوى أنه غش في البيع الذى كان من نتيجته تحرير ذلك السند فإن هذا التعليل لا يخلية من المسؤولية الجنائية لأن طلبه الخصم هو تحكم منه في الدائن لا يستند إلى أى أساس وإسبقاؤه السند ومساومته على الحصول على هذا المبلغ الذى لا حق له فيه يعد إختلاسا بنية سلب المال المختلس وهى النية الواجب توافرها قانونا في جريمة السرقة . (جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٣٤ طعن رقم ١١ لسنة ٤ ق)

#### ١٧٦٦ - سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص نية السرقة .

يكفى لإعتبار الجاني شارعا في جريمة السرقة المصحوبة بطروف مشددة إتيانه شطرا من الأفعال المكونة للظروف المشددة . ولحكمة الموضوع أن تستخلص نية السرقة من تنفيذ هذه الأفعال دون أن تكون خاضعة في ذلك لرقابة محكمة النقض . (جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٣٤ طعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٤ ق)

#### ١٧٦٧ - الإستيلاء بقصد الإستعمال المؤقت لا يكفى لتوافر

#### القصد الجنائي .

إن القصد الجنائي في السرقة هو قيام العلم عند الجاني ، وقت إرتكاب فعله ، بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية إمتلاكه . فإذا كان الحكم ، مع تسليمه بأن المتهم لم يستولى على أدوات الطباعة إلا بقصد

الإستعانة بها على طبع منشورات لسب مدير المطبعة والقذف فى حقه ، قد أعتبر عناصر جريمة السرقة متوافرة بمقولة أن القصد الجنائى فيها يتحقق بإستيلاء الجانى على مال يعلم أنه غير مملوك له بنية حرمان صاحبه منه ولو مؤقتا ، فإنه يكون قد أخطأ لأن الإستيلاء بقصد الإستعمال المؤقت لا يكفى فى القصد الجنائى ، إذ لا بد فيه من وجود نية التملك .

(جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٤٣ طعن رقم ١٤٤٨ سنة ١٣ ق)

١٧٦٨ - متى يجب التحدث فى الحكم بالإدانة عن نية السرقة  
إستقلالاً .

من أركان جريمة السرقة أن يأخذ السارق الشئ بنية تملكه . والمفروض أن من يفتلس شيئا فإنما ينتوى تملكه . وقد إستقر قضاء هذه المحكمة على أن هذه الحالة لا تلزم محكمة الموضوع بالتحدث عن توفر هذا الركن . ولكن إذا كان المتهم قد نازع فى قيام هذا الركن بقوله أنه ما قصد بأخذ البطانية محل دعوى السرقة إلا مجرد الإنتفاع بها إلقاء للبرد فإنه يكون من الواجب على المحكمة أن تتحدث عن قصده الجنائى وتقيم الدلائل على توفره ، فإذا هى لم تفعل كان حكمها قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٥٠ طعن رقم ١٠٨٥ سنة ٢٠ ق)

١٧٦٩ - متى يجب التحدث فى الحكم بالإدانة عن نية السرقة  
إستقلالاً .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر فى بيان الفعل الذى وقع من الطاعن على القول بأنه نقل الاشياء ( التى أتهم بسرقتها ) من محل حجزها دون أن يبين قصده من هذا النقل ، وهل كان بنية تملكها أم كان تحقيقا لغرض آخر ثم دانه فى جريمة السرقة - فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(جلسة ٢ / ١١ / ١٩٥٢ طعن رقم ٨٩٢ سنة ٢٢ ق)

١٧٧٠ - تحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة السرقة - غير لازم .

لا يشترط التحدث صراحة وإستقلالاً في الحكم عن القصد الجنائي في جريمة السرقة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه .  
( الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٧٤٥ )

١٧٧١ - القصد الجنائي في جريمة السرقة - هو علم الجاني - وقت إرتكابه الفعل بأنه يختلس منقولاً مملوكاً للغير عن غير رضاه بنية تملكه - عدم لزوم تحدث الحكم عنه إستقلالاً .  
القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني ، وقت إرتكابه الفعل ، بأنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضاه مالكه بنية إمتلاكه ، ولا يشترط تحدث الحكم إستقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه .  
( الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤٢٥ )

١٧٧٢ - معنى القصد الجنائي في جريمة السرقة .  
القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت إرتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضاه مالكه بنية إمتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم إستقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون مستفاداً منه .  
( الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٥٤٧ )

### الفصل الثاني - الجريمة التامة والشروع

١٧٧٣ - جواز توفر الشروع في السرقة ولو لم تمس يد السارق شيئاً مما أراد سرقته .

لا يشترط في تحقق جريمة الشروع في السرقة أن يتمكن السارق من نقل الشيء من حيازة صاحبه إلى حيازته الشخصية بل يتوفر الشروع في السرقة ولو لم تمس يد السارق شيئاً مما أراد سرقته  
( جلسة ١ / ١ / ١٩٣٦ طعن رقم ٣٨٨ سنة ٦ ق )

١٧٧٤ - تمام جريمة السرقة بإنتقال المال فعلا من حيازة المجنى عليه إلى حيازة المتهم بطريق الإختلاس وبنية السرقة .  
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن صراف المديرية تسلم بعض رزم الإوراق المالية من صراف البنك الأهلئ ، ووضعها على منضدة بجواره وشغل يتسلم باقى الأوراق ، فاغتنم المتهم هذه الفرصة وسرق رزمة منها ، وأخفاها تحت ثيابه ولما أفتضحت السرقة ألقاها خلف عامود يبعد عن محل وقوفه حيث وجدها أحد عمال البنك ، فهذه الواقعة تعتبر سرقة تامة لأن المال قد إنتقل فعلا من حيازة الصراف إلى حيازة المتهم بطريق الإختلاس وبنية السرقة .  
( جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٣٦ طعن رقم ١٩٦ سنة ٧ ق )

١٧٧٥ - تطبيقات لجريمة الشروع فى السرقة .  
إذا كان المتهم قد سرق قرطا على أنه من الذهب وهو من نحاس " لأن المجنى عليها إستبدلت بقرطها الذهبى قرط النحاس الذى سرق " فإن الواقعة تكون بالنسبة لقرط النحاس سرقة وبالنسبة لقرط الذهب شروعا فى سرقة .  
( جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٤١ طعن رقم ١٢٥٥ سنة ١١ ق )

١٧٧٦ - أحوال تعتبر فيها الجريمة تامة .  
إذا كان الثابت بالحكم-أن بعض الأشياء المسروقة وجدت بمنزل خرب مجاور لمنزل المجنى عليه ، وبعضها على حائط هذا المنزل الخرب ، فإن هذه الواقعة تكون جريمة سرقة ومن الخطأ عدها شروعا ما دامت تلك الأشياء قد نقلت من داخل منزل المجنى عليه إلى خارجه فخرجت بذلك من حيازة صاحبها .  
( جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٤٢ طعن رقم ١٩٢٦ سنة ١٢ ق )

١٧٧٧ - أحوال تعتبر فيها الجريمة تامة .  
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهمين إتفقا على سرقة سوار من المجنى عليها ، وعلى أثر سقوط السوار منها إلتقطه أحدهما وسلمه فى مكان

الحادث للآخر فإن المتهمين كليهما يكونان سارقين للسوار .

( جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٤٣ طعن رقم ١٤٧٨ سنة ١٣ ق )

#### ١٧٧٨ - تطبيقات لجريمة الشروع فى السرقة .

لا تثريب على محكمة الموضوع إذا هى أعتبرت الشروع فى جريمة السرقة متوافرا من إقتحام المتهمين لسور أحد المصانع ، وهو من الأسلاك الشائكة ، ووجودهما داخل حرم المصنع على بعد أمتار من بنائه وعلى مقربة من نافذة قال أحد الشهود بسبق حصول سرقة عن طريقها ، ومن ضبط آلات مع واحد منهما مما يستعمل للكسر . ( جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٤٧ طعن رقم ٢٧٨ سنة ١٧ ق )

١٧٧٩ - عدم بيان الحكم بالإدانة فى جريمة الشروع فى السرقة ما يفيد توافر البدء فى تنفيذ جريمة الشروع فى السرقة وقصد السرقة . قصور .

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة إلى المتهم والدليل على توافرها فى حقه ، فإذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة الشروع فى سرقة إطار من سيارة ولم يقل فى ذلك إلا " أنه حاول أن يركب سيارة النقل من الخلف وكان بها إطار " فإنه يكون معيبا إذ هو لم يأت بما يفيد توافر البدء فى التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التى لا تقوم جريمة الشروع فى السرقة إلا بهما . ( جلسة ١ / ٦ / ١٩٤٨ طعن رقم ٢١٧٦ سنة ١٧ ق )

١٧٨٠ - إتيان المتهم شطرا من الأفعال المكونة للظرف المشدد

فى جريمة السرقة كاف لإعتباره شارعا .

متى كان الحكم قد أثبت على المتهم بالوقائع التى بينها إرتكابه جناية الشروع فى السرقة بطريق الإكراه وبين واقعتها بما تتوافر به جميع عناصرها القانونية من نية معقودة لديه وأفعال مادية وقعت منه تؤدى إلى الجريمة مباشرة وسبب لا دخل لإرادته فيه حال بينه وبين إتمام قصده ، وكان إتيان الجانى

شطرا من الأفعال المكونة للظروف المشددة يكفى لإعتباره شارعا فى جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة ، وكان إستخلاص نية السرقة من هذه الأفعال هو أمر موضوعى تستقل به محكمة الموضوع - متى كان ذلك فإن ما ينعاه المتهم على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .  
( جلسة ٢ / ٥ / ١٩٥٤ طعن رقم ٣٥ سنة ٢٤ ق )

١٧٨١ - محاولة المتهم وهو عامل بالشركة المجنى عليها إختلاس مازوت منها . إعتبار الواقعة شروعا فى سرقة .  
متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملا عندها إلا إذا عارضة ليس من شأنها أن تنتقل الحيازة إليه فلا محل للقول بأن الجريمة فى حقيقة تكييفها القانونى لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة الشروع فى السرقة لم يخطئ القانون فى شىء .  
( الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٣٢٠ )

١٧٨٢ - صور واقعة يتوافر فيها الشروع فى سرقة .  
متى كان المتهم قد توصل إلى إختلاس بعض الأقطان من غير الغرفة بالشركة ووضعها فى أكياس بفناء المحلج وكتب عليها أسم أحد التجار وأثبت فى دفتر البوابة ورودها بإسم هذا للتاجر إثباتا للملكية وكانت تلك هى الوسيلة التى يستطيع بها ، التاجر أن يستلم الأقطان بعد حلجها ، فإن ما وقع من المتهم لا يعدو فى الحقيقة أن يكون شروعا فى سرقة وليس سرقة تامة .  
( الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٨ س ٦٨ )

١٧٨٣ - سرقة بالإكراه - تعدد الفاعلين - ما يلزم فى عدم كذالك .

لا يشترط لإعتبار المتهمين فاعلين أصليين فى جناية السرقة بالإكراه أن



يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الإختلاس ، بل يكفى فى عدمه كذلك أن يرتكب كل منهم أى الفعلين ، متى كان ذلك فى سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن إعترض المجنى عليه عند ملاحقته للمتهم الأول الذى سرق حافظته ، ثم تبعه وضربه بقبضة اليد بقصد تمكين زميله السارق من الفرار بالمسروقات ، فإن الحكم إذ أعتبر الطاعن فاعلا أصليا فى جنائية الشروع فى السرقة بإكراه ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

( الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١ / ١ / ٩٨ - ١٩٧١ / ٢٢ ص ٦٩ )

١٧٨٤ - سريان المادة ٢٢١ من قانون العقوبات على جميع السرقات المعدودة من الجنب - سواء مما نص عليه فى قانون العقوبات أم فى غيره من القوانين .

نص المادة ٢٢١ من قانون العقوبات عام ينطبق على الشروع فى السرقات المعاقب عليها بعقوبة الجنبه فينبسط بهذه المثابة على ما نص عليه منها سواء فى قانون العقوبات أو فى غيره من القوانين فكان حكمه ممتدا على ما نص عليه القانون رقم ١٩٧٢ .

( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦ / ١٠ / ١٩٧٦ - ٢٧ ص ٦٩٤ )

١٧٨٥ - تمام السرقة ، بالإستيلاء على المنقول وإنحصار حيازة مالكة عنه - وصيرورته رهن تصرف سارقه .

من المقرر أن السرقة تتم بالإستيلاء على الشيء المسروق إستيلاء تاما يخرج من حيازة صاحبه ويجعله فى قبضة السارق وتحت تصرفه ، وإذا كان ذلك وكانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الطاعن وآخرين دخلوا مسكن المجنى عليها بواسطة نزع النافذة من الخارج وقام الطاعن بسرقة المسروقات من حجرتها . فإن الحكم إذ أعتبر الواقعة سرقة تامة لا شروعا فيها يكون أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بدعى الخطأ فى تطبيق القانون غير سديد .

( الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨ / ١٠ / ١٩٧٨ - ٢٩ ص ٦٨٤ )

١٧٨٦ - تحقق جريمة الشروع فى السرقة - ليس رهنا بوجود المال .

من المقرر أنه ليس بشرط فى جريمة الشروع فى السرقة أن يوجد مال فعلا ، ما دام أن نية الجانى قد إتجهت إلى إرتكاب السرقة .  
( الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٢٤٦ )

### الفصل الثالث - الظروف المشددة الفرع الأول - الزمان والمكان

١٧٨٧ - تعريف الطريق العام .

من المتفق عليه أن الطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه فى كل وقت وبغير قيد سواء أكانت أرض مملوكة للحكومة أم للأفراد . فوقوع سرقة ، على جسر ترعة مباح المرور عليه يقع تحت متناول المادة ٢٧٢ عقوبات سواء أكانت هذه الترعة عمومية مملوكة جسرهما للحكومة أم كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح .  
( جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٣١ طعن رقم ٨٩٧ سنة ٢ ق )

١٧٨٨ - توفر الظروف المشددة فى جريمة السرقة ولو كان المنزل معدا للسكنى فقط .

إن القانون لم يشترط لتشديد العقاب على السرقات التى تقع فى المنازل أن يكون المنزل مسكونا فعلا بل يكفى أن يكون معدا للسكنى فقط .  
( جلسة ١١ / ٢ / ١٩٢٥ طعن رقم ٤٢٠ سنة ٥ ق )

١٧٨٩ - وقوع السرقة فى الطريق العام من عدة متهمين بطريق الإكراه كاف لتطبيق المادة ٢١٥ ع .

إذا كان الحكم قد أثبت وقوع السرقة فى الطريق العام من المتهمين وهم ثلاثة ، بطريق الإكراه ففى هذا ما يكفى لتطبيق المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .  
( جلسة ١٦ / ١ / ١٩٣٩ طعن رقم ١٠٢ سنة ٩ ق )

١٧٩٠ - المقصود بالليل هو الفترة بين غروب الشمس وشروقها .  
إن قانون العقوبات إذا نص على الليل كظرف مشدد للسرقة " المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ " ولقتل الحيوان والإضرار به " المادة ٣٥٦ " وإتلاف الزراعة " المادة ٣٦٨ " ولإنتهاك حرمة ملك الغير " المادة ٣٧٢ " . الخ دون أن يحدد بدايته ونهايته فقد أفاد أنه إنما يقصد بالليل ما تواضع الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها . فإذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل ، أى قبل شروق الشمس ، فإنه لا يكون قد أخطأ في إعتبار الواقعة متوافرا فيها ظرف الليل .  
( جلسة ١ / ٦ / ١٩٤٨ طعن رقم ٢١٣٦ سنة ١٧ ق )

١٧٩١ - عدم رد الحكم بالإدانة على ما دفع به المتهم من أن السرقة لم تقع في طريق عمومي - قصور .  
إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن السرقة لم تقع في طريق عمومي مستندا في ذلك إلى المعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي ، ومع ذلك أدانته الحكم في جناية السرقة في الطريق العام دون أن يرد على ما تمسك به من ذلك ، فهذا منه قصور يستوجب نقضه .  
( جلسة ١١ / ١٠ / ١٩٤٨ طعن رقم ١٥٩٢ سنة ١٨ ق )

١٧٩٢ - توافر ظرف الليل في جريمة السرقة مسألة موضوعية .  
إن توافر ظرف الليل في جريمة السرقة مسألة موضوعية .  
( جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٠ طعن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ ق )

## الفرع الثاني - الوسيلة (أ) الإكراه

١٧٩٣ - صور لكفاية إستهتار الحكم ظرف الإكراه .

يكفى لتطبيق المادة ٢٧٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات " قديم " أن يثبت الحكم أن أحد المتهمين أمسك بذراع المجنى عليه اليمنى وضغط عليها فعمل مقاومته حتى تمكن الآخر من إدخال يده فى جيبه ، وأخرج ما فيها من النقود ، فإن بهذا يتوافر ظرف الإكراه . وإذا كان الحكم قد ذكر زيادة على ذلك أن أحد المتهمين كان يحمل مدية ولكن لم يبحث فيما إذا كانت هذه المدية تعد سلاحا أو لا فهذا لا يؤثر فيه لأن ما أثبتته من توافر ظرف الإكراه وتعدد الفاعلين يغنى عن التخصص فى شيء من ذلك . ( جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٣٧ طعن رقم ١٩٣٤ سنة ٧ ق )

١٧٩٤ - إستعمال الجانى القوة لإتمام السرقة أو للفرار بما سرقه كاف لتوافر ظرف الإكراه ولو لم تترك القوة إصابات بالمجنى عليه .

يكفى لتوافر ركن الإكراه فى جريمة السرقة أن يستعمل الجانى القوة لإتمام السرقة أو للفرار بما سرقه ولو لم تترك القوة إصابات بالمجنى عليه . فإذا أثبت الحكم أن المتهم دفع المجنى عليه فوقع على الأرض وتمكن بذلك من الإستيلاء على المسروق فخطيبته الفقرة الأولى من المثلثة ٣٦٤ عقوبات على الواقعة صحيح أما اشتراط تخلف إصابات يمن وقع عليه الإكراه فإنه لا يلزم قانونا إلا فى الأحوال التى يفظ فيها العقاب طبقا للفقرة الثانية من المادة المذكورة . ( جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٣٩ طعن رقم ١٦٦١ سنة ٩ ق )

١٧٩٥ - وقوع الإكراه عن الجانى والجريمة فى حالة تلبس ليتمكن من الإفلات بالمسروق يجعل السرقة حاصلة بطريق الإكراه . الإكراه الذى يقع عقب ارتكاب السرقة يجعل هذه السرقة حاصلة بإكراه متى كان وقوعه أثناء التلبس بها للإفلات بالمسروقات ، فإذا كانت الواقعة التى أثبتتها أمر الإحالة هى أن المجنى عليه كان بالسوق فرأى شخصا يحتك به . وشعر أن شخصا آخر وضع يده فى جيبه وأخرج منه مبلغا من النقود فهم بضبطه فأمسك به ذلك الشخص ومنعه من ضبط السارق حتى تمكن من

الهرب ، فإن فعل الإكراه المنسوب للمتهم فى هذه الواقعة يكون قد وقع عقب إختلاس النقود من جيب المجنى عليه مباشرة عندما أراد ضبط السارق ، أى أثناء التلبس بإرتكاب جريمة السرقة ، وقد كان الغرض منه فرار السارق بالمسروق ، ومن الخطأ إعتبار هذه الواقعة جنحة .

( جلسة ٥ / ٢ / ١٩٤٥ طعن رقم ٦٣٧ سنة ١٥ ق )

١٧٩٦ - إستعمال القوة مع المجنى عليه أو غيره لمنعه من ملاحقة السارق بعد هربه يجعل السرقة بإكراه .

إن إستعمال القوة مع المجنى عليه أو غيره لمنعه من ملاحقة السارق عند هربه بالمسروق وهو متلبس بفعل السرقة - ذلك يجعل السرقة بإكراه .

( جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٤٧ طعن رقم ٧٣١ سنة ١٧ ق )

١٧٩٧ - وقوع فعل الإكراه من بعض المتهمين لفعل الإختلاس من الباقيين كاف لإعتبارهم فاعلين أصليين لجناية السرقة بإكراه متى كان ذلك فى سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا .

إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة حصلت من ظروف الدعوى والأدلة المقدمة فيها أن الجناة كان غرضهم إبتزاز أموال المجنى عليهما عن طريق حبسهما والإستيلاء على ما يكون مع كل منهما من نقود وأمتعة وقت القبض عليهما ، ثم أخذ فدية لإطلاق سراحهما ، وأن هذين الغرضين هما غرضان أصيلان عندهم وإن الإعتداء الذى وقع على المجنى عليهما وحبسهما إنما كانا فى سبيل تحقيق هذين الغرضين معا ، فكل من هؤلاء الجناة يكون مسئولاً عن السرقة بالإكراه التى وقعت من أحدهم على المقبوض عليهم .

( جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٤٩ طعن رقم ٤٨٠ سنة ١٩ ق )

١٧٩٨ - صور لكفاية إستظهار الحكم ظرف الإكراه .

إذا كان الحكم قد أثبت أن جذب المتهم للحقبة من يد المجنى عليها بعنف هو الذى أوقع المجنى عليها من الترام فأصيبت بجروح ، وأصيبت أثناء علاجها

منها بالتهاب رئوى حدث بسبب رقادها على ظهرها أثناء مدة العلاج ، وإنتهى بوفاتها - فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر به ظرف الإكراه فى جناية السرقة كما يجعل المتهم مسئولاً عن جناية إحداث جرح عمدى أفضى إلى موت المجنى عليها . (جلسة ٨ / ٦ / ١٩٥٢ طعن رقم ٨١١ سنة ٢٢ ق )

١٧٩٩ - عدم عناية الحكم ببيان الرابطة بين الإعتداء على المجنى عليه وبين فعل السرقة - قصور .  
إذا كان الحكم فى جناية السرقة بإكراه لم يبين قيام الارتباط بين الإعتداء الذى وقع من الطاعن على المجنى عليهم وبين جريمة السرقة التى ارتكبت أو الفرار بالمسروق ، فإن الحكم يكون قاصراً مما يعيبه ويستوجب نقضه . (جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٥٤ طعن رقم ٥٤٩ سنة ٢٤ ق )

١٨٠٠ - الإعتداء الذى يعقب فعل الإختلاس مباشرة للنجاة بالشئ المختلس - كفايته لتوافر جريمة السرقة بإكراه - مسامحة كل من ساهم فيها بإعتباره فاعلاً .  
لا يشترط فى الإعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقة بإكراه أن يكون سابقاً أو مقارناً لفعل الإختلاس بل أنه يكفى أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الإختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس وكل من ساهم فى هذه الحركة المكونة للجريمة وهى عبارة عن فعلين " السرقة والإعتداء " فهو فاعل فى الجريمة الأصلية الناتجة من إرتباطهما . (الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٧٧ )

١٨٠١ - طعن المتهم المجنى عليه بمطواة لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق توافر ظرف الإكراه .  
متى كان الحكم قد إنتهى إلى أن المتهم قد طعن المجنى عليه بمطواة عندما حاول القبض عليه لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق فأحدث

به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ظرف الإكراه فى السرقة وقيام الصلة بين العنف الذى إستخدمه المتهم وبين السرقة التى شرع فى إرتكابها .  
(الطنن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٢١٧ )

١٨.٢ - خطأ الحكم فى تحديد مكان إحدى إصابات المجنى عليه - لا يعيبه - ما دام أنه لا أثر له فى قيام الجريمة التى دان المتهم بها .

خطأ الحكم فى تحديد مكان إحدى إصابات المجنى عليه وهل هى فى الساق اليمنى أو اليسرى لا يعيب الحكم ما دام أن ذلك ليس له من أثر فى قيام الجريمة التى دان المتهمين بها إذ الموعول عليه فى جنائية السرقة بإكراه المنطبقة على المادة ٢١٤ / ٢ من قانون العقوبات هو أن تكون هناك أفعال قسرية من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه وإن يترك الإكراه أثر جروح - وهو ما أثبتته الحكم فى حق المتهمين . (الطنن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١٨١ )

١٨.٣ - ركن الإكراه فى السرقة - متى يتحقق . التحدث عنه إستقلالاً فى الحكم - لا يلزم .

الإكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات للسرقة . فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسمه ، فإنه يصح أيضاً أن يكون بالتهديد بإستعمال السلاح . وليس بلازم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه فى السرقة إستقلالاً ، ما دامت مدوناته تكشف عن توافره وترتب جريمة السرقة عليه . (الطنن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٧٧٠ )

١٨.٤ - سرقة - حكم - تسببيه .  
لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه فى السرقة إستقلالاً ما دامت

مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

( الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٦٥ م ١٦ من ٢٨١ )

#### ١٨.٥ - سرقة بإكراه - أركان الجريمة .

لا يلزم في الإعتداء الذي تتوافر به جنائية السرقة بإكراه أن يكون الإكراه سابقا أو مقارنا لفعل الإختلاس ، بل أنه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الإختلاس ، متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس ، سواء وقع على المجنى عليه نفسه أو على غيره لمنعه من ملاحقة السارق وإسترداد ما سرقه . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن نشل حافظة النقود من المجنى عليها وسلمها لآخر فلما لاحقها إبنها إعترض الطاعن سبيله وضربه بالعصا على ذراعيه حتى يمكن السارق من الفرار بما سرقه ، وتم له ما أراد ، فإن ما أثبتته من ذلك تتوافر به جنائية السرقة بالإكراه كما هي معرفة في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٦٧ م ١٨ من ١٢٧٧ )

#### ١٨.٦ - ظرف الإكراه في السرقة - عيني - مفاد ذلك .

من المقرر أن ظرف الإكراه في السرقة عيني متعلق بالإركان المادية المكونة للجريمة لذلك فهو يسرى على كل من أسهم في الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الغائبين .

( الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩ / ٦ / ١٩٦٧ م ١٨ من ٨٤٦ )

#### ١٨.٧ - الإكراه في السرقة - متى يتحقق ؟

الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلا للسرقة .

( الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٦٨ م ١٩ من ١٥٨ )



١٨.٨ - عدم ضبط الأسلحة أو الأدوات المستعملة في الإكراه -  
لا يقدح في سلامة الحكم .

لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط الأسلحة أو الأدوات التي  
إستعملت في الإكراه . ذلك لأنه ما دام أن الحكم قد إقتنع من الأدلة السائفة  
التي أوردها بأن الطاعنين كانا يحملان أسلحة وأدوات إستعملها في الإكراه  
وهو ما يكفي للتدليل على توافر ظرف الإكراه في حقهما ولو لم تضبط تلك  
الأشياء . (الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧ / ٢ / ٥ س ١٩ ص ١٥٨ )

١٨.٩ - التهديد بإستعمال السلاح - طبيعيا كان أم بالتخصيص -  
ضرب من ضروب الإكراه في مجال تطبيق المادة ٣١٤ عقوبات -  
شرط ذلك ؟

إنه وإن كان القانون لم ينص في المادة ٣١٤ عقوبات على التهديد بإستعمال  
السلاح وعلى عده بمنزلة الإكراه كما فعل في بعض المواد الأخرى ، إلا أنه ما  
دام التهديد بإستعمال السلاح هو في ذاته ضرب من ضروب الإكراه لأن شأنه  
شأن الإكراه تماما من حيث أضعاف المقاومة وتسهيل السرقة وما دام القانون لم  
يخصه بالذكر في المواد التي ذكره فيها مع الإكراه إلا لمناسبة ما إقتضاه مقام  
التحدث عن وجود السلاح مع الجائنين كظرف مشدد ولم يقصد التفريق بينه وبين  
الإكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما في الحكم وهو ما أفصح عنه المشرع في  
المادة ٤٢٧ من مشروع قانون العقوبات الجديد ، فإن مفاد ذلك أن تعطيل  
مقاومة المجنى عليه كما يصح أن تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على  
جسم المجنى عليه يصح أيضا أن تكون بالتهديد بإستعمال السلاح ، وفي  
إشارة المادة ٣١٤ عقوبات إلى الإكراه إطلاقا ما يكفي لأن يندمج في الإكراه  
كل وسيلة قسرية تستعمل لفل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيولة بينه وبين  
منع الجاني عن مقارفة جريمته ، ويستوى في الأداة المهدد بها أن تكون سلاحا  
بطبيعته أو بالتخصيص متى ثبت أن الجاني قد حملها عمدا لمناسبة السرقة  
ليشد بها أزره وليتخذ منها وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في إرتكاب

السرقه وهو ما يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة فى الدعوى فى حدود سلطته التقديرية .

(الطن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٨ س ١٩ من ١١٧ ، ١١٨ )

١٨٩٠ - الفاعل الاصلى فى الجريمة - مثال فى جريمة سرقة بإكراه .

إن مجرد ظهور الطاعن على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الأعمال المكونة لها مما يدخله فى نطاق الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون العقوبات - وهو مظاهرتة وياقى المتهمين للمتهم الأول بالإلتفاف حول سيارة المجنى عليه ومطالبته بالنقد - يجعله كما إنتهى إليه الحكم فاعلا أصليا فى جريمة السرقة بإكراه التى دين بها .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٢٨٨ )

١٨٩١ - الإعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقة بإكراه ما يشترط فيه .

من المقرر أنه يشترط فى الإعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقة بإكراه أن يكون الإكراه سابقا أو مقارنا لفعل الإختلاس ، بل يكفى أن يكون كذلك ولو إعتب فعل الإختلاس ، متى كان قد تلاه مباشرة ، وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس . (الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٢٠١ )

١٨٩٢ - السرقة بإكراه - ظرف الإكراه - متى يتحقق .

لما كان لا يلزم فى الإعتداء الذى تتوافر به جريمة الشروع فى السرقة بإكراه أن يكون الإعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الإختلاس بل يكفى أن يكون كذلك ولو أعتب فعل الإختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس . وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن أخذ يدفع المجنى عليها بيديه بقوة وأطبق على عنقها يريد إلحاقها على الأرض حتى يتمكن

من الفرار بالمندبل وما به من نقود سرقتها من جيب المجنى عليها فإن ما أورده الحكم فى هذا الشأن مما يتوافر به ظرف الإكراه فى جريمة الشروع فى السرقة كما هو معروف قانونا .

(الطن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ٤ / ٣ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٤٤٦ )

### (ب) حمل السلاح

١٨١٣ - توافر ظرف حمل السلاح متى ثبت للمحكمة من أى عنصر من عناصر الدعوى أن الجانى يحمل سلاحا وقت ارتكابه الجريمة ولو لم يضبط هذا السلاح .

يكفى لتوافر ظرف حمل السلاح فى جريمة السرقة أن يثبت للمحكمة من أى عنصر من عناصر الدعوى أن الجانى كان يحمل سلاحا وقت ارتكابه الجريمة ، فإذا أخذت المحكمة بأقوال المجنى عليه وزوجته فيما شهدا به من أن أحد اللصوص كان يحمل سلاحا وقت الحادثة وأنه هدد أولهما بإستعماله إذا قاومه فذلك يكفى للقول بتوافر هذا الظرف ولو لم يضبط هذا السلاح . على أنه إذا كان الحكم قد أثبت من جهة أخرى وقوع السرقة فى الطريق العام من المتهمين ، وهم ثلاثة ، بطريق الإكراه ، ففى هذا ما يكفى لتطبيق المادة ٣١٥ من قانون العقوبات بغض النظر عن السلاح ، وذلك على أساس توافر ظرفين آخرين هما العدد والإكراه .

(جلسة ١٦ / ١ / ١٩٣٩ طعن رقم ١٠٣ سنة ٩ ق )

١٨١٤ - توافر ظرف السلاح إذا نقل المتهم قمحا من مخازن محطة السكة الحديد إلى مكان آخر فى دائرة المحطة بعيدا عن الرقابة ، ثم حضر ليلا وهو يحمل سلاحا وحمل القمح إلى خارج المحطة .

إن السرقة لا تتم بالإستيلاء على الشيء المسروق إستيلاء تاما يخرج به عن حيازة صاحبه ويجعله فى قبضة السارق وتحت تصرفه . فإذا نقل المتهم كمية

من القمح من مخازن محطة السكة الحديد إلى مكان آخر فى دائرة المحطة بعيدا عن الرقابة ، ثم حضر ليلا وهو يحمل سلاحا ومعه آخرون وحملوا القمح إلى خارج المحطة حتى ضبطوا به ، فإن هذه الواقعة تكون جنائية سرقة بالنسبة للمتهم ولزملائه ولا يصح أن تعتبر جنحة لأن القمح لم يكن عندما نقله المتهم بمفرده قد خرج من حوزة السكة الحديد ، فلا يعتبر إختلاسه تاما إلا عندما نقله المتهمون معا من دائرة المحطة فى الظروف التى نقلوه فيها ، والسرقة فى هذه الحالة تكون جنائية . ( جلسة ١١ / ٥ / ١٩٤٢ طعن رقم ١٢٨٨ سنة ١٢ ق )

#### ١٨١٥ - ماهية السلاح الذى يتوفر به الظرف المشدد .

إنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف السلاح الذى عد حمله ظلما مشددا فى السرقة ، ولما كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة بطبيعتها لأنها معدة من الأصل للفك بالأنفص ، كالبنادق والسيوف والحرا ب والملاكم الحديدية وغيرها مما هو معاقب على إحرازه وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ فحملها لا يفسر إلا بأنه إستخدامها فى هذا الغرض ، وأسلحة عرضية من شأنها الفك أيضا ولكنها ليست معدة له بل لأغراض بريئة فحملها لا يدل بذاته على إستعمالها فى غير ما هى معدة له كالسكاكين والسواطير المنزلية والبلط والفؤوس - لما كان الأمر كذلك فإن مجرد حمل سلاح من النوع الأول يتحقق به الظرف المشدد حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقة . أما السلاح من النوع الآخر فلا يتحقق الظرف المشدد بحمله إلا إذا ثبت أنه كان لمناسبة السرقة - الأمر الذى يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة فى الدعوى . كاستعمال السلاح ، أو التهديد بإستعماله أو عدم وجود ما يسوغ حمله فى الظروف التى حمل فيها ، فعندئذ تتحقق به الإلة الداعية إلى تشديد العقاب ، ويحق عده سلاحا بالمعنى الذى أراده القانون . فإذا كان المستفاد من الوقائع الثابتة بالحكم أن المحكمة قد اعتبرت أن حمل السكين لم يكن إلا لمناسبة السرقة فإن الظرف المشدد يكون متحققا فى حق المتهم وزميله ، وتكون الواقعة جنائية منطبقة على المادة ٣١٦ ع . ( جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٤٣ طعن رقم ٧٣٦ سنة ٤٣ ق )

١٨١٦ - توفر ظرف حمل السلاح ولو كان مخبأ مع أحد الجناة دون علم الباقيين .

إن إعتبار السرقة جنائية بسبب حمل أحد المتهمين سلاحا يقتضى قانونا معاقبته عن الجنائية هو وسائر من قارفوا فعل السرقة معه .  
( جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٤٤ طمن رقم ١٥٣٩ سنة ١٤ ق )

١٨١٧ - توفر حمل السلاح ولو كان حمل المتهم إياه راجعا إلى سبب لا إتصال له بالجريمة .

إن مجرد حمل السلاح ظاهرا أو مخبأ وقت السرقة يعد بمقتضى القانون ظرفا مشددا للجريمة ولو كان المتهم من واجبه أو من حقه أن يحمل السلاح لأى سبب من الأسباب أو غرض من الأغراض المشروعة الجائزة ، أى ولو كان لم يقصد من حمله الإستعانة به وإستخدامه فى الجريمة .  
( جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٤٧ طمن رقم ٩٢٥ سنة ١٧ ق )

١٨١٨ - توفر ظرف حمل السلاح ولو كان حاملة قد وقف لزملائه على مقربة من مكان الحادث يحرسهم حتى يتمكنوا من نقل المسروق .

يكفى فى القانون لمعاقبة المتهمين فى جنائية السرقة بحمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد باشر عملا من الأعمال التى إتفق هو وزملاؤه على تنفيذ السرقة بها ولا يشترط أن يكون قد باشر تلك الأعمال جميعا ، فإذا كان هو وقف لهم على مقربة من مكان الحادث يحرسهم حتى يتمكنوا من نقل المسروق فإنه يكون فى هذه الحالة فاعلا معهم فى السرقة على أساس أن العمل الذى قام به هو من الأعمال التى إتفقوا بها على إتمام السرقة ، ولا يصح الإعتراض على ذلك بأن هذا الذى كان معه السلاح لم يتصل بالمسروق بل كان واقفا ينتظر زملاؤه .  
( جلسة ١٩ / ١ / ١٩٤٨ طمن رقم ٢٤٠٧ سنة ١٧ ق )

١٨١٩ - ظرف حمل السلاح من الظروف العينية يسرى حكمها على

كل من ساهم فيها ولو لم يعلم بوجود السلاح .

حمل السلاح فى السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامى يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أم شريكا ولو لم يعلم به .  
( جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٥ طمن رقم ٦٥٧ سنة ٢٥ ق )

١٨٢٠ - ظرف حمل السلاح فى جريمة السرقة - تحققه ما دام الجانى يحمل سلاحا بطبيعته أيا كان سبب حمله ولو كان عرضا بحكم الوظيفة .

يتوافر ظرف حمل السلاح المشدد فى جريمة السرقة ما دام الجانى يحمل سلاحا بطبيعته " بندقية " وقت إرتكاب السرقة ليلا أيا كان سبب حمله لهذا السلاح وسواء أكان الجانى يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أم عمدا بقصد السرقة .  
( الطمن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٧٤٢ )

١٨٢١ - إلغاء النص المعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء صحة الحكم بإعتبار السلاح الأبيض الذى حمل لمناسبة إرتكاب جريمة السرقة والاستعانة به على إيقاعها ظرفا مشددا فى المادة ٢١٦ ع .

إن المادة ٢١٦ من قانون العقوبات هى كغيرها من المواد الواردة فى باب السرقة التى جعلت من حمل السلاح حطفا ظرفا مشددا دون تحديد لنوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر - فإذا كان المثلث من الحكم أن المتهم وزميلة إرتكبا السرقة ليلا ، وكان أولهما يحمل السكين فى يده فإن ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٢١٦ من قانون العقوبات .

( الطمن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٨٢١ )

١٨٢٢ - تحقق الظرف المشدد لجريمة السرقة لمجرد حمل سلاحا

بطبيعته ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للإستعمال .  
العلة التى من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا بطبيعته إنما هي حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجانى لم يقصد من حمله الإستعانة به وإستخدامه فى الجريمة وذلك لما يليق به مجرد حمله من رعب فى نفس المجنى عليه - وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للإستعمال .

( الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١٥٢ )

١٨٢٢ - حمل السلاح بطبيعته يحقق الظرف المشدد لجريمة السرقة حمل الأدوات المعتبرة عرضا من الأسلحة لا تحقق هذا الظرف إلا إذا دلك الحكم على أن حملها كان لمناسبة السرقة .  
العبرة فى إعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا فى حكم المادة ٢١٦ من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله لقانون حمل وإحراز السلاح وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه كان لإستخدامه فى هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التى تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالمطواة لا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة .

( الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٤٠٢ )

١٨٢٤ - حمل السلاح من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامى - سريان حكمه على من قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم به .

حمل السلاح فى السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامى ويسرى حكمه على من قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم به .

( الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٤٠٢ )

### ١٨٢٥ - حمل السلاح في جريمة السرقة - طبيعته .

حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامى يسرى حكمه على كل من قارب الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به .  
( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٦ / ٧ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٥٥٦ )

### ١٨٢٦ - سرقة مع حمل السلاح - تعدد الفاعلين - تعدى أثر الظرف المشدد إلى جميع الفاعلين .

لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن إقترب جريمة مع آخرين حالة كون إحداهم يحمل سلاحا وكان حمل السلاح في السرقة مثل ظرف الإكراه مما من الظروف المادية العينية المتصلة بالفعل الإجرامى ويسرى حكمها على كل من قارب الجريمة أو أسهم فيها فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم بهذين الطرفين ولو كان وقوعهما من بعضهم دون الباقيين فإن ما يثيره الطاعن من قالة القصور في بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها لا يكون له محل .  
( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٣١ )

### ١٨٢٧ - مناط إعتبار حمل السلاح ظلما مشددا في جريمة المادة ٣١٦ عقوبات ؟

إن العبرة في إعتبار حمل السلاح ظلما مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل يعد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لإستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة التي تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل - كالسكين أو المطواة - فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إن حملها كان لمناسبة السرقة .

( الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٣٤٦ )



### (ج) الكسر والتسور

١٨٢٨ - تحقق الكسر بإستخدام الجانى أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل معد للأغلاق .

الكسر المعتبر ظرفا مشددا للسرقة يتحقق بإستخدام الجانى أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل معد للأغلاق . فإذا كان الحكم قد أثبت أن السارقين قد إستعملوا العنف فى فتح باب مخزن ليلا بإستخدام مسطرة فى نزع " الجمع " دون مساس بالختم وإعادته عقب السرقة فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ( جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٥٢ طعن رقم ٦٠٤ سنة ٢٢ ق )

١٨٢٩ - التسلق هو دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته .

التسلق هو دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته . يستوى فى ذلك إستعمال سلم أو الصعود على الجدار أو الوثب إلى الداخل من نافذة أو الهبوط إليه من أية ناحية . ( جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٢٩ طعن رقم ٦٨٥ سنة ٩ ق )

١٨٣٠ - دخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته يعد تسورا .

التسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته .

( الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٥٨ ص ٩ من ١٠٦٨ )

### الفرع الثالث - صفة الجانى

١٨٣١ - الإختلاس الحاصل من محترفى النقل من قبيل السرقة

إن الفقرة الثامنة من المادة ٢١٧ من انون العقوبات صريحة فى عد

الإختلاسات التى تحصل من " المحترفين بنقل الأشياء فى العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة " من قبيل السرقة وإعطائها حكمها على الرغم من وجود المال المختلس فى يد من إختلسه عند وقوع فعل الإختلاس منه . (جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٤٦ طمن رقم ٦٨٥ سنة ١٦ ق)

١٨٣٢ - إستلام قائد السيارة النقل مائة شيكارة من المجنى عليه بمقتضى بوليصة لتوصيلها لآخر - عدم تسليمه سوى ٤٥ شيكارة - إعتبار الواقعة سرقة .

متى كانت واقعة الدعوى فى أن المتهم بوصفه قائد سيارة نقل إستلم من المجنى عليه مائة شيكارة أسمنت بمقتضى بوليصة لتوصيلها إلى آخر فلم يسلم منها إلا ٤٥ شيكارة ، فإن الحكم إذ إنتهى إلى إعتبار الواقعة سرقة لا يكون قد أخطأ فى شيء . ( الطمن رقم ٩٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٢٥٢ )

### الفصل الرابع - الإعفاء من العقاب

١٨٣٣ - الإعفاء من العقوبة خاص بمن يشمله فلا يستفيد منه غيره .

إن الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ ع ليس له من أثر من جهة قيام الجريمة . غاية الأمر أن من يشمله الإعفاء لا توقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التى نص على إعفائه من عقوبتها . أما سائر من قارفوها معه فإنهم يعاقبون ، وذلك ، لا على أساس أنهم إرتكبوها وحدهم ، بل على أساس أنها وقعت منهم وهو معهم . وإن كان وجوده معهم من شأنه تغيير وصف الجريمة أو تشديد عقوبتها فى ذاتها ، فإنهم يعاملون على هذا الإعتبار ، أى كما لو كان هو الآخر معاقبا ، لأن الإعفاء من العقوبة خاص به فلا يستفيد منه غيره . وإن كان المتهم قد إتفق مع ولدى المجنى عليه على سرقة ماله ، ودخلوا هم

الثالثة منزله لهذا الغرض بواسطة نقب أحدثوه فيه . وكان أحد الوالدين يحمل بندقية أخذها من المتهم وصعد بها إلى السطح ثم أطلقها على والده وهو نائم في الحوش فأرداه قتيلا ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا أعتبرت واقعة الشروع في هذه السرقة جنائية ، وعاملت المتهم على هذا الأساس فعدتها ظرفا مشددا للقتل الذي إقتترنت به ، ما دام هو - خلافا لوالدى المجنى عليه - لا شأن له بالإعفاء من العقوبة . ( جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٤٥ طعن رقم ٧٤٦ سنة ١٥ ق )

١٨٣٤ - جعل الحكم للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة أثرا يمتد إلى الشريك ويشمله - خطأ في القانون .  
متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة أثرا يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه يكون قد أخطأ في القانون .  
( الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٠٠١ )

١٨٣٥ - إقتصار سريان المادة ٣١٩ عقوبات على جنح السرقة دون الجنائيات .  
يلزم لتطبيق المادة ٣١٩ من قانون العقوبات - كما هو صريح النص - أن يكون الفعل في الأصل جنحة أى من السرقات العادية التى ينطبق عليها نص المادة ٣١٧ أو نص المادة ٣١٨ من هذا القانون ، أما إذا كان الفعل يكون جنائية فلا يمكن أن يسرى عليه هذا الظرف المخفف .  
( الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٥١ )

١٨٣٦ - إثبات الحكم وقوع جريمتي القتل والسرقة - قبل إعتراف الطاعن بإشتراكه في جريمة السرقة كفايته ردا على ما أثاره الطاعن عن إعفائه من المسئولية الجنائية - المادة ٤٨ عقوبات  
تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات على أنه - يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود

إتفاق جنائى ويمن إشتراكوا فيه قبل وقوع أية جنائية أو جنحة " ومتى كان الحكم قد أثبت وقوع جنائيتى القتل والسرقة قبل إعترااف الطاعن بإشتراكه فى جريمة السرقة - وهو ما لا يجادل الطاعن فيه - فإن فى هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن فى شأن الإعفاء المنصوص عليه فى المادة المذكورة بما يدل على إطرأحه فضلا عن أنه دفاع قانونى ظاهر البطلان لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه .

( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٦٧٢ )

### الفصل الخامس - تسبيب الأحكام

١٨٢٧ - نية التملك فى جريمة السرقة - التحدث عنها فى الحكم - غير لازم - ما دامت لم تكن محل نزاع .  
يستقر قضاء محكمة التقص على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن نية التملك فى جريمة السرقة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع ، ولكن متى كان المتهم قد نازع فى توفر هذا الركن وقال أنه ما قصد السرقة وإنما الإقتفاع بأشياء بعض الوقت ورده ثانية إلى صاحبه ، كان واجبا على المحكمة والحالة هذه أن تتحدث عن القصد الجنائى فتقيم الدليل على توافره فإذا هى لم تفعل كان حكمها قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٩٢ )

١٨٢٨ - إحالة الحكم فى بيان المسروقات إلى الأوراق - لا عيب - ما دام المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها .  
لا حرج على الحكم إذا أحال فى بيان المسروقات إلى الأوراق ما دام أن المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها .

( الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١١٢١ )

١٨٣٩ - إدانة المتهم بصفته فاعلا أو شريكا فى السرقة لمجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها دون بيان إتفاقهم على السرقة - قصور .

لا يكفى لإدانة شخص بصفته فاعلا أو شريكا فى جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها إلا إذا كانوا جميعا متفقين على السرقة ، ومن ثم فإذا إعتمدت المحكمة فى إدانة المتهم فى جريمة السرقة إلى القول بأن المتهم وهو سائق سيارة ضبط فى الصباح الباكر من يوم الحادث يسير بسيارته سيرا مضطربا وكان فيها شخصان وبها ملابس مسروقة وضعاها برضائه فى السيارة دون أن يعتذر عن حملها ، وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين المتهم وغيره من المتهمين ، وكان ما ذكره من وقائع تالية فى ترتيبها الزمنى على السرقة لا يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها فى الإدانة ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه ما دام لم يثبت أن نية المتهم كانت معقودة مع غيره من المتهمين على السرقة . ( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٢٤٢ )

١٨٤٠ - تحدث الحكم إستقلا عن نية السرقة - ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة - إلا إذا كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة .

تحدث الحكم إستقلا عن نية السرقة وإن كان ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة ، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة ، فإنه يتعين على المحكمة أن تبين النية صراحة فى حكمها وإن تورد الدليل على توافرها . فإذا كان الدفاع قد نازع فى قيام نية السرقة لدى الطاعنين ، وكان ما أوردته المحكمة يصدد ببيان واقعة الشروع فى السرقة بإكراه التى دانت الطاعنين بها لا يبين منه قصد الطاعنين من إنتزاع بندقية المجنى عليه وهل إنتويا إختلاسها وتملكها أو أنها عمدا إلى مجرد منع المجنى عليه من إستعمالها فى الإعتداء عليهما بها للخلاف القائم بينهما وبين مخدمه ، مما كان يقتضى من المحكمة - فى هذه الصورة التى تختلط بها نية السرقة بغيرها - أن تعنى بإستجلاء هذه النية بإيراد الدليل على قيامها كما هى معرفة

به فى القانون . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى البيان  
الموجب لنقضه . ( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٦٤ ص ١٥ من ٤٦٠ )

١٨٤١ - الإلتفاق على السرقة - حكم بالبراءة - تسبیب سائغ .  
متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة إعادة المحاكمة ساقطت  
فى حكمها المطعون فيه وهى بصدد بيانها لواقعة الدعوى أن المطعون ضدهما  
الأول والثانى والمجنى عليه توجهوا ليلا لسرقة أحد المحال ، وكان المطعون ضده  
الأول يحمل سلاحا ناريا " فرد خرطوش " وأنه والمجنى عليه تقدما إلى المحل  
وحاولا فتح نافذته بينما وقف المطعون ضده الثانى يرقب الطريق وعندما شعر  
بهم صاحب المحل وأطل عليهم من النافذة منعقا إياهم ، أطلق عليه المطعون ضده  
الأول عيارا ناريا من السلاح الناري بقصد قتله فأخطأه وأصاب المجنى عليه  
وأودى بحياته ، ثم حصلت المحكمة أقوال المطعون ضده الثانى بما يفيد إقراره  
بأنه أثناء سيره مع المطعون ضده الأول والمجنى عليه شعر بإتفاقهم على إرتكاب  
جريمة سرقة ثم خلصت المحكمة إلى عدم مساعطة المطعون ضده الثانى وبراءة  
مما أسند إليه لعدم مقارفته أى فعل من الأفعال المكونة للجريمة وإطمئنانها منها  
لتصويره وإن نيته لم تكن قد إنعقدت مع المطعون ضده الأول والمجنى عليه على  
إرتكاب جناية السرقة . وإن كان هذا الإستخلاص ينبئ بذاته عن أن المحكمة  
كانت على بينة من أن المطعون ضده الثانى لم يكن مساهما فى أرتكاب الجريمة  
سواء بطريق الإشتراك أو كفاعل أصلى ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد  
جانب صحيح القانون حين إنتهى إلى تبرئة ذلك المطعون ضده . ومن ثم فإن ما  
تثيره النيابة من أن الحكم المطعون فيه فاته مساعطة المطعون ضده الثانى طبقا  
لنص المادة ٤٢ من قانون العقوبات على إعتبار أن جناية القتل كانت نتيجة  
متوقعة لجناية الشروع فى السرقة مع حمل سلاح التى قصد إرتكابها ، يكون  
غير متدبير . ( الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٦٨ ص ١٩ من ٩١٧ ، ٩١٨ )

١٨٤٢ - وجوب إشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة

المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها الإدانة - المادة ٣١٠ إجراءات - مثال فى جريمة سرقة بإحدى وسائل النقل البرية .

توجب المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالتها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصرا . ومتى كان يبين من الرجوع إلى الحكم أنه إذ دان المطعون ضدّهما بجريمة السرقة التي وقعت بإحدى وسائل النقل البرية لم يبين الواقعة والأدلة التي إستند إليها ومكان وقوع الجريمة ، وهو ركن هام فى خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليه من أثر فى تحديد العقوبة وحدها الأدنى ، مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا سليما على الواقعة والقول بكلمتها فى صحيح القانون فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالقصور فى التسبب مما يوجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٤٠ )

١٨٤٣ - إنتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بالسرقة التامة ومعاقبته على أساسها - إيراد لفظ " الشروع " فى بداية وصف التهمة - زلة قلم لا تندج فى سلامته .

متى كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة خلصت الواقعة المسندة إلى الطاعن كما صورها الإتهام وهى مقارفته لجريمة السرقة المقامة ومعاقبته طبقا للوصف المشار إليه أعمالا للفقرة الثانية من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات فإنه لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد إستهل وصف التهمة بلفظ " الشروع " ما دام الظاهر من سياقه أن مرد ذلك زلة قلم أثناء التدوين .

( الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ٥١٠ )

١٨٤٤ - عدم تحديث الحكم صراحة عن نية السرقة - لا يعيبه -

ما دام قد إنتهى بأسباب سائفة - إلى ثبوت مقارفة الطاعة جريمة الشرع فى السرقة .

متى كان الثابت من مدونات الحكم أنه خلص فى بيان كاف إلى توافر أركان جريمة الشرع فى السرقة وتوافر الدليل عليها فى حق الطاعة مما شهد به المجنى عليه وضبط حافظة نقوده معها ، فلا يعيبه من ذلك عدم تحدته صراحة عن نية السرقة .

( الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ٥٢٥ )

١٨٤٥ - إستدلال الحكم بسوابق المتهم كقرينه على علمه بالسرقة - لا يتعارض مع نفيه ظرف العود .

- إن إستدلال الحكم بالسوابق الواردة بصحيفة الحالة الجنائية للطاعن على ماضيه فى الجريمة وإتخاذها قرينة - مع الأدلة الأخرى - على توافر علمه بالسرقة سائغ ولا يتعارض مع نفيه ظرف العود لعدم توافر شروطه المنصوص عليها فى القانون ، إذ التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصصته المحكمة .

( الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ١٤٥ )

١٨٤٦ - سرقة - حكم - ضوابط تعسبيه .

إن ما ذهب إليه الحكم من سيطرة الطاعن على مسكن المجنى عليه ومحتوياته لدخوله إليه مع مهندسة التنظيم وقت إجراء المعاينة لا يؤدي إلى الجزم بأن الطاعن هو السارق لمنقولات المجنى عليه ، إذ أنه إقتراض لا سند له ولا شاهد عليه حسيما أثبتت الحكم وبينه فى مدوناته . وكان المقرر أنه من اللازم فى أصول الإستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رقبه عليه من نتائج من غير تعسف فى الإستنتاج ولا تنافر فى حكم العقل والمنطق وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الواقع الذى يثبت الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والإحتمال على الفروض والإعتبارات



المجردة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فاسد الإستدلال ، وإن قول مهندسة التنظيم بأن المتهم كان معها داخل شقة المجنى عليه أثناء المعايعة وقبل صدور قرار الإزالة لا يفيد بالضرورة سيطرة الطاعن على مسكن المجنى عليه .  
( الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٣٢ )

١٨٤٧ - عدم تحدث الحكم صراحة عن نية السرقة - لا يعيبه -  
شرط ذلك ؟ مثال .

لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة السرقة وتوافر الأدلة عليها في حق الطاعن من إقرارات المتهمين وضبط المسروقات بإرشادهم فإنه لا يعيبه من بعد عدم تحدثه صراحة عن نية السرقة . ( الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٢٦ )

١٨٤٨ - تحقق الإكراه في السرقة بكل وسيلة من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه - مثال - التهديد بإستعمال السلاح - حكم -  
تسببيه .

لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة إستقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه وهو ما دلل عليه الحكم تدليلاً سائفاً في معرض تحصيله لظروف الواقعة وإنتهى إلى ثبوته في حق الطاعنين . ولا يعيب الحكم أن أعتبر التهديد بإستعمال السلاح إكراها ، ذلك بأن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضاً أن تكون بالتهديد بإستعمال السلاح ويندمج في الإكراه كل وسيلة قهرية تستعمل لفل يد المجنى عليه من المقاومة والحيولة بينه وبين منع الجاني من مقارفة جريمته - على أنه لا جدوى من النعي على الحكم في هذا الخصوص طالما أنه إستظهر حصول السرقة في طريق عام من جناة متعددين يحملون سلاحاً وهو ما يكفي لتبرير العقوبة المقضى بها ولو لم يقع إكراه من الفاعلين .

( الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٤١١ )

### الفصل السادس - مسائل متنوعة

١٨٤٩ - إعتبار الدائن الذى يختلس متاع مدينه ليكون تأميناً على دينه سارقاً إذا كان لا دين له وإنما يدعى هذا الدين .  
إنه وإن كان الخلاف واقعا بين المحاكم والشرح فيما إذا كان الدائن الذى يختلس متاع مدينة ليكون تأميناً على دينه الثابت يعد سارقاً أم لا يعد فلا خلاف إذا كان المختلس لا دين له وإنما يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير شرعية مقابل رده الشيء المختلس . ( جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٣٤ طعن رقم ١١ سنة ٤ ق )

١٨٥٠ - عدم تقيد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المقررة بالقانون المدنى إلا إذا كان قضاؤها فى الواقعة يتوقف على وجوب الفصل فى مسألة مدنية .

إن المحاكم وهى تفصل فى الدعاوى الجنائية غير مقيدة بقواعد الإثبات الواردة فى القانون المدنى إلا إذا كان قضاؤها فى الواقعة الجنائية يتوقف على وجوب الفصل فى مسألة مدنية تكون عنصراً من عناصر الجريمة المطلوب منها الفصل فيها ، فإذا هى فى واقعة سرقة قد عولت فى إدانة المتهم على شهادة الشهود بأنه باع المسروق لمن ضبط عنده فلا تثريب عليها فى ذلك ولو كانت قيمة المبيع تزيد على العشرة جنيهات . وذلك لأن سماعها الشهود لم يكن فى مقام إثبات تعاقد المتهم مع المشتري وإنما كان فى خصوص واقعة بحث جائز إثباتها بالبينة والقرائن وغير ذلك من طرق الإثبات المختلفة وهى مجرد إتصال المتهم بالأشياء المسروقة قبل إنتقالها من يده إلى يد من ضبطت عنده بغض النظر عن حقيقة سند هذا الإنتقال الذى لم يكن يدور حوله الإثبات لأنه مهما كان لا يؤثر فى الدعوى . ( جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٤١ طعن رقم ٦٥٦ سنة ١١ ق )

١٨٥١ - دفع قيمة التيار الكهربائى المسروق إلى شركة النور

بعد تمام وتحقق إركانها لا يحو الجريمة .

إن دفع قيمة التيار المسروق إلى شركة النور بعد تمام وتحقق أركانها لا يحو الجريمة ولا يمنع من العقاب عليها .

( جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٤٥ طعن رقم ٧٤ سنة ١٦ ق )

١٨٥٢ - تظاهر رجل البوليس بمرافقة المتهمين ومرافقتهم إلى التكنات التي إنتتوا السرقة منها ليس فيه خلق لجريمة أو تحريض عليها .

إن تظاهر رجل الجيش بموافقة المتهمين ومرافقتهم إلى التكنات التي إنتتوا السرقة منها ، ذلك ليس فيه ما يفيد أنه خلق الجريمة أو حرض عليها .

( جلسة ١٥ / ١ / ١٩٥٢ طعن رقم ٩١٣ سنة ٢١ ق )

١٨٥٣ - الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو انخضاع في معنى المادة ٩٧٧ / ٢ من القانون المدني .

إن القانون يشترط في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني ، أن يتجر فيه حقيقة ، ولا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو يمتد المشتري أنه يتعامل مع التاجر .

( جلسة ١١ / ١ / ١٩٥٥ طعن رقم ١٠٣٠ سنة ٢٤ ق )

١٨٥٤ - سرقة التيار الكهربائي - الفاعل - الشريك .

تعطيل العداد ليس بذاته الفعل المكون لجريمة سرقة التيار الكهربائي بل هو مؤد إليها حتما بمجرد مرور التيار به بعد توقفه ، فلا يغير من موقف المتهم أن يستعين في إتلافه بمن له خبرة في ذلك أو أن يقوم به بنفسه ، ما دام هو الذي يختلس التيار فهو السارق له .

( الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٧٨٨ )

١٨٥٥ - المنقول في جريمة السرقة - ماهيته : طوابع الدمغة

### المستعملة - جواز أن تكون محلا للسرقة .

نصت المادة ٣١١ من قانون العقوبات على أن كل من أختلس متقولاً مملوكاً لغيره فهو سارق . والمنقول في هذا المقام هو كل ما له قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته بصرف النظر عن ضالة قيمته ما دام ليس مجرداً من كل قيمة لأن تفاهة الشيء المسروق لا تؤثر لها ما دام هو في نظر القانون مالا . ومن ثم فإن طوابع الدمغة المستعملة يصبح أن تكون محلاً للسرقة ، ذلك لأن لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ويمكن إستعمالها وبيعها والإنتفاع بها بعد إزالة ما عليها من آثار . وقد اعتبرها المشرع أوراقاً جدية وأثم العيب بحرمتها فنص في المادة ٣٧ / ١ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ بتقرير رسم للدمغة على عقاب " كل من أستعمل أو باع أو شرع في بيع طوابع دمغة سبق إستعمالها مع علمه بذلك " كما نص في المادة ٢٨ من هذا القانون على أنه " لا يجوز لمصلحة الضرائب التصالح مع المخالفين لأحكام المادة ٢٧ منه " . وذلك تقديراً بأن هذه الطوابع المستعملة ليست مجردة من كل قيمة وأن في إستعمالها وبيعها من الخطورة على الصالح العام مما لا ينبغى معه لمصلحة الضرائب التفاوضى عنه أو التصالح بشأنه . ( الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٧٥٤ )

### ١٨٥٦ - سرقة كحول - مثال .

لما كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن الكحول المختلس لم يكن وقت إختلاسه مسلماً للمتهمين بل كان مودعاً في المكان المعد له في الشركة ، ولم يكن إتصال المتهمين به بسبب كونه مسلماً إليهم وفي حيازتهم بل كان بصفة عرضية بحكم عملهم في الشركة . ومن ثم فإن الواقعة تعتبر جنحة سرقة بالمادة ٣١٧ / ١ ، ٥ ، ٧ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٤٣٠ )

١٨٥٧ - لا صلة بين حكم المادة ٩١ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن السيارات وقواعد المرور وبين قضاء الحكم

### المطعون فيه بإدانة الطاعن بجريمة السرقة المقامة ضده .

لا محل للقول بأن المادة ٩١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن السيارات وقواعد المرور قد أجازت للقاضى سحب رخصة قائد السيارة إذا حكم عليه لمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له مما كان يقتضى من المحكمة أن تجعل أمر إيقاف تنفيذ العقوبة - المقضى بها على الطاعن فى جريمة السرقة المقامة ضده - شاملا لجميع الآثار المترتبة على الحكم ، وذلك لإنقطاع الصلة بين حكم تلك المادة التى يقتصر أعمالها على مخالفة قانون المرور وبين واقعة الدعوى وقضاء الحكم المطعون فيه إدانة الطاعن بجريمة السرقة .

( الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٥٣ )

### ١٨٥٨ - أشياء ضائعة - سرقة - تفرقة .

من المقرر أنه يجب لتطبيق أحكام السرقة فى أحوال العثور على الأشياء الضائعة أن تقوم لدى من عثر على الشيء نية تملكه ولو كان بعد العثور عليه .

( الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٢٩ )

### ١٨٥٩ - سرقة عداد إنارة - قانون - تطبيقه .

لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أسندت للمطعون ضده وآخر أنها فى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ سرقا عداد الإنارة المبين الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوك لإحدى وحدات الحكم المحلى ( مجلس مدينة دمنهور ) والمخصص لمرفق الكهرباء وكان ذلك فى زمن الحرب ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادتين ٢/٢ و ١/٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة ، فأمر مستشار الإحالة بإعتبار الواقعة جنة بالمادتين ١/٢ و ١/٨ من هذا القانون .

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٦ مكررا ثانيا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه " يعاقب بالسجن على السرقات التى تقع على المهمات والأدوات المستعملة أو المعدة للإستعمال فى المواصلات

التليفونية أو التلغرافية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائي المملوكة للمرافق التي تملكها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها ، أو ترخص بإنشائها لمنفعة عامة . . . وكان الأمر المطعون فيه حين رأى عدم إنطباق الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٢ ، وأعتبر الواقعة جنحة بالفقرة الأولى من تلك المادة ، قد غاب عنه نص المادة ٢١٦ مكرراً ثانياً سالفه الذكر الذى يحكم واقعة الدعوى مما يعد خطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ قد ألغى بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بعد صدور الأمر المطعون فيه فإنه لم يعد هناك محل لمناقشة ما تثيره الطاعنة عن الخطأ الأمر فى عدم أعمال الفقرة الثانية من المادة ٨ المار ذكرها ، لما كان ذلك وكانت النية العامة قد قصرت طعنها على المطعون ضده دون المتهم الآخر ، فإنه يتعين نقض الأمر المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضده وحده والإعادة . ( الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٨١١ )

### الفصل السابع - جريمة إبتزاز المال بالتهديد

١٨٦٠ - متى تتوفر جريمة إبتزاز المال بالتهديد .

يشترط لتطبيق المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات أن يقع من الجانى على المجنى عليه تهديد أى فعل من شأنه إكراهه بطريق للتخويف والوعيد وأن يكون التهديد بقصد الحصول بدون حق على مال أو شئ آخر . فمجرد إمتناع المتهم عن دفع ثمن ما تناوله فى مقهى من المشروب دون أن يبدو منه بآية طريقة أى تخويف أو وعيد لا يمكن عده جريمة فى حكم هذه المادة ، إذ التهديد لا يتوافر بمجرد شعور المجنى عليه فى داخلية نفسه بالرهبة أو الخوف من المتهم لبطشه وفسطوته وما أشتهر عنه من التعدى على الأنفس .

( جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٣٧ طعن رقم ٥٧ سنة ٨ ق )

١٨٦١ - صور لجريمة إبتزاز المال بطريق التهديد .

من يهدد بالتبليغ عن جريمة لم تقع عليه شخصيا ويحصل بذلك على مبلغ من المال مقابل سكوته عن التبليغ يعد مقتصبا لهذا المال عن طريق التهديد الذى وقع منه . بناء على ذلك إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم هدد أحد من يقولون المراهنة خفية على سباق الخيل بأن يبلغ البوليس عنه لضبطه ما لم يدفع له مبلغا من المال وحصل منه فعلا على مبلغ فطبقت المحكمة عليه المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات فإنها لا تكون قد أخطأت .

( جلسة ٢٧ / ١ - ١٩٤١ طمن رقم ١٩٢١ سنة ١١ ق )

#### ١٨٦٢ - ماهية التهديد المذكور فى المادة ٣٢٦ عقوبات .

المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات تعاقب على إغتصاب المال بالتهديد . . . والتهديد بهذا الإطلاق لا يشترط فيه أن يكون مصحوبا بفعل مادي أو أن يكون متضمنا إيقاع الأمر المهدد به فى الحال ، بل يكفى مهما كانت وسيلته ، أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذى طلب منه . فإذا كانت المحكمة قد رأت أن للمجنى عليه لم يدفع المبلغ للمتهم إلا تحت تأثير التهديد الذى وقع عليه ، وكلن ما صدر من المتهم يعد فى حد ذاته من ضروب التهديد ، فإن حكمها بالعقاب يكون صحيحا . ولا يغير من ذلك أن التهديد كان بالتبليغ عن جريمة لم تقع بالفعل لأن صحة الواقعة المهدد بالتبليغ عنها ليست شرطا لتحقيق جريمة إغتصاب المال بالتهديد .

( جلسة ٢٦ / ١١ - ١٩٤٥ طمن رقم ١ سنة ١٦ ق )

#### ١٨٦٣ - صور لجريمة إبتزاز المال بطريق التهديد .

التهديد بالتبليغ عن جرائم تتضمن نسبة أمور خادشة للشرف فى سبيل الحصول على حق لا تحميه المادة ٦٠ من قانون العقوبات .

( جلسة ٢١ / ٣ - ١٩٥١ طمن رقم ١٦٦٦ سنة ٢٠ ق )

#### ١٨٦٤ - متى يتحقق القصد الجنائى فى جريمة الحصول على

### مال بطريق التهديد .

القصد الجنائي فى جريمة الحصول على مال بطريق التهديد المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات يتحقق متى أقدم الجانى على ارتكاب الفعل علما بأنه يقتصب مالا لا حق له فيه قانونا ومتوخيا فى ذلك تعطيل إرادة المجنى عليه بطريق التهديد الذى يكتفى فيه أن يكون من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذى طلب وإذن فإذا كان الواضح مما أورده الحكم أن المتهمين حصلوا على جميع ما كانت تتحلى به المجنى عليها من المصوغات عوضا عن تلك التى قاموا بسرقتها من متجر أحدهم مقابل عدم التبليغ عن :سرقه وذلك بدافع الطمع والشهه فى الحصول على مال لا حق لهم فيه قانونا وأنهم أساءوا إستعمال الوسيلة فى التبليغ عن الحادث للحصول على ذلك المال فإن هذا الذى أورده الحكم يتحقق به القصد الجنائى .

( جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٥٥ طعن رقم ٥٧٩ سنة ٢٥ ق )



## موضوعات الجزء الثالث

رقم الصفحة	الموضوع
١	حكم
١	الفصل الأول - وصف الحكم
١	الفرع الأول - الحكم الحضورى
٤	الفرع الثانى - الحكم الحضورى الاعتبارى
١٢٠	الفرع الثالث - الحكم النيابى
١٦	الفصل الثانى - وضع الحكم والتوقيع عليه واصداره
٤٣	الفصل الثالث - بيانات الحكم
٤٣	الفرع الأول - بيانات الديباجة
٥٤	الفرع الثانى - بيانات التسبيب
٦٩	الفرع الثالث - بيانات المنطوق
٧٢	الفصل الرابع - تسبيب الأحكام
٧٢	الفرع الأول - التسبيب المعيب
١١٥	الفرع الثانى - التسبيب غير المعيب
١٤٦	الفرع الثالث - ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل
١٦٢	الفصل الخامس - بطلان الحكم وانعدامه
١٧٦	الفصل السادس - تصحيح الحكم
١٧٧	الفصل السابع - حجية الحكم
١٨٠	الفصل الثامن - مسائل متنوعة
١٨٩	خبر
١٨٩	الفصل الأول - جريمة انتاج خبز دون الوزن المقرر
١٩٦	الفصل الثانى - جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة
٢٠١	الفصل الثالث - تسبيب الأحكام
٢٠٥	الفصل الرابع - مسائل متنوعة

٢٠٨	خطـف
٢٠٨	الفرع الأول - أركان الجريمة
٢١٤	الفرع الثاني - القصد الجنائي
٢١٥	الفرع الثالث - تسبب الأحكام
٢١٩	خـمـسـ
٢٢٢	دخـان
٢٢٢	الفرع الأول - جريمة خلط وغش الدخان
٢٢٨	الفرع الثاني - جريمة زراعة وحياسة الدخان
٢٣٢	الفرع الثالث - جريمة تهريب الدخان
٢٤٥	دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه
٢٤٩	دسـتـور
٢٥٩	دعارة
٢٥٩	الفصل الأول - جريمة التحريض على الفسق والفجور
٢٥٩	الفصل الثاني - جريمة ادارة محل للدعارة
٢٦٦	الفصل الثالث - جريمة التحويل على ما تكسبه المرأة من الدعارة
٢٦٨	الفصل الرابع - تسبب الأحكام
٢٧٧	الفصل الخامس - العقوبة المقررة فى شأن مكافحة الدعارة
٢٨١	دعوى جنائية
٢٨٢	الفصل الأول - تحريك الدعوى
٢٨٢	الفرع الأول - قيد حق النيابة فى تحريك الدعوى
٢٨٢	(أ) توقف الدعوى على طلب أو إذن
	(ب) تحريك الدعوى فى جرائم الموثقين
	الفرع الثانى - سلطة النيابة فى الاحالة المباشرة الى
٢٩٦	محكمة الجنايات

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثالث - تحريك الدعوى فى جرائم الجلسات	٢٠٠
الفرع الرابع - تحريك الدعوى بمعرفة محكمة النقض	
والجنايات	٢٠١
الفصل الثانى - نطاق الدعوى	٢٠٥
الفرع الأول - أمام المحكمة الجزئية	٢٠٥
الفرع الثانى - أمام المحكمة الاستئنافية	٢٠٦
الفرع الثالث - أمام محكمة الجنايات	٢٠٨
الفرع الرابع - بعد نقض الحكم وإعادة الاجراءات	٢٠٨
الفصل الثالث - وقف الدعوى .	٢٠٩
الفصل الرابع - انقضاء الدعوى	٢١١
الفرع الأول - التقادم	٢١١
الفرع الثانى - التنازل	٢٣٥
الفرع الثالث - الوفاة	٢٣٨
الفصل الخامس - مسائل متنوعة	٢٣٩
دعوى مباشرة	٢٤٤
دعوى مدنية	٢٥٤
الفصل الأول - اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية	٢٥٥
الفصل الثانى - اجراءات الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية	٢٧٥
الفرع الأول - خضوع الدعوى المدنية للاجراءات المنقورة	
فى قانون الاجراءات	٢٧٥
الفرع الثانى - سقوط حق المدعى المدنى فى اختيار	
الطريق الجنائى	٢٨٥
الفرع الثالث - وجوب الفصل فى الدعويين الجنائية والمدنية	
معاً	٢٨٦
الفرع الرابع - اعتبار المدعى المدنى ، تاركاً لدعواه	٢٩٠

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الخامس - الحكم بالبراءة وأثره على الدعوى المدنية	٣٩٤
الفرع السادس - سلطة المحكمة في تغيير أساس الدعوى المدنية	٣٩٧
الفرع السابع - استئناف الحكم في الدعوى المدنية	٣٩٩
الفصل الثالث - المسؤولية عن الأعمال الشخصية	٤١٠
الفرع الأول - عناصر المسؤولية	٤١٠
الفرع الثاني - التضامن في المسؤولية	٤١٥
الفصل الرابع - المسؤولية عن عمل الغير	٤٢١
الفرع الأول - مسؤولية المتتبع عن أعمال تابعه	٤٢١
الفرع الثاني - مسؤولية متولى الرقابة	٤٣٥
الفرع الثالث - مسؤولية صاحب البناء	٤٣٧
الفصل الخامس - جزاء المسؤولية ( التعويض )	٤٣٩
الفرع الأول - التعويض عن الضرر المادى	٤٣٩
الفرع الثاني - التعويض عن الضرر الأدبى	٤٤١
الفرع الثالث - التعويض عن الضرر المحتمل	٤٤٣
الفرع الرابع - تقدير التعويض	٤٤٥
الفرع الخامس - تسبيب أحكام التعويض	٤٥٢
الفصل السادس - إنتضاء الدعوى المدنية	٤٥٧
الفصل السابع - مصاريف الدعوى المدنية	٤٥٩
الفصل الثامن - مسائل متنوعة	٤٦٢
دفاع	٤٦٦
الفصل الأول - حضور المحامى	٤٦٦
الفصل الثاني - ما يعتبر اخلافا بحق الدفاع	٤٨١
الفصل الثالث - ما لا يعتبر اخلافا بحق الدفاع	٥٠٨
الفصل الرابع - استجواب المتهم	٥٣٢

رقم الصفحة	الموضوع
٥٣٣	الفصل الخامس - طلب التأجيل
٥٤٠	الفصل السادس - طلب التحقيق
٥٤٤	الفصل السابع - طلب تدب خبير
٥٥٤	الفصل الثامن - طلب سماع الشهود
٥٦٤	الفصل التاسع - طلب ضم أوراق
٥٧٠	الفصل العاشر - طلب فتح باب المرافعة
٥٧٤	الفصل الحادى عشر - تقديم المذكرات
٥٧٩	الفصل الثانى عشر - طلب المعاينة
٥٨٥	الفصل الثالث عشر - مسائل متنوعة
٥٩٤	دفعوع
٥٩٤	الفصل الأول - الدفوع المتعلقة بالاختصاص
٥٩٦	الفصل الثانى - الدفوع المتعلقة باجراءات التحقيق
٦٠١	الفصل الثالث - الدفوع المتعلقة بالاثبات
٦٠٦	الفصل الرابع - الدفوع المتعلقة بىطلان الحكم والاجراءات
٦١١	الفصل الخامس - الدفوع المتعلقة بتطبيق قانون العقوبات
٦١٢	الفصل السادس - الدفوع المتعلقة بانقضاء الدعوى
٦١٩	مقدمة
٦٢١	بيع ماشية خارج السلطنة
٦٢٣	ربا فاحش
٦٢٣	الفصل الأول - أركان الجريمة
٦٢٨	الفصل الثانى - اثبات الجريمة
٦٢٩	الفصل الثالث - تسييب الاحكام
٦٢٩	الفصل الرابع - مسائل متنوعة
٦٣٥	رسوم
٦٣٥	الفصل الأول - رسوم قضائية وتوثيق

رقم الصفحة	الموضوع
٦٤١	الفصل الثاني - رسوم الانتاج والاستهلاك والدمغة
٦٤٤	رشوة واستغلال النفوذ
٦٤٤	الفصل الأول - جريمة الرشوة
٦٤٤	الفرع الأول - أركان الجريمة
٦٦٨	الفرع الثاني - اثبات الجريمة
٦٦٩	الفرع الثالث - العقاب على الجريمة
٦٧٣	الفصل الثاني - جريمة استغلال النفوذ
٦٧٥	الفصل الثالث - تسبيب الأحكام في الرشوة واستغلال النفوذ
٦٨٢	الفصل الرابع - مسائل متنوعة
٦٨٤	رقابة ادارية
٦٨٦	رمان
٦٨٧	رى وصرف
٦٨٩	زرائب وزراعة
٦٩٢	زنا
٦٩٢	الفصل الأول - دعوى الزنا
٦٩٦	الفصل الثاني - أركان جريمة الزنا
٦٩٨	الفصل الثالث - جريمة النرج
٦٩٩	الفصل الرابع - شريك الزوجة
٧٠١	الفصل الخامس - أدلة الزنا
٧٠٨	سب وقذف
٧٠٨	الفصل الأول - القذف والسب
٧٠٨	الفرع الأول - القذف
٧١	الفرع الثاني - السب
٧١	الفصل الثاني - أركان الجريمة
٧١	الفرع الأول - القصد الجنائي

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثاني - العلانية	٧١٩
الفصل الثالث - استثناءات	٧٢٠
الفرع الأول - حق التبليغ	٧٢٠
الفرع الثاني - حق النقد	٧٢١
الفرع الثالث - المعلن في أعمال الموظفين	٧٢٥
الفرع الرابع - مستلزمات الدفاع	٧٤١
الفصل الرابع - الطعن في الاعراض	٧٤٢
الفصل الخامس - تسبيب الأحكام	٧٤٤
الفصل السادس - مسائل متنوعة	٧٤٨
سبق الاصرار	٧٥٤
سجـون	٧٦٩
سـرقـة	٧٧٢
الفصل الأول - أركان الجريمة	٧٧٢
الفرع الأول - الاختلاس	٧٧٢
الفرع الثاني - ملكية الغير للمال المسروق	٧٧٨
الفرع الثالث - القصد الجنائي	٧٨٣
الفصل الثاني - الجريمة التامة والشروع	٧٨٥
الفصل الثالث - الظروف المشددة	٧٩٠
الفرع الأول - الزمان والمكان	٧٩٠
الفرع الثاني - الوسيلة	٧٩١
١ - الاكراه	٧٩١
ب - حمل السلاح	٧٩٩
ج - الكسر والتسود	٨٠٥
الفرع الثالث - صفة الجانى	٨٠٥
الفصل الرابع - الاعفاء من العقاب	٨٠٦

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الخامس - تسبيب الأحكام	٨٠٨
الفصل السادس - مسائل متنوعة	٨١٤
الفصل السابع - جريمة ابتزاز المال بالتهديد	٨١٨





[illegible]

*[The page contains dense, overlapping, and mostly illegible text, likely bleed-through from the reverse side or extremely faded print.]*



Bibliotheca Alexandrina



0548685